



۲۷۷

مَحَجَّجُ الْقَائِدِ وَالْزَيْلِ

في شرح ارشاد الاويمان

للمفتي المحقق الشيخ وحيد محمد وفريدي

المولى احمد المقتدر الشيرازي

الطبعة الثانية

الطبعة الاولى

مؤسسة النشر الاسلامي

الطبعة الاولى سنة ۱۳۸۵ هـ

۱۹۹۹



۲۷۷

مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبَرِّهِانِ

جمعه داری شد
ش. انوار، ۳۵۱۶۳

کتابخانه
مرکز اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی
شماره ثبت: ۰۱۱۱۰۴
تاریخ ثبت:

فی شرح ارشاد الاذنان

للفقيه المحقق الميرزا محمد باقر عصفري

المولى احمد المقتدر السرايى

المؤلف في سنة ۱۲۸۵ هـ

تأليف

المطبعة المطبوع بها المطبع في المطبع

المطبعة المطبوع بها

مؤسسة النشر الاسلامي

الطبعة
مطبعة المدرسين في المطبعة



الكتاب: مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان (الجزء السابع)
المؤلف: المحقق البارغ الشيخ أحمد المعروف بالمقدس الأردبيلي
المحققون: الحاج آغا مجتبي العراقي، الشيخ علي بنه الاشتهادي، الحاج آغا حسين اليزدي
الموضوع: فقه
اللغة: عربي
عدد الأجزاء: ٥٧٦
عدد الصفحات: ٥٧٦
الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة
الطبع: مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي
الطبعة: الاولى
المطبع: ٢٠٠٠ نسخة
التاريخ: ١٤٠٩ هـ. ق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقام الثاني في باقي المحظورات

من جامع زوجته، أو أمته قبلاً، أو دبراً، بحج أو عمرة، واجب أو ندب، عالماً عامداً بالتحريم قبل الشعر، فسد حجّه، وعليه إتمامه، والحج من قابل، والافتراق إذا بلغا الموضع بمصاحبة ثالث (الثالث خ ل) إلى أن يفرغا، فإن طأوعته الزوجة لزمها مثله، وإلا صحّ حجّها، وعليه بدنتان.

المقام الثاني في باقي المحظورات

قوله: من جامع زوجته الخ. هذا شروع في كفارة غير الصيد. دليل وجوب الحج من قابل - وإتمامه والبدنة على المحرم الذي وطئ امرأته (أهله خ ل)، دائمة كانت أو منقطعة أو أمته محرمة أو محلة، قبلاً كان أو دبراً، عامداً عالماً مختاراً قبل وقوف الشعر، وكذا على الموطوءة المحرمة - هو الإجماع المدعى في المنتهى، ألا أنه في الدبر نقل عن الشيخ الترقّد في وجوب الحج من قابل، مع نقل جزمه به في المبسوط، ونقل في الدروس عن المفيد والسيد، وسأروا الحلبي علم وجوب البدنة بين الموقفين ويدلّ عليه الروايات أيضاً في الجملة، مثل صحيحة معاوية بن عمار

ولو جامع بعد المشعر أو في غير الفرجين قبله عامداً فبدنة.

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل محرم وقع على أهله؟ فقال: إن كان جاهلاً فليس عليه شيء وإن لم يكن جاهلاً فإن عليه أن يسوق بدنة (البدنة خ ل) ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك، ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا، وعليها الحج من قابل (١).

وقد مر ما يدل على عدم الشيء على الناسي إلا في الصيد.

وروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال: (في حديث) إن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليك (٢).

وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: فإن أتى المحرم أهله ناسياً فلا شيء عليه إنما هو بمنزلة من أكل في شهر رمضان وهو ناس (٣).
ويدل عليه أيضاً رفع الخطاء والنسيان وغير ذلك (٤) ولعله لا خلاف أيضاً عندنا فيه.

ورواية جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم وقع على أهله؟ قال: عليه بدنة، قال: فقال له زرارة قد سألت عن الذي سألت عنه فقال لي عليه بدنة، قلت: عليه شيء غير هذا؟ قال: نعم عليه الحج من قابل (٥).
قال في المنتهى: وهي صحيحة، وليست بظاهرة لوجود أبي الحسين

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب كفارة الاستمتاع الرواية ٢ وفيه (وعليه الحج) من قابل بدل (وعليهما) الحج من قابل.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٥.

(٣) ذكرها في الفقيه في (باب ما يجب على المحرم اجتنبه) في ذيل رواية أبي بصير، ويحتمل كونها من كلام الصدوق به ولذا لم ينقلها في الوسائل عن الفقيه وإنما نقلها عن العلل مستنداً إلى زرارة (راجع الوسائل الباب ٢ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٧).

(٤) راجع الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الحقل من كتاب الصلاة.

(٥) الوسائل الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣.

النخعي وهو مجهول (١).

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في المحرم يقع على أهله؟ قال: إن كان انقضى اليها فعليه بدنة والحج من قابل، وإن لم يكن انقضى اليها فعليه بدنة، وليس عليه الحج من قابل، الحديث (٢).

كأن المراد بالانقضاء هنا، الدخول، وهي تدل على سقوط الحج من قابل لو لم يدخل، مع الإجماع وصحيحة معاوية بن عمار، قال: سألت إبا عبد الله عليه السلام عن الرجل (رجل محرم خ ل) وقع على أهله فيما دون الفرج؟ قال: عليه بدنة، وليس عليه الحج من قابل، وإن كانت المرأة تابعت على الجماع فعليها مثل ما عليه، وإن كان استكرها فعليها بدنتان، وعليها (وعليه خ ل) الحج من قابل آخر الخبر (٣) قاله في التهذيب.

وهذه تدل على الوجوب على المرأة مع المطاوعة وتمثل كفارتها الرجل على تقدير عدمها، وعدم شيء عليها.

ولعل معنى قوله: عليها الحج من قابل، على تقدير المطاوعة، لأن الإكراه مسقط له عقلاً ونقلاً، وقد مر ما يدل عليه وسيجيء أيضاً.

وظاهر الأهل يشمل المرأة مطلقاً والأمة، والوقوف والانقضاء يشمل القبل والدبر.

وصحيحة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا وقع بامرأته دون المزدلفة، وقبل أن يأتي مزدلفة فعليها الحج من قابل (٤).

(١) والسند كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن أبي الحسين النخعي عن ابن أبي عمير عن

جميل بن دراج. (٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

(٣) الوسائل للباب ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

و استدلل بمفهومها على سقوط الحج من قابل، لو كان بعد المزدلفة.
ويمكن أن يستدل بالأصل أيضاً، وبالإجماع المدعى في المنتهى، وبالأخبار
الآتية الدالة على وجوب البدنة فقط على الواطي بعد الموقفين في الجملة، والأخبار
الدالة على إدراك الحج واتمامه بالموقفين، فتعبد هذه الأخبار الدالة على وجوب
الحج من قابل إذا كان (١) الوطي قبلها فتأمل.

وحسنة زرارة، قال: سألته عن محرم غشى امرأته وهي محرمة؟ فقال:
جاهلين أو عالين؟ قلت: أجبني عن الوجهين جميعاً قال: ان كانا جاهلين استغفرا
رئيسهما، ومضيا على حجبهما، وليس عليهما شيء، وان كانا عالين فترق بينهما من
المكان الذي احداثا فيه وعليهما بدنة وعليهما الحج من قابل، فاذا بلغا المكان الذي
احداثا فيه فترق بينهما حتى يقضيا مناسكهما (نسكهما خ ل) ويرجعا الى المكان الذي
اصابا فيه مما اصابا قلت: فأني الحجين (الحجبتين خ ل) هما؟ قال: الاولى التي
احداثا فيها ما احداثا والاخرى عليهما عقوبة (٢).

يمكن ان يراد بالجاهل الجاهل وقت الفعل، فتدلل على عدم شيء مع
النسيان كما مر.

وهي تدل على الاستغفار مع الجهل فيشعر بتقصير ما في التعلم والتذكر.
وتدل أيضاً على كون الحج الاول هو حج الاسلام، وحصول امتثال الأمر
بالحج الذي شرع فيه أولاً بفعله ذلك، وان وقع فيه بعض النقص ويؤثده وجوب
الاتمام المأموره في الآية (٣) والأخبار (٤) فإن الظاهر منها هو الأمر باتمام ما شرع فيه

(١) الظاهر ان قوله: (إذا كان) متعلق بقوله: فتعبد فيصير المراد فتعبد هذه الأخبار الدالة على وجوب
الحج من قابل بما إذا كان الوطي قبل المزدلفة.

(٢) و (٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٩.

(٣) قال الله تعالى: واتموا الحج والممرة لله الآية، البقرة: ١٩٣.

فيكون بالا تمام محصلاً.

ولأن الأمر مفيد للأجزاء ولا شك في وجود الأمر الأول والشروع بسببه ووقوع بعض أفعاله بقصد الأول والأصل بقاء الأمر الأول بالأول.

ولبقاء احرامه بالاجماع ولهذا يلزمه ما يلزم المحرم والأصل عدم الانقلاب وعدم حصول الفساد وعدم الخروج مما كان ولا يدل على ذلك (١) وجوب الحج من قابل لاحتمال كونه كفارة وعقوبة، مثل وجوب البدنة.

ولهذا ما كان ما يدل على فساد الحج في دليل المسألة.

فالأجير لو فعل ذلك يستحق الأجرة فلا ينبغي إيجاب حج ثالث عليه للأجرة مع لزوم الحرج والضيق المتأني.

ولأنه قد يكون معيناً فتبطل الأجرة ولم يرض المستأجر أن يحج الأجير فيبقى بلا أجرة.

ولأن الظاهر أن الثانية عقوبة في افساد التدبيرة لبعدها صيرورتها بالفساد واجباً في عام قابل فيكون في الواجبة كذلك فتأمل.

فقول المصنف في المنتهى: بأن حج الإسلام هو الثاني، والأول هو العقوبة لأنها فاسدة، فلا يخرج بها عن عهدة التكليف: ووجوب المضي فيها لا يوجب أن يكون هي الحجة المأمور بها محل التأمل لما مر.

ولأننا لا نسلم كونها فاسدة وما وقع في الرواية التي دليل هذه المسألة.

وكونه في كلام بعض الأصحاب ليس بحجة على تقديره.

فإن أراد بالفساد كونها باطلة في نظر الشارع وعدم قبولها عنده وغير مسقط للأمر الواقع به فذلك غير مسلم لجواز إرادة النقص في الجملة فيما أمر به أو نقص

الثواب المعد لها.

و يؤيده الأمر بالاتمام وبقاء الاحرام الاول فان الباطل بذلك المعنى لم يؤمر باتمامه بل يقع جميع ما فعل لغواً محضاً ويكون كأن لم يكن ثم يجب الاستيناف مع بقاء الوقت والقضاء بعده بأمر جديد على الأصح كالصلوة الباطلة وغيرها.

ولا يقاس بالصوم الفاسد لوجود الدليل فيه مع أنه ما يبقى الصوم في الفاسد، بخلاف الحج هنا، فان الظاهر عدم الخلاف في بقائه.

و كذا قوله (١): والرواية وإن كانت حسنة (٢) لكن زرارة لم يسندها الى امام فجاز كون المسئول غير امام وهو ان كان بعيداً ولكن البعد لا يمنع تطرق الاحتمال فيمنع الاحتجاج بها (٣).

اذ لا شك في أن مثل زرارة لم يسئل مثل هذه المسألة ويقبلها عن غير الامام وكذا لم يكتب في الكتب، وبمثل هذا استدلل المصنف على عدم إرسال الأخبار الكثيرة.

و العجب أنه استدلل بهذه الحسنة على ما اشتملت عليه من غير هذا الحكم الخاص (٤) وأنه قد سلم بعد ما قاله ويعرف أن الظهور يكفي ولا يضره تطرق الاحتمال، و(اذخل) المطلوب هو الظن، ولعله اعتقد كون ما ذكره مفيداً للعلم بكون الاول فاسدة وكون الواجب هي الثانية فقال: يكفي تطرق الاحتمال ولم يجعل الحسنة فقط في غيره دليلاً بل ضم غيرها فتأمل.

و اعلم أن ظاهر هذه (٥) وجوب التفريق بينهما من المكان الذي اصابا فيه في اتمام الحج، والحج من قابل ولكن ظاهرها (٦) كغيرها اشتراط كونه في القضاء

(١) أي قول المصنف في المنتهى. (٢) تقدم ذكر موضع حسنة زرارة. (٣) أي هنا كلام المنتهى.

(٤) فإنه ره تمسك بهذه الحسنة على عدم فساد الحج بالوطى تاسياً او جاهلاً بالتحريم فراجع ص ٨٣٧.

(٥) أي عبارة المصنف قد. (٦) يعني ظاهر حسنة زرارة وغيرها.

الى حين وصولها الى المكان المعهود لقوله عليه السّلام: (من المكان الذي احداثا فيه) الى قوله عليه السّلام: (ويرجعا الى المكان الذي اصابا فيه).
وقال ابن بابويه في رسالته الى ولده: ما يفيد اشتراطه بكون الحج على تلك (ذلك خ ل) الطريق، واستحسنه المصنّف في المنتهى، واختاره في الدروس، فتأمّل.

والذي يظهر أنّه يكفي الى الاحلال ورفع المانع عن مباشرة النساء لبعدهنّ عن الفارق (المفارقة خ ل) الى مكان الخطيئة بعد حصول التحلل، وأدلة الاحلال وغيرها.

ونقل في الدروس عن ابن الجنيد أنّه يستحبّ التفريق في الحجّة الاولى ويحرم الجماع، الى أن يعود الى مكان الخطيئة، وإن كانا قد احلّا (١).

ولعلّ هذه دليلاً فكأنّه (٢) للاستحباب، فتأمّل.

ويدلّ عليه وعلى كونه بمعنى وجود ثالث يمنع المجامعة بحضوره على الظاهر صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السّلام في المحرم يقع على اهله، قال: يفرق بينهما، ولا يجتمعان في خباء إلا ان يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محله (٣).

كأنّ بلغ الهدى محله كناية عن الاحلال بذبح الهدى، لكونه محلاً في الجملة، فظاهرها أنّ هذا المحل (٤) كاف وفيه تأمل لبقاء تحريم النساء. ويدلّ عليه أيضاً مرقوعة ابان بن عثمان الى ابي جعفر وابي عبدالله

(١) تنه كلامه فده: فاذا قضيا وبلغا الموضع لم يجتمعا حتى يبلغ الهدى محله.

(٢) اي التفريق الى المكان الذي اصابا فيه.

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٥.

(٤) اي محل بلغ الهدى وذبحه فالتفريق زائداً عليه الى مكان الخطيئة يكون مستحباً للرواية.

عليهما السلام، قالوا: المحرم اذا وقع على أهله يفرق بينهما، يعنى بذلك لا يحدوان، وان يكون معها ثالث (١).

هذه مع كونها مرفوعة ابان، قد يكون التفسير من عند نفسه، على ما فهمه كما هو الظاهر من قوله: (يعنى) ويدل على كون التحليل عن النساء وعلى غيره من الأحكام المتقدمة رواية علي بن أبي حمزة، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل محرم واقع أهله؟ قال: فقد أتى عظيماء، قلت: أفتى (قد ابتلى ثل) فقال: استكرهها أو لم يستكرهها؟ قلت: أفتى فيها جميعاً، فقال: ان كان استكرهها فعليه بدنتان وان لم يكن استكرهها فعليه بدنة وعليها بدنة، ويفترقان من المكان الذي كان فيه ما كان حتى ينتهيا الى مكة، وعليها الحج من قابل لا بد منه، قال: قلت: فاذا انتهيا الى مكة فهي امرأته كما كانت؟ فقال: نعم هي امرأته كما هي، فاذا انتهيا الى المكان الذي كان منها ما كان افتراقاً حتى يحلأ، فاذا احلأ فقد انقضى عنها فان أبى كان يقول ذلك (٢). هذه مع عدم صحة السند في متنها ايضاً شيء فافهم.

ثم قال في التهذيب والكافي في آخر هذه وفي رواية اخرى: فان لم يقدر على بدنة فاطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد فان لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوماً وعليها ايضاً كمثله ان لم يكن استكرهها (٣).

ومع ذلك نقل في المنتهى عن الشيخ: من وجب عليه بدنة في افساد الحج فلم يجد كان عليه بقرة فان لم يجد فسبع شياه فان لم يجد فقيمة البدنة، دراهم، او

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٦

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣ وفي التهذيب: وان (لم يقدر) بدل (فان

لم يقدر) في الوصفي.

ثمها طعاماً يتصدق به، فإن لم يجد صام عن كلّ مدّ يوماً.
وامتدل الشيخ على الشافعي القائل بعدم الترتيب باجماع الفرقة واخبارهم
وطريقة الاحتياط.

قال الصدوق في العقبة: من وجب عليه بدنة في كفارة ولم يجد فعليه سبع شياه فإن لم
يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو في منزله (١).

فالاختلاف في بدل كفارة الفساد موجود، والجمع مشكل، وحمل قول
الصدوق على غير كفارة الفساد ممكن فلا يتم خلافه ويمكن تأويل بعض الروايات،
والاحتياط لا يترك فتأمل.

وقد فهم مما تقدم وجوب البدنة فقط دون الحج من قابل اذا وقع دون العرج، ولم
يدخل، بل استمتع بالتفخيذ وبين الآليين.

و الظاهر عدم اشتراط حصول النبي فيما يوجب الحج لما تقدم وفيما يوجب
البدنة فقط لما تقدم ولما صيغ من وجوبها للتفخيذ وغيره وكذا فهم وجوبها فقط
للدخول بعد المشعر، فافهم، هذا واضح.

ولكن الحاق دبر الغلام والزنا، الى الادل، لا يخلو عن اشكال، لعدم
ظهور العلم بالعلية ووجودها في الفرع الذي هو شرط في مفهوم الموافقة ولا اجماع ولا
دليل بخصوصه فيها غير المفهوم فتأمل.

واعلم أنه لا بد من قيد الاختيار، أيضاً إلا أنه تركه للظهور، ويمكن فهمه
من العمدة والعلم.

و أن قوله: قبل المشعر قيد للحج، وان الحج من قابل من أحكامه أيضاً.
ويمكن اجرائه في العمرة المتمتع بها أيضاً على وجه.

(١) الذي وحده في العقبه مارواه داود للرق عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يكون عليه بدنة
واحدة في قضاء، إذا لم يجد الحج رواه في الوسائل في الباب ٢ من ابواب كفارات الصبد الرواية ٤.

وفي الاستمناء بدنة و في الفساد (الافساد خ ل) به قولان.

وَأَنَّ الْأَوَّلِيَّ حَذَفَ الْعُمْرَةَ هُنَالَمَا قَلَنَاهُ وَلَا جَاهِلَهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَطَى فِيهِ مَتَى
يُوجِبُ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ، وَذَكَرَ تَفْصِيلَهَا فِيمَا بَعْدَ فَتَأْمَلُ.
وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَحْرَامِ بِالسَّحْجِ الْوَاجِبِ وَالنَّدْبِ لِعُمُومِ الْإِدْلَةِ (١)
وَلِصُرُورَتِهِ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ وَكَذَا الْعُمْرَةُ.
فَوَلِهَ: وَفِي الْإِسْتِمْنَاءِ السَّخ. دَلِيلٌ وَجُوبُ الْبَدَنَةِ فِي الْإِسْتِمْنَاءِ هُوَ الْإِجْمَاعُ
الْمَنْقُولُ فِي الْمُنْتَهَى.

وَأَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ بِهِ وَالْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ كَمَا فِي الْجَمَاعِ فَفِيهِ خِلَافٌ.
وَاسْتَدَلَّ لِلْمَوْجِبِ بِمَحْسَنَةِ إِسْحَقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:
قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي عَحْمٍ عَبَثَ بِذِكْرِهِ فَأَمْنِي؟ قَالَ: أَرَى عَلَيْهِ مِثْلَ مَا عَلَى مَنْ أَتَى أَهْلَهُ وَهُوَ
مَحْرَمٌ بِدَنَةٍ وَالْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ (٢).

وَفِي سَنَدِهَا (٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ وَهُوَ غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِتَوْثِيقِهِ، وَفِي إِسْحَقَ قَوْلُ
بِأَنَّهُ فَطَحَ إِلَّا أَنَّهُ ثَقَّةٌ، وَكِتَابُهُ مُعْتَمَدٌ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: الْأَوَّلِيُّ عِنْدِي التَّوَقُّفُ فِيهَا
يُتَّخَذُ بِهِ وَلِهَذَا تَوَقَّفَ فِي الْحَكْمِ فِي الْمُنْتَهَى وَيُشْعِرُهُ الْمَتْنُ أَيْضًا كَمَا مَرَّ.
وَاحْتِجَّ ابْنُ أَدْرِيسَ الْقَائِلُ بِعَدَمِ الْفَسَادِ بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الصَّحَّةُ وَبِرَأْيِهِ
الذِّمَّةُ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الْبَدَنَةِ بِالْإِجْمَاعِ وَيَبْقَى الْبَاقِي تَحْتَهُ (٤).
وَبُيُودُهُ عَدَمُ خُلُوصِ سَنَدِ دَلِيلِ الْمَوْجِبِ عَنْ شَيْءٍ، وَاجْتِهَالُ مَتْنِهِ فَإِنَّ الْوَقْتَ

(١) راجع الوسائل الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٣) والسند (كما في الكافي) هكذا: علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان الخزاز عن صباح

الخداة عن إسحاق بن عمار.

(٤) قال في السرائر من ١٢٩ أن الأصل برائة الذمة والكفارة مجمع عليها وما زاد على ذلك يحتاج إلى

دليل شرعي

غير مذكور وان كان فهمه من التشبيه وليس بصريح في الوجوب فإن (أرى) أعم من كونه على وجه الاستحباب أو الوجوب، والمثل ليس بصريح فيه وللمساحة في قوله: (مثل ما على من أتى، فتأمل).

وعدم وجوب الحج من قابل في جماع الأجنبيّة دون الفرج لما تقدّم.
ولصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الهرم يعيث باهله (وهو محرم خ) حتى يمضي من غير جماع أو فعل (يفعل خ ل) ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما؟ قال: عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على الذي جامع (بجامع خ ل) (١).

وتردّد الشيخ القائل بالاول قال في المنتهى: قال الشيخ ره في الاستبصار (٢) عقيب هذه الرواية (أي رواية اسحق): هذا الخبر لا ينافي ما ورد أنّ من وطئ زوجته فيما دون الفرج لم يكن عليه سوى البدنة لأنه يمتنع ان يكون حكم من عيث بذكره أغلظ من حكم من أتى اهله فيما دون الفرج لأنه ارتكب محظوراً لا يستباح على وجه من الوجوه ومن أتى اهله لم يرتكب (لم يكن ارتكب صا) محظوراً إلا من حيث فعل في وقت لم يشرع له فيه اباحة ذلك، ثم قال: ويمكن ان يكون هذا الخبر محمولاً على ضرب من التغليظ وشدة الاستحباب دون ان يكون ذلك واجباً وهذا الكلام الاخير يدلّ على تردده في ذلك ونحن في ذلك من المتوقفين (٣).

وانت تعلم أنّ الوجه الاول لم يتم في الجماع دون الفرج في الأجنبية والظاهر أنّهم لم يوجبوا به الفساد على تقدير ايجابهم البدنة والحج من قابل بدخولها ايضاً لاحقاً بالاهل فليس الوجه الآ الثاني والاصل دليل قوي والخروج عنه بمثل

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٢) عبارة الاستبصار هكذا: ما ما رواه محمد بن يعقوب (ثم نقل رواية اسحق بن صابر المذكورة

آتياً) فلا ينافي الخبرين الاولين ولأنه لا يمتنع حكم من عيث الخ. (٣) انتهى كلام النجاشي.

ولو جامع أمته محلاً، وهي محرمة باذنه، فبدنة، أو بقرة، أو شاة، فإن عجز فشاة أو صيام.

الرواية المتقدمة الى مثل هذا الحكم الشاق مشكل، فتأمل.

و الظاهر أن مراده (وفي الاستمناء) قبل المشعر بقريئة ما قبله وكون حكمه حكم من جامع فلم يعلم حكم ما بعده، والاصل - وعدم ظهور الاجماع ودليل آخر - يفيد العدم.

قوله: ولو جامع أمته محلاً الخ. عدم لزوم شيء عليها على تقدير احرامها بغير اذنه ظاهر، لعدم انعقاد احرامها بغير اذن سيدها، وكذا قيل في احرام الزوجة ندباً بغير اذن زوجها، وكذا الولد لو كان اذن الوالد أيضاً شرطاً للاحرامه، ولكن دليل ذلك غير ظاهر.

و اما دليل الحكم المذكور في المتن فهو رواية اسحق بن عمار قال: قلت لابن الحسن موسى عليه السلام أخبرني عن رجل عمل وقع على أمة له محرمة؟ قال: موسراً (موسراً) أو معسراً (أو معسراً) قلت: أجبي فيها قال: هو أمرها بالاحرام أو لم يأمرها، وأحرمت من قبل نفسها؟ قلت: أجبي فيها فقال: ان كان موسراً وكان صالحاً أنه لا ينبغي له، وكان هو الذي أمرها بالاحرام فعليه بدنة وان شاء بقرة، وان شاء شاة، وان لم يكن أمرها بالاحرام فلا شيء عليه موسراً كان أو معسراً، وان كان أمرها وهو معسر، فعليه دم شاة أو صيام (١).

ولعل المراد مع العلم حين الاعسار أيضاً، وحذف بقريئة ما تقدم، وكذا عدم شيء مع الجهل ويحتمل كون المراد بالصيام ثلاثة أيام لما تقدم، ان بدل شاة ثلاثة أيام، ويحتمل الاكتفاء بيوم واحد، للصدق، والاصل.

ويؤيد الاول ما سيجيء في كفارة الخلق من تفسير الصيام بثلاثة أيام

بالنهي (١) والاجماع على ما ادعاه في النتهى فتأمل والسند الى اسحق صحيح، وفي اسحق ما تقدم الا أن الظاهر عدم الخلاف في الحكم وأظن أن اسحق لا بأس به وإن قيل فيه ما قيل، فلا يبعد الاكتفاء بروايته في مثل هذا الحكم، مع عدم المعارض.

اذ لا يدل على عدم الشيء بعد الاحرام والتبعية صحيحة ضريس قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل امر جاريته ان تحرم من الوقت فاحرمت ولم يكن هو احرم فغشيها بعد ما احرمت؟ قال: يأمرها فتغتسل ثم تحرم ولا شيء عليه (٢).

اذ قال الشيخ (٣): إنها محمولة على أنها لم تكن لبث بعد، لأنه متى كان الأمر على ما ذكرناه، لا يلزم الكفارة وقد قلناه فيما تقدم ذلك، فاراد بقوله: (احرمت) الشروع في مقدماته مثل الغسل ولبس الثوبين والصلوة، ويقال عليه الاحرام، وقد تقدم، مع أنه لا يلزمه بفعل محرمات الاحرام موجبة، فتذكر. ويؤيده الأخبار الدالة على اطلاق الاحرام على مقدمات الاحرام ولم يلب وعدم شيء عليه بارتكاب محرمات الاحرام ما لم يلب (٤).

وأنه ان كانت مطاوعة كان ينبغي ذكر أحكامها، وان كانت مكرهة لم يفسد احرامها، فالامر باحرامها بعد الاغتسال غير ظاهر الوجه فتدل على أنها ما كانت محرمة، ولو كانا محرمين أو هو فقد علم حكمها مع مطاوعتها واكراهها. وقول المتن فبدنة الخ. معناه احد هذه الثلاثة على وجه التخيير مع اليسار والشاة أو الصيام مع المعجز عن البدنة والبقرة يعني مع الاعسار فتأمل.

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب بقية الكفارات الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣.

(٣) تعديل لقوله: اذ لا يدل على عدم الشيء. (٤) راجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب الاحرام.

ولو جامع قبل طواف الزيارة فبدنة فان عجز فبقرة فان عجز
فشاة.

قوله: ولو جامع قبل طواف الزيارة الخ. يدل على وجوب البدنة بشرط العلم (وكأنه لا خلاف فيه كما يشعر به المنهي)، حسنة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تمتع وقع على اهله ولم يزر قال: ينحر جزوراً وقد خشيت أن يكون قد تلم حجه ان كان عالماً، وان كان جاهلاً فلا شيء عليه (الحديث) (١).

لعل الجزور والبدنة واحد، وقوله: (ان كان عالماً) قيد لوجوب الجزور، وخشية التلم كأن المراد به، ما ينقصه ويجعله معيباً، ينقص ثوابه وقبوله عند الله، وشرط التمن في كفارة الوطى قبل طواف النساء كأنه للاستحباب.
والظاهر عدم القول بالوجوب، وكذا بوجوب الدم على من قبل امرأته قبل طواف النساء وقد طاف هو فلا استحباب شتمل.

ويدل عليه أيضاً صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع اهله حين ضحى قبل ان يزور البيت؟ قال: يهريق دماً (٢).
لعل المراد الوطى بعد الذبح وقبل الطواف عامداً عالماً، وحل الدم على دم الجزور لما تقدم لحمل المطلق على المقيّد، ويحتمل التخيير في أي دم كان، لو كان به قاتلاً، للاصل، والسهولة، وعدم المناقات حتى يجب الجمع، فتأمل.
أما وجوب البقرة بعد العجز عن الجزور والشاة بعد العجز عنها فما رأيت له دليلاً.

ولا يدل عليه رواية ابي خاليد القمّاط قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١ وتام الرواية وسألته من رجل وقع على امرأته قبل ان يطوف طواف النساء قال: عليه جزور سمينة وان كان جاهلاً فلا شيء عليه (الحديث).
(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

ولو جامع وقد طاف للنساء ثلثة أشواط فبدنة، ولو طاف خمسة
فلا كفارة وفي الأربعة قولان.

عن رجل وقع على أهله يوم النحر قبل ان يزور البيت؟ قال: ان كان وقع عليها
بشهوة فعليه بدنة وان كان غير ذلك فبقرة، قلت: اوشاة؟ قال: اوشاة (١)
مع ضعف في سنده (٢) وقصور في المتن.

والذي يدل على وجوب البدنة بالوطى قبل طواف النساء ماتقدم.
مثل ما في حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت
عن رجل وقع على أهله قبل ان يطوف طواف النساء قال: عليه جزور سميئة وان
كان جاهلاً فلا شيء عليه (٣).

ورواية سلمة بن عمرز (المجهول الغير المذكور في كتب الرجال) قال سألت
اباعبدالله عليه السلام عن رجل وقع على أهله قبل ان يطوف طواف النساء قال:
ليس عليه شيء فخرجت الى اصحابنا فاخبرتهم فقالوا: اتقاك هذا ميترقد سأل
عن مثل ما سألت فقال له عليك بدنة قال فدنطت عليه فقلت جعلت فداك اني
اخبرت اصحابنا بما اجبتني فقالوا: اتقاك هذا ميترقد سأل عما سألت فقال له
عليك بدنة فقال: ان ذلك كان بلغه، فهل بلغك؟ قلت: لا قال: ليس عليك
شيء (٤) مضمونه في وجوب البدنة على العالم دون الجاهل موافق للاول وان كان
في السند سلمة بن عمرز، ويمكن فهم كونه متهاً حتى قيل له: اتقاك.

وأما ما يدل على عدم الكفارة على الواطى بعد ان طاف خمسة أشواط من
طواف النساء، فهو الاصل، وعدم العلم بصدق الوطى قبل الطواف، لاحتمال
الارادة قبل الشروع، أو قبل التجاوز عن النصف والحق اغلب الشيء بالشيء كثير

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣. (٢) لمحمد بن سنان.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب كفارة الاستمتاع الرواية ١ ذكرها في ذيل الرواية.

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

وما روى في التهذيب والكافي (في الصحيح) عن حمران بن اعين (المشكور المعظم) عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسة اشواط ثم غمز به بطنه فخاف ان يدره فخرج ان منزله فتقص ثم غشى جاريته؟ قال: يغتسل ثم يرجع فيطوف باببيت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه ويستغفر الله ولا يعود وان كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة اشواط ثم غمز به بطنه فقضى حاجته فغشى فقد افسد حجه وعليه بدنة ويغتسل ثم يعود فيطوف اسبوعاً (١).

والمراد بالطوافين الشوطين، وهو ظاهر، ولعل الاستغفار لفعل مكروه، ويحتمل لتحريم الوطى بين اشواط الطواف والفصل الكثير بغير حاجة، ولا ينافيه عدم الكفارة، وقوله: (ولا يعود) مؤيد له.

ولعل المراد بافساد حجه افساد الطواف لما تقدم من عدم الافساد الا بالوطى قبل الموقفين ويدل عليه: (ثم يعود فيطوف اسبوعاً) يعنى يرجع بعد الغسل ويستأنف طوافه، وهو ايضاً ظاهر، ويدل على اشتراط الغسل في الطواف، وهذا واضح.

والظاهر أن المراد مع العلم والعمد، اذ قد تقدم عدم لزوم الكفارة في الجهل والنسيان الا في الصيد، وإن للجماع قبل الموقف جاهلاً ليس بشيء، وهنا بالطريق الاولى، وهو ظاهر بحمد الله.

فقد فهمت من هذا كله أنه لا شك في وجوب البدنة بعد المشعر قبل اربعة اشواط من طواف النساء بالوطى عمداً عالماً مختاراً فلواقصر المصنف على قوله: ولو

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب كفارة الاستمتاع الرواية ١.

جامع وقد طاف للنساء الى آخر- اي لم يطف من طواف النساء خمسة اشواط-
لكان أنحصر وأولى

لعله ذكر طواف الزيارة عليه للفتل بينه وبين طواف النساء في صورة العجز
عن البدنة وعن البقرة فانه هنا لا يعلم له شيء وفي الزيارة البقرة والشاة (١).
فتأمل فانه ما فهمت عليه دليلاً والأصل هو العدم ويحتمل القيمة والغرض
الى آخر ما تقدم في كفارة الصيد والشاة ثم الصيام ثلثة أيام او يوم كامراً.
بقى الكلام فيما بين الثلث والخمس ظاهراً وجوب الكفارة قبل إكمال
الاربع بغير نزاع، ولا يبعد الحاق الاربع وما فوقه الى (من خ ل) الخمس.
للأصل وعدم ظهور الأدلة التي تدل على الكفارة قبل طواف النساء في
قبل الاكمال فانه يحتمل قبل الشروع وقبل الاكمال (الكمال خ ل) بل الاول
أظهر ولهذا لم يجب في الخمس.

ولوجود حكم الشيء فيه اذا وجد لغلب أحزائه كما في الصوم في الحضر
والسفر وتجديد نيته الى الزوال وغسل يوم الجمعة فتأمل، ويقول ذلك اهل النجوم
في النيروز للفرس.

ولفهوم قوله عليه السلام (وان كان طاف طواف النساء فطاف ثلثة) (٢).
فانه يدل على ان ما فوق الثلثة ليس حكمه مثلها ولعل المراد منها قبل
الاربع أو دخل ما بين الثلثة الى الاربع في حكم الثلثة بالإجماع.
و الظاهر انه مفهوم الشروط وهو حجة عند المحققين. والاكثر من

(١) يبي أن لمصنف هذه ذكر طواف الزيارة عليه، للفرق بينه وبين طواف النساء في الحكم
لاحتصاص البقرة والشاة عند العجز عن البدنة لطواف الزيارة دون طواف النساء.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب كفارات الاستمناع الرواية ١.

الاصوليين ولا يعارض ذلك بمفهوم (فطاف خمسة أشواط) (١) لعدم كونه مفهوم الشرط، وكلام الامام (٢)، ولجعل الأصحاب الاربعة في حكم الكمال في البناء عليه. فقول المصنف في المنتهى: وكان للمنازع ان يحتج بمفهوم الخمسة وأنه لو طاف اربعة أشواط نجب الكفارة على العامد عملاً بالأخبار الدالة على وجوب الكفارة قبل طواف النساء فإنه متحقق في حق من طاف بعضه وخرج الخمسة وما فوقها بدليل وبقي الباقي - محل التأمل، فتأمل مع قوله بحجية مفهوم الشرط وعدمها في مثل مفهوم الخمسة في الاصول نعم لا شك أنه أحوط كما قال ابن ادريس في الخمس أيضاً وردّه المصنف بأنه لا يلتفت اليه مع وجود خبر صحيح فتأمل.

وبقي الكلام في رواية عبيد بن زرارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت اسبوعاً طواف الفريضة ثم سعى بين الصفا والمروة اربعة أشواط ثم غمزه بطنه فخرج وقضى حاجته ثم غشى أهله؟ قال: يغتسل ثم يعود ويطوف ثلاثة أشواط ويستغفر ربه ولا شيء عليه، قلت: فإن كان طاف بالبيت طواف الفريضة فطاف اربعة أشواط ثم غمزه بطنه فخرج فقضى حاجته فغشى أهله فقال: افسد حجه وعليه بدنة ويغتسل ثم يرجع فيطوف اسبوعاً ثم يسعى ويستغفر ربه قلت: كيف لم تجعل عليه حين غشى أهله قبل ان يفرغ من سعيه كما جعلت عليه هدياً حين غشى أهله قبل ان يفرغ من طوافه؟ قال: إن الطواف فريضة وفيه صلوة والسعي سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت اليس الله يقول إن الصفا والمروة من شعائر الله؟ قال: بلى ولكن قد قال فيها: فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ (٣) فلو كان السعي فريضة لم يقل فمن تطوع خيراً (٤).

(١) يعني في الرواية السابقة - الوسائل الباب ١١ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٢) يعني ولعدم كونه من كلام الامام عليه السلام.

(٣) البقرة: ١٥٣. (٤) الوسائل الباب ١١ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

هذه تدل على عدم وجوب البدنة مع التجاوز عن نصف السعى لو وطئ
وعلى ندية السعى وعدم الاعتداد بطواف النساء.

قال الشيخ في التهذيب: المراد بهذا الخبر هو أنه إذا كان قد قطع السعى
على أنه تام فطواف طواف النساء ثم ذكر حينئذ أنه عا طواف وما سعى إلا أربعة لا
يلزمه الكفارة، ومتى لم يكن طاف طواف النساء فإنه يلزمه الكفارة وقوله
عليه السلام: أن السعى سنة معناه أن وجوبه وفرضه عرف من جهة السنة دون
ظاهر القرآن، ولم يرد أنه سنة كسائر التوافل لأنها قد بينا فيما تقدم أن السعى
فريضة (١).

وانت تعلم أن المراد بافساد حجة افساد الطواف كما مر، وبعد تأويل
الشيخ لأنه كالصريح في عدم طواف النساء قبل الواقعة، وأن القطع لأجل الفم،
لا على أنه تام، وأن الفرق من جهة كون السعى سنة، على أنه لا يحتاج إلى قوله:
(وأنه قطع على أنه تام فطواف الخ) ويكفيه أن يقول: نسي الحكم أو نسي أنه غير
تام وظن أنه تام وطاف طواف النساء أيضاً، أو أنه كان جاهلاً بالحكم، وهو أيضاً
بعيد، لأن في النسيان والجهل لا شيء قبل طواف الفريضة إلا أن يفرق (٢): تنافي
السعى بعد الأربع بخلاف طواف الفريضة، فإن فيها البدنة والرجوع، لشبوت
وجوب السعى بالسنة لا بالكتاب، بخلاف الطواف، فتأمل فيه.

لكن الرواية ضعيفة السند لوجود عبد العزيز العبدى الضعيف في الطريق
في التهذيب والكافي (٣).

(١) انتهى.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والظاهر أن المراد: إلا أن يفرق بين السعى والطواف بعدم شيء في الأول

بعد الأربع والبدنة والرجوع إلى الطواف في الثاني.

(٣) والسند (كما في الكافي) هكذا: عنه من أصحابنا عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد عن ابن محبوب

ولو جامع قبل سعي العمرة في إحرامها فسدت، وعليه بدنة وقضائها.

مع مخالفة مضمونها للاجماع المفهوم من المنتهى، وللأخبار الصحيحة (١) في وجوب الكفارة قبل طواف النساء، وعدم شيء مع الجهل والنسيان، وقول الأصحاب بعدم الاستيناف بعد أربعة أشواط من الطواف اذا قطعه لحاجة فتأمل.

قوله: ولو جامع قبل سعي العمرة في إحرامها الخ. اعلم أن الظاهر أنه لا خلاف عند علمائنا في وجوب البدنة بالوطى في إحرام العمرة مطلقاً في الجملة وكذا في وجوب أعادتها وفسادها ويمكن جعل بعض مأمّر دليلاً عليه.

ويدل عليه رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يعتمر عمرة مفردة، ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة، ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا والمروة؟ قال: قد أفسد صمرته، وعليه بدنة، وعليه أن يقيم بحكة (محلّ كايب) حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل بلاده (لا أهله ح ل) فيحرم فيه (منه ح ل) ويعتمر (٢).

وفي سندها (٣) سهل بن زياد الضعيف، مع عدم ظهور توثيق مسمع. والدلالة على وجوب الخروج إلى ميقات أهله والظاهر غير ذلك، فإن ميقات إحرام العمرة هو أدنى الحلّ، كما مرّ، والقائل به أيضاً غير معلوم ويمكن إرادة الاستحباب وذلك أيضاً غير معلوم لما مرّ من ميقات العمرة وينافي وجوب الخروج إلى ميقات أهله.

عن عبد العزيز الحميدى عن عبيد بن زرار.

(١) راجع الوسائل الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع.

(٢) الوسائل، الباب ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

(٣) والسد (كما في الكافي) هكذا: عتبة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن علي

بن رئاب عن مسمع.

و تدلّ على اجزاء مطلق الميقات صحيحة بريد الآتية فيمكن حملها على احد المواقيت التي في أدنى الحلّ، وحمل الاولى على ميقات اهل مكة، فتأمل.

قال في المنتهى: الاحرام في قضاء الحج من الميقات، وفي العمرة من ادنى الحلّ، وفيهم عدم الخلاف فيه ويدلّ عليه أيضاً صحيحة بريد بن معاوية العجلي قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتمر عمرة مفردة، فعشى اهد قبل ان يفرغ من طوافه وسعيه؟ قال: عليه بدنة لفساد عمرته، وعليه ان يقيم الى الشهر الآخر فيخرج الى بعض المواقيت فيحرم بعمرة (١).

فظاهرها وجوبها بالوطى قبل اتمام السعى ولو بترك بعض شوط، ولكن فيما مرّ ما يمكن فهم عدم الوجوب بعد الخمسة الأشواط بل الاربعة فتذكر وتأمل، والاصل مؤيد. ويمكن جعل ما تجاوز عن النصف بمنزلة الفراغ، والاحتياط يقتضى العمل بصحيحة بريد، فلا يترك.

ولاشك في أنّ ظاهرهما عدم الوجوب ولو كان الوطى قبل طواف النساء وبعد السعى فتأمل.

وهما يدلان على كون الاعادة في الشهر الثاني والظاهر الوجوب وليس ببعيد، فهو مشعر باشتراط الشهرين الاحرامين، وميجيء تحقيقه، ولولم نقل بالوجوب مطلقاً. لما سيأتى. يمكن القول بالوجوب هنا فقط، مع امكان الحمل على الاستحباب.

و الطاهر من الشهر الثاني منها، هو ثبوت الهلال من الشهر الثاني، والخروج من هلال الشهر الذي احرم، واقصد فيه، فلا يعتبر الثلثين من وقت الاحرام من الاول ولا من الافساد والاحلال.

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الصيد للرولية ١.

و ايضاً ظاهرهما عدم وجوب اتمام العمرة الفاسدة للفساد، والظاهر عدم وجوب الفاسد، وللإختصار على البدنة، والاعادة المفيدة لعدم شيء آخر. وهذا صريح في الأخبار في الحج باعادته مع عدم الفساد، ولا يدل عليه: وأتموا الحج والعمرة لله (١) لأن الظاهر هو الامر باتمام الصحيح بعد الشروع، او كناية عن فعلهما تامين، فتأمل، ووجوب اتمام الحج مستفاد من الاجماع المستند الى الأخبار كما تقدم.

و كآته لا اجماع هنا ولا خيب، ولهذا قال في المنتهى (كما في المتن): ولو وطئ في العمرة قبل السعى فسدت عمرته ووجب عليه بدنة، ووجب عليه قضائها، ثم قال: والبدنة والامساك بتعلقان بالوطئ في احرام العمرة قبل السعى ولو كان بعد الطواف.

وهذا يدل على عدم شيء بعد السعى ولو كان قبل طواف النساء، وبه يشعر الروايتان اللتان هما دليلا الحكم فتأمل.

وما ذكر الا تمام، والأخبار المتقدمة الدالة على وجوب القضاء صريحة في الحج، والاصل مؤيد، وكذا عدم اجتماع الاداء والقضاء: هذا في المفردة. وأما العمرة المتمتع بها فالظاهر أنها كذلك لما مر، مع صراحة الأخبار المتقدمة فيها (٢) لعدم ظهور اطلاق الحج عليها، ولوجود قبل المشعري بعضها، وان قلنا بوجوب الحج بالشروع فيها، فإن ذلك لا يستلزم الا وجوب الحج مع العمرة رأساً لا اتمامها ثم انشائها، فلو كان الوقت واسعاً لا يبعد استيناف العمرة المتمتع بها، ثم الحج في هذا العام، وكان المصنف أراد العمرة المتمتع بها بقوله: (أو عمرة) فيما تقدم (٣) والعمرة المفردة هنا فتأمل.

(٢) تقدم ذكرها آنفاً.

(١) بقرة: ١٩٣.

(٣) في قوله قدم: من جامع روحه اوامته قبلاً لو دبراً محرماً بحج أو عمرة الحج.

ولو نظر الى غير أهله فأمنى فبدنة على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة على المعسر ولو كان الى أهله فلا شيء عليه وإن أمني إلا أن يكون عن شهوة فبدنة.

ولو مستها بغير شهوة فلا شيء وبشهوة فشاة وإن لم يمن.

قوله: ولو نظر الى غير أهله الخ. دليل الاولى الاجماع المنتهى في المنتهى مستنداً الى رواية اسحق بن عمار عن ابي بصير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل محرم نظر الى ساق امرأة فأمنى، قال: ان كان موسراً فعليه بدنة وان كان وسطاً فعليه بقرة وان كان فقيراً فعليه شاة، ثم قال: أما أتى لم اجعل عليه هذا (هذا عليه خ ل) لأنه أمني انما جعلته عليه لأنه نظر الى ما لا يحل له (١).

لعل المراد أن العلة هما معاً فلا يجب بالطر مع عدم المنى، وكذا بوجود المنى بالتفكر ونحوه، كما ذكره في المنتهى للاصل وصرح بعدم الخلاف في الاول، ولعل الساق للتمثيل كما يشعر به تنمة الرواية، ولا يضر اسحق (٢) ولا واقفية عبدالله بن جبلة (٣) وصحيفة زراره قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل محرم نظر الى غير أهله فأنزل؟ قال: عليه جزور او بقرة وان لم يجد فشاة (٤).

فالمراد جزور على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة على الفقير لما تقدم. ولظاهر أن المراد مع العمد والعلم والاختيار لما تقدم، ولتنمة الخبر الاول، فتأمل.

وكذا ادعى الاجماع في المنتهى على عدم شيء على من نظر الى امرأته فأمنى ان كان من غير شهوة وعلى وجوب البدنة ان كان عن شهوة.

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الامتناع الرواية ٢.

(٢) لكون السألة اجماعية كما عرفت من النسخ.

(٣) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالله بن جبلة (حملة خ ل) عن اسحق

بن عمار عن ابي بصير. (٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الامتناع الرواية ١.

والمستند صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى وهو محرم؟ قال: لا شيء عليه ولكن ليغتسل ويستغفر ربه (الحديث) (١).

كانها حملها على غير الشهوة.

لما في رواية مسمع الآتية.

و رواية مسمع أبي سيار قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام يا أبا سيار إن حال المحرم ضيقة إن (فمن خ ل) قبل امرأته على غير شهوة وهو محرم فعليه دم شاة ومن قبل امرأته على شهوة فأمنى فعليه جزور، ويستغفر ربه (الله) ومن مس امرأته (ببيده ثل) وهو محرم على شهوة فعليه دم شاة ومن نظر إلى امرأته نظر شهوة فأمنى فعليه جزور، ومن مس امرأته أو لا زمها من غير شهوة فلا شيء عليه (٢). وحمل رواية اسحق - عن أبي عبد الله عليه السلام في محرم نظر إلى امرأته بشهوة فأمنى قال: ليس عليه شيء (٣) - على حال السهودون العمد.

ويمكن حملها على الجهل وغير الاختيار أيضاً أو (امنى) على (امذى) ولولا دعوى الاجماع لكان حمل رواية مسمع على الاستحباب ممكناً لعدم صحتها لعدم التصريح بتوثيق مسمع.

وقال في المنتهى: إنها صحيحة وإن لم تكن الثانية نقيّة أيضاً لاسحق لظهور توثيق اسحق وإن قيل أنه فطحى، وللأصل، ولعموم صحيحة معاوية (٤)، ويؤيد عمومها (أو أمذى).

(١) الوسائل للباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٢) الوسائل للباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣ وروى دليلها في الباب ١٧ من هذه

الأبواب الرواية ٣. (٣) الوسائل للباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٧

(٤) لأن ترك التصحيح مع الحاجة يفيد المحرم.

ولوقبّلها فشاة وبشهوة جزور.

و كذا ادعى الاجماع في المنتهى على وجوب الشاة على من من امرأته
بشهوة أمني أو لم يثن وعلى عدم الشيء مع عدم الشهوة مطلقا، وعلى صحة الحجج
مطلقا قبل الموقفين وبعده.

و المستند رواية مسمع المتقدمة وصحيحة محمد بن مسلم (قالها في المنتهى
وان كان فيها عبدالرحمن المشترك) (١)، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل حمل امرأة وهو محرم فأمني أو امدى فقال: ان كان حملها أو مسّها بشهوة فأمني
أو لم يمن امدى أو لم يمد فعليه دم يهرقه وان حملها أو مسّها بغير شهوة فأمني أو امدى
فليس عليه شيء (٢) ورواية الحلبي قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام المحرم يضع
يده على امرأته قال: لا بأس قلت فيسزلها من الحمل ويضتها اليه قال: لا بأس
قلت: فانه اراد ان ينزلها من الحمل فلما ضتها اليه أدركته الشهوة قال: ليس عليه
شيء إلا أن يكون طلب ذلك (٣).

قوله: ولوقبّلها الخ. نقل عن الشيخ وجوب الشاة بالتقيل بغير شهوة
والبدنة معها مطلقا سواء أمني أو لم يمن.

حجته رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن
رجل قل امرأة وهو محرم قال: عليه بدنة وان لم ينزل وليس له أن يأكل منها (٤).
حملت على الشهوة لما تقدم قال المصنف في المنتهى: وابن ادریس استضعف
هذه الرواية لأن في طريقها علي بن أبي حمزة وسهل بن زياد (٥) وهما ضعيفان

(١) وسنده (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن علا عن محمد بن مسلم.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ١٨ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٤.

(٥) والسند (كما في الكافي) عمدة من اصحاب سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن علي بن ابي حمزة.

ولو أمني عن ملاعبة فجزور.
ولو استمع على المجمع من غير نظر فلا شيء.

وقال: بوجوب الشاة على من قبل ولم ينزل مطلقاً بوجوب البدنة مع الامناء، وتمسك بالاصل وبرواية مسمع.

قوله: ولو أمني عن ملاعبة فجزور. دليله صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يعبت بامرأته حتى يمني وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما؟ فقال: عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على المجمع (ماعلى الذي يجمع خ ل) (١).

يعنى على كل من العايتين الكفارة مثل ما على المجمع في تلك الطاعة وقد كانت الكفارة على المجمع في الاحرام البدنة وفي شهر رمضان الكفارة المشهورة البدنة (٢) فهذه تدل على وجوب الكفارة على العايت في الاحرام وفي شهر رمضان لو كان ذلك عمداً عالماً اختياراً لما تقدم.

قوله: ولو استمع على المجمع من غير نظر فلا شيء. وكذا لو سمع (استمع خ ل) كلام امرأة فأمني في الحالين دليل عدم شيء عليهما هو الاصل وعدم ظهور دليل موجب مع عدم ظهور فعل محرم خصوصاً في الثاني ويدل عليه ايضاً حسنة أبي بصير (قالها في المنتهى وهو غير ظاهر لوجود وهب بن حفص في الطريق (٣) وهو غير ممدوح) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يستمع (يسمع خ ل) كلام امرأة من خلف حائط وهو محرم فتشاهها (فتشهى) حتى أمني (أنزل خ ل) قال: ليس عليه شيء (٤).

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والصواب زيادة كلمة (البدنة) كما لا يخفى.

(٣) والسند (كما في الكافي) هكذا: على بن ابراهيم عن ابيه عن وهبة (وهب خ ل) بن حفص عن أبي بصير.

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٣.

ولو عقد المحرم على محرمة.

وعلى الاول رواية سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال في محرم استمع على رجل يجامع أهله فأمنى قال: ليس عليه شيء (١) ولا يضرك ضعف السند بمحمد بن سماعة وسماعة لما تقدم (٢) قيل يشكل الحكم المذكور فيها اذا كان عادته الامناء بذلك فتأمل.

قوله: ولو عقد المحرم الخ. كأن المراد مع العلم والعمد، وقد مر محرم المرأة على المحرم حتى العقد ونقل على ذلك الاجماع في المنتهى (٣) مستنداً إلى الاخبار الكثيرة، وعلى بطلان العقد ايضاً ويدل عليه ايضاً اخبار كثيرة.

كصحيحة محمد بن قيس (الثقة) عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: قضى امير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ملك بضع امرأة وهو محرم قبل أن يحل ف قضى ان يحل سبيلها ولم يجعل نكاحه شيئاً حتى يحل فاذا احل خطبها ان شاء فان شاء اهلها زوجوه وان شاؤا لم يزوجه (٤).

ولظاهر ان محمد بن قيس المذكور هو البجلي الثقة الذي طريق الصدوق في الفقيه اليه حسن لوجود ابراهيم، وان كان الضعيف ايضاً ينتقل عن ابي جعفر عليه السلام، لان الشيخ في الفهرست صرح بنوثيق محمد بن قيس وذكر طريقه اليه باسناده الى الصدوق حتى انتهى الى محمد بن قيس كما ذكر هذا الطريق بعينه اليه الصدوق في مشيخة الفقيه (٥) ولانه قيل للبجلي كتاب قضايا امير المؤمنين

(١) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب كفارات الاستمتاع للرواية ٤.

(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن احمد بن ابي نصر بن محمد بن سماعة الصيرفي عن سماعة بن مهران.

(٣) ظاهره نقل الاجماع من المنتهى على بطلان العقد ايضاً والذي وجدناه في المنتهى هو دعوى الاجماع على التحريم لا الاجماع على البطلان واجمع المنتهى ص ٨٠٩-٨٠٨.

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب تزويج الاحرام للرواية ٣.

(٥) طريق الصدوق فتمس سره اليه (كما في مشيخة الفقيه) هكذا: وما كان فيه من محمد بن قيس عند

فدخل فعلى كل منها كفارة.

عليه السلام نقله عنه عاصم بن حميد الناقل عنه هذه الرواية التي من قضاياء عليه السلام فصّح ما يروى، عاصم عن محمد بن قيس - بشرط سلامة ما قبله - من قضاياء (١)، وما كان في الفقيه عنه حسن وحجة، على تقدير قبول ابراهيم، كما هو الظاهر من الخلاصة وغيرها، فهذه الرواية صحيحة، لانه الثقة، وما قبله ولهذا قال في المنتهى: أنها صحيحة فقول الشهيد الثاني - في درايته في النوع المتيق والمفترق بعد أن رد قول الاصحاب: بأن اطلاق الحجية على من فيه (ما ظ) محمد بن قيس مشكل: والتحقيق في ذلك أنّ الرواية اى رواية محمد بن قيس ان كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة لا شترأكه بين الضعيف والثقتين - غير ظاهر.

واتما اظهرت ذلك لأنّ الأحبار عن محمد بن قيس هذا كثيرة جداً خصوصاً في الفقيه في المجلد الرابع وفي التهذيب ايضاً يوجد ما ليس في سنده شيء إلا اشتراك محمد بن قيس المذكور في قضاياء عليه السلام ويلزم من كلامه رد هذه الأخبار الكثيرة المعبرة جداً مع أنّ الظاهر قبولها كما عرفت فتأمل.

أما دليل الكفارة على المتعاقدين - مع العلم والعمد - فهو موثقة سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغي للرجل الحلال ان يزوّج محرماً وهو يعلم أنّه لا يحلّ له قلت: فان فعل فدخل بها المحرم قال: ان كانا عالمين فانّ على كلّ واحد منها بدنة، وعلى المرأة ان كانت محرمة بدنة، وان لم تكن محرمة فلا شيء عليها إلا ان تكون هي قد علمت أنّ الذي تزوّجها محرم، فان كانت علمت ثم تزوّجته فعليها بدنة (٢).

فكان المراد بـ (لا ينبغي) هنا هو التحريم لما مرّ.

رواه عن ابي رحمه الله عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن ابي جرد عن عاصم بن مرا
عن محمد بن قيس - (١) قوله: من قضاياء يمان لقوله: ما يروى النج.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب كفارات الاستنحاح الرواية ١.

وفي الطيب أكلاً وإطلاءً وبخوراً وصبغاً.

وهذه تدلّ على المساواة بين المحلّ العالم العاقد والمعقود لها المحرمين العالمين مع الواقعة والمرأة المحلّة العالمة بالتحريم في وجوب البدنة وعدمها مع الجهل، ويمكن لزوم الكفارة على العاقد العالم المحرم بالطريق الأولى، وكون الحكم كذلك لو كان المعقود له محلاً لعدم تعقل الفرق بين الرجل والمرأة.

ولكن الحكم في الاصل خلاف الاصل مع بعده وضعف السند بكون سماعة واقفياً وان كان ثقة فكانهم يقولون بجبره بالشهرة فينبغي الاختصار على ما قالوه من مضمون الرواية هو وجوب البدنة على العاقد العالم المحلّ، والمعقود لها الواقعين العالمين، والمرأة المحرمة والمحلّة العالمة.

وكأنه لا اجماع هنا والشهرة ليست بحجة ولا جابرة في مثل هذا الحكم، والاصل دليل قويّ ولهذا قال المصنف في المنتهى: في سماعة قول، وعندي في هذه الرواية توقف.

قوله: وفي الطيب أكلاً الخ. قال في المنتهى: اجمع علماء (فقهاء خ ل) الأمصار كفة على وجوب الكفارة على المحرم اذا تطيب عامداً، وذكر اجماع علمائنا على عدم الكفارة مع الجهل والنسيان، قد مرّ الدليل عليه ايضاً، وبقي الكلام في قدرها.

ودلّ على الذمّ صحيحة زرارة (في الفقيه) عن ابي جعفر عليه السلام: قال: من اكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، وان كان ناسياً فلا شيء عليه، ويستغفر الله ويتوب اليه (١).

لعل الاستغفار والتوبة للانقطاع اليه تعالى، لا انه فعل ذنباً حتى يتوب

ويستغفر.

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب بعية الكفارات الروية ١.

ولكن ما في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة في تحريم الطيب: واثق الطيب في زادك (الى ان قال) فمن ابتلى بشيء من ذلك فعليه غسله وليتصدق بقدر ما صنع (١).

وما في صحيحة حرير المتقدمة: فمن ابتلى بشيء من ذلك فليتصدق بقدر ما صنع بقدر شبعه يعني من الطعام (٢).

ورواية الحسن بن هارون، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: اكلت خبيصاً (٣) فيه زعفران حتى شبعته وانا محرم فقال: اذا فرغت من مناسكك وأردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمرأ وتصدق به فيكون كفارة لما اكلت ولما دخل عليك في احرامك مما لا تعلم (٤).

يدل على عدم وجوب الدّم عينا، فيمكن حمل دليله على التخيير وفضل فردى الواجب والاستحباب، والاصل مؤيد مع نقل الاجماع في المنتهى عن خلاف الشيخ على عدم الكفارة الا في الستة من الطيب (٥) وحمل المصنف الأخبار الأخيرة على حال الضرورة الى الاستعمال، وهو بعيد، مع بعد وجوب شيء حال الضرورة (٦) ولا تأييد في قوله: (ابتلى) كما قاله، فتأمل.

ثم ان ظاهر هذه الأخبار تعلق الكفارة بكل ما يطلق عليه الطيب.

ولكن قال في المنتهى: قال الشيخ رحمه الله في الخلاف: ما عدا المسك

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٩ هذه قطعة من الرواية

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١١ هذه قطعة من الرواية.

(٣) الخبيص بالخاء المحمّلة والباء الموحدة والياء المشاة تحت والصاد المهملة، طعام يعمل من التمر

والتمر. (٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ١.

(٥) سيأتي ذكرها عن قريب.

(٦) ليس بعيد كوجوب الكفارة حين الاحتياج الى تغطية الرأس وليس الثياب وغير ذلك كما لا يخفى

من خطه رحمه الله (كذا في هامش بعض النسخ الخطية).

ابتداء واستدامة شاة.

والعنبر والكافور والزعفران والورس والعود عندنا لا يتعلق به الكفارة اذا استعمله،
(الى ان قال:) واستدل الشيخ رحمه الله باجماع الفرقة، والاصل.

فيمكن تخصيص ما تقدم بالسنة للاجماع المنقول وعدم ظهور الخلاف قبله
ولا ينافيه ما يدل على تحريم غيرها، ولا القول بتحريمه، لأن النزاع هنا في الكفارة.
قال المصنف في المنتهى: والاجماع لم يحققه والاصل انما يصار اليه اذا لم
يوجد دليل شرعي وقد تقدم البحث في ذلك كله.

وما تقدم البحث الا في تحريم مطلق الطيب أو هذه المخصوصات دون
الكفارة الا هذه الروايات، فتأمل.

و الظاهر ايضاً أن الموجب مطلق الاستعمال اكلاً ومضغاً لآته ايضاً اكل،
وشماً بالبخور وغيره ومتاً كآته للاجماع ولما في صحيحة معاوية المتقدمة: ولا تمس
شيئاً من الطيب وانت محرم ولا من الدهن وامسك على انفك فانه لا ينبغي ان
يتلذذ بريح طيبة الى قوله: فمن ابتلى الخ (١).

و الظاهر أن (ذلك) (٢) راجع الى الكل الا الامساك عن عدم الريح
المنتنة لم ظهور ولآته ذكر استطراداً لرفع التوهم.

و ايضاً قال المصنف في المنتهى: ولا فرق بين الابتداء والاستدامة في
وجوب الكفارة فلو تطيب ناسياً ثم ذكر وجب عليه ازالة الطيب، ولو لم يزله وجب
عليه الفدية (الدم خ ل).

و كلامه يشعر بعدم الخلاف، ويمكن صدق الاستعمال فان ادامة
استعمال ما فيه طيب استعمال له وشم ومس، فتأمل.

ثم أن لظاهر أنه يجوز له الازالة ويتعين ان لم يكن احد يزيله لما تقدم من

(١) ابومائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٩ هذه قطعة من الرواية.

(٢) يعنى لفظه (ذلك) في الرواية.

قوله عليه السلام فعليه غسله.

قال المصنف: يستحب أن يعطى غيره ليريله لئلا يلزم مباشرة المحرم الطيب (١) وقال: يجوز له شراء الطيب لأنه ليس باستعمال، كما يجوز له شراء الاماء، ولو بقصد التسرى، وقد تقدم.

وقد استثنى من الطيب المحرم خلق الكعبة وقد تقدم مع غيره. وبدل عليه صحيحة يعقوب بن شعيب قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبة؟ قال: لا يضره ولا يغسله (٢).

قال في المنتهى: وكذا الفواكه كالألترج والتماح والرياحين على ما تقدم بيانه. وأما الأدهان بالدهن الطيب، فالظاهر أنه يصدق عليه استعمال الطيب فيمكن وجوب كفارة الطيب فيه أيضاً بادلته.

ويؤيده قوله في صحيحة معاوية المتقدمة: ولا يمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن (الى قوله): فن ابتلى بشيء من ذلك الخ (٣) فإن الظاهر رجوعه الى الكل إلا ما تقدم.

قال في المنتهى: وقد بينا أنه يحرم على المحرم استعمال الأدهان الطاهرة (حال الاحرام خ) فن استعملها وجب عليه دم شاة رواه الشيخ (في الصحيح) عن معاوية بن عمار في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج قال: ان كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين وان كان بعمد (تعمد خ ل) فعليه دم شاة يهرقه (٤) لكن

(١) قال في المنتهى: ويستحب له ان يستعين في غسله بحلال لئلا يباشر المحرم الطيب بنفسه ص ٨١٣.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب ترك الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٤ من أبواب بغية كفارات الاحرام الرواية ٥.

و في قص كل ظفر مد من طعام وفي أظفار يديه شاة وكذا في رجله ولو اتحد المجلس فشاة.

مداوية لم يسنده الى امام وهذه الرواية تدل على وجوب الكفارة وان اضطر الى استعماله وبها اتفق الشيخ ونحن فيها من المتوقفين الخ.

بل يدل على وجوب الكفارة للعلاج مع الجهل ايضاً وقد تقدم علمها مع الجهل والنسيان في شيء اصلاً الا الصيد فيمكن حملها على الاستحباب.

و يؤيده ما تقدم في رواية معاوية بن عمار وما يدل على كون كفارة الادهان هو التصديق (١) وبالجملة هو ايضاً مؤيد لكون حكمه حكم الطيب فتأمل.

و ايضاً يمكن جعلها مبطلاً لجمع المصنف بين الاخبار في تعيين كفارة الطيب حيث دلت على وجوب الدم مع الاضطرار على ما قاله المصنف وقد كان جمع بعدم الدم في الانطران الا ان يقال بانه اعظم من استعمال الطيب وهو بعيد جداً لان الظاهر ان سبب تحرره هو الطيب ولهذا لم يحرم الادهان بدهن غير طيب ولما تقدم في رواية معاوية فتأمل.

قوله: وفي قص كل ظفر الخ. نقل الاجماع في المنتهى على وجوب مد مد في كل ظفر حتى تبلغ عشرة فيجب عليه دم شاة.

ومستنده صحيحة ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قلم ظفراً من اظافيره وهو محرم؟ قال: عليه في كل ظفر قيمة مد من طعام حتى تبلغ عشرة فان قلم اصابع يديه كلها فعليه دم شاة قلت: فان قلم اظافر رجله ويديه جميعاً؟ فقال: ان كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم وان كان فعله متفرقاً في مجلسين فعليه دمان (٢).

و رواية الحلبي انه سأل عن محرم قلم اظافيره؟ قال: عليه مد في كل اصبع

(١) تقدم ذكرها تماماً. (٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب جنة كفارات الاحرام الرواية ١

فإن هو قلم اظافيره عشرتها فإن عليه دم شاة (١).

ولا يضر اضمارها مع ضعف السند بمحمد بن سنان (٢) للاجماع المنقول وصحة الاولى ظاهراً لكن دلالة الاولى على وجوب قيمة مذ كانتهم حلوها على تقدير العجز للاجماع ولرواية الحلبي.

وحمل الشيخ رواية حرير - عن ابي عبدالله عليه السلام في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من اظافيره فقال: يتصدق بكف من الطعام قلت: فائنين قال: كفتين قلت: فثلثة قال: ثلث (ثلاثة خ ل) اكف كل ظفر كفت حتى يصير خمسة فاذا قلم خمسة فعليه دم واحد خمسة كان أو عشرة أو ما كان (٣) -.

على الاستحباب (٤) لعدم وجوب الكفارة على الناس، لما تقدم.
ولصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: من قلم اظافيره ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم (٥).
وغيرها فيكون في حال النسيان يستحب الكف لكل اصبع واندم للخمسة ولا ينافي وجوب خمسة امداد عمداً وعدم وجوب شيء سهواً.

ويدل على قبضة من الطعام في حال الضرورة صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل (المحرم خ ل) تطول اظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه ذلك؟ قال: لا يقص منها شيئاً إن استطاع فإن كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام (٦).

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٢.

(٢) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابي مسكان عن الحلبي

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٣.

(٤) الحمل الذي ذكره الشارع قلنس سره مذكور في الاستبصار.

(٥) الوسائل: الباب ١٠ من ابواب بقية كفارات الاحرام للرواية ٥.

(٦) الوسائل: الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٤.

ولو أدمى أصبعه بالافتاء فعلى المفتي شاة.

و اعلم أنّ الظاهر أنه لو قلّم باقى الاظافر بعد الكفارة عن الاولى لم يجب الدم بل يجب ما في كل واحد.

و أنّه لا يبعد الدم الآخر لو كفر عن أظفار يديه ثم قلّم أظفار رجله وان كانا في مجلس واحد ويحتمل جعل المناط القصد فتأمل.

و أنّه قال المصنف في المنتهى: لا فرق بين ان يقتص بعض ظفر وكّله ويحتمس تقييد الكفارة بكلّ الظفر أو الاكثر فتأمل.

و انه قال في المنتهى وغيره لو افتاء غيره في تقليم الظفر قلّم ظفّره فادماه وجب على المفتي دم شاة ولا يجب على المقلّم شيء للاصل.

و لرواية اسحق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل أحرم فنسى ان يقلّم أظفاره قال: فقال: يدهها قال: قلت: أنّها طوال قال: وان كانت قلت: فإن رجلاً افتاء ان يقلّمها (وان يغتسل يصب) ويحيد احرامه ففعل قال: عليه دم (١).

والسند في التهذيب غير صحيح لاسحق وعبدالله الكنانى المجهول وان كانت صحيحة في الفقيه والكافي الى اسحق (٢) وهو لا بأس به.

وانها ليست بمشتملة على الادماء وغير ظاهرة في الوجوب على المفتي.

و لرواية اسحق الصيرفي قال: قلت لابن ابراهيم عليه السلام: ان رجلاً

(١) الوسائل: الباب ١٣ من ابواب بَيّة الكفارات الرواية ٢.

(٢) والسند (ك في التهذيب) هكذا. موسى بن القاسم عن عبدالله الكنانى عن اسحاق بن عمار، و سندها (كما في الكافي) هكذا: ابو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار، وفي الفقيه (كما في الشيعة) وما كان فيه عن اسحاق بن عمار قد رويته عن أبي رضى الله عنه عن عبدالله بن حمزة الحميري عن علي بن اسماعيل عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار وفي الوسائل: بعد نقل الرواية قال. ورواه الشيخ باساده (الى أن قال:) وروى قلت فأنها طوال قال: وإن كانت (طوالاً ح).

وفي الخيط دم فان اضطّر جاز وعليه شاة.

احرم قتلّم أظفاره وكانت اصبع له عليه فترك ظفرها لم يقصه فأفتاه رجل بعد ما احرم فقصه فادماه قال: على الذي أفتاه (لتفق خ ل) شاة (١).

وهذه صريحة في الوجوب على الفتى مطلقاً سواء كان عن اهل الافتاء ام لا محرماً او محلاً بشرط الادماء وظاهرة في العدم على المقلّم ولكن سندها غير واضح فتأمل.

قوله: وفي الخيط دم الخ. ادعى في المنتهى الاجماع على وجوب الدم بمجرد صدق اللبس وباستدلاله كذلك بشرط العمد والعلم، وكذا في عدم شيء مع الجهل والنسيان وقد مرّ مستند الثاني وهو الاصل ومثل صحيحة زرارة من نتف ابطله الخ (٢).

ومستند الاول رواية سليمان بن العيص قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يلبس القميص متعمداً؟ قال: عليه دم (٣). ولا يضرّ جهل سليمان، وذكر القميص لدليل غيره، وعدم القائل بالفرق وهذه تصلح للثاني ايضاً.

والظاهر عدم التعدد بالاستدامة للاصل ولصدق انه لبس وكفر فخرج عن عهدة الامر بالمرة والظاهر التعدد لو كفر باللبس فاستدامة لصدق وجود اللبس بعد الكفارة مع عدمها لعدم إمكان جعلها لما لم يفعل ايضاً.

نعم الظاهر التعدد لو لبس ثياباً متعدّدة مختلفة الاجناس مطلقاً والمحملة على التفرق سواء كفر عن الاول ام لا على الظاهر بأن يلبس عمامة وقيصاً وسراويل وقبا أو يلبس قيصاً ثم قيصاً آخر وهكذا في العمامة والسراويل وغيرها

(١) الوسائل: الباب ١٣ من أبواب بقية الكفارات الرواية ١.

(٢) الوسائل: الباب ١٠ من أبواب بقية الكفارات الرواية ١.

(٣) الوسائل: الباب ٨ من أبواب بقية الكفارات الرواية ٢.

وعلمه مع الاتحاد بان يجعل قيصاً فوق قيص أو العمامة أو السراويل ثم يلبس الجميع دفعة واحدة.

دليل التعدد وجوب السبب، لأنّ لبس كل واحد لبس موجب سواء كان مختلف الأجناس أو متحدها والاصل عدم التداخل.

وصحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المحرم اذا احتاج الى ضروب من الثياب فلبسها (يلبسها خ ل) قال: عليه لكل صنف منها الفداء (فداء خ ل) (١).

ودليل عدم التعدد في الدفعة، الاصل، وعدم صدق التعدد عرفاً ولغة، ولأنّ الجميع حينئذ بمنزلة ثوب غليظ وكان غير الاول بمنزلة البطانة والقطن له.

وقد عرفت أنّ صحيحة محمد، دلت على وجوب الدم مع الاضطرار والاحتياج ويؤيده قوله تعالى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفُذِّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (٢).

قال في المنتهى: معناه من كان منكم مريضاً فلبس أو تطيب أو حلق بلا خلاف.

ولكن يلزم حينئذ التخيير بين الصيام والصدقة والنسك أي الدم في اللبس والتطيب كما هو في الحلق. والظاهر من الآية أنها في الحلق فقط لقوله تعالى: وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَصُمْهُ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (٣) فتأمل.

وذلك في اللباس و الطيب غير ظاهر، لأنّ ان يجعل في صورة المريض فقط، ويأباه صدر الآية، وظاهر صحيحة محمد أنّ الظاهر أنها عامة في وجوب الدم

(١) البهائي: آيات ٩ من أبواب بقية كهفارات الاحرام الرواية ١. (٢) و (٣) البقرة، ١٩٣.

و في حلق الشعر شاة أو إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد.

فقط في المريض والحر والبرد، وعبارات الأصحاب خالية أيضاً عنه ألا أن يحمل الفداء على ما فسر به الفدية في الآية، فتأمل.

ثم قال في المنتهى ولوليس القميص ناسياً ثم ذكر وجب نخله اجماعاً.
وقد قلنا فيما تقدم انه ينزعه بان يشقه ولا ينزعه من اسفل ولا ينزعه من رأسه وقد مرّ دليله، والظاهر أن الشق على تقدير عدم امكان النزع بدونه وانه لو نزعه من رأسه فعل حراماً قال في المنتهى: اجماعاً والظاهر عدم وجوب الكفارة حينئذٍ إلا ان يفعل بحيث يصدق تغطية الرأس فيجب كفارتها.

وقال الشيخ في التهذيب: واذا اضطرّ المحرم الى لبس الخفين والجوربين فليلبس وليس عليه شيء.

لمحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: واتى محرم هلكت نملاء ولم يكن له نملان فله ان يلبس الخفين اذا اضطرّ الى ذلك والجوربين يلبسهما اذا اضطرّ الى لبسهما (١).

ظاهرها اللبس من غير شقّ، وقد مرّ البحث فيه، ويمكن الحمل على ما لا يمكن اللبس مع الشقّ والتقييد به، والعمل على ظاهرها كما هو الظاهر وتخصيص الشقّ بغيرها.

وايضاً استثنائهما من وجوب الدم على المضطرّ، كما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم (٢) ويؤيده أنها مقتيدة بالثياب واطلاق الثياب عليها حقيقة غير ظاهر، والاصل ايضاً مؤيد، ويحتمل التقييد بحمل المطلق على المقيّد ويؤيده الاحتياط.

قوله: وفي حلق الشعر شاة الخ. نقل في المنتهى اجماع علماء الأمصار على وجوب الفدية في حلق الرأس عمداً عالماً سواء كان لا ذى أو لغيره.

(١) الوسائل - الباب ٥١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢

(٢) الجواهر: الباب ٩ من ابواب بنية كفارات الاحرام الرواية ١.

أو صيام ثلاثة أيام، وفي سقوط شيء بمس رأسه أو لحيته كقت من طعام ولو كان في الوضوء فلا شيء وفي نتف الابطين شاة وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين.

مستند الاذاء هو النص وغير الاذى مفهوم الموافقة مع عدم ما ينافي. وكذا نقل الاجماع في أنها أحد الثلاثة على سبيل التخيير. واستدل على عدم وجوبها حال السهو والجهل بما تقدم. مثل صحيحة زرارة من نتف ابطله أو قلم ظفره أو حلق رأسه (الحنبلي) (١). وايضاً نقل الاجماع في كون الصيام ثلاثة أيام ومعلوم أن النسك هو الشاة. والظاهر أن الصدقة هو اطعام ستة مساكين لكل واحد نصف صاع وهو مدان.

ويدل عليه ايضاً صحيحة حريز عن الصادق عليه الصلوة والسلام في حديث كعب بن عجرة قال: مر رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الانصاري والقتل يتناثر من رأسه وهو محرم فقال أيؤذيك هو أمك؟ فقال: نعم قال: فانزلت هذه الآية: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله فحلق (بخلق ل) رأسه وجعل عليه الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان والنسك شاة ثم قال (قال وقال خ ل) ابو عبد الله عليه السلام وكل شيء في القرآن (او) فصاحبه بالخيار يختار ما شاء وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فعله كذا فالاول بالخيار (٢) كأن المراد أنه المختار (٣) ولعلها يشمر بوجوب الحلق حيث (٤) والظاهر كونه

(١) الوسائل: الباب ١٠ من ابواب بية كفارات الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل: الباب ١٤ من ابواب بية كفارات الاحرام الرواية ١ الآية في البقرة: ١٩٣.

(٣) يعنى لزوم ما ذكره الله تعالى قبل قوله: (من لم يجد) وهو المراد بالاول.

(٤) لكان قوله عليه السلام: فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله.

رخصة وتكون الكفارة الجميع والظاهر هو التخيير كما هو ظاهر الآية والاجماع وكان الواو في الرواية بمعنى أو.

و أما ما اختاره المصنف في المتن من أن اطعام العشرة لكل مسكين مائة فكأنه مذهب البعض نقله في المنتهى (١) بعد اختياره الأول على الظاهر، واحتجنا بصحيفة حرير، والأخبار من طرق العامة أيضاً على ذلك حيث قال: وفي قول آخر لنا أن الصدقة على عشرة مساكين، ولكن ما ذكر لكل مسكين مائة.

بل ظاهره قدر سبع كل مسكين لأنه قال: استدلت عليه بعض أصحابنا بما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى في كتابه: فَمَنْ كَانَ الْآيَةَ (٢) فَمَنْ عَرَضَ لَهُ أَذَى أَوْ وَجَعَ فِتَاعُطَى مَا لَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ، إِذَا كَانَ صَحِيحاً، فَالصَّيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، يَشْبَعُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَالنَّسْكَ شَاةٌ يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُ وَيَطْعُمُ وَأَتَمَّا عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ (٣).

كأنه حمل قدر الشبع على مائة فإنه لا يزيد قدر الشبع على ذلك غالباً، ولذا خيروا في أكثر الكفارات بينها فتأمل.

ثم قال: قال الشيخ رحمه الله الوجه فيها (٤) التخيير لأن الإنسان مختار بين أن يطعم مائة مساكين لكل مسكين مائة وبين أن يطعم عشرة مساكين قدر شبعهم.

وأكد الرواية الأولى بما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا حصر الرجل فبعث يديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر يديه فإنه يذبح شاة في المكان

(١) راجع ص ٨٥ من المجلد الثاني من المنتهى.

(٢) قال الله تعالى: فَمَنْ كَانَ مَكُومٌ مَرَجاً لَوْ هَدَى مِنْ رَأْسِهِ هَدْيَةً مِنْ صِيَامٍ يَوْماً صَدَقَ أَوْسَكَ،

البقرة، ١٩٣.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب بقية كفارات الأحرار الرواية ٢.

(٤) أي عمر بن يزيد وعمر بن يزيد.

الذي احصر فيه، أو يصوم، أو يتصدق على ستة مساكين والصوم ثلاثة، أيام والصدقة نصف صاع لكل مسكين (١).

والظاهر هو العمل بمضمون الاولى لدعوى صحتها في المنتهى وان كان فيها عبدالرحمن المشترك (٢) لكن يحتمل أنه الثقة لدعواها في المنتهى في مثل هذا السند كثيراً وكأنه عرف الثقة ويؤيده الشهرة وكثرة الاخبار وان كانت من طرق العامة. مع عدم صحة الثانية لوجود محمد بن عمر بن يزيد المجهول (٣) وقلة القائل كما يفهم من المنتهى، ولو كانت صحيحة لكان التخيير متوجهاً.

واعلم أنه يفهم من النص والاجماع المدعى تفسير الصيام بثلاثة أيام فهو مؤيد لما تقدم فيما فسرناه بهاي كفارة وطى الأمة المحرمة باذن سيدها مع العجز عن البدنة والبقرة، فتذكر.

وأن الكفارة المذكورة متعلقة بحلق الرأس سواء كان كله أو بعضه بشرط الصديق قاله في المنتهى لا في حلق ثلث شعرات مثلاً، لأن الأصل عدم فلا يجب الا لصدق ما في الدليل، قال في المنتهى: في حلق ثلث شعرات صدقة بمها كان. ويحتمل كما من طعام كما في سقوط شيء من شعر رأسه ولحيته بالمس. لرواية منصور عن ابى عبد الله عليه السلام في المحرم إذا مس لحيته فوقع منها شعرة، قال: يطعم كفاً من طعام أو كفتين (٤).

وصحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام المحرم

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٢.

(٢) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن بن حاد عن حرير.

(٣) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن محمد بن عمر بن يزيد عن محمد بن عمار

عن عمر بن يزيد.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ١.

يعبث بلحيته فيسقط منها الشعرة والثنتان قال: يطعم شيئاً (١).

وقال في النقيع بعدها وفي خبر آخر مد من طعام او كفين (٢).

تدل على جواز الاقل من الكف ويمكن حملها على الكف، كأن الاقل ليس باطعام شيء.

ويؤيده صحيحة هشام بن سالم قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا وضع احدكم يده على رأسه أو لحيته وهو محرم فيسقط (فيسقط خ) شيء من الشعر فليصدق بكف من طعام او كف من سويق (٣).

وحمل في المنتهى ما يدل على عدم الكفارة اذا سقط من لحيته شيء من الشعر في الاحرام على حال الوضوء.

ويمكن كون التيسيم وازالة النجاسة والغسل ايضاً كذلك للضرورة والحاجة

ولتصريح بعدم شيء في صحيحة الهيثم بن عروة التميمي (الثقة) قال: سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يريد اسباغ الوضوء فتسقط من لحيته الشعرة او الشعرتان؟ فقال: ليس بشيء، وما تجل عليكم في الذين من حراح (٤).

وهذه العلة قد تشتر بعدم الشيء في الغسل والتيسيم وازالة النجاسة والحلق المتعاج اليه مطلقاً فتأمل.

ويؤيده عدم التنصيص في الاخبار بهذه الحالات وحملها وغيرها الشيخ في التهذيب على عدم العمدة فيفهم منه الوجوب حينئذ ايضاً، فلا فرق عنده بين الحالات.

وما يدل على عدم شيء في حال العبث بلحيته عمداً مع عدم الصحة حمله

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٢ و ٣ و ٥.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٦ والآية في الحج ٧٨

الشيخ على عدم العقاب والاثم، مع الكفارة.

وأيده بما في رواية الحسن بن هارون قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام
أتى أولع بلحيق وأنا محرم فتسقط منها شعرات قال: إذا فرغت من إحرامك فاشتر
بدرهم تمرأ وتصدق به، فإن تمره خير من شعرة (١).

وهذه تدل على عدم تعيين الكفارة بكف من طعام بل على أجزاء تمره
من شعرة وعلى جواز التأخير في الكفارة كما مرّ بعض ما يدل عليه أيضاً وهذه
الاختلافات دليل الاستحباب فيكون الحمل عليه أولى.

لصحيحة حمفر بن بشير والمفضل بن عمر، قال دخل الساجي (النباجي خ ل)
(لنباحي خ ل) على أبي عبد الله عليه السلام فقال: مات قول في محرم من لحيته
فسقط منها شعرتان؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام لو مسست لحيتي فسقط منها عشر
شعرات ما كان علي شيء (٢)؛

وحملها الشيخ على التنف ساهياً أو جاهلاً.

وأيده بصحيحة زرارة الآتية، من حلق رأسه أو تنف أنفه ناسياً أو ساهياً
أو جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم (٣).

وفي التأييد تأمل، فتأمل.

وأنه قال في المنتهى: لا فرق بين شعر الرأس وشعر سائر البدن في وجوب
الفدية، وإن اختلفت مقاديرها ذهب إليه علمائنا.

وأنه يجب في تنف الأبط الواحد اطعام ثلاثة مساكين، وفي نظفها جميعاً دم
شاة لصحيحة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من حلق رأسه أو

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب هيئة كفارات الأحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب هيئة كفارات الأحرام الرواية ٧.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب هيئة كفارات الأحرام الرواية ١.

نتف ابطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم (١).
و صحبته حريز عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا نتف الرجل ابطه
بعد الاحرام فعليه دم (٢).

و حملها الشيخ على الابطين معاً لرواية عبد الله بن جبلة عن أبي عبد الله
عليه السلام في محرم نتف ابطه، قال: يطعم ثلاثة مساكين (٣).

و هو غير صحيحة للجهل بحال محمد بن عبد الله بن هلال (٤) وكون عبد الله
بن جبلة واقفياً، فإن لم يكن في المسألة اجماع لكان القول بالدم في صدق نتف
الابط عرفاً كما مر في حلق الرأس - متوجهاً.

وقد علم مما سبق ايضاً ان الجهل والنسيان عذر في الحلق والنتف ايضاً
كما مر.

وانه قال الشيخ: لا يجوز للمحرم ان يأخذ من شعر المحل، لصحبة معاوية
بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال: لا يأخذ المحرم من شعر
الحلال (٥).

ولا بعد في ذلك لما مر من وجوب الكفارة على المقتي المحل، ووجوبها على
المقتل امرأته المهرمة بعد طوافه للنساء وقبل طوافها للنساء.

كما في صحيحته عنه عليه السلام ايضاً (في حديث) وسأله عن رجل قتل
امرأته، وقد طاف طواف النساء، ولم تطف هي؟ قال: عليه دم - يهرقه (٦).

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب مية كفارات الاحرام الرواية ١.

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب مية كفارات الاحرام الرواية ١ و ٢.

(٤) والسند (كما في التهذيب) هكذا: سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد

بن عبد الله بن هلال عن عبد الله بن جبلة. (٥) الوسائل الباب ٦٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١

(٦) الوسائل الباب ١٨ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢ وراي لكان في بعد قوله عنه السلام

وفي التظليل سائراً.

وأنه قال في المنتهى: ولا يضمن الشعرأى لا كفارة له فلو قلع جعدة عليها شعر، لأن زواله بالتبعية، فلا يكون مضموناً، كما لو قلع اشفار عيني غيره، فتأمل. وقال أيضاً: لا يضمن قلع الشعر اذا خله، مع شكه في أنه كان متعلقاً، او انقبع الساعة، فافهم.

قوله: وفي التظليل الخ. قد دلت اخبار صحيحة على وجوب الشاة على من ظلل لعذر من مرض وحر الشمس وغيره ففي غير العذر كذلك مع عدم وجود شيء فوق ذلك فيه.

مثل صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال: سأله رجل عن الظلال (الظل خ ل) للمحرم من أذى مطر أو شمس؟ فقال: - (وانا اسمع) - ارى ان يفديه بشاة ويذبحها بمني (١).

ولا يضر الاضمار لما تقدم، ولانه صرح في التهذيب بمعه في باب الكفارات انه عن الامام عليه السلام، حيث قال: سألت ابا الحسن عليه السلام ونقل مثل هذه (٢) وهي تدل على كون الذبح في منى مطلقاً سواء كان الاحرام للعمرة أو الحج، ولا يبعد في الاول في مكة كما مر.

وصحيحة سعد بن سعد الاشعري عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن المحرم يظل على نفسه؟ فقال: أمن علة؟ فقلت: يؤذيه حر الشمس وهو محرم فقال: هي علة يظل ويغدى (٣).

وصحيحة عبي بن جعفر عليهما السلام قال: سألت اخي عليه السلام

(بريقه): من عنده كما في الوسائل ايضاً.

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب بقية الكفارات الرواية ٦.

(٢) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤ مع لسان قوله: (وانا اسمع).

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب بقية الكفارات الرواية ٤.

اظلل وأنا محرم؟ فقال: نعم وعليك الكفارة قال: فرأيت علياً (١) اذا قدم مكة ينحربدنة لكفارة الظل (٢).

طاهرها جواز التظليل مع الكفارة ويمكن حملها على حال العذر لما تقدم من عدم الجواز سائراً الأحوال الضرورة والعذر ويشعر به فعل على عليه السلام اذا الظاهر انه لم يفعله على تقدير الجواز ايضاً الا مع الضرورة، اذا لا شك في كون عدم التظليل أولى وهو عليه السلام لم يترك الأولى الا مع الحاجة غالباً خصوصاً اذا كان موجباً للكفارة فانه يدل على البالغة في المنع كما يشعر به لفظة الكفارة.

ويؤيده ايضاً نحر البدنة اذا الطاهر عدم وجوبها بل الشاة كما تقدم، الا ان يحمل الأخبار على التخيير وعلى كون البدنة افضل المرددين.

وايضاً الظاهر ان المراد بعلي هو علي بن الحسين عليهما السلام، اذا لا يمكن رؤية الكاظم عليه السلام امير المؤمنين عليه السلام، الا ان تحمل الرواية على العلم والظاهر كذلك، فانه يعد اطلاق علي مطلقاً على غيره، مع أن رؤيته لعلي بن الحسين ايضاً بعيد بل لا يمكن على ما يفهم من تاريخ وفاته عليه السلام.

قال في الدروس: انه كان خمساً وتسعين وان تاريخ ولادته عليه السلام (٣) كان ثمان ومائة، فانه ولد بعد وفاته بثلاث عشرة سنة، ومثل هذا يؤيد الحمل على الاستحباب، وعدم ترك غيرها بها، اذا قد فهم عدم ضبط، ووجود ضبط ما، فتأمل.

ويمكن ان يكون المراد على بن جعفر، ويؤيده عدم قوله: عليه السلام، في المتن، وفي بعض نسخ التهذيب ايضاً، وقوله اذ (٤) بغير الف، فكان اما الحسن

(١) الظاهر ان المراد من علي هو علي بن جعفر والصحيح في قال، يعود الى موسى بن القاسم الراوى عنه

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب بقية الكفارات الرواية ٢. (٣) يعنى ولادة الكاظم عليه السلام.

(٤) اي يؤيد كون المراد على بن جعفر ما في بعض نسخ التهذيب من قوله: (اذ قدم).

عليه السلام، او الراوي، يقول فلما قيل له ذلك فرأيته ينحربدنة بمنى، وهو ايضاً بعيد فتأمل.

وقال الشيخ ايضاً: الجواز مشروط بالعذر والتزام الكفارة فع الالتزام بدونه لا يجوز، كما لا يجوز مع العذر بغير التزام.

وقال ايضاً: بوجوب الدمين في تظليل العمرة والواحد في تظليل الحج، لرواية دالة على الاثنين في عمرة التمتع (١).

قال في المنتهى: والوجه عندي الاستحباب.

كأنها صحيحة عنده، ولكن فيه (فيلاحظ) على بن ابي راشد (٢) وهو غير مصرح بالتوثيق، قال في الخلاصة: كان وكيلاً مقام الحسين بن عبد ربه مع ثناء عليه وشكره.

وايضاً فيه (فيلاحظ) محمد بن عيسى، وهو مشترك، وان كان الظاهر كونه العبيدي، لكثرة وقوعه في مثله، وقد توقف المصنف فيه، ومصرح به عند ذكر بكير بن محمد في الخلاصة.

ولكن لظاهر أنه لا بأس به، كما مصرح به عند ذكر اسمه كثيراً ما يستمى خبره صحيحاً، فيمكن كونها حسنة مع الاضمار، وان كان الظاهر أنه عن الامام، لقوله: (عليه السلام).

ويمكن حملها على الحج والعمرة، ويؤيده قوله أولاً: (ارق دماً).

حيث قال ابو علي بن راشد، قال: قلت له عليه السلام جعلت فداك أنه يشتد عليّ كشف الظلال في الاحرام، لآتي محرور يشتد عليّ (حرخ تل)

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب بنية كفارات الاحرام الرواية ١ وسياق ظلمها من قريب.

(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عيسى عن ابي عن بن

وتغطية الرأس وإن كان بالارتماس أو الطين وقلع الضرس شاة.

الشمس، فقال: ظلل وارق دماً، فقلت له دماً أو دمين؟ قال: للعمرة قلت: أنا نحرمت بالعمرة ولندخل مكة فنحلق ونحرم بالحج، قال: فارق دمين (١).

فالظاهر أنه يريد دماً واحداً للتظليل في إحرام العمرة، وآخر له في إحرام الحج، ولهذا رتبها عليهما بعد الحكم بالواحد، فإن الظاهر أنه حكم لتظليل في أي إحرام كان، كما كان ظاهر السؤال، والآ ما كان ينبغي الاطلاق، لأنه لو لم يسأل السائل مرة أخرى كان يفهم الواحد مطلقاً، بل يمكن الاستمرار في السؤال والجواب على ذلك، لأنه كان استبعد أن الإحرامين يكون فيه الدم الواحد.

ويؤيد هذا الحمل بل يعينه ما رواه في الكافي، عن أبي علي بن راشد، قال: سألت عن محرم ظلل في صمرته؟ قال: يجب عليه دم، قال: فإن خرج إلى مكة وظلل وجب عليه دم لعمرته ودم لحجته (٢) وكأن (إلى مكة) غلط والظاهر (من مكة).

والظاهر أنه يريد وجوب دم للعمرة المتمتع بها والمفردة أيضاً ودم لسحج فتأمل وبالجمله فالظاهر وجوب الواحد فقط في جميع زمان الإحرام وكذا في بعضه فتأمل.

وأيضاً الظاهر عدم شيء مع النسيان والجهل مطلقاً لما تقدم. وأما دليل وجوب الشاة في تغطية الرأس مع العمد وعدم شيء مع الجهل والنسيان، فكأنه الإجماع المفهوم من المنتهى في الأول، حيث قال: من غطى رأسه وهو محرم وجب عليه دم شاة ولا نعلم فيه خلافاً.

ويدل على الآخر ما تقدم، وصحيحة حريز قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسياً؟ قال: يلقي القناع عن رأسه ويلبى، ولا

شيء عليه (١).

و حمل (يلبى) على الندب في المنتهى، فتأمل، ومثلها صحيحة الحلبي في الفقيه (٢) ولا يبعد كونه اجماعياً.

وقد مرّ تحريم تغطية الرأس مطلقاً ولو بالارتماس في الماء (٣).

و الظاهر دخول الاذنين لصحيحة عبدالرحمن قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن المحرم يجد البرد في اذنيه يغطيها؟ قال: لا (٤).

كأنّ عبدالرحمن هو ابن الحجاج لقريئة نقله عن ابي الحسن عليه السلام وقريئة نقل صفوان عنه في غير هذه الرواية (٥).

اما الكفارة في التغطية - بحيث يشمل الماء والطين والمسل والصمغ كما قالها في الدروس والتمن (٦) مع أنه جوّز الاخير في المنتهى من غير شيء لأنّ فاعله الملبّد وقد روى ابن عمر (٧) انه رأى النبي صلى الله عليه وآله يبلّ مبتدأ - فهي محلّ التأمل اذ الإجماع في ذلك غير معلوم، ألا انه يمكن جعل ادلة كفارة التظليل شاملة لبعض افراد التغطية ويبعد شمولها للارتماس والطين فتأمل.

و اما التغطية حال الضرورة فيمكن استخراج وجوب كفارتها بما يشملها من ادلة التظليل فتأمل.

و أمّا التكرار فالظاهر عدمه مع عدم تكرّر الفعل مطلقاً لئلا يصل وعدم

(١) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ والباب ٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام

الرواية ٢. (٢) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦.

(٣) راجع الوسائل الباب ٥٨ من ابواب تروك الاحرام.

(٤) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٥) هكذا في جميع السج والظاهر زيادته كلمة (غير) لنقل صفوان عن عبدالرحمن في هذه الرواية أيضاً،

وإنّ السد (كما في النكاحي) هكذا: ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبدالرحمن.

(٦) لا يخفى عدم ذكر المسل والصمغ في المتن. (٧) نقل عن صحيح مسلم ج ٣ ص ٨.

الدليل والشرعية السهلة السمحة ولعدم التكرار في اللبس الدائم، كما مر، ولعدم التكرار في التظليل مع اشتراكها آتاء في الأدلة في الجملة، ولأن العمدية في دليل كتمارة التغطية هو الإجماع، كما فهمت، وليس بظاهر هنا، ويمكن كونه كذلك مع تعدد الفعل أيضاً لما تقدم، وتكرره لا يوجب تكررها حتى يعلم كونها موجبة تاماً مطلقاً، وهو غير معلوم.

نعم لا يبعد ذلك لاحتمال ذلك، ولا شك أن التكرار مطلقاً احوط، ان لم يضرب بحاله، وينبغي عدم تكرير التغطية وأنه لا فرق بين المختار والمعدور في الوجود والعدم، لأنه لا شك أنه مع العذر أيضاً فعل متعدد، فان كان موجبة تاماً فيوجب التكرار فيها، والآ فلا.

فقول الدروس -تغطية الرأس للرجل ولو كان بالمسل وشبهه او بالارتعاس، وفديته شاة، ولو كان مضطراً، والا قرب عدم تكرارها بتكرار التغطية، نعم لو فعل ذلك مختاراً تعددت بتعدد الغطاء مطلقاً محل التأمل.

واما وجوب الشاة في قلع الضرس، فغير ظاهر دليله، غير رواية غير صحيحة، ونسبه في المنتهى الى الشيخ، قال: ويجوز له ان يقبح ضرره مع الحاجة، ولأنه تداو، وليس بترقه، فكان سايقاً كشرب الدواء، ويؤيده ما رواه ابن مابويه عن الحسن الصيقل، أنه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يؤذيه ضرره، أيقلعه؟ قال: نعم لا بأس به (١).

ولو لم يحتج الى قلعه كان عليه دم، قال الشيخ، واستدل بما رواه محمد بن عيسى، عن عدة من اصحابنا، عن رجل من اهل خراسان ان مسألة وقعت في الموسم (وخ) لم يكن عند مواله فيها شيء محرم قلع ضرره؟ فكتب عليه السلام:

(١) الوسائل الباب ٦٥ من ابواب نزوك الاحرام الرواية ٢

يهرق دماً (١) انتهى .

هذه مع عدم صحة سندها (٢) وكونها مكاتبة منقولة من شخص غير معلوم،
وركاكة منها - لم تكن حجة، مع أنه لا خصوصية لها بغير المضطر، ويمكن حملها على
الاستحباب.

وبالجملة وجوب الكفارة فيه غير ظاهر، وكيف الشاة.

وكأنه لذلك قال في المنتهى: قاله الشيخ، بل في تحريمه أيضاً تأمل، ان لم
يكن اجماع، ولم يدك دليل عدم اخراج الدم عليه، اذ عمومه بحيث يشمل غير ظاهر،
مع أنه قد لا يستلزم خروج الدم، وعلى تقديره يكون داخلاً في اخراج الدم، ويكون
وجوب الكفارة فيه أيضاً غير ظاهر.

وقول الدروس - بتحريم الحجامة إلا مع الحاجة في الأظهر، لرواية الحسن
الصيقل (٣) مع اعترافه بصحة ما يدل على الكراهة محل التأمل.

وكذا الحاقه الفصد واخراج الدم بالحجامة وحكه بالغذاء بدم شاة في
اخراجهم مطلقاً، مع قوله بما يشعر بعدم الدليل والقاتل المعتبر حيث قال: ذكره بعض
اصحاب المناسك وقوله: وقال الحلبي في حك الجسم حتى يدمى: مد من طعام
لمسكين فتأمل (٤).

وكذا لم يظهر وجوب الكفارة في الحجامة بل تحريمه أيضاً لو لم يستلزم

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب بقیة الكفارات الرواية ١.

(٢) والسد (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى الخ.

(٣) وقد تقدمت آنفاً.

(٤) لا بأس بنقل كلام الشهيد فتنس سزه في الدروس، قال: المشرون الحجامة الا مع الحاجة في
الأظهر، لرواية الحسن الصيقل، وقال في البيوط: يحرم المسحوق ويقتصد، وقال في الخلاف وتبعه اس
حره. يكره وهو في صحيح حرير وفي حكم الحجامة الفصد واخراج الدم ولو بالسواك، او حك الرأس، وفدية
اخراج الدم شاة، ذكره بعض اصحاب المناسك، وقال الحلبي في حك الجسم حتى يدمى، متطعم لمسكين من ١١٠

وفي الجُدال مرة كاذباً شاة ومرتين بقرة وثلاثاً بدنة.
وصادقاً ثلاثاً شاة.

خلق الرأس (١) ولهذا قيل بالكراهة لعدم صحة الاخبار الدالة على المنع مع المعارضة في الجملة وحملت على الكراهة لصحيفة حريز (٢).

ولكن يمكن حملها على حال الضرورة لما تقدم في خبر الحسن الدال على تحريم اخراج الدم وقد مر البحث فيه في تحريم اخراج الدم، فتذكر.

قوله: وفي الجُدال الخ. قد مر تحقيق الجُدال والفسوق وتحريمها.

ويدل على عدم الكفارة، بالجُدال مرة او مرتين صادقاً، الاصل، وصحيفة يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المهرم يقول: لا والله وبلى والله وهو صادق عليه شيء؟ قال: لا (٣).

وغبرها ويؤيده عدم الكفارة في الفسوق مع أنه الكذب، وينبغي الاستغفار والتوبة.

قال في المنتهى: وتجب التوبة فإنها كفارة كل ذنب وتجديد التلبية ايضاً. ويدل عليها صحيفة محمد بن مسلم والحلي عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) قالوا: ارأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال: لم يجهل الله له حدّاً يستغفر الله ويلبّي (الحديث) (٤).

ويدل على وجوب دم شاة في الجُدال صادقاً فوق المَرتين صحيفة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: انّ الرجل اذا حلف بثلاثة أيمن في مقام

(١) هكذا في جميع النسخ، والصواب: لو لم يستلزم الخلق، كما في قوله عليه السلام في صحيفة حريز لا بأس ان يحتمل المهرم ما لم يخلق الخ.

(٢) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب نروك الاحرام الرواية ٥.

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب بنية كفارات الاحرام الرواية ٨.

(٤) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب نروك الاحرام الرواية ٢ بطريق الصدوق.

ولاء وهو محرم فقد جادل، وعليه حد الجدال، دم يهريقه ويصدق به (١).
و كأنّ الولاء ومقام واحد، ليستا بشرطين إلا أنه وقع هكذا كأنه لشدة
حرمته او وقوعه كذلك لعدم القائل بهذا الشرط على الظاهر.

ولصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن
الجدال في الحج؟ فقال من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم، ف قيل له الذي يجادل
وهو صادق؟ قال: عليه شاة والكاذب عليه بقرة (٢).

و الظاهر ان الدّاد بالمجادل هو الذي يصل الى حدّ الجدال المتقدم وهو قول
ذلك اكثر من مرتين لما تقدم وهذه تدلّ بالمفهوم على عدم شيء في الصادق مرتين
بل في الكاذب ايضاً كصحيحة معاوية بن عمار المتقدمة فافهم وايضاً بالمنطوق على
وجوب البقرة فيما زاد على المّتين، لانه حكم أولاً بعدم شيء على من جادل مرتين
بالمفهوم ثم قال: (ف قيل له ان الذي يجادل) الخ ففهم ان المراد ثلث مرّات، ولأنه لا
شك في كون المراد ذلك اذا كان صادقاً فكذا الكاذب.

ويدلّ على وجوب الدم في الثلث صادقاً، وفي المرّة الواحدة كاذباً رواية
أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا حلف الرجل ثلاثة أيمان وهو صادق
وهو محرم فعليه دم يهريقه واذا حلف يميناً واحدة كاذباً فقد جادل فعليه دم
يهريقه (٣).

ولا يفهم من هذه مع انضمامها الى غيرها وجوب البقرة في الكاذب
مرتين مان يقال: لّما كان الواجب شاة في مرّة واحدة والبدنة في الثلث لما سيجيء.
يكون البقرة في المّتين لأنّه (٤) قد مرّ بيان ان المراد ثلاثة أيمان كاذباً ووجوب البقرة
حينئذ في صحيحة محمد بن مسلم.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١ من أبواب بّية كفارات الاحرام الرواية ٦٥ و ٧٠.

(٤) بيان لئلي لا لئلي.

وفي الطريق (١) ابان بن عثمان وفيه قول، وابوبصير مشترك .
 فلو كان قاتل بعدم وجوب شيء في الكاذب مرة واحدة لأمكن القول به
 ايضاً إلا أن عدم الظهور مع قبول ابان وأن الظاهر أن ابابصير هو اللبث البختري
 لكثرة روايته ولتسمية الاخبار بالصحة من غير توقف - يؤيد وجوب دم شاة في المرة
 الواحدة، ويلزم في المرتين بالطريق الاولى مع احتمال الشاتين .
 ولما مايدل على وجوب البدنة في الثلث كاذباً، فهو رواية ابي بصير عن
 ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا حادل الرجل وهو محرم فكذب متمتداً فعليه
 جزور (٢).

و كأن الجزور هو البدنة، وهي غير صحيحة، ولا حسنة لأنها منقولة في
 التهذيب مرسله عن العباس بن معروف وطريقه اليه غير واضح (٣) وفي الطريق (٤)
 على بن فضال قيل: وهو فطحي وابوبصير مشترك .

مع عدم التصريح بالثلث وبوجوب الجزور للجدال كاذباً فقط لاحتمال
 أن يكون قوله (فكذب) اشارة الى كذب آخر غير الجدال بل ظاهرها ان الجدال
 كذب وموجب للبدنة مطلقاً، وعليه ايضاً غير صريح في الوجوب، على أنه قد مر
 مايدل على وجوب البقرة في الثلث كاذباً فلو وجد القاتل به لا يبعد حمل هذه على

(١) والسند (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن ابان بن عثمان عن ابي بصير.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب بركة كفارات الاحرام الرواية ٩.

(٣) طريق الشيخ الى العباس بن معروف ضعيف في العهرست واليه صحيح في التهذيب في باب
 الاحداث الموجبة للطهارة في الحديث الحادي والخمسين، وفي باب صفة الوضوء في الحديث التاسع والاربعين وفي
 باب التيمم في الحديث السادس عشر وفي الحديث الرابع والثلاثين، وفي باب تطهير الياء في الحديث الثامن عشر
 (جامع الرواة ج ٢ ص ٤٩٩) والظاهر ان مراده يقتضيه من عدم الوضوء عدم وضوء طريق هذه الرواية ولا
 يحى أن الرواية المذكورة ليست بمرسلة لأن للشيخ الى العباس طريقاً لهما صحيحاً له غير صحيح

(٤) والسند (كما في التهذيب) هكذا: روى العباس بن معروف عن عتيق عن فضالة عن ابي المعرا

الاستحباب وأفضل الفردين.

والظاهر أنّ مذهب الصدوق في التقيّه وجوب البقرة في الثث وما فوقه كاذباً.

لما رواه (في الصحيح) عن محمد بن مسلم والحليّ جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام فقالا: فن ابتلي بالجدال ماعليه؟ فقال: اذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهرقه شاة وعلى المخطئ بقرة (١).

والظاهر ان المصيب هو الصادق، والمخطئ هو الكاذب، وأنه ما ينقل في كتابه هذا إلا ما اتفق به ويكون حجة بينه وبين الله خصوصاً ما يكون صحيحاً عن عدلين، من غير نقل معارض مع التأيد بما مرّ، فالقول به متعين.

الا انه نقل عن أبيه في رسالته اليه البقرة في مرتين كاذباً.

ثم ان الظاهر ان وجوب الشاة في المرتين والبدنة او البقرة فيما فوقهما مشروط بعدم الكفارة عما سبق كما قيل، وقد مر مثله.

وان الظاهر عدم شيء في الجاهل والناسي، لما تقدم، ذكر المصنف التام في المنتهى.

وايضاً روى (في الصحيح) عن أبي هلال الرازي (المجهول) وجوب الذم في المقاتلة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين اقتتلا وهما محرمان؟ قال: سبحان الله بشئ ما صنعنا، قلت: قد فعلا فما الذي يلزمهما؟ قال: على كلّ واحد منهما دم (٢).

و روى (في الصحيح) عن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٢ بطريق الصدوق، ونقلها عن الكافي عن محمد

عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ١.

وفي قلع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة وإن كان محلاً وفي الأبعاض قيمته ويعيدها فإن جُتت ضمن ولا كفارة.

قال: لا بأس أن يؤدب الحرم عبده ما بينه وبين عشرة أسواط (١).

وهذه تدل على جواز تأديب الغلام فوق عشرة في غير الاحرام بمفهوم ضعيف، وبالمنطوق على أن ضربه للتأديب بعشرة أسواط جائز، ففي غيره - ودون العشرة وغير الأسواط إذا كان اخف - بالطريق الأولى. وإن ذلك لا يسمى مجادلاً وقتلاً وهو ظاهر.

قوله: وفي قلع الشجرة الكبيرة الخ. قد مرّ تحريم قلع شجر الحرم، ونقل عليه الاجماع في المنتهى وبعض الروايات (٢).

وأما الكفارة لما ذكرنا رأيت لها دليلاً، ألا رواية موسى بن القاسم قال: روى أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال. إذا كان في دار الرجل شجرة من شجر الحرم لم ينزع، فإن أراد نزعها نزعها وكفّر بذبح البقرة (بقرة خ ل) يتصدق بلحمها على المساكين (٣).

وهذه مقطوعة، مع قصور الدلالة على التفصيل المذكور، على أنه قد مرّ جواز قلع الشجرة في منزله، فكأنها محمولة على ما كان قبل بناء المنزل كما مرّ، فإيجاب الكفارة بمثل هذه مشكل جداً، ولهذا قال في المنتهى: وعندى في ذلك توقف، والرواية مقطوعة.

ثم اعلم أن هذه من خصوصيات الحرم فالمحلّ والحرم فيه سواء، ولهذا قال في المتن: (وإن كان محلاً).

وأن طاهر المتن أن الكفارة المذكورة واجبة مع وجوب إعادة الشجرة إلى

(١) الوسائل الباب ٩٥ من أبواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) راجع الوسائل الباب ٨٧ من أبواب تروك الاحرام.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب هبة كمادات الاحرام الرواية ٣.

ولا كفارة في قلع الحشيش وان اثم وفي الاذهان شاة ولو في
الضرورة ويجوز أكل ماليس بطيب كالشيرج (١) والسمن.
ولو تعددت الأسباب تعددت الكفارة مع الاختلاف.
ولو كرر الوطى تكررت الكفارة، ولو كرر الحلق في وقتين

معها، وان جفت يجب الضمان يعني قيمتها، وأنها غير الكفارة، فيجب القيمة والكفارة
و يحتمل عدم وجوب شيء من الكفارة على تقدير الجفاف، فلو ثبتت في
هلهما لم يجب على القانع شيء حينئذ وعلى الأول تجب الكفارة فقط، فتأمل.
قوله: ولا كفارة في قلع الحشيش وان اثم به الخ. دليل الاثم هو
التحريم، وقد مرّ دليله، ودليل عدم الكفارة الاصل، مع عدم موجب
وقد مرّ البحث في وجوب الثم بالاذهان ولومع الضرورة، وأن الظاهر هو
العدم، ألا ان يصدق استعمال الطيب المنهى عنه فيجب ما يجب فيه لا غير.
ونقل الاجماع في المنهى على وجوب الكفارة في الاذهان بالأدهان الطبية
اختياراً، وتوقف في حال الضرورة.

ودليل جواز اكل الادهان الغير الطبية هو الاصل، وعدم المانع، وقد يشر
التقييد بالاكل بعدم جواز الادهان الغير الطبية ايضاً، وهو الظاهر من ايجابه الشاة
في مطلق الادهان، ونقل القولان فيه في المنهى، والاصل مع عدم دليل المنع، دليل
الجواز.

قوله: ولو تعددت الخ. قد مرّ ما يفيد توضيح هذا الى آخره، وأنه لا شك في
تعدد الكفارة مع اختلاف اسبابها الموجبة لها مثل الوطى والصيد، بل مع الاتحاد
ايضاً مع فهم الاستقلال مثل قتل صيدين والوطى مرتين واليه.
اشار بقوله: ولو كرر الوطى تكررت الكفارة بقوله:.

(١) لشيرج دهن السمسم معرب الشيرة (مجمع البحرين).

تكررت، لا في وقت واحد، ولو كرر اللبس أو الطيب في مجلس فواحدة، ولو تعدد المجلس تعددت.

وتسقط الكفارة عن الجاهل والناسي والمجنون، إلا في الصيد، فإن الكفارة تجب مع الجهل والنسيان والعمد، وكل من أكل مالا يحل للمحرم، أو لبس كذلك، فعليه شاة.

ولو كرر الخلق الخ يعني لو خلق بعضاً من رأسه بحيث صدق عليه الخلق عرفاً غدوة مثلاً، ثم خلق كذلك عشيته، تكررت الكفارة لتكرر موجبها. ويحتمل التداخل هنا لصدق الخلق، والكفارة، فصدق الامتثال والاصل. مع عدم نص صريح في كفارة كل خلق كلاً وبعضاً بل في خلق الكل للأذى. مؤيد جيد فافهم وقد مر البحث في التكرار بتكرار اللبس وأن وحدة المجلس لا يظهر وجهها، فإن الظاهر تعدد الكفارة بتعدد الأجناس مثل العمامة والسراريل مطلقاً، نعم يمكن أن يكون لها مدخلية مع كون اللبس من جنس واحد مثل القميصين والسراريلين، وتكون كناية عن كون اللبس في زمان واحد عرفاً. ويحتمل العدم كما مر في الخلق وكذا في الطيب، وينبغي النظر هنا في الدليل، فإن كان بحيث يفيد الكلية فيقال بالتعدد، وإلا فلا وقد مر، فتأمل. والظاهر أن البحث هنا (مع ظ) عدم تحلل الكفارة. وقد مر دليل سقوط الكفارة عن الجاهل والناسي في غير الصيد ووجوبها فيه مطلقاً.

ويمكن استخراج حكم المجنون من الجاهل فإنه جاهل غير عالم عامد فلا يجب عليه ما لا يجب على الجاهل وكذا الكلام مع الصبي الغير المميز. وأما المميز العارف فلا يبعد كون حكمه حكم البالغ، فإن كان عالماً عامداً يجب عليه الكفارة بفعل الموجب في غير الصيد بمعنى وجود ما يترتب عليه

الكفارة منه، وكون الولي مكلفاً بالانحراج عنه.

و يحتمل عدم شيء عليه لاختصاص الأدلة بالبلاغ والمكلفين وعدم نفي صريح في وجوب الكفارة على وليه في غير الصيد، مع الاصل، وعدم التكليف وبعد تكليف شخص بفعل آخر خصوصاً اذا عرف الآخر أنه لا شيء عليه فيفعل فيلزم الولي بامور، لتعذر ضبط الولي آياه من جميع الوجوه، وقد يؤل هذا الى منعهم من الحج، ولأن عمده خطأ (١) ولا يجب في الخطاء في غير الصيد شيء بخلاف الصيد، فان المنع عنه لا يتمنن وقدرة الصبي عليه قليل، مع وجود النص فيه، وان العمد والخطاء فيه سواء.

وقد مرّ البحث في ايجاب الكفارة بكل اكل ولبس غير جايز للمعمر

فتذكر.

و الذي صرح به في الروايات بالكفارة فقد مضى اكثرها في هذا الكتاب والكلية ما رأيت لها دليلاً، والظاهر عدمها للاصل مع عدم الدليل خصوصاً في لبس الحفّين حال عدم التعلين، والسراويل والقباء عند فقد الازار والرداء فانه اذهي الاجماع على عدمها في المنتهى، ولا يظهر ايضاً في لبس مايستر ظهر القدمين والخاتم للزينة ولبس المرأة الحلي كذلك على تقدير التحريم، وغير ذلك، فان الظاهر من كلام المنتهى عدم الدليل الا على التي ذكرت بالتفصيل لا هذه الكلية على الاجمال، والمصنف لعرف.

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب العقلة الرواية ٢ و٣ من الاول عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله

عليه السلام، قال: صد الصبي وحطاه واحد، ومن الثانية عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عني

عليه السلام كان يقول: عمد الصبيان خطأ يحمل على العقلة.

المقصد الثاني في الطواف

و هو ركن يبطل الحج بتركه عمداً.

قوله: في الطواف وهو ركن الحج. الظاهر ان المراد غير طواف النساء صرح به في الدروس وسيظهر ذلك من عدم بطلان الحج بترك طواف النساء، وهو موافق للاصل.

ومعنى الركن في الحج هو بطلان ذى الركن بتركه عمداً، كما يفهم من قوله: (يبطل الحج بتركه) فهو تفسير له.

واما الدليل على وجوبه فهو الآية (١) والاخبار الكثيرة واجماع المسلمين، ولا يدك تلك على ركنيته نعم يمكن اجماع اصحابنا عليها.

و أيضاً يمكن بالطريق الأولى استخادته من رواية على بن ابي حمزة قال: سئل عن رجل جهل ان يطوف بالبيت حتى يرجع (رجع خ ل) الى اهله؟ قال: اذا كان على جهة الجهالة اعاد الحج وعليه بدنة (٢).

و صحيحة على بن يقطين (في التهذيب والاستبصار) قال: سألت

(١) قال الله تعالى: إِنَّ الصُّمَّ وَالْبُكْمَ وَالْأَعْمَى إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَإِنْ أُفْهِمَ فَلَا يَهْتَدِ إِلَّا غُرُورًا (١٨٥). (٢) الرسائل الباب ٥٦ من أبواب الطواف الرواية ٢

أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل ان يطوف بالبيت قبل طواف لعريضة؟
قال: ان كان على وجه جهالة في الحج اعاد وعليه بدنة (١).

وهذه نقبها في المنتهى في موضعين عن علي بن جعفر وهو غلط.

ولكن الاولى غير صحيحة لاشتراك علي بن ابي حمزة وعدم التصريح
بالمسئول عنه، ويمكن حلها على الاستحباب ويؤيده عدم شيء من الكفارة على
الجاهل والناسي الا في قتل الصيد في اخبار صحيحة (٢) وكذا الاصل والشرعة
السهلة السمة فتأمل.

و الثانية ليست بصريحة في اعادة الحج بل الظاهر ان المراد هو اعادة
الطواف المتروك ويطلق الاعادة على ما لم يفعل كثيراً لانه كان واجباً فكانه فعل
باطلاً، على انه ليس فيها انه طواف الحج او العمرة للنساء او للزيارة وانها في
اجاهل فلا يظهر حال العالم العامد ومنع الأولوية، على ان وجوب البدنة غير مذكور
في اكثر كتب الاصحاب.

قال في الدروس: وفي وجوب البدنة على العامد نظر من الأولوية اى
الطريق الاولى، ومن عدم النص وإحتمال زيادة العقوبة.

فما ظهر دليل على ركسية الطواف مطلقاً غير الاجماع ان ثبت ولا على
وجوب البدنة على العامد بل ولا على التامس ولا على اعادة حج الجاهل.

ويؤيده الاصل، ورفع، والتامس في سعة (٣) و (٤) وجميع ما تقدم في كون
الجاهل معذوراً كما في صحيحة عبد الصمد بن بشير في بحث احرام التهذيب من قوله

(١) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) راجع للوسائل الباب ٣٢ من ابواب كفارات الصيد.

(٣) المستدرک ح ٣ ص ٢١٨ عن عول التثاني وبعه عن النبي صلى الله عليه وآله الناس في سعة عالم يعلموا.

(٤) الوسائل نيب ٣٠ من ابواب الخلل في الصلوة الرواية ٢ وفي الوسائل وضع بدل رفع.

ويقضيه في السهو. ولو تعذر استتاب.

عليه السلام: (في حديث) أتى رجل ركب امرأً بجهالة فلا شيء عليه (الحديث) (١).
فيمكن أن يسقط البدنة أيضاً وحمل الرواية على الاستحباب أو اندم
الواجب للمتمتع، والعمل بها أولى.

ويدل على حكم الناسي صحيحة على بن جعفر عليهما السلام عن
أخيه عليه السلام قال: سألت عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع
النساء كيف يصنع؟ قال: يبعث يهدي أن كان تركه في حج بعث به في حج ون
كان تركه في عمرة بعث به في عمرة ووكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه (٢).

وظاهر هذه جواز الاستتابة في طواف الزيارة مع الاختيار أيضاً وطواف
النساء في الحج والعمرة (٣) لأن ظاهر الفريضة يشمل الكل وترك التفصيل يؤيده
بل يمكن دعوى الظهور في طواف الزيارة، لأنه المتبادر من طواف الفريضة مطلقاً
ولكونه فريضة بالقرآن (٤) واجماع المسلمين.

ويمكن تخصيصها بمن لم يقدر على الرجوع إن ثبت دليل على وجوب
الرجوع مع القدرة من اجماع ونحوه حيث ما وجد في كلامهم الأما مع القيد.
قال في الدروس: ولو تركه ناسياً عادله فإن تعذر استتاب فيه.

والظاهر أن المراد به المشقة الكثيرة ويحتمل أن يراد بالقدرة استطاعة الحج
المعهودة ولكن الأصل - والشرعية السهلة وكون الناسي معذوراً وما سيأتى في طواف
النساء مع فتوى الأصحاب - يدل على عدم التكليف بمثل هذه المشقة العظيمة من
الرجوع إلى مكة من بلاد بعيدة وصرف الأموال وترك الأهل والأشتغال،
والاحتياط أن أمكن لا يترك، وظاهر كلام الأصحاب يقتضى ذلك، فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب بقية كفارات الأحرار الرواية ٣ وهذه قطعة من الرواية.

(٢) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٣) أي العمرة المفردة.

(٤) البقرة: ١٥٨.

و يدلّ على جواز النسيابة للناسي طواف النساء مارواه في الكافي (في الحسن) عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله؟ قال: لا يحلّ له النساء حتى يزور البيت وقال: يأمر من يقضى عنه أن لم يحج، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقضى عنه وليه أو غيره (١).

وهذه رويت في التهذيب (٢) والاستبصار، عن رجل عن معاوية بن عثمان والظاهر أنه غلط، وأن المراد برجل هو ابن أبي عمير لانه نقلها عن محمد بن يعقوب وقد رأيت في كتابه كما نقلت، ويؤيده رواية ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار في غير هذا الموضع وقول العلامة في المنتهى انه رواه الشيخ في الحسن عن معاوية بن عثمان فهذه حسنة لأبراهيم.

وهي تدل على وجوب قضاء طواف النساء عن الميت يقضيه الولي أو غيره فلا يتعين على الولي، فيمكن وجوب قضاء غيره من طواف الزيارة والحج بالطريق الأولى فتأمل.

والظاهر عدم اشتراط اذن الولي واجازته فتدل على سقوط ما في ذمة الميت بفعل غيره مطلقاً، وليس ببعيد كالديون عن الحق والميت، فيحتمل أن لا يتعين على الولي والوصي ما وجب عليهما، بل اذا فعل غيرهما متبرعاً يجزى عنها. وايضاً يمكن فهم جواز التوكيل لهما بالطريق الأولى، فتأمل.

وهذه مؤيدة لجواز الاستنابة في مطلق الطواف ان لم يحج الناسي لعدم الفرق ظاهراً.

(١) الوسائل أبواب ٥٨ من ايوب الطواف الرواية ٦.

(٢) سندها (على ما في الكافي) هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار،

ورواه في التهذيب والاستبصار بهذا السند الا انهجهما: عن رجل يدل عن ابن أبي عمير.

ثم اعلم ان الشيخ رحمه الله في التهذيب والاستبصار جعل الحديثين الاولين (١) دليلين على وجوب البدنة واعادة الحج على من نسي طواف الحج حتى رجع الى اهله، والمصنف ايضاً في المنتهى جعلها دليلاً على حال الناس.

ثم قال الشيخ: ان رواية على بن جعفر (٢) محمولة على طواف النساء لان من ترك طواف النساء نامياً جاز له ان يستتيب غيره مقامه في طوافه، ولا يجوز له ذلك في طواف الحج، فلا تنافي بين الخبرين، وجعل حسنة معاوية دليلاً عليه وانت قد عرفت ان لامناقات، لان الاولين يدلان على حال الجاهل والثالثة (٣) على حال الناس مطلقاً، والرابعة (٤) على حال ناس طواف النساء فما دل دليل على وجوب اعادة الحج والبدنة على ناس طواف الزيارة، ولا على رجوعه بنفسه لطواف الزيارة، ولا دل الاولان على حال الناس المشهورة المذكورة هنا.

وقال في موضع آخر من المنتهى: والوجه عندي حل الحديثين الاولين على من ترك الطواف عامداً جاهلاً بوجوبه فانه يميد الحج ويكفر والثاني اى صحيحة على بن جعفر على من تركه ناسياً ويحمل وجوب الكفارة على من وطى بعد الذكر وسيأتي تحقيق ذلك والتقييد غير واضح، بل ظاهر الرواية عدمه.

ويمكن ان يكون له دليل على التقييد، وهو ان الناس ماعليه كفارة الا في الصيد كما تقدم ولكن هذا يفيد عدمها على الجاهل ايضاً فتأمل، وسترى تحقيقه ان شاء الله وما تعرض لدلالاتها على جواز النيابة في طواف الزيارة مطلقاً هذا.

(١) يعنى روايتي على بن ابي حمزة وعلى بن يقطين للتقدمتين في صدر البحث.

(٢) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٣) يعنى صحيحة على بن يقطين.

(٤) يعنى حسنة معاوية بن عمار.

بقى الكلام

في تعيين زمان يتحقق به ترك الطواف، والظاهر أن ذلك في العمرة المتمتع بها هو زمان لا يسع فعله وما بعده ثم ادراك الموقفين وحينئذ يلزم ترك غيره ايضاً حتى الحج.

وفي طواف العمرة المفردة يمكن ان يتحقق بقصد عدم الفعل، وبالخروج من مكة، وارتيكاب ما لا يجوز الا بعده.

وفي الحج الى ان يخرج ذوالحجة واعلم أنه على القول باعادة الطواف فقط يتم محرماً بالنسبة الى ما لا يحل الا بالطواف، فاذا اعاده بنفسه يحرم بالعمرة المفردة ان احتاج الى الاحرام، ويدخل مكة ويفعل مقتضاها ثم يقضى طوافه للحج في زمانه. ولا يسعد تقديم طواف القضاء لو كان من العمرة المتمتع بها، وكذا المفردة، ويحتمل جواز التقديم والتأخير مطلقاً، والاحرام بحج آخر متمتعاً وغيره، فتأمل، وعلى كلا التقديرين يقع الاحرام للمحرم في الجملة، وكأنه لا محذور في ذلك.

وعلى قول الشيخ بطلان الحج واعادته يمكن بقاءه على الاحرام، مثل من لم يفعل شيئاً، ويكون البطلان مجازاً، كما قال في الدروس في الفاسد، وبطلان الاحرام بالكلية فيكون محلاً، وكونه مثل الاول ويحرم باحرام الحج المتقدم او العمرة كذلك، فيلزم الاحرام للمحرم على بعض الوجوه، فتأمل.

ويحتمل ان يدخل بعمرة مفردة ثم يأتي باحرام آخر من موضعه مكة، او أدى الحلق، أو ميقات الباطل للباطل، فتأمل في هذه الفروع فأتى مارأيتها في كلام، التصريح بها.

و يجب فيه الطهارة.

قوله: ويجب فيه الطهارة الخ. اشارة الى مقدمات الطواف قال في المنتهى: الطهارة شرط في الطواف الواجب ذهب اليه علمائنا، والظاهر عدم اشتراطها في المندوب.

يدل عليها الاخبار الكثيرة مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت احدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور (طهريقه)؟ فقال: يتوضأ ويعيد طوافه، وان كان تطوعاً توضأ وصلى ركعتين (١). ويدل على الثاني صحيحة حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف تطوعاً وصلى ركعتين وهو على غير وضوء فقال: يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف.

ولا يضر اشتراك عبدالرحمن الراوى عنه موسى بن القاسم (٢) لما مرّ غير مرة.

ورواية هبید بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له انى اطوف طواف النافلة وانا على غير وضوء فقال: توضأ وصل، وان كنت متعمداً. وغير ذلك من الاخبار فينبغي الحمل على الواجب.

وما ورد في عدم الاعتداد بالطواف مع عدم الوضوء مثل ما في صحيحة على بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليهم السلام قال: سألت عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف؟ فقال: يقطع طوافه (الطواف كا) ولا يعتد بشيء مما طاف، وسألت عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء؟ قال: يقطع طوافه ولا يعتد به. من قوله: وسألت الخ لوجوب حمل المطلق والمحمل على المقتد والمفضل.

(١) رواها والثقة التي بعدها في الوسائل في الباب ٣٨ من ابواب الطواف الرواية ٣ و٧ و٩ و٤٠.

(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن حماد عن حريز.

و ازالة النجاسة عن الثوب والبدن.

ويمكن كون اولها ايضاً كذلك لاحتمال صحة طواف الجنب ناسياً ان كان ندباً فيعتد به ويفتسل ويبنى وان لم يجز له الطواف عمداً ولم يصح لعدم جواز دخوله المسجد الحرام.

و الظاهر انه لو احدث في الفريضة يبنى مع تجاوز النصف، ويستأنف مع عدمه، ولا يلتفت في الساقطة، ولا يبعد في الناقلة استحباب الوضوء ثم الاكمال مطلقاً (١)، والتفصيل ايضاً.

ويدل عليه في الواجب مرسلة جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه؟ قال: يخرج ويتوضأ فان كان جاز النصف بنى على طوافه وان كان اقل من النصف اعاد الطواف (٢).

افق به الشيخ في التهذيب وليس يبعد فتأمل.

و ايضاً الظاهر ان التيمم يقوم مقام بدله (٣) مع تعذره مطلقاً، وقد مر البحث في كتاب الطهارة (٤) فتذكر.

واما شرطية ازالة النجاسة فقال في المنتهى: خلّو البدن والثوب من النجاسات شرط ايضاً في صحة الطواف سواء كانت النجاسة دماً او غيره قلت او كثرت لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة (٥).

وانت تعلم عدم صحة الخبر فانه ذكر في كتب الاستدلال بغير سند وما رايته مسنداً في الاصول وسيجيء منع حجتيه عن المصنف في المختلف.

(١) يعنى سواء تجاوز النصف ام لا والمراد من التفصيل هو التفصيل بين تجاوز النصف وعدمه.

(٢) التوسل الباب ٤٠ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) هكذا في جميع النسخ، والمصواب بدله، كما لا يخفى. (٤) راجع ج ١ ص ٧٤٩.

(٥) مولى اللثالي ج ٢ ص ١٦٧ الحديث ٣ وتامه الا أن الله تعالى احل فيه النطق.

وعدم ارادة العموم لما مر من عدم الطهارة في النافلة، وعدم صراحته في المطلوب، وأنه يدل على الاختصاص من مطلوبه، اذ لا شك في العفو عن بعض النجاسات في الصلوة فلا يدل على خلوهما (١) عنه في الطواف.

وقوله قلنس مره (دماً او غيره قلت او كثرت) ظاهر في عدم العفو. ويمكن ضم ما ثبت عنده من عدم جواز ادخال البجاسة المسجد مطلقاً وكون العالم مأموراً بالخروج فوراً مقدماً على الطواف وكون الامر مستلزماً للنهي عن قصد الخاص وكونه مبطلاً وقد مر البحث فيها.

والظاهر هو العفو عما عني في الصلوة كما لو لم يكن دليل عليه غير هذا الخبر نقله في شرح القواعد عن المصنف وابن اديس.

ويمكن ان يستدل على اصل المطلوب بخبر يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل برى في ثوبه الدم وهو في الطواف؟ قال: ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه (٢).

ولكن سنده غير صحيح (٣) لانه قيل: يونس فطحى وفيه بنان بن محمد وهو غير مصرح بتوثيقه وعمر بن احمد وهو مجهول ايضاً. على ان دلالته على الدم فقط.

ولا يدل عليه ما رواه الصدوق (في الفقيه) (في الصحيح) عن حبيب بن مظاهر (المشكور) قال: ابتدأت في طواف الفريضة وطعت شوطاً واحداً فاذا اتساان قد اصاب أنفي فأدماه فخرجت فغسلته ثم جئت فابتدأت الطواف فذكرت ذلك لابي عبد الله عليه السلام فقال: بشما صنعت كان يتبقي لك ان تبني على ما طفت

(١) يمي حلو البدن والثوب. (٢) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٣) والسند (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن عمر بن احمد عن

يونس بن يعقوب.

ثم قال: أما أنه ليس عليك شيء (١).

لأنه ما علم وجوب ذلك قد يكون ذلك مستحباً وجاز قطع الطواف له والبناء والاستيناف كما في قضاء الحاجة، فما دلّ تقريره عليه السلام على الوجوب والاشتراط.

على أنه مشتمل على ذم ما فعله من الاستيناف مع أن الظاهر من كلامهم أنه كان المتعين لعدم تجاوز النصف كما مرّ في الحديث. وأنّ حبيب غير مصرّح بتوثيقه اذ الظاهر أنه الذي قتل مع الحسين عليه الصلوة والسلام.

قال في الخلاصة: مشكور الظاهر أن المراد بابي عبدالله عليه السلام في الرواية هو الحسين عليه السلام لعدم ادراكه الصادق نعم هذه تدل على جواز الخروج عن طواف الفريضة والبناء والاستيناف ولو كان شوطاً واحداً لازالة الدم عن الأنف.

ويمكن فهم عدم حواز الازالة في المسجد، وصحة العمل بدون النقل اذا وافق الواقع، وان كان مرجوحاً، فافهم.

وبالجملة الاصل عدم الاشتراط، ولا دليل يخرج عن ذلك.

ويؤيده صحيحة البزنطى، عن بعض اصحابه، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل في ثوبه دم ممّا لا يجوز الصلوة في مثله فطاف في ثوبه فقال: اجزأه الطواف فيه ثم ينزعه ويصلّى في ثوب طاهر (٢).

ولا يضرّ بصحته ارساله لما ثبت عندهم أنه ممّا احتمعت العصابة على تصحيح ما صيغ عنه وأنّ مرسلته مسندة إلى العدل.

(١) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٢ من ابواب الطواف الرواية ٣.

وفيهما دلالة ظاهرة على عدم اشتراط خلو الثوب عن نجاسة الدم، وكان غيره والبدن ايضاً كذلك بعدم العرق وعدم القائل به على الظاهر.

وعلى عدم وجوب اخراج النجاسة الغير المتعدية عن المساجد، وصحة الصلوة مع العلم بها في المسجد حيث حكم عليه السلام بصحة الطواف معه مطلقاً من غير تفصيل الى العلم والجهل والنسيان وعدمه، بل الظاهر أنه مع العلم وبأنه يقلع ويصنّى وما حكم باخراجه عن المسجد ثم يصلى.

ولو كان على المسألة دليل لا يمكن حل هذه على الجاهل او الناسى، ومع ذلك فيه الدلالة على بعض ما قلناه، لما قلناه، من حكمه عليه السلام بأنه يقلع الخ. ويؤيد عدم الاشتراط في الطواف المندوب ما تقدم من عدم اشتراط الطهارة فيه وما رأيت التفصيل في كلامهم.

قال في الدروس: كره ابن الجنييد وابن حمزة الطواف في الثوب النجس لرواية البنزنطى الخ.

ثم ان ظاهرهم اشتراط السترايضاً، وما ذكره المصنف هنا، كانه لظهور، ولان الكلام في طواف الحج والعمرة، وثوب الاحرام ستر، وهو لازم في العمرة وغالب في الحج (١) وفيها تأمل، ولعل عدم الذكر لعدم ثبوت الدليل كما سيظهر من كلام المختلف.

ولكن يقتضى ذلك عدم ذكر ازالة النجاسة ايضاً، ألا ان يكون ذلك لما ذكرناه من الخبر، لكثته غير صحيح كما عرفت، فتأمل.

قال في المنتهى: الستر شرط في الطواف، والخلاف كمائة دم.

اشار الى خلاف بعض العامة في اشتراط الطهارة في الطواف الواجب فلا

(١) لمن الغالب ان الحاج يطهون باليت في طواف الحج مع ثوب الاحرام، وان كان يجوز ان يطوفوا

مع نهس الخيط (كما يحيطه في هامش بعض النسخ الخطية).

و الختان في الرجل.

يبعد كونه اجماعياً عندنا، كالطهارة المشبهة بها.
ثم استدلل بقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة (١) وقال النبي صلى الله عليه وآله: لا يحج بعد العام مشرك ولا عربان (٢).
والكلام عليهما من جهة السند واحد.
نعم يمكن ان يتم الاحتجاج بهما على بعض العامة كما اراده رحمه الله: لأن الظاهر أنهما من طرقهم صحيحان.
و كأنه لا اجماع في المسألة حيث قال في المختلف: قال في الخلاف ستر العورة شرط في الطواف وتبعه ابن حمزة (ابن زهره - مختلف) احتج برواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله الطواف بالبيت صلوة ألا ان الله تعالى احل فيه النطق وللمانع ان يمنع ذلك، وهذه الرواية غير مستندة من طرفنا، فلا حجة فيها انتهى (٣).

نعم الاحتياط والقبح العقلي يقتضيه والخبر مؤيد فتأمل.
واما اشتراط الختان فالظاهر ذلك في الرجال دون النساء للاخبار.
مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الا غلف لا يطوف بالبيت، ولا بأس ان تطوف المرأة (٤).

(١) حوال السنن ج ٢ ص ١٦٧ الحديث ٣ وعن سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٧ وكذا العمال ج ٣ ص ١٠

الرقم ٢٠٦.

(٢) الوسائل الباب ٥٣ من ابواب الطواف الرواية ١ من ابن عباس في حديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله بعث علياً عليه السلام ينادي، لا يحج بعد هذا العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ولاحظ بقية روايات هذا الباب ايضاً.

(٣) ص ١٢٩ ونقله الخلاص في مسألة ١٢٩ من كتاب الحج.

(٤) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب مقتضات الطواف الرواية ١ برواية الشيخ، وفي الكافي فلا يطوف

الا وهو محتمل.

و النية والبدأة بالحجر، والختم به.

و صحيحة حريز و ابراهيم بن عمر جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس ان تطوف المرأة غير المحضضة فاما الرجل فلا يطوفن الا وهو مخنون (١).
و في الصحيح عن ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام، في الرجل يسلم فيريد ان يحج وقد حضر الحج، أيجز أم يجزئ؟ قال: لا يجزئ حتى يجزئ (٢).

ولا يضر الجهل بحال ابراهيم، ولعل توقف ابن ادريس (المنقول في الدروس) مبني على اصله من التوقف عن العمل بالخبر الواحد.
قوله: و النية الخ. من هنا اشارة الى أفعال الطواف وأجزائه، اى يجب في تحقق الطواف النية، وقد مر ما يكفي في ذلك.

والظاهر أنه يكفي ان ينوي الطواف للحج او العمرة واجباً او ندباً لله تعالى، كما قال في المنتهى: وهو ان ينوي الطواف للحج او العمرة واجباً او ندباً قرينة الى الله، بل اقل من ذلك، كما اشار اليه في المنتهى ايضاً، بقوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَقْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (٣) والاخلاص هو التقرب، وهو المراد من النية، فتأمل والاحتياط الا تيان بما ذكروه في المناسك فلا ينبغي الترك.

و اما وجوب الابتداء بالحجر في الجملة فالظاهر أنه لا خلاف فيه بين العلماء، كان المصنف اراد ذلك بقوله في المنتهى: ويجب الابتداء بالركن الذي فيه الحجر الى قوله: ولا نعلم فيه خلافاً.

و ظاهر قوانين الاستدلال يقتضي الاكتفاء في الابتداء بالحجر والختم به بما يصدق عليه - لغة وعرفاً - الابتداء منه والاختتام به كما هو ظاهر اكثر المتون مثل المنتهى، والمتن، وكتابي المحقق، وكتب الشيخ مثل التهذيب والنهاية والصدوق فان

لأدلة ما دللت على أكثر من ذلك .

وهي مثل ما روى من طرقهم أنه صلى الله عليه وآله ابتداء بالحجر (١)
ويضم إليه قوله صلى الله عليه وآله خفوا عني مناسككم (٢) أو دليل
التأسي (٣).

ومن طرقنا مثل صحيحة معاوية بن عمار عنه (أى عن أبى عبد الله
عليه السلام - لأنه تقدم - قال: من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر
الأسود إلى الحجر (٤).

وصحيحة الحسن بن عطية قال: سأله سليمان بن خالد وأنا معه عن
رجل طاف بالبيت ستة أشواط؟ قال: أبو عبد الله عليه السلام: وكيف طاف ستة
أشواط؟ قال: استقبل الحجر وقال: الله أكبر وعقد واحداً فقال أبو عبد الله
عليه السلام يطوف شوطاً وقال سليمان: أنه فاته ذلك حتى أتى أهله قال: يأمر من
يطوف عنه (٥).

هى كالصریحة في عدم الاحتياج الى النية، والمقارنة على الوجهين
المذكورين، وفي شرح التكبير حينئذ كما يفعله العامة فافهم.

وأما ما ذكره البعض من مقارنتها بحركة أول جزء من بدن الطائف إذا
قام مستقيماً على ما خلق المحاذى لأول الجزء من الحجر الذي يصل إليه أولاً الجائئ
إليه من الركن اليماني بأن يقف الطائف عند الحجر جاعلاً يساره إلى جانب الركن،

(١) راجع المجموع: ج ٨، ص ٢٩.

(٢) نقل عن المعنى ج ٣ ص ٢٤٤ وص ٣٧٧ مطبعة الناصبة وتيسر الوصول ج ١ ص ٢٩٦ ورواه ي

عوالي اللئالي ج ١ ص ٢١٥ رقم ٧٣. (٣) ولكم في رسول الله أسوة حسنة الآية - الأحزاب: ٢١.

(٤) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الطواف الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الطواف الرواية ١.

بحيث لا يكون شيئاً من بدنه مجاوزاً عن جزء ما من الحجر ولا متأخراً عنه بوجه أصلاً ظناً أو علماً. فما رأيت له دليلاً كأنهم فهموا من وجوب الابتداء بالحجر في الطواف، فإنه ظاهر في أن يكون ابتداء الطواف منه بحيث يمر جميع بدنه على جميع الحجر بعد النية بلا فصل جزءاً فجزءاً على التدريج وذلك لا يمكن إلا كذلك. ولا يخفى عدم ظهور فهم هذا من الدليل.

والأصل - والشرعة السهلة، وعدم البيان في الأدلة، لا بالقول ولا بالفعل مع اهتمامهم عليهم السلام ببيان الأحكام الشرعية وفعله صلى الله عليه وآله الطواف على الناقة مع إرادة التعليم بقوله صلى الله عليه وآله خذوا عني مناسككم، وعدم فهم هذا المعنى إلا بعض الخواص، مع عموم التكليف ومأمرة يدل على العموم وهو واضح، بل ظاهر الأخبار هو الاستقبال. مثل ما تقدم في صحيحة سليمان، ويظهر قول باشرطه ويحتمل كونه حال النية.

على أن حسنه معاوية بن عمار (لأبراهيم) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: كنا نقول لا بقلن نستصح بالحجر ونختم به فاما اليوم فقد كثر الناس (عليه) (١). تدل على عدم وجوب الابتداء والختم به فلا يجاب على الوجه الذي ذكرناه - مع الضرر العظيم في فعله والمشقة من المخالفين وترك التيقن - غير محقول، بل يحتمل عدم الجواز والنصح فتأمل.

وأنه لو قلنا بمثل هذا لا يحصل المطلوب، مع استقباله الحجر على الوجه الذي ذكره الشهيد الثاني رحمه الله ورجحه (٢)، لأنها لم تقتصر بالحركة التي هي جزء

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٢) عبارة الشهيد في الروضة هكذا (والأفضل استقباله حال النية بوجهه، للناسي، ثم يأخذ في الحركة عن اليسار قريب النية).

الطواف، بل اقترنت بالحركة التي يريد بها جعل يساره الى البيت فيطوف بعده، وان كانت النية معه حين يساره الى البيت على الوجه المعتبر فهو عين ما ذكره من المقارنة بالمقادير أولاً فليس هذا طريقاً آخر فتأمل.

فالظاهر أن مراد من قال: باستقبال الحجر وجوباً وأنه شرط، أو استعجاباً، أنه يفعل ذلك قبل النية ثم ينوي على الوجه المذكور، ألا ان تجوز المسامحة ويكتفى بصدق الابتداء كما اشرنا اليه، ولكن لابد من فعل النية بعد جعل البيت على اليسار ومقارنتها لا قول الطواف كما هو المشهور.

و الظاهر أنه لو كان متذكراً للنية قبل وصوله الى الحجر ومز عليه متذكراً يكنى ذلك.

و أنه يكنى في الحتم ايضاً ما ذكرناه، ولا يحتاج في انتهاء السابع الى ملاحظة الوجه الذي ذكره في الابتداء، لما تقدم، بل هنا اصعب لانهم يقولون أدنى زيادة ونقصان يضر.

و أنه يكنى ان يمر في السابع على الحجر ويتجاوز عنه بقصد أن يكون ما يتم به السابع طوافاً والباقي يكون عبثاً او ندباً او يكون غافلاً عنها.

هذا مع تقدير تحريم الزيادة والنقصان وان قل، وأما مضران حمداً في الطواف وسبجيء تحقيق ذلك.

على أنه ينبغي منه ملاحظة ما كان من باب المقدمة مع النية في الابتداء والانتفاء وذلك ليس قدراً محققاً، فلو اعتبر الفصل الحسى لأشكال الأمر، والعجب ان هذا غير مذكور في الكتب.

و يؤيد عدم اعتبار الفصل الحسى عدم اعتباره في الصوم ونحوه فتأمل، اذ مدار الاحكام عندهم على القصد، ولأنه لا شك أنه مازاد في الطواف الشرعى عمداً لوقوعها بغير نية ابتداءً وهو ظاهر، واستدانة لانقطاعها بالفصل الحكى ولا يجب

و الطواف سبعا، وجعل البيت على يساره، وادخال الحجر.

الفصل الحسى كما لم يجب في الابتداء، فانه قد صرح بجواز الطواف متذكرا للنية بحيث تقع المقارنة المعتبرة، وان لم يشعر به الانسان ولا يقف في تلك الحالة ولم يميزها عن باقي الحالات.

و الظاهر ان المدار على ذلك في المقارنة حين الاستقبال كما اشرنا اليه. فاحتمال الاعتبار بالفصل الحسى - وعدم جواز الاكتفاء بما قدمناه، بل يكون ذلك زيادة مبطللة يجب الاعادة محل التأمل.

وأظن ان احداث مثل هذه الاحتمالات توجب الوسوس وتضييع الاوقات بتكرار الطواف مرة بعد اخرى حتى يحصل ذلك كما فعلناه ورأينا كثيرا من الطلبة يفعل ذلك طلبا للاحتياط للخروج عن هذا الاحتمال ويمكن وقوع الناس في البدعة وهو اعرف بما قال رحمه الله.

قوله: والطواف سبعا الخ. قال في المنتهى: وجوب الطواف سبعا قول كل العلماء.

ويدل عليه الاخبار ايضا مثل صحيحة الحسن بن عطية المتقدمة من امره عليه السلام بشوط آخر من طاف ستة (١).

و كان وجوب كون البيت على اليسار اجماعا، ومستند الى فعله صلى الله عليه وآله مع قوله صلى الله عليه وآله: خذوا عني مناسككم (٢) والى فعلهم عليهم السلام ودليل التامس.

فتأمل فيه، حيث ما نقل الاجماع فيه، والفعل مع القول لا يدل، نعم ما نقل في المنتهى الخلاف في الاعادة ان لم يحطه على اليسار الا عن ابي حنيفة، فانه

(١) الرسائل الباب ٣٢ من اجواب الطواف الرواية ١.

(٢) حوالى اللئالي ج ٤ حديث ١١٨ ص ٣٤ وج ١ ص ٢١٥ رقم ٧٣.

قال: يطوف مادام في مكة وان خرج لا يعيد، وهو مشعر باجماع غيره على وجوب الاعادة، واجماع الكل على وجوبه على اليسار، فافهم.
وعلى كل حال القول بجواز غير ذلك لم يظهر فلا يمكن الذهاب اليه فتأمل.

و الظاهر ان وجوب ادخال الحجر ايضاً - بان يدور عليه لا ان يدور بينه وبين البيت سواء قلنا انه منه ام لا كما هو الظاهر ويدل عليه الرواية - اجماع الاصحاب، حيث ما نقل الخلاف الا عن ابى حنيفة في انه اذا سلك الحجر اجزأه. ويدل عليه ايضاً صحيحة الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً في الحجر؟ قال: يعيد ذلك الشوط (١).

ولا يضر اشتراك ابن مسكان (٢) لان الظاهر انه عبد الله لنقله عن الحلبي، ولهذا قال في المنتهى في الصحيح عن الحلبي هكذا في التهذيب وفي الفقيه بعد قوله في الحجر كيف يصنع؟ قال: يعيد الطواف الواحد.

وظاهر ان المراد بالطواف الواحد هو الشوط الذي اختصر في الحجر بان جعله خارجاً وطاف بينه وبين البيت كما كان صريحاً في التهذيب، ويشعر به الطواف موصوفاً بالواحد معرفاً واطلاق الطواف على الشوط صحيح لغة وعرفاً وهو وارد في الروايات ايضاً.

وصحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) وحسنه في الكافي عن ابى عبد الله عليه السلام قال: من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الاسود الى

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) مستد الحديث كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن معوية وابن ابى عمير عن ابن مسكان.

الحجر الاسود (١).

وهذه قد تقدمت، وتدلة على وقوع جميع الطواف في الحجر فيجب استينافه رأساً.

وروى في الفقيه عن ابراهيم بن سفيان قال: كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام امرأة طافت طواف الحج فلما كانت في الشوط السابع اختصرت فطافت في الحجر وصلت ركعتي الفريضة وسعت وطافت طواف النساء ثم اتت مني؟ فكتب عليه السلام: تعيد (٢).

يمكن ان يكون المراد اعادة ذلك الشوط لا كل الطواف ولا مع ما بعده، بقرينة ما تقدم، وان القصور في النصف الاخير لا يوجب ذلك، وما رأيت غير هذه الروايات.

فقول الدروس: ولو اختصر شوطاً في الحجر ففي اعادته وحده او الاستيناف روايتان. ويمكن اعتبار تجاوز النصف هنا وحيداً لو كان السابع، كفاء اتمام الشوط من موضع سلوك الحجر (٣).

ان كان مراده بالرواية على الاستيناف، هذه الرواية فغير جيد لما مر ولقوله ويمكن الخ ولان هذه الرواية غير صحيحة، وما تقدم صحيحة. وان كان رواية معاوية فكذلك اذهى ظاهرة في وقوع الطواف بتمامه او الشوط الاول في الحجر. وبالجملية الظاهر العمل بمضمون الرواية الاولى وعدم اعتبار تجاوز النصف، لظاهرها، وعدم الضرر بالفصل بالشوط الفاسد بين الاشواط. فاذا كان الثاني في الحجر مثلاً يصير الثالث ثانياً وهكذا ويبقى واحد في الاخير. ففيه اشعار بعدم الاعتداد بقصد كون الشوط والركعة في محله فافهم.

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الطواف الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الطواف الرواية ٤. (٣) انتهى كلام القروس

نعم يمكن كفاية اكمال الشوط خصوصاً السابع وظاهر الاحبار خلافه فلا يلتفت اليه. الا انه اذا كان الشوط الاول يمكن ان يجب الاستيناف، بناء على اعتبار مقارنة النية على الوجه المذكور، لانه اذا بطل الاول فما بقي مقارنة لنية الا (١) ان يكون مستحضراً لما حين ابتداء الثاني من الحمر على الوجه المتقدم، لكن ظاهر الروايات اعم ففيها دلالة على عدم الاعتداد بالنية والمقارنة على الوجه المقرر عندهم فتأمل واحتط.

ثم ان الظاهر مما سبق ان الطواف في الحجر بمنزلة تركه فيكون حكم فاعله كذلك حكم تاركه مطلقاً فيبطل نسكه ان كان عمداً ولم يستدركه في محله.

و يحتمل كون الجاهل كذلك مع وجوب البدنة ايضاً كما مر في الرواية في ترك الطواف (٢) وهو ظاهر المنتهى الدروس فيه هذا بناء على ظاهر كلامهم.

و يحتمل عدم البطلان فيها (٣) ان لم يكن اجماع، فيعيد الطواف بنفسه مع القدرة، وبوكيله مع عدمها وهو الظاهر في الجاهل مع انضمام البدنة خصوصاً في الطواف في الحجر لكن بغير بدنة (٤) وتجويز الاعادة بالوكيل ايضاً مطلقاً، ان لم يحج بنفسه لعدم نص فيه ولا فتوى ظاهر للاصحاب، مع الاصل ومأمر، لانك قد عرفت عدم دليل على بطلان الحج في العائد ترك الطواف بل الجاهل ايضاً، نعم الاحوط، لاعادة مع البدنة بل ينبغي انضمام اعادة الطواف بقصد القضاء ايضاً اليه فتأمل.

(١) هكذا في النسخة الخطية، ولكن في النسخة المطبوعة هكذا (فما بقي مقارنة النية الا نشوط الاول، يكرر ان يجب الاستيناف بناء على ان يكون الحج) والظاهر ان الصحيح ما احتراه من النسخة الخطية.

(٢) راجع الوسائل الباب ٥٦ من ابواب الطواف.

(٣) في هامش بعض النسخ المخطوطة هكذا: قوله عدم البطلان لعدم البدنة على الجاهل بالطريق الاولى

(٤) لاختصاص الرواية بتارك الطواف.

واقفاً الناسى فيجب عليه إعادة الطواف بنفسه مع القدرة وبوكيله مع العدم، ومع الواقعة يجب الهدى، أى دم شاة مثلاً أيضاً.

ولكن ظاهر انتهى لاشتراط كون الواقعة بعد الذكر (١) في وجوب الدم وظاهر الرواية (٢) اعم وقد مرّ البحث فيه.

و الظاهر كونه واحداً (٣) سواء تكررت أم لا لظاهر الرواية، مع احتمال التكرار إذا تكررت بعد الذكر لكونه ممنوعاً من الوطى، لبقائه على الاحرام بالنسبة الى الوطى، وذلك غير بعيد، وإن كان الاصل - مع عدم دليل واضح فيه وفتوى - يؤيد العدم.

هذا ظاهر كلام بعض الاصحاب، ويحتمل جواز التوكيل مع القدرة أيضاً، لما مرّ في صحيحة على بن جعفر عليهما السلام (٤) ويؤيده الرواية الدالة على التوكيل في طواف النساء (٥) مع فتواهم.

وهذا الاحتمال في الطواف في الحجر نسياناً ارجح لما مرّ، مع عدم الفتوى هنا، ولوجود طواف في الجملة، وعدم النص، ولا احتمال الفرق بين نسيان الاصل وكيفيته، فيحتمل سقوط الهدى أيضاً لذلك مع التذكر مع الواقعة، اذ صحيحة على بن جعفر في نسيان الطواف بالكلية.

ويؤيد جواز التوكيل في الطواف مطلقاً في الجملة، صحيحة الحسن بن

(١) أى بعد تذكر الطواف النفسى. (٢) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) أى كون الدم واحداً.

(٤) من الرواية هكذا: على من جهر عن احبيه عليهم السلام، قال سألته عن رجل نسى طواف الفريضة حتى قدم بلاده ووقع النساء كيف يصنع؟ قال: يمشى يهذى ان كان تركه في حج، وان كان تركه في عمرة بحث به في عمرة ووكل من طوف عنه ما تركه من طوافه: الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٥) راجع الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف.

العطية (الثقة) قال: سأله سليمان بن خالد وأنا معه عن رجل طاف بالبيت ستة شواط؟ قال أبو عبد الله عليه السلام: وكيف طاف ستة اشواط؟ قال: استقبل الحجر وقال: الله أكبر وعقد واحداً فقال أبو عبد الله عليه السلام يطوف شوطاً فقال سليمان فإنه فاتته ذلك حتى أتى أهله قال: يأمر من يطوف عنه (١).

وهذه تدل على مشروعية التكبير واستقبال الحجر في الجملة وعلى أنها بكفیان ولا يحتاج الى التدقيق في النية والمقارنة على الوجه الذي ذكره فتأمل. وعلى أن نقص شوط وبطلانه جهلاً لا يوجب الإعادة لا للطواف كله. فهي مؤيدة لرد الاحتمال المتقدم من الدروس فتذكر. وتدل على كون الطواف سبعة اشواط. وهي كالصريحة في وجوب إعادة الطواف على الجاهل بل الناسي أيضاً للطواف بالكلية أو فعله في الحجر فيضعف احتمال عدم وجوب إعادة الطواف على الجاهل والناسي، الطواف في الحجر حتى خرج وقته لأن (٢) الطواف قد خرج وقته والقضاء إنما يجب بأمر جديد لا الأمر المتقدم فأنها (٣) أمر جديد، مع التأييد بما تقدم من الاخبار الصحيحة الدالة على وجوب الإعادة لمن طاف في الحجر، وعدم الاعتداد بما فعل. ولأنه كان مأموراً به من غير تقييد بوقت معين فيجب فعله دائماً إلا في وقت ممنوع فتأمل.

ثم إن الظاهر على تقدير إعادة الطواف بنفسه فقط، لا يبعد كونه محرماً بالنسبة الى ما لا يحمل الا بالطواف. وقد يشعر به وجوب الهدى على الناسي مع الواقعة.

ولكن ذلك يستلزم تكرار الكفارة بتكرار الوطى الموجب، ووجوبها أيضاً لجميع ما يحرم عليه قبله، ورواية الهدى (٤) خالية عنه، بل تشعر بان ليس عليه غير

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الطواف الرواية ١. (٢) تطيل للاحتمال.

(٣) تطيل لصعوبة الاحتمال. (٤) راجع الوسائل الباب ٥٨ من أبواب الطواف الرواية ١

هدى الواقعة ولا دليل سواها.

بل الاصل، وعموم ادلة التحليل بالتقصير بعد السعى فلا يفيد التحلل. مع عدم تجويزهم احراماً على احرام (١)، مع ايجاب الاحرام عليه قبله (٢) والاستصحاب ودليل عدم تحليل ما يحرم بالطواف الآ به.

يدل على وجوب الاجتناب عن جميع ما يحرم عليه قبله، وهو الطاهر وان لم نقل بوجوب الكفارة وتعددتها للاصل ولما تقدم واحتمال تخصيص الكفارة ببقاء جميع الاحرام وعدم معلومية شمولها لهذا الفرد.

والكلام في صورة التوكيل ايضاً قريب منه.

وآته يحتمل في صورة بطلان الحج أنه يبطل الاحرام فلا يبقى محرماً فله ان يفعل ما يشاء، لأن مقتضى البطلان ذلك وكذا الاصل وليس كذلك صورة الفساد والغوات فانه يبقى محرماً ويتم (يتمم خ ل) حجه في الاول ويبقى بعمره مفردة في الثاني للتحليل للنص ولآته لافساد حقيقة بل مجاز في كلامهم.

و يحتمل البقاء هناك ايضاً للاستصحاب وعدم ثبوت كون البطلان محلاً للطريق الاولى بالنسبة الى حال النسيان.

و كان الاظهر بقاء المنع وان لم نقل بوجوب الكفارة، اذا ما ثبت كون البطلان محلاً، مع ثبوت الاحرام. ولا منافاة كما في الصائم الذي افطر عمداً، ولم يثبت عدم جواز احرام على احرام بهذا المعنى.

ولا يدل خلو الاخبار وكلامهم عن بقاءه محرماً على العدم لآنى ما رأيت خبراً دالاً على بطلان الحج مع خلوه عن بقاءه عن الاحرام وعلى تقدير وجوده لا يدل على العدم الا ما تقدم في الجاهل وقد عرفت ولا حجة في كلامهم مع الصراحة

(١) يعنى بعد العود الى الطواف بنفسه.

(٢) أى قبل الطواف.

واخراج المقام.

فكيف مع السكوت مع وجود المنع أولاً بالأدلة القطعية.
والظاهر أنه لا يتفاوت الحال بين التارك والطائف في الحجر وغيرهما
ممن يبطل حجّه، إلا أن الحكم فيها له دليل واضح وفتوى كذلك، اوضح.
وإن الإحلال يحصل له مع الإتيان بالعمرة وأنه يجوز العمرة لعموم أدلتها
وعدم منعها عنه فلو صدق حينئذ يجري فيه أحكامه ويحتمل البقاء على الأحرام إلى
أن يحيى، الله يعلم.

قوله: واخراج المقام. الظاهر أن وجوب كون الطواف بين البيت والمقام
- فيكون المقام خارجاً عن الطواف وعلى يمين الطائف - مما لا خلاف فيه عند
الأصحاب.

مستنداً إلى رواية محمد بن مسلم قال: سأله عن حدّ الطواف بالبيت
الذي من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت؟ قال: كان الناس على عهد رسول الله
صلّى الله عليه وآله يطوفون بالبيت والمقام وأنتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين
البيت فكان الحدّ موضع المقام اليوم، فمن جازه فليس بطائف. وأخذ قبل اليوم
واليوم واحد قدر ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلّها فمن طاف فتباعد
من نواحيه أكثر (بعدخل) من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزلة من طاف
بالمسجد لأنه طاف في غير حدّ ولا طواف له (١).

الظاهر أن فيها إشارة إلى أن المقام الذي الآن ليس المقام الذي كان في
عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأنه كان في عهده اقرب إلى البيت من اليوم
والا لم يكن الحد اليوم وفي عهده واحداً ولقوله من موضع المقام اليوم.
ويدلّ عليه ما روى في الفقيه قال زرارة بن أعين لأبي جعفر عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الطواف الرواية ١.

قد أدركت الحسين عليه السلام؟ قال: نعم اذكر وانا معه في المسجد الحرام وقد دخل فيه السيل والناس يتخوفون على المقام، يخرج الخارج فيقول قد ذهب به السيل، ويدخل الداخل فيقول هو مكانه قال: فقال: يا فلان ما يصنع هؤلاء؟ فقلت: اصلحك الله يخافون ان يكون السيل قد ذهب بالمقام قال: ان الله تعالى قد جعله علماً لم يكن لينذهب به، فاستقروا. وكان موضع المقام الذي وضعه ابراهيم عليه السلام عند جدار البيت فلم يزل هناك حتى حوله اهل الجاهلية الى المكان الذي هو فيه اليوم فلما فتح النبي صلى الله عليه وآله مكة رده الى الموضع الذي وضعه ابراهيم عليه السلام فلم يزل هناك الى ان ولي عمر فسأل الناس من منكم يعرف المكان الذي كان فيه المقام؟ فقال له رجل انما قد كنت اخذت مقداره بنسج (١) فهو عندي فقال: استني به فاتاه فقامه ثم رده الى ذلك المكان (٢).

ولا يضر الاقتصار في رواية محمد بن مسلم. والجهل بياسين الضرير. ووجود شيء آخر في منته، فاته في التهذيب: محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن غير واحد عن احمد بن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير الخ وفي الكافي عن محمد بن يحيى وغيره عن محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير الخ.

لان الظاهر ان مضمونه متفق عليه بين المسلمين علماً وعملاً.
الا انه روى في الفقيه (في الصحيح) عن ابان عن محمد الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام؟ قال: ما احب ذلك، وما ارى به بأساً فلا تفعله، الا ان لا تجد منه بدأ (٣).

(١) النسج بالكسر سينسج عرضاً ليشد به الرحال (مجمع البحرين).

(٢) الفقيه ج ٢ باب ابتداء الكعبة وفضلها الرواية ١٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب الطواف الرواية ٢.

وركعتاه في مقام إبراهيم عليه السلام، فإن منعه زحام صلتى خلفه، أو احد جانبيه.

فانها ظاهرة في الجواز خلف المقام على سبيل الكراهة وتزول مع الضرورة ولكن قال في المنتهى: وهى تدل على جواز ذلك مع الضرورة والزحام وشبهه. و أنت تعلم أنّ دلالتها على ما قلناه اظهر ألا ان يقال: لا قائل به فيحمل على ما قاله في المنتهى على أنّ إبان الظاهر أنّه ابن عثمان وفيه قول فلا يقبل منه ما ينفرد به.

واعلم أنّه على تقدير الوجوب بين البيت والمقام يجب ان يراعى مقدار ما بين البيت والمقام في سائر جوانبه ايضاً كما هو مذكور في رواية محمد (١) وكلام بعض الاصحاب.

قوله: وركعتاه الخ. اى يجب بعد الطواف الواجب ركعتا الطواف خلف المقام المشهور الآن مع الامكان وبدلّ عليه قوله تعالى: وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُثَلًّى (٢).

و المقام الحقيقى الذى هو الحجر لا يمكن الصلوة عليه فيحمل على ما يقال عليه المقام الآن وهو موضع معد للصلوة الآن خلف المقام الحقيقى. لصحيفة معاوية بن عمار، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: فاذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم فصل ركعتين واجعله امامك (اماماً خ ل) واقراء فيها (في الاولى منها خ ل) سورة التوحيد قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَفِي الثّانية قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ تَشْهَدُ وَاحِدَ اللَّهِ وَاثْنِ عَلَيْهِ وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَاسْأَلْهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ وَهَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ هُمَا الْفَرِيضَةُ لَيْسَ يَكْرَهُ أَنْ تَصَلِّيَهُمَا فِي أَيِّ سَاعَةٍ (الساعات خ ل)

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٢) البقرة: ١٢٥.

شئت عند طلوع الشمس وعند غروبها ولا تؤخرها ساعة تطوف وتفرغ فصلهما (١).
وفيهما دلالة على عدم وجوب السلام في الصلوة فانهم وعلى استحباب
الحمد والثناء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله.
الا ان يحمل على التشهد الواجب، ويراد بالحمد والثناء وصفه تعالى
بالوحدة ونفى الشركة فتأمل.

وعلى استحباب الدعاء كأنه اشارة الى التعقيب.
وعلى استحباب قراءة السورتين كما هو المشهور وتعيين الترتيب المذكور
وهو المختار وان كان خلاف المشهور لعدم القائل بالوجوب.
وعلى عدم كراهة هاتين الركعتين في الاوقات المكروهة وقد سبقت.
وفي بيان (وقت ظ) صلوة الطواف في التهذيب أخبار صحيحة دالة على
الكراهة مثل صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن ركعتي
طواف الفريضة؟ فقال: وقتها اذا فرغت من طوافك وأكرهه عند اصفرار الشمس
وعند طلوعها (٢).

وصحيحة اخرى له، قال: سئل احدهما عليهما السلام عن الرجل يدخل
مكة بعد الفداة أو بعد العصر؟ قال: يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع
الشمس او عند احمرارها (٣).

وصحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع، قال: سألت الرضا عليه السلام عن
صدوة طواف التطوع بعد العصر؟ فقال: لا فذكرت له قول بعض آبائه أن الناس لم
يأخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام إلا الصلوة بعد العصر بمكة، فقال: نعم

(١) انوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ٣ وروى ديها في الباب ٧٦ من تلك الابواب

(٢) انوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ٧.

الرواية ٣.

(٣) انوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ٨.

ولكن اذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه، قللت: انّ هؤلاء يفعلون؟ فقال: لستم مثلهم (١).

وصحيحة على بن يقطين، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الذي يطوف بعد الغداة وبعد العصر وهو في وقت الصلوة يصلّي ركعات الطواف نافلة كانت أو فريضة؟ قال: لا (٢).

ويمكن الجمع بينها بثثة الكراهة وعدمها ويحمل ما يدل على عدم الكراهة على عدم المنع والتحريم، والباقي على الكراهة فتأمل.

ويدل على وجوب الصلوة في المقام المذكور ايضاً صحيحة ابراهيم بن ابي محمود (الثقة) قال: قلت للمرّضا عليه السلام اصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام حيث هو، الساعة او حيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: حيث هو الساعة (٣).

ورواية معاوية بن صمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ثم تأتي مقام ابراهيم عليه السلام فتصلّي فيه ركعتين واجعله اماماً (٤).

وهذه صريحة في كون المراد بالصلوة في المقام الحقيقي، فعلها خلفه. وقريب منه في الدلالة مرسله صفوان بن يحيى (المجمع عليه القى بمزلة المسند الى العدل) عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: ليس لاحد ان يصلّي ركعتي طواف الفريضة الا خلف المقام لقول الله عز وجل «واتخذوا

(١) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ١١.

(٣) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٧٦ و ٧٦ من ابواب الطواف الرواية ٣ ومثني الرواية هكذا. معاوية بن صمار قال:

قال: ابو عبد الله عليه السلام: اذا فرغت من طوافك فأت مقام ابراهيم عليه السلام فصل فيه ركعتين إلخ.

من مقام ابراهيم مصلّى» فان صليّتها في غيره فعليك اعادة الصلوة (١).
وهذه تدل بالمفهوم على عدم لزوم فصل صلوة طواف الناقلة فيه.
وايضاً تدل عليه بالمنطوق ما في رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام
قال: لا ينبغي ان تصلى ركعتي طواف الفريضة الا عند مقام ابراهيم فاما التطوع
فحيث شئت من المسجد (٢).

وعلى وجوب الاعادة لوصلت الفريضة في غيره.
ويدل عليه وعلى وجوب الاعادة فيه مع الامكان وعدم المشقة على ناسها
فيه، رواية ابي عبد الله الابزارى قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
نسى، فصل ركعتي طواف الفريضة في الحجر؟ قال: يعيدهما خلف المقام لأن الله
تعالى يقول: واتخذوا من مقام ابراهيم مصلّى يعنى (عق خ ل) بذلك ركعتي طواف
الفريضة (٣).

وصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل
طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف
طواف النساء ولم يصل لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالابطح؟ قال: يرجع الى
المقام فيصل الركعتين (٤).

وموثقة عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طاف طواف
الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء ولم
يصل الركعتين حتى ذكر بالابطح فيصل ركعتي اربع ركعات؟ قال: يرجع فيصل عند

(١) الوسائل الباب ٧٢ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٧٢ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ٤.

المقام اربعاً (١).

و لعله يريد بالأربع ركعتي طواف الزيارة وركعتي طواف النساء والروايات في ذلك كثيرة.

ولا يعارضها ما يدل على الاجتزاء في مقام الذكر اذا نسي في المقام، لكثرتها وصحتها وصراحتها وضدّها في المعارض مثل ما في رواية حنان بن سدير قال: زرت فنسيت ركعتي الطواف فأتيت ابا عبد الله عليه السلام وهو بقرن الثعالب فسألته، فقال: صلّ في مكانك (٢).

لعدم الصحة لوجود ابى الحسين النخعي. والقول في حثان (٣). واحتمال النافلة. والمشقة بالرجوع.

وفي رواية ابى الصباح الكناني عنه عليه السلام في ناسيها في المقام: ان كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام ابراهيم فان الله عز وجل يقول: واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى. وان كان قد ارتحل فلا أمره ان يرجع (٤). لعدم صحتها، لاشتراك محمد بن الفضيل (٥). وعدم صراحتها لما مر من المشقة.

وفي رواية عمر بن يزيد (الضعيفة) عنه عليه السلام في ناسيها في المقام حتى أتى منى قال: يصلحها بمضى (٦).

وفي رواية هشام بن المثنى الزيدى في ناسي الفريضة عنه عليه السلام أفلا

(١) و (٢) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب الطواف الرواية ٧-١١.

(٣) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن النخعي ابى الحسين، قال: حدثنا

(٤) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب الطواف الرواية ١٦.

حنان بن سدير.

(٥) سند الرواية (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن

(٦) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب الطواف الرواية ٨.

محمد بن الفضيل عن ابى الصباح الكناني.

(الا كما) صلاهما حيث ذكر: لما نسيها حتى جاء منى فرجع الى مكة وصلاهما، ثم رجع الى منى وذكر ذلك له عليه السلام (١).

والذي يؤيد الحمل على عدم الرجوع مع المشقة، صحيحة ابن بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يصلي ركعتي طواف الفريضة خفف المقام. وقد قال الله تعالى: واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى، حتى ارتحل؟ فقال: ان كان ارتحل فاني لا اشق عليه ولا آمره ان يرجع ولكن يصلي حيث يذكر (٢).
لأنها تشعر بالرجوع مع عدم المشقة، وفي الاول دلالة على الرجوع مطلقاً، فيحمل على عدم المشقة، او على الاستحباب، للجمع كما فعل في الاستبصار.
و الظاهر ان الرجوع - بعد الارتحال عن مكة وحوالها مثل الابطح بقصد الروح الى الاهل - مشقة لأنه يستلزم مفارقة الأسباب والأصحاب، وقد يمنع ما يمنع.

و نلاحظ هذه الروايات، فلا يدفعه الرجوع الى الأبطح الذي تقدم في صحيحة محمد وموثقة عبيد (٣) (٤).

وفي رواية غير صحيحة يوكل من نسي ركعتي طواف الفريضة (٥).
وروى في الفقيه (صحيحاً) عن عمر بن يزيد (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان مضى قليلاً فليرجع فليصلها أو يأمر بعض الناس فليصلها عنه (٦).

(١) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ٩ مثل بالتمس.

(٢) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ١٠.

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ٦.

(٥) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ١٤ ومتن الرواية هكذا عن ابن مسكان، قال

حدثني من سأله عن الرجل يسي ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج؟ فقال: يوكل.

(٦) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ١.

و ظاهر هذه يدل على الرجوع وفعلها فيه ألا أنه يدل على جواز التوكيل ايضاً وهو خلاف القوتين في العبادات البدنية وكأنه رخصة.

وفيها دلالة مما على عدم اشتراط العدالة في هذا النائب فيمكن عدم اشتراطها في النائب عن الميت ايضاً فتأمل.

وقال في التهذيب: (وفي حديث آخر) ان كان جاوز ميقات اهل أرضه فليرجع وليصلّيها الرواية (١) وهما بعيدان.

واعلم أنّ الظاهر من الاخبار هو جواز فعلها خلف المقام الحقيقي مطلقاً فلا يشترط فعلها في الموضع المعدّ خلفه للصلوة، للاصل، وعدم الدليل لعموم الاخبار، وعدم التصريح به فيها والاجتياط ظاهر.

واقا على جانبيه اختياراً فالظاهر عدم اجواز والاجزاء لما مر.

واقام مع الاضطرار والازدحام فقالوا: بالجواز فيها وفي خلفه اي خلف المقام المعدّ.

والدليل عليه غير واضح الا رواية الحسين بن عثمان (الضعيف جداً لاحد بن هلال وغيره (٢)) قال: رأيت ابا الحسن عليه السلام يصلي ركعتي الفريضة بحيال المقام قريباً من الظلال لكثرة الناس (٣).

على أنّ ظاهرها جواز فعلها بمجرد الزحام على احد جانبي المقام الحقيقي او خلفه، وظاهر عباراتهم مثل المتن (٤) جواز فعلها على احد جانبي المقام المعدّ وخلفه،

(١) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ١٥، ولكن لا يخفى أنّ الشيخ قدس سره قال في التهذيب قال ابن مسكان وفي حديث آخر الخ.

(٢) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن عبيد الله عن موسى بن الحسن والحسين (والحسن غ ل) بن عن ص احد بن هلال عن لمية بن علي عن الحسين بن عثمان.

(٣) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٤) ولعنهم استدوا الى ماروله الكليني في باب ركعتي الطواف عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي

ويمكن حل الرواية على ما ذكره، ولكن العمل بمثلها - وإن كان مؤيداً لكلامهم في مثل هذه المسألة التي قد مضت عليها الأدلة من الكتاب والسنة الصريحة الصحيحة - مشكل نعم لا يبعد ذلك على تقدير الاضطرار وعدم الامكان في الموضع المعين أصلاً إلى أن يقرب فوت وقتها وما بعدها من المناسك وحمل هذه الرواية عليه فتأمل واحتط بما يمكن.

و يدل على وجوب فعلها في المقام إذا نسيها وذكر بعد الشروع في السعي ثم اكتمال السعي صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل يطوف بالبيت ثم ينسى أن يصلي الركعتين حتى يسعى بين الصفا والمروة خمسة أشواط أو أقل من ذلك؟ قال: ينصرف حتى يصلي الركعتين ثم يأتي إلى مكانه الذي كان فيه ويتم سعيه (١).

و ايضاً يدل على وجوب القضاء على الولي - لا على سبيل التعمين كما تقدم في الطواف - صحيحة عمر بن يزيد (الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة، فعليه أن يقضي أو يقضي عنه وليه أو رجل من المسلمين (٢).

وينبغي الدعاء بعد صلوة طواف الفريضة بما رواه معاوية بن عمار (في الصحيح) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تدعوا بهذا الدعاء في دبر ركعتي طواف الفريضة تقول بعد التشهد: اللهم ارحمني بطواعتي (بطواعتي خ ل) اياك وطوعتي (وطواعتي خ ل) رسولك صلى الله عليه وآله اللهم جنبني أن اتعدى حدودك

عمر عن الحسن بن عثمان قال: رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام يصلي ركعتي طواف الفريضة بحبال المقام قريباً من ظلال المسجد (الوسائل الباب ٧٥ من أبواب الطواف الرواية ٢).

(١) الوسائل الباب ٧٧ من أبواب الطواف الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب الطواف الرواية ١٣.

ويستحب الغسل لدخول مكة من يثر ميمون، أو فتح، فإن تعذر
فمن منزله.

واجعلني ممن يحبك ويحب رسولك وملائكتك وعبادك الصالحين (١).

ويمكن استفادة استحباب التسليم منها.

قوله: ويستحب الغسل لدخول مكة الخ. دليل استحباب الغسل لدخول
الحرم ودليل دخوله حافياً وأخذاً نعليه بيديه رواية ابان بن تغلب قال: كنت مع ابي
عبدالله عليه السلام مزاعله ما بين مكة والمدينة فلما انتهى الى الحرم نزل، واغتسل
واخذ نعليه بيديه، ثم دخل الحرم حافياً، فصنعت مثل ما صنع فقال: يا ابان من
صنع مثل ما رأيتني صنعت تواضعاً لله عز وجل عني الله عنه مائة الف سيئة، وكتب
له مائة الف حسنة، وبني الله له مائة الف درجة، وقضى له مائة الف حاجة (٢).

وهذه تدل على استحباب الغسل لدخول الحرم وكونه قبل دخول الحرم
وعبارة المتن تدل على استحبابه لدخول مكة وما ذكر غسله او جعل غسلها واحداً
بتداخل. وذلك مفهوم من الروايات وقد تقدم.

قال المصنف في المنتهى: فان لم يتمكن من الغسل قبل دخول الحرم فبعد
دخوله قبل دخول مكة، فان لم يتمكن فبعد دخولها وكذا قال في التهذيب ايضاً (٣).
وهو غير واضح اذ الطاهر انه غير بين ان يغتسل قبل دخوله وبعده من غير
شرط عدم التمكن قبل دخول مكة وبعده الا ان قبل دخول الحرم لولي لرواية ابان.
والذي يدل على ما قلناه حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله
عليه السلام قال: اذا انتهيت الى الحرم انشاء الله فاغتسل حين تدخله وان تقدمت

(١) الوسائل الباب ٧٨ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١

(٣) التهذيب: باب دخول مكة عقيب قل حديث ابان بن تغلب.

فاغتسل من بئر ميمون أو من فح أو من منزلك بمكة (١).

وصحيحة ذريح الحارثي قال: سألته عن الغسل في الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله؟ قال: لا يضرك أتى ذلك فعلت، وإن اغتسلت بمكة فلا بأس وإن اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس (٢).

وهما يدلان على التداخل، بل كونه غسلًا واحدًا قبل دخول الحرم أو بعده. ويدلان أيضاً على أن الغسل لدخول مكة يكون قبله وبعده.

وفي حسنة الحلبي قال: أمرنا أبو عبد الله عليه السلام أن نغتسل من فح قبل أن ندخل مكة (٣).

ويدل على استحبابه لدخول مكة، رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله تعالى يقول في كتابه: أَنْ تَطْهَرَا يَتَنَبَّأُ لِلطَّائِفِينَ وَالْمَأْكُفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٤) فينبغي للمعبد أن لا يدخل مكة إلا وهو طاهر قد غسل عرقه ولاذى وتطهر (٥).

وهذه تدل على استحباب التطهير أيضاً ويمكن فهم الاكتفاء بالغسل الأول لأن المقصود هو إزالة العرق والاذى حين دخول مكة وقد حصل، إلا أن يحصل بعده.

وبالجملة الأمر بغسل آخر بعد الغسل لدخول الحرم غير مفهوم من الروايات صريحاً بل ظاهر الأكثر أنه واحداً ما قبله أو بعده والتداخل يؤيده وما تقدم من كلام المنتهى والتهذيب كذلك إلا أن كلام الأكثر يدل على تعدده، أحدهما

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب مقتضات الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب مقتضات الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقتضات الطواف الرواية ١.

(٤) البقرة: ١٢٥. (٥) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقتضات الاحرام الرواية ٣.

للحرم، والآخر لدخول مكة فتأمل.

ويدلّ على الغسل وخلع النعل والمشي حافياً بالسكينة والوقار، رواية
عجلان بن صالح قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا انتهيت إلى بئر ميمون أو بئر
عبد القمد فاغتسل واخلع نعليك وامش حافياً عليك بالسكينة (السكينة خل) والوقار (١).

والظاهر أن المشي في كل الحرم غير لازم لما في رواية أبي عبيدة (٢) ثم
مشى في الحرم ساعة أي أبو جعفر عليه السلام ولا يبعد كمال الاستحباب في
الكل.

ويدلّ على بطلان الغسل بالنوم واعادته صحبة عبد الرحمن بن الحجاج
قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يفتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ
قبل أن يدخل أيجزى ذلك أو يعيد؟ قال: لا يجزى له لأنه إنما دخل بوضوء (٣).

ويدلّ على استحباب الطواف مغتسلاً، واعادته بعد النوم، وتداخله في
غسل دخول مكة، بل دخول الحرم أيضاً، لما مرّ رواية علي بن أبي حمزة عن أبي
الحسن عليه السلام قال: قال لي إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد
غسلك (٤).

ولعلّ فيها إشارة إلى حصول الوضوء بالغسل إذا لو كان بعد الغسل محدثاً
فلا فائدة في اعادته بعد النوم فإن وجوده كعدمه في رفع النوم لأن الطاهر من الغسل

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٢ صدر الرواية: عن أبي عبيدة زعمت أنها حفر

عنه السلام فيما بين مكة ولديعة، فلما انتهى إلى الحرم اغتسل واخذ عليه يديه ثم مشى في الحرم ساعة

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

ومضغ الاذخر، ودخول مكة من أعلاها، حافياً.
بسكينة ووقار.

بعد النوم رفع ما حدث بسبب النوم فافهم وقد مرّ تحقيق ذلك .
ويمكن كون الاعادة لزيادة الثواب وشلة الاستحباب، لا لاصل حصوله
وقد مرّ الاشارة اليه مع ما يدلّ عليه في غسل الاحرام فتذكّر.
ودليل استحباب مضغ الاذخر بعد دخول الحرم قول ابى عبدالله
عليه السلام: اذا دخلت الحرم فتناول من الاذخر فامضغه وانه كان يأمر أم فروة
بذلك (١).

و في حسنة معاوية بن عمار عنه عليه السلام مثله، الا قوله: وكان يأمر الخ (٢).
و دليل استحباب دخول مكة من أعلاها - اى عقبة المدينين والخروج من
أسفلها لمن حجّ على طريق المدينة ورجع اليها - رواية يونس بن يعقوب قال: قلت
لابى عبدالله عليه السلام: من أين أدخل مكة وقد جئت من المدينة؟ قال: ادخل
من أعلا مكة واذا خرجت تريد المدينة فاخرج من أسفل مكة (٣).
و (٤) في حسنة معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام (ثواب
الدخول بالسكينة) قال معاوية: انه عليه السلام قال: من دخلها بسكينة غفر له
ذنبه قلت: كيف يدخلها بسكينة؟ قال: يدخلها غير متكبر ولا متجبر (٥).
و في رواية اسحق عنه عليه السلام قال: لا يدخل مكة رجل بسكينة
الا غفر له قلت: ما السكينة؟ قال: بتواضع (٦).

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

(٤) الواو استثنائية، لا عاطفة، يسمّى في هذه الروايات ذكر ثواب الدخول بسكينة الخ.

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٧ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١- ٢.

و الغسل لدخول المسجد، ودخوله من باب بني شيبه، والوقوف عندها، والدعاء، والطهارة في الثقل.
و الوقوف عند الحجر، وحمد الله والصلوة على النبي وآله (صلى

وفي صحيحة معاوية عنه عليه السلام قال: اذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينة والوقار والخشوع قال: ومن دخله بخشوع غفر الله له ان شاء الله قلت: ما الخشوع؟ قال: السكينة لا يدخل بتكبر الحديث (١).

وما رأيت لاستحباب الغسل لدخول المسجد، ما يدل عليه صريحاً.
وكذا ما رأيت لاستحباب الدخول من باب بني شيبه (٢) بل محلها (٣) ايضاً غير واضح فانه زيد في المسجد فغير الابواب.

نعم الوقوف - عند باب المسجد والسلام على النبي صلى الله عليه وآله والتسمية والسلام على الانبياء وعليه وعلى ابراهيم صلى الله عليه وآله وعليهم وقول الحمد لله رب العالمين والدعاء ورفع اليد بالدعاء مستقبل البيت في المسجد موجود (٤).

وقد مضى الطهارة في الطواف المنتدوب وانه يجوز بلا وضوء، ولا يجوز بلا غسل (٥) لعدم جواز دخول المسجد، والظاهر ان التيمم يقوم مقامه لعموم البدلية (٦).

و الوقوف عند الحجر - وحمد الله والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١.

(٢) يمكن ان يكون نظر المأثور قسماً من رواه في الفقيه والعلل مسنداً عن سليمان بن مهران عن حفص بن محمد عليهما السلام، وفي ديله، هصار الدخول الى المسجد من باب بني شيبه سنة لاجل ذلك (لا حظ للوسائل الباب ٩ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١). (٣) هكذا في جميع النسخ، والصواب (عنه).

(٤) الوسائل الباب ٨ من ابواب مقدمات الطواف قطعة من الرواية ١.

(٥) يعني بلا غسل لجأه (٦) راجع للوسائل الباب ٢٣ من ابواب التيمم

الله عليه وآله) والدعاء، والاستلام، والتقبيل.

والاستلام، أي لمس الحجر والتقبيل - موجود في الاخبار (١) وكذا استقبال الحجر ثم الطواف. وإن مع التعذري يكفي ايصال اليد للاستلام، بل الإشارة، لما في صحيحة معاوية بن عمار إذا دنوت من الحجر الاسود فارفع يديك واحمد الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله واسأل الله ان يتقبل منك ثم استلم الحجر (الاسودخ) وقبله فان لم تستطع ان تقبله فاستلمه بيديك فان لم تستطع ان تستلمه بيديك فأشربه وقل اللهم ونقل الدعاء، فيحمل على الافضلية (٢).

ومع الامكان يلهق بطنه لصحيحة يعقوب بن شبيب، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن استلام الركن؟ قال: استلامه ان تلهق بطنك به والمسح ان تمسحه بيديك (٣).

ويمكن حينئذ الاكفاء ايضاً بإيصال اليد، لصحيحة سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن استلام الحجر من قبل الباب؟ قال: ليس انما تريد ان تستلم الركن؟ قلت: نعم، قال: يجزيك حيث مانالت يدك (٤) ويؤيده اللغة، كأنه قال في الصحاح: استلم الحجر، لمسه إما بالقبلة أو باليد.

ويؤيده ايضاً ما روى في استلام الاقطع من حيث القطع، فان كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله (٥).

(١) لا حظ الوسائل الباب ١٢ و ١٣ من ابواب الطواف.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الطواف الرواية ٦.

(٥) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الطواف الرواية ١ متن الرواية هكذا: عن السكوني عن حمير

عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ان علياً عليه السلام سئل كيف يستلم الاقطع الحجر؟ قال: يستلم الحجر من حيث القطع، فان كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله.

و يؤيده ايضاً ما رواه الكاهلي عبدالله بن يحيى (في الصحيح) قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: طاف رسول الله صلى الله عليه وآله على ناقته العضباء (١) وجعل يستلم الاركمان بمحجنه ويقبل المحجن (٢).

وهذه مؤيدة لعدم وجوب الاستلام، والاستقبال، والتقبيل، والثقة في مقارنة النية للمقادير، كما قالوا، فتأمل وتقول ابي عبدالله عليه السلام (في حديث): ان وجدته خالياً وآلاً فسلم من بعيد (٣).

وفي اخرى من الرضا عليه السلام (في حديث): اذا كان كذلك فأوم اليه ايماً بيدك (٤).

واعلم ان وجه كون الاستلام مندوباً مع وقوع الامر به في الاخبار الكثيرة، مع الاصل، والشهرة، ومقارنته بامر مستحبة ودلالة سوق الكلام في مثل هذا الموضع على الاستحباب، وعدم افادة دليل كون الامر للوجوب اليقين مطلقاً، ووجود اكثر الاستحبابات بأمر - قول ابي عبدالله عليه السلام، في حصة معاوية بن عمار: هو (اي الاستلام) من السنة، فان لم يقدر فاقه اولى بالعدر (٥).

(١) بالعين المهملة والضاد المعجمة، وفي النهاية: في الحديث: كان اسم ناقته العضباء، وهو علم لها منقول من قولهم ناقه عضباء اي مشقوقة الادن، ولم تكن مشقوقة الاذن.

(٢) المحسن كمنبر حصاة موصلة الرأس كالفضولان.

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الطواف الرواية ٤ صدر الرواية هكذا: عن سيف الثمار قال: قلت لابي عبدالله اتيت الحجير الاسود فوجدت عليه رجلاً ظم القى الا رجلاً من اصحابنا فآتته فقال: لابد من استلامه فقال: ان وجدته الى آخر.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الطواف الرواية ٥ صدرها هكذا: عن محمد بن عبيد (عبد) الله قال: سئل الرضا عن الحجير الاسود وهل يقاتل عليه الناس اذا كثروا؟ قال: اذا كان الى آخره.

(٥) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الطواف الرواية ٢ صدرها هكذا: عن معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل حج ولم يستلم الحجير؟ قال: هو الفح.

و الرمل (١) ثلثاً، والمشى اربعاً.

و في صحيحة له عنه عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج فلم يستلم الحجر ولم يدخل الكعبة؟ قال: هو من السنة فان لم يقدر فالله اولى بالعدو (٢).

والظاهر ان المراد بـ «الله اولى بالعدو» في ترك السنة لقوله: سنة، ومقارنة دخول الكعبة، فانه ليس بواجب.

و صحيحة يعقوب بن شعيب قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: انى لا اخلص الى الحجر الاسود؟ فقال: اذا طمت طواف القرينة فلا يضرك (٣).

وهذه تدل على عدم وجوب استقباله وشرطيته للطواف فتأمل.

والظاهر انه على تقدير وجوب الاستلام لا يضرب بالطواف تركه، ولا يوجب كفارة، للاصل. اذ لو سلم كون الامر به للوجوب فلا يدل على الشرطية ويؤيده ما قال في المنتهى: لو تركه لم يكن عليه شيء وبه قال (باقي خ ل) عامة الفقهاء.

والاحوط ان لا يترك الاستلام والاستقبال، مع الامكان. وكذا الكلام في التزام المستجار والدعاء عنده وفي الطواف وبسط اليدين عليه والصاق بطنه وخذه به.

قوله: و الرمل ثلثاً الخ. اى يستحب الرمل في الطواف وهو الهولة في ثلثة اشواط. ودليله غير واضح، والقائل به ايضاً قليل، بل لا قائل به في مطلق الطواف كما هو ظاهر المتن. فكانه يريد في طواف القدوم خاصة. نقل ذلك المصنف قولاً عن الشيخ قال في المنتهى: ويستحب ان يقصد في مشيه بان يمشى

(١) الرمل بفتح الهمزة - الزيادة في المشى لوسرعة المشى وظه الخطوة.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الطواف الرواية ١٠.

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الطواف الرواية ٦.

مستوياً بين السرع والابطاء، قاله الشيخ في بعض كتبه: وقال في المبسوط: يستحب ان يرمل ثلثاً ومشي اربعاً في طواف القدوم خاصة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله لأنه كذلك فعل. رواه جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام عن جابر (١).

و الظاهر ان الرواية من العمامة والفتوى ايضاً لهم وان ذلك في الثلاثة الأول.

قال في المنتهى اتفق الجمهور كافة على استحباب الرمل في الثلاثة الاول والمشي في الاربعة الباقية.

ودت عن الاول رواية عبدالرحمن بن سيابة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف؟ فقلت: اسرع واكثر او ابطى؟

قال: مشى بين مشيين (٢).

الا ان عبدالرحمن مجهول.

وروى في الفقيه (قوياً) عن سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المسرع والمبطى في الطواف؟ فقال: كل واسع مالم يؤذ احداً (٣).

وهذه تدل على التسوية، ولا يبعد حملها على الجواز وعدم المبالغة فيها، وحمل رواية عبدالرحمن على ذلك، ويمكن حملها على غير طواف القدوم، وعلى الاربعة الاشواط الاخيرة. للجمع بين الاخبار، لبعد كذب العمامة في نقل مثل هذه عن الائمة عليهم السلام مع عدم نقلهم عنهم الا قليلاً فتأمل.

(١) المبسوط، كتاب الحج، فصل في ذكر دخول مكة والطواف بالبيت ج ١ ص ٣٥٦ والحديث في سنن

ابي داود ج ٢ باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث (١٩٠٥).

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الطواف الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الطواف الرواية ١.

والتزام المستجار، وبسط اليدين عليه، والصاق بطنه وحديه به، والتزام الاركان، خصوصاً العراقي واليماني.

قوله: والتزام المستجار الخ. الظاهر انه يريد استحباب ذلك في الشوط الأخير وانه يريد بالمستجار هنا الملتزم المشهور في كلام الاصحاب ويفهم من ادلته من الأخبار الكثيرة.

مثل صحيحة عبدالله بن سنان قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اذا كنت في الطواف السابع فاثت التعمود وهو اذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب فقل: اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ بك من النار (الحبر) (١).

ولعلّ المستجار في الاصل هو الباب كما يدلّ عليه صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبة وهو بمحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يدك على البيت والصق (بطنك خ ل) بدنك وخطك بالبيت وقل (ونقل الدعاء) (٢).

ويدلّ على اطلاق المستجار على الملتزم صريحاً ما في رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا انتهيت الشئ مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يديك على الارض والصق خدك وبطنك بالبيت ثم قل: ونقل الدعاء (٣).

والادلة على التزام الملتزم (٤) وذكر الذنوب والاستغفار فانه روى (٥) انه ما اقر عنده احد بذنوبه الا غفر له، والدعاء عنده وعند الحجر وفي الطواف واستلام الاركان مطلقاً خصوصاً ركن الحجر (وهو المراد بالعراقي واليماني كثيرة. فلا يترك

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الطواف الرواية ٤١.

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الطواف الرواية ٩ والرواية منقولة عن معاوية بن عمار عرجع.

(٤) راجع الوسائل الباب (٢٦ و ٢٧) من ابواب الطواف.

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الطواف الرواية ٩.

وان كان الظاهر ان كل ذلك مستحب، لما تقدم.
وقيل: واذا التزم او استلم حفظ موضع قيامه، وعاد الى طوافه منه، حذراً
من التقدم.

ولعل مراده انه لما جاء الى البيت للالتزام يمكن ان يكون حينئذ متقدماً اي
مايلاً الى قدومه في الصوب الذي يطوف، وذلك ليس بداخل في الطواف، فاذا
شرع في الطواف من موضع الالتزام لزم النقصان في الطواف بذلك المقدار الذي
تقدم حين الالتزام، وكذلك يحتمل الزيادة بان يتأخر.

ولعل في قولهم عليهم السلام: ان يحفظ مكان القطع حين قطع الطواف
لقضاء حاجة وصلوة فريضة (١) اشارة اليه.

ودليل عدم جواز الزيادة في الطواف والنقصان كما هو المقرر عندهم
دليله ايضاً.

ولكن حفظ ذلك الموضع (بالموضع خ ل) - بحيث لا يتقدم اصلاً عنه ولا
يتأخره - لا يخلو عن صعوبة. وكذا حال الرجوع اليه.

فالظاهر انه لا يسلم من ذلك المأذون فلا يبعد حينئذ قطع نظر الشارع عن
مثل ذلك المقدار لو وقع خصوصاً في الزيادة، فانها ما يعلم تحريم هذا المقدار
خصوصاً اذا اخذ من جهة الاحتياط وللمقدمة.

وسكوتهم عليهم السلام عن ذلك في بيان الالتزام قد يفيد ذلك. لان ترك
بيان مثل هذا الواجب، المبطل تركه حين بيان هذا للمستحب، يبعد من اشفاقهم
عليهم السلام ان قلنا بجوازه. وكذا في عدم نقل فعلهم ذلك.

فلا يبعد الاكتفاء باكمال الطواف عن موضع الالتزام، خصوصاً مع

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب الطواف، حديث (١٠).

و الطواف ثلثمائة وستين طوافاً، وآلأ فثلثمائة وستين شوطاً.

الملاحظة في وقت المشى له بعدم التقدم والتأخر ظاهراً بل مع تأخرهما حين الطواف احتياطاً لاحتمال جبر النقصان لو كان ومادّن على تحرّيم مثل هذه الزيادة والبطلان بمثلها كما سيجي.

ولعل السكوت عن ابداء مثل هذه الدقائق وترك كتابته في الكتب اولى. لانه ينجرّ للمبتدئين الى الوسواس فيؤل الى ترك الالتزام والاستلام المرغوبين للاخبار الكثيرة الصحيحة مع القول بالوجوب في الجملة ولهذا ما ذكره المتقدمون والمتأخرون الى زمانه، مثل ما مرّ من احتمال عدم القطع الاحتمال ولكن القائل اعلم.

غير انه ينبغي الشروع في الطواف بعد ان يخرج عن البيت ومحاذات شاذروانه قائماً لئلا يكون بعض طوافه مع كون بعض بدنه في البيت ولا منحنيّاً.

قوله: والطواف ثلثمائة وستين الخ. يعنى يستحب كون الطواف هذا

المقدار.

لحسن معاوية بن عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يستحب ان يطوف ثلثمائة وستين اسبوعاً على عدد ايام السنة فان لم يستطع فثلثمائة وستين شوطاً فان لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف.

لعل المراد استحباب هذا المقدار لا نفى استحباب الزائد. لانه عبادة من زادها زاده الله ثواباً واجراً.

و ان الاستحباب يتحقق بالاشواط المذكورة ولا يحتاج الى انضمام اربعة اشواط اخر اليها ليكمل طوافاً آخر كما قيل، لظاهر الرواية. والا ينبغي ان يقول فثلثمائة واربعة وستين شوطاً. ولان الظاهر ان لهذا العدد خصوصية حيث اكّده

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الطواف الرواية ١.

والتداني من البيت.

ويكره الكلام فيه بغير الدعاء، والقراءة، و الزيادة في النفل.

بقوله: عدد ايام السنة وحيث يفوت ذلك وان في ظاهرها دلالة على عدم البية لكل طواف طواف وجعل كل سبعة طوافاً فتأمل.

واما استحباب التداني، اى كون الطائف قريباً من البيت حال طوافه. فكانه لشرف البيت ولسهولة الاستلام والالتزام والتبيل والبعد عن شبهة الزيادة والنقصان بتضييع المحل الذي جاء لها.

وروى في الفقيه ان اباان سأل ابا عبد الله عليه السلام اكان لرسول الله صلى الله عليه وآله طواف يعرف به؟ فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يطوف بالليل والنهار عشرة اسباع (اسباع كا) ثلاثة اقل الليل وثلاثة آخر الليل واثنين اذا اصبح واثنين بعد الظهر وكان فيما بين ذلك راحته (١).

قوله: ويكره الكلام الخ. لعل المراد بغير الذكر (٢) ومع عدم الحاجة. نقل على جواز الكلام في الطواف اجماع العلماء في المنتهى ويدل عليه الاخبار ايضاً مثل صحيحة على بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الكلام في الطواف وانشاد الشعر والضحك في الفريضة او غير الفريضة يستقيم ذلك؟ قال: لا بأس به والشعر ما كان لا بأس به (مثله خ ل) منه (٣).

وهذه تدل على جواز انشاء الشعر في المسجد ايضاً. اما كراهة الكلام بغير ما ذكر فيمكن ان يكون لانه مستلزم لترك الدعاء والذكر وقراءة القرآن المستحبات.

واما كراهة الزيادة في طواف النافلة فلعل المراد مطلق الزيادة ولو كان

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) يعنى يريد المصنف بغير الدعاء غير الذكر ايضاً.

(٣) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الطواف الرواية ١.

و تحرم الزيادة على السبع في الواجب عمداً، فإن زاد سهواً
أكمل اسبوعين استحباباً، وصلى للفرض أولاً، وللتقل بعد السعى.

شوطاً بل بمضه ايضاً. وكأنّ دليلها اعتبار عدم الفصل الغير المنقول (١) بين الطواف
وصلوته وذلك غير واضح. ويحتمل كون المراد الجمع بين الطوافين من غير فصل
الصلوة بينهما.

قال في المنتهى: الافضل في كل طواف صلوة والقرآن مكروه في النافلة
وعلى الخلاف في الفريضة.

ولكن الاصل وعدم وضوح دليل الكراهة، دليل عدم.

ويؤيده ما رواه ابن مسكان عن زرارة (في الموثق) قاله في المنتهى
وصرح بوجود محمد بن سنان في الطريق وهو ضعيف فلا يكون موثقاً) قال: قال ابو
عبدالله: انما يكره ان يجمع الرجل بين الاسبوعين والطوافين في الفريضة واما في
النافلة فلا بأس (٢).

ورواية عمر بن يزيد قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: انما
يكره القرآن في الفريضة فاما النافلة فلا والله ما به بأس (٣).

وهما يدلان على عدم كراهته في الطواف المندوب وكراهته في الواجب،
فالكراهة في الثاني كما هو مذهب البعض غير بعيد.

قوله: وتحرم الزيادة الخ. تحريم الزيادة في طواف الفريضة عمداً وانه
مبطل للطواف، هو قول اكثر علمائنا على ما قاله في المنتهى.

والظاهر ان المراد مع العلم ومطلق الزيادة ولو كان اقل من شوط بل
خطوة واقل ولكن كلامهم (ولو خطوة) يدل على انها الفرد الأحق فتأمل.

(١) أى في غير الموضع التي يميز الفصل بين الطواف والصلاة، كما اذا نسي الصلاة وعرض له حاجة، او
حاضت المرأة وغير ذلك. (٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الطواف الرواية ٤-١.

وأما دليلهم على ذلك فهو صحيحة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض قال: يعيد حتى يشته (يستتمه ب) (١).

و يؤيده الاخبار الصحيحة الدالة على وجوب الاعادة على الشاك في عدد الطواف المفروض (٢) اذ لو لم تكن الزيادة مبطله لكان المناسب البناء على الأقل، اذ غاية ما يلزم، الزيادة، وهي لا تضر بالفرض.

ويمكن ان يقال في السند النضر مشترك و أبي بصير كذلك (٣). وقد يكونان غير الثقة. وان كان الظاهر انها ثقتان وقد صرح في الكافي بانه النضر بن سويد وهو ثقة، وصرح في المنتهى بصحة الخبر.

ولكن للمناقشة مجال عند المعارض والخلاف. والدلالة ايضاً غير صريحة فانها تدل على العمدة وغيره، وعلى حكم الزيادة اذا كانت شوطاً تاماً، والمدعى اهم. وايضاً لا يناسب لفظة (يستتمه) وفي الكافي (حتى يشته) بل ينبغي: (حتى لا يزيد).

ويمكن حلها على الاستحباب وعلى ان المراد اعادة الأشواط بمعنى ان يأتي بتتمه طواف آخر وهي ستة اشواط، ليستتمه طولاً آخر، ويؤيده حتى يستتمه. و اخبار الشك لا تدل، ألا ترى انه على تقدير البناء على الأقل لا شك انه لو كان زائداً لم تكن الزيادة عمداً وانما يضر معه. فعلم ان الاعادة ليست لذلك بل للنقص. وقد يكون لعدم العلم بالواجب حال الفعل لانه ما يعرف كونه واجباً وغيره فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الطواف.

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (الحسين بن سعيد عن النضر عن يحيى الحلبي عن هرون بن

حارثة عن أبي بصير).

و يؤيد عدم البطلان والتحریم والحمل المذكور صحيحة محمد بن مسلم عن
احدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية اشواط؟
قال: يضيف اليها ستة (١).

وفي الصحيح عن رفاعة قال: كان على عليه السلام يقول: اذا طاف
ثمانية فليتم اربعة عشرة قلت: يصل اربع ركعات؟ قال: يصلي ركعتين (٢).
يحتمل ان يكون المراد بقوله: (يصل ركعتين) يصلي للفريضة ركعتان.
وحملت على ان الركعتين قبل السعي لا اربع فان الشنتين اللتين للنافلة بعده،
كما صرح به في بعض الأخبار (٣) وسيأتي وظاهرهما عام وترك التنصيص قرينة
العموم.

وكذا صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: ان علياً عليه السلام
طاف طواف الفريضة ثمانية فترك سبعة وبني على واحد و اضاف اليه ستاً ثم صلى
ركعتين خلف المقام ثم خرج الى الصفا والمروة فلما فرغ من السعي بينهما رجع فصلى
الركعتين اللتين ترك في المقام الاول (٤).

وصحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان علياً
طاف ثمانية اشواط فزاد ستة ثم ركع اربع ركعات (٥) وهما كالصريحين في ان
الزيادة، عمداً، وانه جازر. لعدم جواز ان يسهر عليه السلام زيادته مالا يجوز
زيادته عمداً.

الا ان يقال: قد يكون ذلك لمصلحة، كما روى (٦) في ترك ركعتي الظهر
من رسول الله صلى الله عليه وآله سهواً تفضلاً على العباد وحجة لهم وكبقائه دائماً
حتى فانت صلوة الغداة (٧) وذلك بعيد ولا ضرورة لارتكابه.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥): الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الطواف الرواية ٨ و ٩ و ١٥ و ١٧ و ٢٠.

(٦) لم يثر الى الآن على هذه الرواية فتشج. (٧) الوسائل الباب ٥ من ابواب قضاء الصلوات الرواية ١.

ولا تدل عليه صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطاً ثم ليصل ركعتين (١).

لانه يمكن انه ذكر عليه السلام حال الناسي فقط، وما ذكر حال العامد مما يدل على البطلان والتحريم حال العمد.

فقول المصنف في المنتهى - فالتقييد بالوهم هنا يقتضي حل اطلاق الروایتين عليه خصوصاً مع رواية ابي بصير الدالة على وجوب الاعادة ولا يجوز حملها على النسيان - محل التأمل.

واصل ما قد سميت هذه الرواية مع رواية محمد بن مسلم وزرارة في المنتهى بالصحة. وفيها عبدالرحمن المشترك (٢) لعله معنوم انه ثقة، وقد فعل ذلك كثيراً، وقد مرّ مراراً. وهو موجود في رواية معاوية بن وهب ايضاً ويمكن حل رواية ابي بصير على الناسي ايضاً واستحباب الاعادة.

ويؤيده ما في الرواية الاخرى عن ابي بصير في حديث قال: قلت له: فانه طاف وهو متطوع ثماني مرات وهوناس؟ قال: فليتمه طوافين ثم يصلّي اربع ركعات فاما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة اشواط (٣).

وعلى الشاك ايضاً ويؤيده لفظة يشبهه كما في الكافي.

وبالجملة مادك دليل صحيح صريح على تحريم الزيادة والبطلان لا في الفريضة ولا في النافلة لا في الشوط ولا في الخطوة، فكيف في الاقل من ذلك، مع عدمه في كلامهم من غير عمد، بل للاحتياط، مع عدم قصده للطواف.

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الطواف الرواية ٥.

(٢) سند الرواية في الروايات الثلاثة (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن الحج.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الطواف الرواية ٢.

فزالت شبهة الزيادة في الحتم، وفي الالتزام والاستلام، وفي القطع لحاجة
ثم البناء، كما مرّت إليه الإشارة الحمد لله والمنّة.
والظاهر أنّه على تقدير البطّان أنّما يكون مع العلم والعمد وكمال الشوط اذ
لا دليل على غيره.

وإنّ في اتمام الطواف الثاني بعد زيادة شوط، من غير ذكر النية في
الأخبار، إشارة الى عدم الاعتداد بها فكأنّه اكتفى بأنّه ما فعل إلاّ الله ويبعد تأثير
النية الاولى فيه، لأنّه قصد بها الواجب وهذا ليس بواجب، وعلى تقديره ايضاً مؤيد
لعدم الاعتداد بالقيود مثل الوجوب والتدب ويمكن كونه الله.

وهذا قريب مما روى في الصلوة انه اذا زاد ركعة بعد الجلوس بقدر
التشهد ثم ذكر يضيف اليه اخرى ليتمّ نافلته (١)، كما قيل.
وما روى صحيحاً أنّه صلى العصر ناسياً قبل الظهر يجمّلها الاولى، فانه
اربع مكان اربع (٢).

وقد مرّ في كتاب الصلوة فتدكر (٣).

ويحتمل ان ينوى حين التذكّر، مثل ما قيل في العدول الى السابقة لمن
تذكر أنّ عليه السابقة في اثناء اللاحقة ان جميع ما فعله ويفعله وهو اللاحقة. والاخبار
هناك ايضاً خالية عنها فهو ايضاً مؤيد.

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الخل في الصلوة الرواية ٥ رواها محمد بن مسلم عن ابي جعفر
عليه السلام، قال: سألت عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر أنّه صلى خساً، قال: وكيف استيقن؟ قلت:
علم، قال: ان كان علم أنّه كان جلس في الراية فصلوة الظهر ثلثة، فليقم فليضيف الى الركعة الخامسة ركعة
وسجدتين فتكونان ركعتين نافلة ولا شيء عليه.

(٢) هذه الرواية رواها زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، وفيها: اذا نسيت الظهر حتى صلوت العصر
فذكرتها وانست في الصلوة او بعد فراكعك، فانها الاولى ثم صل العصر فأتيا هي اربع مكان اربع الحج (الوسائل
أبواب ٦٣ من أبواب الواقيت الرواية ١). (٣) راجع ج ٢ ص ٥٥.

ولو طاف في النجس عالماً أعاده، ولو لم يعلم صح، ولو علم في الأثناء أزال النجاسة وتكمه.

وإنه إذا تذكر قبل اكمال الشوط يقطعه لما قاله الاصحاب مؤيداً برواية ابى كهمش (كهمس خ) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط؟ قال: ان ذكر قبل ان يبلغ (يأتى بب) الركن فليقطعه وقد اجزأ عنه وان لم يذكر حتى بلغه فليتم اربعة عشر شوطاً وليصل اربع ركعات (١).
وانك قد عرفت شرح قوله: فان زاد سهواً الخ.
قوله: ولو طاف في النجس الخ. هذا منفرج على القول باشتراط الطهارة عن الخبث في الطواف.

الظاهر ان الجاهل والناسي معذوران لما مروى يؤيده ما قال في المنتهى، ولو طاف في الثوب النجس عامداً أعاده.
وان العلم في الاثناء لا يوجب الاعادة بل الاكمال مطلقاً كما هو ظاهر المتن.

ويحتمل كون المراد مع الاربعة او مع عدم الاحتياج الى القطع بان يكون ثوباً بطرحه.

اما لو كان في البدن او الثوب الساتر واحتاج في الازالة الى لقطع فيمكن وجوب الاستيناف ان كان اقل من اربعة لوجود الفصل بين الاشواط قبل تجاوز النصف وهو ممنوع في الطواف في بعض الاوقات، لالانه طاف مع النجاسة.
ويحتمل الاكمال حينئذ ايضاً كما هو ظاهر المتن، لعدم دليل عدم الاعتداد بما فعل، وعدم دليل الحكم بالبطلان، مع فعله صحيحاً شرعياً. وليس بعلوم كون الفصل حينئذ مضراً وممنوعاً وان كان في بعض الاحوال كذلك فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الطواف الرواية ٣.

ولو نقص عدده او قطعه لدخول البيت او الحاجة او لمرض او لحدث، فان تجاوز النصف، رجع فأتتم، ولو عاد الى اهله استناب، ولو كان دونه استأنف، ولو ذكر.

ويمكن ان يكون احوط بل الظاهر ان الاحوط الا كمال ثم الاستيناف. قوله: ولو نقص عدداً الخ. كان المراد نقص العدد عمداً، من غير حاجة وسبب، والا لدخل فيما بعده. وان الحاجة اعم من ان يكون حاجة نفسه او غيره. ويمكس ادخال القطع لصلوة فريضة دخل وقتها، فيها، كما هو الظاهر، قاله المحقق الثاني: ولكن الظاهر عدم لأن دليله (١) يدل على البناء حينئذ مطلقاً واختاره في المنتهى.

وأيضاً أن المراد وقوع ذلك في الطواف الواجب، وأن في النذر مطلقاً يبنى اختاره في المنتهى أيضاً.

و المراد بتجاوز النصف، كانه اكمال (الاربعة خ) الرابعة. وينبغي حفظ موضع القطع في الجملة تحزراً عن الزيادة والنقصان لكونها حرامين في كلامهم وللاحتياط، ولما في بعض الاخبار كما سيحيى. واما دليل الحكم المذكور، فكأنه صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل طاف بالبيت ثلاثة اشواط من الفريضة ثم وجد خلوة من البيت فدخله كيف يصنع؟ قال: يقضى (بميدخ) طوافه وقد خالف السنة (٢).

(١) اي ان دليل قطع الطواف لصلوة الفريضة، يدل على البناء مطلقاً سواء تجاوز النصف ام لا، وهذا هو الذي اختاره المصنف في المنتهى. راجع ص ١١٨ وراجع الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الطواف
(٢) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ١٥٣ وفي دليل الرواية هكذا قال: يقضى طوافه وقد خالف السنة فليعد طوافه.

الآ أنها غير ظاهرة في الفريضة فقط، بل ظاهر ترك التفصيل هو العموم، ولاجل العلة مشعر باختصاص الاعاده بما اذا كان القطع بخلاف السنة، فلا يشمل القطع لحاجة وغيرها، فتأمل.

ويمكن الاستشعار من العلة، أنه في الفريضة، فتأمل.

ومثلها مرسله ابن مسكان (١) مع ضعف السند والارسال والاضمار (٢).
وصحيفة ابان بن تغلب عن ابي عبدالله عليه السلام، في رجل طاف شوطاً او شوطين ثم خرج مع رجل في حاجته؟ قال: ان كان طواف نافذة بنى عليه وان كان طواف فريضة لم يبن (٣).

قالها في المنتهى، مع وجود عبدالرحمن المشترك فيها (٤).

هذه ظاهرة في الفرق بين النافلة والفريضة.

واستدل على عدم الاعادة والبناء مع تجاوز النصف برواية ابي غرة، قال: مررت ابو عبدالله عليه السلام وأنا في الشوط الخامس من الطواف فقال لي: انطلق حتى نعود ههنا رجلاً، فقلت له: اتيا أنا في خمسة اشواط من اسبوعى فأنتم اسبوعى؟ قال: اقطعه، واحفظه من حيث تقطعه حتى تعود الى الموضع الذي قطعت منه فتبنى عليه (٥).

ورواية ابي الفرج، قال: طفت مع ابي عبدالله عليه السلام خمسة اشواط، ثم قلت: اتى اريد ان أعود مريضاً، فقال: احفظ مكانك، ثم اذهب فعده ثم

(١) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ٤.

(٢) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن ابن مسكان، قال: حدثني من سألته

عن رجل الح. (٣) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ٥.

(٤) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن ابن ابي عمير عن حبل

عن ابان بن تغلب. (٥) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ١٠.

ارجع، فأنتم طوافك (١).

وليس فيها صراحة في الفريضة، ولا في مطلق التجاوز عن النصف، ولا في مطلق القطع، بل للعبادة في الخامسة في مطلق الطواف، مع عدم صحة السند. والذى يدل على جواز البناء في الفريضة أيضاً بعد تجاوز النصف هو مرسله مسكين بن (عن خ ل) عماس عن رجل من اصحابنا يكتي ابا احمد قال: كنت مع ابي عبدالله عليه السلام في الطواف يده في يدي (او يدي في يده يب) اذ عرض لي رجل له حاجة فأومأت اليه بيدي فقلت له: كما انت حتى افرغ من طوافي فقال ابو عبدالله عليه السلام: ما هذا؟ قلت: اصلحك الله رجل جائني في حاجة، فقال لي: أمسلم هو؟ قلت: نعم فقال: اذهب معه في حاجته فقلت له: اصلحك الله واقطع الطواف؟ قال: نعم قلت: وان كان في المفروض؟ قال: نعم وان كنت في المفروض قال وقال ابو عبدالله عليه السلام: من مشى مع اخيه المسلم في حاجته (حاجة خ ل) كتب الله له الف الف حسنة وعفى عنه الف الف سيئة ورفع له الف الف درجة (٢).

فيها دلالة على جواز قطع الفريضة، للندب، مع كثرة الثواب، والاهتمام بقضاء حاجة المسلم، ولا يشترط الايمان. ويحتمل ان يراد المؤمن بقرينة السؤال فانه يبعد وجود الكافر في البيت فكأنه يريد بالمسلم المؤمن.

وطاهرة في جواز القطع مطلقاً ولا يدل على البناء او الاستيناف، وان استدل في التهذيب بها على البناء مع تجاوز النصف في الفريضة. ورواية محمد بن سعيد بن غزوان عن ابيه عن ابان بن تغلب قال: كنت

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب الطواف الرواية (٢) الوسائل الباب ٤٢ من أبواب الطواف الرواية ٣

مع ابي عبدالله عليه السلام في الطواف فجاءني رجل من اخواني فسألني ان أمشي معه في حاجة ففطن بي ابو عبدالله عليه السلام فقال: يا ابا ن من هذا الرجل؟ قلت: رجل من مواليك سألتني ان اذهب معه في حاجته قال: يا ابا ن، اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته فاقضها له، فقلت: اني لم اتم طوافي؟ قال: احص ما طفت وانطلق معه في حاجته، فقلت: وان كان (طواف ثل) فريضة؟ فقال: نعم قال: يا ابا ن، وهل تدري مائتات من طاف بهذا البيت اسبوعاً؟ فقلت: لا والله ما ادرى قال: تكتب له ستة آلاف حسنة ومحى عنه ستة آلاف سيئة وترفع له ستة آلاف درجة قال: وروى (وزاد فيه خ ل) اسحق بن عمار: ويقضى له ستة آلاف حاجة قال: ثم قال وقضاء (لقضاء خ ل) حاجة المؤمن خير من طواف وطواف حثي عة عشرة أسابيع فقلت جعلت فداك فريضة ام نافلة؟ فقال: يا ابا ن انما يسأل الله العباد عن الفرائض لا عن النوافل (١).

وهذه مثل الاولى الا انها ظاهرة في جواز القطع مطلقا والبناء.

ومرسل جميل من بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام قال في الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجة قال: لا بأس ان يذهب في حاجته او حاجة غيره ويقطع الطواف، وان اراد ان يستريح ويقعد فلا بأس بذلك، فاذا رجع بنى على طوافه فان كان نافلة بنى على الشوط والشوطين، وان كان طواف فريضة ثم خرج في حاجة مع رجل لم يبن ولا في حاجة نفسه (٢).

وحل (لم يبن) على عدم تجاوز النصف بقريئة ما يدل على البناء مطلقا في اول الخبر، والبناء في النافلة على الشوط والشوطين.

(١) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ٧ واورد قطعة منها في الباب ٤ من تلك الابواب

الرواية ١-٢. (٢) الوسائل الباب ٤١ من ابواب الطواف الرواية ٨ وفيها التخصي وحمل.

ففي هذه الأخبار دلالة ما، على جواز البناء في النافلة مطلقاً والمنع في الفريضة.

وحمل على عدم تجاوز النصف بقريضة ما تقدم ويمكن حفظ موضع القطع لعدم الزيادة والتقصان فيتمين ويمكن كونه رخصة، فلا يدل على الوجوب، فيمكن الاستيناف في الشوط الذي قطع. ولا يضر الزيادة لما عرفت، واليه اشارة في المنتهى قال. هل يبنى من حيث قطع، أو من الحجر. فيه تردد، واحوطه الثاني، والخبر يدل على الاول.

و يحتمل الشروع من موضع يتيقن فيه عدم التقصان وبالجمل لا يفهم تحريم الزيادة والبطلان بها. من الامر بحفظ موضع القطع لما مر. ولانه ترك في بعض الاخبار الاخر كما مر.

ويدل على جواز البناء في الفريضة اذا قطعها لصلوة فريضة مطلقاً وهو مختار المنتهى قال في المنتهى: لو دخل عليه وقت فريضة وهو يطوف قطع الطواف وابتدأ بالفريضة ثم عاد فبتم طوافه من حيث قطع وهو قول العلماء الا مالكا وقال ايضاً بعد رواية ابن سنان: (١) اذا ثبت هذا فانه يبني بعد فراغه من الفريضة ويتم طوافه وهو قول عامة اهل العلم (٢).

رواه شهاب عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام: انه قال في رجل كان في طواف الفريضة فادركته صلوة فريضة قال: يقطع طوافه (الطواف خ ل) ويصلي الفريضة ثم يعود فبتم ما بقى عليه من طوافه (٣).

وهما مشتركان وان كان الظاهر انها الشئان وحسنة عبد الله بن سنان

(١) سيأتي للعرض لها.

(٢) انتهى كلام المنتهى ص ٦٦٨.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الطواف الرواية ١.

ولو ذكر في السعي النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف
ثم اتم السعي (١).

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في طواف النساء (الفريضة خ ثل)
فاقيمت الصلوة؟ قال: يصلي معهم الفريضة فاذا فرغ بنى من حيث قطع (٢)
ويدل على جواز القطع للوتر اذا خشي فوته، صحيحة عبد الرحمن بن
الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون في الطواف قد
طاف بعضه وبقى عليه بعضه فطلع الفجر فيخرج عن الطواف الى الحجر او الى بعض
المسجد اذا كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه لفتري ذلك افضل ام يتم الطواف ثم
يوتر وان أسفر بعض الاسفار؟ قال: ابدأ بالوتر واقطع الطواف اذا خفت ذلك ثم
اتم الطواف بعد (٣).

وفيها دلالة ما، على جواز الوتر اداء بعد الفجر والظاهر منه هو الفجر
الثاني ما لم يسفر ويدل عليه اخبار اخر مذكورة في محله ولكن لا تؤخذ ذلك عادة
وتأخير فريضة الغداة الى الاسفار فتأمل.

اذا عرفت هذا عرفت الاجال في المتن وغيره فتأمل.

وقد عرفت دليل قوله: ولو عاد الى اهله استناب، مما سبق في جواز
الاستناب في الكل اذ لو جاز في الكل ففي البعض بالطريق الاولى.
وايضاً قد عرفت من هذه الاخبار الاستيناف في الشوط والشوطين والثلاثة
وعنده في الخمسة وما علم الضبط بتجاوز النصف وعنده فتأمل.

قوله: ولو ذكر في السعي النقص الخ. يجب كون السعي بعد اكمال
الطواف. فلو سعى قبله عمداً يبطل، وسهواً لا بأس به كما سيجيء.

(١) في بعض النسخ الخطية ذكر ما قبله (ثم اتم السعي): ولم يتجاوز النصف استأنف الطواف ثم استأنف السعي

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الطواف الرواية ١.

ولو طاف بعض الطواف وشرع في السعى نسياناً، ثم ذكر النقصان، ترك السعى ورجع الى البيت واكمل ما نقص من الطواف ثم يرجع ويكمل السعى. دليل الرجوع والاكمال، هو وجوب تكميل العبادة مع وجوب الترتيب. ودليل عدم الاستيناف فيها هو اصل البرائة وصحة ما فعله، مع كون النسيان عذراً بادلته.

ويؤيده ما رواه اسحق بن عمار (في الصحيح) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل طاف بالكعبة ثم خرج فطاف بين الصفا والمروة فبينما هو يطوف اذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبيت؟ قال: يرجع الى البيت فيتم طوافه ثم يرجع الى الصفا والمروة فيتم ما بقى. قلت: فانه بدأ بالصفا والمروة قبل ان يبدأ بالبيت قال: يأتي البيت فيطوف به ثم يستأنف طوافه بين الصفا والمروة. قلت: فما فرق بين هذين؟ قال: لان هذا قد دخل في شيء من الطواف وهذا لم يدخل في شيء منه (١).

ولعل القول في اسحق بانه قطع لا يضر في مثل هذه، لانه لا بأس به، وقد عمل بها الأصحاب، بل لم يظهر الخلاف فيه الا أنهم قالوا هذا مع تجاوز النصف باكمال الرابعة فلو ذكر قبله يعيد الطواف عن الرأس والسعى كما هو ظاهر المتن.

ولعل وجهه ما تقدم من الروايات في قطع الطواف لقضاء الحاجة، ودخول البيت، وهو غير ظاهر الدلالة على المطلوب مع ان ظاهر رواية اسحق هو العموم سيما قوله عليه السلام: (لان هذا قد دخل الخ) وكذا الدليل المتقدم (٢) وكاه لذلك عقم الحكم في المنتهى كما ذكرناه ويؤيده ما تقدم في قطع الطواف للمصلحة الفريضة.

(١) الوسائل الباب ٦٣ من ابواب الطواف الرواية ٣. (٢) هو اصل البرائة وصحة ما فعله.

ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول الحجر قطع.
ولو شك في عدده بعد الانصراف لم يلتفت، وإن كان في
الأثناء، فإن كان في الزيادة قطع، ولا شيء، وإن كان في النقيصة
استأنف.

قوله: ولو ذكر الزيادة الخ. دليل قطع الشوط الثامن - سهواً مع التذكر
قبل أكماله بوصول الحجر، وتكيل الأسبوعين إذا كان بعد - هو رواية أبي كهمش
قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية أشواط؟ قال: إن
كان ذكر قبل أن (يبلغ) يأتى الركن فليقطعه، وقد اجزأ عنه وإن لم يذكر حتى
بلغه فليتم أربعة عشر شوطاً وليصل أربع ركعات (١).
وهذه الرواية ضعيفة ولكن لما كان الحكم مشهوراً - وجواز القطع معلوم
من العقل، وجعله أربعة عشر شوطاً مفهوماً من غيرها من الروايات المتقدمة - فلا
بأس بضمونها.

إلا أن القول بوجوب القطع بهذه مشكل. إذ ما ظهر له دليل، وهذه غير
صحيحة والظاهر منها الجواز لمقارنته بقوله: فليتم أربعة عشر فأنها غير واجبة إذ -
الظاهر أن له القطع حينئذ أيضاً فيمكن الجواز فقط والاستحباب فيجوز جمعه
حينئذ أيضاً أربعة عشر إلا أن يكون جمعه كذلك بعد بلوغ الحجر أولى.
قوله: ولو شك في عدده الخ. دليل عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ
من الطواف والاشتغال بغيره ظاهر مما تقدم في الوضوء والصلوة (٢) من أن الشك
بعد الخروج عن الشيء ليس بشيء فتذكر.

و أما إذا كان في الأثناء فإن كان في الزيادة بأن يكون أحد طرفي ما شئت
فيه سبعة والآخر ما فوقها يقطع الطواف ويتركه ولا شيء عليه لأنه قد فعل ما يجب

(١) لوسائل الباب ٣٤ من أبواب الطواف الرواية ٤٠٣. (٢) راجع من ١٦٤ ج ٣

عليه واحتمال الزيادة سهواً لا يضر.

وهذا الوجه أنها يتم إذا كان الشك بعد بلوغ الركن واتحam الشوط الذي شك في كونه سابعاً أو ثامناً ولهذا قيد في بعض الحواشي أن بلغ الركن العراقي والآبطل.

ويؤيد الحكم صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعة طاف أم ثمانية فقال: إنما السبعة فقد استيقن وأنها وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين (١). وفيها اشعار إلى القيد أيضاً (٢) والا كان ينفي أن يقول: يتم الشوط وليصل ركعتين.

وإن كان في النقيصة بمعنى أن البقين حاصل في العدد الناقص من السبعة وما فوقه مشكوك فيه فيشمل الشك بين السابع والثامن قبل بلوغ الركن بمعنى أنه ما يدرى ما فيه من الشوط هل السابع أو الثامن فالمتحقق هو السادس. ودليل البطلان في الكل أنه بين المخدورين، إنما الزيادة لو بنى على الأقل وكمل، أو النقصان لو بنى على الأكثر ولا يمكن الاحتياط هنا كما في الصلوة. لمشروعية صلوة ركعة أو ركعتين، بخلاف الشوط والشوطين.

ويدل عليه أيضاً من الروايات رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت فلم يدر أسعة طاف أو سبعة، طواف الفريضة؟ قال: فليعد طوافه قيل: أنه قد خرج وفاته ذلك؟ قال: ليس عليه شيء (٣).

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٢) أي القيد المذكور في بعض الحواشي وهو أن بلغ الركن العراقي.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الطواف الرواية ١.

ولكن في السند (١) موسى بن القاسم عن عبدالرحمن بن سيابة وعبدالرحمن هذا غير مذكور في الكتب، وهو مجهول. قال في المختلف: وما اعرف حاله، فان كان ثقة فالخبر صحيح، وقد سئى اخباراً كثيرة بالصحة في المنتهى مع وجود موسى بن القاسم عن عبدالرحمن وقلدناه نحن في ذلك ظناً بأنه عرف ان عبدالرحمن هو الثقة غير ابن سيابة ويظهر من هذه التردد في ذلك لظهور نقله عن ابن سيابة وان نقل عن غيره ايضاً مثل ابن ابي نجران الثقة.

وفي المتن ايضاً تأمل فان ظاهره ان الشاك اذا خرج من مكة وفاته ذلك لا يلتفت مطلقاً ولم يقولوا به وحل في التهذيب على وقوع الشك بعد الخلاص من الطواف.

وقال في المختلف: لنا ما رواه الصدوق (في الصحيح) عن رفاعة عن الصادق عليه الصلوة والسلام قال في رجل لا يدري ثلثة طواف او اربعة قال: طواف نافلة او فريضة؟ قيل: اجبني فيها جميعاً، قال: ان كان طواف نافلة فابن على ماشئت وان كان طواف فريضة فاعد الطواف (٢).

ورواية معوية بن عمار عنه عليه السلام في رجل لم يدري ثلثة طواف او سبعة؟ قال: يستقر (٣) وعن حنان بن سدير (في الموثق) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: ما تقول في رجل طواف فإوهم قال: طفت اربعة او طفت ثلثة فقال ابو عبدالله عليه السلام: اى الطوافين كان طواف نافلة او طواف فريضة؟ قال: ان كان طواف فريضة فليلق ما في يديه وليستأنف وان كان طواف نافلة فاستيقن ثلثة

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (موسى بن القاسم عن عبدالرحمان بن سبابة عن حماد بن

حريز عن محمد بن مسلم).

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٢.

وهو في شك من الرابع أنه طاف فليبن على الثلاثة فإنه يجوز له (١).

ولأنه مع البناء على الأقل، لا يخرج عن العهدة بيقين، لاحتمال الزيادة. ولأنه أحوط. ولأنه كالصلوة لقوله عليه السلام (٢) وزيادتها مبطله كقتصاصها فكذا هنا هذا مذهب الشيخ وجماعة.

وذهب الشيخ المفيد وعلى بن بابويه وأبو الصلاح وابن الجنييد إلى البناء على الأقل على ما ذكره في المختلف واحتج لهم: بأصل برائة الذمة. وبرواية منصور الآتية. ثم أجاب بالمعارضة بالاحتياط، وبأن الأصل إنما يصار إليه مع عدم المعارض وأما مع وجوده فلا، والرواية بعد سلامة سندها لا يدل على المطلوب صريحاً لاحتمال أن يكون في الناقلة أو أن يكون الشك بعد الانصراف أو أن يكون قوله: قد طفت إشارة إلى الإعادة.

ورواية منصور (هي صحيحة منصور بن حازم) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنى طفت فلم أدر أسته طفت أم سبعة؟ فطفت طوافاً آخر فقال: هلا استأنفت؟ قلت: قد طفت وذهبت قال: ليس عليك شيء (٣).

وهذه تدل على وجوب الاستيناف حيناً، وكونه أفضل. ويؤيده استصحاب شغل الذمة بما شك فيه وإن الأصل عدم فعله وعدم الخروج عن اليقين بالشك بل بيقين مثله كما مر في الشك في الوضوء والصلوة (٤)، عقلاً ونقلًا وعدم ثبوت البطلان بالزيادة المحققة مطلقاً فكيف هنا لاحتمال عدم الزيادة.

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الطواف الرواية ٧.

(٢) يمكن أن يكون إشارة إلى ما رواه في الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الطواف الرواية ١١ ومن الرواية هكذا: عبد الله بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام، قال: الطواف للقروص إذا ردت عليه مثل الصلوة المفروضة إذا ردت عليها عليك الإعادة وكذلك التيمم.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الطواف الرواية ٣. (٤) مجمع الفائده ج ١، ص ١٢٠.

و صحبته ايضاً في الكافي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف ام سبعة؟ قال: فليعد طوافه قلت: ففاته قال: ما ارى عليه شيئاً والاعادة احب اليّ وافضل (١).

وهي صريحة في الفريضة، وان ليس الشك بعد الانصراف، والظاهر انه عني بالرجل نفسه كما صرح به في الاولى.

ويؤيده ايضاً صحبة معاوية وحسنه ايضاً قال: سألت عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف ام سبعة؟ قال: يستقبل قلت: ففاته ذلك قال: ليس عليه شيء.

لعل اضمارها لا يضر، وجه التأييد انه لو كان الاعادة واجبة لكان عليه شيء ولم يسقط بمجرد الخروج وفوته فتأمل.

ويؤيده ايضاً صحبة رفاة عنه (كانه ابو عبد الله عليه السلام لانه مذكور قبيله) انه قال في رجل لا يدرى ستة طاف او سبعة؟ قال: يبني على يقينه.

وهي صريحة في المطلوب والمجب عن المصنف انه نقل صحبته الاولى ولم ينقل هذه وأن في آخر صحبته الاولى: فان طفت بالبيت طواف الفريضة فلم تدر ستة طفت او سبعة؟ فاعد طوافك فان خرجت وفاتك ذلك فليس عليك شيء.

و العجب عن المصنف انه ما نقلها، فكأنها سقطت من نسخته كما رأينا في بعض النسخ (٢) فيمكن ان يقال على ادلة الاول ان رواية محمد ليست

(١) روه واللتز بعدها في الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٨-١٠-٥.

(٢) حاصل مراده قلنس مره هنا لمرس الاول ان المصنف في المختطف نقل صحبة رفاة بقوله لنا ماروله الصدوق عن رفاة عن الصادق عليه السلام الخ ولم ينقل صحبته الاخرى التي نقلناه، والثاني ان المصنف في نقل صحبة رفاة لم ينقل ذيلها (فان طفت بالبيت) الى آخره.

بصحيحة لما عرفت (١) وكذا رواية معاوية اذ فيها النخعي (٢) وهو مجهول لاشتراكه وان كان الظاهر انه ايوب بن نوح لكثرة روايته وذكر هذا اللقب له فقط في باب الكنى فكأنه الأشهر وكأنه لذلك سماها في المنتهى بالقصة ومضمونها منقول في الكافي في الحسن عن الحلبي (٣) وعدم صحة رواية حنّان ظاهر وكذا عدم صحة رواية رفاعه فانه نقلها عن الفقيه وهي مضمرة ومذكورة بلفظة (وسئل) فما بقي له دليل صحيح واضح فتأمل.

وعلى جوابه عن (٤) ادلة الثاني أنّ الاحتياط لا يعارض الاصل وهو ظاهر وقد عرفت قصور ما يعارض الاصل.

ويعلم صحة سند رواية منصور بن حازم بالرجوع الى التهذيب وكتب الرجال فلا وجه لمنع سلامة سندها، وانها في الفريضة للتصريح في الرواية التي نقلناها عن الكافي (٥) وغيرها، والتبادر، ولبعد ثناء حكم النافلة على منصور، ولعدم تعيين ذلك في النافلة، وبعد الامر بذلك، ولعدم الاهتمام بالسؤال عنها، ولعدم حسن ترك التفصيل في الجواب، ولقوله: (هلا استأففت).

وكل هذه يدل على كون الشك قبل فوته وخروجه عن مكة، وقبل الانصراف، خصوصاً الرواية، اذ الظاهر أنّ السؤال عن الشك الذي يوجب الاستئصال والاعادة في الاثناء الا انه فاته وخرج عن مكة وهو ظاهر. واما كون

ويمكن الذنب عن الاشكال الثاني بأن الظاهر أنّ المصنف احتمل ان يكون الدليل من كلام الصدوق نفس سره مقرنة انه نقل من الفقيه الى الخطاب.

(١) لوجود عبد الرحمن فيها.

(٢) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن النخعي عن ابن ابي عمير عن معاوية

بن حنّان (٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٩.

(٤) اي جواب العلامة في المختلف عن ادلة القول الثاني قوله: (بالمعارضة بالاحتياط).

(٥) اي، بالتصريح بكونها في الفريضة.

قوله: (قد طفت) اشارة الى اعادة اصل الطواف، فهو مما لا يمكن كمتأري، فالحمل على الاستحباب جمع جيد وقوله عليه السلام (١) (والاعادة، احب الى وافضل) مشعر بذلك.

ويمكن الجمع ايضاً بان يقال: اذا كان الشك قبل تعيين التجاوز عن النصف مثل كونه بين الثلاثة والاربعة نجب الاعادة والآ فلا، ولكن لا يمكن الجمع بين الكل وهو ظاهر ويؤيده فرقه بين التجاوز عن النصف في الطواف والسعي في الجملة.

ثم اعلم انه على تقدير وجوب الاعادة، فالظاهر من الادلة ان ذلك مع الامكان وعدم الخروج عن مكة، وللشك في العود، لا مطلقاً، ولا استبعاد في ذلك. وحمل الاخبار على وقوع الشك - بعد ذلك - كما فعله في التهذيب - بعيد جداً فتأمل.

فوق لشخص وخرج ولم يلتفت لا يمكن الحكم بطلان طوافه ثم الحكم بطلان حجه لانه جاهل والجاهل كالعامد فيكون حجه باطلاً لترك الطواف الموجب لذلك فيكون ماقياً على احرامه ويجب عليه اجتناب محرمات الاحرام والذهاب لاعادة الحج بمجرد ما رأى في بعض المواضع ان الجاهل كالمدون من شك يجب اعادة طوافه خصوصاً اذا بي على الاقل وأكمل لما مر فتأمل.

وان احتمال البناء هنا على الاقل يؤيد كونه كذلك في غيره حتى الصلوة وقد مر هذا الاحتمال هنا فتذكر.

وصحيحة منصور بن حازم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: اني طفت ثم ادرأسته طفت أم سبعة فطفت طوافاً اخر فقال: هلا استأنفت؟ قلت: طفت وذهبت قال: ليس عليك شيء (٢).

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٨.

(٢) روه والثلاثة التي بعدها في الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ٤-٣-٧-١٢.

وفي النافلة يبنى على الأقل.

لعله يهمل منها عدم الاحتياج الى العلم على الوجه الذى شرطوه في صحة العمل، بل يكفى الموافقة في الجملة فافهم.

وهذه تدل على عدم وجوب الاستيناف عيناً وكونه افضل، مع جواز الاقتصار على الاكمال (الاكمل ح ل)، والساء على الأقل.

ويؤيده استصحاب شغل النعمة، وإن الأصل عدم فعل الأكثر، وعدم الخروج عن اليقين بالشك كما مر ما يدل عليه في الشك في الصلوة عقلاً ونقلًا، وعدم تحقق البطلان بالزيادة المحققة فكيف هنا لاحتمال عدم الزيادة فلو وجد القائل به لكان القول به ليس ببعيد للجمع بين الأدلة هذا في الفريضة.

وأما النافلة فيحوز البناء على الأقل ويدل على التفصيل رواية احمد بن عمر المرهبي عن ابي الحسن الثاني عليه السلام قال: سألته قلت: رجل شك في طوافه فلم يدرك أمتة طواف أو سبعة؟ قال: ان كان في فريضة أعاد كتمًا شك فيه وإن كان في نافلة بنى على ما هو أقل.

وسندها غير واضح ولا يضر لما مر.

وما في رواية حنان بن سدير المتقدمة وإن كان طواف نافلة فاستيقن ثلثة (الثلث خ ل) وهو في شك من الرابع انه طواف فليبن على الثلثة (الثلث خ ل) فإنه يجوز له.

ولعل في قوله: (فأنه يجوز) بعد الأمر - اشعار بعدم تعيين ذلك، بجواز البناء على الأكثر أيضاً ولكن الأقل أولى كما قيل في صلوة النافلة.

ويدل على البطلان بالشك في الفريضة والبناء في النافلة مطلقاً رواية ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شك في طواف الفريضة؟ قال: بعيد كتمًا شك، قلت: جعلت فداك شك في طواف نافلة؟ قال: يبنى على الأقل.

وحلت - مع عدم ظهور الصحة لاشتراك بعض الرواة - على غير الشك بين

السبعة والثمانية بعد بلوغ الركن في الفريضة، وعلى الافضلية في النافلة لما تقدم.
وللقائل بعدم البطلان والبناء على الأقل بعد تسليم السند حلها على
الاولوية وعدم فوت ذلك .

ويدل على البطلان ايضاً في الجملة روايته ايضاً قال: قلت رجل
طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طواف او سبعة ام ثمانية قال: يعيد
طوافه حتى يحفظ قلت: فانه طاف وهو متطوع ثمانى مرات وهوناس؟ قال: فليتمه
طوافين ثم يصلّى اربع ركعات فاتماً الفريضة فليعد حتى يتم سبعة اشواط (١).
وهي ضميعة بساعة (٢) وغيره وقد عرفت الحملين (٣).

فرعان

الاول يجوز الانحلال الى صاحبه في حفظه عدد الاشواط مطلقاً، لفتوى
الاصحاب مستنداً الى صحيحة سعيد الاعرج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الطواف أيكتفى الرجل باحصاء صاحبه؟ فقال: نعم (٤).
وهذه قرينة قوية على الاعتماد على الظن، وقبول قول الواحد، ويمكن
التعدي.

وفيهما دلالة على جواز كون الوصّي غير عدل، والاجير في العبادات،

(١) يعنى رواية بن مبير راجع الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الطواف الرواية ١١ وروى فيها في الباب ٣٤ من
تلك الابواب الرواية ٢.

(٢) سند الرواية (كما في الكافي) هكذا. على بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مرزبان عن يونس عن
مساعة بن مهران عن أبي بصير. (٣) من قوله قلنس مرة آتفاً (وحدثنا).

(٤) الوسائل الباب ٦٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

ولو ذكر عدم الطهارة استأنف.

و طواف النساء واجب على كل حاج ومعتمر إلا في عمرة

وانه يقبل قوله انه فعل ما استوجره له، بل الخبر بالوقت، وغير ذلك فتأمل.
و لو شكّا فهو مثل ما تقدم، لما تقدم والحسنة صفوان قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن ثلاثة نفر دخلوا في الطواف فقال كل واحد منهم لصاحبه: تممظ الطواف فلما ظنوا أنهم فرغوا قال واحد: معي سبعة اشواط وقال الآخر: معي ستة اشواط وقال الثالث: معي خمسة اشواط. قال: ان شكوا كلهم فليستأنفوا وان لم يشكوا واستيقن (وعلم خ ل) كل واحد منهم على ما في يده فليبنوا (١).

الثاني انه لا يرجع للاحترام بعد ان تجاوز عن الركن اليماني تاسياً، لصحبة علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن من نسي ان يلتزم في آخر طوافه حتى جاز الركن اليماني يصلح ان يلتزم بين ركن اليماني وبين الحجر أودع ذلك؟ قال: يترك الملتزم ومضى، وممن قرن الخ (٢).

وظاهر الدروس اختيار استحباب الرجوع قبل الركن العراقي وهو بعيد لعدم ظهور دليله مع قولهم بتحريم الزيادة في الطواف والبطلان بها عمداً.
والمعجب أنه اشار الى الرواية ايضاً واختار الاستحباب، فهذا مؤيد لعدم تحريم الزيادة والبطلان بها مطلقاً تأمل مع عدم نص صحيح صريح في البطلان والقائل بالعدم موجود، وقد مرّ البحث في ذلك فتذكر.

قوله: ولو ذكر عدم الطهارة استأنف الخ. قد مرّ دليل اشتراط الطهارة في الطواف الواجب دون التدب ويترتب عليه وجوب اعادته لو فعله بدونها دون التدب نعم يعيد صلواته لو فعلها بدونها.

قوله: و طواف النساء واجب الخ. قد مرّ ما يمكن استخراج وجوبه عنه

(١) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الطواف الرواية ١.

التمتع (التمتع خ ل).

في الجملة و ادعى على وجوبه - في غير العمرة المتمتع بها عدم الخلاف بين الطائفة - في زيادات التهذيب كما سيجيء مستنداً الى الاخبار

مثل ما في الاخبار المعتبرة: على المتمتع بالعمرة الى الحج ثلثة اطواف بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة وعليه طواف بالبيت وطواف الزيارة وطواف النساء (١). وما فيها ايضاً: ان المتمتع اذا قصر بعد السعي يحلّ ثم اذا كان يوم التروية احرم بالحج (٢).

و ايضاً يدلّ عليه ما فيها من طواف النساء بعد السعي ولو قدم اعاد (٣). وما فيها ان وقع على امراته قبل طواف النساء فعليه جزور (٤). وما فيها ايضاً أنّ من نسي طواف النساء حتى رجع الى اهله لا يحلّ له النساء حتى يطوف طوافها (يزور البيت خ ل) وان مات فليقتض عنه وليه او غيره فاما ما دام حيّاً فلا يصلح ان يقضى عنه فان نسي الجمار فليسا بسواء ان الرمي سنة والطواف فريضة (٥).

كأنّ المراد أنّه علم وجوبه من الكتاب ووجوب الرمي من السنة كما سيجيء هذا في صحيحة معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام وقد تقدمت. وفي صحيحة اخرى له قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع الى اهله؟ قال: يرسل فيطاف عنه فان توفى قبل ان يطاف عنه فليطاف عنه وليه (٦).

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب لقصاص الحج الرواية ٨-٩.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٣.

(٣) راجع الوسائل الباب ٦٥ من ابواب الطواف.

(٤) راجع الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارة الاستمتاع في الاحرام الرواية ٣.

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ٢-٣.

فظاهرها يدل على جواز النيابة له اختياراً ايضاً ويؤيده الشريعة السهلة، وعدم المشقة والخرج، وما تقدم في جواز النيابة في طواف الزيارة (١) والشهرة. لكن الاولى صريحة في عدم جواز النيابة مادام حياً، ويمكن حمل الاولى على الاولى، وحمل الشيخ الاولى على القدرة، والثانية على عدمها.

ويؤيده (ابن خ ل) صحيحة معاوية بن عمار عنه عليه السلام في رجل نسي طواف النساء حتى اتي الكوفة؟ قال: لا تحمل له النساء حتى يطوف بالبيت، قلت: فان لم يقدر؟ قال: يأمر من يطوف عنه (٢).

وهذه صريحة في الجواز مع عدم القدرة، وليس دلالتها على العدم معها بصريحة، نعم مفهومة في الجملة، والحمل الاول يستلزم التصرف في الاولى فقط، وحمل الشيخ يستلزم التصرف في الكل، وكان الحمل الاول اولى لما تقدم، ولأن النسيان عن تركها تقدم مزاراً.

ولصحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: رجل نسي طواف النساء حتى رجع الى اهله؟ قال: يأمر بان (من ح ل) يقضى عنه ان لم ينج فانه لا تحمل له النساء حتى يطوف بالبيت (٣).

ولحسنه قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل نسي طواف النساء حتى دخل اهله؟ قال: لا تحمل له النساء حتى يزور البيت وقال: يأمر ان يقضى عنه ان لم ينج فان ثوقى قبل ان يطاف عنه فليقتض عنه وليه او غيره (٤).

ويمكن الجمع بحمل الوجوب بنفسه على تقدير ارادته الحج، وبالنيابة على تقدير العدم، وهو قريب من الاول.

(١) راجع الوسائل باب ٣٢ و ٥٨ من ابواب الطواف وباب ١٨ من ابواب النيابة في الحج.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل قلاب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ٤ و ٨ و ٦.

و يؤيده عدم الاهتمام بوجوبه حتى أنه قيل بسقوطه فجعل طواف الوداع لما روى (في الصحيح) عن اسحق بن عمار (وإن كان في اسحق بن عمار قول) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لولا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يموتوا نسائهم (١).

قال في التهذيب: يعني لا يحمل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسمى بين الصفا والمروة وذلك على الرجال والنساء واجب. كأن طواف الوداع يتقلب ويصير طواف النساء فكأنه لا اعتداد بالنية لأن ذلك هو في الذمة فينصرف إليه وإن لم يقصد بل يقصد غيره كما قيل في صوم شهر رمضان نية الغير.

فهذه تدل على عدم الاعتداد بالنية على الوجه الذي اعتبروها وإن وجوب طواف النساء، بشرط العلم والذكر، والتحليل حينئذ موقوف عليه، ومع العلم بموقف على طواف الوداع.

و كأنه إلى هذا أشار في الفقيه بقوله: وروى فيمن ترك طواف النساء أنه إن كان طاف طواف الوداع (البيت خ ل) فهو طواف النساء (٢).

ونقل القول باجزاء طواف الوداع عن طواف النساء في الدروس ومن على بن بابويه لرواية اسحق المتقدمة وحملها على كون التارك عامياً وهو بعيد على أن الظاهر أن العاقبة لا يحتاج إلى طواف الوداع، ولهذا حكموا بصحة نكاحهم وحجهم بل سائر عباداتهم، وقد مر البحث في ذلك، فتأمل.

وفي الفقيه أيضاً في صحيحة إبراهيم بن عثمان (الثقة) عن أبي عبد الله

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الطواف الرواية ٢.

(٢) الفقيه باب حكم من نسي طواف النساء الرواية ٥.

عليه السلام، في امرأة حائض ولم تطف طواف النساء وبأبي الجمال ان يقيم عليها؟ فقال: يمضى فقد تم حجبها (١).

وفي صحيحة هران بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام في رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسة اشواط بالبيت ثم غمزه بطنه فخاف ان يبدره فخرج الى منزله فنقض ثم غشى جاريته؟ قال: يفتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه ويستغفر ربه (الله جل) ولا يعود (الحديث) (٢).

وفي رواية ابي بصير (وفي الطريق على بن ابي حمزة) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل نسي طواف النساء قال: اذا زاد على النصف وخرج ناسياً امر من يطوف عنه وله ان يقرب النساء اذا زاد على النصف (٣).

و الظاهر عدم الخلاف فتوى ورواية في وجوبه في الحج مطلقاً، ولكن في وجوبه في العمرة تأمل، ويدل عليه بعض المصومات المتقدمة.

ويدل عليه ايضاً في العمرة المفردة رواية اسمعيل بن رباح قال سألت لياالحس عليه السلام عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال: نعم (٤).

ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن عمر او غيره عن ابي عبدالله عليه السلام

(١) الوسائل الباب ٨٤ من ابواب الطواف الرواية ١٣ من الحديث (كما في الفقيه والوسائل) هكذا: روى ابن ابي عمير عن ابي ليثوب ابراهيم بن الحزّاز قال: كنت عند ابي عبدالله عليه السلام اذ دخل به رجل، فقال: اصحّحت الله ان معنا امرأة حائضاً ولم تطف طواف النساء وبأبي الجمال ان يقيم عليها، قال، فاعرق وهو مغمور لا يستطيع ان يتخلف عن اصحابها ولا يقيم عليها حتافاً (ثم رفع رأسه اليه فقال فيه) تمضى فعدتم حجبها.

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ١٠.

(٤) الوسائل الباب ٨٢ من ابواب الطواف الرواية ٨.

قال: المسمريطوف ويسمى ويخلق قال: ولا بد له بعد الخلق من طواف آخر (١).
 والظاهر أن المراد العمرة المفردة، لعدم الخلق في عمرة التمتع.
 ولكن اسمعيل بن رباح غير مذكور في الرجال، واشتراك عمر أو غيره
 ظاهر، وأكثر العمومات ظاهرة في الحج.
 وصحيفة محمد بن عيسى قال: كتب أبو القاسم محمد بن موسى الرازي
 إلى الرجل يسأله عن العمرة المبتولة، هل على صاحبها طواف النساء والعمرة التي
 يتمتع بها إلى الحج؟ فكتب أمّا العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء، وأما
 التي يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء (٢).
 ولكن فيها محمد بن أحمد بن يحيى وابن عيسى وهما مشتركان (٣) ألا أن
 الظاهر أن الأول هو الأشعري الثقة، والثاني هو العبيدي، والظاهر أن خبره في مثله
 مقبول وإن كان فيه قول.
 والذي يدل على العدم هو الأصل، وصحيفة صفوان بن يحيى قال: سأله
 أبو حنيفة عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف وسعى وقصر هل عليه طواف النساء
 قال: لا، إنما طواف النساء بعد الرجوع من منى (٤).
 وخصوصية السؤال لا تدخل له في الحكم، وإنما الاعتبار بما يفهم من
 الجواب عما كان أو خاتماً، كما ثبت في الأصول.
 ورواية يونس. قال: ليس طواف النساء إلا على الحاج (٥).
 ورواية أبي خالد مولى علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام
 عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال: ليس عليه طواف النساء (٦).

(١) و (٢) الوسائل الباب ٨٢ من أبواب الطواف الرواية ١ و ٢.

(٣) ومثلهما (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٨٢ من أبواب الطواف الرواية ٦ و ١٠ و ٩

وصحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا دخل المعتمر مكة من غير تمتع وطاف بالبيت (بالكعبة خ ل) وصلى (وصل خ ل) ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا والمروة، فليحق بأهله إن شاء (١).

وقال فيه: وقد روى علي بن رثاب عن بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام: أنه يخرج إلى بعض المواقيت فيحرم منه، ويعتمر، ولا يجب طواف النساء الأعلى الحاج (الحبر) (٢).

و الظاهر أنها صحيحة، وأن قوله: (ولا يجب الخ) داخل فيها، وأن مذهب الصدوق فيه عدم الوجوب في العمرة.

ولا يضّر اضممار الأولى (٣) ووجود العباس فيها فإن الظاهر أنه من الإمام، وأنه المعروف بقرينة نقله عن صفوان.

ولا اضممار الثانية (٤) مع عدم الصحة لاشتراك يونس وغيره، وعدم ظهور صحة روايتي أبي خالد (٥)، ولوجود محمد بن علي بن محبوب، عن عدة من أصحابنا، عن محمد بن عبد الحميد في الثانية (٦)، لما نقلناه عن الفقيه (٧).

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب العمرة الرواية ٢.

(٢) راجع الفقيه باب إغلال العمرة البتلة وإحلالها ونسكها، وفيه روى علي بن مهزيار، عن بريد العجلي.

(٣) يعني صحيحة صفوان، وسندها (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عبد الجبار عن العباس، عن صفوان بن يحيى.

(٤) يعني رواية يونس، والمسند (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الحميد، عن سيف، عن يونس، عن روه. (٥) يعني ما رواه الشيخ عن أبي خالد بسنتين.

(٦) يعني سند الثاني من روايتي أبي خالد، فإنّ سند الأولى منها (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن محمد بن عبد الحميد عن أبي خالد مولى علي بن يقطين.

و سند الثانية منها، محمد بن علي بن محبوب، عن علقمة عن أصحابنا، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي خالد مولى علي بن يقطين. (٧) قوله: (لما نقلناه) تعليل لقوله: (وعدم ظهور الخ) يعني لا يضر عدم ظهور روايتي أبي خالد.

و يؤيده ما عرفته في أدلة الوجوب، مع إمكان حملها على الاستحباب،
وحج الأفراد جمعاً بين الأدلة.

لكن قال الشيخ في الزيادات بعد رواية أبي خالد (١): قال محمد بن
الحسن: هذا الخبر غير معمول عليه، لأن الذي لا خلاف فيه بين الطائفة أن طواف
النساء لابد منه في سائر أنواع الحج وفي العمرة أيضاً وبعد رواية يونس في باب
زيارة البيت فليس يعترض ما ذكرنا، لأن هذه الرواية غير مستندة إلى أحد من
الائمة عليهم السلام، وإذا لم تكن مستندة لم يجب العمل بها ومع هذا فهي رواية
شاذة لا تقابل بمثلها أخبار كثيرة، بل يجب المدول عنها إلى العمل بالأكثر، والأظهر.
أشار بها إلى ما تقدم، وقد عرفت حالها، ولكن الاحتياط والشهرة يؤيدانه،
فلا يترك.

وأما العمرة المتمتع بها فالظاهر عدم الوجوب فيها للأصل، ولوجود أخبار
معتبرة في عدم الوجوب فيها، وقد مضى بعضها وهي كثيرة.

مثل صحيحة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: على
المتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة أطواف بالبيت وسعيان بين الصفا والمروة فعليه إذا
قدم مكة طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا
 والمروة ثم يقصر، وقد أحلّ، هذا للعمرة وعليه للحج طوافان وسعى بين الصفا
 والمروة ويصلي عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم (٢).

فالقول بالوجوب فيها - لرواية سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه
عليه السلام قال: إذا حجّ الرجل فدخل مكة متمتعاً بطواف بالبيت وصلي ركعتين
حلف مقام إبراهيم عليه السلام وسعى بين الصفا والمروة وقصر، فقد حلّ له كل

ولونسي طواف الزيارة حتى (رجع الى أهله وخ) واقع بعد الذكر فبدنة، ويستتيب لونسي طواف النساء، ويجب تأخيرها عن الموقفين، ومناسك منى في حج التمتع، إلا للمعذور، ويجوز تقديمه للمفرد والقارن.

شيء ما حلا النساء لان عليه لتحله النساء طوافان وصلوة (١) .

بعيد لما تقدم وضعفها للجهل بحال سليمان مع وحود محمد بن عيسى (٢) وعدم الصراحة في العمرة.

قال الشيخ في التهذيب ليس في الخبر ان الطواف والسعي الذين ليس له الوطى بعدها الا بعد طواف النساء أهما للعمرة ام للحج فاذا لم يكن في الخبر ذلك حملناه على من طاف وسعى للحج، مع امكان حملها على الاستحباب فتأمل.

قوله: ولونسي طواف الزيارة الخ. قد مر دليل وجوب البدنة على الذي نسي طواف الزيارة وواقع بعد الذكر وهو صحيحة على بن جعفر عليه السلام (٣) مع اشتغالها على النيابة في الطواف، حملها الشيخ على طواف النساء لعدم حواز النيابة عنده في طواف الزيارة بل يوجب اعادة الحج، وحملها المصنف على الذي ذكر، ثم واقع، لكون التامس معذوراً، خصوصاً في الكفارات الا في الصيد، وقد تقدم دليل هذا ايضاً، وهو محتمل غير بعيد، كما نقل عن ابن الجنييد.

ومضى ايضاً انه هل يستتيب لطواف الزيارة اختياراً اذا تركه نسياناً ام لا، وكذا حواز النيابة في طواف النساء لو تركه مع النسيان، مراراً وقد مر عن قريب جوازه اختياراً، الا ان يتحقق حضوره في مكة.

(١) الوسائل الباب ٨٢ من ابواب الطواف الرواية ٧.

(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن الحسن الضمّاني عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن

حصص المروزي، عن الفقيه عليه السلام. (٣) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الطواف الرواية ١.

و يجب تأخير طواف النساء عن السعى إلا لعذر أو سهو، ولو كان عمداً لم يجز.

ويمكن كون الجاهل كذلك وهو الظاهر ويمكن كونه كالعامد فيجب ان يروح بنفسه وهو بعيد.

قوله: ويجب تأخيرها الخ. اي يجب تأخير طواف البيت للزيارة في حج التمتع عن الموقفين ومناسك منى يوم النحر فقط، فيجب تقديمه على السعى الا للمعذور كحايض الحيض والمدة ونحوهما.

و يجوز تقديم المفرد والقارن طوافهما على الموقفين.

و يجب تأخير طواف النساء عن السعى ايضاً، الا لعذر كالحيض والمرض، فيجوز التقديم على السعى، ويمكن على الموقفين ايضاً للمعذور وقد مر في حديث ابراهيم بن عثمان ان الحايض بعد الموقفين - ولم تطف طواف النساء اذا لم يصبر جملها عليها - تم حجها وتمضى وتذهب الى اهلها (١).

فيمكن فهم جواز التقديم لعدم الاهتمام به فتأمل أو سهواً فيجزى عنه لو قدم طواف النساء على السعى سهواً يسعى ويذهب حيث يشاء، ولو قلعه عمداً، لم يجزيه فيجب الاعادة، هذا ظاهر المتن وغيره ويمكن استفادة دليله مما تقدم خصوصاً وجوب تأخير السعى عن الطواف وتأخير الطواف عن الموقفين في حج التمتع، وجواز التقديم في الاخيرين مع وجوب تجديد الطيبة وعدمه، وأنه لو ترك هل يحل له ام لا.

و الذي يدل على وجوب تأخير طواف التمتع عن مناسك منى يوم النحر، مضافاً الى ما تقدم.

رواية ابى بصير قال: قلت له: رجل كان متمتعاً فاهل بالحج، قال: لا

يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات فان هو طاف قبل ان يأتي منى من غير علة فلا يعتد بذلك الطواف (١).

ولكن يدل على جواز التقديم ايضاً، صحيحة على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المتمتع يهل بالحج ثم يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل مخروجه الى منى؟ قال: لا بأس به.

وحملها الشيخ على الرخصة للمعذور من الشيخ الكبير والمريض والمرأة التي تخاف الحيض.

لرواية اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس ان يعجل الشيخ الكبير والمريض والمرأة والمعلول طواف الحج قبل ان يخرج الى منى.

ورواية اسحق بن صمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع اذا كان شيخنا كبيراً او امرأة تخاف الحيض يعجل طواف الحج قبل ان يأتي منى؟ فقال: نعم من كان هكذا يعجله الحديث.

ولكن ما تقدم يدل على جواز ايقاع الطواف بعد المناسك وليس فيه تصريح بعدم جواز التقديم وعدم الاعتداد به لو قدم.

ورواية ابي بصير مع ضعف السند غير مسند الى امام، ورواية اسمعيل ايضاً ضعيفة، مع عدم دلالة صريحة فيما قلناه بل هي تدل على الجواز للمعذور، ورواية اسحق ضعيفة عندهم، مع ان دلالتها على المنع بالمفهوم، ورواية على بن يقطين صحيحة، مؤيدة بالاصل، والاوامر المطلقة، لانه يصدق عليه انه طاف فامثل الاوامر مثل وليطوفوا (٢) فيمكن حل الاول على الافضل والاولى وهذه على

(١) اوردها والثبته التي بعدها في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب مقام الحج ارواية ٥-٣-٦-٧.

(٢) اشارة الى قوله تعالى: وليطوفوا بالبيت العتيق، الحج: ٣١.

الرخصة، مع عدم الفضيلة، ويمكن الاكتفاء به مع عدم جواز التقديم كما في مناسك منى وفيه بحث سيجيء لكن الشهرة - بل عدم ظهور القول بالجواز وكثرة الاخبار الاول ووجوب حل المطلق على المقيّد وتقييده بالمفهوم الذي هو حجة كما هو مذهب المحققين وان كان لي فيه بحث يقوى حل الشيخ.

و يؤيده وجود الاوامر الصحيحة الدالة على كون الطواف الزيارة يوم النحر او بعده ايضاً، على أنّ رواية علي بن يقطين غير صريحة في الاكتفاء عن طواف الزيارة وكونه ذلك، بل يدل على جواز الطواف له والسعي قبل الذهاب الى منى، وهو اعتم من المدعى، وان كان (ويسمى الى اخره) يدل عليه من حيث أنّ السعي ليس بمندوب فتأمل.

فانه روى في الفقيه (صحيحاً) عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي الحسن عليه السلام في تعجيل الطواف قبل الخروج الى منى؟ فقال: هما سواء آخر ذلك ام قلّته، يعني للمتمتع (١).

وروى زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وعن جميل (جميعاً) عن ابي عبدالله عليه السلام اتّهما سألاهما عن المتمتع يقدم طوافه وسعيه في الحج فقالا: هما سيان قلّمت او اخرت (٢).

فالحمل بالتخير وما قلناه اولي.

و اما تقديم المفرد والقارن فدلّ عليه الروايات المتقدمة مع ما في بعض آخر مثل رواية زرارة قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن المفرد للحج يدخل مكة يقدم

(١) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب الطواف الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب الطواف الرواية ٤ في الفقيه (باب تقديم طواف الحج وطواف النساء

الحج) وروى ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وروى جميل عن ابي عبدالله عليه السلام اتّهما سألاهما الحج.

طوافه أو يؤخره؟ فقال: سواء (١).

وفي صحيحة حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مفرد الحج أيعجله أو يؤخره؟ قال: هو والله سواء عجله أو أخره.

والظاهر عدم المرق بين القران والافراد ويحتمل ان يكون المراد في الروايات غير المتمتع (٢).

و اما طواف النساء فيدل على عدم جواز تقديمه مطلقا ما تقدم، مع ما رواه اسحق بن عمار (في الصحيح) قال: قلت (سألت خ ل) لابي الحسن (أبا الحسن خ ل) عليه الصلوة والسلام: المفرد بالحج (عن المفرد للحج خ ل) اذا طاف بأثبيت وبالصفاء والمروة أيعجل طواف النساء؟ قال: لا انها طواف النساء بعد ما يأتي من منى (٣).
ليفهم منها عدم جوازها في حج التمتع بالطريق الاولى، ولا يضر القول في اسحق لما مر مراراً.

وفي رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام المباعدة في ترك التقديم ولو خيف على المرأة الخبض بل امر على توقيف الرققاء او الجمال لها حتى تظهر وتطوف طواف النساء مع تحرير لها تقديم طواف الزيارة (٤).
ولكن يدل على الجواز رواية الحسن بن علي عن ابيه قال: سمعت أبا الحسن الاول عليه السلام يقول: لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم الثروية قبل خروجه الى منى (الحديث) (٥).

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب تقاسم الحج الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب تقاسم الحج الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب تقاسم الحج الرواية ٤.

(٤) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب الطواف للرواية والرواية مضمولة بالمعنى مع طولها مراجع

(٥) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب الطواف الرواية ١.

واظنّ أنّ الحسن هو ابن علي بن يقطين، فصَحّ الخبر ولا يضّر وجود محمد بن عيسى (١) لما عرفت أنه لا بأس به لكن قبوله - في مثل هذه التي لم يعلم أنّ أحداً عمل بمضمونها - محل التأمل ولهذا حملها الشيخ على صاحب العذر مثل مأمّر جمعاً بين الأدلة ولا بأس به.

وأما الذي يدلّ على وجوب تأخير طواف النساء عن السعي مضافاً إلى ما تقدم، فهو رسالة أحمد بن محمد عن ذكره قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى قال: لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء فقلت أعليه (أفعليه خ ل) شيء؟ فقال: لا يكون السعي إلا قبل طواف النساء (٢).

ولعل أحمد بن محمد هو البرنطلي فيكون مرسلته بمنزلة المسندة إلى العدل، ويحتمل كونه ابن عيسى وفي المتن أيضاً شيء.

ويدلّ على عدم الاعتداد بالسعي بعده، وعدم الاعتداد بالطواف مطلقاً، متمتعاً كان أو غيره، كما تقدم، لأنّ الاعتبار بالجواب كما تقدم، فتأمل، إلا أن يحمل على حال الاختيار مع عدم العذر كما تقدم للجمع مع الأرسال.

ويحمل على حال الاضطراب والعذر موثقة سماعة بن مهران (له ولاسحق) عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا والمروة؟ فقال: لا يضّره، يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجّه (٣).

وحملها الشيخ على الناسي، ويحتمل الجاهل أيضاً لما تقدم، ولحمل غير

(١) وسنده (كما في التهذيب والاستبصار) هكذا: سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد، عن محمد بن

عيسى، عن الحسن بن علي، عن أبيه. (٢) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب الطواف الرواية ١

(٣) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب الطواف الرواية ٢.

ويحرم الطواف وعليه برطلة في العمرة،

بعيد، لكونها عذراً مع عدم صحة المرسلة، ويحتمل الاعادة مع الامكان لعدم صحة الموثقة، مع ما تقدم، ولا شك انه احوط بل اولى لعدم دليل شرعى على الاكتفاء مع وجود ما يدل على التأخير.

ولكن الاصحاب صرحوا بالاعتداد بالتقديم مع النسيان وليس له دليل ظاهر غير ما أشرنا، وهم اعلم.

وقد ظهر عدم الاعتداد عمداً وهو ظاهر مما مر وعدم صحة الموثقة مع احتماله حال النسيان والعذر.

قوله: ويحرم الطواف وعليه برطلة الخ. لعل دليل تحريمه رواية زياد بن يحيى الحنظلي (في التهذيب والكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تطوفن بالبيت وعليك برطلة (١).

ورواية يزيد بن خليفة قال: راني ابو عبد الله عليه السلام اطوف حول الكعبة وعليّ برطلة فقال لي: بعد ذلك وقد رأيتك تطوف حول الكعبة وعليك برطلة (٢) لا تلبسها حول الكعبة فانها من زي الجاهلية (اليهود دخل) (٣).

سند الاولى ضعيف بسهل بن زياد وغيره (٤) والثاني بعدم التصريح بتوثيق ابن خليفة قال النجاشي له كتاب.

ودلالته ايضاً قاصرة عن التحريم بل ظاهرة في الكراهة حيث ما نهى عنه وقت الطواف وما خصه بالطواف وعلمه بزى الجاهلية وهي دليل

(١) الوسائل الباب ٦٧ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) البرطلة جسم الباء وسكون الزاء وتشديد اللام المفتوحة، طمسوة طويلة تلبس قديماً

(٣) الوسائل الباب ٦٧ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٤) السند (كما في الكافي) هكذا: علة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن مشي

عن زياد بن يحيى الحنظلي.

الكراهة.

و كآته لذلك قال في التهذيب: ويكره للرجل ان يطوف وعليه برطلة ونقل الروایتين ونقل عن ابن ادریس في الدروس انه اتما يحرم اذا حرم الستر فيمكن حمل الرواية على طواف العمرة لأن ستر الرأس فيه حرام وكآته لذلك قال: في العمرة فدلّله هو دليل تحريم ستر الرأس فيها لا الروایتان فقط ولكن حينئذ لا خصوصية له بالبرطلة فالتخصيص في العبارة والرواية لا وجه له، فينبغي الحمل على الكراهة في الحج، او على المرجوحية مطلقاً.

وقال فيه ايضاً: الاشبه أنه على تقدير التحريم لا يضّر بالطواف لبسه وكذا لبس ساير المحرمات من الخيط وغيره كآته للأصل وعدم النهي عن العبادة حتى يدلّ على فسادها بل عن اللبس فقط:

والظاهر انه ان كان التحريم لرواية ابن يحيى المتقدمة يضّر بالطواف ويبطئه لان فيها النهي عن الطواف والحال انه لا لبس لها فيكون الطواف حينئذٍ منهيّاً، فالنهي يكون في نفس العبادة وهو مبطل لها قطعاً، وكذا ساير الملابس ان قلنا ان الطواف فيها حرام.

نعم ان قلنا إنّ المراد تحريم اللبس وكونه لا لبساً فقط لا يدلّ على بطلان الطواف لعدم التحريم كالنظر الى الاجنبية في الطواف والصلوة، لكن لو فرض المناهضة بين قلع اللباس المحرم والطواف واشتغل به وترك الخلع الواجب يذم البطلان بناء على ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وايضاً لو كان ذلك سترّاً والستر شرط في صحة الطواف يمكن ان يكون الطواف حينئذٍ باطلاً للنهي عن الستّر الذي هو شرط للعبادة وهو مفسد عندهم ايضاً.

ولي فيه تأمل قلنا لا احتمال ان يحصل الشرط بالستر المهيّ.

نعم لو ثبت ان الستّر مع النهي كعدمه كالطهارة بالماء المصوب و

ولا ينعقد نذر الطواف على أربع.
و يجوز التعويل على الغير في العدد

النجس يتم الكلام.

ولكن فيه تأمل لاحتمال ان يكون الست حراماً مع حصول المطلوب منه
شريعاً وهو عدم الكشف كازالة النجاسة عن الثوب والبدن بما هو منصوب فتأمل،
قيل البرحلة قلنسوة طويلة.

قوله: ولا ينعقد نذر الطواف على أربع. اى على اليدين والرجلين معاً،
دليل عدم الانعقاد ان النذر انما ينعقد ويجوز ويجب العمل به ان كان المنذور عبادة
ثابتة شرعاً على ما قيل، ولا شك في اعتبار ذلك لو كان النذر لكون المنذور
عبادة (١) والطواف على أربع ليس كذلك، لعدم الدليل فان الثابت شرعيته هو
على غير هذا الوجه.

قال في التهذيب يطوف اسبوعين اسبوعاً ليديه واسبوعاً لرجليه لرواي
السكوني وابى الجهم عن ابى عبد الله عن امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليهما: في
امرأة نذرت ان تطوف على أربع قال: تطوف اسبوعاً ليديها واسبوعاً لرجليها (٢).
وهما مع ضعفهما مخالفان للاصول، ويمكن حملها على الاستحباب او على
قصدها ذلك او تكون قضية مخصوصة.

قوله: ويجوز التعويل الخ. اى يجوز الاعتماد على الغير في حفظ عدد
اشواط الطواف.

و الظاهر عدم اشتراط العدالة في ذلك الغير ولا تعدده ولا ذكره بل
الظاهر انه يكفي كونه ممن يظن صدقه لصحته.

(١) يعنى لو صار نذره عبادة لاجل كون المنذور عبادة.

(٢) اوردتها في الوسائل الباب ٧٠ من ابواب الطواف ١-٢ والتهذيب ج ٥ من ١٣٥ طبع المحف.

ولو حاضت قبل طواف المتعة انتظرت الوقوف، فان ضاق بطل متعتها، ووقفت وصارت حجتها مفردة وتقضى العمرة، ولو حاضت بعد مجاوزة النصف صحت (تمت خ ل) متعتها، وقضت الباقي بعد الماسك، واستنابت فيه مع التعذر، ولو حاضت قبله فهي كمن لم يطف.

لعموم صحيحة الاعرج (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف أيكثني الرجل باحصاء صاحبه؟ فقال: نعم (١).
 فيمكن التمدى الى المرأة والى الصلوة والسعى وغيرها ويمكن فهم عدم اعتبار العدالة في الوصى في اخراج الحقوق والاجير في العبادات والوكيل في اخراج الحقوق مثل الزكاة والخمس وتصديقهم في اخبارهم بالاتيان بالفعل وكون خبرهم كافياً لامتنال الأمر والخروج عن العهدة وغير ذلك من الاحكام فتأمل، ويمكن الاختصار على موضع النص فقط.
 وشك المعول عليه مثل شك المعول، وعلى تقدير التعارض الظاهر تقديم قول المعول.

قوله: ولو حاضت قبل طواف المتعة الخ. قد مر اختلاف الاخبار في الحايض المستتعة التي لم تظهر في وقت يمكنها ادراك العرفة ويدل بعضها على انه يبطل عمرتها وينقلب حجتها حجاً مفرداً فيأتي مع احرامها على افعال الحج ثم يأتي بعمره مفردة.

وهو مثل صحيحة جميل في الفقيه عنه اى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحايض اذا قدمت مكة يوم التروية: انها تمضي كما هي الى عرفات فتجملها حجة ثم يقيم حتى تظهر فتخرج الى التنعيم لتحرم (فتحرم خ ل) فتجعلها عمرة الحديث (٢)

(١) الوسائل الباب ٦٦ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢.

وهذا هو المشهور بين الاصحاب واليه اشار في المتن وبعضها يدل على انها تسمى بين الصفا والمروة بعد الغسل والاحتشأ (كأنه مستح) وتخرج الى منى وتكمل افعال حجتها الى مناسك منى ثم تأتى وتطوف أولاً طوافاً لعمرتها (١).
و الظاهر انها تصلى صلوة ايضاً ثم تطوف طواف الحج وتصلى ركعتيه ثم تسمى.

و أنه اذا فعلت ذلك حل لها كل شيء الا فراش زوجها فاذا طافت اسبوعاً آخر حل لها فراش زوجها ايضاً.

و الظاهر ان المراد بعد ركعتي صلوة طواف النساء.
ويمكن حصول الاحلال بمحض الطواف وبقيت عليها الصلوة وان كانت تجب فورية ولا تكون داخلة في المحلل كما هو ظاهر الروايات.

وهى مثل رواية العلاء بن صبيح وعبد الرحمن بن الحجاج وعلى بن رثاب وعبد الله بن صالح كلهم يروونه عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المرأة المتمتعة اذا قدمت مكة ثم حاضت تقيم ما بينها وبين التروية فان طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وان لم تطهر الى يوم التروية اغتسلت واحتشيت ثم سعت بين الصفا والمروة ثم خرجت الى منى فاذا قضت المناسك وزارت بالبيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها ثم طافت طوافاً للحج ثم خرجت فسعت فاذا فعلت ذلك فقد احلت من كل شيء يحل منه المحرم الا فراش زوجها فاذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها (٢).

وقد عرفت ايضاً ان الجمع بينها بالتخير احسن فتذكر.
واعلم انه قد دلت الرواية على انها اذا حاضت بعد اكمال الطواف وقبل

(١) سياتى التعمص لها.

(٢) القومائل الباب ٨٤ من ابواب الطواف الرواية ١

الصلوة والسعي صححت متعتها وتأتى بالسعي حايضاً ثم تأتى عرفات كذلك ولا نزاع
فه وتأتى بالصلوة بعد ان تطهر ويتبشى فعلها قبل طواف الحج.

وهي صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
امرأة طافت بالبيت ثم حاضت قبل ان تسعى؟ قال: تسعى، قال: وسألت عن
امرأة سمعت بين الصفا والمروة فحاضت بينها؟ قال: تتم معها (١).

وفي صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام
عن رجل كانت معه امرأة فقدمت مكة وهي لا تصلّى فلم تطهر الى يوم التروية
وطهرت (فطهرت خ ل) وطافت (فطافت خ ل) بالبيت ولم تسع بين الصفا والمروة حتى
شخصت الى عرفات هل تعتد بذلك الطواف ام (اوح ل) تعيد قبل الصفا والمروة؟
قال: تعتد بذلك الطواف الاول وتبني عليه (٢).

وفي الفقيه ايضاً وروى ابا ن (٣) عن زرارة قال: سألت عن امرأة طافت
بالبيت فحاضت قبل ان تصلّى الركعتين؟ فقال: ليس عليها اذا طهرت الا
الركعتين وقد قضى (قضت خ ل) الطواف (٤).

ولا يضّر الاضمار وابان خصوصاً في مثلها، ومثلها رواية ابي الصباح (٥)
في الكافي ولا يضّر اشتراك محمد بن الفضيل (٦) هذا ظاهر.

(١) الوسائل الباب ٨٩ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٦٦ من ابواب الطواف الرواية ١ والفقيه باب احرام الخايص والمتحاضة الرواية ٧

(ج ٢ ص ٢٤١ طبعة النجف الاشرف).

(٣) كأنه ابا ن بن عثمان واليه صحيح وهو لا بأس به خصوصاً في مثلها من حقه رحمه الله (كذا في

هامش بعض النسخ الخطية). (٤) الوسائل الباب ٨٨ من ابواب الطواف الرواية ١

(٥) الوسائل الباب ٨٨ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٦) والسد (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن

الفضيل عن ابي الصباح الكافي.

و أما اذا طافت وحاضت قبل الاكمال فالمشهور أنه ان اكمل اربعة تقطعه وتسعى بين الصفا والمروة وتذهب الى عرفات وتأقي بمأقي عليه بعد قضاء مناسكها كلها او بعد مناسك منى يوم النحر فقط، وقد تمت متعتها.

ويدل عليه الروايات ولكن ليست بنقية مثل رواية ابى اسحق بياع اللؤلؤ قال: اخبرني (حدثني خ ل) من سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول: في المرأة المتمتعة اذا طافت بالبيت اربعة اشواط ثم رأت الدم (حاضت خ ل) فتعتها قامة (الرواية) (١) وسندها ضعيف مع الارسال ودالاتها قاصرة.

و رواية ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت او بين الصفا والمروة فجاوزت النصف فعلمت ذلك الموضع فاذا ظهرت رجعت فاتمت بقية طوافها من الموضع الذي علمته وان هي قطعت طوافها في اقل من النصف فعليها ان تستأنف الطواف من اوله (٢).

و رواية احمد بن محمد عن ذكره عن احمد بن عمر الحلال عن ابى الحسن عليه السلام قال: سألت عن امرأة طافت خمسة اشواط ثم اعتلت؟ قال: اذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت او بالصفا والمروة وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فاذا هي قطعت طوافها في اقل من النصف فعليها ان تستأنف الطواف من اوله (٣).

وسندهما ضعيف و في متنها كلام لانهما يدلان على ان حكم السعي ايضاً مثل الطواف مع القصور في البيان وان حملنا الطواف على الاعتم كما هو الظاهر فيلزم كون السعي مثل الطواف في الاستيناف قبل تجاوز النصف ولم يقولوا

(١) الوسائل الباب ٨٦ من ابواب الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٨٥ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٨٥ من ابواب الطواف الرواية ٢.

به، فإن ظاهر الاصحاب البناء هنا مطلقاً، وقد مر ما يدل عليه فتدكر.
 وايضاً لا تصريح في الاربعة، وتجاوز النصف اعم ذلك، ولم يقولوا به.
 وتدل على البناء - لو حاضت في الاثناء مطلقاً ويمكن المراد بعد اكمال
 واحد- صحيحة محمد بن مسلم (في الفقيه) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 امرأة طافت ثلثة اشواط او اقل من ذلك ثم رأت دمًا؟ فقال تحفظ مكانها فاذا
 ظهرت طافت منه واعتدت بما مضى (١).

وصحيحة اخرى له عن احدهما عليها السلام مثله (٢).
 قال الصدوق بعد نقلها: قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه وهذا
 الحديث ائتي دون الحديث الذي رواه ابن مسكان عن ابراهيم بن اسحق عن
 سئل ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت بالبيت اربعة اشواط وهي معتمرة ثم
 طمشت قال: تم طوافها وليس عليها غيره ومتعتها تأمة ولها ان تطوف بين الصفا
 والمروة لانها زادت على النصف وقد قضت متعتها فلتستأنف بعد الحج وان هي لم
 تطف الا ثلثة اشواط فلتستأنف الحج فان اقام بها جماعها بعد الحج فلتخرج الى
 جمرانة او الى التنعيم فلتعتمر (٣) لان هذا الحديث اسناده منقطع والحديث الاول
 رخصة ورحمة واسناده متصل (٤).

ويمكن الحمل على التخيير وكون عدم البناء قبل تجاوز النصف اولى من
 البناء للججمع بين الادلة والعمل بها والشهرة (في الجملة) المؤيدة بما سبق في
 الاعتماد بالطواف مع تجاوز النصف دون غيره فتأمل.

قال في الدروس: انما تسلم المتعة للحايض بطواف العمرة كمالاً او باربعة

(١) الوسائل الباب ٨٥ من ابواب الطواف الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٨٥ من ابواب الطواف، مثل رواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٨٥ من ابواب الطواف، الرواية ٤. (٤) الى ها كلام الصدوق قدس سره.

والمستحاضة كالطاهر اذا فعلت ما يجب عليها.

اشواط منه على الاظهر وقال الصدوق: وتسلم بدونها وتعتمد به وتأتي بالباقي لرواية العلاء وحريز، وهي متروكة (١).

فيه تأمل لان ترك الروایتين الصحيحتين مع القائل بهما بامر مشكل، مع امكان الجمع.

على ان الرواية ليست من العلاء ولا من حريز بل روى الاولى حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام والثانية العلاء عنه ايضاً عن احدهما.

وروى الفقيه عن ابان بن عثمان عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا طافت المرأة طواف النساء فطافت اكثر من النصف فحاضت نفرت ان شئت (٢).

العمل بها مشكل لاتفراد ابان وان كان هو ابن عثمان ويكون ثقة واليه صحيحاً ويمكن حملها على التمهيد وجواز التوكيل كما مر.
والظاهر ان النساء كالحائض.

واما المستحاضة فاذا (ان خ ل) فعلت ما عليها فهي في حكم الطاهر ويصح عنها جميع ما صح عن الطاهر، فتطوف وتصلّي، وقد مر البحث عنها.

ويدل على جواز الطواف ما روى في الفقيه عنه صلى الله عليه وآله في اسماء بنت عميس حيث امرها رسول الله صلى الله عليه وآله بالاغتسال والطواف وقد مضى من نفاسها سبعة عشر يوماً ولم ينقطع عنها الدم (٣).

وروى في الكافي (في الحسن) عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام: ان

(١) الدرر ص ١١٧ بقوله: وهي متروكة من كلام الدرر.

(٢) الوسائل الباب ٩٠ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب الاحرام الرواية ١ ورواها في الفقيه في الباب ١ من ابواب احرام

الحائض والمستحاضة الرواية ١ والرواية منقولة بالمعنى (راجع ص ٢٣٩ من المجلد الثاني طبعة المحقق الاشراف).

اسماء بنت عميس نfst بمحمد بن ابى بكر فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين ارادت الاحرام من ذى الحلفية ان تحتشى بالكرسف والخرق وتهل بالحج فلما قدموا (مكة خ) وقد نسكوا المناسك وقد اتى لها ثمانية عشر يوماً فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان تطوف بالبيت وتصلى ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك (١).
و رواية يونس بن يعقوب عمن حدّثه عن ابى عبد الله عليه السلام قال:
المستحاضة تطوف بالبيت وتصلى ولا تدخل الكعبة (٢).

(١) الوسائل الباب ٦١ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٦١ من ابواب الطواف الرواية ٢.

المقصد الثالث في السعى

وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً.

قوله: وهو ركن الحج. اذمى في المنتهى اجماع علمائنا على بطلان الحج بترك السعى وأنه ركن في الحج والعمرة.

مستنداً الى حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك السعى متعمداً قال: عليه الحج من قابل (١).

هي صحيحة في زيادات التهذيب، وحسنة في الكافي، وفي باب السعى من التهذيب.

وفي اخرى له عنه عليه السلام (في حديث أنه قال في رجل ترك السعى متعمداً: قال: لا حج له (٢).

قال في المنتهى: رواها الشيخ صحيحاً.

ومارأيته كذلك لوجود ابي الحسين النخعي (٣) في الطريق الذي رأته، وهو مجهول.

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب السعى الرواية ١. (٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب السعى الرواية ٢.

(٣) سندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن النخعي ابي الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام.

ولو تركه سهواً، أتى به، فإن خرج عادله، فإن تعذر استناب.

و الظاهر أن تركه المبطل إنما يتحقق بتركه عمداً عالماً حتى خرج وقته الذي يصح فيه ويشعر به قوله عليه السلام (من قابل) فإن تركه وتمكّن من قداركه وأتى به في عامه صح حجه.

و الظاهر أن ترك البعض عمداً عالماً مثل ترك الكل لأن الكل متروك بترك جزئه فيصدق على تارك الجزء أنه تارك للسعي، فيجرى فيه دليل الكل، فتأمل.

و أمّا لو تركه ناسياً كلاً أو بعضاً، فالظاهر وجوب التدارك بنفسه مع عدم المشقة في وقته، لبقاء شغل الذمة إلى أن يمتثل ويخرج عن عهدة الامر، هذا مع عدم خروج وقته واضح والظاهر أن معه كذلك أيضاً لعدم التقييد بالوقت في الامر به، ولكونه اداء دائماً، إلا أنه يجب في وقت خاص في كل سنة كالطواف بل اصل الحج فتأمل.

و يؤيده ما في رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل نسي السعي بين الصفا والمروة، قال: يعيد السعي قلت: فانه خرج؟ قال: يرجع فيعيد السعي الرواية (١).

ولا يخفى أن فيها دلالة على جواز اطلاق الاعداد على ما لم يفعل كأنه لو حو به فعل غير صحيح فهو اشارة إلى عدم جواز الترك وكأنّ الترك بالكلية غير ممكن ويؤيده ما تقدم في الطواف.

و أمّا مع المشقة في العود ولو كانت بمجرد الاتيان من (في خ ل) اهله فيمكن جواز النية حينئذ لكون النسيان عذراً كما تقدم مراراً وحصول الغرض في الجملة مع امكان المناقشة في بقاء الامر بعد خروج الوقت.

و يؤيده رواية زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي ان يطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع الى اهله؟ قال: (فقال ح ل) يطاف عنه (١).

و ايضاً ما تقدم في الطواف وعدم ظهور الخلاف في المسألة.
و ايضاً صحيحة محمد بن مسلم (في الفقيه وزيادات التهذيب) عن احدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل نسي ان يطوف بين الصفا والمروة؟ فقال: يطاف عنه (٢).

حملت على رواية زيد الشحام لعدم النيابة في العبادات، مع عدم المشقة بالعقل والنقل (٣)، من الآية والرواية.

ولو فعل ما يحرم عليه من الوطني وغيره قبل الذكر فالظاهر عدم شيء عليه كما يفهم من المنتهى قال فيه: ولو ترك السعي ناسياً اعاد السعي لا غير (٤).
ولا شيء عليه للاصل وكون النسيان عذراً وما تقدم من عدم الكفارة في غير العمد الا في الصيد.

ولكن قال في الفقيه: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعة فذكر بعد ما حل وواقع النساء انه انما طاف ستة اشواط؟ قال: عليه بقرة يذبحها ويطوف شوطاً آخر (٥).

ويمكن حملها على الاستحباب لما تقدم، وعدم وضوح سندها، وان كان

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب السعي الرواية ٢. (٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب السعي الرواية ٣.

(٣) قوله: بالعقل والنقل، يحتمل ان يكون مصحفاً بقوله: لعدم النيابة في العبادات، فان الظاهر من

الاولى المتعلقة بالعبادات لزوم اثباتها مباشرة.

و يحتمل ان يكون متصفاً بقوله: مع عدم المشقة لادلة نفي الضرر والمخرج من الآيات والروايات.

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب السعي الرواية ٢.

(٥) انتهى كلام المنتهى.

ويجب فيه النية، والبداة بالصفاء، بأن يلصق عقبيه به، والختم
بالمروة بأن يلصق أصابع رجله بها

مثلها موحوداً ايضاً في التهذيب مستنداً وسيجيئ.

و الظاهر أن الجاهل مثل الناسي في جميع ما تقدم لكونه عذراً كمتقدم،
ولتقييد الاعادة في الرواية والاجماع بالعمد ولا شك ان الجاهل ليس بعامد لأن
المتبادر من العامد هو المتذكر للوجوب فلا يكون الجاهل ملحقاً بالعامد والآ يلزم
كون العمد لغواً بل مضرراً، لاشعاره بعدم جريان حكمه في غيره من الناسي
والجاهل.

و الظاهر انه لا يحل لها بعد العلم والذكر ما يحرم عليها قبل السعي حتى
يحصل السعي كمالاً وقد اشير في الدروس بذلك في الناسي فتأمل.

قوله: ويجب فيه النية الخ. البحث عن النية مستغنى عنه لما مرّ غير مرة.
واما وجوب الابتداء بالصفاء فقال في المنتهى: انه قول العلماء وسندهم
الاخبار من طريق العامة (١).

ومن الخاصة مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان
رسول الله صلى الله عليه وآله حين فرغ من طوافه وركعتيه قال: ابدؤا بما بدأ الله به
من اتيان الصفا ان الله عز وجل يقول: ان الصفا والمروة من شعائر الله
(الرواية) (٢).

وهو (هي ظ) يدل على عدم الاعتداد به لو عكس فيجب ان يطرح الكل
ويستأنف من الصفا فافهم.

ويدل عليه صريحاً صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام

(١) صحيح مسلم كتاب الحج (١٩) باب حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: ابدؤا بما بدأ

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب التمتع الرواية ٧.

الله به قبله بالصفاء.

قال: من بدأ بالمرؤة قبل الصفا فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفا قبل المرؤة (١).

وما في روايتين أخريين (٢) قال (أى في العاكس) أبو عبد الله عليه السلام: يعيد، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله.

وهما لا يدلان على وجوب الترتيب في مسح الرجلين لأن المتبادر منه الغسل ولهذا وجد في بعض نسخ التهذيب: (بدأ بغسل شماله) مع عدم ظهور صحة السند.

فلا يكتفى الواحدة، والاكتفاء بما بقى لو سعى ثمانية أشواط كما قال به بعض العامة للنص المتقدم ولأنه ما أتى في الباقي على وجهه فإنه أتى بالثاني باعتقاد أنه الثاني مع أنه كان أولاً ولأن هذا المجموع على هذه الهيئة عبادة غير مشروعة فهو قريب من أن يصلى ركعتي (ركعتا خ ل) الصبح ثلاثة مثلاً ولأنه ما أتى بالنية المعتبرة في الشوط الثاني مقارنة للصما نعم لو كان مستحضراً للنية حينئذ يمكن الصحة فتأمل.

واعلم أن مقتضى قوانين الأصحاب مقارنة النية لأول الحركة الواجبة التي تقع من الصفا بينه وبين المرؤة، لأنها أول السعى والطواف الواجب بالنص والاجماع فحينئذ ينبغي أن يكون الساعى واقفاً في ابتداء فعله حين النية بحيث يكون جميع بدنه خارجاً عن المسعى والموضع الذي يجب فيه السعى متصلاً بأول ما يتحرك منه بأول المسعى فينبغي أن يكون أول أصابعه متصلاً بأول الصفا ثم ينوى ويتحرك ويشرع في السعى، بل لا يبعد إخراج جزء ماء من باب المقدمة،

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب السعى الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب السعى الرواية ٤-٥ ولفظ الأخيرة هكذا: قال: سئل أبو عبد الله

عليه السلام وأنا حاضر عن رجل بدأ بالمرؤة قبل الصفا؟ قال: يعيد الحج.

فلا يكفي اتصال العقب لعدم وقوع السعي بجميع بدنه في موضع قدمه الذي هو من السعي الذي يجب فيه السعي بجميع البدن أي مروره متحركاً فيه كحاقيل مثله في طواف البيت وكذا الكلام في الحتم بإيصال الأصابع، بل ينبغي الصعود. إلا أن يقولوا بعدم الثقة بمثله والاكتفاء بالامر العرفي، فينبغي مثله في الطواف أيضاً، كما أشرنا إليه.

ولا الصعود على الصفا منشياً للحركة فيه لعدم مقارنته لأول الحركة الواجبة الذي هو أول الفعل الذي هو العبادة.

إلا أن يقال بوجوبه أيضاً على سبيل التخيير بينه وبين الأقل منه بأن يبدأ بأول الصفا وذلك غير ظاهر أو يقال: أنه مستحب في السعي ويجوز مقارنة النية بفعل مستحب من العبادة مثل غسل اليد في الوضوء.

وكان ذلك منظور للشهيد في الدروس والمحقق الثاني حيث قال: بوجوب مقارنة النية لوقوفه على الصفا.

وهذا أبعد لأن كون الوقوف على الصفا داخلاً في السعي أبعد من دخول الحركة فيه إلا أن أراد بالوقوف عليه الحركة فيه نحو المروة وهو بعيد.

وكذا لو أراد به الوقوف بحيث يصل عقبه على الصفا على أنك قد عرفت عدم ظهور جواز مقارنة نية الوضوء بغسل اليد ونحوه.

وأنه لا دليل عليه بعد ثبوت وجوب مقارنة النية بأول الفعل.

وأن في قولها بوجوب المقارنة لوقوفه على الصفا مناقشة لأنه يجوز المقارنة بغيره أيضاً فلا ينبغي إطلاق الوجوب عليه مختصراً على ذلك لتوهم عدم جواز غيره.

والاحتياط يقتضي النية بعد الصعود إلى موضع تحقق أنه من الصفا واستحضارها إلى أن يتحقق الخروج عن الصفا والتحول في السعي والصعود عليها

والسعى (بها خ) سبعا، من الصفا اليه شيطان.

اياها وذهاباً بحيث يتحققا.

والظاهر أنه لو وقع زيادة مشى فيها لا يضرب سبعا للاحتياط، وهذا بالنسبة الى ما يفهم من بعض قوانينهم ودقايقهم في الامور.

والظاهر انه لا حاجة الى امثال ذلك ويكفي ما يصدق عليه السعى عرفاً بينهما على وجه العبادة في الجملة كما مرّ مراراً خصوصاً في الطواف.

وبما ذكرنا يفهم ما في قول المحقق (١) في حاشيته على المتن: (يلصق اصابع رجله بها) (٢): مقتضى العبارة الصاق اصابع القدمين.

وفيه توقف لانك عرفت انه مع الصاق اصابعها ما يحصل المرور والسعى بجميع البدن في جميع المسمى فكيف مع الصاق احدهما.

الا ان يبنى على الظاهر والمساحة وعدم الدقة كما هو الظاهر.

ولكن ينبغي مثل ذلك في الطواف ايضاً فلو كان عقبه محاذياً لاؤل الحجر أو اول اصابعه اجزاً فتأمل.

واما كون السعى والشوط سبعا بان يكون من الصفا اليه سبعان وشيطان فهو ايضاً مما ادعى في المنتهى اجماعنا عليه وأنه قول عامة العلماء.

ويدلّ عليه الاخبار ايضاً مثل ما رواه الشيخ (في الصحيح) - قاله في المنتهى وليس بواضح ولكن مذكور في الكافي (في الحسن) -: طف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة (الرواية) (٣).

وما تقدّم من الاخبار مثل ما اوجب البقرة على ناسي شوط واحد وذكر بعد الواقعة وجوب اكمال ما نقص (٤).

(١) هو المحقق الثاني قدس سره. (٢) اي بالمروة.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب السعي الرواية ١ وهذه قطعة من الرواية.

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب السعي.

ويدل عليه أيضاً حسنة جميل بن دراج قال: حججنا ونحن ضرورة فسمعنا بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً فسألنا (فألت كا) اباعبدالله عليه السلام عن ذلك؟ فقال: لا بأس سبعة لك وسبعة تطرح (١).

وصحيحة هشام بن سالم قال: سميت بين الصفا والمروة انا وعبيدالله بن راشد فقلت له تحفظ على فجعل يمد ذاهباً وجائياً شوطاً واحداً فبلغ بنا (مناخ ل) ذلك فقلت له كيف تعد؟ قال: ذاهباً وجائياً شوطاً واحداً فأتممتها أربعة عشر شوطاً فذكرنا لابي عبدالله عليه السلام فقال: قد زادوا على ما عليهم ليس عليهم شيء (٢).

وهذه تدل على التحويل على الغير في حفظ العدد ومقدار العدد الواجب. وهما تدلان على عدم البطلان بالزيادة جهلاً وأنه إذا أتى بالواجب لا يضر الزيادة.

بل تدلان على عدم اشتراط صحة العبادة بالعلم بها وبوجهها على الوجه الذي ذكرناه واعتبروه بل يكفي الاتيان بما هو عليه في نفس الامر وان زاد عليه بل ان ذلك غير واجب ايضاً حيث ما لامهم عليه السلام بأنهم تركوا الواجب بترك اخذ المسألة ممن يجوز اخذها عنه وما امرهم بذلك وامثال ذلك كثيرة فتأمل. واما بطلان السعي الواجب بالزيادة عمداً، فيدل عليه رواية عبدالله بن محمد عن ابي الحسن عليه السلام قال: الطواف المفروض اذا زدت عليه مثل الصلوة المفروضة اذا زدت عليها، فعليك الاعادة، وكذلك السعي (٣). وعبدالله غير معلوم التوثيق والدلالة ايضاً غير صريحة بل صريحة في بطلان

(١) الوسائل الباب ١٣ من ابواب السعي الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب السعي الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الطواف الرواية ١١.

الصلوة بالزيادة مطلقاً، وذلك غير معلوم، بل إنما تبطل مطلقاً بزيادة ركنها لا غير على ما قالوه، وبزيادة غيره إن كان عمداً وقصد الوجوب أو السدب وكان كثيراً مخرجاً عن كونه مصليةً يمكن ذلك (١) وكذلك إن كان سهواً وإن لم يكن كثيراً مع ذلك القصد وكان قولاً يمكن البطلان أيضاً وإن كان فعلاً.

وبالجملة البطلان في الصلوة بزيادة غير الركن ليس من أجل الزيادة لو كانت مبطله (٢)، وبزيادة الركن مبطله عمداً وسهواً فتشبيه الطواف والسمي بها غير ظاهر، فبطلانها بالزيادة عمداً أيضاً مطلقاً لا دليل عليه إلا أن يكون اجماعاً.

و الظاهر أنه لو كان ففي الشوط الكامل مع قصده ادخاله إن أمكن أو مع القصد مطلقاً، إن سلم، فلا يضر الزيادة بغير ذلك، فلا يحتاج إلى الفصل الحثي كما قيل في الطواف، ولهذا لا حاجة إليه في السعي، فتأمل.

ويدل على الصحة في الجملة ما تقدم (٣)، وفي النامى أيضاً صحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: كان (إن يب) في كتاب على عليه السلام إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية، أضاف إليها ستاً وكذا إذا استيقن أنه سعى ثمانية، أضاف إليها ستاً (٤).

وهذه مذكورة في الزيادات عن أحدهما من غير كتاب علي وبديل ستة ستاً في الموضعين.

(١) أي ممكن البطلان، ويحتمل أن تكون العبارة (إن أمكن ذلك) أي أمكن زيادة غير الركن مع القيود المذكورة.

(٢) بل لكونه مخرجاً من كونه مصليةً.

(٣) من صحيحه هشام وجيل المتقدمين آنفاً (راجع الوسائل الباب ١١ و ١٣ من أبواب السعي).

(٤) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الطواف الرواية ١٠.

وفيه دلالة على استحباب السعي في الجملة (١)، وظاهرها عامة في العامد وغيره، وتدلّ على عدم الاعتداد بالنية على الوجه المذكور حيث جوّز طوافاً وسعيّاً بدونها.

وامثالها كثيرة في الصلوة ايضاً مثل العدول من صلوة الى اخرى وقد مرّ. ولا تدلّ على البطلان بالزيادة صريحاً بل تدلّ على عدم الاعتبار بالنية وعدم الاعتداد بما بدأ بالمرّة وعدم البطلان بالزيادة مطلقاً.

صحيفة معاوية بن صفار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان طاف الرجل بين الصفا والمرّة تسعة اشواط فليسع على واحد وليطرح ثمانية، وان طاف بين الصفا والمرّة ثمانية اشواط فليطرحها وليستأنف السعي وان بدأ بالمرّة فليطرح ماسعى وليبدأ (يبدأ ل) بالصفا (٢).

لأنّه يحتمل ان يكون معناها أنّ الساعي ان اكمل سعيه بالمرّة مع علمه بأنه تسعة اشواط فليطرح الثمانية يعني تكون سبعة منها طوافاً، والواحدة زائدة تطرح لا اعتبار بها لعدم وقوع ابتدائها من الصفا بل من المرّة مع كونها زائدة على السعي المعتبر ويبقى على التاسع لان ابتدائها وقع من الصفا كما هو شرط فيكمله سعيها تاماً فعلاً كما تقدم.

و ان اكمل سعيه بها مع علمه بأنه ثمانية يطرح تلك كلها لانها (٣) علم أنّ ابتدائه كان بالمرّة فطاف على خلاف السنة والشرعة فلا يعتبر من ابتدائه والباقي مبنى عليه فلا يبنى على شيء منها فتأمل.

و الى هذا اشار الصدوق في الفقيه: ومن سعى بين الصفا والمرّة ثمانية

(١) اي استحبابه في هذا المورد بالخصوص لا مطلقاً.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب السعي الرواية ١ وذكر فيها في الباب ١٠ من تلك الابواب

(٣) هكذا في جميع النسخ، والصواب (لأنّه).

اشواط فعليه ان يعيد وان سعى بينها تسعة اشواط فلا شيء عليه وفقه ذلك انه اذا سعى ثمانية اشواط يكون قد بدأ بالمروة ونخم بها وكان ذلك خلاف السنة واذا سعى تسعة يكون قد بدأ بالصفاء ونخم بالمروة انتهى كلامه رحمه الله تعالى (١).

وهذا لا ينافي ما تقدم من البناء على واحد في ثمانية ايضاً لان ذلك عمول على الختم بالصفاء ثمانية يعنى علم انه كان ثمانية وهو بالصفاء وعلم كون ابتدائه من الصفاء فكان السبعة صحيحاً وكذا الزيادة في التسعة بخلاف الثمانية هنا.

وتدل على وجوب اكمال السبعة بنفسه ولو خرج من مكة، وعلى وجوب الكفارة لو اخل قبله مع ظنه انه سعى سبعة كما مر فيا نقلناه .

صحيفة سعيد بن يسار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل متمتع سعى بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى انه قد فرغ منه وقلم اظافيره واحل ثم ذكر انه سعى ستة اشواط فقال: لي يحفظ انه قد سعى ستة اشواط؟ فان كان يحفظ انه قد سعى ستة اشواط فليعد وليتم شوطاً وليرق دماً فقلت: دم ماذا؟ قال: بقرة قال: وان لم يكن حفظ انه قد سعى ستة فليعد فليبتدئ السعى حتى يكمل سبعة اشواط ثم ليرق دم بقرة (٢).

فيها دلالة على بطلان السعى بالشك ايضاً كما في الطواف.

ومثلها في وجوب البقرة والعود لا كمال الشرط (الشوط - ظ -) رواية عبد الله بن مسكان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعة فذكر بعد ما احل وواقع النساء انه انما طاف ستة اشواط قال: عليه بقرة يذبحها ويطوف شوطاً آخر (٣).

(١) لفقهِه ج ٢ (١٤١) باب التهوُّي السعي بين الصفا والمروة وتماحه: ومن بدأ بالمروة قبل الصفا فعليه ان يعيد ومن ترك شيئاً من الرمل من سعيه فلا شيء عليه.

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب السعى الرواية ١-٢.

ويستحب (فيه خ) الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم،

وقال في المنتهى أنها موثقة وليست كذلك لوجود محمد بن سنان الضعيف (١) وقد حكم بضعفه وبضعف اخبار كثيرة خصوصاً في ضابطة الفقيه لوجوده في الطريق.

و العجب انه ما ذكر صحبة سعيد بن يسار
ويمكن حمل الطواف بنفسه على الاستحباب وعدم المشقة وعلى ارادته مكة
الحج او عمرة او غيرهما، للجمع بينها وبين ما تقدم.
و يحتمل اختصاص الرجوع بنفسه بمن واقع. ووجوب الكفارة ايضاً
مشكل لظنه تمام الحج فلا يكون اقل من الناسي وقد مرّ انه لا كفارة عليه الا في
الصيد فيمكن الحمل على الاستحباب كما تقدم فتأمل والاحتياط واضح.
قوله: ويستحب الطهارة واستلام الحجر الخ. اشارة الى مستحبات
السعي من المقدمات والكيفيات.

فالذي يدل على عدم وجوب الوضوء في السعي هو ما في رواية زيد الشحام
عن ابي عبدالله عليه السلام في السعي بغير وضوء قال: لا بأس (٢).
وصحبة رفاعه بن موسى قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: أشهد
شيئاً من المناسك وأنا على غير وضوء؟ قال: نعم الا الطواف في البيت (بالبيت خ ل)
فان فيه صلوة (٣).

وهذه تدل على عدم وجوب الوضوء في غيره ايضاً مثل الوقوف والرمي.

(١) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن عبدالله بن

مسكان.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب السعي الرواية ٤ من الرواية هكذا: عن زيد الشحام عن ابي عبدالله
عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يسعي بين الصفا والمروة على غير وضوء؟ فقال: لا بأس.

(٣) الوسائل الباب ١٥ من ابواب السعي الرواية ٢.

والصَّبَّ على الجسد من الدَّلْوِ المقابل للحجر، والخروج من الباب المحاذي له، والصُّعُود على الصِّفَاء واستقبال العراق، والاطالة، والدعاء، والتكبير سبْعاً، والتَّهْلِيل سبْعاً والمشى طرفيه، والمرولة بين المنارة وزقاق المطارين.

وتدل على الاستحباب صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان يقضى للناسك كلها على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلوة والوضوء افضل (١).

هكذا في التهذيب، وزاد في الاستبصار: (على كل حال).

وفي رواية بحبي الأزرق، عن ابي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: الرجل يسعى (رجل سعى خ ل) بين الصفا والمروة، فسمى ثلاثة اشواط او اربعة، ثم يسبول (بال خ ل) أيتم سعيه بغير وضوء؟ قال: لا بأس، ولو أتم نسكه (مناسكه كايب) بوضوء كان احب الى (٢).

فيحمل غيرها على الاستحباب.

ودليل - استحباب استلام الحجر وتقبيله والاشارة اليه بعد الطواف وركعتيه قبل الخروج الى التمتع والشرب من زمزم والدعاء حينئذ بقوله: اللهم اجعله علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء وسقم والصَّبَّ على الجسد من الدَّلْوِ الذي هو مقابل للحجر - هو الاختيار (٣).

وكذا استحباب الخروج من الباب الذي هو مقابل للحجر، فإنه موجود في الخبر ايضاً (٤).

وكذا الصُّعُود على الصِّفَاء والنظر الى البيت واستقبال الركن العراق حينئذ

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب التمتع الرواية ١ و ٦.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب التمتع فلاحظ. (٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب التمتع فلاحظ.

وأطالة الوقوف على الصفا وكونه بقدر سورة البقرة، تأمياً بالنبي صلى الله عليه وآله وكذا الدعاء والتكبير والتهليل سبعاً سبعاً موجود في الخبر (١) ومائة مائة أيضاً موجود في صحيحة معاوية بن عمار التي دلت على السبع وعلى كثير من هذه الأحكام (٢) وفي رسالة عمر بن يزيد عن بعض أصحابه، قال: كنت في قضاء (ظهرخ ل) أبي الحسن موسى عليه السلام على الصفا وعلى المروة وهو لا يزيد على حرفين، اللهم اني امسلك حسن الظن بك على (في خ ل) كل حال وصدق النية في التوكل عليك (٣).

و كذا المشى - مع السكينة والوقار في آخر طريق السعى والمرولة في الموضع المعين - موجود في الاخبار.

و اشيراليه مع الدعاء حال السعى في رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ثم اتحدر (من الصفا) (كذا في الكافي) ماشياً عليك السكينة والوقار حتى تأتي المنارة وهي طرف السعى فاسع ملافروجك، وقل: بسم الله والله اكبر وصلى الله على محمد وآله، وقل اللهم اغفر وارحم واعف عني تعم انتك انت الاعز الاكرم، حتى تبلغ المنارة الاخرى، فاذا جاوزتها ققل: يا ذا المن والفضل والكرم والنعماء والجلود اغفر لي ذنوبي انه لا يقصر الذنوب الا انت ثم نمش عليك السكينة والوقار حتى تاتي المروة فاصعد عليها حتى يبدوك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم طف بينها سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتحتم بالمروة ثم قص (قصرخ ل) من رأسك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلم اظفارك وابق منها لحجك فاذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء يحل منه المحرم

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب السعى الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب السعى الرواية ١.

(٣) راجع الوسائل الباب ٥ من ابواب السعى الرواية ٦.

واحرمت منه (١).

وهذه تدل على استحباب ما قيل في الصفا، في المروة ايضاً، وان الصعود في السعى وان كان زائداً على السعى لا يضر. وعلى استحباب الجمع بين الاخذ من الرأس واللحية والشارب وقص الاظفار وابقاء شيء للحج وان ذلك يكنى للاحلال ولا يضر وجود ابراهيم بن ابي ستمك (سمال خ ل) الواقفي (٢) في الطريق لما تقدم، ولانها حسنة في الكافي بتغيرتها، وزيادة في الدعاء حيث قال: اذا جاوزتها فقل: يا ذا لسنّ والفضل والكرم والنعمة والجود، اغفر لي ذنوبي، انه لا يغفر الذنوب الا انت، ثم امش وعليك السكينة والوقار (الى قوله): بالمروة.

و في رواية سماعة: فاكفف عن السعى وامش مشياً وانما السعى على الرجال وليس على النساء ملحق (٣).

يعنى اذا وصل الى طرف السعى يترك المروة ويمشى مشياً متوسطاً وليس على النساء المروة.

قال في المنتهى: وليس على النساء رمل، ولا الصعود على الصفا، ولا على المروة، لان ترك ذلك سترهن.

و الظاهر استحباب كل ذلك وان كان وقع بصورة الامر في الاخبار، للأصل، وعدم القائل بالوجوب او قلته، مع عدم ظهوره مع مقارنته بالمستحبات يقيناً مثل الأدعية.

و في صحيحة سعيد الاعرج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب السعى الرواية ١ و ٢ وروى فيها في الباب ٦ من أبواب التخصير الرواية ١. ورواها في الكافي الى قوله عليه السلام: وتحمّ بالمروة راجع الكافي ج ٢ ص ٣٥ ط. ط.
(٢) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن ابراهيم بن ابي ستمك عن معاوية بن دهم.
(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب السعى للرواية ٢.

ترك شيئاً من الرمل في سعيه بين الصفا والمروة؟ قال: لا شيء عليه (١) وهي تدل على عدم الوجوب مطلقاً ظاهراً.

وفي رواية إبي الجارود عن إبي جعفر عليه السلام قال: ليس على الصفا شيء موقت (٢) دلالة على عدم وجوب ما ذكر في الصفا.

ويدل على صحة السمي راكباً وعدم المرولة عليه صحيحة معاوية بن عمار عن إبي عبدالله عليه السلام قال: ليس على الراكب سمي ولكن ليسرع شيئاً (٣).

وتدل على كون المشي أفضل روايته عنه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسمي بين الصفا والمروة راكباً؟ قال: لا بأس والمشى أفضل (٤) وفي صحيحة معاوية بن عمار عن إبي عبدالله عليه السلام عن المرأة تسمي بين الصفا والمروة على دابة أو على بعير؟ فقال: لا بأس بذلك وسألته عن الرجل يفعل ذلك؟ فقال: لا بأس (٥).

ويدل على عدم وجوب الاتصال الحقيقي وجواز الفصل مامراً في الطواف (٦).

وصحيحة الحلبي قال: سألت إبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة أيسريح؟ قال: نعم إن شاء جلس على الصفا والمروة وبينهما قليلا جلس (٧).

وكذا يجوز قطعه للصلوة وقضاء الحاجة لمامراً في الطواف (٨) ويدل عليه أيضاً صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لإبي عبدالله عليه السلام الرجل يدخل

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب السمي الرواية ١. (٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب السمي الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ١٧ من أبواب السمي الرواية ٢. (٤) الوسائل الباب ١٦ من أبواب السمي الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ١٦ من أبواب السمي الرواية ٣. (٦) تقدم موضع ذكره في بحث الطواف.

(٧) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب السمي الرواية ١. (٨) تقدم موضع ذكره في بحث الطواف.

في السعي بين الصفا والمروة فيدخل وقت الصلاة أيخطف أو يقطع ويصلي ثم يعود أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ؟ قال: لا بل يصلي ثم يعود أو (اذح) ليس عليها مسجد، الحديث (١).

وفي رواية الحسن بن علي الفضال قال: سأل محمد بن علي أبا الحسن عليه السلام فقال له: سميت شوطاً واحداً ثم طلع الفجر فقال: صل ثم عد فاتم صعبك (٢).

هذه تدل على البناء مع عدم تجاوز الصف.

وتدل على القطع لقضاء الحاجة صحيحة بحسب ابن عبد الرحمن الأزرق قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة فيسعي ثلثة اشواط أو أربعة ثم يلقاه الصديق له فيدعوه إلى الحاجة أو إلى الطعام؟ قال: إن أجابه فلا بأس (٣).

وكانه فيها إشارة إلى أن السعي أولى، ولهذا قال في الفقيه بعد قوله: فلا بأس ولكن يقضى حق الله أحب إلى من أن يقضى حق صاحبه.

ولكن ما تقدم في الطواف وما نقل في قضاء حوائج المسلمين (٤) يدل على خلافه ولعله يتفاوت بالنسبة إلى الأشخاص والزمان والحاجات. قال في المنتهى: قال الشيخ: لو نسي الرمل في حال السعي حتى يجوز موضعه ثم ذكر فليرجع القهقري إلى المكان الذي يرمل فيه (٥)، وبعده بياض، كأنه

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب السعي الرواية ١ قطعة من الرواية.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب السعي الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٩ من أبواب السعي الرواية ١.

(٤) راجع الوسائل الباب ٢٦ و ٢٧ من أبواب فعل العرف.

(٥) المنتهى، كتاب الحج، الفصل الرابع في السعي، ص ٧٠٦ وفي النهاية، كتاب الحج، باب السعي

بين الصفا والمروة، ص ٢٤٣.

ولونسيا رجع القهقرى، والدعاء خلاله وتحرم الزيادة عمداً ويبطل بها، لا سهواً.

وتقديمه على الطواف عمداً فيعيده بعد الطواف لو قدمه.
ولو ذكر النقيصة قضاها ولو كان متمتعاً، وظن اتمامه فاحل

اراد نقل الرواية.

ورأيت في زيادات التهذيب روى عن ابي عبد الله عليه السلام وابي الحسن موسى عليه السلام انها قالوا: من سهى عن السعى حتى يصير من السعى (المسمى ثل) على بعضه او كله ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفاً ولكن يرجع القهقرى الى المكان الذي يجب فيه السعى (١).

فيمكن استحباب الرجوع قهقرى للرميل للناسى والجاهل ايضاً ويحتمل بعيداً للعماد ايضاً.

ولكن الرواية مرسلة وموجبة للزيادة فالقول به مشكل ويؤيده ان رجوع القهقرى مستتر جداً مع المراجعة بل قد لا ينفق الا بالرجوع مرة بعد اخرى مع انهم ينعون عن الزيادة فهي مؤيدة لعدم المنع عن الزيادة في الجملة وكذا المنع عنه في الرجوع لا التزام المستجار مع ان استحباب الدعاء فيه والترغيب فيه اكثر من هنا فتأمل.
فدليل قوله: - ولونسيا (اي المرولة) رجع - تلك الرواية وقد مر دليل الدعاء في اثناء السعى والمرولة.

قوله: وتحرم الزيادة الخ. قدم دليل تحريم الزيادة والبطلان فيها مع ما فيه.
وكذا دليل تحريم تقديمه على طواف الحج، ووجوب اعادته لو قدمه على طوافه مع بقاء الوقت ظاهر.

وكذا اتمام نقصان ما ذكره ولو كان بعد الرجوع الى اهله بنفسه او بوكيله.

وواقع، او قلم او قصّ شعره، فعليه بقرة، واتمامه، ولو لم يحصل العدد، او شك في المبدأ، وكان في المزدوج على المروة اعداد، وبالعكس لا اعادة، ويجوز قطعه لقضاء حاجة، أو (وخل) صلوة فريضة، ثم يتمه.

و كذا قد مرّ دليل وجوب دم بقرة لو ظن اتمام السعى وواقع ثم ذكر وقد عرفت ان المناسب هو الاستحباب لا الوجوب هذا ظاهر.

ولكن العبارة لا تخلو عن شيء لان الظاهر ان معنى (احلّ) قلم او قصّ المذكورين بعده وايضاً ظاهر (او) ان احدهما يكفي في وجوب البقرة، فيجب بمجرد القلم او القص كما يجب باحدهما مع الواقعة وهو بعيد كما سيجيء.

و (او) موجود في التهذيب ايضاً ولكن من دون (احلّ) قبله قال: وان كان اتى اهله او قصّر وقلم اظفاره فعليه دم بقرة.

والدليل على ذلك صحيحة سعيد بن يسار المتقدمة قال فيها: رجل متمتع سعى بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يرى انه قد فرغ منه وقلم اظافيره واحلّ ثم ذكر (الى قوله) ثم ليرق دم بقرة (١).
ورواية عبدالله بن مسكان (٢) المتقدمة.

والذي يفهم منها ان الاحلال مع الواقعة موجب لدم البقرة وكذا مع القدم ولعل التخصيص مثله ولكن مانفهم المقصود من الاحلال.

ولعل المراد به في الرواية الاولى هو الواقعة بقرينة الثانية، وبعد ايجاب البقرة للقلم فقط او مع التخصيص اذا اريد ذلك بالاحلال، او مع اعتبار كونه محلاً ان حل الاحلال عليه فانه عمداً في محض الاحرام ما كان موجباً لها.

وفي الثانية القلم ونحوه بقرينة الاولى مع عدم صحتها كما عرفت وهذا كله دليل عدم الوجوب والاستحباب غير بعيد مع الواقعة ويمكن بدونها ايضاً فتأمل.

فإذا فرغ من سعى عمرة التمتع قصر، واحلّ من كل شيء
احرم منه، وادناه ان يقصر شيئاً من شعر (شعورخ ل) رأسه، او يقصّ
(يقصرخ ل) اظفاره، ولا يخلق فان قتل فعليه دم،

وقد عرفت ايضاً دليل وجوب الاعداء على تقدير عدم تحصيل العدد، بل
الشك في النقيصة ايضاً ممّا تقدم في الطواف مع البحث فيه.
و دليل الاعداء في الشك في المبدأ مع كونه في المزدوج على المروة وعدمها
في العكس ظاهر وقد مرّ الاشارة اليه.

وقد عرفت جواز القطع لقضاء حاجة وصلوة فريضة ايضاً عن قريب.
قوله: فإذا فرغ من سعى عمرة التمتع الخ. اشارة الى آخر افعال العمرة
المتمتع بها. ودليل وجوب التقصير بعد السعى ظاهر مما تقدم من الاخبار الصحيحة
مثل ما مرّ من صحيحة معاوية بن عمار (رواها الشيخ عنه في التهذيب من عدة طرق
صحيحة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا فرغت من سعيك وانت متمتع
فقصر من شعرك الحديث (١) والظاهر أنّه لا كلام في وجوبه عندنا.
قال في المنتهى: افعال العمرة الطواف وركعتاه والسعى والتقصير. ذهب
اليه علمائنا اجمع.

كانه ما اعتبر الخلاف في وجوب طواف النساء له، وانما الكلام في تعيينه
وجواز الحلق.

قال في المنتهى: التقصير في عمرة التمتع اولى من الحلق قاله الشيخ في
الخلاف ومنع في غيره من الحلق وقال في التهذيب: ولا يجوز ان يخلق رأسه كلّهُ فان
فعل وحب عليه دم شاة.

و استدلل برواية ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتمتع

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب التقصير للرواية ٤.

اراد ان يقصر فخلق رأسه؟ قال: عليه دم يهرقه ثم قال: فاذا كان يوم الحمر أمر موسى على رأسه حين يريد ان يخلق فاذا كان قد فعل ذلك ناسياً فليس عليه شيء (١).

و نقل رواية جميل بن دراج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع خلق رأسه بمكة؟ قال: ان كان جاهلاً فليس عليه شيء وان تعمد ذلك في اول شهر الحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء وان تعمد بعد الثلاثين يوماً الشئ يوغر فيها الشعر للحج فان عليه دمأ يهرقه (٢).

و هما ضعيفتان الاولى بمحمد بن سنان والقول في اسحق (٣) فقول المصنف بانها موثقة غير جيدة والثانية بعلي بن حديد (٤) مع قصر الدلالة نعم هي صحيحة في الفقيه، ولكن الدلالة، قاصرة. واستدل بها على عدم جواز الخلق بعد دخول ذي القعدة لمن اراد الاحرام ووجوب الدم حينئذ وقد مر البحث فيه. ويدل على التحريم الاستصحاب، وادلة تحريم خلق الرأس على المحرم في الجملة (٥) وفيها تأمل.

والاصل وظاهر آية (مخلفين رؤسكم ومقصرين) (٦) والترغيب في الاخبار الى الخلق حيث نقل انه صلى الله عليه وآله استغفر للمخلفين مرتين وفي

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب التقصير الرواية ٢ ولا يخفى ان لفظ رواية ابي صير الى قوله: (حين ان يريد ان يخلق) وليس فيها (ثم قال) ومن قوله: (فاذا كان قد فعل ذلك ناسياً الحج) من كلام الشيخ في التهذيب لا من الرواية فلاحظ، فقول الشارح قدس سرته: (ثم قال) اللوم في كونه من عبارة الشيخ في التهذيب غير جيد، صم من قوله (فاذا كان الحج) من كلام الشيخ. (٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب التقصير الرواية ٥.

(٣) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير.

(٤) سند الرواية (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل

بن دراج. (٥) راجع الوسائل الباب ٦٢ من ابواب ترك الاحرام. (٦) الفتح: ٢٨.

آخر ثلاث مرات وقيل للمقصرين يا رسول الله قال: وللمقصرين مرة واحدة (١) ويؤتيه تقديمه في الآية وإن المقصود من التقصير إزالة الشعر ونحوه وهو يحصل بالخلق. يدل على الجواز ويؤتيه إن سبب التحريم هو الإحرام المقتضى لتحريم إزالة الشعر وقد زال بل وجبت الإزالة.

ويؤتيه أيضاً ما في صحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام فإذا فرغت من سعيك وانت متمتع فقصر من شعر رأسك من جوانبه (إلى آخر ما تقدم) (٢).

ولعل تقصير الشعر يصدق على الخلق، والأمر بالجوانب للبقاء للحج، ويشعر به (وأبقى لحبك).

وهذه صريحة في الجواز بعد التقصير حيث قال: فقد احللت من كل شيء يحل منه المحرم.

ويمكن حملها على الاستحباب، وأن الأفضل ترك الكل أو البعض للحج، وتخصيص الترغيبات على غير عمرة المتمتع، بل الآية أيضاً، للجمع، والشهرة، والاحتياط.

ثم إن الظاهر أن النزاع في تحريم حلق كل الرأس كما هو ظاهر عبارة التهذيب (٣) لا في البعض ولا في الأجزاء من التقصير كما يظهر من المنهى، قال فيه: لو حلق في إحرام الحج - كذا، والظاهر العمرة المتمتع بها - (٤) أجزاء، وهل

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الحلق والتقصير الرواية ٦ - ١١ وليس في الرواية الثانية لفظة

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب التقصير الرواية ٤.

(واحدة).

(٣) قال في التهذيب: ولا يجوز أن يحلق رأسه كله فإن صل وجب عليه دم شاة (راجع باب الخروج إلى

الصفا).

(٤) لعل النسخة التي كانت عند الشارح قلنس سره هكذا: ولكن في النسخة المطبوعة ألقى من المنهى

عندنا: لو حلق في إحرام العمرة الح ص ٧١١.

يكون فعل (فعلأخ ل) حراماً؟ فيه خلاف تقدم ولو حلق بعض رأسه فالوجه عدم التحريم على القولين وسقوط الدم والاجتزاء به.

ولي في الاجزاء مع التحريم تأمل، لأن ظاهر كلامه في المنتهى انه نسك (١) عندهم خلافاً للعامة، ويشترطون فيه النية على ما رأيت في بعض الحواشي والمناسك، ألا ان يقال: حصل الاحلال بالجزء الاول الذي ليس بحرام، فإن حلق الكل حرام، وذلك لا يحصل الا بالجزء الأخير، هذا واضح على تقدير عدم تحريم البعض وعدم قصد حلق الكل في الابتداء، وبدونها مشكل.

و كذا يشكل عدم تحريم البعض وتحريم الكل فقط، اذ يبعد تحريم الجزء الاخير فقط ولو كان قليلاً جداً.

و يؤيده أنه اذا حصل الاحلال بالبعض، فالظاهر جواز جميع ما حل للمحل وحرم على المحرم كما صرح في الاخبار مثل صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة (٢) فلا يبعد الحوالة الى المرف (٣) مثل ان حلق اكثره بحيث مابق الأجزاء غير معتد به، ولا يبعد كون مراد المصنف هنا والشيخ في التهذيب، ذلك.

و الطاهر ايضاً أنه لا كلام في حصول الاجزاء والاحلال بصدق التقصير، وإن ذلك بمطلق الازالة لا حلق الرأس، على الخلاف المتقدم.

قال في المنتهى: لو قص الشعر بآى شيء كان، اجزأه، وكذا لو نشفه او ازاله بالثورة لأن القصد، الازالة، والأمر ورد مطلقاً، فيجزى كل ما يتناوله الاطلاق، لكن الافضل التقصير في احرام العمرة والحلق في الذبح اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله في امره وفعله (٤).

(١) فتكون عبادة والهي عنها يقتضى الفساد.

(٢) تقدم عليها آنفاً.

(٣) هكذا في جمع النسخ، ولعل الصواب (على) بدل (ال). (٤) انتهى كلام المصنف ص ٧١١.

وهذا الكلام كالصریح في صدق التقصير على الخلق فهو مؤيد لجواز الخلق.

وكذا قال: الاحلال يحصل بقص الأظفار لأنه نوع تقصير وكذا من شعر الحاجب وشعر النازل من الرأس، وإن مسمى ذلك كاف في اخذ الشعر وقلم الأظفار بل الظفر.

وقال: أدنى التقصير ان تقص شيئاً من شعره ولو كان يسيراً وأقله ثلاث شعرات لأن الامتثال به يحصل، فيكون مجزياً، ثم قال: وهذا اختيار علمائنا، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الربع، وهو يدل على الاجماع.

ويدل عليه - وعلى عدم تعيين الاخذ بألة - روايات معتبرة، مثل حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن متمتع قرض اظفاره واخذ من شعر رأسه بمشقص؟ (١) قال: لا بأس، ليس كل واحد يجذ جليماً (٢).

فإن اخذ الشعر يصدق على البعض، لكنه هنا مع قرض الأظفار ولعل فيها إشارة الى جواز خلق الرأس فافهم.

وصحيحة الحلبي في امرأة قرضت بعض شعرها بأسنانها، قال: كانت افقه منك (٣).

وقد تقدمت هذه.

(١) المشقص كمنبصل مريض والجلم بحركة، ما يجزبه، وجعله أي قطعه.

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب التقصير الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب التقصير الرواية ٢ من الرواية هكذا عن الحلبي قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام حدثت فداك فني لما قصيت مناسكي للعمرة اتيت اهل ولم تقصر، قال: عليك بدنة قال: قلت: اني لما اردت ذلك منها ولم تكن تقصرت اعتصمت، فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال: رحمها الله كانت افقه منك، عليك بدنة، وليس عليها شيء.

فيمكن حل ما ورد - في مثل صحيحة معاوية (١) من الاخذ من الرأس
واطراف اللحية والشارب وقص الاطفار - على الاستحياب وكذا صحيحة محمد بن
اسماعيل قال: رأيت ابا الحسن عليه السلام احل من عمرته وأخذ من اطراف شعره
كله على المشط ثم اشار الى شاربه فأخذ منه الحجام ثم اشار الى اطراف لحيته فأخذ
منه ثم قام (٢).

لعل المراد بقوله: (احل) اراد ان احل و (بشعره) شعر رأسه.
و مثل هذه يدل على عدم وجود الأخذ بنفسه فيجوز بغيره فهو مؤيد لعدم
الدقة في النية فتأمل.

وتدل على الاخذ من (عن خ ل) الكل صحيحة جميل بن دراج وحفص
وغيرهما (في الفقيه وهي حسنة في الكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام في عزم
يقصر من بعض ولا يقصر من بعض قال: يجزيه (٣).

و الظاهر ايضاً عدم وجوبه في مكان معين وان كان في بعض العبارات
كونه على المروة، للاصل وصدق الامتثال للاوامر المطلقة، ولحقوا الادلة عن ذلك .
ولرواية عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ثم انت منزلك
فتقصر من شعرك وحل لك كل شيء (٤).

ولا يضر جهل محمد بن عمر (٥).

وهي تدل على عدم تحريم حلق الرأس بعد التقصير وجوب التقصير

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب التقصير الرواية ١. هذه منقولة بالمعنى.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب التقصير الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب التقصير الرواية ١. (٤) الوسائل الباب ١ من ابواب التقصير الرواية ٣

(٥) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن محمد بن عمر عن محمد بن عمار عن

ايضاً (١) مثل رواية عبدالله بن منان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول طواف المتمتع ان يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره فاذا فعل ذلك فقد احل (٢).

قال في المنتهى: هي صحيحة وعندي ابوالحسن النخعي (٣) مجهول ولكن لا يضرب بعلمه رحمه الله.

وهي تدل على عدم وجوب طواف النساء ايضاً في العمرة المتمتع بها كغيرها مما تقدم.

ومثلها في الدلالة على بعض الامور المذكورة صحيحة معاوية بن عمار (المقدمة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا فرغت من سعيك وانت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلم اظفارك وأبق منها لحيتك فاذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم وأحرمت منه فطف بالبيت تطوهاً ماشئت (٤).

فلا كفارة في حلق الرأس بعده ولو كان عالماً عامداً بل قبله ايضاً بعد السعي لما مر.

(١) يعني كما ان رواية عبدالله بن منان تدل على عدم تحريم حلق الرأس ووجوب التقصير ايضاً.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب التقصير الرواية ٢.

(٣) هو ايوب بن نوح بن دراج الثقة (الزبير في علمه) وقد نقل في جامع الرواة رواية موسى بن القاسم

منه عن ابن ابي عمير وروايته عن عبدالرحمن بن الحجاج الخ تصحح فقال ج ٣ في فصل الكى ص ١٣.

وظاهر هذا الكلام هو رواية موسى بن القاسم عن ابن الحسين النخعي عن عبدالرحمن بن الحجاج.

وليس في سند هذه الرواية (على ما في التهذيب والوسائل) لفظ ابن الحسين بل السند الموجود فيها

هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن عبدالله بن منان.

ولعل في النسخة التي كانت عند الشارح رحمه الله: موسى بن القاسم عن ابن الحسين النخعي، في سند

الرواية. (٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب التقصير الرواية ٤.

ولونسيه حتى احرم بالحج، فعليه دم.

وصحيفة الحلبي (المقدمة) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك اني لما قضيت نسكى للعمرة اتيت اهل ولم اقصر قال: عليك بدنة قال: قلت: اني لما اردت ذلك منها ولم تكن قصرت امتنعت فلما غلبتها قرضت بعض شعرها باسنانها فقال: رحمها الله كانت افقه منك عليك بدنة وليس عليها شيء (١). ولعل فيها دلالة على عدم وجوب النية المعتبرة وعلى عدم وجوب العلم بمحرّمات الحج وافعالها في الجملة وتدل عليه اخبار كثيرة (٢) فتأملها ولكن الاحتياط العلم بها امكن وعدم ترك الية ان لم يكن اجماع ويفهم ذلك من تركها في التقصير والحلق في كثير من الكتب مع ذكرها في باقي التمسك.

واما وجوب الذم على ناسي التقصير المحرم بالحج حينئذ فدليلة رواية اسحق (وهي صحيحة الى اسحق في التهذيب والفقهاء) قال: قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يتمتع فينسى ان يقصر حتى يهل بالحج فقال: عليه دم (سريقه يب) (٣) ويمكن حملها على الاستحباب للقول في اسحق، وان كان هو لا بأس به، لكن قبوله - فيما ينفرد به لا ثبات وجوب مال على المكلف مع المعارضة على الظاهر برواية من ليس فيه قول بعيد.

وهي صحيحة عبدالله بن مسنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل متمتع نسي ان يقصر حتى احرم بالحج؟ (٤) قال يستغفر الله تعالى (٥).

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب التقصير الرواية ٢.

(٢) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب التقصير وغيره.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب التقصير الرواية ٢.

(٤) ليس في الفقيه نقل الرواية بهذه الكيفية بل للوجود (بعد نقل خبر اسحاق بن عمار) وفي رواية

عبدالله بن مسنان عن ابي عبدالله عليه السلام يستغفر الله نعم نقلها الوسائل في الباب ٥٤ من ابواب الاحرام،

ح ١، من الكافي والتهذيب.

(٥) الوسائل الباب ٦ من ابواب التقصير الرواية ٢.

قال في الفقيه بعدهما: قال مصنف هذا رضى الله عنه والدم على الاستحباب والاستغفار يجزى عنه والخبران غير مختلفين.
وانت تعلم عدم ظهور دلالة الاخيرة على عدم الدم الا بمجرد السكوت فلا ينافيه الايجاب في خبر آخر ولهذا ما نقل الشيخ الثانية في ذكر معارض الاولى.
نعم يدل على عدم الوجوب ما تقدم من ان لا كفارة نسياناً الا في الصيد (١).

وحسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل اهل بالعمرة ونسى ان يقصر حتى دخل في الحج؟ قال: يستغفر الله ولا شيء عليه وتمت عمرته (٢).

وصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فدخل مكة وطاف (نطاف خ ل) وسعى ولبس ثيابه واحل ونسى ان يقصر حتى خرج الى عرفات؟ قال: لا بأس به يبني على العمرة وطوافها وطواف الحج على اثره (٣).

وهذه في الدلالة اقرب من صحيحة عبدالله بن منان المتقدمة.
وصحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اهل بالعمرة ونسى ان يقصر حتى دخل في الحج؟ قال: يستغفر الله ولا شيء عليه وقد تمت عمرته (٤).

وحسنة معاوية، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن متمتع وقع على امرأته ولم يقصر (ولم يزركا)؟ قال: فقال: ينحر جزوراً، وقد خفت ان يكون قد نلم

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب كفارات الصيد، ملاحظ.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب التخصير الرواية ١.

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٢-٣.

حبته ان كان عالماً وان كان جاهلاً فلا شيء عليه (١).

ومثلها صحيحة معاوية في التهذيب الا أنه ليس فيها قوله: (ان كان عالماً الخ) (٢) فالحسنة كالصريحة في عدم الذم على الجاهل.
فالظاهر ان الناس كذلك.

فلا ينبغي (٣) حل مثلها على عدم العقاب للجمع بينه وبين رواية اسحق، مع ما فيه، والاصل كما فعله في التهذيب وحل (٤) على العمدة للجمع مثل حسنة الحلبي (في الكافي وهي صحيحة في التهذيب) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل (متمتع بب) طاف بالبيت ثم بالصفاء (وبين الصفائب) والمروة ثم جعل فقتل امرأته قبل ان يقصر من رأسه؟ فقال: عليه دم يهرقه، وان جامع فعليه جزور او بقرة (وان كان الجماع فعليه دم) (٥).

ويمكن فهم جواز حلق الرأس منها، والظاهر كون الجاهل كالناسي لما مر غير مرة، ولقوله عليه السلام: وان كان جاهلاً فلا شيء عليه (٦) وقال في المنتهى: ولا شيء على المجمع نسياناً او جاهلاً قبل التحصير، والاحوط الكفارة.

(١) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

(٣) هذا راجع الى ما تقدم من قوله: نعم يدل على عدم الوجوب ما تقدم الخ.

و المراد من حل مثلها، حسنة معاوية بن عمار المتقدمة على صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (الباب ٦ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ١) ما جمع به الشيخ - بين رواية اسحق بن عمار وحسنة معاوية بحمل الثانية على عدم العقاب حيث قال في التهذيب: ما هذا لفعله: (ولا شيء عليه)، محمول على أنه ليس عليه شيء من العقاب وقد تمت عمرته غير جتد، لأن صحيحة معاوية (الاخيرة) كالصريحة في عدم الذم على الجاهل، وحكم الناسي كالباهل.

(٤) اي الشيخ.

(٥) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ١. (٦) تقدم ذكرها آخفاً.

و الظاهر أنّ المتعة لا تبطل بنسيان التقصير، والاحرام بالحج معه، كما فهم من هذه الاخبار خصوصاً من صحيحة عبدالرحمن ومعاوية.
وكذا بنسيانه والوطى والتقبيل بل بالعمد أيضاً لما تقدم، ويشعر به (وقد خفت) فأنه اشارة الى الصحة مع مبالغة في المنع فتأمل.
واما مع ترك التقصير عمداً والاحرام بالحج فيمكن ان يبطل الاحرام ويجب التقصير ثم انشاء الاحرام ان امكن وبطلان مع عدمه، فيجب ان يبقى محرماً الى زمان الحج، او يقصر، او يأتي بعمره مفردة، وبطلان التمتع والانقلاب الى الافراد.

و يحتمل الاجزاء عن الذي شرع وهو مشكل اذا كان التمتع عليه متعيناً، وقد مرّ ما يمكن ان يفهم امثال ذلك في مسألة المفرد والقارن اذا دخلا مكة وطافا فتذكر.

وحل الشيخ والمصنف على الصامد رواية اسحق بن عمار، عن ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: التمتع اذا طاف وسمى ثم لبى بالحج قبل ان يقصر، فليس له ان يقصر، وليس عليه متعة (١).

وظاهرها الانقلاب والاجزاء عما شرع ولا بعد، فتأمل، ويمكن الاقتصار على العامد في ذلك لعدم صراحة الرواية وخلاف القوانين، فلا يكون الجاهل مثله، بل يصح عمرته كالناسي ويمكن بطلان احرام العامد وبقائه على احرام التمتع حتى يأتي بالتقصير في وقته ثم اتى باحرام حجه، هذا هو مقتضى النظر في القواعد مع عدم صحة الرواية والصراحة الله يعلم.

فرع

ينبغي التشبه بالمحرمين للمتمتع بعد الاحلال بعدم لبس ما يحرم على المحرم.

لحسنه حفص عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للمتمتع بالعمرة الى الحج اذا احل ان لا يلبس قبصاً ولينشب بالمحرمين (١). ويمكن فهم استحباب ترك جميع ما يحرم على المحرم حتى مخالطة النساء من قوله: (ولينشب بالمحرمين) فتأمل!

لعدم الصراحة وعدم ذكر الاصحاب،

ولما في رواية محمد بن ميمون قال: قدم ابو الحسن موسى عليه السلام متمتعاً ليلة عرفه، فطاف واحل واتى بعض جواريه ثم احل بالحج وخرج (٢).

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب التنصيص الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب التنصيص الرواية ١.

المقصد الرابع في احرام الحج، والوقوف

فإذا فرغ من العمرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة،

المقصد الرابع في احرام الحج والوقوف

قوله: وإذا فرغ من العمرة يجب عليه الاحرام بالحج من مكة الخ. الظاهر عدم الخلاف في وجوب الاحرام للحج من مكة وقد مر ما يدل عليه من الاخبار وكذا في استحبابه يوم التروية، قال في المنتهى: ولا نعلم فيه خلافاً. وتدل عليه الاخبار أيضاً مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: اذا كان يوم التروية ان شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك وادخل المسجد حافياً وعليك السكينة والوقار ثم صل ركعتين عند مقام ابراهيم عليه السلام لو في الحجر، ثم اتعد حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ثم قل: في دبر صلوتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة وأحرم بالحج ثم امض وعليك السكينة والوقار فإذا انتهيت الى الرقطاء (١) دون الردم قلب فإذا انتهيت الى الردم واشرفت على الابطح

(١) في الحديث اذا انتهيت الى الرقطاء دون الردم قلب: الرقطاء مجتمع دون الردم ويستقى مدعى

ومدعى التوم مجتمع قبائلهم (مجمع البحرين).

فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي متى (١).

وهذه تدل على استحباب بعض مقدماته الذي قد مر في احرام العمرة بحمل بعض اوامرها على الاستحباب وتدل عليه اخبار اخر.

والظاهر ان تكون الركعتان للاحرام، ويحتمل كونها للتحية ايضاً، ويفهم منها التخيير بين كونه في المقام او الحجر بل يمكن فهم كون الاول اولى لتقدمه، ولأن الظاهر أن المقام افضل خصوصاً للصلوة من الحجر. فتعين المصنف من تحت الميزاب محل التأمل.

وتدل ايضاً على عدم مقارنة النية بالتلبية حيث قال: (ثم قل في دبر صلواتك كما قلت حين احرمت من الشجرة) اي الدعاء المتقدم مع الشرط الا انه هيناً، يسمى الحج وهناك العمرة، ثم قال: (فاحرم بالحج ثم امض) الخ حيث حكم بتحقيق الاحرام وامر بعقد من دون التلبية حيث قال بعد ذلك: (فلبّ) ثم قال: (فارفع).

وفي رواية زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام متى التبي بالحج؟ قال: اذا خرجت الى متى، ثم قال: اذا جعلت شعب الدرب (الدب خ ل) على يمينك والعقبة على يسارك فلبّ بالحج (٢).

وقد مضى ما يدل عليه ايضاً في احرام العمرة فتذكر.

وقال في التهذيب - بعد نقل رواية ابي بصير المتقدمة المشتملة على مقدمات الاحرام وعلى الدعاء مع الشرط وعلى قوله عليه السلام بعد ذلك ثم تلبى من المسجد الحرام كما لبّيت حين احرمت وتقول لبيك بحجة تمامها وبلاغها عليك (٣).

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب احرام الحج والخوف بمرقة الرواية ١ وفي الكافي (الرفضه) بدل

الرقطه. (٢) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

(٣) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

واما ما تضمن خبر ابى بصير (١) من ذكر التلبية عقب الصلاة فليس بمناف لرواية معاوية بن عمار وأنه ينبغي ان يلتبى اذا انتهى الرقطاء لأن الماشى يلتبى من الموضع الذى يصلى والراكب يلتبى عند الرقطاء او عند الشعب (الدب خ) ولا يجهران بالتلبية الا عند الاشراف على الابطاح.

واينده برواية عمر بن يزيد عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اذا كان يوم التروية فاصنع كما صنعت بالشجرة ثم صل ركعتين خلف المقام ثم اهل بالحج فان كنت ماشياً فلب عند المقام وان كنت ركباً فاذا نهض بك بعيرك وصل الظهر ان قدرت بمنى واعلم انه واسع لك ان تحرم في دبر فريضة او دبر نافلة او ليل او نهار (٢)، ونقل هذا كله في المنتهى فيفهم رضاه به.

ويمكن ان يقولوا بوجوب النية مقارنة للتلبية في المسجد للماشى، وللراكب خارج المسجد او في احد الموضعين المذكورين، ويصح الاحرام فيها لأن ميقاته مكة والظاهر أنها منها.

ولكن هذا بعيد مع أنه قد مضى قول الدعاء المشتغل على الشرط وذكر الحج وذكر ان يفعل في المسجد.

مع أن رواية معاوية صحيحة دون غيرها ورواية عمر بن يزيد مشتملة على اولوية الخروج الى منى قبل الزوال وافضلية فعل الظهر فيه والظاهر أنهم لا يقولون به.

وبالجملة يفهم عدم لزوم مقارنة نية الاحرام للتلبية كما قالوا. نعم الاحتياط ان ينوى في المسجد بعد الصلاة فيلتبى ثم يعيدها في المواضع المذكورة.

(١) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الاحرام الرواية ٢ وذكر دلها في الباب ١٨ من تلك الابواب الرواية ٤.

ويستحب ان يكون يوم التروية، عند الزوال من تحت الميزاب.

ويدل على كون مكة كلها ميقاناً مضافاً الى ما تقدم.

ما في رواية يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام من أي المسجد احرم يوم التروية؟ فقال: من أي المسجد شئت (١).
وفي رواية الصيرفي قال: فلت لابن عبد الله عليه السلام من أين اهل بالحج؟ فقال: ان شئت من رحلك وان شئت من الكعبة وان شئت من الطريق (٢).

ولا يضرهم صحتها (٣).

ولما استحباب وقومه يوم التروية - وهو ثامن ذي الحجة - فللاجماع المتقدم، ووجود الامر في الاخبار الكثيرة حتى ورد اخبار دالة على فوت التمتع مع فوت يوم التروية وانقلابه مفرداً.

مثل صحيحة عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا قدمت مكة يوم التروية وقد غربت الشمس فليس لك متعة، امض كما انت بحجك (٤).
ورواية علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل والمرأة يتمتعان بالعمرة الى الحج ثم يدخلان مكة يوم عرفة كيف يصنعان؟ قال: يجعلان حجة مفردة وحج المتعة الى يوم التروية (٥).
وفي الطريق عبد الرحمن بن اعين (٦) ونقل عن كش في شأنه (٧) - رواية فيها محمد بن عيسى - أنه مات على الاستقامة.

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب المواقيت الرواية ٣-٢.

(٣) للاخبار الصحيحة والاجماع (كذا في هامش بعض النسخ الخطية).

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢١ من ابواب تقسام الحج الرواية ١٢-١١.

(٦) وسندها (على ما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن

(٧) هذا النقل منقول عن الخلاصة

لعين عن علي بن يقطين.

وغيرهما من الاخبار الدالة على ذلك .
 وحملها الشيخ على الذي خاف فوت الموقفين للروايات الدالة على ان
 ادراك الموقفين يكفي لصحة التمتع .
 مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المتمتع يطوف
 بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة ما ادرك الناس بمضى (١) .
 وصحيحة مرازم بن حكيم قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : المتمتع
 يدخل ليلة عرفة مكة او المرة الحايض متى يكون لها المتعة ؟ قال : ما ادركوا الناس
 بمضى (٢) .

وفي الدلالة تأمل واضح .
 وصحيحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المتمتع له
 المتعة الى زوال الشمس من يوم عرفة وله الحج الى زوال الشمس من يوم النحر (٣) .
 وفيها دلالة على ركنية اول الوقت من الزوال ، لا أن الركن ادراك جزء مما
 من الزوال الى الغروب كما قاله الاصحاب وعلى عدم اجزاء اضطراري عرفة وعلى
 أن اضطراري المشعري يكفي لادراك حج الافراد دون التمتع فتأمل .
 وقال : (٤) والذي يدل على هذا المعنى ما رواه ابن ابي عمير عن الحلبي
 قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اهل بالحج والعمرة جميعاً ثم قدم مكة
 والناس بعرفات فخشى ان هو طاف وسمى بين الصفا والمروة ان يفوته الموقف ؟
 فقال : يدع العمرة فاذا اتم حجه صنع كما صنعت عايشة ولا هدى عليه (٥) .
 و الظاهر أنها صحيحة .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب اقسام الحج الرواية ٨ و ١٤ و ١٥ .

(٤) اي الشيخ في التهذيب . (٥) الوسائل الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦ .

وصحيحة زرارة قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون في يوم عرفة وبينه وبين مكة ثلاثة اميال وهو متمتع بالعمرة الى الحج؟ فقال: يقطع التلبية تلبية المنعة، وهل بالحج بالتلبية اذا صلى الفجر ويقضى الى عرفات فيقف مع الناس ويقضى جميع المناسك ويقيم بمكة حتى يعتمر عمرة المحرم (المفردخ) ولا شيء عليه (١).

وقال: ألا ترى انه وجه الخطاب في الخبر الاول الى من خشى فوت الموقف، وفي الخبر الثاني الى من يكون بينه وبين مكة ثلاثة اميال، ومعلوم أن من هذه صورته لا يمكنه دخول مكة والاشتغال بالاحلال والاحرام ولحق الناس بعرفات.

ويؤيده قوله: ان الذي يجب لادراك الحج بعد العمرة وقوف عرفة ولا واجب قبله من المناسك (٢) وان الاحرام انما هو للوقوف، فحق كان الوقت يسع ذلك يجوز انشاء الاحرام لحج التمتع وادراكه وان لم يسع فينقل الى حج الافراد. ولكن الظاهر في رواية زرارة وجعل انه يفوت بعدم ادراك عرفة اول الزوال والظاهر انه لا يفوت الا بفوت جميع يوم عرفة بناء على أنهم يقولون انما الركن هو كون ما من الزوال الى الغروب فلو كان الوقت بحيث يمكن انشاء الاحرام بعد فعل العمرة لادراك جزء ما منه يجزى ذلك وان كان التأخير (بالتأخير ظ) عمداً يأنم وآلا فلا.

بل ولو ادرك بعض الليل - ثم ادرك اختياري المشعر او اضطرارته ايضاً على الخلاف الذي يأتي - لا يبعد وجوب الاحرام بالحج بعد اتمام العمرة ويأنم لو كان ذلك عمداً اختياراً.

(١) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب تقسيم الحج الرواية ٧.

(٢) في بعض النسخ الخطية لم يذكر من قوله: (ويؤيده) الى قوله: (من المناسك)

ويمكن ان يكون الأجر أقل كما قال الشيخ: (١) من أدرك يوم التروية عند زوال الشمس يكون ثوابه أكثر ومتعته اكمل ممن لحق بالليل ومن أدرك بالليل يكون ثوابه دون ذلك .

فالظاهر أنه كذلك الكلام في الخروج الى منى عند ظهر يوم التروية وبعده وكذلك المضي من منى الى مكة للطواف يوم النحر او بعده .

وفي بعض الاخبار ما يدل على جواز التأخير مطلقاً يومين والثلاثة (٢) والبعض مقيّد بصاحب العذر (٣) .

ولعل المنع في بعض الروايات محمول على عدم الوضوء او ترك الأفضل ، وكذا الخروج للإمام قبل الزوال اليه وصلوة الظهر فيه الله يعلم

وحمل (٤) ، ايضاً الاخبار على التحخير بين ان يجعل حجه مفرداً وبين ان يتم على احرامه والتمتع اذا لم يخف فوت الموقفين .

وذلك مشكل فيما تعيّن عليه التمتع فالحمل المتقدم اولى .

واعلم أنّ في بعض الاخبار المتقدمة (٥) وغيره دلالة على انقلاب احرام

التمتع الى الافراد مثلاً من غير احتياج الى ان يجعله ويقبله كذلك وصحيحة زيارة (٦) تدلّ على القلب .

(١) قال في التهذيب (في باب الاحرام للحج) والمتمتع بالعمرة الى الحج يكون عدته ثالثة ما أدرك الموقفين سواء كان ذلك يوم التروية اوليلة عرفة او يوم عرفة الى بعد زوال الشمس فإذا زالت الشمس من يوم عرفة فقد فانت المتعة لأنه لا يمكنه ان يلحق الناس بعرفات والخال على ما وصفناه الا ان مراتب الناس تحصل في المصل والثواب من أدرك يوم التروية عند زوال الشمس يكون ثوابه أكثر ومتعته اكمل ممن لحق بالليل ومن أدرك بالليل (تفسيره) يكون ثوابه دون ذلك وحقوق من يلحق يوم عرفة الى بعد الزوال انتهى موضع الحاجة من كلامه قلنس سره . (٢) و (٣) راجع الوسائل الباب ١ من زيارة البيت . (٤) اي الشيخ قلنس سره . (٥) الوسائل الباب ٢١ من ابواب تقسام الحج الرواية ١٢ . (٦) تقدمت آنفاً .

ويمكن التخيير وكونه أولى وتقييد غيرها بها ولا شك أن القلب احوط وأولى.

وأن ذلك يجزئه عن واجبه وإن كان التمتع متعيناً عليه وذلك في غير العامد التارك إلى ذلك الوقت اختياراً ظاهر غير بعيد.

وتدل الرواية على اجزاء العمرة المفردة مع ذبح هديه عن حج التمتع لمن فاته واشتراط في احرامه فحج الافراد معه بالطريق الأولى.

ولكن الطاهر أنه في غير العامد واختاره في غير صريحة في ذلك بل عامة بحسب الظاهر حيث ترك التخصيل وفيها فائدة عظيمة للاشتراط فتأمل.

وهي صحيحة ضريس الكناسي (الثقة) عن أبي جعفر عليه السلام قال: سأله عن رجل خرج متمتعاً بعمرة إلى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر؟ فقال: يقيم (بمكة خ) على احرامه ويقطع التلبية حين يدخل الحرم فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق رأسه ويذبح شاته ثم ينصرف إلى أهله إن شاء ثم قال: هذا لمن اشترط على ربه عند احرامه أن يحلّه حيث حبه فان لم يشترط (فان لم يكن اشترط خ ل) فإنّ عليه الحج والعمرة من قابل (١).

ويمكن فيه (٢) أيضاً ذلك لعموم الاخبار بترك التخصيل في مقام الحاجة، ويكون الفرق بالاثم وعدمه.

ويمحتمل عدمه وتخصيص الاخبار بغيره وجعله بمنزلة من ترك الموقف أو

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢ رواها عن الشيخ والصدوق مع اختلاف يسير ولم يذكر الكناسي في التهذيب والوسائل وأما ذكره في الفقيه، ويؤيد ما في الفقه ما قاله بعلامة في الخلاصة. ضريس بن عبد الملك بن أمين الشيباني روى الكشي عن حمويه، قال: سمعت أشرافاً يقولون: ضريس أتيا متى الكناسي لأن غبارته بالكناسة، وكانت تحته بست حرا، وهو حير فاصل ثقة (الخلاصة ص ٩٠ طبع النجف). (٢) أي في العامد.

أحد الأركان اختياراً.

ويمكن عدم انعقاد إحصاءه أيضاً حينئذ فيكون محلاً وفعل حراماً بالترك والدخول بغير إحصاء أن تجاوز ميقاتها، لعلمه بوجوب الإحصاء في وقت يسع الأفعال مع علمه بعدم السعة.

و يمكن انعقاد الإحصاء وانقلابه من غير اختياره فالأجزاء عن واجبه وعدم الانقلاب وبقائه محرماً إلى العام المقبل جزءاً لعمله وتركه ذلك عمداً عالماً اختياراً وإلى إحلاله بعمره مفردة.

والكل بعيد خصوصاً على قوانين الأصحاب من لزوم النية في أول العمل والعلم حينئذ بأفعاله وقصد فعله على وجهه وفعله كذلك لأن الأعمال بالنيات وأنها لكل أمره مانوي (١) ذكروا ذلك في الصلوة.

والظاهر عدم الفرق لشمول دليلهم جميع الأفعال.

مع أن ما يدل على عدم ذلك (٢) خصوصاً في الحج كثير مثل الأمر بأن يفعل المحرم بعد إحصاءه ما يفعل الناس (٣)، وأن من حضر الموقفين وصلى فيه يكفيه ذلك، والاسئلة عن العمل بعد الإحصاء وجوابها للرجال والنساء، وأن من عرف (٤) يعلم غيره بعد ذلك، وتعليم الإمام المناسك للناس في الخطبة يوم عرفة ويوم النفر الأول ويوم النحر ويوم السابع نقله في المنتهى عن الشيخ (٥) والجواب

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب مقدمات العبادات الرواية ٦-٧-١٠.

(٢) أي عدم انعقاد إحصاءه إذا كان عمداً.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب الحج والوقوف الرواية ٥ والباب ٢٧ من أبواب الوقوف بالشر

الرواية ٣٠ وغيرها من الروايات الواردة بهذا المضمون.

(٤) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب: عرف، وقرئ (يُعلم) بالتشديد، والمعنى حينئذ واضح.

(٥) قال في المنتهى: قال الشيخ رحمه الله: يستحب للإمام أن يخطب لبيعة أيام من ذي الحجة يوم

السابع منه ويوم عرفة ويوم النحر ويوم السابع يعلم الناس ويحب عليهم عمله من مناسكهم، روى حابر:

فإن نسيه رجع، فإن تعذر احرم ولو بعرفة.

عمن سمى أكثر من سبعة اشواط وطاف كذلك حملاً. بأنه صنع وما عليه شيء من غير لؤم ترك العلم وغير ذلك فتأمل، فأنك تجد ذلك كثيراً، وهذا مؤيد لصحة متعة تارك التقصير قبل احرامه بالحج جاهلاً وعدم انقلابه حجاً مفرداً مع عدم الاجزاء عنها ووجوب التمسك كما قيل ذلك في العامد.

و الظاهر عدم الانقلاب في العامد بل الظاهر بطلان احرامه بحجته للنهي المفسد فانهم يقولون لا يجوز الاحرام بالحج قبل التقصير يدل عليه الاخبار ايضاً (١) وقد تقدمت فيحتمل بقائه محرماً عقوبة عليه إلا ان يأتي بحج التمتع بعد هذا العام بان يستكمل افعال العمرة ثم ينشئ احراماً للحج، ويحتمل التحليل بالعمرة فتأمل.

قوله: فإن نسيه الخ. أي نسي الاحرام بالحج يجب ان يرجع الى مكة، ويحرم منها، فإن تعذر احرم من موضع الذكر ولو كان بعرفة. والظاهر ان الجاهل كالناسي لما مر.

ولا يبعد كون العامد كذلك مع ايجاب الرجوع عليه مهما امكن لوجوب الوقوف والاحرام فاذا ترك فتعذر من الموضع الذي يجب ولو كان عمداً لا يسقط عنه اصل الوجوب مع صحة الاحرام بعد التعذر في غير ذلك المحل في الجملة.

وقيل يجب عليه العود فان تعذر فلا نسك له ويحج من قابل فتأمل.

وقد مر البحث في مثله في تارك الاحرام من الميقات ولعل دليل ما في المتن ظاهر.

قال في التهذيب: ومن نسي الاحرام يوم التروية بالحج حتى حصل بعرفات فليذكر هناك ما يقوله عند الاحرام فان لم يذكر حتى يرجع الى بلده فقد تم

ان النبي صلى الله عليه وآله صلى الظهر بمكة يوم النحر وحط.

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب الاحرام فلا حظ.

وصفته كما تقدم، إلا أنه ينوى إحرار الحج،

حجته ولا شيء عليه.

و استدلل عليه برواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن رجل نسي الإحرار بالحج فذكره وهو بعرفات ما حاله؟ قال: يقول: اللهم على كتابك وسنة نبيك فقد تم إحراره، فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجته (١).
وفي الطريق محمد بن أحمد العلوي (٢) وما عرفه إلا أنه قبل طريقه في التهذيب إلى علي بن جعفر صحيح مع أنها صحيحة في الزيادات.
وفي المتن أيضاً خفاء لقوله: (يقول) الخ كأنه إشارة إلى النية وتقدير اللهم إلى إحرار الحج. على كتابك وسنة نبيك وما ذكر التلبية، للظهور.
وهي محمولة على حال التعمد من الرجوع إلى مكة من عرفات، للظهور أيضاً، ككلام الشيخ (٣).

و الحكم غير بعيد، لأصل عدم الإعادة والمشقة، ولما تقدم من عذر الناس، ويؤيده جعل الأصحاب الإحرار ركناً بمعنى أن تركه عمداً مبطل لا سهواً، وقولهم أن ناسي الإحرار بالحج حتى فرغ لا شيء عليه.

قوله: وصفته الخ. أي صفة إحرار الحج وكيفيته واجبة كانت أو مندوبة مثل إحرار العمرة، إلا أنه هناك كان ينوى الإحرار بالعمرة، وهنا ينوى بالحج، ويمكن ذكره في التلبية أيضاً كما مر فتذكر.

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب المواقيت الرواية ٨.

(٢) والسد (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العنبري

بن علي الخراساني، عن علي بن جعفر.

(٣) التقدم من التهذيب آنفاً.

ثم يبيت بمنى مستحياً ليلة عرفة.

قوله: ثم يبيت بمنى مستحياً الخ. قال في المنتهى: المبيت ليلة عرفة بمنى للاستراحة، وليس بنسك، ولا يجب بتركه شيء.

كأنه يدل على أنه اجماعى، وإن كان ظاهر بعض الاخبار الوجوب في الجملة، ولا يبعد حصول الغرض من هذا بفعله لا مع النية على الوجه المشترك في غيره، لقوله أنه ليس بنسك، كما أنه في حصوله في أمثاله من استحباب التعمم (١) واخذ العصا (٢) ولبس البيض وغير ذلك (٣) مما هو المقصود فعله في الجملة وترك بعض المكروهات مثل ترك لبس السود (٤).

وقد يحصل ذلك في الواجبات أيضاً مثل إزالة النجاسات وذلك في غير العبادات كثيرة وإن كان حصول الثواب موقوفاً عليها، بناء على قوانينهم، ولعل ذلك مراد من فهم عدم النية من قولهم: أنه للترفة والاستراحة، فلا يرد عليه أنه ليس بشيء. فإن المستحب وإن كان الغرض منه الدنيوى يحتاج الى النية.

قال في المنتهى: ويكره الخروج من منى قبل طلوع الفجر الا لضرورة وحاجة كالخائف من الزحام والمريض وغيره لما في صحيحة معاوية: ثم تصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخر والفجر (٥).

(١) راجع الوسائل الباب ٣٠ من ابواب احكام الملابس.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب آداب السفر الرواية ٣ وفيه عن الصدوق بإساده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله أنه (يعنى حمل العصا) ينقى الفم ولا يجلبوره شيطان.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الملابس، وفيه الحديث على لبس البيض كما أنه وردت روايات في استحباب لبس الخاتم راجع الوسائل الباب ٤٥/٦٢٧ وفيها من تلك الابواب.

(٤) راجع الوسائل الباب ١٩ من ابواب لبس الصلوى، وفيه الحكم بكراهة السود الا في ثلثة، الخف والعمامة والكساء.

(٥) راجع الوسائل الباب ٤ من ابواب الحج والوقوف بعرفة الرواية ٥ وصدرها: اد انتهت الى منى فقل وذكر دعاء وقال: ثم تصل الى آخره.

ثم يمضي الى عرفة فيقف بها بعد الزوال الى الغروب وهو ركن، من تركه عمداً بطل حجّه، وكذا لو كان سهواً، ولم يقف بالمشر.

ويدل على الاستثناء صحيحة عبد الحميد الطائي قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام اتا مشاة فكيف نصنع؟ قال: اتا اصحاب (صاحب خ ل) الرجال فكسانوا يصلّون الغداة بمنى واتا انتم فامضوا حتى (حيث يب) تصلوا في الطريق (١).

وفي رواية اسحق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: (ان يب) من السنة ان لا يخرج لامام من منى الى عرفة حتى تطلع الشمس واذا ارتحلوا فلا ينبغي الخروج عن وادي هجر الا بعد طلوع الشمس.

وقال الشيخ بعدم الجواز لصحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا يجوز وادي هجر حتى تطلع الشمس ويحتمل الكراهة للاصل والشهرة ورواية اسحق المتقدمة.

وما في صحيحة هشام بن سالم وغيره عن ابي عبدالله عليه السلام أنه قال: في المتقدم (التقدم خ ل) من منى الى عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به.

قوله: ثم يمضي الى عرفات فيقف بها بعد الزوال الى الغروب الخ. قال في المنتهى: ويجب الكون بعرفة الى غروب الشمس من يوم عرفة وهو وفاق.

اي اتفاق اهل العلم، ويؤيد أنه صلى الله عليه وآله وقف الى الغروب. كما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: انّ المشركين كانوا يفيضون قبل ان تغيب الشمس فخالفهم رسول الله صلى الله عليه وآله فافاض بعد غروب الشمس (٢) وموثقة يونس بن يعقوب (٣) قال: قلت لابي

(١) رواها والثلاثة التي بعدها في الوسائل في الباب ٧ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية

عبدالله عليه السلام: متى الاقامة من عرفات؟ قال: اذا ذهبت الحمرة يعني من الجانب الشرقي.

وفيه دلالة على ان وقت المغرب انما يحصل بذهاب الحمرة، فافهم.
وقال: خذوا عني مناسككم على ما روى (١) وللتأسي، فتأمل فيه.
وقال فيه ايضاً: واول وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة،
ذهب اليه علمائنا اجمع، ثم نقل الخلاف عن احمد فقط، واستدل عليه بانه صلى
الله عليه وآله وقف من اول الزوال وقال: خذوا عني مناسككم.

وبما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام
(في حديث) فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر باذان واحد
واقامتين فانما تعجل العصر وتجمع بينها لتفرغ نفسك للتعاء فانه يوم دعاء
ومسألة (٢).

والامر للوجوب ولا يخفى انه يبطل بها مذهب احمد حيث قال بالوجوب
من اول الفجر ولكن تدل على عدم الوجوب (٣) من اول الزوال، مع انه يقول به
فتأمل (٤).

وقال ايضاً: (٥) الوقوف بعرفة ركن من اركان الحج يبطل بالاخلال به
عمداً، وهو قول علماء الاسلام.

ويدل عليه ايضاً ما في خبر ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا

(١) وهو منقول عن تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢، وفي العوالي ج ٤ ص ٣٤ الرقم ١١٨.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.

(٣) فانه عليه السلام أمر بالاغتسال اول الزوال ولم يأمر بالوقوف.

(٤) راجع للمنتهى ص ٧٢٠ وهذا تلخيص ما في المنتهى.

(٥) ص ٧١٩.

وقفت بعرفات فادن من المضاب (المضيات خ) والمضاب (١) هي الجبال، فإن النبي صلى الله عليه وآله، قال: إن أصحاب الأراك لا حج لهم، يعني الذين يقفون عند (تحت خ) الأراك (٢).

وحسنة الحلبي عنه عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الموقف ارتفعوا عن بطن هرنة، وقال: أصحاب الأراك لا حج لهم (٣). وجه الدلالة أنه إذا لم يكن لمن وقف في حد عرفة حج فلم يكن لمن لم يقف أصلاً بالطريق الأولى، ذكره في المنتهى.

قيل: الركن هو مستى الكون من بين الزوال إلى الغروب مطلقاً قائماً أو جالساً راكباً وماشياً مختاراً، كما أن الواجب هو الكون المذكور في جميع ذلك الزمان مطلقاً، صرح به في المنتهى، فالواجب ليس بركن جميعه كما هو ظاهر المتن. والمراد بالركن هنا هو الذي بتركه عمداً اختياراً يبطل الحج.

ولعل دليل كون الركن هذا المقدار هو الأصل، وعدم دليل على الكل، فإن الإجماع ليس فيه بل في ترك الكل وكذا ظاهر الخبرين المتقدمين (٤).

ويفهم من المنتهى الإجماع أيضاً حيث قال: ولو أفاض قبل الغروب عمداً فقد فسح حراماً وجبره بدم، وصحح حجه، وبه قال عامة أهل العلم وقال مالك: لا حج له، ولا يعرف أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك، والإفاضة قبل الغروب يصدق على الإفاضة بعد الزوال في أي جزء كان.

(١) هضبة الحبل المنبسط على الأرض أو جبل خلق من صخرة واحدة، والأراك كسحاب القطعة من الأرض وهي من حدود عرفة لا من عرفة بلا خلاف (كما في مرتب المعول).

(٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث ١١.

(٣) الوسائل الباب ١٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١٠ وفي الكافي في ج ٤ ص ٤٦٣.

(٤) وهما روايتا أبي بصير والحلي.

و يجب فيه النية،

و الظاهر أنه لا فرق عندهم بين ان يقف أول الوقت ثم افاض وبين من يقف في أوله ثم جاء ووقف مع احتمال الفرق، فتأمل.
قوله: ويجب فيه النية. قال في المنتهى خلافاً للجمهور ثم استدل عليه بـ (وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ) (١) وبـ (أَتَمَّ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) (٢) ولكل امرء ما نوى (٣).

ثم قال: ويجب فيه نية الوجوب والتعرب الى الله تعالى.
فهذا مشعر بكون وجوبها اجماعياً عند الاصحاب، وأنه يكفي الوجوب والقربة ولا بد منها وقد مرّ ما لا يحتاج الى ذكره غير مرة.
ويؤيده ما قال في جواب احتجاج العامة على عدم النية: بعموم الخبر الدال على ان من اتى عرفات فقد تمّ حجّه (٤) فإنه اعمّ من الشاعر وغيره.
وجوابه أنه كما لا يدلّ على اشتراط الشعور لا يدلّ على عدمه ايضاً فلا دلالة فيه ولا معارضة لما ينشأ من الأدلة ولأن قوله صلى الله عليه وآله (اتى) انما يتحقق بالقصد والارادة المتوقفة على العلم فانه يدلّ على ان مجرد العلم بكونه عبادة يكفي للنية فلا يكون التفاصيل المذكورة والمقارنة شرطاً.

ثم اتت تعلم ان الجوابين غير ظاهرين أما الاول فلان عموم الخبر يدلّ على عدم الاشتراط وأما الثاني فلان العلم بكونه عبادة واجبة وقصد ذلك لله تعالى غير داخل في الاتيان، فإنه اعمّ.

لعل المراد بالاول أنه لا يدلّ على عدم الاشتراط صريحاً ودليلنا يدلّ على الاشتراط صريحاً فيخصّص به فلا منافات.

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب مقدمات العبادات للرواية منقولتان عن السيوطي. الله عليه وآله.

(٤) لم نشر على هذه الرواية.

وبالثاني ان المراد بـ(اقى) الا تيان على هذا الوجه لما تقلم من دليلنا فتأمل.

ثم قال: لو كان نائماً صبح وقوفه لسق النية منه وعندى فيه اشكال على تقدير استمرار النوم من قبل الدخول الى وقت الفوات أما الجمهور فجزموا بالصحة على هذا التقدير واختاره الشيخ على تزدد واشكال فيه (١).

لا يخفى أن عدم جزم المصنف بعدم الاجزاء يشعر بعدم اعتبار النية على الوجه المذكور ومقارنتها، كجوابه الثاني المتقدم واختيار الشيخ صريح في ذلك فيحتمل عدم وجوب النية على هذا الوجه عند المصنف ايضاً بعد نقله الاجماع على وجوبها، فتأمل.

وفيه اشكال آخر، أنه كيف يصح منه العبادة في حال ليس بمكلف يقيناً واتفاقاً عقلاً ونقلًا وهذا لا يتم الا ان يكون المقصود وجود الشخص الحي في ذلك المكان في ذلك الزمان فقط فيلزم صحتة من المعنى عليه والسكران والمجنون ايضاً الا ان تفرق بينهم بالاجماع ونحوه، وقد مضى مثل هذا البحث في صوم النائم، فتذكره، فتأمل.

و دلت على عدم الصحة من السكران مكانية ابى على بن راشد قال: كتبت اليه اسأله عن رجل محرم سكر وشهد المناسك وهو سكران أيتم حجته على سكره؟ فكتب عليه السلام لا يتم حجته (٢).

وفي الطريق (٣) محمد بن عيسى ولا يضرك، وابو على مشكور محدوح ووكيل.

(١) انتهى كلام المتن من ٧١٧ - (٢) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٣) وسأله (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن (احمد بن غ) يحيى عن محمد بن عيسى عن ابى على بن

والكون بها الى الغروب،

فيمكن عدم الصحة في السكران ونحوه مما ليس بمكلف وزال عقله فتأمل.

ثم قال: ولا يشترط فيه الطهارة ولا السترو ولا استقبال القبلة، ولا نعلم فيه خلافاً بين العلماء.

ويمكن استعادته مما تقدم ايضاً من قوله: كل النسك تصح من غير وضوء الا الطواف وصحته من الحايض على ما مر في الاخبار الكثيرة الصحيحة. فيحصل على الاستحباب ما يدل على الطهارة والوضوء.

مثل صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليهم السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له ان يقف بعرفات بغير وضوء؟ (على غير خ ل) قال: لا يصلح له الا وهو على وضوء (١)، والاصل وعدم دليل خلافة دليل.

قوله: والكون بها الى الغروب. اي يجب الكون في عرفة بعد الزوال الى الغروب وهو المفهوم من كثير من العبارات قال في الدروس: يضرب خباء بنمرة وهو الاصح، فعل هذا لا يدخل عرفات الى الزوال فاذا زالت الشمس اغتسل وتطهر واستتر.

وقال في المنتهى: ويستحب تعجيل الصلوة حين يزول الشمس وان يقصر الخطبة ثم يروح الى الموقف لان تطويل ذلك يمنع من الرواح الى الموقف في اول وقته، والسنة التعجيل.

وروى ابن عمر الى قوله: حتى اتي رسول الله صلى الله عليه وآله عرفة فنزل بنمرة حتى اذا كان عند صلوة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله مهجراً (٢) فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح الى الموقف فوقف على

(١) الوسائل للباب ٢٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.

(٢) النهج هومي التكري الى الصلوة وهو المسمى اليها في اواخر اوقاتها (مجمع البحرين).

الموقف من عرفة (١).

ولا خلاف في هذا بين علماء الاسلام وظاهر بعض رواياتنا ايضاً ذلك .
مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
(في حديث) فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر باذان واحد
واقامتين وانما (فانما خ ل) تعجل العصر وتجمع بينها لتفرغ نفسك للدعاء، فانه يوم
دعاء ومسألة (٢).

ورويته في التهذيب : وانما تعجل الصلوة وتجمع بينها لتفرغ نفسك
للدعاء فانه يوم دعاء ومسألة ثم تأتي الموقف وعليك السكينة والوقار (٣).
وما في حنة الحلبي قال : قال ابو عبد الله عليه الصلوة والسلام : الفصل يوم
عرفة اذا زالت الشمس وتجمع بين الظهر والعصر باذان واقامتين (٤).

ومعلوم ان الا تيان الى الموقف بعد الفصل والصلوة، لما مر في المنتهى من
وجوب الوقوف من اول الزوال بالاجماع فهو مسامحة للشروع في مقدماته من الفصل
والصلوة والطهارة.

او انه واجب موضع بحيث لا يضر التأخير بسبب الشروع في مقدماته.
او أن المراد بالرواح الى الموقف بعد الفصل والصلوة والطهارة هو الذهاب
للدعاء والاشتغال به في محل الفضيلة من الموقف الذي هو كل العرفة مثل سفع
الجبل بعد ان حصل الشروع في الوقوف الواجب بالنية مقارنة لما بعد الزوال اي بعد
تحققه لا مقارنته باول الزوال.

(١) سنن ابي داود ج ١ ص ٤٤٥ الطبعة الاولى عام ١٣٧١.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة للرواية ٢.

فَنُوافِاضُ قَبْلِهِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا وَعَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَعَامِدًا عَلَيْهِ بِدَنَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ يَوْمًا،

وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ بَعْدَ تَحَقُّقِ الزَّوَالِ بِلَا فَضْلِ وَالْيَهْ إِشَارَةً فِي الدَّرُوسِ قَالَ:
النِّيةُ مُقَارَنَةٌ لِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ.

وَلَكِنْ يَأْبَاهُ مَا مَرَّ مِنْ ضَرْبِ الْخَبَأِ فِي الْغُرَةِ وَالِدُخُولِ فِي عُرْفَةٍ بَعْدَهُ فَكَأَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الْجُمْلَةِ بِمَحِثٍ لَا يَتَخَلَّلُ زَمَانٌ كَثِيرٌ، وَهُوَ مُشْتَغَلٌ بِغَيْرِ مَقْدِمَاتِ الْوُقُوفِ.

وَبِالْجُمْلَةِ الَّذِي يَسْتَفَادُ أَنَّ الْإِحْتِيَاطَ أَنَّهُ يَنْبَغِي الْكُونَ فِي عُرْفَةٍ بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ مِنْ أَوَّلِ الزَّوَالِ، بَلْ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْمَقْدَمَةِ، وَالنِّيةُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الزَّوَالِ، وَلِلإِشْتِغَالِ بِالْفِضْلِ وَالطَّهَارَةِ ثُمَّ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَوَتَيْنِ ثُمَّ تَجْدِيدِ النِّيةِ وَالإِشْتِغَالِ بِالذِّعَاءِ وَالنَّضْرَعِ وَالْبَكَاءِ وَالتَّبَاكُيِّ وَالْمَسْأَلَةِ وَطَلَبِ الْمَغْفِرَةِ لِنَفْسِهِ وَلِإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِخْوَاتِهِ الْمُؤْمِنَاتِ بَلْ أَنَّهُ أَفْضَلُ لِلرَّوَايَةِ (١) إِلَى الْغُرُوبِ وَعَدَمِ الْإِشْتِغَالِ بِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَوْمَ مَسْأَلَةِ وَدْعَاءِ.

وَيَنْبَغِي الْعَتَقُ فِي عَشِيَةِ عُرْفَةٍ لِيَمْتَقَهُ اللَّهُ مِنْ النَّارِ كَمَا فِي الرَّوَايَةِ (٢)
وَيَنْبَغِي اخْتِيَارَ الْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي التَّهْذِيبِ وَالْكَافِي (٣) خُصُوصًا دَعَاءَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَدَعَاءَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَعَلَى اللَّهِ الْقَبُولُ.
وَالظَّاهِرُ اسْتِحْبَابُ مَا عَدَا الْوُقُوفَ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَمَّا قَالَ فِي الْمُنْتَهَى: أَنَّهَا الْوَاجِبُ هُوَ الْوُقُوفُ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا.

وَمَا دَلَّ عَلَى كَوْنِ الْوُقُوفِ مَنَّةً، فَالْمُرَادُ مَا ثَبِتَ وَجُوبُهُ بِالسَّنَةِ، فَلَا وَاجِبَ إِلَّا الْوُقُوفُ، اللَّهُ يَعْلَمُ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: فَلَوْ أَفَاضَ قَبْلَهُ الْخ. أَيُّ أَنَّهَا يَجِبُ الْكُونَ بِهَا إِلَى الْغُرُوبِ عَلَى

المختار والعالم المتذكر بذلك ، فلو افاض قبله مكرهاً او جاهلاً فلا شيء عليه ، وكذا الناسي ، لانه عذر كما مر ، للاصل مع عدم دليل .

ولرواية مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ، في رجل افاض من عرفات قبل غروب الشمس ، قال : ان كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وان كان متعمداً فعليه بدنة (١) .

ويمكن ادخال الناسي ايضاً في الجاهل قال في المنتهى : صحيحة مسمع بن عبد الملك .

ومسمع ما صرح بتوثيقه ، ولكن لا يضر مع ظهور قبوله وكذا لا شيء عليه لو رجع بعد الافاضة منها عمداً اليها قبل الغروب لما مر ويمكن عدم الخلاف بين الاصحاب في الكل ، وكذا في عدم الافاضة قبل الغروب عامداً عالماً مختاراً ولم يرجع قبله اليها ويتم (٢) الى الغروب فيجب عليه البدنة حينئذ .

ويدل عليه رواية مسمع وصحيحة ضريس الكناسي (الثقة) عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : سألت عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة يتحررها يوم النحر ، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة او في الطريق او في اهله (٣) .

وهذه صحيحة ، والمعجب ان المصنف ماستاها بها في المنتهى ، وكأنه ما وجد الكناسي في التهذيب فصار مجهولاً ولكن موجود في الكافي مع انه نقلها في التهذيب عن صاحبه (٤) ويحمل على العامد المختار لما تقدم .

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١ .

(٢) هكذا في جميع النسخ .

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٣ .

(٤) وحاصل المراد ان الكافي والتهذيب مشتركان في نقل الرواية عن ضريس الا انه وضعه في الكافي

ولولم يتمكن نهاراً وقف بها ليلاً.

وهي تدل على وجوب الصدم ثمانية عشر يوماً بعد العجز عن البدنة وعلى جواز التأخير في الكفارة في الجملة وجواز صوم هذه الكفارة كلها في السفر. قوله: **ولولم يتمكن الخ.** هذا إشارة الى اضطرارى عرفة وهولية النحر، وما رأيت فيه شيئاً يدل على احزائه للمضطر مثل الناسى او الجاهل او الذى ما وصل الى عرفة الا بالليل.

غير صحيحة الحسن المطار (الثقة) عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اذا ادرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فاقبل من عرفات ولم يدرك الناس بجمع ووحدهم قد افاضوا فليقف قليلاً بالمشر الحرام وليلحق الناس بمنى ولا شيء عليه (١).

وهي تدل على اجزاء الوقوف بعرفة ليلاً مع الوقوف بالمشر ولو بعد طلوع الشمس مطلقاً من غير اختصاص بالمضطر. ولعله خصص به لما تقدم من كون الوقوف بعرفة ركناً، من تركه مختاراً عالماً فلا حج له، ولكن دليله كان خالياً عن كون الترك في النهار او الليل بل ظاهره كان عاماً الا ان يكون كون ترك ادراك عرفة نهاراً اختياراً موجباً لفوت الحج اجماعياً فيخصص هذا الخبر بالمضطر. فهذه تدل على اجزاء الاضطراريين وهو مذهب البعض.

ولكن لو ظن ادراكه واختيارى المشر فليعمل ويتم حجه وان ظن فوت ادراك اختيارى المشر لو ذهب لادراك اضطرارى عرفة، يترك الاضطرارى ويأتى بالاختيارى، فانه يتم حجه للاخبار.

بالكناسي دون التهذيب ولعله المراد من قوله قدس سره: (عن صاحبه) (راجع الكافي والتهذيب باب الافاضة من عرفات الحديث ٣).

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ١.

مثل صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات؟ فقال: إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته (في خ) فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها، وإن قدم رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل (١).

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أدرك جماعاً فقد أدرك الحج قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام أيها حاج سائق للهدى أو مفرد للحج أو متمتع بالعمرة إلى الحج قدم وقد فاتته الحج فليجعلها عمرة وعليه الحج من قابل قال وقال: في رجل أدرك الإمام وهو يجمع فقال: إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف بها قليلاً ثم يدرك جماعاً قبل طلوع الشمس فليأتها وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها وليقم بجمع فقد تم حجه (٢).

فاختيار المشعر فقط مجز أيضاً.

و يدل على اجزاء اضطراري المشعر فقط صحيحة عبد الله بن المغيرة قال: جئنا رجل بمنى فقال: أتى لم أدرك الناس بالموقفين جميعاً... إلى أن قال: فدخل اسحق بن عمار على أبي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال: إذا أدرك مزدلفة فوقف بها قبل أن تروى الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج (٣).

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

(٢) روى صدرها في الوسائل في الباب ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ١ ودلها في الباب ٢٢

منها الرواية ١ وفي الكافي (وليحل بعمرة) يدل (فليجعلها عمرة) وفي الاستبصار والغنية: أيها قارن أو مفرد الحج.

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٦ وذكر تمامها في الاستبصار (باب من

وحسنة جميل عن ابى عبدالله عليه السلام من ادرك المشعر الحرام يوم
النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج (١).

وهي صحيحة في الفقيه وسيجيئان مع غيرهما وحملها الشيخ على ادراك
اضطراري عرفة ايضاً كما دلت عليه صحيحة الحسن العطار (٢) المتقدمة او على أنَّ
معنى مافيهما - من أنَّ من ادرك المشعر قبل الزوال فقد ادرك الحج - أنه قد ادرك
ثواب الحج لا أنه ادرك الحج وصح حجه ولم يجب في القابل، للاخبار الدالة على
أنَّ من لم يدرك المشعر قبل طلوع الشمس لا حج له (٣).

ويمكن حملها على الأفضل وهي على العامد المختار على أنه ليس التصريح
بنفوت الحج اذا ادرك المشعر بعد طلوع الشمس في الصحيح من الاخبار الا
صحيحة حريز (٤).

وسيجيء وفي الاخبار دلالة على اجزاء اختياري عرفة ايضاً فالظاهر
اجزاء جميع الاحتمالات الا اضطراري عرفة فقط فإنَّ الظاهر أنه لا يكفي للاجماع
المفهوم من الدروس، ويفهم من تلك الاخبار ايضاً، ولكن يدل عليه، ما نقل في
المنتهى فيمن لم يتمكن من اتيان عرفة نهاراً فوقف بها ليلاً صح حجه.

وقال ايضاً في المنتهى: لو لم يأت عرفات نهاراً وجاء بعد غروب الشمس
ووقف بها صح حجه ولا شيء عليه وهو قول علماء الاسلام كافة، لقول النبي
صلّى الله عليه وآله من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج (٥).

ادرك المشعر الحرام بعد طلوع الشمس الرواية (٥). (١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٩.

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر، فلاحظ.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٥) كتر العمال ج ٥ ص ٦٣ الرقم ١٢٠٦٠ طبع سنة ١٣٩٩.

ولوفاته بالكلية جاهلاً او ناسياً او مضطراً، اجزأ (هـ خ) المشعر
ويتسحب الوقوف في الميسرة في السفح، والدعاء له ولوالديه
وللمؤمنين بالمنقول،

ثم قال: ولولم يقف بعرفات نهراً ووقف بها ليلاً اجزأه وجاز له ان يدفع
من عرفات اتي وقت شاء بلا خلاف (١) الظاهر أنه يريد لولم يأت لعدم تمكنه لعذر
شرعى ومع ادراك المشعر، لعدم القائل باجزاء اضطراري عرفة فقط، مع ترك
اختياريه اختياراً والمشرع ايضاً وان كانت الرواية المذكورة عامة الا ان الظاهر أنها
من طريق العامة كما نقله قبيل هذا فتأمل.

ومما تقدم علم شرح قوله: ولوفاته - الى - اجزأه المشعر، وعلم ايضاً أنه لولم
يكن اجماع يمكن اجزاء اضطراري المشعر اختياراً، وكذا اضطراري عرفة مطلقاً
بشرط ادراك المشعر مطلقاً، فتأمل.

قوله: ويستحب الوقوف الخ. اشارة الى مستحبات الوقوف، ودليل
استحباب الوقوف في ميسرة الجبل في السفح هو وقوفه صلى الله عليه وآله هناك ،
مع قوله صلى الله عليه وآله: هذا كله موقف، و اشار بيده الى الموقف على
ماروى (٢) وكأنه اليه اشار في بعض الروايات، ثم تأتى الموقف (٣) وقوله صلى الله
عليه وآله خذوا عني مناسككم (٤).

وكذا استحباب الدعاء، فان دليله فعله صلى الله عليه وآله، وفعلهم
صلوات الله عليهم، مع الروايات الكثيرة الدالة على الترغيب والتحريض جداً (٥)

(١) راجع لمحمد الثاني من المتن ص ٧٢١.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣ والباب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف

يعرفه الرواية ٤١. (٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب احرام الحج والوقوف يعرفه الرواية ١.

(٤) مسند احمد بن حنبل ج ٣ ص ٣١٨ وعن تيسير الوصول ج ١ ص ٣١٢.

(٥) راجع الوسائل الباب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من ابواب احرام الحج والوقوف يعرفه.

وان يضرب خبأه (١) بنمرة، وان يجمع رحله، ويسد الخلل به وبنفسه، والدعاء قائماً، ويكره راكباً وقاعداً.

حتى أنه لولا الاجماع المقول في المنتهى على عدم وجوبه لكان القول بوجوبه جيداً ويشعر بعدم الوجوب ايضاً ما في بعض الروايات، قوله عليه السلام: يجزيه وقوفه لمن دهشه الناس، وبقي ينظر اليهم ولا يدعوه، مع أنه قال بعد ذلك: أليس قد صلى بعرفات الظهر والعصر، وقتت ودعا، قال الراوي: بلى، قال: فعرفات كلها موقف، وما قرب من الجبل فهو افضل (٢).

وفيه دلالة على كون الدنو من الجبل افضل، وكأنه اكتفى عنه بقوله: في الميسرة في السطح، وقال: فيمن جاء خير موت بعض ولده او ابيه واشتغل بالبكاء عن الدعاء - ألا (لاخ) أرى عليه شيئاً، وقد اساء فليستغفر الله (٣).

وينبغي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، بل ايثارهم على نفسه للرواية (٤).
ودليل استحباب ضرب الخبأ بنمرة ثم الذهاب الى الموقف فعله صلى الله عليه وآله على ما روى (٥).

مع ما في صحيحة معاوية وحسنه ايضاً (في حديث) فاذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباك بنمرة وفرة هي بطن عرفة دون الموقف ودون عرفة فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر باذان واحد واقامتين قائماً

(١) الخباء بالكسر والميم كالكماء.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٢، عن ابي عبد الله عليه السلام، في رجل وقف بالموقف عاصبه دهشة الناس حتى ينظر الى الناس، ولا يدعوه حتى افاص الناس، قال: يجزيه ومعه، ثم قال: أليس قد صلى بعرفات الظهر والعصر وقتت ودعا؟ قلت: بلى قال: فعرفات كلها موقف، وما قرب من الجبل فهو افضل - (٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٣.

(٤) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة.

(٥) الوسائل الباب ٢ من ابواب احرام الحج الرواية ٤ وفيها: حتى انتهى (يعني رسول الله عليه وآله) الى عرفة وهي بطن عرفة بحال الاراك هرب، فبته وصرب الناس لخيبتهم عندها الحج.

وفي أعلى الجبل.

تعبث العصر وتجمع بينهما لتخرج نفسك للدعاء فانه يوم دعاء ومساءلة (١).
قال: و حد عرفة من بطن عرنة وثوبة وغمرة الى ذى المجاز وخلف الجبل
موقف (٢).

وفيها احكام اخر فافهمها.
ويذكر على تعيين الحدود ايضاً وان الوقوف فيه ما يكفى في الجملة مثل
مروى (في الصحيح) عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وآله: ارتفعوا عن وادي عرفة بعرفات (٣).
وما في بعض الروايات المتقدمة (٤) من وقف تحت الاراك فلا حج له.
وفي البعض (٥) ولما النزول تحت الاراك حتى تنزل الشمس وينفض
الى الموقف فلا بأس.
وفي امثالها دلالة على عدم وجوب الوقوف في العرفة مقارناً للزوال او قبله
من باب المقتضات فافهم.
ودليل استحباب جمع الرجل - وسد الخلل به وبنفسه - ما في صحيحة
معاوية وحسنه قال فاذا رأيت خللاً فسدته بنفسك وراحتك فان الله عز وجل يحب
ان تسد تلك الخلل (٦).
ودليل استحباب الدعاء قائماً كآته فعلهم عليهم السلام وأنه الى التضرع

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.
(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ١.
(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٤.
(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٣ بصيغة حل الشيخ قدس سره.
(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٧.
(٦) الوسائل الباب ١٣ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٢.

ولا يجزى لو وقف بنمرة او عرة او ثوية او ذى المجاز او تحت
الأراك . فاذا غربت الشمس بعرفة افاض ليلة النحر الى المشعر.
و يستحب الاقتصاد في سيره، والدعاء عند الكثيب الأحمر،
وتأخير العشائين الى المشعر،

والاجابة اقرب وسبب كراهته راكباً وقاعداً فوت ذلك .

و دليل كراهة الوقوف فوق الجبل ما روى (في الصحيح) عن اسحق بن
صمار قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الوقوف بعرفات فوق الجبل احب
اليك ام على الارض؟ فقال: على الارض (١).

مع فوت ما فعلوه صلوات الله عليهم واقرؤا به في كونه في مبصرة الجبل .
واما مع الضيق فيرتفع ذلك وبه اشار الشيخ (٢) ووجهه ظاهر مع ورود
الرواية بخصوصه على فوق الجبل مع كثرة الناس (٣).

فظهر مما تقدم وجه قوله: ولا يجزى لو وقف بنمرة الخ.
وهذه هي حدود عرفة ولا يتحقق كونها منها بل الظاهر خروجها عنها
لما مر، ولان اليقين انها يحصل بالوقوف في غيرها.

قوله: فاذا غربت الشمس بعرفة الخ. هذا اشارة الى بيان وجوب الوقوف
بالمشعر وقد مر ما يدل على وجوب الافاضة بعد غروب الشمس من عرفة الى المشعر،
والظاهر انه لا خلاف بين المسلمين في ذلك .

و دليل استحباب الاقتصاد في السير ما في صحيحة معاوية قال: قال ابو

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٥.

(٢) قال في التهذيب: عاتما عند الضرورة فلا بأس بالارتجاع الى الجبل روى ذلك سعد بن عبدالله ثم
نقل رواية سماعة.

(٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة الرواية ٤٣.

ولو تريع (بريع خ ل) الليل، فان منع في الطريق صلى، والجمع بأذان واقامتين.

عبدالله عليه الصلوة والسلام: اذا غربت الشمس قافض مع الناس وعليك السكنة والوقار (الحديث) (١).

وهي دليل وجوب الاقاضة ايضاً.
والدعاء عند الكتيب الاحمر ايضاً موجود في تلك الصحيحة.
وكذا تأخير العشائين موجود في الرواية قولاً وفعللاً (٢) ما لم يخف فوت الوقت، واليه اشار بقوله:

ولو منع (وان خ) في الطريق صلى، اى في الطريق قبل وصول المشعر.
وقوله: ولو بريع (تريع خ) الليل كانه للاحتياط والمبالغة في الوقت فكانه يرى بعد الريع ان الفعل في الطريق اولى، ووجهه ظاهر بعد عموم الرواية.
وما في رواية سماعة قال: سألت عن الجمع بين المغرب والعشاء الآخرة بجمع؟ فقال: لا تصلها حتى تنتهى الى جمع وان مضى من الليل ما مضى (الحديث) (٣).

ولكن صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: لا تصل المغرب حتى تأتى الجمع (جمعاً خ) وان ذهب ثلث الليل (٤).
تدل على كون الثلث نهاية فتأمل.

والجمع بينهما من غير فعل نافلة بأذان واقامتين موجود في الروايات الصحيحة قولاً وفعللاً.

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٢) راجع الوسائل الباب ٥ من ابواب الوقوف بالمشعر.

(٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

وتأخير نافلة المغرب الى بعد العشاء.

مثل صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صلاة المغرب والعشاء يجمع باذان واحد واقامتين ولا تصل بينهما شيئاً وقال: هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله (١).
وكذا فعل النافلة بعدهما فيحتمل كونها اداء حينئذ وقضاء، كما هو الظاهر من تعيين الوقت لها.

وروى فعلها بينهما وتركها أيضاً في صحيحة ابيان بن تعجب قال: صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام المغرب بالمردلفة فقام فصل المغرب ثم صلى لعشاء الآخرة ولم يركع فيما بينهما ثم صليت خلفه بعد ذلك سنة فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات (٢).
والترك اكثر رواية، ولا يبعد كونه اولى خصوصاً مع التعجيل وخوف عدم وصوله الى الرفقاء.

ولكن ينبغي التبادر الى الصلوة بعد وصوله الى المزدلفة قبل ان ينزل الناس نقل فيه رواية في المنتهى عن العامة (٣) ثم النافلة ويمكن تقديمها على التعقيب ولو كانت قضاء لا يبعد تأخيرها.

والظاهر عدم سقوط الاذان الثاني مع فعل النافلة بينهما، اذا ما ثبت السقوط مع عموم الأدلة الا في صورة الجمع مع ترك النافلة، ويحتمل السقوط، لصدق الجمع في الجملة، وعدم الوقت الا لواحدة ولضييق الوقت وقد مر البحث في ذلك في الجملة في الصلوة (٤) فتذكر.

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦ من ابياب الوقوف بالمشعر الرواية ٣ و ٥.

(٣) المنتهى ج ٢ ص ٧٢٤، ورواها في كثر المقالات ج ٥ ص ٢٠٠ تحت رقم ١٢٦٠٠ طبعة سنة ١٣٩٩، وفيه خطأ انتهى يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى جمع واقام، صلى المغرب ثم لم يزل احد من الناس حتى قام فصل العشاء ونقل هذا المضمون في غير هذه الرواية ايضاً عن اسامة فراجع ص ٨١.

(٤) راجع المنتهى ص ١٦٤ ج ٢.

و يجب فيه النية،

فرع

الظاهر أنه يجوز فعل الصلوتين في عرفة، لعموم ادلة الوقت، والاصل، وللروايات.

مثل صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بان يصلي الرجل المغرب اذا امسى بعرفة ولعله لا قاتل بالفرق (١).
وتدل عليه ايضاً رواية محمد بن سماعة بن مهران قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الرجل يصلي المغرب والعنمة في الموقف قال: قد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله صلحها في الشعب (٢).

والظاهر انه يجوز التضيق في عرفة وفي الطريق ايضاً.
قوله: ويجب فيه النية. الظاهر أن مراده نية الوقوف يوم النحر في المشعر، وأنها تقع بعد الفجر كما يدل عليه قوله قدس سره: والوقوف بعد الفجر.
وتدل على كون الوقوف بعد الفجر صحيحة معاوية بن عمار وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أصبح على طهر بعد ما تصلي الفجر فتقف (قفف خ ل) ان شئت قريباً من الجبل وان شئت حيث شئت فاذا وقفت فاحمد الله عز وجل واثن عليه (الحديث) (٣).

ويدل عليه (٤) الاصل ايضاً، وما هو المشهور أن الوقوف واجب يوم النحر في المشعر، والظاهر عدم الوجوب حتى يتحقق كونه يوم النحر وذلك انما يكون بعد

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٥.

(٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١. (٤) اي يدل على وجوب الوقوف بعد الفجر.

الفجر فبعد التحقق ينوي، ويقف هناك، ويشغل بالدعاء والذكر، فلا يجب كونها مقارنة للفجر، كما قاله المحقق الثاني (١) ونقله عن الدروس، وما رأته فيه بل رأيت خلافه، قال: ورابعها الوقوف بعد الفجر الى طلوع الشمس (٢).

قال في المنتهى: النية واجبة في الوقوف بالمشرع، ثم ذكر دليلها ثم قال: ويجب الوقوف بعد طلوع الفجر، والأحوط أن ينوي قبله مقارنة له، ان امكن وبعده ايضاً، كما مر في الوقوف بعرفة ايضاً.

ولما المييت بالمشرع فظاهر الاكثر وجوبه الى الفجر ونقل في الدروس عدم الوجوب عن التذكرة ويدل عليه قطعه (٣) صلى الله عليه وآله مع قوله: خذوا عني مناسككم وما في بعض الروايات المعتبرة من عدم جواز وادي محسر الا بعد طلوع الشمس (٤).

وما في حسنة معاوية والحلي لا تجاوز الحياض ليلة المزدلفة (٥).
والحياض هو حد المزدلفة كما سيظهر ويؤيده الاخبار الدالة على فعل الصلوتين فيه (٦) وكذا الاخبار الدالة على عدم الخروج قبل الفجر وانه لو خرج يجب عليه الدم (٧) كما سيجئ والكل.

(١) الذي رأيناه في جامع المقاصد (بعد قول المصنف رحمه الله: ويجب فيه النية مقارنة لطلوع الفجر فان تأخرت ثم اجراً) ما هذه عبارته: ولو قلنا: ان الواجب هو مستوى الوقوف يتجه عدم تحسم المقارنة المذكورة، والى الآن لم نطعم بسند في ذلك سوى رواية هشام بن الحكم الآتية، ويجب ايضاً المييت بالمشرع ليلاً مقارناً بالنية اول وصوله اليه انتهى (جامع المقاصد ج ١ ص ١٧٠). وهذا الكلام كما ترى ليس فيه اختيار وجوب مقارنة النية للفجر. (٢) الدروس ص ١٢٢. (٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشرع الرواية ٧

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوقوف بالمشرع الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الوقوف بالمشرع الرواية ١.

(٦) راجع الوسائل الباب ٦ من ابواب الوقوف بالمشرع.

(٧) راجع الوسائل الباب ١٦ من ابواب الوقوف بالمشرع.

لا يخلو عن شيء ولا شك أنه أحوط ولا يدل على وجوبه عيناً أجزائه عن الوقوف بعد الفجر - حتى أنه لو ترك الوقوف بعد الفجر عمداً بعد أن قام به ليلاً صح حجه كما قال في المتن لعدم أجزاء المندوب عن الواجب .
لأن المندوب قد يجرى عن الواجب، بمعنى أنه يمنع وجوبه بعد ذلك كما في الطهارة المندوبة قبل دخول الوقت فإنه لا يجب بعده .

ولأنه قد يكون واجباً محيراً فإن الواجب المتخير يقوم مقام واجب آخر .
وأما النية فيه فالظاهر عدم شرطيتها إذ لم يعلم على تقدير كونه واجباً كونه عبادة مشروطة بها كالإفاضة من عرفات والمشر ولهذا متروكة في المنتهى والمتن أيضاً ولا شك أن فعلها أحوط .

وأما وجوب الوقوف بعد الفجر إلى طلوع الشمس فكأنه لا خلاف فيه بين علمائنا وكذا في ركنيته كما يفهم من المنتهى (١) وقيل الركن هو كون ماء فيه كما قيل في عرفة .

ويدل أيضاً على الوجوب من بعد الفجر إلى الطلوع ما في صحيحة معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أصبح على ظهر بعد ما تصلى الفجر إلى قوله ثم أفض حيث يشرق لك ثبير (٢) وترى الأبل مواضع انخافها (٣) .

أي حين تطلع الشمس ويشرق الثبير بوقوع الشمس عليه وهو جبل هناك .

وحسنة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تجاوز وادي

(١) قال: الوقوف بالمشر الحرام ركن من أركان الحج يطل الحج بإحلاله عمداً ذهب إليه علمائنا

انتهى ج ٧ ص ٧٢٥ .

(٢) ثبير كامي، جبل مكة كأنه من ثبر وهي الأرض السهلة (جمع البحرى) .

(٣) الوسائل الباب ١١ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ١ .

عشر حتى تطلع الشمس (١).

و رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس قال: إن كان جاهلاً فلا شيء عليه وإن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة (٢).

ولكن في طريق التهذيب والكافي علة عن سهل بن زياد (٣) مع عدم التصريح بتوثيق مسمع وهو موجود في الفقيه أيضاً.

فيمكن حمل الشاة على الاستحباب والظاهر أنه (أنها) أحوط إلا أن رواية علي بن رثاب في الفقيه يدل على وجوب البدنة على من جهل الوقوف بالمشر.

قال علي بن رثاب إن الصادق عليه الصلوة والسلام قال: من أفاض من عرفات مع الناس فلم يلبث معهم بجمع ومضى إلى منى متعمداً أو مستخفاً فعليه بدنة (٤).

والظاهر أنها محمولة على من فعل الركن في المشر، فانه مرتبه، وذلك يكفي لصحته، كما قاله الأصحاب والا يلزم بطلان الحج (حجته خ ل) على ما قالوه فالبدنة من جهة ترك الإتمام فهو مؤيد لوجوب الدم المذكور في المتن وغيره. ولكن ظاهر هذه الرواية عدم النية وقصد الوقوف بوجهه، فالعمل بها مع أصولهم مشكل فتأمل.

وهذه موجودة في التهذيب والكافي أيضاً.

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ٢

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ١.

(٣) وسندها (كما في الكافي هكذا) علة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن علي

بن رثاب عن مسمع. (٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ١.

والظاهر استحباب الارتحال من المزدلفة قبل طلوع الشمس، ولكن لا يجاوز وادي محسر.

لما في رواية اسحق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه الصلوة والسلام أتى ساعة أحب اليك أن أفيض من جمع؟ قال: قبل أن تطلع الشمس، قليل هي (فهو خ ل) أحب الساعات التي قلت: فإن مكثنا حتى تطلع الشمس فقال: ليس به بأس (لا بأس خ ل) (١).

ومثلها رواية معاوية بن حكيم (٢).

ولا يضتر القول في اسحق في الأول (٣) ولا اشتراك موسى بن الحسن في الثانية (٤) مع أنه اثنان قيل أحدهما ثقة والآخر كان مثبِتاً عالمياً.

وأما الذي يدل على عدم الوجوب إلى طلوع الشمس - مثل ما في صحيحة هشام بن سالم وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في التقدم من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به والتقدم من المزدلفة إلى منى يرمون الجمار ويصلون الفجر في منازلهم بمنى لا بأس به (٥).

فحملها الشيخ على الخائف وماحب الإحذار من النساء وغيرهن للروايات الدالة على ذلك لصاحب العذر.

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ٢.

(٣) وسندها (كما في الكافي) هكذا: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن

اسحاق بن عمار.

(٤) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن

صفوان عن موسى بن الحسن عن معاوية بن حكيم.

(٥) أورده والأريمة التي بعدها في الوسائل في الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشر الرواية ٨ و ١٠ و ٣

مثل مرسلة جميل عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام قال : لا بأس ان يفيض الرجل بليل اذا كان خائفاً.

وفي رواية اخرى رخص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان ان يفيضوا بليل ويرموا الجمار بالليل (بليل خ) وان يصلوا الغداة في منازلهم (الحديث).

وفي اخرى اتيا امرأة او رجل خائف افاض من المشعر الحرام ليلاً فلا بأس (الحديث).

وصحيحة سعيد الاعرج قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك معنا نساء فافيض بهنّ بليل ؟ قال : نعم تريد ان تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله قال : قلت : نعم قال : افض بهنّ بليل ولا تقض بهن حتى تقف بهنّ بجمع ثم افض بهنّ حتى تاتي بهنّ الجمرة العظمى (الحديث).

وهذه الاخبار تدلّ على عدم تأكيد وجوب الوقوف بالمشعر نهاراً وأن للمرأة ان تفيض ومن معها ايضاً من غير خوف وعذر غير كونه مع المرأة وكذا في اجزاء الوقوف ليلاً عنه كما مرّ فتأمل.

ثم اعلم أنّ ظاهر اكثر العبارات خصوصاً المناسك أنّ الوقوف بمعنى الكون من زوال الشمس الى الغروب بصرفه واجب والكون في اجزاء ذلك الزمان ركن يعنى (بمعنى خ) من تركه عامداً لا سهواً يبطل حجه.

وكذا ان الواجب في وقوف المشعر هو الكون من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والركن هو الكون فيه كما تقدم.

وأن كلا الموقفين لوفاتاً عطلقاً عمداً او سهواً او جهلاً فات الحج مع انهم يقولون :

إنّ الاحتمالات الثماني من الموقفين بالنسبة الى الاختياري والاضطراري

يجز ومسقط للحج الا اضطراري عرفة اجماعاً واضطراري المشرع على الخلاف،
فلعلهم يريدون باجزاء احد الاختيارين اذا كان فوت الآخر من غير
اختيار، وكذا باجزاء الاضطراريين او المشرع.

و يريدون بكون الاختياري ركناً البطلان بتركه مع الاختيار عمداً.
و يكون ترك كليهما مبطلاً ولو سهواً ترك اختياري عرفة مع ترك المشرع
مطلقاً او عكسه مطلقاً على رأي.

و ذلك لا يخلو عن بعد مع أن الدليل - الذي يدك على اجزاء احد
الاختيارين او احد الاضطراريين اوهما - يدك على مطلق الاجزاء سواء كان مع
فوت الآخر او الاختيارين بالاختيار وعدمه خصوصاً اجزاء المبيت ليلاً في الجملة
بالمزدلفة فإن دليله كالصریح في الاجزاء (١) ولو كان بترك الوقوف بها نهاراً ولهذا
صرح في اندروس وغيره انه ركن مع عدم الوقوف نهاراً فينبغي ان يقال الركن في
المشرع هو الوقوف في جزء ما من الليل الى طلوع الشمس وكذا في عرفة ان الركن هو
الكون فيها في جزء من الزوال الى الفجر فتأمل.

و اما وجه الجمع بين ظاهر الادلة من الاخبار وكلام الاصحاب فحمل
ماورد باجزاء الاختياري في احد الموقفين على عدم ترك الآخر بالاختيار وباجزاء
الاضطراري على عدم امكان ادراك شيء غيره لضيق الزمان كما يشعر به بعض
الاخبار وحمل البطلان بتركها معاً لتمام على غير حالة الاضطرار او على دخول
الاضطراري فيها بل اضطراري المشرع كما مر فتأمل.

و ايضاً ان المفهوم من التهذيب فوت الحج بترك الوقوف في المشرع عمداً وسهواً
على كل حال حيث.

(١) لوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشرع الرواية ١٢ وغيرها.

قال - بعد رواية عبيد الله وعمران ابني عليّ الحلبيين عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك الحج - (١).

وهذا الخبر عام فيمن فاتته ذلك عامداً او جاهلاً وعلى كل حال. ولعله يريد فوته بعدم ادراكه الى طلوع الشمس لأنه قال قبل هذا وقدم في هذه الاخبار أن من ادرك المشرق بعد طلوع الشمس فقد فاتته الحج وذكر قبل ذلك اخباراً دالة على ادراك الحج بادرارك المشرق الى طلوع الشمس وأنه اذا ظن ادراك عرفة ولو ليلاً مع ادراك المشرق قبل الطلوع يجب ذلك ولو ترك ذلك لا حج له.

وقال: اذا لم يدرك المشرق قبل الطلوع لا حج له لصححة حريز قال: سألت ابا عبد الله عليه الصلوة والسلام رجلاً عن مفرد الحج فاتته الموقفان جميعاً فقال له الى طلوع الشمس من يوم النحر فان طلعت الشمس من يوم النحر فليس له حج ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل (٢).

وهذه يشعر بالاجزاء بالادراك قبل طلوع الشمس سواء كان عرفة او مشعراً مطلقاً اختياراً او اضطراراً فيدك على اجزاء اضطراري عرفة اختياراً فتأمل. هذه التي اشرت اليه من قبل ثم قال:

ولا يشا في ذلك ما رواه وذكر مرسله محمد بن يحيى الخثعمي ومسنده عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن جهل ولم يقف بالمزدلفة ولم يبت بها حتى اتى منى قال: يرجع قلت ان ذلك قد فاتته قال: لا بأس به (٣).

ثم قال: فالوجه في هذين الخبرين - وان كان اصلها محمد بن يحيى الخثعمي وأنه تارة يرويه عن ابي عبد الله عليه السلام بلا واسطة وتارة يرويه

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشرق الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشرق الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشرق الرواية ٦٥.

بواسطة. ان من كان قد وقف بالمزدلفة شيئاً يسيراً فقد اجزأه والمراد بقوله عليه السلام: (لم يقف بالمزدلفة) الوقوف التام الخ.

قال في المنتهى: محمد بن يحيى الختصمى عامى، وقال في كتاب ابن داود مهمل، والذي نجد أنه اثنان احدهما ثقة والآخر غير معلوم الحال.

وانت تعلم ان النقل -تارة بواسطة وتارة بلا واسطة- ليس بقادح وان كان قدحاً عند الشيخ وان في رواية عبيد الله وعمران، القاسم بن عروة (١) وهو غير مصرح بتوثيقه.

و أنها غير صريحة في ان القوت بالمزدلفة هو الوقوف قبل طلوع الشمس فقد يكون المراد بعده ايضاً الى الزوال وأنه قد يكون مع ادراك عرفة ايضاً اذ قد مضى ما يدل على اجزاء ادراك اختياري عرفة.

و يؤيده ما اشتهر ان الحج عرفة (٢) وغير ذلك من الاخبار الدالة على اجزاء اختياري عرفة خصوصاً مع المعجز وعدم الامكان الا ذلك فتخصص هذه بها.

على أنه لا عموم لها بل مخاطب الحلبي من غير ارادة عموم.

و يؤيد ما ذكرناه ما يدل على اجزاء اضطراري المشعر مثل رواية يونس بن يعقوب (الثقة) (الفقيه خ ل) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت له رجل افاض من عرفات فمرّ بالمشعر فلم يقف حتى انتهى الى منى فرمى الجمرة ولم يعلم حتى ارتفع النهار قال: يرجع الى المشعر فيقف به ثم يرجع ويرمى الجمرة (٣).

(١) وسدها (كما في التهذيب) هكذا: الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن عبيد الله وعمران ابي الحلبي.

(٢) المستدرک الباب ١٨ من ابواب احرام الحج الرواية ٣ وعوالى القسالى عن النبي صلى الله عليه وآله (ج ٢ ص ٩٣ الحديث ٢٤٧ وص ٢٣٦ للحديث ٥).

(٣) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣.

وهي وإن كانت ضعيفة في الفقيه (١) لكنها موقفة في الكافي لابن فضال عن يونس (٢).

و الظاهر أنَّ الرجوع لعدم قصده وعلمه بالمشعر وفعله مع النية لتحصيل العبادة بناء على قوانين الاصحاب، ويحتمل للدعاء واللبث كما هو ظاهر بعض الاخبار من لزوم الوقوف والدعاء في الجملة.

وحسنة جميل (في الكافي والتهذيب لابراهيم) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من ادرك المشعر الحرام يوم النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج (٣).

وهي صحيحة في الفقيه عن جميل بن دراج قال المذكور هو ابن دراج. وصحيحة محمد بن ابي عمير عن عبدالله بن المغيرة (الثقة) قال: جئنا رجلاً بنى فقال: اني لم ادرك الناس بالموقفين جميعاً، فقال له عبدالله بن المغيرة: فلا حج لك، وسأل اسحق بن عمار فلم يجبه فدخل اسحق على ابي الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال: اذا ادرك مزدلفة فوقف بها قبل ان يزول الشمس يوم النحر فقد ادرك الحج (٤).

و الظاهر أنه لم يضر القول في اسحق لما عرفت ولأن الظاهر ان عبدالله بن المغيرة الثقة شهد بصدور الجواب عن ابي الحسن عليه السلام وذلك لم يكن الا بسماعه عنه بنفسه، او بواسطة عدل على الظاهر ولهذا قال في المنتهى: أنها صحيحة

(١) طريق الصدوق رحمه الله لل يونس بن يعقوب (كياي مشيخة الفقيه) هكذا: وما كان فيه عن يونس بن يعقوب، فقد رويته عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن عبدالله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحكم بن مسكين عن يونس بن يعقوب البجلي.

(٢) والسند (كما في الكافي) ياب من جهل ان يقف بالمشعر هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب. (٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٩.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٦.

وقال في الفقيه روله اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام بعد ان قال: روى عبدالله بن المغيرة عن اسحق بن عمار (١).

ثم قال: وروى معاوية بن عمار قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اذا ادرك الزوال فقد ادرك الموقف (٢).

والظاهر ان المراد، المشعر، وطريقه الى معاوية واسحق صحيح (٣) وهو لا بأس به ومعاوية ثقة.

وحمل الشيخ - رواية عبدالله بن المغيرة وجبل على أن من ادرك المشعر قبل الزوال فقد ادرك ثواب الحج او على أنه مع ادراك عرفة - كلاهما بعيد من غير ضرورة.

لأن الظاهر هو ادراك الحج لا الثواب وهو ظاهر وايضاً الشائبة كانت صريحة في عدم ادراك الموقفين فكيف تكون محمولة على ادراك عرفة.

على أن ما قلناه من الاخبار ما كانت صريحة وصحيحة في نفي الحج بادراك المشعر قبل الزوال ولو كان مع الاضطراب فيمكن حملها على حال الاختيار واعلم ان في كلام الشيخ هذا دلالة على عدم فوت الحج بفوت ادراك المشعر قبل الطلوع مطلقاً سواء كان ادراك عرفة ام لا كما هو ظاهر كلامه بعد رواية عبيد الله

(١) وهذا شاهد على نقل اسحق نفسه عن ابي الحسن عليه السلام (راجع الفقيه باب الوقت الذي متى ادركه الانسان كان مدركاً للحج).

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١٥.

(٣) طريق الصدوق الى معاوية بن عمار (كما في مشيخة الفقيه) هكذا: وما كان فيه عن معاوية بن عمار فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن رضي الله عنها عن سعد بن عبدالله الحميري جميعاً عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى وحمد بن ابي عمير جميعاً عن معاوية بن عمار انتهى.

وطريقه الى اسحق بن عمار هكذا: وما كان فيه عن اسحق بن عمار فقد رويته عن ابي رضي الله عنه عن عبدالله بن جعفر الحميري عن علي بن اسمعيل عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار

والوقوف بعد الفجر قبل طلوع الشمس، فلو افاض قبل طلوع
الفجر عامداً بعد ان كان وقف به ليلاً فعليه شاة، ولا يبطل حجه ان
كان وقف بعرفة.

وعمران (١) فلا يكون مذهبه ذلك فتأمل.

قوله: والوقوف بعد الفجر الخ. اي يجب الوقوف بالمشرع ناوياً بعد
الفجر بلا فصل الى طلوع الشمس والعبارة غير ظاهرة فيه وقدمت دليله.
وكذا دليل قوله: فلو افاض قبل الفجر عامداً الخ المراد بالعمد هو الشعور
بوجوب الفعل المتروك حين تركه فلا يحتاج الى قيد (عاملاً).
و ظاهر المتن أن سبب وجوب الشاة هو ترك الوقوف نهائياً بالكلية مع عدم
الاستدراك، فلو افاض بعد طلوع الفجر ولو قليلاً قبل الناس اذا استدرك ثم افاض
معه لم يجب عليه شيء كما مر في عرفة.
وهو ظاهر دليله وهو رواية مسمع المتقدمة (٢).

واما قيد (بعد ان كان وقف به ليلاً) فهو لصحة الحج ولا دخل له في
وجوبها ولكن الصحة مع ترك الوقوف بالكلية نهائياً عمداً عنده مشروط بادراك
عرفة ايضاً، والظاهر أن مراده اختيارها ومحتمل اضطرارها ايضاً حين الاضطرار.
وبدل على عدم اشتراط شيء منها (٣) مع عدم الامكان صحيحة الحلبي
قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات؟ فقال: ان
كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشرع
قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات وان قدم وقد فاتته عرفات فليقف

(١) وسائل الباب ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشرع الرواية ١ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا

فانتك المزدلفة فقد فاتك الحج. (٢) للوسائل الباب ١٦ من أبواب الوقوف بالمشرع الرواية ١

(٣) اي عدم اشتراط ادراك عرفة اختيارها واضطرارها.

بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل أن يفيض الناس وإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاته الحج وليجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل (١).

وقد مرت مع غيرها.

ويؤيده أيضاً صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أدرك سمعاً فقد أدرك الحج (الحج) (٢).

هذه وأمثالها تدل على أجزاء المشعر مطلقاً فالتقييد غير جيد.

ويؤيده ما تقدم من أن اختياري المشعر كاف بل اضطراريه أيضاً وقد مر الكلام فيه مفصلاً فتذكر.

وقد مر أيضاً أن كون الوقوف ليلاً مجزئاً لا يدل على وجوبه عيناً ووجوبه أيضاً غير مصرح به في الأخبار ومحمّل عدمه هنا كما من ذكره.

وأنه على تقدير الوجوب لا يعلم وجوب النية ثم الاستيناف وعلى تقديره يمكن الاكتفاء بواحدة من غير وجوب استيناف مع التعميم.

وينبغي على هذا أيضاً جعل الركن الكون فيه وفي النهار بل جعله اختياريّاً أيضاً محضاً لا شياً به وبالاضطراري كما قيل، لكونه مجزئاً عن الوقوف النهاري ومقتداً بأدراك عرفة كما عرفت.

وانت تعلم أنه لا يستلزم ذلك لأن أجزاء الوقوف النهاري أيضاً موقوف على عدم ترك عرفة عمداً بل كل ركن كذلك فتأمل بل ينبغي جعلها واحداً واحداً وأن التصريح في قوله: (فلو أفاض) غير ظاهر.

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

ويجوز للمرأة والخائف، الافاضة قبل الفجر، ولا شيء عليهما، وكذا الناس.

ولا يقف بغير المشعر، وحده ما بين المأزمين الى الحياض، والى وادى محسر،

قوله: ويجوز للمرأة والخائف الافاضة قبل الفجر ولا شيء عليهما وكذا الناس. قد مر دليله وقدمت صحيحة هشام (١) الدالة على جواز الافاضة من غير تهيب بالخوف والنساء.

لعلها قيدت بها لغيرها كما تقدم والظاهر وجوب الرجوع على الناس ان امكن مع عدم جواز الافاضة عمداً.

قوله: ولا يقف الخ. دليل عدم جواز الوقوف بغير المشعر ظاهر. ودليل تعيين حده المذكور الروايات الكثيرة المعتبرة مثل صحيحة معاوية بن عمار قال: حد المشعر الحرام ما بين (من خ) المأزمين الى الحياض والى وادى محسر وانما سميت المزدلفة لانهم ازدلفوا اليها من عرفات (٢).

وظاهر ان الحد خارج عن المشعر فلا يجزى الوقوف في وادى محسر كما يدل عليه عدم جواز تجاوزه الا بعد طلوع الشمس في الافاضة من المشعر (٣) وكذا كراهته في الذهاب الى عرفة وهو مشعر بكونه من منى (٤).

وتدل على استحباب المرولة فيه الروايات للمفيض من المشعر وورد فيها المبالغة حتى ورد الامر بالرجوع للتارك في مثل حسنة حفص بن البختري (وغيره) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لبعض ولده: هل سمعت في وادى محسر؟

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٨.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٣) لا حظ الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوقوف بالمشعر.

(٤) لا حظ الوسائل الباب ٧ من ابواب احرام الحج والوقوف بعرفة.

فقال: لا قال: فامرّه ان يرجع حتى يسعى، قال: فقال له ابنه لا اعرفه فقال له سل الناس (١).

ولعلّ فيها دلالة على ثبوت التعبد بكلام الناس، وان لم يكن عدلاً، فيمكن اعتبار وصوله الى الشيع وفي مرسلته قال: مرّ رجل بوادي محسّر فامرّه ابو عبدالله عليه السلام بعد الانصراف الى مكة ان يرجع فيسمى (٢) وفي صحيحة معاوية بن عمار وحسنه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: فاذا مررت بوادي محسّر وهو واد عظيم بين جمع ومنى وهو الى منى اقرب فاسع فيه حتى تتجاوزوه فانّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرك ناقته ويقول (قال خ ل): اللهم سلّم لي هدى واقبل توبتي وأجب دعوتي وأخلفني فيما (فيمن خ ل) تركت بعدى (٣).

وفيه إشارة الى خروج وادي محسّر عن المشعر بل عن منى ايضاً كأنه يريد أنه نهايته بل يشعر بأن ما بعده ليس بمشعر لعله يريد ان ما بعده ليس من غير (عين ظ) المشعر بل اوله واطرافه وفيها دلالة على استحبابها للراكب ايضاً بتحريك مركوبه والدعاء في هذه الحالة.

وتدل على قدره حسنة محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن عليه السلام قال: الحركة في وادي محسّر مائة خطوة (٤) وما في رواية عمر بن يزيد قال: الرمل في وادي محسّر قدر مائة ذراع (٥).

هذا قريب من الاول قال في الدروس: الحركة قبل المود من عرفة بدعة، قاله الحسن.

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١-٢.

(٣) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٥.

ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل،

قوله: ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل، لعل مراده بالجوار عدم الكراهة حينئذ اذ الظاهر جواز الوقوف عليه مطلقاً لأنه من المشعر بل بقل في الدروس عن الشيخ الاستحباب للصورة حيث قال: وقال الشيخ: وطأ الصورة لمشعر برجله او بغيره وقد قال الشيخ إنه قرح (١) وقال ابن الجليل ان يطأ برجله او بغيره المشعر الحرام قريب المارة والظاهر انه المسجد الموجود الآن انتهى.

وفي حسنة معاوية بن عمار ويستحب للصورة ان يقف بالمشعر (على خ ل) الحرام ويطأ برجله (٢).

فالكراهة لغير الصورة، - لو كانت - كما يقولون.

ويشعر بها رواية جماعة قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: اذا كثر الناس. يجمع وضائق عليهم كيف يصنعون؟ قال: يرتفعون الى المأزمين (٣).

في الدلالة خفاء قال الشيخ في التهذيب: وقد بينا فيما تقدم: أن مع لصورة لا بأس بالارتفاع على الجبل.

وكانه اشارة الى ما في هذه الرواية فاني لم اجد غيرها وقال بعده: ويستحب للصورة ان يطأ المشعر الحرام وان يدخل البيت ويمكن حل الاستحباب للصورة على وطئه المسجد الموجود الآن برجله فانه المسمى بالمشعر كما فهم مما نقلناه من الدروس ويمكن ارادة استحباب المشي في مطلق المشعر حين دخوله الى ان ينزل.

ولعل وجه كراهة الصعود الى الجبل عموم فعلهم عليهم السلام وكونه في طرف المشعر.

(١) قرح كصرد اسم جبل بالمزدلفة (جمع البحرين).

(٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١ وفيه معاوية بن عمرو وخادمه حبي، وهذه

بعض من الرواية ولها صدر ودليل. (٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

ولونواه ونام او جنّ او اغشى عليه صبح وقوفه على رأى ويستحب
الوقوف بعد صلاة الفجر والدعاء.
ووطئ الصرورة المشعر برجله.
وذكر الله تعالى على قزح.

وما في الفقيه روى ابان عن عبدالرحمن بن اعين عن ابي جعفر
عليه السلام انه كره ان يقيم عند المشعر بعد الافاضة (١) فتأمل فيها.
قوله: ولونواه الخ. وجهه ظاهر مما تقدم فان الركن هو كون ما وقد ادركه
اختياراً على وجه شرعى بل الظاهر كذلك لو شرب المسكر عمداً عالماً اختياراً
وغيره من لمقدمات.

قوله: ويستحب الوقوف الخ. يحتمل ان يكون مراده استحباب فعل
الوقوف الواجب حينئذ بلا فصل فيكون اشارة الى عدم وجوب الاستيعاب بل كون
عدم الاستيعاب مستحباً فيجوز قبلها ايضاً مستوعباً وغير مستوعب وهو الظاهر من
الدليل او يكون بالنسبة الى عدم الفصل بعدها فلا يجب الامتنعاب كما هو الظاهر
من الدليل كما مر.

ويحتمل ان يراد بالوقوف القيام للدعاء بعد ان نوى وقام قبله مقارنة
للفجر او بعده.

وقد مرّ وجه استحباب وطئ الصرورة المشعر برجله اى غير راكم او
حافياً وتركه بغيره كما ذكر في غيره لعدمه في الرواية كما عرفت.
ولعن المراد بذكر الله على قزح استحباب ذكره تعالى في المشعر قد يراد به
ذلك.

ويحتمل ان يراد منه الجبل المعهود كما نقل عن الشيخ المشعر الحرام جبل

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

و الإقامة بمبنى أيام التشريق لمن فاتته الحج، ثم يتحلل بعمره مفردة.

هناك يسمى قرح فيكون ذكر الله عليه على تقدير الصعود مستحباً.

ويمكن ان يكون المراد بالجبل أيضاً المسجد وما قرب منه لكونه جبلاً اذ ليس بمعروف صعود الجبل المعهود وأنه بعيد عن الموضع الذي يقف فيه الناس. ويمكن ان يراد ذلك ايضاً فيما نقل عنه في الدروس فيما تقدم فيكون الكراهة في صعود الجبل المعهود واستحباب الارتفاع على المشعر لضرورة في هذا المحل كما اشير اليه فتأمل.

قوله: و الإقامة الخ. اى يستحب الإقامة بمبنى أيام التشريق الثلاث لمن فاتته الحج لضيق الوقت ونحوه ثم يتحلل بعمره مفردة. قال في الدروس يجب التحلل بالعمره كأنه يريد وجوبه بالعمره بمعنى عدم حصوله الا بالعمره.

يدل على المذكور صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل جاء حاجاً ففاته الحج ولم يكن طاف، قال: يقيم مع الناس حراماً أيام التشريق ولا عمره عليه فيها فاذا انقضت طاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة واحل وعليه الحج من قابل يحرم من حيث احرم (١). كأنها حملت على الاستحباب للاصل، وعدم الصراحة في الوجوب ولكنه لا خلاف في ذلك لعل المراد بالطواف الطواف مع الصلوة وبـ (احل) الاحلال بالتقصير او الحلق.

وظاهرها عدم وجوب طواف النساء وانها تكنى طواف واحد وكذا غيرها مما سيأتى وقد مر البحث عن ذلك فتذكر. و ظاهرها ايضاً وجوب العمره بعد أيام التشريق وذلك مع طواف النساء احوط.

و ايضاً ظاهرها انقلاب احرام الحج بنفسه الى احرام العمرة من غير احتياج الى نية كما هو مقتضى الاصل ولأن الفعل مقدم ومع نيته لا تغيره نية اخرى من غير احداث فعل آخر معها الا نادراً في مواضع لدليل.

ويدل عليه ايضاً ما في صحيحة معاوية بن عمار قال: وقال ابو عبدالله عليه السلام اتيا حاج سائق للهدى او مفرد للحج او متمتع بالعمرة الى الحج قدم وقد فاتته الحج فليجعلها عمرة وعليه الحج من قابل (١).

و الظاهر أن المراد بجعلها عمرة جعل الحجة الشئ احرم لها عمرة بمعنى الا تيان بافعال العمرة دون الحج فلا يدل على وجوب النية وقلها عمرة بالنية.

و تويده رواية محمد بن سنان قال: سألت ابا الحسن عليه الصلوة والسلام عن الذي اذا ادرك الانسان فقد ادرك الحج؟ فقال: اذا أتى جمعاً والناس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عمرة له وان ادرك جمعاً بعد طلوع الشمس فهي عمرة مفردة ولا حج له فان شاء ان يقيم بمكة اقام وان شاء ان يرجع الى اهله رجع وعليه الحج من قابل (٢).

ويدل عليه ايضاً صحيحة ضريس الآتية فلا يضر ضعف محمد بن سنان. ويؤيد الانقلاب الاشتراط في الاحرام (أن حله حيث حبسه) فتأمل.

وتدل عليه رواية اسحق بن عبدالله عن ابي الحسن عليه السلام فيمن جاء بعد طلوع الشمس قال: فليس له حج فقلت كيف يصنع باحرامه؟ قال: يأتي مكة فيطوف بالبيت (الخبر) (٣).

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١. وصدرها من ادرك جمعاً عند ادرك الحج

ثم قال وقال ابو عبدالله عليه السلام اتيا حاج الى آخره.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية نقلها المصنف.

وهي صريحة في الانقلاب و ظاهرة في عدم طواف النساء كغيرها وهي دليل فوت الحج بفوت الموقفين مطلقاً فقول الدروس - يدلّ على الانقلاب رواية محمد بن سنان وعلى القلب بالنية تدل رواية معاوية لقوله عليه السلام فليجعلها عمرة مفردة محل التأمل.

ويدلّ على التخيير - بين التحليل بذبح الهدى و الاقامة بمنى حتى يمضي ايام التشريق ثم الاتيان بباقي افعال العمرة المفردة.

- رواية داود بن كثير الرقي قال: كنت مع ابي عبدالله عليه السلام بمنى اذ دخل (جاء رجل كاقبه) عليه رجل فقال قدم اليوم قوم قد فاتهم الحج فقال: نسأل الله العافية ثم قال: أرى عليهم ان يهريق كل واحد منهم دم شاة ويحلق (ويحلّون كاقبه) وعليهم الحج من قابل ان اتصرفوا الى بلادهم، وان اقاموا حتى يمضي ايام التشريق بمكة ثم خرجوا الى بعض مواقيت اهل مكة فاحرموا منه واعتمروا فليس عليهم الحج من قابل (١).

وفي داود خلاف الا انه قال في الخلاصة ارجح قبوله.

ولكن يدل على سقوط الحج من قابل ايضاً لو اتى بعد التحلل بعمرة مفردة وهو محل التأمل.

وحملها الشيخ على الحج ندباً ولكن يأباه قوله: وعليهم الحج من قابل، وحمله على الحج ندباً من قابل وهو بعيد وابعده عنه حملها على من اشترط في احرامه.

لصحيحة ضريس بن اعين (الثقة) قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة الا يوم النحر؟ فقال: يقيم على احرامه ويقطع التلبية حين يدخل مكة فيطوف ويسمى بين الصفا والمروة ويذبح

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الوقوف بالشر الرواية وفي الكافي: قد قوماً قدموا يوم التمر بدين قومه. قدم اليوم قوم وقد فاتهم الحج.

شاته ويخلق رأسه وينصرف الى اهله ان شاء وقال: هذا لمن اشترط ان حله حيث حبسه على ربه عند احرامه فان لم يكن اشترط فإن عليه الحج والعمرة من قابل (١). وهذه (٢) تدل على الانقلاب بنفسه وهي مذكورة في الفقيه ايضاً (٣) والظاهر أنها مذهب الصدوق فالقول بسقوط الحج مع القوات والأتان بالعمرة ان كان شرط في احرامه غير بعيد للنص الصحيح الصريح مع القائل.

فقول الدروس (٤) - والعمل بهذه بعيد لأن الغائت ان كان واجباً مستقراً لم يسقط بالاشتراط والا مع عدم التقصير لم يجب القضاء (ايضاً خ) ولو لم يشترط ومعه كالمستقر اجتهاد في مقابلة النص.

على أنه قد يمنع عدم السقوط في المستقر مع التقصير بل عدم وجوب القضاء ايضاً مع الندب لوجوبه بالشروع الا ترى أنه لو افسد وجب القضاء فتأمل. وكذا لا يضر اشتغالها على عدم طواف النساء (هـ) لأنه ان ثبت وجوبه في جميع العمرة المفردة يجب فيها ايضاً لدليل وان لم يشمل هذه عليه كغيرها فتأمل. واعلم أن سقوط الحج من قابل حينئذ فائدة جليئة للاشتراط، فظهر فائدته ولا يحتاج الى التكاليف المتقدمة.

و ايضاً الطاهر أن حصول التحلل بالتم مذهب الشيخ في التهذيب حيث

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الوقوف بالشعر الرواية ٢ نقلها في الوسائل مع اختلاف يسير لمراجع.

(٢) يعني رواية دلود بن كثير.

(٣) رواه في الفقيه (كتاب الحج باب ما جاء فيمن حاته الحج).

(٤) عبارة الدروس هكذا: (قال بعد نقل رواية خرّس ما هذا لفظه) فإنها مصرّحة بأن المشروط تكفيه العمرة وغيره يجب من قابل ولم يذكر فيها طواف النساء، ثم قال: والعمل بهذه بعيد لأن الغائت ان كان واجباً مستقراً لم يسقط بالاشتراط وان كان غير مستقر ولم تحت جعل للكلف لم يجب قصائه بعدم الاشتراط وان كان بعده فكمستقر وان كان ندباً لم يجب قصائه، والاشتراط مطلقاً وان لم يعتزلته من ١٢٣

(هـ) حق العبارة هكذا، وكذا لا يضر عدم اشتغالها على طواف النساء.

خاتمة

وقت الاختياري (الاختيارخ ل) لعرفة من زوال الشمس يوم عرفة ال غروبها، من تركه عامداً فسد حجه، وللمضطر الى طلوع الفجر، ولو نسي الوقوف بها رجع، ووقف ولو الى الفجر اذا عرف ادراك المشعر. ووقت الاختياري للمشعر من طلوع الفجر الى طلوع الشمس، وللمضطر الى الزوال.

ما استشكل فيه في رواية داود بل نقلها وحملها على ما مر من جهة سقوط الحج فتأمل. قال في الدروس: ولو اراد من فاته الحج البقاء على احرامه الى القابل فالاشبه المع.

وكأنه لظاهر الاخبار المتقدمة (١) فإنه يدل على وجوب العمرة. ويحتمل الجواز للاصل وعدم صراحة الاخبار في الوجوب ويؤيد الاول الانقلاب، فتأمل.

خاتمة

قوله: وقت الاختياري الخ. لعل الجاهل والتاسي مضطرب من أتى في وقت لا يدرك الوقت الاختياري ولو كان قصر في الاستعجال في الطريق على الاحتمال.

لعموم ما يدل على ان من ادرك عرفة ولو ليلاً مع ادراك المشعر فقد ادرك الحج (٢).

(١) راجع الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الوقوف بالمشعر.

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب احرام الحج والوقوف برفة الرواية ١.

ويدرك الحج بإدراك أحد الاختيارين ولو أدرك
الاضطراريين فقولان، ولو أدرك أحدهما خاصة فاته الحج.

وقد مر أيضاً ما يمكن استغادة وجه قوله: ولونسى الوقوف وأنه لو ظن
عدم ادراك المشعر لورجع ووقف بعرفات أقصر عليه وصح حجه من صحبة
الجلي وغيرها (١) فإن قوله: الزجل يأتي بعد ما يفيض الناس الخ يشمله ظاهراً.
أو يقال: لا فرق بينه وبين الناس، وهذه مؤيدة لا دخال الناس
والجاهل أيضاً في المضطر لما فيها من قوله عليه السلام فإن الله تعالى لعذر لعبده فقد
تم حجه (٢) وكذا الكلام في اضطراري المشعر.
ولا يذهب عليك أنى ما فهمت كون الاختياري للمعرفة من الزوال إلى الغروب
وكذا كون اختياري المشعر من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.
وإن الركن هو كون ما فيها.
وأن الوقوف الذي يبطل بتركه الحج عمداً عالماً اختياراً في عرفة هو الكون
من الزوال إلى طلوع فجر يوم العيد.

وكذا الكون في المشعر من ليل النحر إلى طلوع الشمس فإنها
الاختياريان فلا اضطراري إلا اضطراري المشعر وإشارتي الدروس إلى الثاني في
أحكام عرفة وأنه مع الاضطرار يصح بعده أيضاً وقدم وسيجيء أيضاً فتأمل.
قوله: ويدرك الخ. قد أشرنا أن الصور ثمان، اختياري عرفة فقط
واضطراريها فقط وكذا المشعر واختياري عرفة، مع اختياري المشعر

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب إخراج الحج والوقوف بحرف الرواية ١ ومن الرواية هكذا: عن الحسن،
قال: سألت إمامنا عليه السلام عن الزجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات؟ فقال: إن كان في مهن
حتى يأتي عرفات في ليلة فيقف بها ثم يفيض الناس بالمشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي
عرفات من ليلة فيقف بها (الرواية) وذكرها بتامها في الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢.

ولولم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد الفجر عامداً بطل حجته.
وناسياً يصح ان ادرك عرفة.

ومع اضطرارته وكذا اضطرارها مع اختيارته و اضطرارته.
وقد ادعى المحقق الثاني الاجماع في حاشية الكتاب على صحة الكن الا في
اضطرارها واضطراري احدهما وقد استخرج المصنف وجهاً لعدم الصحة بادراك
اختياري عرفة وهو مذكور في الدروس ايضاً (١).
والظاهر صحة الجميع الا اضطراري عرفة لنقل الاجماع على عدم صحته
في الدروس.

والدليل على الصحة قد مر وقد اوردنا اخباراً صحيحة دالة على صحته
بادراك اضطراري المشعر (٢) وهو يدل على الصحة في باقي الاقسام بالطريق الاولى
مع أن صحة الاضطرارين مفهوم من الاخبار صريحاً مثل حسنة الحلبي (٣) وكذا في
جعله وقتاً للمضطر دلالة عليها فلا فائدة في جعله وقتاً لولا ذلك فالخلاف في
الاضطرارين بعيد مع جعلها وقتاً للمضطر الا ان يكون الخلاف في ذلك (وخ)
هو خلاف ظاهر كلامهم.

فقوله (١): - ولو ادرك الاضطرارين فقولان ولو ادرك احدهما اي احد
الاضطرارين الخ. محل التأمل.

قوله: ولولم يقف الخ. ما كان يحتاج الى ذكره بعد ان مضى كون

(١) قال في الدروس: ولا يجرى اضطراري عرفات قولاً واحداً، وخرج العاصم وجهاً باخراؤه اختياري
اشعر وجهه دون اختياري عرفة وحده، ولعله لقول الصادق عليه السلام: الوقوف بالمشعر فريضة وبعرفة سنة،
وقوه عليه السلام: اذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك ويطارقه الخ من ١٢٣.

(٢) راجع الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشعر.

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٢ وراجع الباب ٢٤ من ابواب الوقوف

بالمشعر الرواية ١ وهي رواية الحسن المطاء فاتها اصرح من رواية الحلبي. (٤) اي قول الماتن قلنس سره.

ولو ترك الوقوفين (الموقفين خ) معاً بطل حجّه عمداً وسهواً.
وتسقط افعال الحج عمن فاتّه، ويتحلّل بعمره مفردة ثم يقضيه

الوقوف بالمشعر ركناً، فانه يفهم منه أنّه لو لم يقف به عمداً بطل حجّه فكأنّه اعاده
ليشير الى أنّ الركن حقيقة ليس هو الوقوف الاختياري المذكور للمشعر بل إما هو او
بدله وهو الوقوف ليلاً ولوقليلاً وقد عرفت ان هذا في الحقيقة يجعل الاختياري من
الليل الى طلوع الشمس وكون الركن جزءاً منه فما اعرف فائدة جعلهم الاختياري
ما بين الطلوعين وجعل الركن جزءاً منه ثم التعميم فتأمل ولعلّه يريد اختياري عرفة في
قوله: ان ادرك عرفة.

قوله: ولو ترك الموقفين معاً بطل حجّه عمداً وسهواً. الظاهر أنّ
مرادهم أنّ فوت الوقوفين الاختياريين الذي هو الركن موجب لبطلان الحج وفوته
على اى وجه كان اختياراً كان او اضطراراً عمداً كان او سهواً هكذا يفهم من
بعض المناسك.

و الظاهر أنّه لا يفوته الا بفوت الوقوف مطلقاً الاختياري والاضطراري
كما هو الظاهر من فوت الوقوف فان المتبادر فوته بالكلية، وذلك أنّها يكون بفوتها
مطلقاً ويؤيده ما تقدّم من الصحة بادراك احد الاضطراريين وبادراكهما فانه يدلّ
على عدم البطلان بترك الاختياريين معاً على اى وجه كان.

نعم ارادة ذلك لمن قال بعدم الصحة بادراك الاضطراري مطلقاً ممكن
ولعلّ دليله الاجماع وهو مؤيد لجعلها اعم من الاختياري والاضطراري اذ لا اجماع
في الاول كما عرفت والاصل ايضاً وفي بعض الاخبار ايضاً اشارة الى البطلان
بترك الوقوفين كما مرّ في رواية اسحق بن عبيد الله (١).

قوله: وتسقط الخ. اى حين فات الحج عن المحرم يسقط عنه جميع افعال

واجباً مع وجوبه.

الحج اذ بعد فوت الحج لم ينفع باقي الافعال (افعاله خ) والذي يأتي به من الطواف والصلوة والسعى والتقصير ليس بافعاله بل افعال العمرة لأنه انما يفعله بقصدتها فلا يحتاج الى أن المراد سقوط الافعال المخصوص بالحج.

ومعنى (يتحلل بعمرة مفردة) أنه يأتي بافعالها ثم يتحلل بما يتحلل به المعتمر وقد يسمى عمرة التحلل لأنه لم يتحلل الا بها على ما هو المشهور. وقد عرفت احتمال التحلل بالذبح ودليله.

وأنه لا يحتاج الى نقل النية بل ينقلب الى عمرة التمتع وان كان النقل احوط.

وجوب القضاء - مع كون الاصل الذي فاته واجباً اي واجباً مستقراً قبل هذا لعام او مع التقصير فيه بحيث لو لم يكن لادرك - ظاهر ومفهوم مما تقدم ايضاً.

ويحتمل الوجوب في المندوب ايضاً اذا كان التقصير بعد الشروع فانه يجب بعده والتقصير من عند نفسه ويؤتيه طاهر الاخبار فانه عام.

وايضاً الطاهر أنه لو كان الترك بالنسيان لم يحتج وجوب القضاء الى الاستقرار ولا الى التقصير ويؤتيه عموم الاخبار الدالة على وجوب القضاء وعموم عبارات الاصحاب حيث ما قيدوا بالاستقرار والتفريط كما في المتن فتقييد وجوب القضاء بالاستقرار او التفريط كما هو موجود في بعض الحواشي - محل التأمل.

فرعان

الاول الظاهر عدم وجوب الظهارة ولا اشتراطها في الموقعين للاصل والشهرة وعموم الادلة الدالة على أن من ادرك الموقعين فقد ادرك الحج، وقد

مرت، ولما مر في الصحيح من صحة جميع المناسك بغير طهارة الا الطواف (١)
فتذكر.

فما يدل على وجوب الطهارة - مثل صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى
عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له ان يقف بعرفات على غير
وضوء؟ قال: لا يصلح الا وهو على وضوء (٢).
- معمول على الاستحباب ولعل في لفظة (لفظ ل) لا يصلح اشارة اليه
ولا شك أن الطهارة احوط فلا يترك .

بل يمكن تخصيص ما تقدم بغير عرفة وتقييد العام بهذه الرواية لأن الخاص
مقدم ولكن القائل بالوجوب غير ظاهر والحديث غير صريح فيه.
الثاني وجوب الذكر والدعاء فيها والظاهر عدم الوجوب في عرفة لعدم
القائل به وللاصل مع عدم ظهور دليل سوى ما يدل على الادعية المستحبة والاذكار
والقراءة هناك (٣) ولعلها للاستحباب لعدم القائل بوجوبها والاحتياط ظاهر.
ويدل على وجوب الذكر في الجملة تفسير الآية، روى حماد بن عيسى عن
ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول قال على عليه السلام في قول الله تعالى:
واذكروا الله في أيام معلومات (٤) قال: أيام العشر وقوله: واذكروا الله في أيام
معدودات (٥) قال: أيام التشريق (٦).
وفي أوضح الطريقين (٧) عبد الرحمن وهو مشترك .

(١) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب الطواف الرواية ١ و ٦ وراجع الباب ١ من ابواب السعي.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب احرام الحج والوقوف بمررة الرواية ١.

(٣) راجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب احرام الحج والوقوف بمررة.

(٤) الحج: ٢٨ والآية هكذا قال الله تعالى: وتذكروا اسم الله في أيام معلومات. الآية

(٥) البقرة: ٢٠٣ (٦) الوسائل لباب ٨ من ابواب السعي الى متى الرواية ٥.

(٧) أحد الطريقين (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن حماد بن عيسى.

و الدلالة ايضاً غير صريحة في عرفة و يحتمل ان يكون المراد الدعاء المشهور
والتهليل المذكور في المصباح وغيره في عشرين الحجة ويكون مستحباً او ذكره تعالى
في تلك الايام في العبادات حتى الصلوة بالاخلاص له ويدل على وجوب الذكر
والدعاء في المشعر آية: فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ (١) والاختبار ايضاً في
الجملة مثل رواية ابي بصير قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ان
صاحبي هذين جهلا ان يقفا بالمزدلفة، فقال: يرجعان مكانها فيقفان بالمشعر
ساعة، قلت: فانه لم يخبرهما احد حتى كان اليوم وقد نفر الناس، قال: فنكس
رأسه ساعة، ثم قال: اليساقد صلياً الغداة بالمزدلفة؟ قلت بلى، قال: اليس
(اليساخ ل) قنتا في صلواتها؟ قلت بلى قال: تم حجتها، ثم قال: المشعر من المزدلفة
والمزدلفة من المشعر واما يكفيها اليسير من الدعاء (٢).

وفيه دلالة على أن الجهل قبل الاحرام بالافعال لا يضر.
وانه لو اخبر احدهما كان كافياً.

وانه لا تجب النية التي ذكرها الاصحاب.

وانهم لو وقفوا لكان صحيحاً وان لم يكن اخذوه على الوجه الذي ذكروه

فتأمل.

و أن الوقوف بالمشعر واجب.

وانه يكفي ساعة ويجب الرجوع على الجاهل مع الامكان.

و انك في منها هكذا: العباس و علي بن السندي جميعاً عن حماد بن عيسى، ولا يخفى اختلاف المتن فيها
فراجع الوسائل.

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٧، ليس في بعض نسخ الكافي قوله
عليه السلام اليس قنتا في صلواتها؟ قلت: بلى، نعم هو موجود في التهذيب مع حذفه من الكافي.

ولكن في الطريق (١) محمد بن سنان وهو ضعيف مع اشتراك ابن مسكان وإني بصير.

ورواية محمد بن حكيم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام أصلحك الله الرجل الأعجمي والمرأة الضعيفة يكونان مع الجمال الاعرابي فاذا افاض بهم من عرفات مرتهم كما هم الى منى ولم يسزل بهم جمعاً قال: اليس قد صنوا بها فقد اجزأهم، قلت: فان لم يصلوا بها قال: فذكروا الله بها؟ فان كانوا ذكروا الله فيها فقد اجزأهم (٢).

وفيها ايضاً دلالة على بعض ما تقدم في الاولى فتأمل الا أن محمد بن حكيم غير مصرح بتوثيقه مع مدح في الجملة في كتاب ابن داود عن الكشي. وايضاً تدل عليه (٣) الاخبار المقتدة للأدعية الماثورة في المشعر. مثل ما في حسنة الحلبي ويقول اللهم هذه جمع الخ (٤).

وما في صحيحة معاوية بن عمار (في حديث) فاذا وقفت فاحمد الله واثن عليه واذكر من آلائه وبلائه ما قدرت عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله ثم ليكن من قولك اللهم الخ (٥).

ويحتمل حمل الآية على ذكره تعالى في الصلوة هناك، كما هو المفهوم من الخبرين.

ويحتمل حملها (٦) على التنية ايضاً وحمل باقي الاخبار على التذدب كما هو

(١) وسند الرواية (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير.

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣.

(٣) اي على وجوب التذكر في المشعر. (٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ١ وصدرها أصبح على طهر بعند تصلى

الفجر، فقف ان شئت قريباً من الجبل وان شئت حيث شئت فاذا وقفت الى آخره.

(٦) اي حل الآية وهو قوله تعالى: فاذكروا الله عند التشرع فحرّم. البقرة: ١٩٨.

تتمة يستحب التقاط الحصى من جمع، ويجوز من سائر الحرم،
إلا المساجد، ويجب أن يكون أحجاراً

الظاهر، لعدم وجوب المذكور فيها من الادعية، ولا شك في تحقق ذكر الله هناك
بالصلوة فيه.

و الظاهر عدم وجوب غير ذلك بالأصل والشهرة وعدم القائل بمضمون
الأخبار المعتبرة فالحمل على الواجب الذي أحد أفراده الذكر في الصلوة أو على
التدب ممكن غير بعيد.

ولو كان القائل بوجوب الذكر يكتفي بمصوله في ضمن الصلوة وقنوته لم
يكن في القول به بأس، وأن دليله تام، وأما إذا أراد الزيادة عليه فلا.
فالاختياط يقتضي ذكر ما في الأخبار الصحيحة (١) مع النية، فلا يترك
الاختياط إن شاء الله.

و أما الاستدلال بها على الكون بالمشرع مع القول باستحباب الذكر فبعيد
نعم يصح مع القول بوجوبه.

تتمة

قوله: ويستحب التقاط الحصى من جمع. دليل استحباب التقاط
الحصى من جمع يعني المشرع وهو المزدلفة، وجوازه من الحرم سوى المسجد روايات.
مثل حسنة ربيع عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خذ حصى الجمار
من جمع فإن أخذته من رحلك بمنى أجزأك.
ومثلها حسنة معاوية بن عمار، قال: خذ حصى الجمار الخ (٢).

(١) راجع الوسائل الباب ١٠ و ١١ من أبواب الوقوف بالمشرع.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الوقوف بالمشرع.

أبكاراً من الحرم.

الظاهر أنه من الامام عليه السلام.

وصحيفة حنّان بن سدير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: يجوز اخذ حصي الجمار من جميع الحرم الا من مسجد الخيف كذا في التهذيب، وفي الكافي والفقهاء: الا من المسجد الحرام ومسجد الخيف (١).

ولا يضر القول في حنّان أنه واقفي لقول الشيخ في الفهرست: أنه ثقة،

فتأمل.

لعل تخصيص مسجد الخيف، لوقوعه في منى، وليس هناك غيره معلوماً، لأنه معلوم عندهم تحريم اخذ حصي المسجد مطلقاً، فان ثبت ذلك فذاك، والا فينبغي الاجزاء، كما يشعر به ظاهر الروايات، فتأمل.

قال في التهذيب: يجوز اخذ الحصى من سائر الحرم سوى المسجد الحرام

ومسجد الخيف.

وفي رسالة حريز عن اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت من

ابن ينفى أخذ حصي الجمار؟ قال: لا تأخذ من موضعين من خارج الحرم ومن

حصي الجمار ولا بأس باخذه من سائر الحرم (٢).

ومراده بحصي الجمار التي رميت، فتدلّ على اشتراط البكرية، وكونها

حصى وحجراً معلوماً بالخبر، وكأنه اجماعي ايضاً، وكذا كونه من الحرم.

ويدلّ على عدم اجزاء غير الحصى وعن غير الحرم حسنة زرارة عن ابي

عبدالله عليه السلام قال: حصي الجمار ان اخذته من الحرم اجزأك وان اخذته من

غير الحرم لم يجزئك قال: وقال: لا ترم الجمار الا بالحصى (٣).

وهذه ادلة ثبوت اوصاف ثلثة في حصي الجمار وجوباً وشرطاً فافهم.

ويستحب ان يكون برشا (١).
رخوة منقطة كحلية بقدر الانملة.

ولعل ليس غيرها شرطاً وواجباً مثل الطهارة.
قال في المنتهى لو كان الحجر نجساً استحب له غسله فان لم يغسله ورمى به
اجزأه لانه فعل المأمور به.

و دليل كراهة القسم - واستحباب البرش والرخوة التي هي ضد الصم
- صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام في حصي الجمار؟ قال كره
الصم منها وقال: خذ البرش (٢).

كان الرخوة مستحبة بقريئة كره وكذا البرش وكأنه لا قائل بالوجوب.
و دليل استحباب كونها منقطة - وكحلية وبقدر الانملة - رواية ابن ابي نصر
عن ابي الحسن عليه السلام قال: حصي الجمار تكون مثل الانملة ولا تأخذها سوداء
ولا بيضاء ولا حمراء خذها كحلية منقطة تحذفهن خذفا وتضمها على الابهام وتدفعها
بطفر السبابة قال: وارمها من بطن الوادي واجملهن على يمينك كلهن ولا ترم على
الجمرة وتقف عند الجمرةين الاولتين (٣).
ولا تقف عند الجمرة الحبية.

وفيها مستحبات اخر مذكورة في الكتب فافهمها وهذه تدل على وجوب
الرمي خذفاً لكن سندها ضعيف سهل بن زياد (٤) وهي مشتملة على المندوبات
فدولم يكن على الخذف غيرها لم يكن الاستحباب بعيداً والاحوط ملاحظة متن

(١) البرش أن يكون في الشيء فقط بخالف لونه، وعن ابن فارس قصره على ما فيه عطير يص «قانه في الخواهر».

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب الوقوف بالشر الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب الوقوف بالشر الرواية ٢ ونقل دليلها في الباب ١٠ من ابواب رمي

حرة العقبة الرواية ٣.

(٤) سند الحديث كما في الكافي (علة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر).

ملتقطة.

والإفاضة إلى منى قبل طلوع الشمس لغير الإمام ولكن لا يجوز وادي محسر إلا بعد طلوعها (طلوع الشمس خ)، ويتأخر الإمام حتى تطلع (الشمس خ)، والسعي في وادي محسر داعياً.

الرواية وقول الأصحاب.

ودليل استحباب التقاط الحصى - أي الأخذ واحدة واحدة عليحدة وكراهه كسر حجر كبير وجعله حصى - .
رواية أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول التقط الحصى ولا تكسرن منهن شيئاً (١).

قوله: والإفاضة قبل طلوع الشمس الخ. قد مر دليل استحباب الارتحال والإفاضة من المشعر إلى صوب منى قبل طلوع الشمس وكراهة التجاوز عن وادي محسر بمعنى الشروع فيه قبل طلوع الشمس وقيل بالتحريم ويحتمل كونه مراد المتن بل هو الظاهر.
وتأخر الإمام في المشعر حتى تطلع الشمس موجود في الروايات (٢) وكلام الأصحاب.

وقد مر أيضاً دليل استحباب السعي، يعني الهرولة، يعني الرمل في وادي محسر، داعياً. واستحباب الرجوع للتدارك لمن لم يفعل ولو كان بمكة، وسيأتي باقي أحكام الرمي في مناسك منى عن قريب.

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب الوقوف بالمشعر الرواية ٤.

**المقصد الخامس في مناسك منى
ومطالبيه أربعة
الاول الرمي، ويجب يوم النحر رمي جرة العقبة**

المقصد الخامس في مناسك منى

قوله: ويجب يوم النحر رمي جرة العقبة الخ. دليل وجوب رمي جرة العقبة بالحصاة يوم النحر كانه الاجماع، قال في المنتهى: رمى هذه الجمرة بمنى يوم النحر واجب ولا تعلم فيه خلافاً.

مستنداً الى حسنة معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام قال: خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها ولا ترمها من اعلاها وتقول والحصي في يدك اللهم هؤلاء حصياتي فاحصهن لي وارفعهن في عملي ثم ترمي وتقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم ادخر عني الشيطان اللهم تصديقاً بكتابك وعلى سنة نبيك صلى الله عليه وآله اللهم اجمله حجتاً مبروراً وعملاً مقبولاً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً وليكن فيما بينك وبين الجمرة قدر عشرة اذرع او خمسة عشر ذراعاً فاذا اتيت رحلك ورجعت من الرمي فقل اللهم بك وثقت وعليك توكلت فنعم الرب ونعم المولى ونعم النصير قال: ويستحب ان يرمى

بسبع حصيات مع النية بفعله، فلا يجزى لو وقعت بواسطة غيره من حيوان وغيره، ولا اذا اصابته الجمرة بما لا يسمى رمياً،

الجمار على طهر (١) والظاهر أن جميع ما اشتمل عليه هذه الرواية غير رمى الجمار مستحبات لعدم القائل بغيره او الشهرة والاصل فتأمل فينبغي الاتيان بجميع ما فيها.

واما كونها سبعا فهو ايضا اجماعى على الظاهر مستنداً الى فعلهم عليهم السلام قال في المنتهى ولا نعلم فيه خلافاً والاصل فيه فعله صلى الله عليه وآله (وفس الأئمة عليهم الصلوة والسلام بعده وفي حديث جابر) (٢) رماها بسبع حصية يكبر مع كل حصاة وهو قول علماء الاسلام.

ويدل عليه ايضا ما في رواية ابى بصير (في الكافي والفقيه) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام ذهبت ارمى فاذا في يدى ست حصيات؟ فقال: خذ واحدة من تحت رجليك (٣).

وتدل عليه وعلى عدم الزيادة صحيحة معاوية فيه ايضا (٤).
واما وجوب النية فقد مر البحث فيه مراراً ووجوب التعرض للعدد وكونه في حج التمتع او الافراد بعيد.

قال في المنتهى ويجب ان يقصد فيها الوجوب والقربة الى الله تعالى لتحقيق معنى الاخلاص وهو صريح فيما قلناه وقد مر مثله فتذكر.

واما وجوب الرمي - بحيث يعلم وصول الحجر الى الجمرة على وجه يسمى رمياً وبفعله - فدليله ظاهر لأن الظاهر ان المقصود من الامر برميها ضربها بنفسه

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب رمى جرة العقبة الرواية ١.

(٢) هذه الجملة ليست في كتاب المنتهى للطبوعة، ولعلها كانت في نسخة فئس سره.

(٣) الوسائل الباب ٧ من ابواب العمود الى منى ورمى الجمار والمبيت والتعرض الرواية ٢.

(٤) الوسائل، الباب ٧ من ابواب العمود الى منى ورمى الجمار والمبيت والتعرض، الرواية ١.

ولا مع الشك في وصولها. ويستحب الطهارة والدعاء، عند كل حصاة، والتباعد بعشرة أذرع إلى خمسة عشر والرمي خذفاً،

بالخصى بطريق الرمي فلا يكفي مجرد الرمي إلى صوبه، ولا الوضع عليه، ولا وصوله بمعونة غيره، بخلاف ما لو أصاب انساناً أو جملاً ثم وصل إلى الجمرة. لصحيفة معاوية بن عمار (في الفقيه) قال: إن أصاب (أصابت خ ل) انساناً أو جملاً ثم وقعت على الجمار أحزأك (١).

ولا مع عدم العلم بوصوله لأن الأصل عدمه، قال في المنتهى: ولا يجزئ الرمي إلا أن يقع الخصى على الرمي فلو وقع دونه لم يجزبه ولا تعلم فيه خلافاً. روى ابن بابويه (في الصحيح) عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: فإن رميت بحصاة فوقعت في محل فاعد مكانها (٢) وهي مذكرة في الكافي أيضاً ومعلوم وجوبه بطريق الرمي من الروايات المتقدمة قال في المنتهى وهو قول العلماء كأنه يريد قول علمائنا إذ نقل بعيد هذا قول أصحاب الرأي بأجزاء وضعها على الجمرة لأنه يستسى رمياً ألا أن يكونوا قائلين بوجوب الرمي وأجزاء الوضع وهو بعيد مع أن دليلهم على الأجزاء يدل على أن الوضع هو فرد الواجب وأنه رمي. ودليل استحباب الطهارة ما تقدم في آخر رواية معاوية وما تقدم من استحباب الطهارة في غير الطواف (٣).

ورواية حميد بن مسعود قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رمي الجمار على غير ظهور؟ قال: الجمار عندنا مثل الصفا والمروة حيطان إن طفت بينهما على غير ظهور لم يضرك والظهر أحب إلى فلا تدعه وانت قادر عليه (٤).

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب رمي جرة العقبة الرواية ١ هذه ذيل الرواية.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب رمي جرة العقبة الرواية ١ هذه صدر الرواية.

(٣) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الطواف الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب رمي جرة العقبة الرواية ٥.

ولا يضّر جهل مندها (١).

ويحمل على الاستحباب ما هو ظاهر في الوجوب مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجمار؟ فقال: لا ترم الجمار الا وانت على طهر (٢).

قال في المنتهى: يجوز الرمي للمحدث والجنب والحائض والطهارة افضل ولا يعلم فيه خلافاً مع امكان المناقشة في صحة السند لوجود علي بن الحكم المشترك (٣) وان كان الظاهر انه الثقة لنقل احمد بن محمد عنه.

وايضاً يشعر بعدم الطهارة حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الغسل اذا رمى بالجمار فقال: رتبها فعلت اما السنة فلا ولكن من الحر والعرق (٤).

وقد مر استحباب التمام حال الرمي، وبعد عشرة اذرع او خمسة عشر في حسنة معاوية (٥) وقد مر دليل استحباب الرمي خذفاً.

واعلم انه لا دليل لهم ظاهراً على وجوب رمي كل حصاة حصاة، وعدم اجزاء رمي الجميع مرة واحدة، الا فعلهم عليهم السلام وقوله صلى الله عليه وآله خذوا عني، والتأسي، وما يشعر به في حسنة معاوية من قوله عليه السلام: وتقول مع كل حصاة (٦).

(١) سند الروية (كما في التهذيب) هكذا: روى احمد بن محمد بن عيسى عن الربيع عن ابي جعفر عن ابي بن عسان عن حميد بن مسعود عن ابي عبدالله عليه السلام، وفي الوسائل، عن ابي جعفر عن ابي عسان حميد بن مسعود.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب رمي جرة النصة الرواية ١.

(٣) سند الروية (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن

العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم. (٤) الوسائل الباب ٢ من ابواب رمي جرة النصة الرواية ٢

(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣ من ابواب رمي جرة النصة الرواية ١.

واستقبالها مستدبر القبلة، وفي غيرها يستقبلها، ويجوز الرمي عن العليل.

ولعله لا خلاف عند الاصحاب في ذلك ويشعر به كلام المنتهى حيث ما نقل الخلاف الا من بعض العاقل.

قوله: واستقبالها الخ. قال في المنتهى وهو مذهب اكثر اهل العلم لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه رمى الجمرة مستدبر القبلة الى قوله: قال الشيخ رحمه الله: جميع افعال الحج يستحب ان يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين ورمى الجمار الآجرة العقبة يوم النحر فان النبي صلى الله عليه وآله رماها مستقبلها ومستدبر الكعبة.

فكانه لا دليل لهم على استقبال القبلة المستلزم لاستقبال الجمرة الا هذه، وانه قول اكثر العلماء، ولعل دليل استحباب استقبال الكعبة المستلزم لاستدبار الجمرة في رمي غير جمرة العقبة - هو كونه عبادة مع اشتماله على الدعاء الذي يستحب فيه الاستقبال على ما تقرر عندهم من انه اقرب الى الاجابة فتأمل.

قوله: ويجوز الرمي عن العليل.

يدل عليه حسنة معاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج (في الكافي وهي صحيحة في الفقيه) عن ابي عبد الله عليه السلام الكسير والمبطون يرمى عنها قال: والصبيان يرمى عنهم (١).

وصحيحة اسحق بن عمار قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن المريض يرمى عنه الجمار؟ قال: نعم يحمل الى الجمرة ويرمي عنه (٢).

كذا في الكافي، وزاد في الفقيه: فقلت: لا يطبق فقال: يترك في منزله و يرمى عنه.

المطلب الثاني في الذبح

و يجب ذبح الهدى، او نحره على المتمتع، وان كان مكياً،
ويتخير المولى بين الذبح عن عبده المأذون وبين أمره بالصوم، فان ادرك
المشعر معتقاً تعين الهدى مع القدرة.

وفي هذه الرواية دلالة على الاتيان بالشيء مهما لمكن فافهم.
قوله ويجب ذبح الهدى الخ. اي يجب على المتمتع نخاضة وان كان مكياً
ولم يجب عليه التمتع باصل الشرع ذبح الهدى بمعنى ان كان غير الابل ونحره لو كان
ابلاً و اشار بقوله: (وان كان مكياً) الى رد من يقول: انه غير واجب الا على من بعد
عنها بمقدار موجب لحج التمتع لارجاع الاشارة الى قوله تعالى: ذَلِكَ لِتَنْ لَمْ يَكُنْ
أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (١). الى الهدى لا الى التمتع، وقد مر البحث في انه
واجب على المتمتع مطلقاً.

ويدل عليه ايضاً صحيحة ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال:
سألته عن قوله تعالى: (في قول الله تعالى خ ل) فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا
اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ؟ قال: شاة (٢).

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يجزى في
المتعة شاة (٣).

كأنهما اشارتان الى ادنى ما يجب من الهدى.

قوله: ويتخير المولى الخ. يدل عليه صحيحة سعد بن ابي خلف قال:

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الذبح الرواية ١ والآية في البقرة: ١٩٦.

(٣) الوسائل كتاب ١٠ من ابواب الذبح الرواية ٢.

سألت أبا الحسن عليه السلام قلت: أمرت مملوكي أن يتمتع فقال: إن شئت فاذبح عنه وإن شئت فمره فليصم (١) ومثلها صحيحة جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (٢).

وما يدل على أنه كالحرة مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سئل (سئلته خ ل) عن المتمتع كم يجزيه؟ قال: شاة وسأله عن المتمتع المملوك فقال: عليه ما على الحر إماماً أضحية وإماماً صوم (٣).

فحمله الشيخ على من اعتق قبل أن يفوته أحد الموقفين فإنه يجب عليه الحج وما يتبعه وقد تقدم دليله وأنه يكفي إدراك أحد الموقفين.

وحمله أيضاً على من لم يأمر عبده بالصوم إلى النفر الثاني قال: فإنه يلزمه أن يذبح عنه حينئذ ولا يجزيه الصوم لعدم نفاذ أيام الصوم.

قال: وتدل عليه رواية على عن أبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال: سألت عن غلام أخرجه معي فأمرته فتمتع ثم أهلك بالحج يوم التروية ولم اذبح عنه أفله أن يصوم بعد النفر؟ فقال: ذهب الإتمام التي قال الله ألا كنت أمرته أن يفرد الحج، قلت طلبت الخير فقال كما طلبت الخير فاذهب واذبح (فاذبح خ ل) عنه شاة سميعة وكان ذلك يوم النفر الأخير (٤).

في سندها قاسم بن محمد وهو مشترك وكذا على (٥) والحمل الأول غير بعيد.

وكانها دليل وجوب الهدى لو أدرك المشرع معتقاً مع القدرة على الهدى

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الذبح الرواية ٢. (٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الذبح الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب الذبح الرواية ١ ولم يورد دليلها في الباب ٢ من تلك الأبواب الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب الذبح الرواية ٤.

(٥) سند الحديث كما في التهذيب (الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبي)

و يجب فيه النية منه او من الذابح عنه.

ومؤنة الحج.

ونقل في المنتهى عن الشيخ في النهاية ان الافضل بعد ايام التشريق الذبح عن المملوك وحمل عليه الرواية المتقدمة وسيجيء بيان وقت الصوم.
قوله: وتجب فيه النية الخ. قد مر بيان النية وجواز كونها من غيره لان الذبح يدخله النيابة اختياراً لان المقصود وجوب الذبح في هذا المكان من ماله تقريباً سواء وقع منه او من غيره كالركوة وغيرها قال في المنتهى: ويجوز ان ينوى عنه (يتولاه - لمنتهى) الذابح لانه فعل يدخله النيابة فيدخل في شرطه كغيره من الافعال.

ويفهم ذلك من رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الضحية يخطئ الذي يذبحها فيسمى غير صاحبها أتجزئ عن صاحب الضحية؟ فقال: نعم أما له مانوى (١).

وقال في المنتهى: إنها صحيحة وفي طريق التهذيب ابو قتادة عن محمد بن حفص القمي (٢) وهو غير معلوم لعله هو علي بن محمد بن الحفص القمي الثقة (عن) غلط وكأنه علي، ويؤيده وقوعه كذلك في صحيحة علي بن جعفر في بيان ايام النحر قال: وابي قتادة علي بن محمد الحفص القمي (٣).
وهذه تدل على عدم الاعتبار باللفظ، بل بالنية فقط، قال في المنتهى: و

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٢) سندها (كما في التهذيب) هكذا: سعد بن عبدالله، عن ابي جعفر، عن ابي قتادة، عن محمد بن

(علي بن ح) حفص القمي وموسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر.

(٣) وسند صحيحة علي بن جعفر الآتية (كما في التهذيب) هكذا: سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد

بن عيسى عن موسى بن القاسم البجلي وابي قتادة علي بن محمد بن الحفص القمي عن علي بن جعفر عليهما السلام.

و ذبحه يوم النحر،

يستحب له ان يذكر بلسانه وقت الذبح أنه يذبح عن فلان بن فلان فلو أخطأ فذكر غير صاحبه فالعبرة بالنية لأن الأصل هو النية والذكر لا اعتبار به ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن (علي) وذكر الرواية.

قوله: وذبحه يوم النحر الخ. أما زمان الذبح فظاهر الاصحاب أنه لمن كان بمنى، يوم النحر وثلاثة ايام بعده، وزمان الاضحية في غير منى يوم النحر ويومان بعده.

ودليلهم عليه مثل صحيحة علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عليها الصلوة والسلام قال: سألت عن الأضحية كم هو بمنى؟ فقال: اربعة ايام، وسألت عن الأضحية في غير منى فقال: ثلاثة ايام، فقلت: فما تقول في رجل مسافر قدم بعد الأضحية بيومين أله ان يضحي في اليوم الثالث؟ فقال: نعم (١) ومثلها موثقة عمار الساباطي (٢).

وفي رواية ابراهيم بن غياث، عن جعفر، عن ابيه، عن علي عليهم الصلوة والسلام قال: الأضحية ثلاثة ايام، وأفضلها اولها (٣).
لعلها محمولة على غير منى او الأفضلية لما تقدم.

ويمكن حمل ما يدل على كونه يومين في منى ويوماً واحداً في غيره على الأفضلية وحمله الصدوق في الفقيه والشيخ على أنه يومان اللذان لا يجوز صومه بمنى ويوم واحد كذلك في غير منى مثل حسنة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال الأضحية يومان بعد يوم النحر ويوم واحد بالامصار (٤).

لرواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول:

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب الذبح الرواية ٢٥٦.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب الذبح الرواية ٤، هكذا في جمع النسخ ولكن في التهذيب: غياث بن

ابراهيم بدل ابراهيم بن غياث. (٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب الذبح الرواية ٧.

المنحر بمنى ثلثة ايام، فمن اراد الصوم لم يصم حتى تمضى الثلثة الايام والمنحر بالامصار يوم فمن اراد ان يصوم صام من الغد (١).

وقد مرّ البحث في ذلك .

و يعلم منها أنه يجوز تأخير باقي افعال منى الى ايام التشريق مثل الحلق حيث ان الذبح مقدم عليهما وفيه تأمل .

ثم الظاهر ان هذه الايام ايام الذبح بمعنى الوجوب فيها لا بمعنى الاجزاء فيها وعدم الاجزاء في غيرها .

قال في المنتهى: لو ذبح في بقية ذي الحجة اجزأ وأتم .

كأنه لا خلاف عندهم في ذلك ويؤيده كون ذي الحجة بكامله من أشهر الحج كما يفهم من الآية (٢) والاخبار (٣) وما في الاخبار المعتبرة (٤) ان من لم يجد هدياً وعنده ثمنه يخلف عند واحد من اهل مكة يشتري له هدياً يذبحه طول ذي الحجة وان لم يتفق ففي القابل في ذلك الشهر، فتأمل .

واما مكانه فالمشهور أنه منى، ويدلّ عليه بعض الاخبار مثل رواية ابراهيم الكرخي عن ابى عبدالله عليه السلام في رجل قدم بهديه مكة في العشر فقال: ان كان هدياً واحباً فلا ينحره الا بمنى وان كان ليس بواجب فلينحره بمكة ان شاء وان كان قد اشعره او قلّده فلا ينحره الا يوم الاصحى (٥) - و ابراهيم ما نعرفه .

ويدلّ على الجواز في مكة ايضاً روايات مثل حسنة معاوية بن عمار قل: قلت لابي عبدالله عليه السلام ان اهل مكة انكروا عليك انك ذبحت هديك في ممرلك بمكة فقال: ان مكة كلها منحر (٦) وقد مرّ مثلها ايضاً في جواب اعتراض

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الذبح الرواية ٥. (٢) الحج شهر معلومات - البقرة ١٩٧.

(٣) رجع الباب ١١ من ابواب اقسام الحج. (٤) راجع الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الذبح.

(٥) و (٦) الوسائل الباب ٤ من ابواب الذبح الرواية ١ و ٢.

قبل الخلق بمنى

عباد البصرى قال عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله ذبح في مكة (١) وسيجىء في صحيحة معاوية انه اشترى بمكة وذبح قال: لا بأس وقد اجزأ عنه. وقال الشيخ في التهذيب (بعد نقل حسنة معاوية) يحتمل ان يكون هديه كان تطوعاً وذلك جاز ذبحه بمكة (بدلالة الخبر الاول) والحكم بالخبر الاول اوله لأنه مفصل وهذا الخبر مجمل محتمل.

وفي هذا التأويل تأمل لعدم ظهور سند الخبر الاول وظهور كون الثاني في هدى التمتع ولو لم يكن اجماع لكان القول بالجواز في مكة جيداً.

بل يدل على جواز الذبح في اهله ايضاً مما يلزم الانسان في حجه ما في صحيحة اسحق بن عمار بعد نقل جواز اهراق الدم في اهله ما يلزم في حجه قال: قلت لابن ابراهيم عليه السلام الرجل يخرج (يخرج ل) عن حجته ما يجب عليه ادم ولا يهرقه حتى يرجع الى اهله فقال: يهرقه في اهله ويأكل منه الشيء (٢).

و اما وجوب تقديمه على الخلق والتقصير والطواف بهذا الترتيب كما هو المشهور فلرواية جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يبدأ (تبدأ) بمنى بالذبح قبل الخلق وفي الحقيقة بالخلق قبل الذبح (فان فعل خلاف ذلك ناسياً فلا شيء عليه) (٣).

(١) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ ومث الرواية هكذا: عن اسحاق بن عمار ان عباد البصرى جاء الى ابي عبد الله عليه السلام وقد دخل مكة بعمرة مبتولة واهدى هدياً فأمر به فحرق في منزله مكة فقال له عباد بحرت الهدى في منزلك فتركت ان تنحره ففاد الكعبة وانت رجل يؤخذ منك؟ فقال له: الم نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله عمر هديه عنى في المنحر ولمر الناس فحرقوا في منارهم، وكان ذلك موثقاً عليهم فكذاك هو موثق على من يبحر الهدى بمكة في منزله اذا كان معتمراً.

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب الذبح الرواية ١ هذه مذكورة في دليل الرواية

(٣) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ٣، ما بين الاقواس من كلام الشيخ قلن سره في تهذيب لا من الرواية.

و لصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل زار البيت قبل ان يخلق، فقال: ان كان زار البيت قبل ان يخلق وهو عالم بان ذلك لا ينبغي له فان عليه دم شاة (١).

لكن الرواية الاولى غير ظاهر الاعتبار، وفيها ما يشعر بالاستحباب، وهو قوله: (وفي الحقيقة الخ) فان الظاهر أن ذلك في الحقيقة.

وفي الثانية ايضاً اشعار به حيث قال: (لا ينبغي) على أنه قد يناقش في الصحة (٢) لقوله: عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد لأنه ما صرح بأبي محمد (٣) وكذا قال: ابن محبوب، وكذا أبو أيوب ومحمد بن مسلم ايضاً مشترك فتأمل.

فإن الظاهر الصحة وزوال الاشتراك.

ويدل على عدم وجوب الترتيب ما سنذكره من الروايات، ويؤيده أنه لو كان واجباً ما كان ينبغي الاجزاء عند القائل بأن الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وأن النهي في العبادة مفسد كالمصنف رحمه الله مع أنه لا قائل بالفساد على ما يظهر.

ويمكن الجواب بأن المراد بالامر بالذبح قبل الخلق مثلاً هو وقوعه في زمان سابق على زمان الثاني مع وسعة زمانه كما قيل في صلوة الرلرلة، فالحرام والمنهى، هو تركه في ذلك الزمان لا فعل الثاني في ذلك الزمان مع كون الزمان زماناً له ايضاً بالاتفق.

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الخلق والتخصير الرواية ١.

(٢) ومندھا (كما في الكافي) هكذا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم (وفي التهذيب): محمد بن يعقوب عن عدة من اصحاب عن احمد بن محمد وحيد بن زياد جميعاً عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم.

(٣) هكذا في نسخ كلها، ولم يدر في كتب الرجال على المكتبي هذه الكنية لاهد بن محمد نعم احمد

بن محمد بن عيسى مكتبي بأبي جعفر.

على أنَّ تحريم فعل الثاني - لو كان الترتيب واجباً - ليس لأنَّ الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده بل لأنَّه ليس مأموراً ولا مشروعاً ومأذوناً في فعله شرعاً الا بعد الاول، فيكون قبله واقعاً في غير زمانه وبغير اذن الشارع، فيكون حراماً بقصد العبادة المشروعة والمأذونة شرعاً كما هو المقرر عندهم، فيلزم عدم الاجزاء ايضاً لا لأنَّ النهي يدلُّ على الفساد، بل لأنَّه واقع على غير الوجه المأمورية والمأذون فيه شرعاً.

على أنه قد يناقش في كونه ضدّاً، لجواز الاتيان بها ولجواز النيابة في السابق وكونه عبادة محضة ايضاً.

وبأنَّه اذا (١) حصل النص او الاجماع على الاجزاء مع مخالفة الترتيب وجوبه نقول بأنه علم هنا بالنص أنَّ المحرم غير فعل الثاني حينئذٍ على تقدير تسليم اجتماع ما شرطنا في بطلان الضد وكون الثاني ضدّاً بل نقول علم بالنص والاجماع والعقل أنَّ المراد والغرض هنا هو تحريم ترك الاول فقط لا ما يستلزمه ونقول انَّ الترك الذي هو حاصل في ضمن هذا الضد ليس بحرام ومستثنى بالعقل والنقل بالنص والاجماع فتأمل.

على أنَّ ظاهر الروايات المعتبرة هو استحباب الترتيب مثل حسنة جميل بن دراج (في الكافي وهي صحيحة في الفقيه) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزور البيت قبل ان يخلق؟ قال: لا ينبغي الا ان يكون ناسياً ثم قال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله اتاه اناس يوم النحر فقال بعضهم يا رسول الله اتى حلققت قبل ان اذبح وقال بعضهم حلققت قبل ان ارمى، فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي لهم ان يؤخروه الا قلعوه، فقال: لا حرج (٢).

(١) قوله وبأنَّه عطف على قوله: بأنَّ المراد بالامر الى آخره.

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ٤.

والواحدة (الوحدة خ ل) ويجزى (في خ) المندوب عن سبعة
(وعن خ) وسبعين، من اهل الخوان الواحد.

ورواية احمد بن محمد بن ابي نصر قال: قلت لابي جعفر الثاني عليه الصلوة والسلام
جعلت فداك ان رجلاً من اصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق قبل ان يذبح؟
فقال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان يوم النحر اتاه طوائف من
المسلمين الى آخره (١) مثل ما مر في حديث جميل.
ولا يضّر وجود سهل بن زياد في الطريق (٢).
ورواية عبدالله بن مسان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل
حلق رأسه قبل ان يضحي؟ قال: لا بأس وليس عليه شيء ولا يعودن (٣).
والظاهر أنها صحيحة لو كان عبدالرحمن (٤) ثقة وهو الظاهر من المنتهى
فتأمل.

وصحيحة معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل نسي ان يذبح بمنى
حتى زار البيت فاشترى بمكة ثم ذبح قال: لا بأس قد اجزأ عنه (٥).
وفيها دلالة على كون مكة منحراً ومذبحاً كما مر.
وفي لفظة ينبئ - في الروايات وكذا في عدم شيء على تارك الترتيب
مطلقاً من غير تفصيل للجاهل والناسي وغيرهما مع الاصل - دلالة ما على عدم
الوجوب، والاحتياط لا يترك، فتأمل.
قوله: والواحدة في الواجب النخ. اي يجب في الهدى الواجب كونه

(١) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ٦.

(٢) سند الرواية (كما في الكافي) هكذا: عتبة من اصحابنا سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر.

(٣) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ١٠.

(٤) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن عبدالله بن مسان.

(٥) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ٥.

هدياً واحداً عن كل شخص، سواء كان الوجوب باصل الشرع او النيابة او الشروع ويجزى في الهدى المندوب اي الاضحية او الهدى الزائد على الواجب وفي غير حج التمتع عن سبعة نفر بل عن السبعين ايضاً بشرط كونهم من اهل خوان واحد، قيل: الخوان بالكسر الذي يوكل عليه، لعله كناية عن جماعة مجتمعة في خيمة واحدة ومجتمعين حال الاكل.

دليل وجوب الواحدة في الواجب هو ظاهر الآية (١) والاخبار الدالة على وجوب الهدى على كل مكلف حاج متمتع من غير اشتراك احد في هديه وهو ظاهر.

مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تجزى البقرة او البدنة في الامصار عن سبعة ولا تجزى بنى آل عن واحد (٢).

والظاهر أن كونه بنى كناية عن الواجب فتأمل.

وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: لا يجوز البدنة والبقرة إلا عن واحد بنى (٣).

فما يدل على اجزائه عن اكثر من الروايات الكثيرة. يحمل على المندوب. مثل حسنة عبد الله بن سنان قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذبح يوم الاضحية كبشين احدهما عن نفسه والآخر عن من لم يجد هدياً من اقته وكان امير المؤمنين عليه السلام يذبح كبشين احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله والآخر عن نفسه (٤).

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تجزى البقرة

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من بواب الذبح الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الذبح الرواية ٣.

عن خمسة يمي اذا كانوا اهل خوان واحد (١) والمعجب أنه ما قال في المنتهى: إنها صحيحة.

و موثقة يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البقرة يضحى بها قال فقال: تجزى عن سبعة نفر متفرقين (٢).

و في رواية ابى بصير عنه عليه السلام قال: البدنة والبقرة (يضحى بهائل) تجزى عن سبعة اذا اجتمعوا من اهل بيت واحد ومن غيرهم (٣).

و في حسنة حران قال: عزت البدن سنة يمي، حتى بلغت البدنة مائة دينار فسل ابو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: اشتركوا فيها، قال: قلت وكم؟ قال ما خفت فهو افضل، فقال: قلت عن كم يجزى؟ فقال عن سبعين (٤).

و في رواية سودة القطان عن ابى الحسن الرضا عليه الصلوة والسلام ومن سبعين (٥).

وقد حل امثالها الشيخ تارة على المندوب كما اشرنا ويؤيده ما تقدم.
و رواية الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النفر تجزئهم البقرة؟ قال: اما في الهدى فلا، واما في الاضاحى (الاضحى خ ل) فنعم (٦).
ولا يضرب الضعف بمحمد بن سنان (٧).

و اخرى (٨) على الضرورة وائده بصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال:

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ٢ و ١٩.

(٣) و (٤) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ١١ و ٦.

(٥) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ٩، وفي الوسائل سودة القطان وعلى بن اسباط.

(٦) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ٣.

(٧) سبها (كما في التهذيب) هكذا: الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن محمد

(٨) عطف على قوله: تارة.

سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن قوم غلبت عليهم الاضاحى وهم متمتعون وهم متوافقون وليسوا بأهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم ومضرهم واحد، ألهم ان يذبحوا بقرة؟ فقال لا احب ذلك الا من ضرورة (١).
فهى مؤيدة قوية للاجزاء حال الضرورة.

وكذا رواية الحسن بن علي عن رجل يسمى بسواده (سواده خ) قال: كنا جماعة بمنى فعزّت علينا الاضاحى فنظرنا فاذا ابو عبد الله عليه السلام واقف على قطع يساوم بغنم وبما كسهم مكاساً شديداً فوقفنا ننظر (ننظرخ ل) فلمّا فرغ اقبل علينا وقال: اظنكم قد تعجبتم من مكاسى؟ قلنا: نعم، فقال: انّ المغبون لا محمود ولا مأجور أنكم حاجة؟ قلنا: نعم اصلحك الله، انّ الاضاحى قد عزّت علينا، قال فاجتمعوا فاشتروا جزوراً فانحروها فيما بينكم قلنا ولا تبغ نفقتنا ذلك قال: فاجتمعوا فاشتروا بقرة فيما بينكم قلنا: لا تبلغ نفقتنا قال: فاجتمعوا فاشتروا شاة فاذبحوها فيما بينكم قلنا تجزى عن سبعة؟ قال: نعم وعن سبعين (٢).
وسند هذه غير واضح (غير واحد خ ل) كما ترى وللمحمل على المندوب قرائن كثيرة.

وظاهر الآية (٣) والاخبار الكثيرة (٤) هو عدم اجزاء الواحد الا عن واحد وأن من لم يجد واحداً تاماً فعليه بدله وهو الصوم فإن عدم الوجدان في قوله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ» (٥) ظاهر في عدم وجدان الهدى السابق، وهو واحد تام، وكذلك ظاهر الاخبار الدالة على البدل.
وليس ما يوجب التأويل الا صحيحة عبد الرحمن (٦) وذلك أيضاً غير

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب الذبح الرواية ١ وذكر بطهاني الباب ١٨ من نكت الاواب الرواية ١٢.

(٣) (٥) البقرة. ١٩٦. (٤) راجع الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبح. (٦) قدمت آتياً.

ولا تباع ثياب التجمل فيه.

صريحة في وجوب الاشتراك في الهدى بل في الجواز فيمكن كونه رخصة للضرورة. فلا يبعد كون القول بالبدل أولى وأحوط إذا لم يمكن الواحد مع أنه روعي فيه ظاهر القرآن وهو قول ابن ادريس وثالث الخلاف (١) والوجه الآخر في التهذيب، وإن قال في الدروس: والاشتراك أظهر بين الأصحاب.

قوله: ولا تباع الخ. يعني واجد ثياب التجمل فقط ليس بواجد للهدى فينتقل إلى البدل أي الصوم، لأن الثياب محتاج إليه فهي بمنزلة المعلوم.

وتدل عليه صحيحة ابن أبي نصر (في الزيادات) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج إليه فتسوى (فيشتري يب) تلك الفضول بمائة درهم يكون ممن يجب عليه الهدى؟ فقال: لا بد (له بد ييب) من كسر أو نفقة قلت له كسر (٢) وما يحتاج إليه بعد هذا الفضل من الكسوة قال: وأي شيء كسوة بمائة درهم هذا ممن قال الله: فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (٣).

ويؤيده رواية علي بن اسباط عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن الرضا عليه الصلوة والسلام قال: قلت رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وفي عيبه ثياب له أبيع من ثيابه شيئاً ويشتري هديه؟ قال: لا هذا يترتب به المؤمن يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً (٤).

وظاهر الدليل هو تعيين الصوم، فلو باع واشتري الهدى لا يجزى لتعيين

(١) في المختلف: وقال الشيخ في الخلاف: يجوز اشتراك سبعة في بدنة أو بقرة واحدة (إلى أن قال) وقال في الجرد الثالث منه: الهدى الواجب لا يجزى إلا واحد من واحد وإن كان ظاهراً يجوز من سبعة إذا كانوا أهل بيت واحد وإن كانوا من أهل بيوت شتى لا يجزى من ١٣٥.

(٢) في التهذيب: كراء بدل كسر في الموضعين.

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٧ من أبواب الذبح الرواية ١-٢.

ولا يجزى لو ذبح. الضالّ عن صاحبه.

(لتعين خ) الصوم.

و يحتمل ان يكون المراد الرخصة ونفى الوجوب وال لزوم.

قال في التهذيب: لا يلزمه بيعها اى ثياب الزينة في ثمن الهدى بل يجزىه الصوم.

و هو ظاهر في الرخصة ورواية على ضعيفة بقول فيه والارسال ويمكن حملها على الرخصة والجواز وعدم الوجدان غير واضح.

قوله: ولا يجزى لو ذبح الخ. قيل: الاصح الاجزاء، وفيها تأمل، من حيث الاطلاق، وينبغى التفصيل وهو انه ان ذبح عن صاحبه في مكان الذبح وزمانه الذين يجب على صاحبه ذبحه فيها مثل منى في ايام الذبح يجزى، والا فلا. وقال الشيخ في التهذيب والمصنف في المنتهى: ان ذبح في منى يجزى وفي غيره لا يجزى فافهم.

وتدل عليه صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه الصلوة والسلام في رجل يضل هديه فيجده (فوجده خ ل) رجل آخر فينحره فقال: ان كان نحره بمنى فقد اجزأ عن صاحبه الذي ضلّ عنه، وان كان نحره في غيره (غير منى خ ل) لم يجز عن صاحبه (١).

واعلم أنّ ظاهر هذه الرواية أنّه اذا ذبحه في محلّه يكون مجزياً عن صاحبه مطلقاً سواء نوى عن صاحبه او عن غيره او لا ينوى شيئاً وفيه تأمل، ويمكن تخصيصها بالاول لا اعتبار النية ويمكن ادخال الكل لعدم الاعتداد بالنية بعد تعيينه للذبح (لصاحبه خ) فينصرف الى ما عيّن له كما قيل في صوم شهر رمضان بنية الغير وهذا الاحتمال في الاخير قوي.

و يؤيده أنه يجزى ان نوى عن صاحبه مع أنه ليس الذبح ولا نيته من الذابح ولا من وكيله فكأنه الى هذا نظر في المتن حيث قال: (ولا يجزى).

ويمكن حمله على الذبح في غير محله وان اجزاء هذا الذبح اذا كان في محله خارج عن القوانين بالتقص وليكن كذلك بالنسبة الى النية ايضاً وان الذي يظهر من الرواية ان المقصود ذبح هذا الهدى وقد حصل فتأمل.

ومنه يعلم حال ما لم يعلم أنه ذبح عن صاحبه ام لا بعد العلم بالذبح، ويؤيده ايضاً الرواية الدالة على أن الهدى اذا حصل في رحله وربطه فقد بلغ الهدى محله وأنه يجزى عن صاحبه لو سرق وان كان الافضل شراء آخر.

مثل صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه الصلوة والسلام عن رجل اشترى اضحية فماتت او سرقت قبل ان يذبحها؟ قال: لا بأس، وان أبدلها فهو افضل وان لم يشتر فليس عليه شيء (١).

ومرسلة احمد بن محمد بن عيسى في كتابه عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى شاة لمتمعه فسرقت منه او هلكت فقال: ان كان اوثقها في رحله فصاعت فقد اجزأت عنه (٢).

وغيرهما من الروايات وكأنه اتفق به المصنف في المنتهى والشيخ في التهذيب قالوا: اذا سرق الهدى من موضع حرز فقد اجزأ عن صاحبه وان اقام بدله فهو افضل.

وان كان في الاجتزاء به في الواجب مع الامكان تأمل لوجوب ذبح الهدى بالاجماع، وظاهر الآية، والاخبار، مع عدم صحيحة صريحة في الاجزاء حينئذ اذ يمكن كون الاخبار في المنتدوب من الاضحية وهو الظاهر من صحيحة معاوية.

ورواية احمد وان كانت ظاهرة في الواجب لكتبتها مرسنة.

و يؤيده وجوب التفصيل بأنه ان كان تطوعاً ليس عليه مكانه شيء وان كان واجباً فعليه مكانه شيء.

في مثل رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الهدى اذا عطب قبل ان يبلغ المنحر أيجزى عن صاحبه؟ فقال: ان كان تطوعاً فلينحره وليأكل منه وقد اجزأ عنه بلغ المنحر او لم يبلغ فليس عليه فداء وان كان مضموناً فليس عليه ان ينحره بلغ المنحر او لم يبلغ وعليه مكانه (١).

وصحيحة معاوية عنه ايضاً في الفقيه فقال في آخرها: وان كان الهدى مضموناً فهلك اشترى مكانها ومكان ولدها (٢).

وهذه تدل على وجوب نحر النتاج ايضاً ولعل المراد بالمضمون الواجب مثل جزاء الصيد والمنذور كما دل عليه الخبر.

ولا يضر ما في رسالة حريز ان الهدى اذا دخل الحرم لم يجب البذل لعطبه سواء كان واجباً او تطوعاً (٣).

لارسالها بل لعدم القائل بها ويمكن حل ما دل على الاجزاء مثل رواية احمد على من لم يكن له قدرة على غير ذلك فيكون ذلك كافياً ولا يجب الصوم ايضاً.

وتدل عليه صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج (في التهذيب والفقيه) قال:

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الذبائح الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الذبائح الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الذبائح الرواية ٦، ومن الرواية هكذا: كل من ساق هدياً (ان ان

قال) وكل شيء اذا دخل الحرم فطبخ فلا مدل على صاحبه تطوعاً او غيره، وحل الشيخ قلم سزه العطب في آخرها على مادون الموت.

سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل اشترى هدياً لمتعته فأتى به منزله فربطه فانحلّ فهلك هل يجزيه أو يعيد؟ قال: لا يجزيه إلا أن يكون لا قوة به عليه (١).
و الظاهر عدم الفرق بين أن يهلك أو يسرق، إلا أن يعلم الذبح عن صاحبه فتأمل.

ويؤيد عدم الاجزاء عن صاحبه إذا ذبح عن نفسه رسالة جميل عن بعض اصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في رجل اشترى هدياً فنحره لربها رجل فعرفها فقال: هذه بدنتي ضلّت منى بالامس وشهد له رجلان بذلك فقال: له لحمها ولا يجزي عن واحد منها (ثم قال): ولذلك جرت السنة بأشعارها وتقليدها إذا عرفت (٢).

و إن كانت ضعيفة بعلي بن حديد (٣) إلا أنها مواقة للأصل.
لعله يريد برجلين، عدلين وأنه يجب على الذابح التفاوت ما بين كونه حيّاً وميتاً ويرجع الى البايع به وبالثمن مع الجهل.
قال في المنتهى: وينبغي لمن وجد الهدى الضالّ أن يعرقه ثلاثة أيام فإن عرفه صاحبه والا ذبحه عنه.

لصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في حديث قال وقال:
إذا وجد الرجل هدياً ضالاً فليعرفه يوم النحر و (اليوم خ) الثاني والثالث ثم ليذبحه عن صاحبه عشية (يوم خ) الثالث (٤).
الظاهر منها وجوب التعريف ثلاثة أيام.

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الذبح الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الذبح الرواية ١.

(٣) وسندها (كما في الكافي) هكذا. عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الذبح الرواية ١

عن بعض اصحابنا.

و يفهم منها جواز التصرف في ملك الغير فكأنه لآته احسان ولآته معلوم
اذن صاحبه لآته اشترى للهدى ولو لم يذبح عنه يجب عليه ذبح آخر مع جوار الياية
فيه مع أنه يمكن هذا التصرف ولكن ما نعلم كيف يفعل في التصديق والهدية والاكل
على تقدير الوجوب.

ويمكن جوازها له ايضاً لا الأكل ويسقط الأكل عن صاحبه حينئذ هذا
على تقدير وجوبها وأما على تقدير عدمه كما هو مذهب المصنف فاشكال.
ويمكن جواز بيعه اذا اشرف على التضييع من باب الحسبة وحفظ الثمن
حتى يعلم الصاحب والوصية به.

ويمكن التصديق والضمان ايضاً وكذا التصرف والاقل اولى واحوط ويمكن
جعله كاللقطة.

ويدل على جواز الذبح بدون التعريف صحيحة معاوية بن عمار عن ابى
عبدالله عليه السلام قال: اذا اصاب (وجد خ ل) الرجل بدنة ضالة فلينحرها
وليبيعلم أنها بدنة (١).

لعله يريد الاشعار بخطر ونحوه أنها هدى، لياكل من يريد من المحتاجين
فيهم جواز التصديق والتصرف فيه ولعل مراده مع التعريف، لما مر في صحيحة
محمد، او مع عدم بقاء ايام التعريف بأن فات ايام التشريق.
ولعله لا تعريف في غير يوم النحر والتشريق.

ويمكن وجوب التعريف الى ان يبقى وقت الذبح وهو آخر ايام التشريق
بل يمكن في طول ذي الحجة فتأمل.

وحمل الاولى على الاستحباب كما فعله في الدروس للاصل وأنه تكليف

ولا يجوز اخراج شيء منه عن منى.

شاق في ذلك المكان مع اشتغاله وظاهر هذه الرواية فذلك غير بعيد والاحتياط يقتضى التعريف في الايام وعدم الذبح الا بعد اليأس وقبل فوت الوقت اذا ضاق، والطاهر انه يجوز لو ترك التعريف وان قلنا بوجوبه لما تقدم فتأمل.

قوله: ولا يجوز اخراج شيء الخ. الظاهر أن مراده عدم الجواز لصاحب الهدى وان كان من الثلث الذي له.

ودليله عموم صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: لا يخرج شيئاً من لحم الهدى (١).

وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن اللحم أخرج به من الحرم؟ فقال: لا يخرج منه شيء الا السنام بعد ثلاثة ايام (٢).

ورواية علي بن ابي حمزة عن احدهما عليهما السلام قال: لا يتزود الحاج من اضحيته، وله ان يأكل منها بمضى ايامها قال: وهذه مسألة شهاب كتب اليه فيها (٣).

وحل على جواز الاخراج من غير ما يجب عليه من اللحم الذي اشتراه في التهذيب حسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن اخراج لحوم الاضاحى من منى؟ فقال: كنا نقول لا يخرج منها شيء لحاجة الناس اليه فاما اليوم فقد كثرت الناس فلا بأس باخراجها (٤).

واستدل عليه بما في رواية احمد بن محمد عن علي عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: سمعته يقول لا يتزود الحاج من اضحيته وله ان يأكل منها ايامها، الا السنام فانه دواء قال احمد: لا بأس ان يشتري الحاج من لحم منى ويتزوده (٥). ولا شك في عدم حجية هذه وبعد تأويل الحسنة لانه يلزمه ان

و يجب ان يكون من النعم ثنياً من الابل، وهو الذي دخل في السادسة، ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية، ويجزى من الضأن الجذع لسنته.

يكون المنع قبل هذا عن اخراج اللحم مطلقاً عن منى ولا شك في بعده، اذ الفقير يأخذه لينتفع به في اهله او يبيعه في غير منى لأنه رخيص هناك، بل لا يشتريه احد فيمكن حل الاول على الكراهة او على الذي يجب ان يهدى او يتصدق لاحتته الذي هو الثالث.

مع عدم الصراحة في المطلوب وعدم صحة الاخيرة ويؤيده الاصل وتسلط الناس على اموالهم عقلاً ونقلاً.

قوله: ويجب الخ. اشارة الى الشرط الاول في الهدى دليل عدم اجزاء غير النعم الاربعة في هدى التمتع - مع ظهور الآية (١) في اجزاء ما يصدق عليه الهدى من الابل والبقر والغنم والمعز والجذع - هو الاجماع المنقول في المنتهى. واما عدم اجزاء الابل والبقر والمعز الا ان يكون ثنياً مع ظهور الآية في اجزاء الهدى مطلقاً فغير ظاهر من اكثر الاخبار نعم هو ظاهر عباراتهم فكأنه اجماع.

وفي بعض الاخبار ما يدل على اجزائه وعدم اجزاء الجذع من المعز بل عدم اجزاء غير الثني منه لا عدم اجزاء الغير مطلقاً واجزائه من الضأن لا أدون منه. مثل رواية حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ادنى ما يجزى من اسنان الغنم في الهدى؟ قال: الجذع من الضأن، قلت فالمعز؟ قال: لا يجزى (لا يجوز خ ل) الجذع من المعز، قلت ولم؟ قال: لأن الجذع من الضأن يلحق والجذع من المعز لا يلحق (٢).

ورواية ابن سنان قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: يجزى من الضأن الجذع ولا يجزى من المعز الا الشئ (١).
 قال في المنتهى: انها صحيحة وفيه تأمل لوجود عبدالرحمن المشترك (٢) ان كان وابن سنان هو عبدالله ولعل المصنف يعرف كون عبدالرحمن هو الشئ.
 وكذا عبدالرحمن واقع في صحيحة عيص بن القاسم عن ابي عبدالله عليه السلام عن علي عليه الصلوة والسلام انه كان يقول الشئ من الابل والشئ من البقر والشئ من المعز والجذعة من الضأن (٣).
 وظاهر الآية اجزاء ما يصدق عليه الهدى.
 و الظاهر صدقه على المذكورة فيها وغيرها في صحيحة معاوية بن عمار وحسنه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يجزى في الشئ (في المشعخ ل) شاة (٤).
 وفي صحيحة ابي عبيدة عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قال: شاة (٥).
 لعل المراد أدنى الهدى وانها مخصصتان بالجذعة والشئ من المعز بما تقدم.
 ويدل على جواز ذبح البقر في اي سن كان حسنة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الابل والبقر ايهما افضل ان يضحي بهما؟ قال: ذوات الارحام، فسألت عن اسنانها؟ فقال: أما البقر فلا يضرك باي اسنانها ضحيت،

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب الذبح الرواية ٢.

(٢) وسندا (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن ابن سنان.

(٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب الذبح الرواية ١ وسندا (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم

عن عبدالرحمن عن صفوان عن عيص بن القاسم.

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الذبح الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الذبح الرواية ١ والآية في البقرة: ١٩٦.

وتاماً فلا (ولا خ ل) يجزى العوراء، ولا العرجاء البيّن عرجها،

وأما الابل فلا يصلح الا الثنى، فافوق (١).

فيمكن حل ما يدل على الثنى على الأفضل، ويؤيده ظاهر الآية ولكن
يأباه كلام الاصحاب والاحتياط فيمكن حل الحسنة على حال الضرورة
والمدوبة، ولكن يأباه (وأما الابل فلا يصلح الخ).

وفيها دلالة على عدم الاجزاء من الابل الا الثنى.
وأما تفسير الثنى المذكور في المتن وغيره فلعله مأخوذ من اللة او العرف او
الشرع وهو موجود في التهذيب.

و الظاهر أنّ شهادتهم يكفي في ذلك وليس ذلك باقل من شهادة القاموس
والصالح.

ولكن قال في التهذيب وغيره كالمثني يجزى الجذع من الضأن لسنة
(لسنة خ ل) وهو يفيد بظاهرة اجزاء اقل مما دخل في الثامن ويؤيده ظاهر الآية.
وقال في المنتهى: والجذع هو الذي له ستة اشهر، وقد فسّر في القواعد وغيره
بأنه الداخل في الشهر الثامن.

لعل المراد من الضأن لسنة (لسنة خ ل) ما في القواعد فتأمل وهو صحيح
ان ثبت كون الجذع هو الداخل في الثامن لة او عرفاً.

والظاهر عدم الفرق بين الذكر والانثى ويدل عليه الرواية (٢) وفيها ان
الانثى من الابل والبقر اولى، وفي غيرها الذكر اولى.

قوله: وتاماً الخ. اشارة الى الشرط الثاني وهو كونه غير ناقص عما خلق
عليه غالباً او بعد ناقصاً عرفاً.

ويدل عليه صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب الذبح الرواية ٥. (٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب الذبح الرواية ١.

ولا التي انكسر قرنها الداخلة،

انه سأل عن الرجل يشتري الاضحية عوراء فلم (فلا خ ل) يعلم الا بعد شرائها هل تجزى عنه؟ قال: نعم الا ان يكون هدياً واجباً فإنه لا يجزى ناقصاً (١).
و ادعى في المنتهى اتفاق العلماء على المنع من الصفات الاربع، العور، والعرج، والمرضى، والكبر.

ويدل عليه ايضاً بعض الروايات في الجملة مثل رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يضحي بالعرجاء بين عرجها ولا بالعوراء بين عورها ولا بالعجفاء ولا بالخرقاء ولا بالجذعاء ولا بالعضباء العضباء مكسورة القرن والجذعاء المقطوعة الاذن (٢).

ثم قال فيه ايضاً ويدل على ما فيه النقص اكثر بطريق التنبيه مثل العمى، ويدل على عدم جواز المكسور قرنها الداخلة، ما تقدم.

وقال في المنتهى: قال علمائنا: ان كان القرن الداخلة صحيحاً لا بأس بالتضحية بها.

ويدل عليه ايضاً صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المقطوع القرن او المكسور القرن اذا كان الداخلة صحيحاً فلا بأس وان كان القرن الطاهر الخارج مقطوعاً (٣).

ويمكن فهم عدم اجزاء مقطوعة الاذن منها بالطريق الاولى وقد دلت عليه رواية السكوني المتقدمة (٤) مع عدم ظهور خلاف فيه ولكن لا بأس بمشققتها للاصل وعدم كونه عيباً وعدم صدق القطع.

(١) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الذبائح الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الذبائح الرواية ٣ وفي بعض نسخ التهذيب: ولا بالخرماء ولا بالخذاء بدل قوله: ولا بالخرقاء ولا بالجذعاء.

(٤) نقلت آتياً.

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الذبائح الرواية ٣.

ولا المقطوعة الاذن.

ولرسالة احمد بن محمد بن ابي نصر باسناد له عن احدهما عليهما السلام قال سئل عن الاضاحي اذا كانت الاذن مشقوقة او مشقوبة بسمه؟ فقال: ما لم يكن منها مقطوعاً فلا بأس (١).

ولا يضر ارسال احد لما تقدم.

ولحسنه الخليلي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الاضحية (الضحية كما) تكون الاذن مشقوقة؟ فقال: ان كان شقها وسماً فلا بأس وان كان شقاً فلا تصلح (٢).

كانه يريد بالشق القطع بقربنة ماسبق والظاهر أن الشق في الرسم ليس بشرط للاصل وعدم دليل في المنع صريحاً ويحتمل ان يكون شرطاً لظاهر هذا الخبر. ويمكن اشتراط عدم قطع شيء في المشقوق المجوز ويمكن عدم ضرر قليل فتأمل.

للاصل وعدم ظهور المانع مع عموم ما تيسر من الهدى وحق يبلغ الهدى محله (٣).

ويؤيده ما يدل على اجزاء المغيب في الجملة مثل حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى (يشترى خ) هدياً وكان (فكان خ ل) به عيب عور أو غيره فقال: ان كان نقد ثمنه فقد اجزأ عنه وان لم يكن نقد ثمنه رده واشترى غيره (٤).

ويعمد حملها على المندوب لما تقدم، ولا يمكن حملها على العجز. لقوله: (واشترى غيره).

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الذبح الرواية ٢. (٥) البقرة: ١٩٦.

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الذبح الرواية ١.

والخصي،

فلولا الاجماع لامكن القول باستحباب الصحيح وجواز المعيب في هذه الصورة اي في مادة اشترى مع الجهل ونقد الثمن ويمكن كون الاجماع في غير هذه الصورة.

وقال في التهذيب: ومن اشترى هدياً ولم يعلم ان به عيباً ونقد ثمنه ثم وجد به عيباً فانه قد اجزأ عنه.

وحمل عليه هذه الحسنة لصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من اشترى هدياً ولم يعلم ان به عيباً حتى نقد الثمن ثم علم بعده فقد تم (١).

واما الخصي فقال في المنتهى: ولا يجزى الخصي، قال علمائنا. ومستندهم صحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألت عن الاضحية بالخصي؟ قال: لا ومن ضحى بخصي وجب عليه الاعادة اذا قدر عليه (٢).

وفيها ايضاً دلالة على اجزاء المعيب مع العجز فلا ينتقل الى الصوم وصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الهدى فلما ذبحه اذا هو خصي محبوب ولم يكن يعلم ان الخصي لا يجزى في الهدى هل يجزيه ام يعيده؟ قال: لا يجزيه الا ان يكون لا قوة به عليه (٣). وصحيحته ايضاً قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري الكبش فيجده خصياً محبوباً؟ قال: ان كان صاحبه مؤسراً فليشتر مكانه (٤). وهما يدلان ايضاً على الجواز مع عدم القدرة والجهل فيحمل الاجماع وغيره على غيره.

(١) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الذبح الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الذبح الرواية ٣، وقوله: ومن ضحى بخصي الح من كلام الشيخ في

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الذبح الرواية ٣ و٤.

التهذيب لا من الرواية.

ولا المهزول وهو الذي ليس على كليتيه شحم.

و يشمر بجواز الخصى صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
النعجة من الضأن إذا كانت سمية أفضل من الخصى من الضأن، وقال: الكبش
السمين خير من الخصى ومن الانثى وقال: سألته عن الخصى وعن الانثى فقال:
الانثى أحب الى من الخصى (١).

و اما عدم جواز المهزول وكون حقه ما لم يكن على كليتيه شحم فيدل عليه
رواية منصور (لعله ابن حازم والخبر صحيح لان سيف كان ابن عميرة) (٢) عن
أبي عبد الله عليه السلام قال: وان اشترى الرجل هدياً وهو يرى أنه سمين اجزأ عنه
وان لم يجده سميناً، ومن اشترى هدياً وهو يرى أنه مهزول فوجده سميناً اجزأ عنه
وان اشترى (وان اشتراه خ ل) وهو يعلم أنه مهزول لم يجز عنه (٣).

لعل المراد مع ظن التسن كما قيل او ظن الهزال مع الجهل بالمسألة كما
يشعر به صحيحة محمد الآتية:

وتدل عليه ايضاً في الجملة رواية السكوني عن جعفر عن أبيائه
عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله صدقة رغيف خير من نسك
مهزولة (٤).

ولو كان مجزياً لما كان الرغيف خيراً منه.

وما تقدم من عدم اجزاء العجفاء قيل هي المهزولة.

ورواية الفضل (الفضيل خ ل) قال: حججت باهلي سنة ومرت
الاضاحى فانطلقت فاشتريت شاتين بغلاء فلما القيت إهابيهما (٥) ندمت ندامة

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الذبح الرواية ٥.

(٢) سند الرواية (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن سيف عن منصور.

(٣) و (٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الذبح الرواية ٢ و ٤.

(٥) الإهاب ككتاب، الجلد (جمع البحرى).

شديدة لما رأيت بها من الهزال فأتيت فآخبرته ذلك فقال: إن كان على كليتيها شيء من الشحم اجزأت (١).

وتدل على استحباب السمن الروايات مثل صحيحة الحبيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يكون ضحايكم سماناً فإن أبا جعفر (عليه السلام) كان يستحب أن تكون أضحيته سمينة (٢).

ورواية الحسن بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله بكبش اجذع أملح فحل سمين (٣).

وصحيحة عبد الله بن منان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يضحي بكبش اقرن فحل ينظر في سواد ويمشى في سواد (٤).

وقيل: إن المشى في سواد والنظر فيه كناية عن السمن بأن يكون في موضع كلاء كثيراً وكان يمشى من كبره وعظمه وسمته في ظله. وزاد في بعض عبارات الأصحاب يبرك في سواد كما في الكتاب وقيل: تكون هذه المواضع منه سوداً.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الأضحية؟ فقال: اقرن فحل سمين عظيم العين والاذن والجذع من الضأن يجزى والشى من المعز والفحل من الضأن خير من الوجوه والموجوه خير من النعجة والنعجة خير من المعز وقال: إن اشتري أضحية وهو ينوي أنها سمينة وخرجت مهزولة اجزأت عنه وإن نواها مهزولة فخرجت سمينة اجزأت عنه وإن نواها مهزولة

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الذبح للرواية ٣.

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الذبح للرواية ٣ و ٤ و ١.

فان اشتراها سمينة فخرجت مهزولة (١)، او على أنها مهزولة فخرجت سمينة اجزأ .

فخرجت مهزولة لم يجز عنه وقال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يضحى بكبش اقرن عظيم سمين فحل يأكل في سواد وينظر في سواد فاذا لم يجدوا من ذلك شيئاً فان الله (فالله خ ل) اولى بالعدو وقال الاتاث والذكور من الابل والبقر تجزى وسألته أضحى بالخصى؟ قال: لا (٢).

وفى احكام كثيرة فافهمها.

قوله: وان اشتريها سمينة الخ. دليله ودليل اجزاء المهزولة التي اشتراها بظن أنها مهزولة فخرجت سمينة سواء ظهر قبل الذبح او بعده هو صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (٣) وما سبقها ايضاً من رواية منصور (٤) وما يدل على اجزاء المغيب بعد نقد الثمن وقبل الذبح (٥).

ولا يرد ما قيل: مع علمه بكونه مهزولاً ولأنه لا يجزى كيف يجزى؟ لاحتمال ان يكون الشرط هو الشراء بظن السمن او السمن في نفس الامر، كما فهم من الدليل. ويحتمل حمله على عدم العلم بعدم الاجزاء حينئذ وبالجملة الدليل متبع ولا يسمع غيره.

وهذه المذكورات دليل فلا يضرم ما قيل أنه كيف يصنع ويجزى مع اشتراط الجزم في النية لأنه قد يمنع ذلك هنا، لأن المقصود حصول مذبح في نفس الامر وقد حصل وقد لا يجب ذلك هنا على تقدير تسليم وجوبه في الامور للأدلة المذكورة.

(١) في نسخة مخطوطة هكذا: فان اشتراها سمينة فخرجت مهزولة لم يجز، ولو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت سمينة أجراً.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الذبح الرواية ٢ أوردها تمامها في الباب ٩ - ١١ - ١٢ - ١٤ و ١٦ من تلك الأبواب. (٣) تقدم ذكرها آنفاً. (٤) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الذبح الرواية ٢. (٥) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الذبح الرواية ١.

ولو اشتراه على أنه تام فظهر ناقصاً لم يجز.
ويستحب ان تبرك (يبرك خ) في سواد وتمشي (يمشي خ ل)
في سواد.
و تنظر (ينظر خ ل) في مثله وان يكون معرقاً (به خ).

ويمكن حمله على الجاهل بعدم الاجزاء ولكن ظاهر الأدلة اعم، ويمكن
احتمال اجزائه في نظره، لاحتمال كونه سميناً، وان ظن قبل الذبح أنه مهزول
فتأمل والاحتياط لا يترك مهما لمكن.

قوله: ولو اشتراه على أنه تام فظهر ناقصاً لم يجز. قد ظهر مما سبق من
الاخبار ما يدل على الاجزاء لو علم بالمعيب بعد نقد الثمن ولو قبل الذبح والعجز عن
غيره فيمكن تخصيص كلام المتن بغير ذلك كالأدلة السابقة من الاجماع والاخبار
كما مر.

قوله: ويستحب الخ. قد فهمت دليل الاستحباب، وعدم ذكر يبرك في
سواد، وهو أعرف.

قوله: وان يكون معرقاً. نقل عن الصحاح أن التعريف هو الوقوف
بمرفات.

قال في المنتهى والتهذيب: المراد حضوره بمرفة في عشية عرفة، قال في
التهذيب والاستبصار: بالوحووب وحمل الشيخ (١) رواية سعيد بن يسار (٢) الدالة على
التسوية على عدم تعريف المشتري مع ذكر البايع ذلك لصحيحته (٣).

(١) قال الشيخ رحمه الله في التهذيب. ولا يجوز ان يصحى الا بما قد عرف به وهو الذي احصر عشية
عرفة بمرقه انتهى.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الذبح الرواية ٤ عن ابن عبد الله عليه السلام فيمن اشترى شاة لم
يعرف بها فقال (عليه السلام). لا بأس بها عرف لم لم يعرف. (٣) اي صحيحة سعيد بن يسار الآتية.

ولا شك في عدم لقادتها الوجوب.

نعم يدل على الوجوب ما في صحيحة البزيطي (فيها) قال: مثل عن
الخصي يضحى به؟ قال: ان كنتم تريدون اللحم فدونكم، وقال: لا تضحى الا بما
قد عرف به (١).

وفيه دلالة على جواز الخصي فتأمل.

ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يضحى الا بما قد
عرف به (٢).

لكن الاولى مضمرة والثانية غير ظاهرة الصحة، فالحمل على الاستحباب
غير بعيد.

و دليل استحبابه ثبوت الرجوعان بالاتفاق، وعدم دليل الوجوب،
والرواية الدالة على أنه يكفي خبر بايعه.

وهي صحيحة سعيد بن يسار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: انا
نشتري الغنم بمي ولساندرى عرف بها ام لا فقال: انهم لا يكذبون لا عليك، ضغ
بها (٣).

وفيه اشعار بعدم وجوب التعريف، ولا شك في عدم دلالتها على
الوجوب.

ويدل على عدم وجوب التعريف رواية سعيد بن يسار قال: سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن اشترى شاة لم يعرف بها؟ قال: لا بأس بها عرف بها
أم لم يعرف (٤).

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الذبح الرواية ٢ و٣ و٤.

و اناثاً من الابل والبقر، وذكراتاً من الضأن والمعز، ونحرها قائمة، مربوطة بين الخف والركبة، والدعاء والمباشرة مع المعرفة، والا جعل يده مع يد الذابح،

ولا يضر ضعف سندها بمحمد بن سنان (١) للاصل وعدم ظهور دليل الوجوب.

قوله: و اناثاً الخ. وقد مر ايضاً دليل استحباب الاناث من الابل والبقرة والذكور من الضأن والمعز في الاخبار.

وتدل عليه صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: أفضل البدن ذوات الارحام من الابل والبقر وقد تجزى الذكورة من البدن والضحايا من الغنم الفحولة (٢).

ويدل عليه ايضاً ميل الطبع الى ذكورها وأن لحمها الذّ ويمكن ذلك في الاولين.

قوله: ونحرها قائمة الخ. دليل استحباب كون الابل قائماً بالربط المذكور كما هو المذكور في التهذيب وغيره مع اشتراط كون ذبحه بالنحر بالاجماع.

ظاهر صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فاذكروا اسم الله عليها صواف قال ذلك حين يصفق للشحرير يربط يديها ما بين الخف الى الركبة ووحوب جنبوها اذا وقعت على الارض (٣).

وفي رواية ابي خديجة قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام وهو يسحر بدنته (بدنة خ) معقولة يدها اليسرى ثم يقوم (به تل) على (من خ) جانب يدها اليمنى

(١) سندها (كما في التهذيب) هكذا سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن عبد الله

بن مسكان عن سعيد بن يسار. (٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب الذبح الرواية ١

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الذبح الرواية ١ والآلة الشريفة في سورة الحج الآية ٣٦

ويقول: بسم الله والله اكبر اللهم هذا منك ولك اللهم تقبله مني ثم يطعن في لبتها ثم يخرج السكين بيده فاذا وجبت (جنوها يب) قطع موضع الذبح بيده (١). ويمكن حملها على الجواز فقط، وعلى الاستحباب، وكون الاول افضل، لصحة روايته.

وفيه دلالة على جواز تأخير الذبح عن قول بسم الله في الجملة وهو مفهوم من غيرها ايضاً مثل صحيحة صفوان وابن ابي عمير وحسنتها (٢). قال: قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اشريت هديك فاستقبل به القبه وانحره أو اذبحه وقل: وجهت وجهي الى قوله: وانا من المسلمين اللهم منك ولك وبسم الله (وبالله خ) والله اكبر اللهم تقبل مني ثم أمر السكين ولا تنخمها حتى تموت (٣).

لعل (اللهم تقبل مني) داخل في ذكر اسم الله فليس يضروا ان المراد بقوله او اذبحه اشارة الى نوعيه، الاول في الابل والثاني في غيره، على ما قاله الاصحاب. وتدل عليه صحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) عن ابي عبد الله عليه السلام النحر في اللبة والذبح في الحلق (٤) فتأمل. وقال الصادق عليه الصلوة والسلام كل منحور مذبح حرام وكل مذبح منحور حرام (٥).

وسيجئ في محله وفي رواية ابن ابي عمير (٦) دلالة على وجوب التسمية

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الذبح الرواية ٣. (٢) بطريق الكليني.

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الذبح الرواية ١ بطريق الكليني.

(٤) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الذبح الرواية ٤. (٥) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب الذبح الرواية ٣.

(٦) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الذبح الرواية ١ اوردها في الوسائل عن الصدوق عن مدوية بن عمار

وعن الكليني عن صفوان وابن ابي عمير.

والاستقبال بالذبيحة وهما شرط للتحليل على ما ذكروه وعدم جواز النخع قبل ان تموت وسيجيء ان شاء الله تعالى.

وتدل على كون الذابح مسلماً صحيحاً الخلبى عنه (اي عن أبي عبد الله عليه السلام) قال: لا يذبح لك اليهودي (اليودخ ل) ولا النصراني اصبحت وان (فان خ ل) كانت امرأة فلتذبح لنفسها ولتستقبل القبلة وتقول: وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً مسلماً، اللهم منك ولك (١).

وفيها اشارة الى استحباب الذبح بنفسه وجواز التوكيل فافهم، وقد مر ما يدل عليهما ايضاً من فعله صلى الله عليه وآله (٢) وفعلهم عليهم السلام بانفسهم واجزاء ذبح واجد الضال عن صاحبه (٣).

ويؤيده أن فعل العبادة بنفسه اولى منها امكن وهو دليل استحباب وضع يده مع يد الذابح، مع عدم احسان الفعل.

ويؤيده ايضاً ما دل على اعطاء السكين، بيد الصبيان وقبض الجزار على يده وتحريكها.

من حسنة معاوية بن عمار في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: كان علي بن الحسين عليهما السلام يحمل السكين في يد الصبي ثم يقبض الرجل على يد الصبي فيذبح (٤).

ويدل على جواز النيابة ايضاً ان المقصود هو الذبح على الظاهر والناوي هنا هو النائب لانه الذابح.

وقال المحقق الثاني وينويان معاً على الاحوط ولونوى النائب اجرا فافهم.

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٢) رجع الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الذبح. (٣) راجع الوسائل الباب ٢٨ من ابواب الذبح.

(٤) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الذبح الرواية ٢.

والقسمة اثلاً: أ، بين أكله، وأهدائه وصدقته،

قوله: والقسمة اثلاً: أ الخ. أي يستحب القسمة اثلاً، قال في التهذيب ومن السنة أن يأكل الإنسان من هديه ويطعم القانع والمعتزل قوله تعالى الخ (١).

ظاهره الاستحباب والمشهور بين المتأخرين وجوب القسمة اثلاً ووجوب ما يصدق عليه الأكل من الثلث ووجوب التصديق بالثالث على الفقير المؤمن المستحق للزكاة، والهدية ثلث (بثلث خ) آخر إلى المؤمن. واستفادة ذلك كله من الدليل مشكل فإن الذي رأيناه صريحاً في الأقسام الثلاثة.

هو رواية شعيب المعرقوفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام سقت في العمرة بدنة فاين انحرها؟ قال: بمكة قلت: فاي شيء اعطى منها؟ قال: كل ثلثاً وهد ثلثاً وتصدق بثلث (٢).

سندها غير صحيح (٣) لابن فضال، وقول في يونس بن يعقوب. ودالاتها أيضاً على المطلوب غير واضحة لأنها ليست في هدى التمتع بل في القران في العمرة.

ودليل ما اختاره المصنف من الاستحباب غير ظاهر فتأمل والذي يستفاد منه هو وجوب الأكل في الجملة، ووجوب الاعطاء للقانع الذي يقنع بما أعطى ويرضى به، والمعتزل الذي هو المازك الذي يعتريك والبائس، الذي هو الفقير ويمكن كونه هو المراد بالقانع والمعتز فلا يشترط القناعة والرضا بما أعطى ولا المرور

(١) الحج ٣٦. قال الله تعالى: فَإِذَا وَجِيتَ خُوتُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَاعْتَمِدْ لَآيَةً.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب الذبح الرواية ٣ وأبواب ٤٠ من تلك الأبواب الرواية ١٨.

(٣) سندها (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن يونس بن

يعقوب عن شعيب المعرقوفي.

والاعتراء، كما يفهم من كلام الاصحاب، والعكس فيشترط وعدم التداخل
ويكفي الصدق في الجملة، والاحتياط يقتضى الاكل، واعطاء الباقي الى الثلثة
وملاحظة الشرايط التي ذكرها الاصحاب.

وينبغي مع ذلك ملاحظة ظواهر الادلة.

وهي صحيحة معاوية بن عمار وحسنه، عن ابي عبدالله عليه السلام في
قول الله جل ثناؤه: فَإِذَا وَجِئَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ، قال:
القانع هو الذي يقنع بما اعطيته، والمعتر الذي يعترك والسائل الذي يسألك في
يديه والبائس هو الفقير (١).

قوله عليه السلام: والبائس اشارة الى تعسيره في قوله تعالى: فَكُلُوا مِنْهَا وَ
أَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ (٢) فالفقير عطف بيان للبائس وهاتان الايتان من ادلة
وجوب الاكل والاطعام في الجملة.

وفي رواية عبدالرحمن عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) القانع
الذي يرضى بما اعطيته ولا يسخط ولا يكلم ولا يلوى شذقه غضباً، والمعتز
الماترك لتطعمه (٣).

وفي رواية ابي الصباح الكليني قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن
لحوم الاضاحي؟ فقال: كان علي بن الحسين وابو جعفر عليهم السلام يتصدقان
ثلث على جيرانهما (جيرانهم خ ل) وثلث على السهول وثلث يمكاه

(١) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ١٤، والآية الشريفة (فيها) في سورة الحج ٣٦ قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَالْيَدْنَ حَتَّىٰ هَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِئَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ الآية.

(٢) قَالَ اللهُ تَعَالَى: وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فِي قِيَامٍ مَقْلُوبَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ الحج: ٢٨.

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ١٢.

(يسكونه خ ل) لاهل البيت (١) ويحتمل كون ثلث الجيران هدية وثلث السؤال تصدقاً وثلث الامساك لاهل البيت أكلاً، ويحتمل كونه في الاضحية المندوبة.

ورواية سيف التمار (الثقة) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ان سعد (سعيد خ ل) بن عبد الملك قدم حاجاً فلقى ابي عليه السلام فقال: انى سقت هدياً فكيف اصنع؟ فقال له ابي: اطعم اهلك ثلثاً واطعم القانع والمعتز ثلثاً واطعم المساكين ثلثاً فقال: (فقلت خ ل) المساكين هم السؤال؟ فقال: نعم، فقال: القانع الذي يقنع بما ارسلت اليه من البضعة فما فوقها والمعتز ينبغي له اكثر من ذلك هو اغنى من القانع يعتريك فلا يسألك (٢).

لعمل هديه كان هدى التمتع وان ساقه، ولا يدل على وجوب الاكل بل يمكن دلالة على العدم وكذا على الاهداء.

ويدل على ان القانع والمعتز يكتفيهما الثلث.

و الظاهر ايضاً انها فقيران غير سائلين لكن المعتز اغنى بمعنى انه لا يصتر بالطلب بخلاف القانع لو يكون عنده بعض الشيء وينبغي كون القانع ايضاً غير سائل والّا يدخل في المسكين المفتر بالسؤال.

ويدل على الاكتفاء بالاكل في الجملة مع ما تقدم رواية صفوان وابن ابي عمير وحمل بن دراج وحامد بن عيسى وجماعة (قال في التهذيب) ممن رويا عنه من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما الصلوة والسلام انها قالوا: ان رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أن يؤخذ من كل بدنة بضعة فامر بها رسول الله صلى الله عليه وآله قطبحت واكل منها هو وعلى عليه السلام وحسبنا (وحسوا ح ل) من المرق وقد كان النبي صلى الله عليه وآله اشركه في هديه

(٢١) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ١٣ و ٣.

(٣) وردها والثلثة التي بعدها في الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ٢ و ١١ و ٦ و ٧.

ومثلها صحيحة معاوية وحسنه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله حين نحر، ان يؤخذ من كل بدنة جذوة من لحمها ثم يطرح في برمة ثم يطبخ (تطبخ خ ل) فأكل رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه السلام وحسبوا من مرقها.

فالقول بوجوب الاكل في الجملة واطعام المذكورين مطلقا ان امكن غير بعيد لو لم يكن قولاً ثالثاً لما تقدم من الآيتين والاخبار.

ومنها يفهم وجوب التصديق بما بقي من الاكل فافهم.

ثم ان الظاهر من كثير من الاخبار جواز الاكل من الاضحية ولو كانت وجبة لكفارة الصيد او وطئ النساء او النفس.

مثل صحيحة عبدالله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبدالله عليه السلام يؤكل (ياكل خ ل) من الهدى كله مضموناً كان او غير مضمون.

وصحيحة جعفر بن بشر (الشقه) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن البدن التي تكون جزاء الأيمان والنساء ولغيره يؤكل منها؟ قال: نعم، يؤكل من كل البدن.

وحملها الشيخ في التهذيب على حال الضرورة لما في غيرهما من الروايات ما يدل على المنع عن الواجب.

مثل ما في مضمرة ابي بصير قال: سألت عن رجل اهدى هدياً فانكسر؟ قال: ان كان مضموناً والمضمون ما كان في يمين يعني نثر او جزاء فعليه فدائه قلت: أياكل منه؟ قال: لا انما هو للمساكين وان لم يكن مضموناً فليس عليه شيء قلت: أياكل منه؟ قال: ياكل منه (١).

ويكره الثور والجاموس،

ورواية عبدالرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الهدى ما يأكل منه الذي يهديه في المتعة او غير ذلك؟ قال: كل هدى من نقصان الحج، فلا تأكل منه وكل هدى من تمام الحج فكل (١).

و كلاهما ضعيفان ولكن يؤيده بعض الاخبار.

مثل صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه؟ فقال: يأكل من اضحيته ويتصدق (٢) بالفداء (٣).

ويمكن حملها على الاستحباب ويؤيد عدم الوجوب الاصل وعدم دليل صحيح صريح وأن الواجب في اكثر الاخبار وجوب الدم والبدنة من غير ذكر التصديق

وقد مر في تلك الاخبار ما يدل على جواز الاكل.

قوله: ويكره الثور والجاموس. لم يلد دليل كراهة الثور رواية ابي بصير قال: سألت عن الاضاحي؟ فقال: افضل الاضاحي في الحج الابل والبقر وقال: ذو (ذوات خ ل) الارحام ولا تضحي بثور ولا جمل (٤).

وفيها كراهة الجمل ايضاً ولا يضرب اضمارها ويؤيده ان ذبح الثور مستلزم لترك المدبوب الذي هو ذبح الاناث من الابل والبقر والفحل من العنم ولعل ذلك دليل كراهة الجاموس ايضاً او كراهة اكل لحمه على ما قيل ومعلوم ان الكراهة مخصوصة بوقت امكان غيرها.

(١) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ٤.

(٢) انصهر ان المراد بالتصدق بالفداء عوض ما ياكله من خراء الصيد، كما يظهر ذلك من لشيخ والمجلسي قدس الله سرهما ونقله في الوسائل ايضاً.

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ١٥.

(٤) للوسائل الباب ٩ من ابواب الذبح الرواية ٤.

والموجوء (١).

ولو فقد الهدى، ووجد الثمن، خلّفه عند من يذبحه (من يثق
بذبحه خ) طول ذى الحجة،

قوله: والموجوء. دليل كراهة الموجوء (٢) مثل مامرّ وإنّ فيه نقصاً.

مع رواية معاوية عن ابن عبد الله عليه السلام قال: اشتر هديك ان كان من
البدن او من البقر والا فاجعله كبشاً سميناً فحلاً فان لم تجد كبشاً سميناً فحلاً
فوجوءاً فان لم تجد فتيساً فان لم تجد فما تيسر عليك وعظم شعائر الله (٣).
لعلها تشعر بالكراهة في الجملة ومثلها.

ما في صحيحة محمد بن مسلم والفعل من الضأن خير من الموجوء (٤).

قوله: ولو فقد الهدى الخ. هذا احد القولين في المسألة، والاخر ينقل
فرضه الى الصوم دليله ظاهر قوله تعالى: فما استيسر من الهدى فن لم يجد لآية (٥).
و لظاهر منه أنّ الشرط عدم وجدان الهدى ولا شك في صدقه على من لم
يجده وان وجد ثمنه.

وما في الاخبار الكثيرة الصحيحة (من لم يجد هدياً يصوم) كما ستسمع
بعضها وهذا قويّ الا أنّ بعض الاخبار دلت على الاول، وحل هذا على من لم يقدر
بمعنى عدم الاستطاعة (استطاعته خ ل) للهدى لفقره لا لعدمه فكأنّ ذلك معنى
عرفي اذ يقال فلان واجدي عنى غني كما في الحديث ليّ الواجد يحلّ عقوبته وعرضه (٦).

(١) موجوء: مرصوم الخصبين والرضم الذق.

(٢) الوجاء رص عروق البهتتين وقيل: رص الخصبين (مجمع البحرين).

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب الذبج الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الذبج الرواية ١ هذه قطعة من الرواية. (٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) لوسائل الباب ٨ من ابواب الدين والقرص من كتاب التجارة الرواية ٤ ودليلها: ما لم يكن ديه

في بكره لله عزوجل.

وهي حسنة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام في متمتع يجزئ الثمن ولا يجزئ الغنم قال يخلف الثمن عند بعض اهل مكة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزئ عنه فان مضى ذوالحجة آخر ذلك الى قابل من ذي الحجة (١).

ورواية النضر بن قرواش قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمره الى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يصبه (يجده خ ل) فهو مؤسر حسن الحال وهو يضعف عن الصيام فما ينبغي له ان يصنع؟ قال يدفع ثمن النسك الى من يذبحه بمكة ان كان يريد المضى الى اهله وليذبح عنه في ذي الحجة قلت: فانه دفعه الى من يذبحه عنه فلم يصب في ذي الحجة نسكاً فاصابه بعد ذلك قال: لا يذبح عنه الا في ذي الحجة ولو أخره الى قابل (٢).

وفيها دلالة على الاكتفاء في فعل ما يجب على المكلف فعله بتوكيل الغير في فعله وسماع خبره بفعله بناء على ظاهر حال المسلم بل عدم وجوب الاستفسار فيجوز ذلك في اخراج الحقوق مثل التذورات والزكوات والاحماس والوصايا فيمكن عدم اشتراط العدالة فتأمل.

ومند الثانية غير ظاهر بمجهولية النضر والاولى حسنة وهما مخالفتان لظاهر القرآن والاخبار (٣).

ولرواية ابي بصير عن احدهما عليهما السلام قال: سأله عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى اذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أيذبح او يصوم قال: بل يصوم فان ايام الذبح قد مضت (٤).

وحملها الشيخ على من صام ثلاثة ايام ثم وجد ثمن شاة مؤيداً بما يدل على

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الذبح الرواية ١ و ٢.

(٣) راجع الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الذبح.

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الذبح الرواية ٣.

ولو عجز صام عشرة، ثلثة في الحج، متتابعات يوم عرفة،
ويومان قبله، ويجوز تقديمها من أول ذى الحجة بعد التلبس بالمتعة،
وتأخيرها افضل،

أنه لو صام ثم وجد الثمن لا يجب عليه الذبح والحمل بعيد.
لكن الرواية غير صحيحة لاشتراك عبدالكريم وإبي بصير (١).
و الروايتان مؤيدتان بأكثرية القائل.
ويمكن التخير ان وجد القائل ويؤيد ظاهر القرآن والاخبار التعجيل في
العبادات وأنه قد لا يتفق في قابل آخر وهكذا فيلزم تعطيل الحكم وأنه قد لا يذبح
ويفرط في الثمن اذا ما شرط في الخبر عدالة من تخلف عنده.
نعم اشترط الشيخ في التهذيب كونه ثقة ومع ذلك الثقة قليلة (قليل)
خصوصاً بالنسبة الى الغريب المعجم الذي لا يعرف احداً مع أن الثقة قد لا يقبل
اولاً يفعل أمّا عمداً او سهواً فإنه ليس بمعصوم.
وايضاً لو لم يحل الى قابل آخر ويحل بعده يلزم الضرر بالتأخير مع عدم
العمم بحصول المحلل بعده (بعد خ) وان احل يلزم حصوله من غير محلل.
وايضاً يلزم عدم الترتيب بين مناسك منى والطواف فتأمل.
ويؤيده أنه لو علم وجدان الثمن بعد فقهه في زمان يجوز صومه فالظاهر أنه
يصوم.

قوله ولو عجز صام عشرة الخ. اي عن الهدى وثمنه ولو كان اقل ما
يجزى من الضأن مع بعض العيوب المجزية المعفوعة عنها صام عشرة ايام ثلثة في الحج
متتابعات وسبعة بعد الرجوع الى بلده.

دليله على الاجمال ظاهر الآية (٢) والاخبار (٣).

(١) وسند (كما في التهذيب) هكذا: احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبدالكريم عن ابي بصير.

(٢) البقرة - ١٦٢. (٣) راجع الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الذبح.

أما وجوب التتابع في الايام الثلاثة فقد ادعى المصنف اجماعنا على ذلك في المنتهى.

و يؤيده بعض الروايات واستثنى منه صورة وهي ما اذا صام يوم التروية وعرفة فإنه يجوز التفريق باكل العيد وايتام التشريق بعده ثم يصوم الثالث، وقال: ولا يجوز التفريق في الاولين ولا في الثالث الا في هذه الصورة.

و المؤيد صحيحة (صحيح خ ل) رفاعه بن موسى (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع لا يجد هدياً؟ قال: يصوم يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة، قلت: فإنه قدم يوم التروية فخرج الى عرفات، قال: يصوم الثلاثة الايتام بعد النفر، قلت: لم يقم عليه جماله (فإن جماله لم يقم عليه خ ل) قال: يصوم يوم الحصة وبعده يومين قلت: يصوم وهو مسافر قال: نعم اليس هو يوم عرفة مسافراً والله تعالى يقول: ثلاثة ايام في الحج قال: قلت: قول الله في ذي الحجة، قال ابو عبد الله عليه السلام: ونحن اهل بيت نقول في ذي الحجة (١).

وصحيحة حماد بن عيسى قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: قال علي عليه السلام: صيام ثلاثة ايام في الحج قبل التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة فمن فاته ذلك فليستحضر ليلة الحصة يعني ليلة النحر ويصبح صائماً ويومين بعده وسبعة اذا رجع (٢).

ورواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: سأله عباد البصري عن متمتع لم يكن معه هدي؟ قال: يصوم ثلاثة ايام قبل (يوم خ) التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة، قال: فان فاته صوم هذه الثلاثة الايام؟ فقال: لا يصوم يوم التروية ولا يوم

(١) نقلها فخر سره ملحقاً من التهذيب والكنز، ومن اوردناها بسفل التهذيب راجع باب الذبح من التهذيب الرواية ١٢٤ (ج ٥ ص ٢٣٢ مطبعة النعمان النصف) وراجع الباب ٤٦ من ابواب الذبح من الوسائل الرواية ١.
(٢) الوسائل الباب ٥٣ من ابواب الذبح الرواية ٣.

عرفة ولكن يصوم ثلاثة أيام متتابعات بعد أيام التشريق (١).
وفي الطريق الحسين بن المختار (٢) لعله لا يضرباً تقدم.
وأن المراد بنى صوم يوم التروية ويوم عرفة مع ترك يوم قبلها عمداً والمراد
بصوم الثلاثة الأيام بعد النفر أنه مع فوت الصوم يوم التروية فلا ينا فيها ما يدل على
صورة الاستثناء.

مثل رواية عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام فيمن صام
يوم التروية ويوم عرفة قال: يجزيه أن يصوم يوماً آخر (٣).
وصحيفة يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل
قدم يوم التروية متمتعاً وليس له هدى فصام يوم التروية ويوم عرفة؟ قال: يصوم
يوماً آخر بعد أيام التشريق (٤).

فأنها يدلان على الذي جاء يوم التروية وماترك قبله باختياره.
وحمل الشيخ رواية عبدالرحمن الاقولة على صومها متفرقاً (متفرداً خ ل) لا
معاً فيجوز (فجوز خ) الابتداء يوم التروية اختياراً كما هو ظاهر صحيفة الأزرق
ورواية عبدالرحمن فالعمل بمضمونها راجع، للصحة، والصراحة، والاصل، وبالأول
(الأول خ) احوط.

وعدم من صحيفة حماد صحة صوم يوم الثالث من أيام التشريق، فيحمل ما يدل
على تحريم صومها بمنى، على غير ذلك اليوم، لمن لم يكن له هدى ويصوم بدله.
ويمكن حل الروايتين الواردتين مع عدم ظهور صحتها في جواز صوم أيام
التشريق بمنى أيضاً. على ذلك تغليباً ومجازاً وإن كان بعيداً، لكنه الأولى من حلها

(١) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب الذبح الرواية ٣.

(٢) ومندھا (كما في التهذيب) هكذا: موسى القاسم عن الحسين بن المختار عن صفوان بن يحيى عن

عبدالرحمن بن الحجاج. (٣) و(٤) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب الذبح الرواية ١ و٢.

فان خرج ذوالحجة، ولم يصمها تعين الهدى،

على الوهم والطرح كما يفهم من التهذيب

ويمهم من هذه الاخبار وعبرها كون الصوم حائزاً في طول ذي الحجة فيمكن جواز الشروع قبل يوم التروية بشرط ان يكون شارعاً في حج التمتع ولو بالعمرة. ويؤيد جوازه قبل الشروع في الحج حقيقة مادلة (١) على جوازه قبل يوم التروية مع كون افضل اوقات احرام الحج يوم التروية قاله في المنتهى وقال في التهذيب الاصل ان يصوم قبل يوم التروية الى العيد ولما فاته يصوم بعد ايام الشريق.

وقد ورد ايضاً على الرخصة رواية زرارة عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام انه قال: من لم يجد هدياً واحب ان يقدم الثلاثة الايام في اول العشر فلا بأس (٢).

ولان ذلك كله زمان الحج كما مروى يدل عليه ايضاً ما في صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال: يا ابا الحسن: ان الله قال: فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم قال: كان جعفر عليه السلام يقول: ذوالحجة كله من اشهر الحج (٣).

والاحتياط يقتضى الشروع قبل يوم التروية بيوم كما دلت عليه الاخبار الصحيحة الكثيرة فعلم مما سبق وجه قوله: ويجوز تقديمها اي تقديم يوم الثلاثة ايام التي يصوم وكذا قوله: وتأخيرها.

قوله: فان خرج ذوالحجة الخ. فكانه لا خلاف عندنا في تعيين الهدى لو خرج ذوالحجة ولم يصم الثلاثة الايام كما يشعر به كلام المنهى حيث ما نقل

(١) راجع الوسائل الباب ٥٣ من ابواب الذبح.

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥١ من ابواب الذبح الرواية ٤ هذه قطعة من الرواية.

الخلاف الا عن المخالف.

وتؤيده حسنة منصور (كانه ابن حازم الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من لم يصم في ذي الحجة حتى يبل هلال المحرم فعليه دم شاة وليس له صوم ويذبحه منى (١).

وصحيحة عمران الحلبي انه قال: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي ان يصوم الثلاثة الايام التي على المتمتع اذا لم يجد الهدي حتى يقدم اهله؟ قال: يبعث بدم (٢).

الظاهر ان المراد بالدم هدي المتمتع الذي كان عليه.

وصحيحة سليمان بن خالد (في حديث) فان لم يقيم عليه اصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة ايام اذا رجع الى اهله (٣).

وما في صحيحة معاوية بن عمار قال: حدثني عبد صالح عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن المتمتع ليس له اضحية وفاته الصوم حتى يخرج وليس له مقام؟ قال: يصوم ثلاثة ايام في الطريق ان شاء وان شاء صام عشرة في اهله (٤).

ومثلها صحيحة اخرى عن ابي عبدالله عليه السلام (٥) ومثلها (ومثلها خ ل) صحيحة محمد بن مسلم (٦) مع صراحتهما في التأخير الى الابل ان لم يقدر ولم يصم في السفر وحملها في التهذيب على الصوم في السفر معتقداً انه لا يجوز له

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب الذبح الرواية ١ و٣.

(٣) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الذبح الرواية ٧.

(٤) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب الذبح الرواية ٢ وفي الاستبصار: عبد صالح وقد سألته الح وهو

الصحيح

(٥) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب الذبح الرواية ٤ ولاحظ الاستبصار ج ٢ ص ٢٨٢ طبعة النجف

(٦) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الذبح الرواية ١٠.

الاشرف.

ولو وجد الهدى بعد صومها استحب الذبح، وسبعة اذا رجع الى اهله، فان اقام (بمكة) انتظر وصول اصحابه، او مضى شهر،

غير ذلك فتأمل ولا يضّر صراحة رواية عمران (١) مع عدم التفصيل في كلام الاصحاب.

وهل يبقى محرماً الى قابل حتى يبعث الهدى ام لا ويحتمل عدم ومع التعذر هل يصوم ام لا الظاهر الاول وكلامهم خال عن ذلك فتأمل.

قوله: ولو وجد الهدى بعد صومها الح. اي يستحب الذبح والاكتفاء به لمن صام ثلاثة ايام في الحج مع عدم الهدى ثم وحده قاله الشيخ.

للجمع بين رواية حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع صام ثلاثة ايام في الحج ثم اصاب هدياً يوم خرج من منى؟ قال: اجزأه صيامه (٢).

وبين رواية عتبة بن خالد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع وليس معه ما يشتري به هدياً فلما ان صام ثلاثة ايام في الحج أيسر يشتري هدياً فينحره او يدع ذلك ويصوم سبعة ايام اذ رجع الى اهله؟ قال: يشتري هدياً فينحره ويكون صيامه الذي صامه نافلاً له.

قوله: وسبعة اذا راجع الى اهله الح. كأن دليله الكتاب والسنة بل الاجماع ايضاً على الظاهر.

ويدل على انتظار من اقام بمكة الأسبق من الشهر والوصول الى اهله (٣) ان فرض ذهابه اليه ذهاباً معتدلاً عرفاً.

ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال

(١) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب الذبح الرواية ٣.

(٢) رواها والتي سندها في الوسائل الباب ٤٥ من ابواب الذبح الرواية ١ و ٢.

(٣) يعنى يلزم مراعات اسبق الامر من مصفى شهر أو وصول اصحابه الى اهله.

ولومات قبل الصوم صام الولي العشرة على رأي،

رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله فإن فاتته ذلك وكان له مقام بعد الصدر (١) (بعد الانصراف خ ل) صام ثلاثة أيام بمكة وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله وإن كان له مقام بمكة وأراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام (بعده خ) (٢).

وهذه من التي تدل على جواز صوم الثلاثة الأيام في الأهل وقد مر إليها الإشارة وإلى غيرها.

وقال في التهذيب والتحذير بمضمونها ويحتمل حملها على العاجز بعد الوصول إلى المنزل وحمل ما تقدم مما يدل على تعيين بعث الهدى إذا لم يصم في ذي الحجة على القادر كما مر.

والظاهر جواز صوم هذه السبعة مفرقة ومجموعة للأصل.

ولرواية اسحق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام أتى قدمت الكوفة ولم اصم السبعة الأيام حتى فرغت (فرغت خ) في حاجة إلى بغداد قال: صمها ببغداد قلت: أفرقتها؟ قال: نعم (٣).

قوله: ولومات قبل الصوم صام الولي عشرة على رأي. أما وجوب قضاء الثلاثة الأيام كما هو مذهب الشيخ في التهذيب فكأنه لا كلام فيه.

وأما السبعة أيضاً فذهب إليه جماعة كالصنف لظاهر صحيحة معدوية بن

عمار قال: من مات ولم يكن له هدى لتعته فليصم عنه وليه (٤).

(١) الصدر معركة اليوم الرابع من أيام التحريض اعتبار انصرافهم عن حجهم

(٢) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الذبح الرواية ٤ ولورد ذيلها في الباب ٥٠ من تلك الأبواب

(٣) الوسائل الباب ٥٥ من أبواب الذبح الرواية ١.

الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من أبواب الذبح الرواية ١.

ولومات الواجد اخرج الهدى من الاصل.

وحملها الشيخ على الثلاثة لحسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام أنه سأل عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج ولم يكن له هدى فصام ثلاثة ايام في ذي الحجة ثم مات بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة الايام أعلى وليه ان يقضى عنه؟ قال: ما ارى عليه قضاء (١).

ولا يضر اضرار معاوية لما مر غير مرة، ولعل هذا الحمل اولى من جعل رواية عمار (٢) شاملة لجميع العشرة وتقييدها بادراك زمان يسع الكل وتقييد حسنة الحلبي بعدم مضي زمان يمكن صومه في بلده كما جملة البعض فاوجب جميع صوم بدن الهدى على الولي بشرط ادراك زمان يمكن الصوم فيه وتركه وهو مذهب الكتاب للاصل ولعدم صراحة رواية عمار في الكل وعدم صراحة النقل عن الامام عليه السلام في التهذيب (٣).

ولكن روى في الفقيه عن معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: من مات الخ (٤).

وحملها على الاستحباب مع الاتفاق في قضاء الثلاثة دون الباقي وقلة التصرف (٥) في الخبرين نعم العمل بالثاني احوط.

قوله: ولومات الواجد الخ. دليل وجوب اخراج الهدى من اصل مال الواجد لومات حينئذ مع ترك (تركه خ) الهدى الواجب عليه أنه حق مالي ثبت في ذمته فلا يسقط بموته كالزكاة والدين وكالحج هذا مع وجوب القسمة اوضح.

ويمكن عدم الوجوب خصوصاً لومات قبل ادراك زمان الذبح للاصل ولما

(١) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب النجج للرواية ٢.

(٢) هكذا في جميع النسخ والاصول معاوية بن عمار وكذا في قوله بعدم مضي زمان لعدم صراحة رواية عمار.

(٣) وكذا في الكافي. (٤) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب الذبح للرواية ١.

(٥) عطف على قوله: لعدم صراحة رواية عمار.

و اما هدى القران فلا يخرج عن ملكه، وله ابداله، والتصرف فيه، وان أشعره او قلده، لكن متى ساقه

تقدم من سقوط الحج عمن مات بعد الاحرام ودخول الحرم وهو ظاهر في سقوط جميع ما يتعلق به فتأمل. ولما كان وجوب اخراج الهدى عن اصل ماله مستلزماً لخروجه عن ملكه حسن بعده.

قوله: واما هدى القران فلا يخرج عن ملكه الخ. لعل مراده هدى التطوع بقريضة قوله ولو كان مضموناً الخ (١) فحينئذ وجه عدم الخروج عن ملكه وجواز التصرف بالحلل والركوب والحمل والابدال ظاهر، وهو الاصل والاستصحاب وعدم الوجوب.

و يؤيده صحيحة حماد (في الفقيه) عن حريز ان ابا عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ عليه السلام اذا ساق البدنة ومرت على المشاة حلهم على البدنة، وان ضمت راحلة رجل ومعه بدنة ركبها غير مضرة ولا مقل (٢).

وصحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ عليه السلام يحلب البدنة ويحمل عليها غير مضرة.

وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن البدنة تنتج أنحلبها؟ قال: احلبها حلباً غير مضراً بالولد ثم انحرهما جميعاً قلت: يشرب من لبنها؟ قال: نعم ويسقى ان شاء.

وقريب منها صحيحة سليمان بن خالد وغيرها، والاخبار في ذلك كثيرة. ويدل عليه ايضاً ما يدل على الاجزاء لو عطب من غير لزوم بدل وجواز الاكل منه (٣).

(١) سيأتي هذا البحث.

(٢) أوردها والثلاثة التي بعدها في الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الذبح الرواية ٢ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨.

(٣) نوسائل الباب ٣٦ من ابواب الذبح الرواية ٣ وغيرها من روایات هذا الباب.

وقد مرّ ما يدلّ عليها مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن الهدى الذي يقتل أو يشتر ثم يعطى؟ قال: إن كان تطوعاً فليس عليه غيره وإن كان جزاءً أو نذراً ف عليه بدله (١).

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أهدى هدياً فانكسرت؟ فقال: إن كانت مضمونة فعليه مكانها والمضمون ما كان نذراً أو جزاءً أو عيناً وله أن يأكل منها وإن (فإن خ) لم يكن مضموناً فليس عليه شيء (٢) وغيرها، هذا.

ولكن ينبغي (يبقى خ ل) التأمل في قوله: (ولكن) الخ ويمكن أن يكون المراد به ما كان واجباً بوجه من الوجوه مثل النذر والجزاء وجعله هدى السياق في الخح والعمرة وهو بعيد.

ويمكن أيضاً أن يقال: يجب ذبح ما ساقه ندباً أيضاً بالأشعار والتقليد وإن كان يجوز له التصرف والابدال ولم يخرج عن ملكه، إذ لا مسافة بين ذلك وبين وجوب الذبح غاية الأمر أنه يكون اللحم ماله يفعل به ما يريد.

وهذا ممكن، ولكن لا بد له من دليل وما رأيت إلا صحيحة الحلبي وميجيىء في شرح قوله: (ويستحب ذبح الأخير) مع ما عليها ويدل على عدمه، ما تقدم، مع أنه ينفيه قوله: (وله الابدال)، إلا أن يقال: إن المراد أنه لم يبدل ويبقى على حاله حتى يبلغ محله يجب أو أن المراد ذبحه إن بقي والآ ذبح بدله وحينئذ لا يجوز اعدامه من غير بدل وبالجمل ما يعلم أنه يجب ذبح هدى السياق والتصدق به ولو كان الأول اجماعياً فهو والآ فلا.

وفرق البعض بأنه إن كان قد اشعر أو قلد لمقارنة نية الإحرام به أو

فلا بد من نحره بمنى، ان كان لاحرام الحج، وان كان للعمرة،
فبالخزوة (١) ولا يجب البدل لو هلك، ولو كان مضموناً كالكفارات
وجب، ولو عجز هدى السياق ذبح او نحر

لتأكيد ما بعد مقارنتها بالتلبية يجب ذبحه والصدقة وان اشعره في غيرهما فلا.
وقول المصنف: (وان اشعره) اشارة الى الثاني وقوله: (متى ساقه) اشارة
الى الاول غير ظاهر فان كان لصحيحة الحلبي فهي عامة وسيجيء مع ما عليها
فتأمل.

واما وجوب الذبح بمنى - ان كان السوق في احرام الحج وبالحزوة وهو
فناء الكعبة على ما فسر ان كان في احرام العمرة فكأن دليله انها مكانا ذبح
ما يزم الحاج والمعتمر وقدم الى الاشارة.

ولعل كونه بحزوة مستحب فان مكة كلها منحر كما مر، بل قد مر
ايضاً جواز ذبح ما يجب في الحج في مكة، لذلك كلها منحر، فتأمل.

قوله: ولا يجب البدل الخ. هذا في المندوب واضح وكذا في الواجب
المعين بان يذردعه بعينه وهلك بغير تقييد، بخلاف ما يجب في النقة وان عيئه
بالفعل والقول وساقه، واليه اشار بقوله: (ولو كان مضموناً كالكفارات
وجسب البدل اى يجب بدل ما يجب من الهدى الواجب في النقة ووجه ظاهر
فان الواجب هو ما في النقة ولا ينحصر في المعين ما لم يصل الى محله كالدين المطلق
فانه لا يتعين ولا تبرء النقة الا بقبض مالكة او وكيله.

قوله: ولو عجز هدى السياق الخ. اي لو عجز هدى السياق الذي
وجب ذبحه عن الوصول الى محله لضعفه بان يكون معيئاً بنذرو شيه او يكون مطلقاً
وقمنا يتعين بالتعيين بان يقول هذا هو الهدى الفلاني الواجب في ذمتي وكلهم (٢)

(١) الضرورة والحاجة المهمة على وردية ضرورة، على خارج للسحدين الصغار والبررة.

(٢) هكذا في جميع النسخ والصواب (كلها) بدل (كلهم).

وعلم علامة الهدى،

يفهم الاجماع على ذلك من المنتهى ولكن يفهم ايضاً أنه لو حصل كسر وعطب يرجع الى النعمة كما في المطلق، وفيه تأمل.

و دليل وجوب ذبحه . ان كان مذبحاً ونحره ان كان منحوراً. هو أنه كان يجب ذبحه بعينه في مكان وزمان معينين، فاذا تعذر لم يسقط الاصل، لقوله صلى الله عليه وآله: اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم (١) ولقوله: لا يسقط الميسور بالمسور (٢) وغير ذلك، فتأمل.

و الظاهر من المتن وجوب وضع العلامة بوضع كتاب عنده، مصمونه أن هذا هدى ومال للفقراء، او يغمس نعله بدمه ويضرب صفحة سنامه لأن إيصاله الى الفقراء واجب والفرض عدم امكان شيء غير هذا فيجب، ولما مر.

و يدل عليه الرواية ايضاً مثل ما في رسالة حريز قال: كل من ساق هدياً تطوعاً فعطب هديه فلا شيء عليه ينحره ويأخذ نعل التقليد فيغمسها في الدم ويضرب به صفحة سنامه ولا بدل عليه وما كان من جزاء الصيد (صيد خ ل) او نذر فعطب فعل مثل ذلك وعليه البدل (٣).

ورواية عمر بن حفص الكلبي قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا من يعلمه أنه هدى قال: ينحره ويكتب كتاباً ويضعه عليه ليعلم من يمر به أنه صدقة (٤).

ولا يضر عدم صحة السند فتأمل.

(١) عوالي اللئالي ج ٤ ص ٥٨.

(٢) عوالي اللئالي ج ٤ ص ٥٨ وفيها: لا يترك الميسور بالمسور.

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الذبح الرواية في الوسائل عن نكاي، عن حريز،

عن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام كل من اتى آخره ورائي آخرها وكل شيء ادخل محرم فعطب فلا بد من

على صاحبه تطوعاً لو غيره. (٤) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الذبح الرواية ٦.

ولو انكسر جازيعة، وتصدق بثمانه، او اقام بدله، ولا يتعين هدى السياق للصدقة الا بالنذر،

وفي الحكم ودليله دلالة على جواز العمل بالقرائن والظن الحاصل من الكتابة ونحوه في اكل مال الناس في الجملة والحكم بطهارة الديعة فافهم.

قوله: ولو انكسر جازيعة وتصدق ثمنه او اقام بدله. ينهض عن الفرق بين الكسر والعجز فمع التعمين وامكان ذمحه لا غير ينهض اختيار ذلك والعلامة ومع عدم امكانه وامكان التصديق به او امكان بيعه والتصدق بثمانه كذلك، ومع امكان ذلك كله فالذبح والعلامة، ويمكن فهم ذلك مما تقدم ومع عدم التعمين فالمال له لكن ينبغي التصديق به او بثمانه لظاهر الرواية.

وأما لجمع بين بيعه والتصدق بثمانه واقامة بدله فهو خلاف القوانين وان كان هو ظاهر حسنة الحلبي قال: سألت عن الهدى الواجب اذا اصابه كسر و عطب أبييعة صاحبه ويستعين بثمانه في هدى آخر؟ قال: يبيعه ويتصدق بثمانه ويهدى هدياً آخر (١) ولا يضر الحسنة والاضمار.

وصحبة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألت عن الهدى الواجب اذا اصابه كسر او عطب أبييعة صاحبه ويستعين بثمانه في هدى؟ قال: لا يبيعه فان باعه فليصدق بثمانه وليهد هدياً آخر (٢).

ويمكن جعل الواو بمعنى او (٣) وكأنه اليه اشار المصنف بقوله: (او اقام) وحملها على الاستحباب او على جعل المكسور واجباً بنذر وشبهه مع وجوب هدى آخر فتأمل.

قوله: ولا يتعين هدى السياق الخ. دليله واضح وقد مر اليه الاشارة

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الذبح الرواية ٢.

(٣) يعني جعل الواو في قوله عليه السلام: وليهد بمعنى او.

ولو سرق من غير تفريط لم يضمن، ولو ضلّ فذبح عن صاحبه
اجزأ، ولو اقام بدله ثم وجد ذبحه، ولم يجب ذبح الأخير، ولو ذبح الأخير
استحب ذبح الأول.

فالظاهر أن المراد أنه لو لم يكن التصديق به منذوراً يفعل به ما يريد كسائر أمواله
وإن كان ذبحه واجباً بنحو من الانحاء، للأصل والاستصحاب وعدم ظهور دليل
يدلّ على خلافه بحيث يقطع العذر وإن قيل بوجوب القسمة اثلاثاً في هدى التمتع.
ويظهر من بعض الأصحاب جعل ذلك واجباً كما في هدى التمتع والوجه
غير بين غير رواية شعيب المقرئ (١) وقد تقدمت مع الكلام فيها وصحيحة
الحبي (٢) وستجيب مع الكلام عليها.

وقد مرّ ما يمكن فهم ذلك من الكلام في قسمة هدى التمتع فتذكر وتأمر،
نعم ينبغي الاحتياط كما مرّ.

قوله: ولو سرق من غير تفريط لم يضمن. الظاهر أن هذا على تقدير
تعيينه.

قوله: ولو ضلّ فذبح عن صاحبه اجزأ. وقد مرّ دليله.

قوله: ولو اقام بدله ثم وجد ذبحه لم يجب ذبح الأخير. وجوب ذبح
الأول - على تقدير تعيينه وعدم وجوب ذبح الأخير الغير الواجب إلا لكونه بدلاً -
واضح.

قوله: ولو ذبح الأخير استحب ذبح الأول. هذا في غير المعين واضح.
وأما في المعين فالظاهر وجوب ذبح الأول مطلقاً بعد الوجدان، سواء كان بعد ذبح
الأخير وقسمته أم لا لظهور المبدل الذي تعين ذبحه فعلم عدم اجراء الثاني عنه فلم

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب الذبح الرواية ١٨.

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الذبح الرواية ١.

يهرقه لم يجب تفرقة حينئذ بل يمكن الاعادة ايضاً على تقدير علم المستحق بالحال .
ويمكن الاجزاء مطلقاً وعدم وجوب ذبح الاول كما هو ظاهر المتن لأنه اذا
فقد وجب بدله فصار بمنزلة وسقط الوجوب عن الاول وتعلق بالثاني فكأنه المتعين
خصوصاً بعد الذبح والقسمه فتأمل .

وبذلك على ذبح الاول رواية ابي بصير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام
عن رجل اشترى كبشاً فهلك منه؟ قال: يشتري مكانه آخر، قلت: فان اشترى
مكانه آخر ثم وجد الاول؟ قال: ان كانا جميعاً قائمين فليذبح الاول وليبح الآخر
وان شاء ذبحه، وان كان قد ذبح الاخير ذبح الاول معه (١).

ويمكن حمله على المعين والاستحباب لما مرّ وعدم صحة السند بمحمد بن
سنان واشتراك ابن مسكان وابي بصير (٢).

قال في التهذيب بعد هذه الرواية: انما يجب ذبح الاول اذا ذبح الاخير، اذا
كن قد اشعر الاول فاما اذا لم يكن قد اشعرها فأنه لم يلزمه ذبحها.

والذي يدل على ذلك صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه الصلوة
والسلام عن الرجل يشتري البدنة ثم فضل قبل ان يشعرها ويقلدّها فلا يجدها حتى
يأتى مى فينحر ويحجده هديه؟ قال: ان لم يكن قد اشعرها فهي من ماله ان شاء نحرها
وان شاء باعها، وان كان اشعرها نحرها (٣).

وليست بصريحة في نحر الاخير.

ويمكن حملها على تقدير كونه واجباً لما تقدم في صحيحة محمد بن مسم عن
احدهما عليهما السلام قال: سألت عن الهدى الذي يقلد او يشعر ثم يعطب؟ قال:

(١) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب الذبح الرواية ٢ وفي التهذيب الاخير يدل آخر في المواضع الثلاثة.
(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا: الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير.
(٣) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب الذبح الرواية ١.

ويجوز ركوب الهدى، وشرب لبنه ما لم يضربه أو يولده، ولا يعطى
الجزار من الواجب حتى الجملد

ان كان تطوعاً فليس عليه غيره وان كان جزاءً او نذراً فعليه بدله (١).
لوجوب (٢) حمل المطلق على المقيّد او على شدة الاستحباب مع الاشعار
وكأن في صحيحة الحلبي اشعاراً بوجوب صرف هدى القران لقوله: (فهى من ماله)
فانه يدل على أنه على تقدير الآخر (الاجزاء) ليس من ماله فيجب التصديق وليست
بدالة لاحتمال كونه هدى التمتع ولا احتمال كون ان يكون المراد فانه من ماله بحيث
يفعل به ما يريد من بيعه وغيره بخلاف ان اشعرها فانه ليس من ماله الذي يفعل به
ما يريد مثل الاول ولهذا قال (نحرها) وما قال تصديق به ولا شك أنه احوط فتأمل.
قوله: ويجوز ركوب الهدى وشرب لبنه ما لم يضربه أو يولده. قد مر
دليله وهي صحيحة حماد وغيرها (٣).

ولعل فيه (٤) اشارة الى عدم خروج الهدى عن ملك صاحبه، فتأمل.
قوله: ولا يعطى الجزار من الواجب حتى الجملد. اي لا يجوز اعطاء
الجزار شيئاً من الهدى الذي يجب التصديق به مثل المنذورات والكفارات اجرة لأنه
يجب على المالك اجرة عمله من اصل ماله لأن العمل يجب عليه مع تجويز الاستئابة
له فاذا لم يفعل ويستنيب بالاجرة يجب كون الاجرة عليه لا على مال الفقراء.
ويدل عليه ايضاً في الجملة ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله الى ان قال: ولم يعط الجزارين من
جلاها (٥) ولا من قلائدها ولا من جلودها ولكن تصدق به (٦).

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الذبح الرواية ١. (٢) تعليل لقوله: ويمكن حملها على تقدير كونه واجباً.

(٣) راجع الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الذبح الرواية ٢ عن حماد عن حريز. (٤) اي في كلام الماتن.

(٥) وجعل بالكسر نصب الزرع اذا حصد وبالقسم واحد حلال الذوات وهو كشوب الاتسار الذي

يلبس (جمع البحرى). (٦) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الذبح رواية ٣.

و الظاهر أنَّ الأولين على طريق الاستحباب.

وما في صحيحته ايضاً قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لاهاب؟ فقال: تصدق به او تجعله مصلى تنتفع به في البيت ولا تعطى (ولا تعطه خ ل) الجزارين وقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يعطى جلالها وجلودها وقلائدها الجزارين وأمره ان يتصدق بها (١).

وصحيفة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن جلود الاضاحي هل يصلح لمن ضحى بها ان يجعلها جراباً؟ قال: لا يصلح أن يجعلها جراباً إلا ان يتصدق بثمنها (٢).

وحمل على جواز الانتفاع به والاخراج من منى بشرط التصديق بثمنه لهذه الروايات - ما يدل عليه ممّا في صحيفة اسحق بن عمار (وان كان في اسحق قول) عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الهدى أينخرج بشيء (شيء خ ل) منه من الحرم؟ فقال: بالجلد والسنام والشيء ينتفع به (الخبر) (٣).

وفي الاخبار الدالة على عدم الجواز شيء لأن الأولى نقل فعله صلى الله عليه وآله وهو اعم من الوجوب والندب بل الظاهر الندب اذا لم يعلم الوجه كما ثبت في الاصول على أنه صلى الله عليه وآله نحرمتاً وسكين والظاهر عدم وجوبه والثانية مشتملة على جواز جعل الجلود مصلى والظاهر عدم جواز ذلك على تقدير وجوب التصديق بكلمة الا ان يتصدق بثمنه، وفيه ايضاً تأمل.

و أنّها مشتملان على ما هو مندوب مثل القلائد والجلال فقوله: (نهى) كأنه نهى لتنزيهه والكراهة والأمر بالتصدق للاستحباب.

(١) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الذبح الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الذبح الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الذبح الرواية ٦.

ولا يأكل منها فيضمن المأكول، ويستحب قسمة هدى السياق كالتمتع،

وصحيحة على بن جعفر تدل على جواز جعله جراباً مع التصدق بشمته وهو أيضاً محل التأمل إذ لو وجب التصدق بالعين كيف يجوز له من عند نفسه جعله جراباً واعطاء الثمن إلا أن يكون بعد التصدق إلى الفقراء والشراء منهم فلم يكن اجماع لا مكن الحمل على الاستحباب.

ويؤيده حسنة حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعطى الجزار من جلود الهدى واجلاها (بجلاها خ ل) شيئاً (١).

وفي رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينفع بجلد الاضحية ويشتري به المتاع وإن تصدق به فهو افضل (٢) كذا في الكافي فتأمل. والظاهر عدم التصرف فيها ولو يجعلها مصلًى وجراباً لما تقدم بل ولا الشراء من الفقراء لما تقدم من كراهة تملك ما تصدق به اختياراً.

قوله: ولا يأكل منها فيضمن المأكول، أي لا يجوز لمن وجب عليه التصدق بالبدنة مثلاً الأكل منها، بل لو أكل ضمن قيمة ما أكل للفقراء، دليله واضح، لكن قد مر ما يدل على جواز الأكل في الجملة وإن كان واجباً فتذكر وتأمل، ولا استبعاد بعد ورود النص، كما ورد في كفارة الجماع في نهار رمضان للأعرابي، وهو مشهور (٣).

قوله: ويستحب قسمة هدى السياق كالتمتع. قد مر منفصلاً وأنه قد أوجبها فيها البعض والمراد هدى السياق من حيث هو ولا قد يكون واجباً بأن

(١) (٢) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب الذبيح للرواية ٢٥١.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب ما يملكه الصائم (من كتاب الصوم) الرواية ٢.

والاضحية

يكون مضموناً وجعل هدى السياق كما مرّ وذلك قد يكون التصديق بكنهه كما اذا كان كفارة او نذراً كذلك .

قوله: والاضحية. اي يستحب الاضحية نقل عن الصحاح: الاضحية شاة تذبح يوم الأضحي .

والظاهر ان المراد هنا اعمّ محلاً وزماناً كما سيظهر.

قال في لدروس: وهي سنة مؤكدة ويجزى الهدى الواجب عنها والجمع افضل وهي مختصة بالنعم والافضل الشئ من الابل ثم الشئ من البقر ثم الجذع من الضأن او الجذعة ثم الشئ من المعز ولا يجزى غير الشئ والجذع (١).

لعلّ دليله يعلم من الاخبار المتقدمة في بيان الهدى فان بعضها كان في الاضحية .

وروى في الفقيه (صحيحاً) عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: الاضحية واجبة على من وجد من صغير او كبير وهي سنة (٢).

وروى عن العلا بن الفضيل (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلاً سأل عن الاضحية، فقال: هو واجب على كل مسلم الا من لم يجد، فقال له السائل: فا ترى في العميال؟ فقال: ان شئت فقلّك وان شئت لم تفعل واتما انت فلا تدعه (٣).

وجاءت ام سلمة رضي الله عنها الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله يحضر الأضحية وليس عندي ثمن الاضحية فاستقرض واضحى؟ قال: فاستقرضى (وضحى خ) فانه دين مقضى (يقضى خ ل) (٤).

(١) انتهى كلام الدروس ص ١٣٠ كتاب الحج. (٢) الوسائل الباب ٦٠ من ابواب الذبح الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٦٠ من ابواب الذبح الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب الذبح الرواية ١ وجه: محمد بن علي بن الحسين قال: جاءت ام سلمة ليع.

وضعتي رسول الله صلى الله عليه وآله بكبشين ذببح واحداً بيده فقال:
اللهم هذا عتي وعمن لم يضح من اهل بيتي، وذبح الآخر وقال: اللهم هذا عتي
وعمن لم يضح من امتي (١).

وكان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام يضحى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله كل سنة بكبش فيذبحه ويقول: بسم الله وتجهت وجهي للذي فطر
السموات والارض حنيفاً مسلماً وما انا من المشركين ان صلواتي ونسكي ومحباي
ومماقي لله رب العالمين اللهم منك ولك ثم يقول: (اللهم ان خ) هذا عن نبيك ثم
يذبحه ويذبح كبشاً آخر عن نفسه (٢).

وهذه مروية في الكافي (٣) بطريق حسن عن عبدالله بن سنان غير الالهاء.
قال في الدروس: وقد روى الصدوق خبرين بوجهها على الواجد، واخذ
ابن الجنيد بهما ويحملان على تأكيد الاستحباب (٤).

كأنه اشارة الى ما نقلناه عن الفقيه من رواية محمد بن مسلم والعلاء.
وان وجه الحمل على الاستحباب، الاصل، والشهرة، وعدم ظهور صحة
الثانية واشتمال الاولى على قوله: (وهي سنة) وهي ظاهرة في عدم الواجب (ه)
ومؤيدة لوجود الواجب بمعنى السنة فؤيدة لحمل ماورد ان غسل الجمعة واجب
على السنة.

واعلم ان في هذه الروايات دلالة على جواز تأخير الذببح عن التسمية
بمقدار قراءة ماتقدم، وعدم النية المفضلة وعلى استحباب الدعاء عنده واستحباب

(١) و (٢) الوسائل الباب ٦٠ من ابواب الذببح الرواية ٧٥٦.

(٣) السنة (كما في الكافي) هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عبدالله بن سنان

(باب الينة والبقرة عن كم بحري) الرواية ١.

(ه) هكذا في جميع السبع وتعل الصواب عدم بوجوب.

(٤) الدروس ص ١٣٦.

الذبيح عن الغير حياً، ممن لا يضحي، وميتاً واستحباب تعدد الذبيح والذبيح عن المتعدد وهذه الأحكام موجودة في اخبار اخر.

مثل ما في صحيحة ابان عن زرارة عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: الكبش يجزى عن الرجل وعن اهل بيته يضحي به (١).

و سأل يونس بن يعقوب ابا عبد الله عليه الصلوة والسلام عن البقرة يضحي بها؟ فقال: يجزى عن سبعة (نفره).

و روى وهب بن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال: البقرة والبدنة تجزيان عن سبعة نفر اذا كانوا من اهل البيت او من غيرهم.

و روى ان الجزور يجزى عن عشرة نفر متفرقين واذا عزت الاضاحى اجزأت شاة عن سبعين ولا يجزى في الاضاحى من البدن الا الثنى وهو الذي تم له خمس سنين ودخل في السادسة ويجزى من المعز والبقر الثنى وهو الذي تم له سنة ودخل في الثانية ويجزى من النضأن الجذع لسنة (٢).

وفسر في بعض الحواشي وعد ما دخل في الشهر الثامن، وقال في المنتهى في السابع وقد مر.

وفي الدروس وقتها بعد طلوع الشمس اذا مضى قدر صلوة العيد والخطبتين، وسنده غير ظاهر، لعل مراده افضل اوقاته من اليوم فتأمل.

وتدل على كيفية الذبيح صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال التحري في النبة و الذبيح في الحلق (٣) وقال الصادق عليه السلام كن

(١) رواها والنتي بعدها في الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبيح الرواية ١٥ و ٢ و ١٦.

(٢) نقل صدرها في الوسائل الباب ١٨ من ابواب الذبيح الرواية ١٧ وذيلها في الباب ١١ منها

الرواية ١١.

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب الذبيح من كتاب الصيد والذمايح الرواية ٢.

منحور مذبح حرام وكلّ مذبح منحور حرام (١)

وفي صحيحة الحلبي عنه قال: لا يذبح لك اليهودي (يهودي ح ل) ولا النصراني (نصراني خ ل) أصحبتك وإن كانت امرأة فلتذبح لنفسها ولتستقبل القبلة وتقول وجّهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً اللهم منك ولك (٢).

قد دلت على اشتراط الاسلام والقبلة.

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه الصلوة والسلام بعد قوله: اللهم منك ولك وبعد اتمام وجّهت وجهي الخ بسم الله والله أكبر اللهم تقبل مني ثم أمر السكّين ولا تمنعها حتى تموت (٣).

ومثلها في التهذيب في صحيحة صفوان وابن أبي عمير قال أبو عبد الله عليه السلام إذا اشتريت هديك فاستقبل به القبلة وانحره أو اذبحه وقل وجّهت الى قوله وأنا من المسلمين اللهم منك ولك بسم الله وبالله الله أكبر اللهم تقبل مني ثم أمر السكّين ولا تمنعها حتى تموت (٤).

وهذه تدل على وجوب القبلة وعلى تحريم النخع وجواز الفصل بين التسمية والذبح في الجملة واستحياب الدعاء وعدم النية المفصلة وبعض الاحكام وسيأتي احكام الذبح في محله.

وقال في الفقيه وكان على بن الحسين وأبو جعفر عليهم الصلوة والسلام يتصدقان بثلاث على جيرانهم وبثلاث على السّؤال وثلاث يمساكنه لاهل البيت وهذه

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب الذابح من كتاب الصيد والذبائح الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الذبح الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الذبح الرواية ١ راجع الرواية بتمامها بطريق الصدوق رحمه الله.

(٤) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الذبح الرواية ١ بطريق الكليني والشيخ قدس سرهما.

وايامها ثلثة، اولها النحر بالامصار، واربعة بمتى بما يشتره،

موجودة في الكافي ايضاً (١) مسندة بسند الى محمد بن الفضيل عن ابى الصباح.
ويستشعر منه استحباب القسمة اثلاثاً كما قيل في هدى السياق والتمتع
وقيل: يستحب الاكل منها والافطار منها يوم الاضحى بعد الصلوة.
وقد دلّ على استحباب الاكل الاخبار الكثيرة وقد تقدم البعض مثل ما
في حسنة الخليل يأكل من اضحيته ويتصدق بالفداء (٢).
قوله: وايامها ثلثة اولها النحر بالامصار واربعة بمتى. قوله بالامصار
متعلق بثلثة فلو قدم واخر قوله اولها النحر لكان أولى وقد مرّ دليله مفصلاً.
واولها أفضلها للمصارعة الى الخيرات (٣) ولانه يوم النحر والذبح ولورود
بعض الأخبار بانه يوم واحد (٤) المحمول على الافضل ثم ما بعده بالترتيب.
قوله: بما يشتره. متعلق يستحب، لعل المراد استحباب الاضحية بما
يشتره لا بما يريه، فالمراد الاشارة الى كراهة ما يريه، فلا فرق بين ما يشتره وبين
ما ينتج عنده وما يريه وغيرها، وكان في صحيحة صفوان وابن أبى عمير المتقدمة (٥) (اذا
اشترت هديك) اشارة الى استحبابها بما يشتره.
و يدلّ على كراهة ذبح ما يريه الانسان بيده مطلقاً رواية محمد بن الفضيل
عن ابى الحسن عليه الصلوة والسلام قال: قلت جعلت فداك كان عندى كبش
سمين لا اضحى به فلما اخذته واضجمته نظرت الى فرحته ورققت عليه ثم اتى ذبحته
قال: فقال لى ما كنت احب لك ان تفعل لا تربين شيئاً من هذا ثم تذبحه (٦).

(١) و (٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الذبح الرواية ١٣ و ١٥.

(٣) قال الله تعالى: فَاسْتَشِيرُوا الْخَيْرَاتِ، طه: ١٢٣.

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب الذبح الرواية ٦-٧.

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الذبح الرواية ١ بطريق الكليني والشيخ فتن مرهما

(٦) الوسائل الباب ٦١ من ابواب الذبح الرواية ١.

ويجزى الهدى الواجب عنها، ولو فقدتها تصدق بثمنها، فإن
اختلفت تصدق بالاعوسط

ظاهرها كراهة ذبحه بنفسه لا كراهة لحمه وذبح وكيله للأصل وعدم شمول
الدليل.

قوله: ويجزى الهدى الواجب عنها، والجمع فصل كما قال في الدروس
وغيره ولعله قد مرّ ما يمكن فهم ذلك منه فافهم.

قوله: ولو فقدتها تصدق بثمنها الخ. أي لو لم يجد الهدى ويجد الثمن
يستحب أن يتصدق به، وإذا اختلف الاثمان في الزمان السابق على هذا الزمان
حتى لو وجد الهدى أو فرض وجوده يكون الاثمان مختلفة يتصدق بالاعوسط يعني
ثمناً بين الاثمان يكون نسبه إلى الأعلى والادون نسبة واحدة بتفصيله يفهم مما
نقل عن المصنف في الحاشية يعني يأخذ الأدنى والأعلى وينصفها بالنصف ويأخذ
الأعلى والاعوسط والأدنى وبثلثها ويتصدق بالثلث وبالجملة يتصدق بجزء من
المجموع المركب من أجزاء الاثمان المختلفة يكون نسبتها إليه كنسبة الواحد إلى
اعداد الاثمان المختلفة ففي الاثنين يتصدق بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وفي الأربعة
بالربع وهكذا.

دليله هو أن الغرض هو إيصال النفع إلى المستحق وقد حصل وأنه أحسان
واعطاء واعانة للفقير فيدخل تحت الأمر، والتعادل يقتضي الاعوسط على تقدير
الاختلاف.

و الأصل فيه رواية عبد الله بن عمر قال: كنت بمكة فاصابنا غلاء في
الاضاحي فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم توجد بقليل ولا كثير فوقع
هشام (هاشم خ ل) المكارى رقعة إلى أبي الحسن عليه السلام فاخبره بما اشترينا وأنا
لم نجد بعد (بقليل ولا كثير) فوقع إليه: انظروا إلى الثمن الأول والثاني والثالث فاجمعوه

ويكره التضحية بما يريته وأخذ الجلود، واعطائها الجزار، وإذا
نذر اضحية معينة زال ملكه عنها،

ثم تصدقوا بمثل ثلثه (١).

وهو ثلثة دنائير وثلث فيا فرض.

والظاهر أنه أتى حكم بالثلث في المثال لكون عدد الاثمان ثلثة، فيفهم
النصف في الاثنين، والربع في الاربع وهكذا.

وأنها عمولة على الاستعجاب في الاضحية : المستحبة دون الهدى
الواجب كأنه للاجماع على عدم اجزاء الثمن فإنه لما الهدى او الصوم على مامر.
ويمكن وجوب التصديق بضمن الاضحية المنذورة كالاستعجاب في المنذوبة
لما مر والسقوط، للاصل، وعدم صحة الرواية وعدم صراحة غيرها، والاحوط
التصدق.

قوله: ويكره التضحية الخ. قد مزوجه كراهة ذبح ما يريه، وكراهة
اخذ الجلود لنفسه واعطائه للجزار والسلاخ، وينبغي التصديق بها كما مر ولا يبعد
جعلها مصلى وجربا بعد التصديق بضمنها كما في الرواية (٢) والاحوط التصديق بها
وبجلاها وقلائدها ايضاً لما مر في الروايات (٣).

قوله: وإذا نذر اضحية معينة الخ. يعني اذا عتق في نذره فرداً مشخصاً
جزئياً حقيقياً للاضحية - يعني ليدبح في زمان مخصوص للمعبادة المخصوصة - زال
ملكه عنها فاما ان ينتقل الى الفقراء المستحقين لها او الى الله تعالى لأنه نذر ذبحه
فيجب التصديق به فخرج عن ملكه.

وفيه تأمل لأن وجوب الذبح بالنذر لا يستلزم وجوب التصديق وخروجه

(١) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب الذبح للرواية ١.

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الذبح للرواية ٥ و ٣.

فإن تلفت بتفريط ضمن، والا فلا، ولو عابت من غير تفريط،
نحرها على ماها، ولو ذبحها غيره ولم ينوعن المالك لم يجز عنه، وإن نوى
عنه أجزأه ولا يسقط استحباب الأكل من المنذورة،

عن ملكه نعم يجب عليه ذبحه وانخراجه عن ملكه والتصدق به إن قصد في النذر
التصدق به والا فجرد نذره جعله اضحية لا يستلزم وجوب التصديق به فضلاً عن
الخروج عن الملكية ولهذا قال فيما بعد: (ولا يسقط استحباب الأكل من المنذورة)
إذا لو كان خارجاً عن ملكه أو كان يجب التصديق به لم يكن الأكل منه مستحباً،
ولعله لعدم جواز التصرف فيه - تصرف الملاك وإشراعه على الخروج عن الملك حيث
يجب ذبحه والتصدق به - قال: (زال ملكه عنه) فكان حاصل نذره أنه يفعل بالشاة
المعينة مثلاً ما يفعل بالاضحية المستحبة فيجب ذبحه والتصدق به في الجملة ولا يبعد
حينئذ وجوب الأكل إن أدخله والا يبق على استحبابه فتأمل.

قوله: فإن تلفت الخ. الضمان ظاهر على تقدير التفريط مع النذر وإن
قلنا أنه خرج عن ملكه أو يجب التصديق به.

أما لو كان الواجب هو الذبح فقط ففيه تأمل فيمكن أن يشتري بقيمته،
أخرى ويجعلها اضحية.

وينبغي استيذان الحاكم في ذلك مع الامكان والا فشاركة عدل ولا
فينفسه ويمكن التصديق بها على المستحقين فتأمل.

قوله: ولو عابت الخ. وجهه ظاهر مما تقدم ويمكن الارش مع الحر أو
الذبح على ما بها من العيب إن كان بتفريط، ويعلم ذلك مما تقدم.

قوله: ولو ذبحها الخ. قدمه وجهه في الهدى مفصلاً فتذكر وكذا عدم
سقوط استحباب الأكل عن الواجب وإن في الروايات ما يدل على الأكل وإن كان واجباً (١)

(١) راجع الوسائل الباب ٤٠ من أبواب الذبح.

ويتعين بقوله: جعلت هذه الشاة اضحية، ولو قال: لله على التضحية بهذه، تعينت، ولو اطلق، ثم قال: هذه عن نذرى، ففي التعيين اشكال.

وقد عرفت عن قريب أنه لو كان النذر متعلقاً بالتصدق به كله لا يستحب الاكل بل لا يجوز وان كان بالذبيح او كونه اضحية فالظاهر عدم السقوط (١) كما في المتن.

قوله: ويتعين بقوله: جعلت هذه الشاة اضحية. يحتمل ان يكون مراده ان مجرد هذا القول يكفي في صيرورتها اضحية فيترتب عليها احكامها من استحباب القسمة والاكل منها قبل الصلوة وهو ظاهر ولكن بمجرد هذا لا يجب كونها اضحية فيجوز عدمها.

وان يكون أنه اذا كان في ذمته اضحية مذورة مطلقاً يجعلها بهذا القول معينة فيترتب عليها ما تقدم في المعينة ونقل الاجماع على صيرورتها معينة بهذا القول وفيه بعد وتأمل.

والظاهر من نظر العقل عدم ذلك وبقائها على اطلاقها وهو اعرف نعم لا شك في تعيينها بالنذر ونحوه كما مر ويفهم من قوله ايضاً ولو قال: لله على التضحية بهذه فيفهم من هذا ومن قوله: ولو اطلق الى قوله فاشكال أن المراد هو ما قلناه أولاً ووجه الاشكال فهم مما تقدم وهو نقل الاجماع والمؤمنون عند شروطهم (٢) ومن الاصل والاستصحاب وأن مجرد القول كما لا يوجب اصل الاضحية وغيرها من الامور ما لم يتعلق به من الموجبات مثل النذر ونحوه فكذلك في التعيين والظاهر عدم التعيين نعم الاولى حيثئذ عدم التصرف والتفريط في حفظها وجعلها اضحية ان

(١) بمعنى عدم سقوط استحباب الاكل.

(٢) الوسائل الب ٢٠ من ابواب المهور (من كتاب الكاخ) دليل الرواية.

و كل من وجب عليه بدنة في نذر او كفارة، فلم يجد فعليه سبع شياة المطلب الثالث في الحلق.

و يجب بعد الذبح الحلق او التقصير باقله بمنى، والأفضل الحلق. خصوصاً الملبد (١) والضرورة ويتعين التقصير على النساء، قبل طواف الزيارة، فان أخره عمداً فشاة، وناسياً لاشيء عليه، ويعيد الطواف

بقيت والا فإخراج البدل.

قوله: و كل من وجب عليه بدنة الخ. دليل كون بدل بدنة الكفارة سبع شياة.

هو صحيفة داود بن كثير الرقي (وان كان فيه خلاف لكن قوى في الخلاصة قبوله) عن ابى عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء، قال: اذا لم يجد بدنة فسبع شياة، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً (بمكة او في منزله فيه) (٢).

و لم يظهر دليل النذر ولا يصح قياسه بالفداء.

وهذه تدل على بدلية صوم ثمانية عشر يوماً بمكة او في منزله عن سبع شياة في هذه الصورة، وفي غيرها غير ظاهر، وقد مر البحث في ذلك في بحث الصوم، فتذكر (٣).

المطلب الثالث في الحلق

قوله: ويجب بعد الذبح الحلق او التقصير الخ. قد مر الكلام في قبلية الحلق على الطواف وتأخيرها عن الذبح.

(١) يقال: لبس المرء إداً التقصير الخ.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد وثماسها الرواية: (٣) راجع ح ٥ ص ٧٦.

و دليل وجوب انشاء على من آخر الحلق على (عن ظ) الطواف عامداً هو
صحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل زار البيت قبل ان يحق،
فقال: ان كان زار البيت قبل ان يحلق وهو عالم انه (ان ذلك خ ل) لا يبنى فان
عليه دم شاة (١).

وهي تشعر بعدم شيء على الناسي ويؤيده الاصل.
وصحيفة معاوية بن عمار (في الفقيه) عن ابي عبدالله عليه السلام في
رجل نسي ان يذبح بمى حتى زار البيت فاشترى بمكة ثم نحرها، قال: لا بأس قد
اجزأ عنه (٢).

ويدل على عدم وجوب اعادة الطواف على الناسي ويمكن حل الاول في
العامد على الاستحباب لعدم غيرها في عدم الشيء كما تقدم في وجه تقديم الذبح
على الرمي، ولقطة ينبنى مؤيد.

وتشعر به - وباعادة الطواف ووجوب طواف النساء وبالتخيير بين الحلق
والتقصير - صحيفة علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة
رمت وذبحت ولم تقصر حتى زارت البيت قطافت وسمعت من الليل ما حاتها؟
وما حال الرجل اذا فعل ذلك؟ قال: لا بأس به يقصر ويطوف للحج ثم يطوف
للزيارة ثم قد احل من كل شيء (٣).

و الظاهر أنها في العمد والعلم لعدم الاعادة في غيرها كما تقدم في تقديم
الذبح على الحلق بل عندها فيها ايضاً كما مر.
لكن هذه غير صريحة في وجوب الاعادة فيمكن حملها على الاستحباب.

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ١. نقول نقل الرواية في الباب ١٥ من تلك

الابواب ايضاً. (٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الذبح الرواية ١١.

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ١.

ويؤيده ما في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زار البيت ولم يخلق رأسه قال: يخلقه (يخلق خ ل) بمكة ويحمل شعره الى منى وليس عليه شيء (١).

ولا يضر ضعفها بمفضل بن صالح (٢) ولا شك أنه احوط.

ولما التخيير بين الخلق والتقصير ولو كان للضرورة الذي ما حج قبله والمليد الذي لزق على رأسه الصمغ والعسل لدفع القمل او غيره فظاهر الآية (٣) على بعض الوجوه.

وصحبة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يقصر من شعره او يخلقه حتى ارتحل من منى؟ قال: يرجع الى منى حتى يلق شعره بها حلقاً كان او تقصيراً (٤).

وتدل عليه اخبار كثيرة (٥) ويمكن حمل ما يدل على منع التقصير وتعين الخلق لها على زيادة التأكيد والافضلية.

لصحبة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي للضرورة ان يخلق وان كان قد حج فان شاء قصر وان شاء حلق قال: واذا لبّد شعره او عقصه فان عليه الخلق وليس له التقصير (٦).

ويؤيده لفظة (ينبغي) وزيادة (او عقصه) فان القائل بتعين الخلق

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ٧.

(٢) وسندها (كما في التهذيب) هكذا الحسين بن سعيد عن ابن فضال عن الفضل بن صالح عن أبي

بصير.

(٣) قال الله تعالى: لَتَنظُرُنَّ الْمَشْجَدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ تَبِينَ مُخْلَقِينَ رُؤُسَكُمْ وَتُفَضَّرِينَ. الآية

الفتح ٢٧.

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ١.

(٥) راجع الوسائل الباب ١ و ٥ و ٧ وغيرها من ابواب الخلق والتقصير.

(٦) الوسائل الباب ٧ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ١.

ولورحل قبله رجع فخلق بها، فان عجز، خلق او قصر مكانه
واجباً، وبعث بشعره، ليدفن بها مستحباً، فان عجز فلا شيء،

للعاقص غير مشهور.

فالظاهر ان الخلق مطلقاً افضل لما مرّ ولما في الاخبار ان رسول الله صلى
الله عليه وآله قال: اللهم اغفر للمخلّفين مرتين قيل وللمقصرين يا رسول الله؟
قال: وللمقصرين (١).

وقد مرّت لهذه المسألة زيادة تحقيق.

و دليل تعيين التقصير على النساء مرسله ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه
الصلوة والسلام قال: تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الاغلة (٢).
وقد مرّت هذه ايضاً وأنّ المستى يكفي.

واعلم أنّ قوله: قبل طواف الزيارة الخ هو ظرف (يجب) والظاهر أنّ
المراد بقوله: (ويعيد الطواف) هو العائد ويحتمل الناسى ايضاً بل ظاهر لمتن ذلك
ولكن الدليل لا يساعد لما تقدم في تقديم الذبح على الرمي ما يدل على عدم الاعادة
مطلقاً خصوصاً الناسى والجاهل.

قوله: ولورحل الخ. اي لورحل من منى قبل الخلق او التقصير فيها وحب ان
يرجع اليها فخلق او قصر بها فان عجز عن الرجوع اليها فعل احدهما مكانه واجباً
وبعث بشعره ليدفن بمنى مستحباً فان عجز عن البعث فلا شيء عليه حينئذ وهو
طاهر، بل لو لم يعجز لا بأس به ولا شيء عليه لآفته ترك المستحب.

ويمكن ان يكون المراد نفي الكراهة والذم بترك الاولى وانّ مراده نفي
الشيء على لشارك اختياراً ثم عجز عن الرجوع اليها والخلق او التقصير بها ودفن

(١) الوسائل لباب ٧ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ٦ والرواية مروية عن حمير عن ابي عبد الله

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب التقصير الرواية ٣.

عليه السلام.

ويعرّ الأقرع (١) الموسى على رأسه.

الشعر بها فانه يتوهم وجوب شيء عليه حيث كان الواجب عليه ان يرمى الشعر بها وتركه اختياراً ثم حصل المعجز فتأمل.

ويدل على الرجوع الى منى مع القدرة انه كان واجباً هناك وهو ممكن فيجب بدليله ويدل عليه ايضاً صحيحة الحلبي المتقدمة وغيرها وحمل ما يدل على الجواز بمكة او الطريق على المعجز.

مثل رواية مسمع قال. سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينسى ان يخلق رأسه او يقصر حتى نفر؟ قال: يخلق في الطريق او اين كان (٢).

مع انه في الناسى وقد يمكن ارتكاب ذلك على أن تؤثيق مسمع غير صريح وكذا رواية ابي بصير المتقدمة.

وروايته ايضاً قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينسى ان يخلق رأسه حتى ارتحل من منى فقال: ما يعجبني ان يلقى شعره الا بمنى ولم يجعل عليه شيئاً (٣).

وظاهر هذه عدم الرجوع اختياراً ايضاً الا ان في الطريق الحسن بن الحسين اللؤلؤى (٤) وفي كتاب ابن داود ضعفه ابن بابويه ويمكن حملها ايضاً على المشقة.

و دليل امرار الموسى على رأس الأقرع - الذي لا شعر على رأسه وانه هو يجزيه - .

هو رواية زرارة ان رجلاً من اهل خراسان قدم حاجاً وكان أقرع الرأس لا

(١) الأقرع من سقط شعر رأسه من عطف.

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ٦ عن ابي بصير.

(٤) ومثلها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن حسن بن حسين اللؤلؤى عن علي بن

رئاب عن ابي بصير.

وبعد الخلق والتقصير يحلّ من كل شيء، عدا الطيب والنساء والصيد، فإذا طاف للزيارة، حلّ الطيب، فإذا طاف للنساء حللن له،

يحسن ان يلتبى فاستغنى له ابو عبد الله (ابا عبد الله خ ل) عليه السلام فأمر ان يلبى عنه وان يمرّ الموسى على رأسه فإنّ ذلك يجزى عنه (١).

ظاهره جواز النيابة في التلبية مع العجز واجزاء الامرار عن التقصير ايضاً فيحلّ. وفي الطريق (٢) محمد بن احمد عن محمد بن عيسى لعنه محمد بن احمد بن يحيى الاشعري الثقة والعبيدي فلا بأس، وان كان فيه كلام، ولكن ايضاً فيه ياسين الضرير وهو مهمل.

ولا شك ان الاولى ضمّ التقصير اليه.

ويستحب العمل بمضمون صحيحة معاوية بن عمار عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: امر الخلاق ان يضع للموسى على قرنه الايمن ثم امره ان يحلق وسمى هو وقال اللهم اعطني بكلّ شعرة نوراً يوم القيمة (٣).

وما ظهر منها النية بل ظاهرها العدم، وينبغي ان لا يترك كما مرّ في الذبيح، وينبغي ان يأتي في النية بقبول (بقول خ ل) الخلق او بالخلق بمعناه وينوي الخلاق الخلق (حقيقة خ) استحباباً او وجوباً بتأويل ان كان مائياً (ثانياً خ ل) في الذبيح ينوي وجوبه على الاصل والمنوب (والندوب خ) وعدم ذكر المصنف النية هنا وفي الخلق يشعر بعدم الوجوب ولو كان واجباً لا يحتاج الى التفصيل المذكور في المناسك بل يكفي القرية ولا شك ان المذكور احوط.

قوله: وبعد الخلق او التقصير يحلّ من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد الخ. هذا هو المشهور بل يفهم الاجماع من المنتهى عليه وفيه تأقل.

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ٣.

(٢) وسندها (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن ياسين

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الخلق والتقصير الرواية ١.

عن حمزة عن زرارة.

و الذي يقتضيه الاخبار الصحيحة انه يحلّ بالخلق من كل شيء الا من النساء مثل صحيحة سعيد بن يسار (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المتمتع؟ قال: اذا حلق رأسه (قبل ان يزور البيت كما) يطليه بالحناء وحلّ له الثياب والطيب وكل شيء الا النساء ردّها على مرّين او ثلاثا قال: وسألت ابا الحسن عليه السلام عنها فقال: نعم الحناء والطيب والثياب وكل شيء الا النساء (١).

وحملها الشيخ في التهذيب على أنه حلق وطاف ايضاً.
لرواية عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اعلم أنك اذا حلق رأسك فقد حلّ لك كل شيء الا النساء والطيب (٢).
ويقرب منها رواية منصور بن حازم قال: سألت ابا عبد الله عليه الصلوة والسلام عن رجل رمى وحلق أياً كل شيئاً فيه صفرة؟ قال: لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قد حلّ له كل شيء الا النساء حتى يطوف بالبيت طوافاً آخر ثم قد حلّ له النساء.

وكذا رواية علا وهو بعيد وهذه الروايات غير ظاهرة الصحة ويمكن حملها على الاستحباب وكذا ما تقدم في لزوم الكفارة بفعل شيء قبل الطواف ان كان.
وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: ولد لابي الحسن عليه الصلوة والسلام مولود بمضى فارسل اليه يوم النحر بخبيص فيه زعفران وكنا قد حلقنا، قال عبد الرحمن ما كنت انا منه وابي الكاهلي ومرّام ان يأكل منه وقالوا لم نزر البيت فسمع ابا الحسن عليه السلام كلامنا فقال لمصادف وكان هو الرسول الذي جئنا به

(١) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ٧ وهي الكافي بعد قوله: يا اخي، قال:

نعم احتله والثياب الخ

(٢) اوردها واللتين بعدها في الوسائل الباب ١٣ من ابواب الحلق والتقصير للرواية ٤ و ٢ و ٣.

في اتي شيء كانوا يتكلمون؟ فقال: اكل عبدالرحمن وأبى الأحران فقالا: لم نزر بعد البيت فقال: اصحاب عبدالرحمن ثم قال: اما تذكر حين أتينا به في مثل هذا اليوم فأكلت انا منه وأبى عبدالله اخي ان يأكل منه فلما جاء أبي حَرَشَه (١) علي فقال يا أبة ان موسى اكل خبيصاً فيه زعفران ولم يزر بعد فقال أبي عليه السلام: هو افقه منك ليس قد حلقتم رؤوسكم (٢).

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل ابن عباس هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتطيب قبل ان يزور البيت؟ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يضمده رأسه بالمسك قبل ان يزور (٣).
و حملها الشيخ على الذي يحج حج الافراد والقران دون التمتع فقال: بأنه يحل جميع الاشياء (٤) بالخلق للحاج غير المتمتع اما المتمتع فيحل الا من الطيب والنساء.

و استدل عليه برواية محمد بن حمران قال: سألت ابا عبدالله عن الحاج غير المتمتع يوم النحر ما يحل له؟ قال: كل شيء الا النساء (والطيب خ) (٥).
و الفرق غير ظاهر وهذه الرواية غير طاهرة الصحة والدلالة على المطلوب مع عدم ظهور القائل بالفرق غير الشيخ.
و يدك على ضحفه روايتا أبي أيوب الخزاز قال رأيت ابا الحسن بعد ما ذبح

(١) اي اغراء وهبته علي. (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ٢٠٣.

(٤) لكن الشيخ قدس سره لم يستثنى النساء فقط فإن عبارة التقييد بعد نقل الصحيحتين هكذا. فليس في هذين الخبرين أنه أباح استعمال الطيب عند الفراغ من حلق الرأس قبل الزيارة للمتمتع او الحاج الغير المتمتع واما لم يكن ذلك في ظاهر الخبرين حملهما على الحاج غير المتمتع لأنه يحل له استعمال كل شيء عند حلق الرأس الا النساء فقط وأما لا يحل استعمال الطيب مع ذلك للمتمتع دون غيره انتهى.

(٥) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الحلق والتقصير الرواية ١.

خلق ثم ضمد رأسه بمسك (بسك خ ل) ثم زار البيت وعديه قيص وكان متمتعاً (١).

ولا يضرب يونس مولى علي (٢) لان الظاهر أنه مولى علي بن يقطين وهو ابن عبد الرحمن وهو ثقة وإن كان فيه قول إلا أن الأرجح ذلك كما يفهم من الخلاصة فأحلبها صحيحة وفي الأخرى اسمعيل بن مزار (٣) ولا يضرب جهله.

وما رواه (في الصحيح) اسحق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المتمتع إذا خلق رأسه ما يحل له؟ فقال: كل شيء إلا النساء (٤). ولا يضرب القول في اسحق.

فنجعل رواية محمد بن حمران على شدة الاستحباب للمتمتع. ولكن يدل على عدم تحلل الطيب بالخلق صحيحتنا العلاء والحبي وستجيبان وما استدلل عليه بها.

فالمسألة مشكلة بناء على ذلك والشهرة حتى لم يظهر القائل بما قلناه فتأمل. ثم لا شك في حل الطيب بعد الطواف وصلوته والسمي، وهو المفهوم من رواية منصور بن حازم المتقدمة (٥) وظاهر عبارة المتن بعد الطواف، كأنه قد مرّ فيها سبق ما يدل على كون السمي داخلاً في المحلل فتذكر وتأمل.

ولا شك أن الاجتناب منه إليه بل إلى بعد طواف النساء وصلوته أحوط.

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الملق والتقصير الرواية ١٠.

(٢) والسند (كما في الكافي) هكذا: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن يونس مولى علي بن يقطين عن أبي أيوب الخزاز.

(٣) وسند الأخرى (كما في الكافي أيضاً) هكذا: علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسمعيل بن مزار عن

يونس عن أبي أيوب. (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الملق والتقصير الرواية ٨ و ٢.

ويكره الخيط قبل طواف الزيارة، والطيب قبل طواف النساء.

وأما اللبس فالظاهر أنه يحل بالخلق لما مرّ وصحيفة العلاء قال: قنت لابن عبد الله عليه السلام: أتبي حلققت رأسى وذبحت وأنا متمتع، أطلت رأسى بالحناء؟ قال: نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب، قلت وألبس القميص وأتقنع؟ قال: نعم قلت قبل الطواف (إن أطوف خ ل) بالبيت؟ قال: نعم (١).
وكان قوله: من غير أن تمس شيئاً من الطيب محمول على شدة الكراهة والاستحباب لما تقدم.

وجعل هذه دليلاً للمشهور أوضح مما تقدم.

وما يدل على منع التغطية واللبس قبل الطواف فيحمل على الاستحباب مثل صحيفة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه الصلوة والسلام عن رجل تمنع بالعمرة فوقف بعرفة ووقف بالمشرور رمى الجمرة وذبح وحلق أبغضى رأسه؟ فقال: لا حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة قيل له فإن كان فعل؟ قال: ما أرى عليه شيئاً (٢).

وقريب منه رواية إدريس القمي (٣) في منع اللباس قبل أن يزور البيت وفي عدم الشيء على فاعل ذلك عمداً.

والدليل عليه صحيفة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات وبالمشرور وذبح وحلق فقال: لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة فإن أبي عليه السلام كان يكره ذلك وينهى عنه فقلنا فإن كان فعل؟ قال: ما أرى عليه شيئاً وإن لم يفعل كان أحبّ إلى (٤).
وفيها الدلالة من ثلاثة أوجه (٥) وهي مؤيدة لحمل ما تقدم على الاستحباب

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير الرواية ٥.

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الحلق والتقصير الرواية ٢ و٣ و١.

(٥) (الأول) قوله عليه السلام: فإن أبي عليه السلام كان يكره (الثاني) قوله عليه السلام: ما أرى عليه

فاذا فرغ من المناسك مضى الى مكة من يومه، ويجوز تأخيره الى غده، لا ازيد، فيطوف للزيارة ويسعى، ويطوف للنساء. ويجوز للمفرد والقارن التأخير طول ذي الحجة على كراهية.

حيث علم المبالغة والنهي واردة الاستحباب والكراهة وانّ الاولى هو الصبر الى بعد السعى كما تقدم، وانّ له دخلاً في التحلل على القول بالصبر الى الطواف فتأمل. ويدل على أنّ الاجتناب عن الطيب اولى الى بعد طواف النساء وان قلنا بتحلله بعد الحلق.

صحیحة محمد بن اسمعيل قال: كتبت الى ابى الحسن الرضا عليه الصلوة والسلام هل يجوز للمحرم المتمتع ان يمس الطيب قبل ان يطوف طواف النساء؟ فقال: لا (١). وهذه مؤيدة لحمل ما تقدم على الاستحباب كما قلناه والاصل دليل قوي مع معارض ما للدليل الوجوب فتأمل والاحتياط لمرآة وطريق السلامة. والظاهر أنه يحل ما يحرم على المحرم من الصيد بطواف النساء ويمكن قبله بطواف الزيارة بل قبله بالحلق ايضاً ولكن الاول اولى واحوط واما ما يحرم للمحرم فهو على حاله مادام فيه.

قوله: فاذا فرغ من المناسك مضى الى مكة من يومه الخ. لما تقدم، اي اذا فرغ الحاج من مناسك يوم النحر في حج التمتع - كأنه مقصود الكتاب - مضى الى مكة لزيارة البيت وصلواتها والسعى وطواف النساء وصلواته وجوباً موسعاً الى غده بلا خلاف على الظاهر، ويجزى بعده مع الاثم عند البعض، وعلى الكراهة عند آخرين وكأنه الاظهر على ما تقدم.

قوله: ويجوز للمفرد والقارن التأخير طول ذي الحجة على كراهية. معنى نقص الثواب والظاهر أنّ التمتع كذلك، كأنه قد تقدم ما يدل عليه فتذكر.

شيئاً (الثالث) قوله عليه السلام كان أحبّ اليّ. (١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الحلق والضمير الرواية ١

وبالجملة الظاهر أنَّ الأفضل للمتمتع وغيره فعل الزيارة يوم النحر ثمَّ الغد وهكذا كلما قرب فهو أفضل وأنَّ التأكيد في التمتع أكثر للرواية.

ويدل عليه صحيحة منصور بن حازم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يبيت المتمتع يوم النحر بمنى حتى يزور البيت (١).

وصحيحة عمر بن الخطاب عن أبي عبد الله عليه الصلوة والسلام قال: ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته ولا يؤخر ذلك اليوم (٢).

الظاهر أنَّه يريد (بليته) ليلة تكون بعد يوم النحر وهو ليلة أحد عشر لفهم الإجماع من المنتهى حيث ما نقل الخلاف إلا عن المخالف على أنَّ وقتَه بعد طلوع الفجر يوم النحر وللاخبار (٣) وفي لفظة (ينبغي) دلالة على الاستحباب وجواز التأخير.

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المتمتع متى يزور البيت؟ قال: يوم النحر أو من الغد ولا يؤخر والمفرد والقارن ليسا بسواء موسع عليهما (٤).

ويدل على جواز التأخير صريحاً صحيحة صفوان عن أسحق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه الصلوة والسلام عن زيارة البيت تؤخر إلى اليوم الثالث؟ قال: تعجيبها أحبَّ إليَّ وليس به بأس إنَّ آخره (٥).

وصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس إنَّ يؤخر زيارة البيت إلى يوم النفرانما يستحب تعجيل ذلك مخافة الأحداث والعارض (والمعارض خ ل) (٦).

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب زيارة البيت الرواية ٦ و٧.

(٣) راجع الوسائل الباب ١ من أبواب زيارة البيت.

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١ من أبواب زيارة البيت الرواية ٨ و٩ و١٠ و١١.

وصحيفة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي ان يزور البيت حتى اصبح فقال: لا بأس أنا وبما اخرته حتى تذهب ايام التشريق ولكن لا يقرب النساء والطيب (١).

وهذه تدل على عدم التحلل من الطيب قبل طواف الزيارة، وما ذكرت في محله فتأمل.

واعلم ان هذه الاخبار ليست صريحة وحجة على تأخير المتمتع (زيارته - ظ) وطوافه طول ذي الحجة بل بعضها ظاهرة في جواز التأخير ولا خصوصية له بتأخير غير المتمتع كما يفهم من التهذيب (٢).

ففيه تأمل فأنها عامة، نعم يفهم التأكيد في المتمتع وعدم المبالغة في المفرد والقارن من صحيفة معاوية (٣).

ويشعر به ما في صحيفة أيضاً عن ابي عبدالله عليه السلام في زيارة البيت يوم النحر قال: زره وان شغلت فلا يضرك ان ترور البيت من الغد ولا تؤخر ان تزور من يومك فانه يكره للمتمتع ان يؤخره وموسع للمفرد ان يؤخره (الحديث) (٤).

ويدل على جواز التأخير والاجزاء الاصل وكون ذي الحجة كله شهر الحج كما دل عليه الاخبار (٥) بل لانزاع فيه كما قيل ويؤيده وقوع الذبح فيه كله. ويفهم من المنتهى عدم النزاع في اجزاء الطواف مطلقاً فيه وانما النزاع في حصول الاثم بالتأخير في التمتع دونها ولا ينبغي مع الاجزاء ذلك فتأمل.

(١) و (٤) الوسائل الباب ١ من ابواب زيارة البيت الرواية ١ و ٢.

(٢) عنه قلنس سره قال: ولا يجوز للمتمتع ان يؤخر الزيارة والطواف عن اليوم الثاني من النحر ويوم الحرائص ولا بأس للمفرد والقارن ان يؤخرا ذلك انتهى (٣) تقدمت آخراً.

(٥) راجع الوسائل الباب ١٠ و ١١ من ابواب اقسام الحج.

المطلب الرابع في باقي المناسك

فاذا فرغ من الطوافين، والسمي، رجع الى منى، فبات بها ليالى التشريق، وهى الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر.

المطلب الرابع في باقي المناسك

قوله: فاذا فرغ من الطوافين الخ. اى طواف الزيارة وما يتعلق به من صلوته وسميه وطواف النساء وصلوته، رجع الى منى للمبيت بها ليالى التشريق وهى ليلة الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر.

قال في المنتهى: يجب المبيت بها هذه الليالى قاله علمائنا اجمع. واستدل عليه ايضاً بصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا فرغت من طوافك للحج وطواف النساء فلا تبت (تبيت خ ل) الا بمنى الا ان يكون شغلك في نسكك وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تبيت في غير منى (١).

وهذه تدل على وجوب المبيت بمنى ليلة الحادى عشر وأنه لم يجب اذا كان مشغولاً بالعبادة والظاهر كونه بمكة كما قاله الاصحاب ويمكن العموم لعدم التصريح بالقييد.

ولا يبعد كفاية نصف الليل كما في حمل المبيت وبدل ايضاً على جواز الخروج من منى بعد نصف الليل كما قاله الاصحاب فلا يكون المبيت الى طلوع الفجر واجباً فلا ينبغي التقييد في نية المبيت من اول الليل الى طلوع الفجر كما وقع

(١) الوسائل للباب ١ من اجواب العمدة الى منى الرواية ١.

في المناسك بل الاطلاق ايضاً وما ذكر المصنف هنا ايضاً (١) النية، فلا يعلم الوجوب عنده وعلى تقدير الوجوب التخصيل غير لازم معم أنه الاحوط على ما ذكره الاصحاب.

ويمكن تنزيل الليل الى نصفه على تقدير الاطلاق او يقال أنه ان بقى الى الفجر فهو واجب ولكن رخص له الخروج كما في الصوم الواجب المطلق مثل انذار المطلق او القضاء في الجملة فتأمل فيه.

والظاهر ان الواجب من النصف الاول وان ذهب بعضه في الطريق حين الرجوع الى منى من مكة ولا يأنم به ان لم يقصر ولا يوجب شيئاً مطلقاً ولا يجب عوضه من الطرف الآخر.

وصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام أنه قال في الزيارة اذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح الا بمنى (٢).
هذه تدل على انه يكفي الكون فيه ليلاً في الجملة ولو كان من آخره.

وصحيفة العيص بن القاسم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزيارة من منى؟ قال: ان زار بالنهار او عشاء فلا يتفجر الصبح الا وهو بمنى وان زار بعد نصف الليل او السحر فلا بأس عليه ان يتفجر الصبح وهو بمكة (٣).

ولعل في هذه دلالة على عدم وجوب المبيت بمنى بعد النصف لا اصالة ولا عوضاً ولو تبسّر حيث اطلق جواز الاصباح بمكة ان وقع طوافه بعد النصف وكأنه لعدم بقاء الوقت الواجب للمبيت فتأمل.

وبالجملة قد استدلل بهاتين الروايتين ايضاً على وجوب المبيت في منى

(١) يعنى ان المصنف قدّم سرّه لم يذكر النية ايضاً صلاً عن الصعيد في بيه المبيت

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب العود الى منى الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب العود الى منى الرواية ٤.

و يجوز النفريوم الثاني عشر بعد الزوال لمن اتقى النساء والصيد.

وليست بواضحة في الكل وإلى النصف وكان العمدة هو الاجماع والرواية الاولى (١) وفي الروايات الدالة على وجوب الشاة على تارك. المبني دالة ايضاً على وجوب المبيت وسقط عليه.

قوله: ويجوز النفريوم الخ. هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم المتقدم يعني يجب المبيت بمعنى تلك الليالي الثلث والرمي في الايام الثلاثة على كل احد الا على من اتقى الصيد والنساء فانه يجوز له النفريوم الثاني بعد الرمي فلا يجب عليه المبيت الليلة الاخيرة والرمي في اليوم الثالث الا ان يغرب الشمس وهو بمنى فيجبان عليه ايضاً بالنفر الاول وسقوطها مشروط بشرطين الاتقاء من النساء والصيد وعدم ادراك غروب الشمس بمنى.

يحتمل كون المراد ذهاب الحمرة الشرقية او اسقاط القرص ويجب ايضاً كونه بعد الزوال.

ويدن على الجواز في الجملة الكتاب (٢) والسنة (٣) والاجماع المدعى في المتن.

ويدن على الاخير رواية ابي ايوب قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام انا نريد ان نتمتع الشير وكانت ليلة النفر حين سأله فاتي ساعة ننفر؟ فقال لي اما اليوم الثاني فلا تنفر حتى تزول الشمس وكانت ليلة النفروا اما اليوم الثالث فاذا ابيضت الشمس فانفر على بركة الله (كذا في الكافي) وفي التهذيب على كتب الله فان الله تعالى يقول فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه فلو

(١) وهي صحيحة معاذ بن عمار المتقدمة.

(٢) قال الله تعالى: فمن تمتع في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ينز آتى. البقرة: ٢٠٣

(٣) راجع الوسائل الباب ١٨ من ابواب العود إلى منى.

سكت لم يبق احد الا تعجل ولكنه قال: ومن تأخر فلا اثم عليه (١).
ولا يضّر وجود علي بن الحكم (٢) وان كان هو ابن اخت داود بن النعمان
بقريته نقله عن داود لانه غير مذموم ومؤيد ويحتمل كونه الثقة لثبوت نقل احد بن
محمد عنه وعدم ثبوت نقله عن غير الثقة وعدم ثبوت نقل ابن اخت داود عنه ولا
اشترك ابي ايوب لان الظاهر انه الخزاز الثقة وكأنه لبعض ما تقدم ما سمي في
المنتهى بالصحة ولا يضّر.

وصحيحة معاوية بن عمار وحسنه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا
أردت ان تنفر في يومين فليس لك ان تنفر حتى تزول الشمس وان تأخرت الى آخر
ايام التشريق وهو يوم النفر الاخير فلا شيء عليك اتي ساعة نفرت (ورميت فيه ياب)
قبل الزوال او بعده واذا نفرت وانتهيت الى الحصبة (الخصبة كا) وهي البطحاء
فشئت ان تنزل قليلاً فان ابا عبدالله عليه السلام قال كان ابي عليه السلام ينزلها ثم
يحمل فيدخل مكة من غير ان ينام فيها (بها كا) (٣).

كان قوله (فان ابا عبدالله عليه السلام) كلام معاوية.

وفيه احكام اخر مثل وسعة وقت الرمي والنفر يوم الثالث واستحباب
نزول الحصبة.

وقد خص ذلك في الفقيه بالنفر الثاني لرواية ابي مريم عن ابي عبدالله
عليه السلام انه سئل عن الحصبة؟ فقال: كان ابي عليه السلام ينزل الاطح قليلاً

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب العمود الى متى الرواية ٤.

(٢) وسندها (كما في الكافي) هكذا: عفة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن محمد بن علي بن الحكم
عن داود بن النعمان عن ابي ايوب.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب العمود الى متى الرواية ٢ ونقل دليلها في الباب ١٥ من تلك الابواب

الرواية ١.

ثم يجيئ فيدخل البيوت من غير ان ينام بالابطح، فقلت له: رأيت من (ان خ ل) تمجّل في يومين ان كان من اهل اليمن عليه ان يحصب؟ فقال: لا (١) وكان ابي عليه السلام ينزل الحصبة قليلاً ثم يرتحل وهو دون خبط وحرمان (٢). قال ذلك في المنتهى ايضاً.

وهذه الرواية مروية في التهذيب ايضاً (٣) وزاد فيها بعد قوله: (في يومين): ان كان من اهل اليمن عليه ان يحصب؟ قال: لا.

والتخصيص بعيد لشبوت الاستحباب بدليل عام لكل احد في الاول والثاني وهو الرواية الصحيحة (٤) المتقدمة مع ظاهر كلام الاكثر وعدم صحة الرواية المخصصة.

الا ان الاصل وعدم صراحة العموم وتقييد العام بالخاص دليل الفقيه فيمكن حمل الرواية الاولى (٥) عليه.

قال في المنتهى: ويستحب لمن نهران يأقي المحصب وينزل به ويصلي في مسجده مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ويستريح فيه قليلاً مستلق على قفاه وليس للمسجد اثر اليوم وانما المستحب اليوم التحصيب وهو النزول بالمحصب والاستراحة فيه قليلاً اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله ولا خلاف في انه صلى الله عليه وآله نزل به (٦).

وحمل الشيخ في التهذيب ما يدل على جواز التنفر الاول قبل الزوال، على المضطر مثل رواية زرارة عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قال: لا بأس ان ينفر الرجل في التنفر الاول قبل الزوال (٧).

(١) الى هنا في الكافي والتهذيب. (٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب العمود الى من الرواية ٣.

(٣) وكذا في الكافي. (٤) يعني صحيحة معاوية. (٥) يعني رواية ابي ايوب، المتقدمة.

(٦) المنتهى ص ٤٧٧. (٧) الوسائل الباب ٦ من ابواب العمود الى من الرواية ١١.

مع عدم صحة السند وكذا ما في رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الأول؟ قال: له أن ينفر ما بينه وبين أن تصفر الشمس فإن هو لم ينفر حتى يكون عند غروبها فلا ينفر وليبت بمنى حتى إذا أصبح وطعت الشمس فليتنفر متى شاء (١).

ويمكن حملها على الارتحال وإخراج رحله وثقله عن منى وعدم خروجه قبل الزوال.

لصحبة الحلبي في الفقه أنه مثل (كأنه أبو عبد الله عليه السلام بذكره قبله) عن الرجل ينفر في النفر الأول قبل أن تزول الشمس فقال: لا ولكن يخرج ثقله إن شاء ولا يخرج هو حتى تزول الشمس (٢).

والذي يدل على عدم جواز النفر الأول بعد غروب الشمس هو إجماع الأصحاب المنقول في المنتهى وخبر أبي بصير المتقدم وحسنة الحلبي وصحبة معاوية الآتين ولعل في الآية أيضاً إشارة إليه حيث قال: (في يومين) أي بعد الشروع فيها وقبل مضيها أو يقال: لا دلالة فيها على أكثر من اليوم الثاني وبعد غروب ليس منه أو يقال تخصيصها بالإجماع والأخبار.

كحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من تعجل في يومين فلا ينفر حتى تزول الشمس فإن أدركه (أدركه خ ل) المساء بات ولم ينفر (٣). وهذه تدل على الأخيرة أيضاً.

وصحبة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا نفرت في النفر الأول فإن شئت أن تقيم بمكة وتبيت بها فلا بأس بذلك قال: وقال: إذا جاء

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب العمود إلى منى الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب العمود إلى منى الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب العمود إلى منى الرواية ١.

إلا ان تغرب الشمس بمنى.

الدليل بعد النفر الأول فبنت بمنى فليس لك ان تخرج منها حتى تصبح (١).
و اما شرط الا تقاء من الصيد والنساء فلا ارى له دليلاً صالحاً لأن الآية
الكرمية (٢) مجملة وقابلة للمعاني فإنه يحتمل ان يكون معناها من نفر من النفر الأول
او الثاني فلا اثم عليه يعني لما اتى بافعال الحج كلها ما بقى عليه ذنب سواء نفر في
الأول او الثاني وحسبئ لا يتعلق به (لمن اتقى) ولا يقبده (ولا يفيد خ ل) بقيد
المراد فيحتمل ان يكون معناه كون الحج كذلك مكفراً للذنوب كلها لمن اتقى في
الحج جميع ما نهى الله عنه.

او أنه ينتزع بذلك من اتقى في بقية عمره اذ لو ارتكب المعاصي فلا يخلصه
محو الذنوب المتقدمة بسبب الحج.

واليه شرفي رواية في الكافي عن ابى عبدالله عليه السلام (في حديث)
ومنه من غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقيل له: احسن فيما بقي من عمرك وذلك قوله
عز وجل فمن تعجل الآية (٣).

او ان ذلك للمتعجلين يعني شيعة أهل البيت، كما نقل في الكافي.

في رواية اسمعيل بن نجيح الرياح، عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: كنا
عند ابى عبدالله عليه السلام بمنى ليلة من الليالي، فقال: ما يقول هؤلاء فيمن تعجل
في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه؟ قلنا: لا (ما خ) ندرى، قال: من
يقولون: من تعجل من اهل البادية فلا اثم عليه ومن تأخر من اهل الحضر فلا اثم
عليه وليس كما يقولون قال الله جل ثناؤه: فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ألا لا اثم

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب العمود الى منى الرواية ٢. (٢) البقرة. ٢٠٣

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب احرام الحج والوقوف بمرقة الرواية ١ هذه قطعة من الرواية فيها لي

الوسائل عن الكافي عن مهران بن عيسى وقملها: «فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه»
يعنى من مات قبل ان يمضى فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى الكبائر (الرواية).

عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ألا لا اثم عليه لمن اتقى، انما هي لكم والناس سواد وانتم الحاج (١).

وان معناها ان ذلك لمن اتقى المعاصي، كما قال الله: انما يتقبل الله من المتقين. ففيها اشارة الى ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وانه مفسد للعبادة فلا يصح حج من كان في ذنبه حق مضيق مع القدرة، فينبغي الاجتناب له، فتأمل.

وفي رواية في الفقيه، ان معناها من مات في يومين فلا اثم عليه، ومن تأخر اجله فلا اثم عليه لمن اتقى الكبائر (٢).

فلا يتعلق به ايضاً لمن اتقى، على الوجه المراد.

قال في الكافي (٣) والفقيه (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام الى قوله: وفي تفسير فن تعجل في يومين الآية يعني من مات فلا اثم عليه ومن تأخر اجله فلا اثم عليه لمن اتقى الكبائر.

ونفى في هذه الرواية في الكافي المعنى الذي يفيد التقييد باجتناب الصيد فيما بعد حيث قال: واما العامة فيقولون: فن تعجل في يومين فلا اثم عليه، يعني في السفر الاول، ومن تأخر فلا اثم عليه، يعني لمن اتقى الصيد فقتل أن الصيد يحرمه الله بعد ما احله في قوله عز وجل: واذا حللتم فاصطادوا وفي تفسير العامة معناه فاذا حللتم فاتقوا الصيد، الحديث (٥) وفي الفقيه، وروى: أنه يخرج من ذنوبه كهيبته

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب العمود الى متى، الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب العمود الى متى، الرواية ١٢.

(٣) راجع الكافي «باب» الضر من متى الاول والآخر

(٤) لفقيه عن صفوان بن عبيدة عن ابي عبدالله عليه السلام باب السفر الاول ولاخير الرواية ٧.

(٥) راجع الكافي «باب» الضر من متى الاول والآخر.

يوم ولدته أمه (١)، وروى: من وفى لله وفى الله له (٢).

والاحتمالات في الآية كثيرة، نعم أحدها ما يفيد التقييد المذكور ولكن يحتاج إلى نص صريح صحيح.

و أما الاخبار فالذي في الكافي، صحيحة معاوية المتقدمة حيث زاد نفسي الفقيه بعد قوله (أو بعده) قال: وسمعت يقول في قول الله تعالى: فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى، فقال: يتقى الصيد حتى ينفراهل منى في (الى خ) النظر الاخير (٣).

فالظاهر منه مانع في الرواية المتقدمة وهو بعيد جداً.

مع أنه ليس التقييد المشهور بل هو تقييد لنفي الاثم بشرط التقوى بعد ذلك عن الصيد الذي هو حلال بقوله: (واذا حملتم فأصطادوا) وغيره من الاخبار والاجماع ومعلوم ان الصيد الحرامى حرام عليه مادام في الحرم وحلال غيره بعد الخروج مع أنه لاذكرفيه للنساء فيمكن حل هذه الزيادة (٤) على تقدير الصحة على التقية مع أنها غير موجودة في الكافي والتهديب.

وفي رواية سلام بن المستنير عن أبي جعفر عليه الصلوة والسلام انه قال: لمن اتقى الرفث والفسوق والجidal وما حرم الله عليه في احرامه (٥).

مع عدم صحتها واجالها ليست بمخصوصة بالصيد والنساء.

وفيه، وفي رواية علي بن عطية عن ابيه عن أبي جعفر عليه الصلوة والسلام أنه قال: لمن اتقى الله عز وجل (٦).

(١) و(٢) و(٣) نوسائل الباب ١١ من ابواب العمود الى منى، الرواية ١٠ و ١١ و ٦.

(٤) اشار بذلك الى قوله: حيث راد في الفقيه.

(٥) الوسائل الباب ١١ من ابواب العمود الى منى، الرواية ٧ وفيه عتد بذلك سلام نعم ما في الكتب

مواضع للتقية (٦) الوسائل الباب ١١ من ابواب العمود الى منى، الرواية ٩ و ١٠ و ١١.

وقال بعدها: وروى أنه يخرج الى آخر ما نقلناه سابقاً فالظاهر أنه إشارة الى بعض ما تقدم مع عدم الصحة.

وفي رواية محمد بن المستنير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من اتى النساء في احرامه لم يكن له ان ينفر في النفر الاول (١).

ورواية حماد بن عثمان عن ابي عبدالله عليه الصلوة والسلام في قول الله عزوجل فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه لمن اتقى الصيد يعنى في احرامه فان اصابه لم يكن له ان ينفر في النفر الاول (٢).

وهما معا ظاهران في التقييد المذكور مع عدم الصحة والاجمال في أن المراد في أي احرام وأن المراد اتي اجتناب، أمن جميع ما يحرم منها او من وطئ النساء واكل الصيد وقتله؟

وعلى تقدير الجهل بهما فالظاهر من الاول (٣) هو وطئ النساء ومن الثاني (٤) الاصطياد وقتله ويمكن ادخال الاكل ايضاً وأن الظاهر من الاحرام احرام الحج.

ولما الاجماع فغير ثابت فان ثبت فيما ثبت فهو المتبع والا فالأصل وظاهر الاخبار الكثيرة الصحيحة (٥) بل ظاهر الآية (٦) عدم التقييد وهو المتبع، والاحتياط هو التوقف الى النفر الثاني لمن لم يتق، والافضل لغيره النفر الثاني لتحصيل عبادة اخرى، ولرعاية ظاهر الاخبار، وكذا الاقامة عني في ايام التشريق لظاهر الخبر (٧) وفتوى الاصحاب.

ويدل على عدم اختصاص النفر الاول عن لا يريد الاقامة بمكة كما قبل،

(١) و (٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب العود الى متى، الرواية ١ و ٢.

(٣) يعنى الحجة الاول.

(٤) يعنى الحجة الثاني.

(٥) و (٦) قد تقدمتا.

(٧) راجع الوسائل الباب ١٣ من ابواب العود الى متى.

ولوبات الليلتين بغيرها وجب عليه شاتان، الا ان يبيت بمكة
مشتغلاً بالعبادة، ولوبات غير المتقى الثلاث، وجب عليه ثلث شياة،
ويجوز ان يخرج من منى بعد نصف الليل.

صحیحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا بأس ان ينمر الرجل
في النفر الاول ثم يقيم بمكة (١).

قوله: ولوبات الليلتين الخ. اي لوبات الحاج ليلتي الحادي عشر
والثاني عشر بغير منى وجب عليه لكل ليلة منها شاة، الا ان يبيت بمكة مشتغلاً
بالعبادة، او يخرج من منى بعد نصف الليل، فان ذلك يجوز، ولا شيء حينئذ عليه
في الصورتين.

والظاهر انه لا يجب عليه الا شاتان لوبات الليلة الثالثة ايضاً بغيرها
وبغير مكة كما مر، لعدم الوجوب عليه الا ليلتين فتبعد الكفارة للثالثة.
ويجب ايضاً على غير المتقى لو لم يبيت الليالي الثلاث بها، ولا بمكة مشتغلاً
بالعبادة، لكن ليلة شاة فعليه ثلث شياة ولوبات البعض دون البعض تتبعاً فهنا
احكام (الاول) وحوب الشاة على تارك ليلة الا المستثنى، دليله الاجماع المفهوم من
المنتهى.

وصحیحة صفوان قال: قال ابو الحسن عليه السلام سألتني بعضهم عن
رجل بات ليلة من ليالي منى بمكة؟ فقلت: لا ادرى فقلت له: جعلت فداك ما
تقول فيها؟ قال عليه السلام عليه دم شاة اذا بات، فقلت: ان كان انما حبسه شأنه
الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة أعليه مثل ما على هذا؟ قال:
ليس (ما خ ل) هذا بمسئلة هذا وما احب ان ينشئ له الفجر الا وهو يعني (٢).

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب العمود الى منى الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب العمود الى منى، الرواية ٥.

لعلّ قوله: (لا ادرى) للتحقّية وقوله: (اذابات) اشارة الى وحبوب الدم اذابات بمكة وقوله: (ان كان انما حبسه الخ)، اشارة الى سقوط الدم ان كان بمكة مشغلاً بالعبادة وقوله: (وما احب) يدل على استحباب الرجوع الى منى ليلاً وان كان مشغلاً بالعبادة.

ورواية جعفر بن ناجية قال: سألت ابا عبدالله عليه الصلوة والسلام عن من بات ليالى منى بمكة؟ قال: ثلاثة من الغنم يذبحهن (١). ولا يضّر ضعف سندها بمحمد بن سنان وغيره (٢).

وصحيحة علي بن جعفر، عن اخيه عليه الصلوة والسلام عن رجل بات بمكة في ليالى منى حتى اصبح؟ قال: ان كان اتاها نهاراً فبات فيها حتى اصبح فعليه دم يهرقه (٣) اتي لكل ليلة.

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا تبت (لا يبيت خ ل) ليالى (ايام خ ل) التشريق الا بمنى: فان بت في غيرها فعليك دم فان خرجت اول الليل فلا ينصف الليل الا وانت في منى الا ان يكون شغلك نسكك او قد خرجت من مكة وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تصبح في غيرها.

لعل المراد بقوله: (او خرجت من مكة) الخروج من مكة بعد الطواف والتسعى وتنصف الليل في الطريق من غير تقصير، او نام بعد خروجه عن مكة وتجاوزته عن عقبة المذنبين.

لصحيحة جميل من دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من زرفنام في

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب العود الى منى الرواية ٦

(٢) وسند الرواية (كما في التهذيب) هكذا. الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن بن مسكان عن

جعفر بن ناجية. (٣) اوردها والنسب بعدها في الوسائل الباب ١ من ابواب العود الى منى الرواية ٢ و ٨ و ١٦

الطريق فان بات بمكة فعليه دم وان كان قد خرج منها فليس عليه شيء وان
اصبح دون منى.

ولعل المراد بقوله: (في الطريق) ما كان اعم مما بمكة وغيرها.
ولصحيحة محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن عليه الصلوة والسلام عن
الرجل يزور فينام دون منى فقال: اذا جاوز عقبة المذنيين فلا بأس ان ينام (١).
واعلم ان ظاهر هذه الروايات وجوب الدم بالمبيت في غير منى جميع الليل
كما يشعر به صحيحة علي بن جعفر عليه السلام وغيرها الا من خرج بعد نصف
الليل او كان بمكة مشغولاً بالعبادة او كان بمكة وخرج منها متوجهاً الى منى وتجاوز
عقبة المذنيين ونام، فلا نعلم وجوب الدم لو بات بعض الليل بغير منى فتأمل
والاصل وعدم ظهور الاجماع فيه وعدم النص دليل عدم.
بل يدل على عدم وجوب الدم مطلقاً مثل صحيحة العيص بن القاسم
قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته ليلة من ليالي منى؟ قال: ليس
عليه شيء وقد اساء (٢).

ورواية سعيد بن يسار - (ولعلها صحيحة) - قال: قلت لابي عبد الله
عليه السلام: فاتتني ليلة المبيت بمنى من شغل فقال: لا بأس (٣).
يحتمل من الكفارة وحملها الشيخ على من خرج بعد نصف الليل او كان
مشغولاً بالعبادة في مكة لعدم شيء حيثئذ كما مر في الاخبار المتقدمة.
ولا يخفى بعدهما وياباهما في الاولى قوله: (اساء) فانه لاسائة في الموضعين
فتأمل.

فالجمع بالحمل على الاستحباب طريق حسن وفي الاخبار ما يؤيد ذلك فافهم.

(و الثاني) (١) جواز الخروج من منى بعد نصف الليل، من غير شيء وقد مرّ دليله.

(و الثالث) عدم شيء من الاثم والكفارة لو بات بمكة مشغلاً بالعبادة. والظاهر أنه يكفي الاشتغال الى نصف الليل وقد مرّ ما يدل عليه وهو الظاهر من الاخبار المتقدمة والاصل يؤيده.

ولا يدل على اشتراط الاستيعاب - بل كان الاستيعاب اتفاقاً - صحيحة معاوية بن عمار، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل زار البيت فلم يزل في طوافه ودعائه والسمى والدعاء حتى يطلع الفجر؟ فقال: ليس عليه شيء كان في طاعة الله عز وجل (٢).

وقد يشعر بجواز المبيت في غير مكة ايضاً مشغلاً بالعبادة لقوله عليه السلام (قوله ظ): (كان في طاعة الله).

(و الرابع) سقوط الدم عن كان بمكة وخرج منها متوجهاً الى منى وتجاوز عقبة المدنيين.

(و الخامس) جواز دخول مكة بعد خروج نصف الليل من منى لما في صحيحة معاوية بن عمار: ولا يضرك ان تصبح في غيرها (٣).

اي غير منى وهو اعم بل يمكن كونها اولى لأنها المتبادر مما يخرج من منى الى موضع ولأنه افضل بل الكون بها عبادة كما ورد في بعض الاخبار والعبادة فيها افضل لانه ورد ان التسيعة بها افضل من خراج المراقين يتصدق (٤).

(١) عطف على قوله: فهنا احكام، الاول الحج.

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١ من ابواب المود الى منى الرواية ٩ و ٨.

(٤) النعب باب مسائل تلج الرواية ٩٥ ولقضاها: تسيعة مكة تعدل خراج المراقين يعني في سبيل الله

و يجب ان يرمى كل يوم من ايام التشريق كل جرة ثلث بسبع حصيات، يبدأ بالاولى، ثم الوسطى، ثم جرة العقبة.

(و السادس) ان الافضل عدم الخروج من منى الا بعد الفجر وان انتصف الليل يدل عليه الرواية (١) وان الخروج رخصة وكذا ان الافضل كونه بها. بل ورد النهي عن زيارة البيت في ايام منى في صحيحة العيص قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزيارة بعد زيارة الحج في ايام التشريق؟ فقال: لا (٢).

حملت على الكراهة لما مرّ مما يدلّ على الجواز وكأنّه للاجماع. ولصحيحة رفاعه (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل (رجل خ ل) يزور البيت في ايام التشريق؟ فقال: نعم ان شاء. و لرواية يعقوب بن شعيب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن زيارة بيت في ايام التشريق فقال: حسن، و لرواية ليث المرادي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي مكة ايام منى بعد فراغه من زيارة البيت فيطوف بالبيت تطوعاً؟ فقال: المقام بمنى افضل واحب الي (٣).

قوله: ويجب أن يرمى الخ. ادعى الاجماع في المنهى على وجوب الرمي وحسن ما وجد من كلام الشيخ - في بعض كتبه أنه سنة على أن وجوبه ثابت دلالة لا بالكتاب.

و كذا الخبر مثل صحيحة معاوية بن عمار أن الرمي سنة والسعي

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب العمود الى منى، الرواية ٢٠.

(٢) اوردها و حسن معناها في الوسائل الباب ٢ من ابواب العمود الى منى الرواية ٦ و ٢ و ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب العمود الى منى، الرواية ٥.

فان نكس اعداد على الوسطى، وجرة العقبة.

فريضة (١).

وكذا ادعى الاجماع فيه على وجوب الترتيب كانه شرط ايضاً مطلقاً.
ويدل عليها (عليه خ ل) صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ارم في كل يوم عند زوال الشمس وقل كما قلت حيث (حين خ ل) رميت جرة العقبة وابدأ بالجمرة الاولى فارمها عن يسارها من بطن المسيل وقل كما قلت في يوم النحر ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة واحمد الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله ثم تقدم قليلاً وتدعو وتساله ان يتقبل منك ثم تقدم ايضاً وافعل ذلك عند الثانية واصنع كما صنعت بالاولى وتقف وتدعو الله كما دعوت ثم تمضي الى الثالثة وعليك السكينة والوقار فارم ولا تقف عندها (٢) ويدل على كون الترتيب شرطاً وجوب الترتيب في الامر به فع الا تيان بعدم الترتيب ما اتى بالمأمور به وما مضى (٣) من الرواية.

قوله: فان نكس الخ. اي لورمى العقبة ثم الوسطى ثم الاولى، فرمى الاولى جز فيجب ان يعيد على الباقي بالترتيب.

دليله ان الرمي الاولى قد حصل واشتراط الترتيب يقتضى عدم اجزاء الباقي فتجب الاعادة.

ويدل عليه ايضاً صحيحة الحلبي - (قالها في المنتهى والظاهر أنها حسنة وحسنة معاوية ايضاً فانه ايضاً رواها لوجود ابراهيم) - (٤) عن ابي عبد الله

(١) الكافي باب من نسي رمي الجمار او جهل الرواية ١ ومتن الرواية هكذا. والسمي بين الصدا والمرورة مرسلة.

(٢) اورد صدرها في الوسائل الباب ١٢ من ابواب رمي جرة العقبة الرواية ١ ودلها في الباب ١٠ من تلك الابواب الرواية ٣.

(٣) عطف على قوله: وجوب الترتيب.

(٤) فان صدرها كما في الكافي هكذا: عن ابن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير عن معاوية بن همار وحده، عن الحلبي، جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام.

ولو نقص العدد ناسياً حصل بالترتيب مع الاربع (اربع خ ل) لا بدونها.

عليه السلام في رجل رمى الجمار منكوسة، قال: يعيد على الوسطى وجرة العقبة (١) وهي موجودة في صحبحة معاوية الطويلة وزاد بعد قوله: العقبة: (وان كان من الغد) (٢) تدل على وجوب القضاء ايضاً ان نكس.

ورواية مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل نسي رمي الجمار يوم الثاني فبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الاولى يؤخر ما رمى بها رمى فيرمى الجمرة الوسطى ثم جمرة العقبة (٣).

ولا يفتر عدم التصريح بتوثيق مسمع مع مدحه في القسم الاول وفي كليهما دلالة ما على عدم وجوب قصد كونها الاولى مثلاً بل معرفة الترتيب ايضاً فانه يكفي الا تيان بالفعل على ما هو مأمور به في نفس الامر فافهم.

ومن الصورة المذكورة يعلم حال باقي الصور التي خالف الترتيب.

قوله: ولو نقص الخ. اي لو نقص بعض عدد الجمرة المتقدمة وكمل الباقي ناسياً قداتي بالترتيب الذي هو شرط لصحة الرمي ان كان الناقص المقدم اكثر من النصف فيجب اكماله فقط ولا يجب اعادة ما بعده وان لم يكن زائداً على النصف تجب اعادة ما بعده وهل تجب اعادته ايضاً او يكفي اكماله فيكون ما فعله محسوباً واما الباطل هو ما بعده فقط؟ الاصل يدل على الثاني والروايات التي تدل على حصول الترتيب في الزيادة على النصف (٤) تدل على الاول فهو الاولى واحوط فيضمحل الاصل.

وبالجملة يحصل الترتيب بالتجاوز عن النصف لو كان الترك نسياناً وفي

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب العود الى من الرواية ٣ و ٤ و ٥.

(٤) راجع الوسائل الباب ٦ من ابواب العود الى من.

العمد لأبد لذترتيب من اكمال ما تقدم ولو (فلو خ ل) نقص المقدم ولو واحدة يستأنف ما بعده بعد اكماله ويحتمل استينافه ايضاً وهو احوط كما مر في النسيان اذا كان اقل من النصف فدون السبع في العمدة بمنزلة دون النصف في السهو فتأمل ان قننا به في نسيان ما نقص عن النصف.

ولو رمى الاولى اربعاً و كمل الاخيرتين نسياناً يرمى ثلاثاً على الاولى فقط.

و دليل الحكم المذكور في المتن رواية معاوية بن هتمار عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل رمى الجمرة الاولى بثلاث والثانية بسبع والثالثة بسبع قال: يعيد يرميهم جميعاً بسبع صاع قلت: فانه رمى الجمرة الاولى (فان رمى الاولى خ ل) باربع والثانية ثلاث والثالثة بسبع؟ قال: يرمى الجمرة الاولى بثلاث، والثانية بسبع ويرمى جرة العقبة بسبع قلت فانه رمى الجمرة الاولى باربع والثانية باربع والثالثة بسبع قال: يعيد ويرمى الاولى بثلاث والثانية بثلاث ولا يعيد على الثالثة (١).

قال في المنتهى رواها الشيخ في الصحيح ولكن في لطريق (٢) عباس، كانه يعرف كونه ابن معروف الثقة وهو كثير الرواية.

وهذه صحيحة في الكافي بتغير ما بالزيادة (٣) وبالجمله المضمون صحيح في الكافي.

ورواية علي بن اسباط قال: قال ابو الحسن عليه الصوة والسلام اذا رمى الرجل الجمار اقل من اربع لم يحزه اعاد عليها واعاد على ما بعدها وان كان قد اتم ما بعدها وادام رمى شيئاً منها اربعاً بني عليها ولم يعد على ما بعدها ان كان قد اتم

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب العمدة الى من في الرواية ٢.

(٢) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عباس عن معاوية بن عمر.

(٣) راجع الكافي باب من حالف الزمي او راد او نقص الرواية وهي طويلة.

رميه (١).

وفيهما دلالة على وجوب إعادة الناقص أيضاً.

وكانت المولات بين حصيات السبع بمعنى عدم الفصل بينهما برمي
جرة أخرى قبل اكمال الأربع شرط.

واعلم أن ظاهر هاتين الروایتين لعم من الناسى والجاهل والعامد
فستخصيص لحكم بالناسى يحتاج الى دليل ولا يدل دليل وجوب الاعادة، على
الناكس اصلاً ولا دليل وجوب الترتيب ظاهراً على إعادة العامد ما (٢) دلت
الروایتان على عدمها صريحاً نعم له دلالة في الجملة لأن ظاهر الامر في دليل وجوب
الترتيب مشعر بعدم الصحة لو خالفه.

ويمكن تخصيصه (٣) بما اذا لم يرم أربعاً لعموم هاتين الروایتين وان (٤)
كان القائل بالصحة في العمد غير ظاهر والشهرة مؤيدة مع الاحتياط.
وما الجاهل فالظاهر أنه كالناسى لما مرّ وصرح في الدروس بالصحة في
الناسى والجاهل وعدمها للعامد.

ويمكن الصحة في الجاهل والناسى وفي العامد اذا تجاوز النصف، والا
فالبطلان لكون الجهل والنيان عذراً كما مرّ غير مرة ولما سيأتى في رواية بريد
لعجل (٥).

ويؤيده وجوب إعادة الثلث في المتقدم (المقدم خ ل) فان ذلك في الناسى
والجاهل بعيد فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب العمود الى متى، الرواية ٣.

(٢) هكذا في جميع نسخ ويحتمل غير بعيد ان تكون العبارة: لما دلت الروایتان الخ.

(٣) اي تخصيص وجوب الترتيب. (٤) وفي النسخة المطبوعة وبعض النسخ المخطوطة: فان بدد وان.

(٥) الوسائل الباب ١٥ من ابواب رمي جرة العقبة الرواية ٣.

و وقته من طلوع الشمس الى غروبها (الغروب خ ل).

قوله: و وقته من طلوع الشمس الى غروبها. اي وقت رمى الجمار في ايام التشريق من طلوع الشمس الى غروبها، هذا هو القول المشهور، ونقل عن الشيخ قول في الخلاف بعدم الجواز الا بعد الزوال.

دليله رواية صفوان بن مهران، قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: رمى (ارم خ ل) الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها (١).

و رواية منصور بن حازم، قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: رمى الجمار ما بين طلوع الشمس الى غروبها (٢).

و رواية زرارة وابن اذينة عن ابي جعفر عليه السلام، أنه قال للحكم بن عتيبة ما حذر رمى الجمار؟ فقال الحكم: عند زوال الشمس فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حكم أرأيت لو أنهما كانا اثنين فقال أحدهما لصاحبه: احفظ علينا متاعنا حتى يرجع أكان يفوته الرمي؟ هو والله ما بين طلوع الشمس الى غروبها (٣).

قال في المنتهى: إن هذه الثلاثة كلها صحيحة، وكذا سقى الاخبار الكثيرة فيه بالصحة.

ولي فيها تأمل لوجود موسى بن القاسم عن عبدالرحمن في الاولى (٤) والثالثة (٥) وفي الاخبار الكثيرة وعبدالرحمن مشترك.

وقال في التهذيب في مسألة من شك في الطواف: روى موسى بن القاسم عن عبدالرحمن بن سيابة وهو غير مذكور في الكتابين فيحتمل كون ما في هذه الروايات وفي جميع المواضع التي يكون صدر الحديث موسى بن القاسم عن

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٣ من ابواب رمى جرة النية الرواية ٢ و ٤ و ٥.

(٤) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن، عن صفوان بن مهران.

(٥) وسندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن حماد بن عيسى عن حمير

عن زرارة وابن اذينة.

ولونفر في الاول دفن حصي الثالث.

عبدالرحمن، كونه ابن ستيابة وكأن المصنف قدس الله سره يعرف أنه الثقة.
ولوجود (عنه عن سيف) اي موسى بن القاسم عن سيف في الثانية (١)
وهو مشترك لعنه ابن عميرة.

و في الاستبصار عنه عن محمد بن سيف وهو غير مذكور الظاهر أنه غلط وقد
وجد في موضع في غير هذه الرواية عن محمد بن سيف والظاهر انه محمد بن عمر بن
يزيد لأنه قد صرح بنقل موسى بن القاسم عنه بعد هذه الرواية في التهذيب وكلام
الاستبصار يحتمل ان يكون بطل (عن) ب (ابن).

ويدل عليه أيضاً عموم الأدلة الدالة على الرمي أيام التشريق وقد مر أيضاً
فيما تقدم في صحيحة معاوية بن عمار في بيان السفر الأول ما يدل عليه فتذكر وهو
قوله عليه السلام فلا شيء عليك أي ساعة نفرت ورميت قبل الزوال وبعده (٢).

ودليل لقول الثاني كأنه مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة
قال: ارم كل يوم عند زوال الشمس (الحديث) (٣).

والاحتياط مع نفسه في رواية زرارة وابن اذينة صريحاً غير ظاهر في
المدعى فان ظاهرها قريب الزوال وان اريد بعد الزوال الى الغروب فهو مع بعده قد
يحمل على الاستحباب والافضلية أو التقية للجمع بين الأدلة والاحتياط ليس بدليل
يعارض ما تقدم، نعم لا شك أنه افضل واحوط.

قوله: ولونفر في الاول الخ. اي لونفر الحاج عن منى في النفر الاول وهو
ثاني عشر ذي الحجة استحب له دفن حصي اليوم الذي بعده لو كان في منى كأنه

(١) وسنده (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن محمد بن سيف عن منصور بن حازم.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب العمود الى منى الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب رمي جرة التقية الرواية ١.

ويرمى الخائف والمريض والراعى والعبد ليلاً.

للرواية (١).

قوله: ويرمى الخائف والمريض والراعى والعبد ليلاً. والظاهر أن النساء والصبيان كذلك لما تقدم من أن لها الافاضة من المشعر ليلاً والرمى كذلك في صحيحة ابى بصير عن ابى عبدالله عليه الصلوة والسلام قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان ان يفيضوا بالليل وان يرموا الجمار ببيل وان يصلوا الغداة في منازلهم الخبر (٢).

ولا يضر القول في (ابى المعز) بالوقف لان الظاهر من كلام الشيخ غير ذلك وانه ثقة ومؤيدة بغيرها.

ويدل على جواز الرمي للنساء ليلاً ايضاً صحيحة سميد الاعرج (٣) وقد تقدمت.

ويدل على بعض ما في الاصل (٤) صحيحة عبدالله بن سنان، عن ابى عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان يرمى الخائف بالليل ويضحي ويفيض بالليل (٥). وفيها دلالة على جواز الاضحية ايضاً بالليل للخائف. ومثلها حسنة محمد وزرارة (٦).

ويدل على كنه ما دل على جواز الافاضة لهم ليلاً (٧) لانه اذا جاز الافاضة من المشعر ليلاً وترك الوقوف النهارى الذي هو ركن عندهم فالرمى

(١) ولعله ناظر الى ما رواه في المستدرک عن دهاتم الاسلام من جعفر بن محمد عليهما السلام، انه قال: من فعل النحر في يومين ترك ما بين عنده من الجمار يفي، فان قوله عليه السلام: (ترك النحر) مستلزم للنقض عادة اذ لم يقص طرح ما بين عنده (راجع الباب ٧ من ابواب العود الى منى الرواية ٢).

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣ تمامها فان حص الحصص مصير الى مكة وتكلى من يصحى عنهن. (٣) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر الرواية ٣. (٤) ي في المتن.

(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٤ من ابواب رمي جرة النقية الرواية ١ و ٤.

(٧) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر.

ولونسي رمى يوم، قضاءه من الغد مقدماً.

بالطريق الأولى فتأمل.

وموثقة سماعة بن مهران (له ولزعة أيضاً) (١) عن أبي عبدالله قال:
رخص للعبد والخائف والرأعي في الرمي ليلاً (٢).

قوله: ولونسي رمى يوم قضاءه من الغد مقدماً. دليله رواية موسى بن
القاسم عن عبدالرحمن عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
رجل افرض من جمع حتى انتهى الى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت
الشمس؟ قال: يرمى اذا أصبح مرتين مرة لما فاتته والاخرى ليومه الذي يصبح فيه
وليفرق بينهما يكون احديهما بكرة وهي للامس والاخرى عند زوال الشمس (٣).

قال في المنتهى: انها صحيحة، والتأمل فيها يعلم مما تقدم، ولكس الظاهر
أنه لا يضر، اذ الظاهر عدم الخلاف في الحكم المذكور وصحيحة في الفقيه (٤).

ويؤيده أيضاً رواية بريد العجلي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
رجل نسي رمى الجمرة الوسطى في اليوم الثاني؟ قال: فليرمها في اليوم الثالث
لما فاتته ولما يجب عليه في يومه قلت: فان لم يذكر الا يوم النحر؟ قال: فليرمها ولا
شيء عليه (٥).

ولا يضر وجود حسن بن الحسين اللؤلؤي الذي في ضعفه قول (٦) لأن

(١) سندها كما في التهذيب هكذا: سعد، عن أبي جعفر عن العباس بن معروف، عن علي بن
مزيار عن الحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب رمى جرة العقبة الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب رمى جرة العقبة الرواية ١.

(٤) معناه أنها مصداقاً الى عدم الخلاف في الحكم سندها صحيح في الفقيه.

(٥) الوسائل الباب ١٥ من أبواب رمى جرة العقبة الرواية ٣.

(٦) سندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن اللؤلؤي حسن بن الحسين عن الحسن بن

عبيد عن علي بن رثاب عن بريد الصجلي.

ولو نسي الجميع حتى دخل مكة رجع، ولو خرج بعد انقضاء
أيامه رمى في القابل، أو استناب

الظاهر أنه ثقة، والضعف غير ثابت صريحاً.

وفيهما على الظاهر دلالة على عدم الإعادة إن فات الترتيب حيث ما امر
بإعادة الأخيرة أيضاً واكتفى برمي الوسطى فقط، فيمكن حمل ما تقدم من الأخبار
الدالة على الترتيب (١) على العامد فقط دون الجاهل والناسي.

وينبغي أن يميز بينها بالنية والأولى التعرض للإداء والقضاء كما قاله
الإصحاب، والمصنف ما ذكر أيضاً النية هنا كما في المنتهى، وكذا في الذبح والحق
فيها والأحوط النية بالتفصيل المذكور واقتل الجزى ظاهر قد مر.

قوله: ولو نسي الجميع حتى دخل مكة رجع الخ. أي لو نسي رمي
جميع الجمار الثلاث حتى نفرو ودخل مكة رجع إلى منى ليأتى به ما كان أداء فداء
وما كان قضاء فكذلك مقدماً له على الزوال كما مر أن بقي زمانه وهو أيام
التشريق.

يدل عليه صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
ما تقول في امرأة جهلت أن ترمي الجمار حتى تعود (نفرت خ ل) إلى مكة؟ قال:
فلترجع ف لترم الجمار كما كانت ترمي والرجل كذلك (٢).

ولو خرج من مكة ولم يذكر إلا بعد انقضاء أيامه فيجب أن يرميها في
القابل أمّا بنفسه أن حج أونائبه أن لم يحج مع الإمكان.

يدل عليه رواية عمر بن يزيد (الظاهر أنه الشقة) عن أبي عبد الله
عليه السلام قال: من أغفل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعليه

(١) راجع الوسائل الباب ٥ من أبواب العمود إلى منى.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب العمود إلى منى، الرواية ١.

ان يرمى من قابل فان لم يحجج رمى عنه وليه فان لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه فانه لا يكون رمى الجمار الا ايام التشريق (١).

ولا يضّر عدم التصريح بتوثيق محمد بن عمر بن يزيد (٢) مع ذكره في كتاب ابن داود في القسم الاول فقط لشهرة الحكم بل عدم ظهور الخلاف فيه. و الظاهر انه يريد (بالولي) الوارث وانه يريد اولويته لا الترتيب الحقيقي، اذ لا يجب على الولي مع حياته بل بعد موته ايضاً قضاء هذا الرمي عنه بنفسه لانه مشقة عظيمة ومستلزمة لصرف مال كثير ولهذا جوّز له النيابة مع امكانه بنفسه وقوله: (رجل من المسلمين) يشعر بعدم اشتراط العدالة بل الايمان في النائب فتأمل.

وحمل الشيخ - على عدم القضاء في هذا العام لاجل هذه الرواية - ما يدلّ على عدم القضاء مثل رواية معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل نسي رمي الجمار قال: يرجع فيرميها قلت: فانه نسيها حتى اتي مكة قال: يرجع فيرمي مغزقاً بفصل بين كل رميتين بساعة قلت: فانه نسي او جهل حتى فاته وخرج قال: ليس عليه ان يعيد (٣).

قال: اي في هذه السنة لما تقدم، ولعل الفصل بساعة مستحب ولا شك انّ الاولى رعايته.

وفي الطريق موسى بن القاسم (٤) عن النخعي كانه ابو الحسين وقد نبه به

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب المود الى معنى الرواية ٤.

(٢) سندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم، عن محمد بن عمر بن يزيد، عن محمد بن

عذافر، عن عمر بن يزيد. (٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب المود الى معنى، الرواية ٣.

(٤) سندها (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن النخعي، عن ابن ابي عمير، عن معاوية بن

كثيراً في التهذيب، ويسمى هذه بالصحة في المنتهى كثيراً، وقد مرّ خصوصاً في بحث الطيب وهنا ما قال: أنها صحيحة، والظاهر أنها صحيحة، لأنّ الظاهر أنّ النخعي، هو ابوالحسين، وهو أيوب بن نوح الثقة على ما قاله في الخلاصة في باب أيوب وباب كفى وإن قال: ويحيى لغيره أيضاً لأن بيانه كثيراً بابي الحسين قرينة لكونه أيوب بن نوح الله يعلم.

ولا شك أنّه إذا صرح بابي الحسين، فهو الثقة.

وفي هذه الاخبار دلالة على وجوب الرمي والقضاء وأنه لا يضرّ بحجه ولا باحلاله وقد مضى تفصيل ذلك.

فلا يضر رواية عبدالله بن جبلة، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: من ترك رمي الجمار متعمداً لم يحلّ له النساء وعليه الحج من قابل (١).

للضعف بجهل يحيى بن المبارك الغير المذكور في الكتب ووقف عبدالله (٢) ومخالفته لما تقدّم بل للاجماع على الظاهر وعدم القائل بها وإن امكن حمها على الاستعباب او التقية لاحتمال كون ذلك مذهباً لبعض العامة.

والمعجب ان الشيخ نقلها في التهذيب وقال أنها تدل على أنّ من ترك رمي الجمار متعمداً لا يحلّ له النساء وعليه الحج من قابل وما ذكرها تأويلاً مع اهتمامه بذلك.

ويمكن ان يأول بان المراد مع تركه ما يوجب الاعادة وعدم جواز وطئ النساء فانه ما قال ان مجرد ذلك يوجب لكذا في صريحه فاذا لم يكن ذلك (٣) حلت عليه وان كان ذلك بعيداً لكن قال بمثله الشيخ رحمه الله في غيرها فتذكر.

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب العمود الى منى، الرواية ٥.

(٢) سندها (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك

(٣) اي هذا التأويل.

عن عبدالله بن جبلة.

و يجوز الرمي عن المعذور، ولونسي رمى جمرة وجهل عينها اعد
الثلاث، ولونسي حصاة ولم يعلم المحل، رمى على الثلاث.

قوله: ويجوز الرمي عن المعذور. يدل عليه الاعتبار والاخبار مثل حنة
معاوية بن عمار وعبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الكسير
والمبطون يرمى عنها قال: والصبيان يرمى عنهم (١).

وفي الصحيح، عن اسحق بن عمار قال سألت ابا ابراهيم عن المريض
يرمي عنه الجمار؟ قال نعم يحمل الى الجمرة ويرمي عنه (٢).
و لا يضر اسحق لما مرّ غير مرة.

وصحيحة رفاعه بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن
رجل اغمى عليه فقال يرمى عنه الجمار (٣).

و غيرها مثل رواية اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه الصلوة والسلام
قال: سألت عن المريض يرمى عنه الجمار قال: نعم يحمل الى الجمار (الجمرة خ ل)
ويرمي عنه قلت: فانه لا يطيق ذلك قال: يترك في منزله، ويرمي عنه قلت:
فالمريض المغلوب يطاف عنه؟ قال: لا، ولكن يطاف به (٤).

وروايتا اسحق تدلان على الحمل الى الجمار مع الامكان، ويؤيده
الاتيان بما استطيع كما يدل عليه بعض الاخبار (٥) وهو غير مذكور في كلام
الاصحاب على ما رأيته، ويمكن الاستحباب، ولا بأس بالعمل بهما.

قوله: ولونسي رمى جمرة الخ. يدل عليه الاعتبار والاخبار التي هي

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب رمى جمرة العبة الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب رمى جمرة العبة الرواية ٤ واورد ذيلها في الباب ٤٧ من ابواب

الطواف الرواية ٥. (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٧ من ابواب رمى جمرة العبة الرواية ٥ و ٦.

(٥) لا يبعد ان يكون اشارة الى قوله: اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم عوال الثاني ج ٤ من ٥٨

وبه اذا امرتكم بأمر الخ.

ويستحب الإقامة ببنى اتيام التشرقي، ورمى الاولى عن يمينه واقفاً داعياً، وكذا الثانية والثالثة، مستدبر القبلة مقابلها، ولا يقف.

دليل قوله: ولونسي حصاة الخ مثل رواية عبدالمعلى عن ابى عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: قلت له رجل رمي الجمرة (جمرة العقبة ثل) بست حصاة ووقعت واحدة في الحصى؟ قال: يعيدها ان شاء من ساعته وان شاء من الغد اذا اراد الرمي ولا يأخذ من حصى الجمار، قال: وسألت عن رجل رمي جمرة العقبة بست حصاة ووقعت واحدة في المحمل؟ قال: يعيدها (١).

فتأمل وهي تدل على وسعة وقت الواحدة وعدم رمي ما رمي.

وصحيفة معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام انه قال في رجل أخذ احدى وعشرين حصاة فرمى بها فزادت واحدة فلم يدر من ايهن نقص قال: فليرجع فليرم كل واحدة بحصاة وان سقطت من رجل حصاة فلم يدر من ايهن نقص هي قال: فبأخذه من تحت قدميه حصاة فيرمى بها قال: وان رميت بحصاة فوقعت في محمل (محل خل) فأعدمكها وان هي اصابته انساناً او جملاً ثم وقعت على الجمار اجزأك (٢).

وقد مرت هذه، ولا يخفى دلالتها، وتدل على وجوب الاصابة وعدم وجوب الإصابة أولاً.

قوله: ويستحب الإقامة الخ. قد مر انه يجوز ان يحج الحاج في ايام التشرقي الى مكة ويطوف وان أقامته فيها ببنى افضل.

وقد مر دليل استحباب رمي الاولى عن اليمين اى يمين الرامى اذا توجه

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب رمي جمرة العقبة الرواية ٢ ولورد صدرها في الباب ٧ من ابواب العمود الى معنى الرواية ٣ واورد ثلثها في الكافي في الباب من خالف الرمي زاد او نقص.

(٢) ورد صدرها في الوسائل في الباب ٧ من ابواب العمود الى معنى الرواية ١ وديلها في الباب ٦ من ابواب رمي جمرة العقبة الرواية ١.

والتكبير على رأى، وصورته: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر على ما هدينا والحمد لله على ما أولينا ورزقنا من
بهيمة الأنعام، عقيب خمسة عشر صلوة، أولها ظهر (يوم في) العيد، ثم
يمضي حيث شاء.

الجمرة والقبلة فهوي سار الجمرة باعتبار جعلها مستديراً للقبلة وهو طرفها الذي ليس
بمحاذ للطريق.
وقد مرّ أيضاً دليل استحباب الوقوف عندها بعد الفراغ والدعاء بعد ذلك
بعد ان يتقدم قليلاً واختصاص ذلك بالأولين.
وقد مرّ أيضاً قبل هذا استحباب استقبال الثالثة وهي الحقة واستدبار
القبلة وعدم الوقوف عندها.
وكل ذلك موجود في صحيحة معاوية بن عمار (١) التي ذكرت في شرح
قوله: ويجب الرمي الخ.
الا استحباب استدبار الثالثة فانه مضي عند ذكر رميها يوم النحر.
قوله: والتكبير الخ. اي يستحب ذلك وقوله: (على رأى) اشارة الى
الخلاف لبعض في وجوبه.
واستدل عليه بآية فاذكروا الله في ايام معدودات (٢) وقد فسر في التفسير
والاخبار (٣) بالتكبير في هذه الايام ويؤيده ورود التحريض في الاخبار الكثيرة
الصحيحة ايضاً.
مع رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام قال:

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب رمي جرة العبة الرواية ١.

(٢) البقرة، ٢٠٣.

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب السود الى معنى الرواية ٤.

التكبير واجب في دبر كل صلاة فريضة او نافلة أيام التشريق (١).
 وهذه الرواية ضعيفة بـ (عمار وغيره) على أنّ القول بمضمونها غير ظاهر إذ
 الظاهر أنه لا قائل بوجوبه عقيب كل فريضة او نافلة أيام التشريق.
 قال في هذا المحل من المختلف ان هذه الرواية متروكة بالاجماع لأن
 الاصحاب ما استحبوا التكبير عقيب النوافل فضلاً عن الوجوب.
 ولكن قال في بحث صلاة العيد منه ان ابن الجنيد قال: بالوجوب عقيب
 الفريضة وبلاستحباب عقيب النافلة.

فتأمل. فيه بل انما هو عقيب الفريضة اليومية اولها ظهر يوم النحر وآخرها فجر ثالثه
 لمن كان بمنى وثانيه لمن كان بغيره كالقول المشهور باستحبابه في أيام التشريق
 ايضاً مساعمة وهي موجودة في غيرها من الاخبار ايضاً حيث اطلق يوم التشريق على
 يوم النحر ايضاً وكذا في كل فريضتها وقد عرفت مجيء الواجب بمعنى المستحب
 المؤكد.

و يؤيده ما رواه عمار ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن
 الرجل ينسى ان يكبر (التكبير ل) في أيام التشريق؟ قال ان نسي حتى قام من
 موضعه فليس عليه شيء (فلا شيء عليه خ ل) (٢) لأنه لو كان واجباً ما كان
 ينبغي سقوطه بمجرد القيام عن موضعه كما هو شأن الواجبات.

و يؤيد عدم الوجوب بل الاستحباب في المندوبات صحيحة داود بن فرقد
 (الثقة) قال: قال: ابو عبدالله عليه السلام: التكبير في كل فريضة وليس في النافلة
 تكبير أيام التشريق (٣).

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب صلاة العيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب صلاة العيد الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب صلاة العيد الرواية ٢.

فأظهر منها عدم استحباب التكبير الخاص عقيب النافلة فيها فلا يعد كونها بدعة على هذا الوجه.

نعم يمكن استحباب التكبير مطلقاً هناك أيضاً من حيث أنه ذكر وهو حسن على كل حال خصوصاً عقيب الصلوة.

قال في التهذيب عقيبها، فيكون الوجه في الرواية الأولى رفع الحظر لمن يكبر بعد النوافل لأنه غير ممنوع الإنسان عن التكبير في جميع الأحوال فكيف بعد صوة النوافل.

ويمكن أن يجاب عن أمر الآية بأنه للاستحباب والتحريض والترغيب في الأخبار (١) لا يدل على الوجوب، بل ترك الأمر فيها قد يشعر بعنجه.

لصحيحة على بن جعفر عن أخيه عليهم الصلوة والسلام قال: سألته عن التكبير أيام التشريق أوجب هو أم لا؟ قال: يستحب وإن نسي فلا شيء عليه قال: وسألته عن النساء هل عليهن التكبير أيام التشريق؟ قال: نعم ولا يجهرن (٢).

و للأصل والشهرة، ولعدم وجوب ذكر في الموقفين مع الأمر به في الشعر ومع ذلك لا ينبغي تركه للرجال والنساء للآية والأخبار (٣) والاحتياط. وينبغي للنساء الانخفاض به، لما تقدم وقد علم مما تقدم كفيته وفاعله. وأما زمانه ومكانه فهو المشهور المذكور في المتن.

ويدل عليه الأخبار مثل حسنة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: وادكروا لله في أيام معدودات؟ قال: التكبير في

(١) راجع الوسائل الباب ٢١ من أبواب صلوة العيد.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب صلوة العيد الرواية ١ وأورد فيها في الباب ٢٢ منها الرواية ١.

(٣) في الأخبار المتقدمة.

أيام التشريق صلوة الظهر من النحر الى صلوة الفجر من اليوم الثالث وفي الأمصار عشر صلوات فإذا نفر الناس النفر الأول أمسك أهل الأمصار ومن أقام بمنى فصلّى بها الظهر والعصر فليكبّر (١).
وغيرها من الاختيار.

و الظاهر أنّ استحباب التكبير عقيب خمس صلوات لمن كان بمنى أصمّ من أن يكون ناسكاً وغيره وكان المراد من صلى الصلوات المذكورة بها لعموم الاختيار والمراد بالأمصار غيرها وهو المفهوم من المقابلة.

وقد يفهم من رواية رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتعمّل في يومين من منى أيقطع التكبير؟ قال: نعم بعد صلوة الغداة (٢).

وصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل فاتته ركعة مع الإمام من الصلوة أيام التشريق؟ فقال: يتمّ صلوته ثمّ يكبّر قال: وسألت عن التكبير (أيام التشريق خ) بعدكم صلوة (كل صلوة خ ل)؟ قال: كم شئت أنه ليس شيء بمؤقت (٣) يعني في الكلام.

كذا في الكافي وزيادات التهذيب لعلّ مقصوده بقوله: كم شئت من الواحدة الى خمس عشر بمنى والى عشرة في غيرها لما تقدم من عدم الزيادة عليها.

و يحتمل العموم أيضاً ويكون تعيين العدد للتأكيد وكأنّ قوله: (يعني) الخ ليس كلام الإمام عليه السلام يريد عدم تعيين صورة التكبير في لفظ وكلام ويحتمل في العدد كما يشعر به قبيله فالاستحباب يحصل بالالتيان بمطلق التكبير عقيب الصلوة

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب التمدد الى منى الرواية ٤ والباب ٢١ من أبواب صلوة العيد الرواية ١.

(٢) الوسائل للباب ٢١ من أبواب صلوة العيد الرواية ٩.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب صلوة العيد الرواية ١.

في تلك الايام كما هو مقتضى الآية وبعض الاخبار (١) وهذه ايضاً مؤينة لعدم الوجوب فتأمل.

وأما صورة التكبير المشهور في أكثر كتب الفقه مثل المتن ولقواعد والشرائع فدلّيه غير ظاهر والذي في أكثر الاخبار غيره.

وهي رواية زرارة (وكانها حسنة) قال: قلت لأبي جعفر عليه الصلوة والسلام: التكبير في ايام التشريق في دبر الصلوات فقال: التكبير بمى في دبر خمسة عشر صلوة وفي سائر الامصار في دبر عشر صلوات وأول التكبير في دبر صلوة الظهر يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما زرقنا من بهيمة الانعام وإنما جعل في سائر الامصار في دبر عشر صلوات (التكبير خ) ؟ لأنه اذا نفر الناس في النفر الاول لمسك اهل الامصار عن التكبير وكبر اهل منى ماداموا بمى الى النفر الاخير (٢).

وصحيفة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: فاذكروا الله في ايام معدودات قال: هي ايام التشريق كانوا اذا اقاموا بمى بعد النحر تفاخروا فقال الرجل منهم كان ابي يفعل كذا وكذا فقال الله جل ثناؤه فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله كذكركم آبائكم او اشدّ ذكراً قال: والتكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما زرقنا من بهيمة الانعام (٣).

وصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: التكبير ايام التشريق من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق ان انت

(١) لا حظ الوسائل الباب ٢٤ من ابواب صلوة العيد.

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب صلوة العيد الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب صلوة العيد الرواية ٣.

أقمت بمنى وإن أنت خرجت (عن منى خ ل) فليس عليك التكبير والتكبير إن تقول:
الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدينا
الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله على ما أبلانا (١).

واختار في الفقيه ما في هذه إلا أنه قدم فيه (والحمد لله على ما أبلانا) على
(والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام) بزيادة الواو في الله أكبر على ما رزقنا من
بهيمة الأنعام وكذا في مجمع البيان إلا أنه قال: (أولانا) بدل (أبلانا) وقول:
والحمد لله الخ ليس في الأولين فقله لا يضربل يستحب لصحة الرواية وقبول
الزيادة.

وأما الذي يدل على التكبير ليلة الفطر فهو رواية سعيد النقاش قال:
قال أبو عبد الله عليه السلام لي أما إن في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون قال: قلت:
وابن هو؟ قال: في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة وفي صلوة الفجر وصلوة
العيد ثم يقطع قال: قلت: كيف أقول قال: تقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدينا وهو قوله عز وجل: ولتكنوا العدة
(يعني الصيام ثل) ولتكبروا الله على ما هديكم (٢).

فالأذي يظهر استحباب التكبير في الفطر عقب أربع الصلوات المذكورة في
الرواية وفتوى الأصحاب وينبغي اختيار ما فيها ويمكن جعل التكبير أولاً ثلاثاً
لوجوده كذلك نسخة في التهذيب وكأنه كذلك نقل في الذكرى ولا يضرب عدم
الثالث في أصل النسخ ولا نعرف دليلاً على غير ما ذكرنا وإن قيل (قل خ ل)
البعض يضم الظهريين (أوخ) والناقلة، ولا ينبغي الاكتفاء بأنه قيل وإن كان

(١) الوسائل الباب ٢١ من أبواب صلوة العيد الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب صلوة العيد الرواية ٢.

القائل جليلاً والمسألة من المندوبات كما قال المحقق الثاني، والرواية بالساقطة كانت مخصوصة بالنحر (١) كما عرفت مع ما فيها.

ولم يظهر دليل الوجوب في الفطر وإن نص السيد بالوجوب كما نقل في المختلف أنه نص في الاستدلال بأنه واجب في الفطر أيضاً وإن كان أول كلامه ظاهراً في ذلك فليس من ظاهر كلامه فقط كما قال المحقق الثاني وأنه ليس بظاهر كون قوله تعالى: (ولتكبروا) في تكبير الفطر (٢) عقيب أربع الصلوات المذكورة لاحتمال لتعظموا الله على ما أرشدكم ولتكبروا الله يوم الفطر كما قيل ولو كان سبب الحمل على ذلك رواية سعيد المتقدمة فهي تدل على الاستحباب لا الوجوب لقوله: (٣) (ولكنه مسنون) وهو صريح في نفي الوجوب فما يدل على التعين والتفسير فهو بعينه يدل على الاستحباب فلا يمكن الاستدلال به على الوجوب وما رأيت غيرها وإن كان عند القائل به دليلاً قوياً فلا يضر القول بالاستحباب عند من لم يجد أن كان من أهل القول وبذل الجهد.

وأما تكبير النحر (الاضحى خ ل) فاظن أنك عرفت قوة دليل الاستحباب وضعف دليل الوجوب واجود ما رأيت في صورته صحيحة معاوية (٤) فينفي اختيار ما فيها لاشتمالها على ما يشتمل عليه الروايتان المتقدمتان (٥) والزيادة وبحوز اختيار ما في الروايتين أيضاً بل يمكن غيره أيضاً مطلقاً نظراً إلى قوله في صحيحة محمد بن مسلم (٦) (وليس بموقت) مع تفسيره بقوله (يعني في الكلام) ولكنه بعيد لما عرفت من التمين في الاخبار المعتبرة مع عدم الخلاف الا بزيادة في

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب صلاة العيد الرواية ١-٣.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والصواب: وأنه ليس قوله تعالى: (ولتكبروا) بظاهر في تكبير الفطر.

(٣) يعني في رواية سعيد النفاش. (٤) تقدمت. (٥) يعني روايتي منصور ورواية

(٦) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب صلاة العيد الرواية ١.

الآخيره وهي مقبولة فالخروج عنها- وجعل جميع ما في عبارات الاصحاب حسناً مجرد وجودها فيها- غير واضح وكذا جعل الله أكبر ثلاثاً كما نقل في حاشية المحقق الثاني نعم ذلك غير بعيد في الفطر لوجوده في نسخة في روايته في التهذيب كما مر.

و العجب من الاصحاب أنهم ما ذكروا هذه الصورة الواردة في الاخبار المعتبرة في أكثر الكتب الفرعية المتداولة مع اطلاعهم على هذه الاخبار وذكروا صوراً غير مذكورة فيها وما اشبه هذا بما مر في التلبية، وكأنهم سنداً أقوى منها، وما وصل إلينا لاندراست الكتب والعلماء وهم اعلم ولكن لا يناسب لمن لم يصل إليه يكتب ذلك كأنه اعتمد على كلامهم او اطلع.

وايضاً من العلامة قدس الله سره أنه قال في المختلف في بحث صلوة العيد في تعيين صورة التكبير: واجود ما بلغنا في هذا الباب ما رواه زرارة (في الحسن) عن الباقر عليه الصلوة والسلام في صفة تكبير يوم النحر يقول فيه الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدينا الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام (١).

مع انه يذكر غيرها في كتبه الفرعية الغير المدللة مثل المتن وانه نقل هذه من التهذيب وهي فيه كذلك مع انه نقلها فيه في صلوة العيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن زرارة وهي مذكورة في كتابه الكافي في اعمال يوم التشريق بهذا اللفظ.

حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه الصلوة والسلام: التكبير في ايام التشريق في دبر الصلوات فقال: التكبير بمنى في دبر

(١) الوسائل الباب ٢١ من ابواب صلوة العيد من كتاب الصلوة الرواية ٢ وفيه عن ابن عبد الله عليه السلام ولكن في الكافي والتهذيب نقل الرواية عن ابي جعفر عليه السلام راجع الكافي كتاب الحج. «باب التكبير ايام التشريق الرواية ٢» والتهذيب كتاب الحج باب الرجوع الى منى الرواية ٢٤

خمسة عشر صلوة وفي ماير الامصار في دبر عشر صلوات واوّل التكبير في دبر صلوة الظهر يوم النحر يقول فيه: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدينا، الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام الخير. فحذف قوله: والله اكبر والله الحمد قبل قوله: الله اكبر على ما هدينا، وهي موجودة في الكافي في هذه وفي صحيحة منصور بن حازم (١) وفي صحيحة معاوية بن عمار (٢) موجودة في التهذيب والكافي معاً، وماتبه على ذلك المصنف رحمه الله فلملّه سقط في نسخة التهذيب عن قلم الشيخ.

وانّه ترك الصحيحتين، وقال: اجود ما بلغنا حسنة زرارة مع ان حسننا غير ظاهر لانه نقله في ايام التشريق بسند نقلناه عن الكافي الا انه نقلها في صلوة عيد التهذيب عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عمار ما نقلناه فيما تقدم والسند الى حماد ليس بصريح لكن الظاهر كما ذكره لشيخ رحمه الله لأن هذا لسند الى حماد موجود في الكافي قبل رواية زرارة بلا فصل ثم قال: حماد بن عيسى الخ وكأنه حذف الاسناد المتقدم الى حماد فتقدير كلامه بهذا الاسناد عن حماد الخ هكذا فهمته ايضاً قل ان ارى كلامه في صلوة العيد للتبادر وهذا ينفع في مواضع غير هذه لرواية فانه يفعل ذلك كثيراً وليس دأبه ان يقول بهذا الاسناد كما يقول الشيخ رحمه الله.

ثم ان الظاهر عدم استحباب التكبير في النافلة من حيث هو تكبير خاص مستحب في زمان خاص عقيب عبادة لا من حيث هو ذكر حسن على كل حال لأن كونه كذلك عبادة خاصة موقوفة على ورود الشرع قاله في المختلف وليس ما في الرواية دالة على الاستحباب فانها تدل على الوجوب كما عرفت ولا يكتفى في ذلك

ولو بقي عليه شيء من المناسك بمكة عاد إليها واجباً، والا
مستحباً لطواف الوداع.

كونه ذكراً وأشار إليه في المختلف في جوابه قال: من حيث أنه تكبير مسلم ومن حيث
أنه عهد ممنوع.

و أيضاً قد مرّ صحيحة داود بن فرقد (١) الدالة على نفى الاستحباب في
النافلة وتبليها الشيخ وحل الأولى على الجواز والاباحة كأنه يريد به ما أشير إليه في
المختلف.

و ظاهر مذهب الاستبصار وجوبه في الصرايح المذكورة في النحر فقط
واستحبابه في النافلة حيث قال: وأما ما يتضمن خبر عمار الساباطي (٢) من أنه
واجب عقيب كل فريضة ونافلة فالوجه فيما يتعلق بالنافلة أن يحمل (لحمده خ ل)
على ضرب من الاستحباب دون الإيجاب يدل على ذلك (٣) ونقل رواية داود.
وهو بعيد جداً مع أنه ما نقل على الوجوب فيه دليلاً صالحاً غير ما في
حسنة محمد بن مسلم المتقدمة وهو محمول على الاستحباب لما مرّ.

مثل صحيحة علي بن جعفر عليهما السلام (٤) وما ذكرها فيه فذهب
التهذيب مهذب والظاهر أن مذهب الاستبصار غير مهذب وأنه غير مذهب السيد
لعدم ظهور قول السيد باستحبابه في النافلة.

قوله: ولو بقي عليه شيء من المناسك الخ. دليل وجوب رجوع - من كان
عليه منسكاً (٥)، كالطواف إلى مكة للآتيان به - ظاهر واستحبابه للوداع لمن يكن
عليه شيء ولم يقم بمكة الاجماع المنقول في المنتهى وكذا ادعى الاجماع فيه باستحباب

(١) و (٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب صلوة العيد الرواية ١ و ٢

(٣) يعني قال الشيخ فليس مره: يدل على ذلك رواية داود.

(٤) الوسائل للباب ٢٥ من أبواب صلوة العيد الرواية ٣.

(٥) هكذا في جميع النسخ، والصواب منسك يدل منسكاً.

الطواف بسبع اشواط للوداع.

ويدل عليها صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اردت ان تخرج من مكة وتأتي اهلك فودّع البيت وطف اسبوعاً (ثم ذكر استلام الحجر والركن اليماني والمستحار وفعل ما صنع به أولاً والتعاء الطويل) (١).

قال في المنتهى: قوله عليه السلام: (اذا اردت ان تخرج من مكة) يدل على استحباب الوداع للخارج من مكة وعدمه لغيره بمفهوم الشرط فتأمل.

و كأنه حل ما يدل على الوجوب من الامر على الاستحباب، للاجماع، ولقرينة سقوطه مع النسيان وعلة ما اذا الظاهر عدم سقوط الواجب مع النسيان وعلة ما مع وجود وقته وعمله وامكان الانابة اليه الا ترى انه يأتي بنفسه ان امكن ولا يستتبع في سائر افعال الحج.

ويدل عليه رواية علي عن احدهما عليهما السلام في رجل لم يودّع البيت قال: لا بأس به ان كانت به علة او كان ناسياً (٢).

وصحيحة هشام قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن نسي زيارة البيت حتى رجع الى اهله؟ فقال: لا يضره اذا كان قد قضى مناسكه (٣).

وحملها دليلاً على الاستحباب في المنتهى فافهم، ولعل في قوله: (قضى مناسكه) اشارة الى عدم كونه من المناسك فلا يجب، فافهم.

والظاهر أنّ الإقامة في الجملة بعد الوداع لا يضر به ولا يحتاج الى لاستيناف، مع لاحتمال، كما نقل عن الشافعي.

وقال في المنتهى وهذا الفرع ساقط عندنا لجواز ترك الوداع رأساً فتأمل في

دليل السقوط.

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب العمود الى من الرواية ١.

(٢) و (٣) الوسائل ابواب ١٩ من ابواب العمود الى من الرواية ١ و ٢.

بعد صلوة ست ركعات بمسجد الخيف عند المنارة التي في وسطه، وفوقها بنحو من ثلثين ذراعاً، وعن يمينها ويسارها كذلك.

وأما المراد بقوله: بعد أن صلى ست ركعات الخ فكأنه استحباب ست ركعات في مسجد الخيف وهو مسجد منى حين أراد أن يخرج من منى. وأن الأفضل في الموضع المحدود وإن كان مستحباً في كل المسجد لأنه كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله.

يدل عليه رواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال صل ست ركعات في مسجد منى في أصل الصومعة.

كأنه الموضع المحدود أو البيت الموجود هناك تحت المنارة.

ولا يفتر عدم صحة سندها لأنه مستحب والظاهر عدم الخلاف.

لعل الصومعة هو الموضع المحدود الذي يستحب جعله مصلى مادام

بمنى (١).

لصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صل في مسجد الخيف - وهو مسجد منى وكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله على عهد عند المنارة التي في وسط المسجد، وفوقها إلى القبلة نحواً من ثلثين ذراعاً، وعن يمينها، وعن يسارها وخلفها نحواً من ذلك فقال: فتحر ذلك فإن استطعت أن يكون مصلاك فيه فافعل، فإنه قد صلى فيه ألف نبي، وإنما سمي الخيف لأنه مرتفع عن الوادي وما ارتفع عنه يسمى خيفاً (٢).

ولعل فيها أيضاً اشعاراً بكون ست ركعات في هذا الموضع المحدود وإليه أشار المصنف في الكتاب وغيره فتأمل في قول المحققين أن استحباب الصلوة ستاً، في

(١) الوسائل للباب ٥١ من أبواب أحكام المساجد الرواية ٢.

(٢) الوسائل للباب ٥٠ من أبواب أحكام المساجد الرواية ١.

ويستحب لمن نذر في الأخير الاستلقاء في مسجد الحصبة (١)
بعد صلاة ركعتين،

مهل الصومعة وأنّ الموضع المحدود موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
ويستحب جعله مصلى مادام بني ولا يظهم ذلك من عبارة الكتاب وغيره فتأمل.
وروى في الفقيه عن أبي حمزة الثمالي (الثقة) عن أبي جعفر عليه الصلاة
والسلام أنه قال: من صلى في مسجد الخيف بني مائة ركعة قبل أن يخرج منه
عدلت عبادة سبعين عاماً ومن سبّح الله فيه مائة تسبيحة كتب له كأجر عتق رقبة
ومن هلك الله فيه مائة تهليلة عدلت أجر أحياء نسمة ومن حمد الله فيه مائة تحميدة عدلت
أجر خراج العراقين يتصلى به في سبيل الله عز وجل (٢).
والظاهر أنه يستحب الصلاة في مسجد الغدير قال في الفقيه ويستحب
الصلاة في مسجد الغدير وأنّ مبستره موضع قدم رسول الله صلى الله عليه وآله حيث
قال: من كنت مولاه إلى قوله: أخبر بذلك الصادق عليه السلام الحسن الجعفي (٣).
وروى ن للصلاة فيه فضل في رواية عبد الرحمن (٤).
قوله: ويستحب الخ. قد مرّ دليله وما يدلّ على اختصاصه بالنذر الأخير
مطلقاً، في الفقيه وباختصاص عدم التحصيب بمن كان من أهل اليمن في النذر
لأول ما في التهذيب من الرواية، وهي موجودة في الكافي أيضاً (٥).

(١) هو مسجد بالابطح الذي يدل به رسول الله صلى الله عليه وآله ويستريح فيه قليلاً، ويستلق على قضاء.

(٢) الوسائل الباب ٥١ من أبواب أحكام المساجد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٦١ من أبواب أحكام المساجد الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٦١ من أبواب أحكام المساجد الرواية ٢. ونظ الحديث هكذا: روى صفوان عن

عبد الرحمن بن الحجاج ق. س. سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الصلاة في مسجد غدير خم بالتهار وان مبستر؟
قال: صل فيه فإن فيه فضلاً وقد كان نبي عليه السلام بأمر بذلك.

(٥) راجع الوسائل الباب ١٥ من أبواب العمود إلى متى.

وللعائيد دخول الكعبة

قوله: وللعائيد دخول الكعبة الخ. اي يستحب لمن رجع من منى الى مكة للوداع دخول الكعبة ويتأكد ذلك لمن لم يحج. ظاهر أن ذلك على تقدير الا مكان.

والذي يدل عليه الروايات هو استحباب دخولها مطلقا للعائيد وغيره مثل مرسلة علي بن خالد عن حدثه عن ابي جعفر عليه السلام قال: كان يقول: الداحل الكعبة يدخل والله راض عنه ويخرج عطلاً من الذنوب (١) اي خالياً منها. ورواية ابن القداح عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال: سألت عن دخول الكعبة؟ قال: الدخول فيها دخول في رحمة الله والخروج منها خروج من الذنوب معصوم فيما بقي من صمره مغفور له ماسلف من ذنوبه (٢).

وصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه الصلوة والسلام قال: قال: اذا اردت دخول الكعبة فاغسل قبل ان تدخلها ولا تدخلها بجذاء تقول اذا دخلت: اللهم انك قلت: ومن دخله كان آمناً فأمتني من عذاب النار ثم تصلي ركعتين بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء تقرأ في الركعة الاولى حم السجدة وفي الثانية عدد آياتها من القرآن وصل (وتصل خ ل) في زواياها وتقول اللهم من تيتاً (ودكر الدعاء) وقال في آخره: ولا تدخلن (ولا تدخلها خ ل) بجذاء ولا تسرق فيها ولا تمتخط فيها ولم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وآله الا يوم فتح مكة (٣). وفي اخرى في الزيارات ما دخلها صلى الله عليه وآله الأمرة واحدة فقط (٤).

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١ والباب ١٦ من ابواب العود الى منى

الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١

(٤) الوسائل الباب ٤٢ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١ رواها هشام بن الحكم عن ابي عبدالله

عليه السلام، قال: ما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله الكعبة الأمرة وسطها ثوبه تحت قدميه ونزع عليه

خصوصاً الصلوة، والصلوة بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء،
وركعتين بالحمد وحم السجدة، وفي الثانية بعددها. وفي الزوايا، والدعاء،

وفيها اشعار بعدم الوجوب وعدم التأكيد في الدخول كل مرة وان كانت
الاولتان تدلان على حصول الثواب لكل داخل.

واما الذي يدل على التأكيد للصلوة فصحيحة الاعرج عن ابي عبد الله
عليه السلام قال: لا بد للصلوة ان يدخل البيت قبل ان يرجع فاذا دخلته فادخله
بسكينة ووقار ثم ائت كل زاوية من زواياه ثم قل: اللهم انك قلت: ومن دخله
كان آمناً فأمنتى من عذابك يوم القيمة وصل بين العمودين الذين يليان الباب على
الرخامة الحمراء وان كثرت الناس فاستقبل كل زاوية في مقامك حيث صليت وادع
الله عز وجل وسله (١).

وصحيحة حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دخول
البيت؟ فقال: اما الصلوة فيدخله واما من قد حج فلا (٢).

كأنها محمولة على التأكيد البالغ في حق الصلوة دون غيره مع ان ظاهرها
يدل على عدم الاستحباب له وقدم ما يدل على الصلوة في المواضع المذكورة وهي
كثيرة.

مثل صحيحة اسمعيل بن همام قال: قال ابو الحسن عليه الصلوة والسلام:
دخل النبي صلى الله عليه وآله الكعبة فصلى في زواياها الاربع وصلى في كل
زاوية ركعتين (٣).

و دليل الدعاء في الكعبة صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة.

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٦.

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

واستلام الأركان، خصوصاً اليماني، والمستجار، والشرب من زمزم، والدعاء خارجاً من باب الخطّاطين، والسجود مستقبل القبلة داعياً،

ودليل استلام الأركان أيضاً قد مرّ وهو أيضاً كثيرة.

ويدل على الشرب من زمزم في هذه الحالة رواية ابن اسمعيل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام هوذا أخرج جعلت فداك فمن أين أودع البيت؟ قال: تأتي المستجارين الحجر والباب فتودعه من ثمّ ثمّ تخرج فتشرب من زمزم ثمّ تمضي فقلت أصبّ على رأسي؟ فقال: لا تقرب الصبّ (١).

ويدل على الدعاء خارجاً صحيحة إبراهيم بن أبي محمود قال رأيت أبا الحسن عليه السلام ودّع البيت فلما أراد أن يخرج من باب المسجد خرّ ساجداً ثمّ قام فاستقبل الكعبة فقال: اللهم اني انقلب الى (على خ ل) ان لا اله الا الله (انت خ) (٢).

فينبغي ان يكون هذا آخر كلامه، قاله في الدروس.

وهذه دلّت على السجود ايضاً واستحياب الدعاء حال السجود معلوم. ودلّت على الخروج من باب الخطّاطين (أما من الخنطة او الخنوط) ما في رواية علي بن مهزيار قال رأيت أبا جعفر الثاني عليه الصلوة والسلام الى قوله: ثمّ خرج من باب الخطّاطين وتوجه (٣).

وفي رواية قثم بن كعب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام انتك لتدمن الحج؟ قلت: اجل قال: فليكن آخر عهدك بالبيت ان تضع يدك على الباب وتقول: المسكين على بابك فتصدق عليه بالجنة (٤).

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب العمود الى منى الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب العمود الى منى، الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب العمود الى منى، الرواية ٣ الا أنّ فيها، الحسن بن علي الكوفي يدد على

بن مهزيار، فومع. (٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب العمود الى منى، الرواية ٤.

واشتراء تمر بدرهم يتصدق به،

و دليل استحباب اشتراء التمر بدرهم شرعى يتصدق به صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يستحب للرجل والمرأة ان لا يخرجوا من مكة حتى يشتريا بدرهم تمرأ فيتصدقا (يتصدقا به) لما كان منهما في احرامهما ولما كان منها في حرم الله عز وجل (١).

وحسنة معاوية وحفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ينبغي للحاج اذا قضى نسكه (مناسكه) ل (واراد ان يخرج ان يتناع بدرهم تمرأ يتصدق به فيكون كفارة لما لعله دخل عليه في حجه من حاك او قلة سقطت او نحو ذلك).

ورواية ابي بصير قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اذا اردت ان تخرج من مكة فاشتر بدرهم تمرأ فتصدق به قبضة قبضة فيكون لكل ما كان منك (حصل ل) في احرامك وما كان منك بمكة.

و يفهم منها احكام اجزاء الكفارة من غير نية بخصوصها ومن غير الشعور بها، لان الظاهر منها اجزاء ما كان عليه ما هو كفارته درهم للصدقة بل ظاهرها اعم فتأمل فيجزى ما يفعله من العبادات احتياطاً لاحتمال كون شيء في الذمة وقد كان وان حصل العلم بعد ذلك وكذا الوضوء والغسل احتياطاً.

ويؤيده تجويز ذلك في الشرع والغسلة الثانية وتجديد الوضوء. و اجراء النذر عن الواجب لان الظاهر استحباب ذلك كما قاله الاصحاب.

وظاهرها عدم اشتراط الفقر فيما يتصدق عليه وان امكن فهمه من لفظ التصدق لكنه غير ظاهر.

(١) رواه، والتي بعدها في الوسائل في الباب ٢٠ من ابواب العمرة الى منى الرواية ١ و ٢ و ٣.

والعزم على العود، والنزول بالمُعَرَّس (١) على طريق المدينة، وصلوة ركعتين به،

و كذا الايمان فيجوز التصديق على المجهول بل المعلوم أنه مخالف فتأمل والاحتياط واضح.

و دليل استحباب نية العود وقصده - وهو المراد بالعزم - رواية محمد بن أبي حمزة رفعه قال: من خرج من مكة وهو لا يريد العود اليها فقد اقرب اجله ودنا عذابه (٢). و رواية الحسن بن علي عن أبي عبد الله عليه الصلوة والسلام قال: ان يزيد بن معاوية لعنهما الله حج فلما انصرف قال (شعراً يب):

اذا جعلنا ثافلاً يميناً فلا نعود بعدها سنييناً
للحج والعمرة ما بقينا

فنقص (قصر خ ل) الله عمره، وامانه قبل أجله (٣)

و اما دليل استحباب النزول بالمُعَرَّس - على طريق المدينة وصلوة ركعتين فيه، المعرَّس بفتح الراء وتشديد هاء اسم مفعول من التعريس وهو نزول آخر الليل للاستراحة والمراد هو (هناخ) النزول في محل نزوله صلى الله عليه وآله وهو على فرسخ من المدينة بقرب مسجد الشجرة مما يلي القبلة ذكره في الدروس.

فصححة معاوية بن عمار (في الفقيه) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: اذا انصرفت من مكة الى المدينة وانتهيت الى دي الحليفة وانت راجع الى المدينة من مكة فأت معرس النبي صلى الله عليه وآله فان كنت في وقت صلوة مكتوبة او نافلة فصل (فيه ثل) وان كان (كست ح ل) في غير وقت صلوة (مكتوبة ثل) فانزل فيه قليلاً فان النبي صلى الله عليه وآله قد كان يُعَرَّس فيه ويصلى فيه (٤).

(١) المعرَّس موضع في طريق المدينة، وهو يضم لليم وفتح العين وتشديد الراء بالفتحة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٥٧ من ابواب وجوب الحج وشرايطه الرواية ٥ و ٥

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الزلزل الرواية ١.

والخايض تودع من باب المسجد.
و يكره المجاورة بمكة، والحج على الابل الجلالة.

وهذه تدل على أن فعل صلوة في المعرس يكفي وإن كانت فريضة او نافلة
بغير سبب التعريس وأنه لا صلوة فيه في غير وقت صلوة فلا يستحب في الاوقات
المكروهة فيكره ذوالسبب ايضاً فتأمل، وإن كان في اخرها من فعل النبي صلى الله
عليه وآله ما يدل على استحباب فعل الصلوة فيه مطلقاً.

وروى على بن مهزيار عن محمد بن القاسم بن الفضيل قال قلت لابي
الحسن عليه الصلوة والسلام جعلت فداك ان جئنا مرثا ولم ينزل المعرس فقال:
لا بد ان ترجعوا اليه فرجعت اليه (١).

وفي الصحيح سأل العيص بن القاسم ابا عبد الله عليه السلام عن الغسل
في المعرس؟ فقال ليس عليك فيه غسل والتعريس هو ان تصلي فيه وتضطجع فيه
ليلاً مرثبه او نهاراً (٢).

وفي الثانية استحباب الرجوع له ان فاتته فتدل على تأكيد الحكم.
وفي الثالثة تفسير المراد بالتعريس ولعل المراد الصلوة في محلها لما مر او
يحمل لاولى على عدم التأكيد الا في وقت الصلوة وهذه على الاستحباب فيكون
مطلقاً مستحبة كما هو في آخر الاوولى وظاهر الكتاب وغيره.

ودليل وداع الخايض من باب المسجد خارجه طاهر.
قوله: ويكره المجاورة بمكة الخ. يمكن الكراهة لغير اهلها من الحجاج
(الحاج خ ل) والا يلزم كونها مهجورة وترك الوطن لاهلها ومقتضى اكثر الاخبار
لواردة في فضيلة مكة استحباب الكون بها، ولكن المشهور الكراهة.

الذي يدل على الافضلية صحيحة على بن مهزيار قال: سألت ابا الحسن

(١) الوسائل باب ٢٠ من ابواب المزار الرواية ٢. (٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب الفرار الرواية ٢

عليه الصلوة والسلام المقام بمكة افضل او الخروج على بعض الامصار؟ فكتب عليه السلام المقام عند بيت الله افضل (١).

وما رواه في الفقيه (في القوي) عن سعيد بن عبد الله الاعرج (الثقة) عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام قال: احب الارض الى الله تعالى مكة وما تربة احب الى الله تعالى (عز وجل خ ل) من تربتها ولا حجر احب الى الله من حجرها ولا شجر احب الى الله تعالى من شجرها ولا جبال احب الى الله تعالى من جبالها ولا ماء احب الى الله تعالى من مائها (٢).

وفي خبر آخر قال: ما خلق الله تعالى بقعة في الارض احب اليه منها وأومى بيده الى الكعبة (الخبر) (٣).

وما رواه فيه ايضاً عن ابي حمزة الثمالي (الثقة) قال: قال لنا علي بن الحسين عليهما السلام اتي البقاع افضل فقلنا الله ورسوله وابن رسوله اعلم فقال لنا: اما افضل البقاع ما بين الركن والمقام ولو أن رجلاً عتمر ما عتمر نوح في قومه الف سنة الا خمسين عاماً يصوم النهار ويقوم الليل في ذلك المكان ثم لقي الله تعالى بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئاً (٤).

وفيه ايضاً في الصحيح مسأل عبد الله بن سنان ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ومن دخله كان آمناً البيت عنى ام الحرم؟ قال: من دخل الحرم من الناس مستجيراً به فهو آمن من صخط الله عز وجل الحديث (٥).

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب مقدمات الطواف، الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١٦.

(٤) الفقيه باب اجلاء الكعبة وصلاتها وصل الحرم الرواية ١٧ ولوردها في الوسائل في الباب ٢٩ من

ابواب مقدمات العبادات، الرواية ١١. (٥) الوسائل الباب ١٣ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

وروى فيه (ايضاً في باب فضل مساجد) مكة حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وآله وحرم على بن ابي طالب عليه السلام والصلوة فيها بمائة الف صلاة والدرهم فيها بمائة الف درهم الخ (١).

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة في مسجدى كالف صلاة في غيره الا المسجد الحرام فان الصلاة في المسجد الحرام تعدل الف صلاة في مسجدى (٢).

فيكون الف الف صلاة في غيره لما تقدم.

واما الذي يدل على الكراهة فهو ما فيه ايضاً (في الصحيح) عن معاوية بن عمار عنه عليه السلام قال: وسألت عن قول الله عز وجل: ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم؟ (٣) قال: كل ظلم الحاد وضرب الخادم في غير ذنب من (في خ ل) ذلك الانحاد (٤).

وفيه ايضاً وفي رواية ابي الصباح الكاظمي قال: كل ظلم يظلمه الرجل على نفسه بمكة من سرقة او ظلم احد أو شيء من الظلم فأنى اراه الحاداً ولذلك كان يقى (العقهاء فيه) ان يسكنوا مكة (٥).

كان قوله (ولذلك) الخ كلام المصنف (٦) اشارة الى دلالة هذه على الكراهة لان الذنب مضاعف فالأولى ان يجتنب فيمكن خروج من لم يذنب ويثق بنفسه عن الكراهة.

(١) الفقيه باب صل المساجد وحرماتها وثواب من صلى فيها ج ١ ص ١٤٧ من طبعة النجف الاشرف.

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب احكام المساجد الرواية ٣. (٣) الحج: ٢٥.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقتضات الطواف الرواية ٤.

(٥) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقتضات الطواف الرواية ٣ وصدرها: قال: سألت ابا عبد الله

عليه السلام عن قوله عز وجل: وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمْ مِنْهُ مِنْ عَذَابِ اليم. (٦) يعنى الصدوق في الفقيه.

ورواية محمد بن مسلم (فيه ايضاً) عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا ينبغي للرجل ان يقيم بمكة سنة قلت: كيف يصنع؟ قال: يتحول عنها ولا ينبغي لاحد ان يرفع البناء (بناء خ ل) فوق (بناء ظ) الكعبة (١).

فهذه تدل على الكراهة سنة دون الاقل لو خرج عنها زماناً يعتد به ثم عاد وهكذا دائماً يخرج عن الكراهة على تقديرها فتأمل ولعدم الكراهة سنة بل سنتين وثناً مؤيد سيجيء في شرح قوله: والطواف للمجاور افضل.

ورواية داود الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: اذا فرغت من نسكك فارجع فانه اشوق لك الى الرجوع (٢).

وهذه ايضاً تدل على الكراهة في الجملة وعلة اخرى لها فلو كان الشوق دائماً لم يكره.

وهذه مع عدم الصحة ليست بصريحة في الكراهة مطلقاً فلا تعارض الاخبار الكثيرة الصريحة في الثواب العظيم للكون بها كما تقدم وسيجيء.

ويمكن حملها على الكراهة بمعنى ان الرواح والمجيء اليها افضل من المجاورة للعبة المتقدمة وللمشقة الموجبة لافضلية العبادة وهو معلوم عقلاً ونقلًا وموجود في الرواية الآتية ايضاً في آخر رواية ابي جعفر عليه الصلوة والسلام جمعاً بين الادلة وقد صرح به في الرواية الآتية ويمكن حل كلام الاصحاب المشهور بالكراهة عليه لما مر وهذا وجه حسن للجمع بين الاخبار.

و يحتمل الكراهة للحاج الذين سبب لتضييق اهل مكة في المعاش والمكان والذين يضرون بحال اهلها واهلهم وحالهم في اوطانهم.

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٧.

و ايضاً يدل على الفضيلة ما قال في الفقيه (كانه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما يفهم عما تقدم): ومن ختم القرآن بمكة من جمعة الى جمعة أو اقل أو اكثر كتب الله له من الأجر والحسنات من أول جمعة كانت في الدنيا الى أخر جمعة تكون، وكذلك ان ختمه في سائر الايام (١).

وقال علي بن الحسين عليهما السلام من ختم القرآن بمكة لم يميت حتى يرى رسول الله صلى الله عليه وآله ويرى منزله من (في خ ل) الجنة وتسيحة بمكة تعدل خراج العراقيين ينفق في سبيل الله عز وجل (٢) ومن صلى بمكة سبعين ركعة فقرأ في كل ركعة بقل هو الله احد وأنا انزلناه وآية السخرة (٣) وآية الكرسي لم يميت الا شهيداً، والطاعم بمكة كالصائم فيما سواها وصوم يوم مكة يعدل صيام سنة فيما سواها (٤) والماشي بمكة، في عبادة الله عز وجل (٥) وقال الباقر ابو جعفر عليه السلام من جاور سنة بمكة غفر الله له ذنوبه (ذنبه خ ل) ولاهل بينه ولكل من استغفر له ولعشيرته ولجيرانه ذنوب سبع (تسع خ ل) سنين وقد مضت وعصموا من كل سوء أربعين ومائة سنة والاتصراف والرجوع افضل من المجاورة والنائم بمكة كالمتجهد (كالمتجهد خ ل) في البلدان والساجد بمكة كالمتشحط مدحه في سبيل الله عز وجل (٦).

(١) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٣ وفيها: وان قرأه في سائر الايام مكنتك بدل قوله. عليه ن سلام: وان ختمه في سائر الايام ومثل تمام الرواية في الفقيه في باب مسائل الحج (ج ٢ ص ١٤٦ من ملحة النجف الاشرف). (٢) وسائل باب ٤٥ من ابواب مقدمات الطواف ح ٤
(٣) مراد بآية السخرة قوله تعالى: إِنَّ رَبَّكُمْ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ (الى قوله تعالى) إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (الاعراف: ٦-٥٤).

(٤) (وصيام يوم يعدل صيام سنة خ ل).

(٥) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١-٢.

(٦) لي هنا رواه في المعجم الوسائل الباب ١٥ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٢.

وقوله عليه السلام: و الانصراف والرجوع افضل من المجاورة يدل على كراهة المجاورة في الجملة بمعنى أنّ الرجوع والانصراف افضل لأن الكون في غيرها أولى من الكون بها مطلقاً، فذلك غير بعيد للشوق وعدم حصول الحاد بظلم الذين اشير اليهما في عدم الكراهة، ولحصول المشقة الكثيرة الموجبة لا فضيئة لعبادة. وهذا وجه حسن لحمل ما يدل على الكراهة عليه للجمع بين الأدلة كما قلناه.

وفيه ايضاً وقال ابو جعفر عليه الصلوة والسلام وقروا الحاج والمعتمرين فإنّ ذلك واجب عليكم ومن اماط اذى عن طريق مكة كتب الله عز وجل له حسنة (١).

وفي خبر آخر ومن قبل الله عنه حسنة لم يعذبه ومن مات محرماً بعث يوم القيمة ملبياً بالحج مغفوراً له ومن مات في طريق مكة ذاهباً او جاثياً آمن من الفزع الاكبر يوم القيمة ومن مات في احد الحرمين بعثه الله من الآمنين ومن مات بين الحرمين لم ينشر له ديوان ومن دفن في الحرم آمن من الفزع الاكبر من برّ الناس وفاجرهم وما من سفر ابلغ في لحم ولادم ولا جلد ولا شعر من سفر مكة وما من احد يبلغه حتى تلحقه المشقة وإنّ ثوابه على قدر مشقته (٢).

وروى فيه عن ابي حمزة الثمالي (الثقة) عن ابي جعفر عليه السلام ان من صلى في المسجد الحرام صلوة مكتوبة قبل الله منه كل صلوة صلاها منذ وجبت عليه الصلوة وكل صلوة يصلّيها الى ان يموت (٣).

رواها في الموضعين من الفقيه في باب فضل المساجد وباب الحج.

(١) و (٢) الفقيه باب فضائل الحج ص ١٤٧ من ج ٢ طبع النجف الاشرف.

(٣) الفقيه باب فضل المساجد ص ١٤٧ من ج ١ طبع النجف الاشرف. وفي الوسائل الباب ٥٢ من

بواب احكام المساجد من كتاب الصلوة الرواية ١.

والاخبار في فضيلة مكة كثيرة جداً ومع ذلك يبعد الكراهة فيمكن حل ماينهم منه ذلك على الذي يقسوقله ويذنب كثيراً وهو ايضاً بعيد لعدم دليل صحيح صريح في الكراهة مطلقاً والشهرة ليست بحجة وورود الاخبار التي تدل على حصول الثواب العظيم للبر والفاجر والقاسى وغيره.

ويمكن الكراهة على الزيادة على السنة لما تقدم في خصوص السنة والظاهر عدمها ايضاً لما فهم أنه كلما زاد المقام زاد الثواب والحمل على ما تقدم جميل، الله يعلم.

ثم ان الذي يضعف وجه الكراهة المذكورة استحباب المقام بالمدينة مع وجود ذلك الوجه ويمكن في المشاهد كذلك.

قال في الدروس مكة افضل بقاع الارض ما عدا موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وروى في كربلاء (على ساكنها السلام) مرجحات (١) والاقرب أن مواضع قبور الائمة عليهم الصلوة والسلام كذلك اما البلدان التي هم فيها فمكة افضل منها حتى من المدينة.

وروى صامت عن الصادق عليه السلام أن الصلوة في المسجد الحرام تعدل مائة الف صلوة (٢) ومثله رواية السكوني عنه عن آياته عليهم السلام (٣).

و اختلفت الرواية في كراهة المجاورة بها واستحبابها والمشهور الكراهة اما لخوف الملاة وقلة الاحترام واما لخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب (الذنب خ ل) بها اعظم ونقل انه الاتحاد (٤) والرواية فيه كما تقدم وما رأيت المرجحات وهو اعرف.

(١) راجع الوسائل الباب ٦٨ من ابواب الزلز.

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب احكام المساجد الرواية ٨.

(٣) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب احكام المساجد الرواية ٧.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١ و ٢.

والطواف للمجاور افضل من الصلوة، وللمقيم بالعكس.

و اما اختلاف الرواية، فهو مثل ما سمعت فيها تقدم، وقد عرفت عدم حجية الشهرة، وعدم قوة وجه الجمع المذكور، وقوة الوجه الذي ذكرناه فتأمل.

واظن أنه قد اشار المحقق الثاني الى ضعف وجه الجمع فتأمل.
ودليل كراهة الحج على الابل الجلالة هو الخبر (في الكافي) عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهم السلام انّ علياً عليه السلام كان يكره الحج والعمرة على الابل الجلالات (١).

فالعمرة مثل الحج وما ذكر في الكتاب ويمكن كون الزيارات مثلها وكون غير الابل مثلها والاعتبار العقلي يؤيده.

قوله: والطواف للمجاور افضل الخ. دليله رواية حمزة قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الطواف لغير اهل مكة لمن جاورها افضل او الصلوة؟ قال: الطواف للمجاورين افضل من الصلوة والصلوة لاهل مكة والقاطنين بها افضل من الطواف (٢).

ورواية حفص بن البختري وحماد و هشام عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا (من خ ل) اقام الرجل بمكة فالطواف افضل (من الصلوة كاقبه) واذا (ومن خ ل) اقام سنتين خلط من هذا وهذا (ومن ذا خ ل) فاذا اقام ثلاث سنين فالصلوة افضل (٣).

ولولا اشتراك عبدالرحمن الذي روى عنه موسى بن القاسم في سندهما

(١) الوسائل الباب ٥٧ من ابواب آداب السفر الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب الطواف الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب الطواف محاور الرواية ١ وفي الكافي والتهذيب، كانت الصلوة به افضل من

الطواف بدل قوله: فالصلوة افضل.

لكنا صحیحین (١) مع أن في الكافي الأولى حسنة لإبراهيم والثانية صحيحة وقال في المنتهى: هما صحيحان وهو اعرف.

فالظاهر أن المراد بالمجاور من لاقام بها ما لم يمض ثلاث سنين قال في المنتهى: الطواف لمن جاور مكة افضل ما لم يتجاوز ثلاث سنين فان جاوزها او كان من اهل مكة كانت الصلوة افضل ويحتمل الى سنتين.

فان ظاهر الرواية الثانية هو المساوات في السنتين الى الثلاث ثم الصلوة افضل.

والظاهر أن المراد بالصلوة النافلة وكذا الطواف وهو مؤيد لعدم كراهة الكون في مكة سنة بل سنتين وثلاثاً ايضاً لأن الطاهر أن المكروه هو المجاورة التي تكون المجاورة بها في حكم اهل مكة فظاهر هذه أنها ما تحصل الا بعد الثلاث. ويحتمل ارادة الاقامة من المجاورة هناك كما هو مقتضى بعض الاخبار لمقدمة فتأمل.

(١) وسنده (كما في التهذيب) هكذا. موسى بن القاسم، عن عبد الرحمن، عن حماد، عن حمزة والسيد

(كما في الكافي) هكذا. علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن حماد بن عيسى، عن حمزة بن عبد الله.

النظر الرابع في اللواحق

وفيه مطالب:

الاول في العمرة المفردة

وتجب على الفور على من يجب عليه الحج بشروطه في العمر مرة، الا المتمتع، فانّ عمرة تمتعه تجزى عنها.

النظر الرابع في اللواحق

قوله: وتجب على الفور الحج. اي العمرة المفردة تجب وجوباً، مثل وجوب الحج فوراً مرة في العمر بشروط حج الاسلام، كمحج الاسلام ولا تجب على المتمتع فانّ عمرتها عوض عن العمرة المفردة.

دليله الاجماع المفهوم من المنتهى قال فيه: العمرة فريضة مثل الحج ذهب اليه علمائنا مستنداً الى الكتاب: وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (١) اي يجب الاتيان بها تامة فتأمل.

لاحتمال المراد وجوب اتمامها بعد الشروع وذلك غير مستلزم للوجوب اصاله وابتداء.

وقال ايضاً: ولا نعلم خلافاً في عدم اجزاء عمرة التمتع عن العمرة المفردة

وقد تجب بالنذر وشبهه، والاستيجار، والافساد، والفوات،
والدخول الى مكة لغير المتكرره، ويتكرر بتكرر السبب.

كأنه يريد بين المسلمين فهذا اجماع المسلمين والاول اجماع الاصحاب حيث
لشافعي قول (١) في استحباب العمرة المفردة.
ويدل على وجوب العمرة على المفرد والقارن دون التمتع اخبار كثيرة (٢)
وقد تقدمت في بيان حقيقة انواع الحج.
وايضاً في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا استمتع
(تمتع خ ل) الرجل بالعمرة فقد قضى ما عليه من فريضة العمرة (٣).
وفي رواية ابن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن لعمرة
أواجبة (واجبة خ ل) هي؟ قال: نعم قلت: فن تمتع يجزى عنه؟ قال: نعم (٤).
وأما وجوبها بالنذر وشبهه والاستيجار فدليله واضح من الكتاب
والسنة (٥) والاجماع من وجوب الايفاء بالايمان والنذور والعقود.
والظاهر ان وجوبها بافادها، وبفوات الحج، وبدخول مكة اذا لم يدخل
بالحج الا من استثنى فهو (٦) اجماعي ايضاً، وقد دلت على وجوبها للفوات الاخبار
المتقدمة فيمن فاته الحج وكذا في الفساد ايضاً على ما اظن.
ودل على وجوبها للمداخل الاخبار ايضاً (٧) ولأنها دلت على وجوب

(١) هكذا في جميع النسخ، والصواب: حيث عن الشافعي قولاً آخر

(٢) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب قسام الحج

(٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب العمرة القرواية ١. (٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب العمرة القرواية ٣.

(٥) لقا الكتاب قوله تعالى: وَلْيُؤْتُوا نُذُورَهُمْ (الحج ٢٩) وقوله تعالى: يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ (الانسان ٧) وقوله
تعالى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْكُفْرِ فِي إِيمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِإِعْهَدِ الْإِيمَانِ الآية (المائدة: ٨٩) وهذا السنة
فراجع الوسائل الباب ٧ و ٨ و ٩ وغيرها من ابواب كتاب النذر والياب ٢٣ و ٢٤ وغيرها من ابواب كتاب
الايمان. (٦) هكذا في جميع النسخ، والظاهر، زمادة لفظه فهو.

(٧) راجع الوسائل الباب ٥٠ و ٥١ من ابواب الاحرام.

و تجب فيها النية، والاحرام من الميقات، او من خارج الحرم،
وافضله الجعرانة، ثم التنعيم، ثم الحديبية، والطواف، وركعتاه،
والسعى، والتقصير، وطواف النساء، وركعتاه.

الاحرام والاحلال ما يحصل الا بالعمرة غالباً (١).

و وجوب تكرارها عند تكرار سببها ظاهر، لوجوب وجود المسبب عند
وجود سببه.

قوله: ويجب فيها النية الخ. قد مر افعال العمرة مفضلة في بيان احوال
الحج، وان ميقاتها لمن مر عليه هو الميقات، ولمن في الحرم خارج الحرم، وقد يحبر
عنه بآدنى الحل، وافضلية المواضع الثلاثة بالترتيب مذكورة في الكتب لعل لهم دليلاً
عليها.

قال في الدروس: (٢) وافضلية الجعرانة لاحرام النبي صلى الله عليه وآله
منها ثم التنعيم لأمره بذلك ثم الحديبية لاهتمامه بها قيل معناه هم وقصد ان يحرم
منها وما احرم.

وفي الدليل تأمل فان الفعل لا يدل على الامر في الكل موجود من غير
ترتيب.

روى في الفقيه (في الصحيح) عن عمر بن يزيد (٣) (الشقة) عن ابي
عبد الله عليه السلام من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر احرم من الجعرانة والحديبية
وما اشبهها.

(١) والله قد يحصل بالذبح كما في الصدود (منه رحمه الله) كذا في هامش بصر النسخ الخطبة.

(٢) قال في الدروس: ص ٩٣ وميقاتها ميقات الحج او خارج الحرم وافضله الجعرانة لاحرام النبي
صلى الله عليه وآله منها ثم التنعيم لأمره بذلك ثم الحديبية لاهتمامه بها قال في الحاشية (بعد قول الله تعالى
ثم الحديبية) اي هم ان يحرم منه وما احرم منى ان النبي صلى الله عليه وآله قصد ان يحرم من الحديبية

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب المواقيت قرواية ١.

وتصح في جميع ايام السنة.

والامر بالتنعيم موجود في الرواية (١) كما ذكره.
قال في الفقيه يجوز الاحرام في جميع المواقيت فلا مخالفة.
واما من كان بين مكة وميقات فيحتمل كون ميقاتهم هو ادنى الحن ايضاً
لكونه ميقاتاً مع عدم وجوب مرورهم بميقات غيره والزامه بالرجوع الى الميقات
تكليف شاق منفي بالاصل وكذا الزامه بالاحرام من دويرة اهله منفي بالاصل.
ويحتمل ان يكون منزله ميقاته لعموم من كان منزله لقرب الى مكة فيقاته
منزله (٢).

ويحتمل اختصاصه بالحج كما هو الظاهر قال في الدروس وميقاتها ميقات الحج
او بخارج الحرم.

وهو مجمل كأنه يريد بالحج التمتع مع عمرته فان ميقات حج غير التمتع لمن
هو بخارج مكة ودون الميقات دويرة اهله، وخارجها لمن هو فيها فتأمل.
ثم انه ينبغي ان يقول: الحلق او التقصير لأن الحلق افصل الفردين فكأنه
ترك لعموم التقصير للنساء والرجال ولمن على رأسه شعرام لا ولأنه قد يكون حلق
في الحج فلم يبق له الشعر، ولأنه سذكراً أنه افضل.

قوله: وتصح في جميع ايام السنة الخ. عبارة بمجمل بل مختلة والتفصيل
مذكور في غيره بأن وقت العمرة الواجبة لحج الافراد والقران او منفردة للاسلام ان
كان بعد ايام التشريق، الى آخر ذي الحجة كما دلت عليه صحيحة معاوية بن
صمار (٣) وفي الدروس وغيره واستقبال المحرم، كأنه يريد اوائل المحرم، فهو مجمل مع
عدم وضوح دليله، قال في الدروس: وهذا المقدار لا يتنافى الفورية.

(١) الوسائل الباب ٢١ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ والباب ٢ من تلك الابواب الرواية ٤

(٢) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

و افضلها رجب، ويجوز العدول بها الى التمتع ان وقعت في اشهر الحج.

لعلّه لأن المراد بالفورية عدم جواز تأخيرها من زمانها ومن عام الى آخر كالحج وقت العمرة التي تجب بالاسباب وقت وجود سببها بالتفصيل الذي علم من موضعه.

و وقت العمرة المندوبة جميع ايام السنة الا ما استثنى مما يجيء من اشتراط الزمان بين العمرتين منازعته (مسارعه خ ل) للواجب.

و دليل افضليتها في رجب ما نقل انها تلي الحج (١).
و يدل عليها ايضاً استثناء جواز الاحرام قبل الميقات لمن خاف تقصّر الرّجب قبل وصوله الى الميقات (٢).

و ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، افضل العمرة عمرة رجب (٣).

و في صحيحة معاوية بن عمار عمرة رجب افضل من عمرة شهر رمضان (٤).

فلا يعارض ما في رواية ضعيفة عمرة شهر رمضان افضل (٥).

ويمكن حملها على افضليتها من غير رجب.

قوله: ويجوز العدول بها الى الحج. قد مرّ دليله وتفصيله في نقل الافراد الى التمتع وغيره فتذكر وتأمل وأنه يجوز ذلك العدول اذا لم تكن متمتعاً.

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب العمرة الرواية ١٦.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اللوقيت الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب العمرة الرواية ٧ دليل الرواية، والباب ٢ منها دليل الرواية ١٣.

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب العمرة الرواية ٣ منقولة بالحق.

(٥) الوسائل الباب ٤ من ابواب العمرة الرواية ٢.

ولو اعتمر متمتعاً لم يجز الخروج حتى يأتي بالحج، فإن خرج من مكة بحيث لا يفتقر الى استئناف احرام آخر جاز، ولو خرج فاستأنف عمرة، تمتع بالاخيرة.

و يستحب العمرة المفردة في كل شهر، واقله عشرة ايام.

قوله: ولو اعتمر الخ. قد مر هذا ايضاً مفصلاً وأن مراده بقوله (فإن خرج من مكة بحيث الخ) الخروج من مكة قبل مضي شهر من احرامه او احلاله على ما مر.

و يحتمل كون المراد الخروج الى مكان لا يحتاج معه الى الاحرام للدخول وان كان بعد مضي شهر وهو عدم الخروج من الحرم حتى يمكن الاحرام للعمرة من ميقاتها فإنه ادنى الحل او الميقات او دويره الاهل على الاحتمال وليس هنا الا الاول ولأنه المعتبر لوجوب الاحرام لمن خرج من مكة واراد الدخول غير المستثنى لما مر ولأنه المتبادر من عبارات الاصحاب.

وقد صرح به في بعض المواضع مثل الدروس قال: درس: من كلام ابن الجنيد: وما لم يتجاوز الكى الحرم فلا عمرة عليه لدخوله وقيل صرح به في التحرير ايضاً.

وقوله: (لم يجز الخروج)، اشارة الى هذا الخروج الذي يحتاج الى احرام بقرينة ما بعده فن جملة المستثنى مما يجب الاحرام والعمرة لدخول مكة مطلقا الخارج قبل الشهر وان تجاوز الحرم وغير المتجاوز وان كان بعده فتأمل.

ومعنى قوله: (ولو خرج)، الخروج الذي ذكرناه وقد مر فائدة التمتع بالاخيرة فتأمل وتذكر.

قوله: ويستحب العمرة المفردة في كل شهر الخ. اشترط بعض في جواز العمرة ثانية مضي شهر من العمرة الاولى وبعض السنة وبعض عشرة ايام

وقال بعض: لاحد له فيجوز العمرة في كل زمان ما لم يمنعه مانع مثل ان يزاحم واجباً فهو من جهة المزاحمة لا من جهة عدم صلاحية الزمان وان يحرم بعد احرام العمرة التمتع قبل خروج الشهر وغير ذلك فتأمل.

اما ادلة المذاهب فلعل دليل الاخير هو عموم الاخبار الواردة في الترغيب بالعمرة مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام المحتمر يعتمر في اي شهر السنة شاء (الحديث) (١).

وهي أغرم من مرة بعد اخرى بلا فصل وغيره.
وانها مشروعة فلا اختصاص لها بوقت دون اخرى وكان القائل به منحصر فمن لم يعمل بخبر الواحد كالسيد السند قدس الله سره والا يخصص بالوقت للاخبار كما مستطاع.

ودليل اشتراط العشرة ما في رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال: ولكل شهر عمرة فقلت يكون اقل؟ قال: لكل عشرة ايام عمرة (٢).

لكن مندها غير واضح الصحة لعل بن ابي حمزة لان الظاهر انه البطائي الواقفي الضعيف فيرد بغيرها من ادلة من لا يشترط ومن يشترط غيرها.

ودليل اشتراط الشهر مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال: في كتاب علي عليه السلام في كل شهر عمرة (٣).

وصحيحة يونس بن يعقوب (ولا يضر القول في يونس) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: انّ علياً عليه السلام كان يقول في كل شهر عمرة.

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب العمرة الرواية ١٣. (٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب العمرة الرواية ١٠.

(٣) اوردها واللتين بعدها في الوسائل في الباب ٦ من ابواب العمرة الرواية ١٠ و١١.

وصحيحة اسحق بن عمار (في العقبة) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: السنة اثني عشر شهراً، يعتصر لكل شهر عمرة. ولا يضّر القول في اسحق، وما يدل على أن من يخرج من مكة بعد عمرة التمتع قبل الشهر لا يحرم وبعده يحرم (١).

و الظاهر من هذه الروايات عدم الزيادة على ذلك كما قيل في قوله عليه السلام لكل سورة ركعة (٢).

و ايضاً الظاهر منها وقوع كل عمرة بتمام اجزائها في شهر شهر فيدل بظاهرها على اعتبار الفصل ان احتاج اليه من زمان التحلل من الاولى لا من الاحرام ليصدق لكل شهر عمرة والا يكون لكل شهر احرام وهو ظاهر فتأمل. ويأول ما يدل على السنة بالعمرة التي تكون مع الحج جزء له مطلقاً او عمرة الاسلام فأنها لا تصح في سنة الا واحدة كالحج للجمع بين الأدلة، والتبادر الى الفهم في الجملة.

وهو صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: العمرة في كل سنة (٣).

وصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا يكون عمرتان في سنة (٤).

(١) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٠ و ٨ و ٦.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب القرآنة من كتاب الصلوة الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب العمرة الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب العمرة الرواية ٧ و ٨ عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام ومن حمل

عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام الخ.

والخلق فيها افضل من التقصير، ويحلّ مع احدهما من كل شيء عدا النساء، فاذا طاف طوا فهنّ حللن له.

المطلب الثاني في الحصر والصدّة.

من صدّ بالعدو بعد تلبّسه ولا طريق غيره، او كان وقصرت النفقة عن الموقفين او مكة.

وحملها الشيخ على عمرة التمتع، والظاهر أنّه لا يحتاج كما عرفت، ويؤيد الشهر، الشهرة، قال في المختلف: اجعت الامامية على جواز العمرة في كلّ شهر الا من ابن ابي عقيل فيجب المصير اليه اخذاً بالمتيقّن فتأمل فيه.

وبالجملة القول بالسنة بعيد نادرينافيه بعض الاخبار في الجملة، والعشر ضعيف يرده الاعتبار والاخبار، والشهر لا يخلو عن قرب، وعدم التحديد محتمل للعموم، مثل ما روى - كانه عن طرقهم - العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما (١)، فتأمل فيه وعدم صريح في التحديد لا مكان تأويل ماورد في ذلك فتأمل.

قوله: والخلق فيها افضل من التقصير. قد مرّ تحقيقه وانه الاول خصوصاً بالنسبة الى الصرورة والمليّد.

قوله: ويحلّ مع احدهما من كل شيء الخ. قد مرّ ما يحصل به التحلّ وتوقف النساء مطواف النساء وتحلّها بعده فتذكر وتأمل.

المطلب الثاني في الحصر والصدّة

قوله: من صدّ بالعدو الخ. اعلم أنّ المشهور عند الاصحاب أنّ الصدّة

(١) كره المئال الباب الثالث في العمرة وضائلتها (ج ٥ ص ١١٤) تحت رقم ١٢٢٩٣ وفيه العمرة الى العمرة كفارة لما بينها من الذنوب والخطايا.

وإن احكامهما مختلفة كما سيجيء

بالعدو والحصر والاحصار بالمرض وإن احكامهما مختلفة كما سيجيء والظاهر أن ذلك اصطلاح ولا مانع في اللغة من ذلك لأن الظاهر من اللغة صدق كل واحد على معنى الآخر فإن معناها في اللغة الحبس والمنع ولأن الاحصار في قوله تعالى: فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (١) بمعنى الصد بالعدو فإنها وردت في صد المشركين النبي صلى الله عليه وآله بعد احرامه بالعمرة في الحديبية فنحر وأمر أصحابه بالنحر والذبح ففعلوا ذلك بها ورجع الى المدينة.

ونقل في المنتهى عن الشافعي اجماع المفسرين على أنها في صد المشركين النبي صلى الله عليه وآله.

وكان سبب اصطلاحهم على ذلك الرواية.

مثل صحيحة معاوية بن عمار (٢) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: المحصور غير المصدود فإن (وقال غ ل) المحصور هو المريض والمصدود هو الذي يرده المشركون كما ردوا رسول الله صلى الله عليه وآله، ليس عن مرض والمصدود تحل له النساء والمصور لا تحل له النساء.

ويمكن ان يفرق بين الحصر والاحصار فيكون الاحصار بمعنى الصد كما في الآية، بخلاف الحصر، فلا يكون الا في المرض ولكن ظاهر كلامهم عدم هذا الفرق، فإنهم قد يعبرون عن المحصور بالاحصر (٣) كما فعل في الدروس وغيره بل يظهر من المنتهى مما نقل عن ابن ادريس أن الحصر بمعنى الصد بالعدو والاحصار بمعنى المنع بالمرض وحمل عليه الآية وقال: بوجوب الهدى في المرض للآية دون العدو للاصل. وهو خلاف الظاهر لما تقدم من الخبر والاجماع في سبب نزول الآية مع

الشهرة.

(١) البقرة: ١٩٦. (٢) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

(٣) هكذا في السح المخطوطة والمطبوعة، ولعل الصواب (بالصد) بدل بالحصر.

نحر او ذبح، وتحلل بالهدى.

و اما دليل الحكم المذكور- لمن تلبس بالاحرام ثم صد بالعدو عن اتمام ما احرم له مثل الموقفين واتيان مكة للطواف مع عدم طريق اخرى غير المصدود عنه او مع وجودها ووجود المانع من ذلك مثل قلة النفقة وخوف الطريق ولو لم يكن كذلك لم يجز التحلل، وبحب الصبر والذهاب الى ذلك الطريق وان خاف الفوت حتى يتحقق الفوات بمضى زمان الحج ثم يتحلل بالعمرة كالذي يفوته الحج كما مر ثم يقضى ما شرع فيه وصد عنه مع وجوبه والتقصير بحيث لو لم يكن لا ذك والا فيقضى ندباً فـ(٢) التحلل بالذبح او النحر الاجماع (٣) النقول في المنتهى وآية: (فان احصرتم) (٤) والخبر مثل ما في صحيفة معاوية بن عمار المتقدمة من حل النساء للمصدود وعدمه للمحصور (٥).

و دليل وجوب النحر او الذبح- فيحل به لا بد منه- ما يستشعر من الاجماع والآية في المنتهى فانه قال فيه: اجمع على ذلك اكثر العلماء وحكى عن مالك انه قال: لا هدى عليه وايضاً لنا قوله تعالى: فان احصرتم الآية، قال الشافعي: لا خلاف بين اهل التفسير ان هذه نزلت في حصر الحديبية.

قال في تفسيرها في مجمع البيان: التحدير قطعكم ما سهل من الهدى او فهدوا ما سهل من الهدى بدنة او بقرة او شاة وهي ادناها (٦) فظاهره الوجوب لوجود الامر بالذبح والنحر يوم الحديبية على ما نقل كما تقدم اليه الاشارة وتدل عليه

(١) هكذا في النسخ المخطوطة والطبوعة، ولعل الصواب (بالصد) بدل بالحصر.

(٢) خبر لقوله قدس سره: ولنا دليل الحكم المذكور.

(٣) هكذا في النسخ ولعل الصواب والاحاج بالواو. (٤) الفقرة: ١٩٦.

(٥) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٦.

(٦) عبارة التصير هكذا: قطعكم ما سهل من الهدى او فهدوا ما تيسر من الهدى اذا اردتم الاحلال،

والهدى يكون على ثلاثة انواع حرور او بقرة او شاة وليسرها شاة.

ونية التحلل، ولو كان هناك طريق آخر لم يتحلل، وإن
خشى الفوات صبر حتى يتحقق، ثم يتحلل بالعمرة، ثم يقضى في القابل
مع وجوبه،

الاخبار (١) ايضاً، ومع ذلك يحتمل الرخصة فتأمل.
و دليل وجوب نية التحلل في الذبح - بأن ينوي عنده التحلل بالذبح عن
احرام كذا، للصد، مع الوجه لله، واشترط التحلل بالهدى بها - بعض الاعتبارات
مثل ان الذبح يقع على وجوه احدها التحلل فلا يتخصص به الا بها وقد مر البحث
في امثاله فتذكر وقد يمنع وقوع وجوب الذبح على وجه التحلل وللإحلال بل الذي
فهم من الدليل هو ما تبصر من الهدى فالظاهر انه منها حينئذ يجب ويكفي ذبحه بعد
الصد للامر به حينئذ وان لم يعلم حصول التحلل بعده ولا بخطريه.
نعم يمكن اعتبار عدم قصد امر آخر ويقصد كونه للامر به حين الصد.
واما وجوب نية التحلل والمقارنة وناقى الوجوه فغير ظاهر والاصل ينفيه
والتكليف الزايد يحتاج الى الدليل والاحتياط طريق السلامة فلا يترك.
و دليل وجوب الصبر وعدم التحلل مع امكان طريق آخر ظاهر وهو عدم
تحقق الصد حقيقة وان خاف فوت الحج.
و دليل وجوب العمرة حينئذ للتحليل قد مر مع دليل وجوب القضاء مع
الاستمرار.
ويدل عليه ما في صحيحة البرنطى (في الكافي) في عمرة الحديبية قضى
عمرته؟ قال: لا ولكن اعتمر بعد ذلك (٢).
وفعل الحسين عليه السلام في المنع بالمرض (٣).

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٣-٥.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

والأندباء. وكذا المعتمر اذا منع عن مكة،

فتأمل فيه وكأن دليل النديّة مع عدم الاستقرار وعدم بقاء الاستطاعة أنّه عبادة شرع فيها وحصل المانع فينبغي اعادته مع الامكان ويؤيده الشرعيب والتحريض في الحج والعمرة فتأمل.

و اما عدم فرق بين انواع الحج وبين العمرة كأنه للاتفاق، وعموم الأدلة، وكون الآية على ما قيل في احرام العمرة دليل على العمرة بخصوصها ولا ينافي غيرها فتأمل.

و الظاهر ان الصّد عن العمرة انما يتحقق بالمتع عن الطواف فيحلّ بالذبيح او النحر ولا يمكن بغيره الا ان يكون عمرة في زمان وترك التحلل حتى فات وقته فيكون التحلل بالعمرة ويجب القضاء كما مرّ في الحج فتأمل.

ثم اعلم أنّه قال في المنتهى: ولا زمان لهدى الصّد ولا مكان له معين بل هما موضع الصّد وزمانه.

و الظاهر عدم الخلاف عند الاصحاب في ذلك ولكن يأباه ظاهر قوله تعالى «حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» (١) الا أنّه لما حملت الآية بالاجماع والاخبار على الصّد بالعدو وانّ هديه لا يبعث الى الحرم فيحتمل ان يكون قوله تعالى وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (٢) ابتداء كلام يعنى وبعد الاحرام لا تحلقوا لا تتمّة لحال المحصر ولهذا لا خصوصيّة له بحاله وكذا قوله تعالى بعده بلافصل: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى فَرِيضَةً» الآية (٣) ولهذا قيل نزلت في كعب بن عجرة وما كان هو محصراً.

و يحتمل ان يكون المراد ببلوغ الهدى محله محل الصّد ان جعلناه مخصوصاً بالمحصر وهو بعيد او ما يعنه ان عظمناه ويكون كناية عن ذبح الهدى في محله ايها

كان في الصد موضعه او اتي مكان جاز.

قال في الدروس: ويجوز التحلل في الحل والحرم بل في بلده اذ لا زمان ولا مكان مخصوصين فيه ومع ذلك كله لا يبعد اولوية بحث هديه ايضاً الى حرم مكة او منى لاحتمال الآية لهما كما نقل عن الشيخ في الدروس.

و أنه قال في الدروس في تحلل المصدود وفي وجوب الحلق او التقصير قولان اقربهما الوجه.

ودليله غير واضح غير ان يقال المحلل في الاحرام هو احدهما في العمرة والحج مطلقاً والمصدود محرم فلا بد له من احدهما.

و ايضاً أنه محرم ويحصل الاحلال باحدهما اتفاقاً وبدونها ليس بمعلوم فيبقى على احرامه.

و ذلك غير واضح لأن كونها فقط محلاً في غير المصدود لم يستلزم كونها كذلك فيه بل ظاهر دليله من الآية والخبر (١) عدم ذلك، بل كذا كلام الاصحاب ايضاً ولهذا اوجبوا نية التحلل عنده، والاصل مؤيد، وكذا عدم نقل فعله صلى الله عليه وآله وامره لمن معه بذلك في صد الحديبية ويبعد عدم نقل مثله مع وجوده في مثل هذه المسألة فتأمل.

وقال ايضاً فيه: ولو ظن عدم (٢) انكشاف العدو وترتص ندباً فان استمر تحلل بالهدى ان لم يتحقق الفوات والا فبالعمرة ولو عدل الى العمرة مع الفوات فصّد عن اتمامها تحلل ايضاً وكذا لو قلنا ينقلب (٣) احرامه اليها بالفوات وعلى هذا لو صار الى بلده ولما يتحلل وتعذر العود في عامه لخوف الطريق فهو مصدود فيه

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الزولية ٤ وراجع الباب ٢ من تلك الابواب.

(٢) وفي الدروس: ولو ظن انكشاف العدو ترتص ندماً الخ.

(٣) وفي النسخة المطبوعة: بتقلب احرامه الخ.

التحلل بالذبيح والتقصير في بلده (١).

ظاهر هذا الكلام أن التقصير أيضاً شرط في التحلل والاولى ضم (اوالمحلل) ومبناه ما قربه فيما تقدم وفيه ما تقدم وأن كل من بقى على احرامه لقصور في حجه مثلاً من جهة بطلان طوافه او عدم ادراك النسك او فوت الموقفين او احد اركانه فان كان احرامه للعمرة له ان يقصد عمرة التحلل او ينقلب اليها كما هو الظاهر وان كان للحج يجعله تلك او ينقلب اليها كما هو الظاهر ايضاً لما تقدم فيتحلل بها. واما فهم التحلل بالهدى مع احدهما كالمصدود ان لم يتحلل وعاد الى اهله لآته يصير بسبب خوف الطريق مصدوداً عن عمرة التحلل فيجوز له ان يذبح ويقصر او يحلق ويتحلل في منزله لآته مصدود.

قيل كان قد (٢) يأمر بالعمل به الشهيد الثاني من حصل له قصور في حجه بحيث ما حصل التحلل ويجب عليه اعادة العمل مثل بطلان طوافه لعدم النسل وترك الابتداء بالحجر وادخال الحجر في الطواف فليس كلام الدروس صريحاً في امثال ذلك بل هو ظاهر في أن المصدود يجوز له التحلل في منزله.

وان سلم أنه ظاهر فيه ففيه تأمل اذ الاحرام متحقق يقيناً والاحلال ليس كذلك اذ لا دليل عليه غير ما في الصلة.

وفي صدقه عليه تأمل فانه لا يسمى هذا صدقاً فانه بعد الشروع في الاحرام وليس ذلك هنا بمتحقق في احرام عمرة التحلل لآته قد كان قادراً عليه ثم تعذر بتركه جهلاً لمانع الذهاب وليس ذلك بمصدود لان الذي جالس في بلده لا يسمى مصدوداً باعتبار انه لو راح اخذ اسبابه او حصل الضرر به مع عدم المنع عن الحج وافعاله وكذا العمرة بل نظر المانعين اخذ المال لا المنع عن الماسك.

(٢) حكى في جميع النسخ، والظاهر زيادة كلمة قد.

(١) الى هنا كلام الدروس ص ١٤٣.

وبالجملة خوف الطريق مطلقاً لا يسمى صدأ.

نعم لو ذهب الشخص المفروض الى محل الامكان ومنع عن التنسك يمكن ان يقال أنه مصدود مع ما فيه او يوطن نفسه على الرواح بحيث لا يكون له مانع عن العمرة الا الخوف وحصل العلم اليقيني بأنهم لا يخلّونه ان يصل الى مكة، يمكن ذلك.

وفيه مع ما تقدم أنه لم يتحقق بالفعل والحاصل أن التحلل بعد الاحرام يحتاج الى دليل وإنما هو في المصدود في الجملة وأن المصدود هو الممنوع من مكة مثلاً بعد تلبسه بالاحرام مع عدم المانع من نفسه لا الخائف في الطريق من ذهاب اسبابه مطلقاً نعم لو كان المانع ضياع نفقته او نفادها ونحو ذلك يفهم الحاقه بالمصدود من المنتهى فان صنع لا ينهض تخصيص المصدود بالعدو وذلك غير مفهوم من كلام الدروس ايضاً فان الاستصحاب والدليل يقتضي بقائه على الاحرام حتى يتحقق الدليل وتحققه فيما نحن فيه غير ظاهر لعدم ظهور كونه مصدوداً مع ما في المصدود ايضاً من الاجمال في الآية والخبر.

ثم اعلم أن الظاهر عدم الفرق في حصول التحلل بالهدى بين المشرط عند احرامه وغيره ويدل عليه الاخبار مثل خبر ابي حمزة (١) وحزرة بن حمران (٢).
وانما الكلام في سقوط الهدى عن المشرط وحصول التحلل بدون الهدى مع النية وحدها او مع الخلق او التقصير او لا يحتاج الى شيء منها بل يحصل التحلل بمجرد الصلّة وقد مر البحث عنه والظاهر عدم سقوط الهدى بالشرط وكأنه يفهم من فعله صلى الله عليه وآله ولمره في الحديثية حيث امر بالذبح والنحر

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٤، عن حمران بن اعين، وكنية حمران ابي حمزة عن ما

في تنقيح المقادير.

(٢) الوسائل كتاب ٨ من ابواب الاحرام والصد الرواية ٣ والباب ٢٥ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

ويكفي هدى السياق عن هدى التحلل،

ومافضل (١).

مع أنّ الظاهر أنّه ما ترك الشرط المندوب، وكذا الآية والاحاديث الدالة على التحلل بالهدى فإنها ظاهرة في الهدى مطلقاً، وأنّ ظاهر بعض الروايات الصحيح (٢) هو سقوط الحج على المشترط وإن أؤله الشيخ بعدم وجوبه وهو بعيد كما اشرنا اليه فيما سبق فتأمل.

و ايضاً الظاهر التصديق بهذا الهدى على المساكين لأنّ الظاهر أنّ المقصود من ذبحه انتفاعهم بلحمه لا مجرد الذبح مع احتمال جعله اثلاثاً كهدى التمتع رأيت في حاشية على الدروس هدى التحلل يجب قسمته في الجهات الثلاث ويؤيده أنّه بمنزلة هدى التمتع.

و يحتمل ايضاً عدم وجوب شيء منها والاكتفاء بذبحه لئلا مربه وعدم شيء آخر الا ان يكون متذور التصديق ونحوه والاصل دليل قوي والاحتياط لا يترك.

قوله: ويكفي هدى السياق النخ. دليله أنّ الواجب هو هدى للتحلل مطلقاً سواء كان هدى سياق ام لا ويؤيده قوله تعالى: «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» (٣)، وقوله تعالى: «حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» (٤) كالصريح في كون هدى التحلل هو هدى السياق وإن جعلناه تنمة لقوله: (فما استيسر) وبالجمله لا دليل يقتضى التعدد وإن كان هدى السياق واجباً بالاشعار والتقليد او النذر وشبهه لأنّ المقصود على الظاهر هو حصول الذبح ليقع التحلل وهو موجود حينئذ.

و يحتمل التعدد على تقدير وجوب هدى السياق لأنّه واجب وهدى

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والعصاة الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الاحرام الرواية ٣. (٣) و (٤) البقرة: ١٩٦.

ولا بدل هدى التحلل، فلو عجز عنه، وعن ثمنه لم يتحلل،
وان أحسن، ولا صدة بالمنع عن منى.

التحلل ايضاً واجب والاصل عدم التداخل وفيه تأمل اذا علم ذلك بالدليل ولا
شك أنه احوط.

قوله: ولا بدل هدى التحلل الخ. للاصل وعدم ذكره في دليل الهدى
فلو عجز عنه لم يتحلل بل يبقى على احرامه حتى يتمكن او يفوت فيأتي بالعمرة ان
امكن ولو صدة عنها ايضاً يبقى محرماً الى ان يتمكن فلو احل حينئذ لم يتحلل بل يجب
عليه كفارة ما فعل على الظاهر.

ويفهم من قوله: (ومن ثمنه) أنه يكفي التصديق بثمنه ودليله غير ظاهر
فتأمل.

قوله: ولا صدة بالمنع عن منى. ظاهر هذا الكلام مع ما مر من قوله (او
مكة) أن الصد في الحج يتحقق من الموقفين ومن مكة والمسجد بل المقصود هو الصد
من الطواف مطلقاً وذلك غير ظاهر من الآية والرواية (١) فإن ظاهرهما أنه عن مكة
في العمرة المفردة فقط.

و الظاهر تحققه في الحج عن الموقفين معاً وعن مكة للعمرة التمتع ايضاً
بالاجماع المدعى في النتهى واما عن احدهما فقط - او عن مكة في غيرها ومناسك
منى يوم النحر او ايام التشريق - فليس بواضح الا ان يقال رواية معاوية (٢) عامة
فتأمل والاصل عدمه فان للصد حكماً خاصاً يحتاج اثباته الى الدليل وما نجده
فيمكن في المنع عن احد الموقفين مع ادراك احدهما وكذا في منع دخول مكة
للطواف للحج وعن مناسك منى ان يصح حجه ويستتيب في اتمام باقي الاعمال من

(١) لا حظ الوسائل الباب ٦ و ٢ من ابواب الاحصار والصد.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

ولو احتاج الى المحاربة لم تجب، وان غلب السلامة.

الطواف وصلوته والسعى والرمى والذبح ثم يخلق او يقصر هو في مكانه كالعاخر والناسي ويؤتيه دخول النيابة فيها في الجملة وحصول ما يصح معه الحج في الجملة فتأمل.

قال في المنتهى: اذا صد عن الوصول الى مكة قبل الموقفين فهو مصدود اجماعاً يجوز له التحلل وكذا لو صد عن الوقوف بالموقفين الى قوله وكذا لو منع من احد الموقفين قاله الشيخ.

كأن فيه اشارة الى عدم ثبوته عنده ثم قال ولو صد بعد الوقوف بالموقفين قبل طواف الزيارة والسعى فانه يتحلل ايضاً لأن الصد يفيد التحلل من جميعه فافاد التحلل من بعضه.

فيه تأمل اذ ليس حكم الصد هو التحلل فقط بل الهدى والحج من قابل مع الوجوب فيمكن وجود ذلك في الجميع دون البعض ولهذا لم يوجد حكم الصد بعد الطواف قبل الرمي مع انه اقل.

وقد صرح بذلك في المنتهى حيث قال لو صد بعد الوقوف بالموقفين والطواف ومناسك يوم النحر ومنع من العود الى منى لرمى الجمار والمبيت بها فانه لا يتحقق الصد بذلك بل قد تم حجه فيتحلل ويستتيب من يرمى عنه.

قوله: ولو احتاج الى المحاربة لم تجب الخ. الظاهر انه لا كلام في عدم وجوب المقاومة لدفع العدو وان غلب السلامة سواء كان العدو مسلماً او كافراً واما الكلام في الجواز ونقل في المنتهى عن الشيخ عدم جواز قتال المشركين مع الاشعار بجواز قتال المسلمين.

وينبغي عدم جواز قتالهم بالطريق الاولى ورجح الجواز مع غلبة السلامة لأن الغالب هو السلامة وليس باقل من دفع قطاع الطريق عن طريق الحاج بل هو اولى وقال: انه مستحب لما فيه من الجهاد واتمام النسك ودفعهم عن مع السبل.

ولو افتقر الى بذل مال مقدور عليه، فالوجه الوجوب.
ولو ظن مفارقه العدو قبل الفوات جاز التحلل، والأفضل
البقاء، فان فارق أتم (أتمه خ ل) والا تحلل بعمره.
والمحبوس القادر على وفاء الدين غير مصدود، وغيره مصدود،
وكذا المظلوم.

ودليل عدم الوجوب الاصل وأن التكليف بالمقاتلة والجِدال مشقة منفية
ولأن النفس معرضة للتلف والاصل عدم ذلك ويؤيده اشتراط تخلية لسرب
كما تقدم.

قوله: ولو افتقر الى بذل مال الخ. دليله صدق الاستطاعة فكأن ما
يدفع الى العدو ليندفع داخلاً في مؤنة الحاج فلو كان يجب والا فلا، وهو ظاهر، وقد
مر البحث في مثله فتأمل.

قوله: ولو ظن مفارقة العدو الخ. دليله عموم الادلة الدالة على جواز
التحلل مع تحقق الصد (١) سواء ظن انكشاف العدو قبل فوات الحج له أم لا
والظاهر عدم الخلاف ايضاً في ذلك.

ولا شك أن الأفضل والاولى هو البقاء على الاحرام الى أن يغلب عدم
المفارقة قبل الفوات لأن الغالب حينئذ ادراك المناسك (المنسك خ ل) وعدم
ابطاله فهو المطلوب الشرعي فينبغي تحصيله مهما امكن.

وظاهر المتن البقاء الى ان يفوت وذلك غير بعيد فان فارق العدو واتسع
الزمان لا تمام المناسك (المنسك خ ل) أتمه والا تحلل بالعمره.

قوله: والمحبوس الخ. دليل كون المحبوس القادر على اداء الدين غير
مصدود ظاهر بل هو في الحقيقة تارك لا تمام المنسك مع القدرة.

ولو صابر فقات لم يجز التحلل بالهدى، بل بالعمرة، ولادم ولو صد المفسد فعليه بدنة، ودم التحلل، فلو انكشف العدو بعد التحلل، واتسع الزمان للقضاء وجب، وهو حج يقضى لسنته، وان لم يكن تحلل مضى فيه، وقضاء في القابل

ولما دليل كون غير القادر مصدوداً وكذا المظلوم القادر (١) فكونه ملحاً بالصّد بالعدو (٢) فان المعنى هو المنع ظلماً وهو مشترك ولأن ظاهر آية (احصرتم) (٣) شامل لجميع المنوعين العاجزين عن اداء المناسك ولو كان بضياغ النفقة او نفدها وان كان سبب نزولها في العدو فان السبب ليس بمخصص مع عموم اللفظ. هذا غير بعيد بالنسبة الى اصل الدليل والاصول ولكن (كان خ) بالنسبة الى تخصيصهم الحصر بالمرض والصّد بالعدو مع جعلهم سبب التحليل منحصرأ فيها محل التأمل وكذا في المظلوم لو كان قادراً لفك نفسه ببذل المال فانه ينبغي ان يجب الدفع واثام النسك لما مرّ أنّ العدو لو زال ببذل المال وجب فكأنّ المراد بالمظلوم المظلوم بالحبس مع عدم قدرته على فكّه او المراد التشبيه بقسمي المحبوس فالقادر على فكّه غير مصدود والعاجز مصدود فتأمل.

قوله: ولو صابر الخ. اي لو صبر المصدود ولم يحلّ بالهدى فانه جاز له ذلك ولم يجب حتى فات الحج لم يجز له التحلل حينئذ بالهدى بل بالعمرة لما مرّ أنّ التحلل مع الفوات لا يكون الا بالعمرة ولا دم عليه حينئذ لانه انما يجب للتحلل به ولا تحلل به بل بالعمرة فلا دم.

قوله: ولو صد الخ. يعني لو افسد شخص حجه بالوطى قبل الموقفين

(١) اي المظلوم القادر على فكّ نفسه ولو ببذل المال.

(٢) هكذا في بعض النسخ المخطوطة والنسخة المطبوعة، ولكن في بعض النسخ المخطوطة: مسح

بالصّد بالعدو، بدل قوله: فكونه ملحاً بالصّد بالعدو. (٣) البقرة: ١٩٦.

ووجب عليه بدنة للافساد والحج من قابل واتمام الفاسد فصدة عن الموقنين لا تمام الفاسد، يجب عليه دم آخر لتحلل فصيح ان عليه حينئذ بدنة ودم التحلل.

فلو تحلل حيث كان جازياً له من غير مصابرة او ظن (وان ظن خ ل) عدم الفوات ثم انكشف العدو وفي الزمان سعة لان يبدأ بالاحرام للحج الذي وجب عليه، وجب ان يحرم ويأتي بالحج الذي وجب عليه، وهذا هو الحج الذي كان يجب عليه ان يقضى لسنته بعد هذه السنة او الحج الذي يجب ان يفعل لهذه السنة وأما آخر الى اخرى لعدم الزمان.

وان لم يكن تحلل بعد الصد بل صبر حتى انكشف العدو مضى في الحج الفاسد اي يجب عليه ان يتممه مع سعة الزمان والا يتحلل بالعمرة عن الفاسد ويجب ان يأتي في القابل بحج آخر سواء كان الذي شرع فيه مندوباً او واجباً لأن الافساد فقط مسبب مستقل للوجوب ان لم يكن مسبب أخر فلا يتوقف الوجوب في القابل على وجوب الفاسد واستقراره في الذمة قبل هذا العام او التخصير كما مر فتأمل.

ثم الظاهر عدم وجوب غير حج واجب واحد في الصور كلها سواء قلنا ان الاتمام عقوبة او الحج من قابل عقوبة لأنه لو كان ما شرع فيه واجباً لا يجب بالافساد اذ بالافساد انما يجب لو لم يكن واجباً اذ ليس ذلك بسبب الا مع عدم سبب أخر ومع عدمه يجب بالافساد الحج كما وجب بالشروع فبعد الصد عن الاتمام اذا تحلل عنه بالهدى او بالعمرة لم يعلم وجوب قضاء لهذا الفاسد مطلقاً سواء قلنا انه عقوبة او الذي شرع فيه او لا اذ لا دليل عليه وأما الدليل في الحج الصحيح الذي صد عنه وتحلل عنه مع عدم وجوب شيء أخر.

ويمكن التعدد مع القول بان الحج من قابل عقوبة خصوصاً اذا كان المفسد نائباً.

والمحصور الممنوع بالمرض عن مكة، أو (عن خ) الموقفين

وفيه أيضاً تأمل للأصل والقول بأنه عن المنوب لم يستلزم وجوب شيء آخر عوضه لأن الفاسد الذي هو يقوم مقام حج المنوب عنه سقط بالتعطل وعوضه غير معلوم كما إذا مات النائب بعد الشروع في الإحرام فتأمل وتحقيق المسألة يحتاج إلى تفصيل وقد فصلناه في بعض الحواشي على شرح القواعد للمحقق الثاني.

قوله: والمحصور الممنوع بالمرض الخ. قد مر البحث في تخصيص الحبس بالمرض بالحصر وإن سببه غير ظاهر.

ثم أعلم أن المصنف رحمه الله في المنتهى استدل على حكم الحصر المذكور بقوله تعالى (فإن احصرتم) (١) وقال لأن الإحصار إنما هو للمرض ونحوه يقال احصره المرض احصاراً فهو محصر وحصره العدو حصرأ فهو محصور قال الفراء احصره المرض لا غير وحصره العدو واحصره معاً (٢).

ونقله من قبل عن ابن ادريس على أنه قد تقدم منه الاستدلال به على حكم الصّد ونقل اجماع المفسرين عن الشافعي على أنه نزلت في الحديبية فكأنه حمله عليها لعموم اللفظ لغة وعدم الاعتداد بسبب النزول والتخصيص به بل إنما الاعتداد بظاهر اللفظ.

فالمناسب عدم تخصيص الإحصار بالمرض بل لا ينبغي إطلاق الحصر أيضاً على الحبس بالمرض لما نقله عن الفراء على أنه قال في أول فصل الحصر: الحصر عندنا هو المنع عن تامة أفعال الحج على ما يأتي بالمرض خاصة والصّد بالعدو وقد مر البحث أيضاً فيما يتحقق عنه الصّد والمنع وهو مكة قبل الموقفين والموقوفين معاً بالاجماع.

ويدل على الأخير (٣) بالملوك الخبر (٤) أيضاً فإنه صحيح في الصقيع.

(١) البقرة: ١٩٦. (٢) المنتهى كتاب الحج ص ٨٥٠. (٣) أي على الصّد عن الموقفين.

(٤) الوسائل الباب ١ من أبواب الإحصار والصّد الرواية ١.

يبحث ماساقه، والا هدياً او ثمنه، ويشتم (يقيم خ ل) محرماً حتى يبلغ الهدى محله إما منى للحاج، او مكة للمعتمر، ثم يحل بالتقصير، الا من النساء الى ان يحج في القابل، مع وجوبه، او يطاف عنه للنساء، مع ندبه.

واما عن احدهما وعن مكة بعد الموقنين فحل التأمل والآية الشريفة جملة لا يفهم منها المراد ويفهم من نزولها في الحديبية كونه مكة وحملها على العموم واخراج ما ليس بصد بالاجماع مثل رمي الجمار يحتاج الى جرأة اذ دلالتها على ما احصر منه غير واضحة فان ظاهرها يحتمل المنع عن اتمام الحج والعمرة في الجملة او عن مكة كما كان في الحديبية ويكون المراد المنع عن اتمامها بحيث يفوت ما يفوتان بفوته مثل الموقنين معاً وتمام اعمال العمرة حيث هي في مكة وقد منع عنها ولهذا ما اجمعوا الا على الموقنين ودخول مكة أولاً.

وصحة الحج بادراك احد الموقنين يدل على عدم تحقق الصد باحدهما وعن دخول مكة وفي الخبر (١) دلالة على ان الحصر عن عرفة لا يضرب بعد ان تحقق ادراك الجمع وان ذلك غير مصدود وأنه مصدود اذا منع عنها.

وقوله: (يبحث ماساقه) خبر المحصور اشارة الى حكم المحصور بالمرض وظاهره انه يجب بحث ماساقه ان ساق فتأمل.

و أنه يكفي بحث هدى السياق مطلقاً سواء كان واجباً بالاشعار والتحديد وبالنذر وشبهه ام لا وسواء كان شرطه في الاحرام ام لا كما هو مذهب الاكثر. وقد مر في الصد ما يدل على ان الواحد كاف، وهو مفهوم من اخبار كثيرة بل الآية، فتأمل وتذكر واحفظ.

وقد مر ايضاً ما يدل على وجوب الهدى على المشتري ايضاً والمصنف اختار

في المستهى في هذا المحلّ عدم وجوبه عليه الا مع السوق ويدل على عدم وجوب الهدى على المشترط صحيحة البرزطى قال: سألت ابا الحسن عليه الصلوة والسلام عن محرم انكسرت ساقه اتي شيء يكون حاله واتي شيء عليه؟ قال: هو حلال من كل شيء قلت: من النساء والثياب والطيب؟ فقال: نعم من جميع ما يحرم على المحرم وقال: أما بلغك قول ابي عبدالله عليه السلام حلتى الخبر (١).

و أنه لا بد من بعث الهدى او ثمنه الى مكان الذبيح مكة ان كان في العمرة ومنى ان كان في الحج فلا يذبح الا هناك بان يواعد من بعث معه زماناً معيناً للذبيح فاذا جاء ذلك الزمان تحلل بالتقصير وذلك هو المشهور ومذهب الاكثر. وقال في المنتهى: يجب نيّة التحلل وكذا في الدروس ولا شك أنه احوط ولا دليل على وجوبها وشرطيّتها للتحلل.

و أنه يتحلل من كل ما (شيء خ ل) احرم منه الا النساء فلا يحلّ الا بطوافهنّ بنفسه ان كان المحصر منه واجباً قبل الشروع او بنائبه ان كان ندباً ولم يرجع بنفسه الى مكة.

ولا يبعد النيابة في الاول ايضاً مع التعذر لما تقدم من جوازها في طواف النساء مع التعذر بل مع القدرة ايضاً فتذكر ويدل على وجوب البعث بعض الاخبار الصحيح (٢) وظاهر الآية (٣).

ويدل على عدم حصول تحلل النساء بالهدى بعض الاخبار الصحيح (٤).
و كذا على وجوب الحج من قابل وكذا العمرة ان كانا واجبين والا يفعلها

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحصار والصدّة الرواية ١ وفي التهذيب اتي شيء من له يدل اتي شيء يكون حاله.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحصار والصدّة الرواية ١-٢. (٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) جامع الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصدّة.

ندباً وقد تقدم.

ويبدل على جواز النحر في مكانه كالمصدود بعض الاخبار مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار (في حديث) وان كان مرض في الطريق بعدما احرم فاراد الرجوع الى اهله رجع (الى اهله كا) ونحر بدنة ان (او كا) اقام مكانه (١) وان كان في عمرة فاذا برا فعليه العمرة واجبة وان كان عليه الحج فرجع (رجع خ ل) او اقام ففاته الحج وكان (٢) الحج من قابل وان رتوا الدراهم عليه ولم يجددوا هدياً ينحرونه وقد احل، لم يكن عليه شيء ولكن يبعث من قابل ويمسك ايضاً وقال: ان الحسين بن علي عليها الصلوة والسلام خرج معتمراً فرض في الطريق فبلغ علياً عليه السلام ذلك وهو في المدينة (بالمدينة خ ل) فخرج في طلبه فادركه في السقيا وهو مريض، فقال: يا بني ما تشككي؟ فقال: اشتكيت رأسي فدعا علي عليه السلام ببدنة فنحرها وحلق رأسه وردّه الى المدينة فلما برا من وجهه اعتمر، فقلت: ارأيت حين برا من وجهه (٣) احل له النساء (٤)؟ فقال: لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت وبالصفا (ويسمى بين الصفا خ ل) والمروة قلت: فما بال رسول الله صلى الله عليه وآله حين (حيث خ ل) رجع من الحديبية (الى المدينة خ ل) حلت له النساء ولم يطف بالبيت؟ قال: ليس هذا مثل هذا (٥) كان النبي صلى الله عليه وآله مصدوداً والحسين عليه السلام كان محصوراً (٦).

(١) وفي الكافي بعد قوله: مكانه حتى يبرأ منه ايضاً: واذا كان في عمرته بدل قوله: وان كان في عمرة.

(٢) وفي الكافي فان عليه الحج من قابل.

(٣) وفي الكافي بعد قوله: من وجهه: قيل ان يخرج الى العمرة.

(٤) وفي الكافي: حلت له النساء. (٥) في الكافي: ليس سواء.

(٦) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحصار والصلوة الرواية ١ وروى دليلها في الباب ١ من تلك الابواب

وفيها دلالة على حصول التحلل من النساء بطواف الزيارة في النسك التي يأتي بعده، وعلى أن للتسعى مدخلاً في التحلل وفيه تأمل.
وفي الدروس أنه إذا كان العمرة للمتمتع لا يجب للتحلل الطواف لعدم طوافين وفيه أيضاً تأمل.

وفيها دلالة من وجهين (١) على عدم وجوب البعث والذبح هناك كما هو المشهور، فكأنه لذلك ذهب ابن الجنيد إلى التخيير بين البعث والنحر في مكانه، وهو غير بعيد، والآية لا تنافي على تقدير تسليم كونها في الحبس بالمرض أيضاً ويبعد حمل فعله عليه السلام على أن النحر كان لعدم التحلل بل لحصول الأذى من الرأس فإنه إذا احصر وحصل الأذى من رأسه يجوز الخلق والفداء أو الصيام أو الصدقة للآية (٢) والأخبار (٣) لأن (٤) الطاهر أنه عليه السلام اكتفى بذلك وأنه حصل التحلل من جميع ما أحرم إلا النساء كما يفهم من قوله عليه السلام: لا تحل له النساء وسوق العبارة (الكلام غ ل) فلو كان النحر لذلك كان الواجب بعث الهدى مع أنه ظاهر في عدمه بل الاكتفاء بما فعل من النحر للتحلل.

على أنه يكفي في الاستدلال قوله: (رجع إلى أهله ونحر بدنة) فإنه يدل على جوار النحر في غير المحل المذكور بل في أهله أيضاً كما مر في الصلة ويدل عليه صحة معاوية بن عمار الآتية في آخر البحث.

(١) أحدهما قوله عليه السلام: ونحر بدنة وثانيها قوله عليه السلام: فدعا على عليه السلام بسبعة فنحرها وحلق رأسه.

(٢) البقرة ١٩٦ قال الله تعالى: فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ قَمَاتِ لَتُتْرَمِيَ الْهَدْيُ وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَجِدَّتْ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ الْآيَةُ

(٣) راجع الوسائل الباب ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام.

(٤) تعليل لقوله: ويعد حله للحج.

ولو زال العارض، فادرك أحد الموقفين تم حجه، والا تحلل بعمره، وقضى في القابل واجباً مع وجوبه، والا ندباً.

وايضاً يدل عليه صحيحة رفاعة (١) (في الفقيه) الدالة على فعل الحسين عليه السلام من نحر بدنته في مكان مرضه ثم رجع الى المدينة. فيبعد كون ذلك مع تعذر البعث والضرورة كما هو ظاهر الفقيه حيث قال قال الصادق عليه السلام: لمحصور والمضطر ينحران بدنتيهما في المكان الذي يضطرون فيه (٢).

مع انه يحتمل كونه مذهب التخير.

واعلم انه يحتمل حصول التحلل من النساء للمشترط سواء قلنا انه يجب عليه ايضاً الهدى للتحلل ام لا ويكون فائدة الاشتراط هنا التحلل فان النساء لم يتحلل ما لم يطف ويدل عليه صحيحة البرزطي (٣) المتقدمة في سقوط الهدى عن المشترط فتأمل والاحتياط واضح.

قوله: ولو زال العارض الخ. يعني لما كان للمحصور التحلل والرجوع وله ايضاً ان يبقى على احرامه فان بقى على احرامه حتى زال العذر من المرض وغيره فيجب ان يذهب لا كمال نسكه لقوله تعالى: وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٤) وكان الوجوب ساقطاً للعذر فاذا زال عاذفان ادرك ما يصح معه الحج بان يدرك احد الموقفين صنع حجه ولا شيء عليه والا يكون متن فاته الحج فيأتي بالعمره لتحلل وقد مر ما يدل عليه وانه ينقلب الاحرام بنفسه ولا يحتاج الى القلب وانه احوط. ويدل عليه ايضاً في المصدود عن الموقفين حتى فاتا ما في رواية الفضل بن

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١. (٤) البقرة: ١٩٦.

ولا يبطل تحلله لو بان أنه (أن هديه خ ل) لم يذبح عنه، وكان عليه ذبحه في القابل

يونس عن أبي الحسن عليه الصلوة والسلام قال: هذا مصدود عن الحج ان كان دخل مكة متمتعاً بالعمرة الى الحج فليطف بالبيت اسبوعاً ثم يسعى اسبوعاً ويحلق رأسه الخ (١).

فانه كالصريح في الانقلاب.

ويدل أيضاً على اصل هذا الحكم صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: اذا احصر الرجل بعث بهديه فان (فاذا خ ل) افاق ووجد من (في خ) نفسه خفة فليمض ان ظن انه يدرك الناس فان قدم مكة قبل ان ينحر الهدى فيقيم على احرامه حتى يفرغ من جميع المناسك ولينحر هديه ولا شيء عليه وان قدم مكة وقد نحر هديه فان عليه الحج من قابل والعمرة قلت: فان مات وهو محرم قبل ان ينتهي الى مكة؟ قال: يحج عنه ان كانت حجة الاسلام ويعتمر انما هو شيء عليه (٢).
لعل نحر الهدى وعدمه كناية عن بقاء وقت ادراك الحج وعدمه فانه ينحر يوم العيد وحينئذ قات وقت الحج.

وان المراد بقضاء الحج من قابل الخ وجوب الاتيان بالحج من قابل مع استمرار الوجوب او التقصير كما مر وكذا العمرة ويجب القضاء عنه ان مات لما قالوا انه لم يجب القضاء مع الشروع في الحج حين الوجوب من غير تقصير وقد مرت الاشارة اليه والى ندية القضاء مع عدمه فتأمل.

قوله: ولا يبطل تحلله الخ. يعني اذا واعد اصحابه زماناً معيناً لذبح وبعث معهم الهدى او ثمنه ثم تحلل بعد ذلك الزمان بظن حصول ذبح الهدى ثم

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٢ هذه قطعة من الرواية

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٦ وفي الكافي: أنه يدرك قبل ان ينحر يدل

قوله عليه السلام: أنه يدرك الناس وفيه أيضاً لو العمرة بدل قوله والعمرة، والظاهر صحة ما في الكافي.

بان أنهم ماذبجوا عنه لم يبطل تحلله بل هو الآن محلّ اذ قد حصل التحلل الا انه يجب بعث الهدى في القابل وهكذا وتدل عليه الاخبار (١).

وظاهرهم عدم النزاع فيه وأنها النزاع في وجوب الامساك حينئذ عما يجب على المحرم امساكه كما قاله الشيخ وجماعة.

لما في صحيحة معاوية بن عمار فاذا ردوا الدراهم عليه ولم يجدوا هدياً ينحرونه وقد احلّ لم يكن عليه شيء ولكن يبعث من قابل ويمسك ايضاً (الحديث) (٢).

ويدل عليه ايضاً ما في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه الصلوة والسلام قلت له: ارأيت ان ردوا عليه دراهمه ولم يذبجوا عنه وقد احلّ واقي النساء؟ قال: فليعد وليس عليه شيء ويمسك الآن من النساء اذا بعث (٣).

ومنع عن ذلك ابن ادريس للاصل ولأنه ليس بمحرم ولا في حرم فكيف يمنع من الصيد ونحوه.

ويمكن ان يقال لا استبعاد بعد وجود النص ويضمحل الاصل به ويؤيده ما يدل على بعث الهدى من الافاق والامساك كما سيأتي.

على أنه قد يقال وجوب الامساك عن الصيد ونحوه غير معلوم وأنها دلّ الدليل على وجوب الامساك عن النساء ولا استبعاد في ذلك كما اذا قصر المحصر لا يحلّ له النساء حتى يطوف.

وان معنى قولهم لا يبطل احلاله أنه لا يجب عليه الكفارة بالتحلل بل لما وقع التحلل باعتقاده أنه محلّ فلا شيء عليه ولا يتنافيه ان يكون باقياً على احرامه

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١ و٢ والباب ١ من تلك الابواب.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٥.

والمعتمر اذا تحلل يقضى العمرة عند المكنة.

و القارن يحج في القابل كذلك ، ان كان واجباً ، والا تخير

الى ان يبعث في القابل ولكن يلزم كونه باقياً على الاحرام من حين العلم لا من حين البعث ولا شك انه احوط بل الظاهر ان ذلك هو الواجب لان المحلل ما حصل في نفس الامر وكفاية زعمه غير ظاهر بعد العلم بفساد زعمه وظنه فتأمل .

قوله: والمعتمر الخ . دليل وجوب قضاء العمرة . عند المكنة وزوال المانع مع وجوبها مستمراً او التقصير لما مر في الحج . قد علم مما تقدم ويشعر به فعله صلى الله عليه وآله بالعمرة بعد عام الحديبية كما يفهم من صحبة البزطي ولكنه اعتمر بعد ذلك اي اتي صلى الله عليه وآله بالعمرة بعد عام الحديبية (١) وفعل الحسين عليه السلام (٢).

والاصل ان وجوب شيء على مكلف لا يسقط بوجود مانع في بعض اوقاته مع عدم المانع في سائر اوقاته .

قوله: والقارن الخ . يعني اذا احصر القارن او صدم مثلاً ووجب عليه ايضاً القضاء في القابل فانما يجب عليه ان يقضى قرناً لا غير اذا كان القران واجباً معيناً عليه وان لم يكن كذلك . بل ما يكون فرداً من افراد الواجب التخييري بان نذر حجاً مطلقاً او كان ذا منزلين او يكون ندباً . فهو غير في القضاء بين ان يأتي بالقران وبين ان يأتي باخويه وهو ظاهر بل لا يبعد كون التمتع افضل لما تقدم انه افضل .

و يحمل على التعيين رواية رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يشترط وهو ينوي المتعة فيحصر هل يجزيه ان لا يحج من قابل ؟ قال :

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١ هذه دليل الرواية

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب الاحصار والصد دليل الرواية ٣.

يجب من قابل والحاج مثل ذلك اذا احصر قلت: رجل ساق الهدى ثم احصر قال: يبعث بهديه قلت: هل يتمتع من قابل؟ فقال: لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه (١).

مع ان السند ضعيف (٢) بانقطاع الطريق الى سهل وبه (٣) وقد يكون افضل هنا لخصوص هذه.

وحمل على التعمين او على الاستحباب في المنتهى صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ورفاعة عن ابي عبدالله عليه السلام انها قالوا: القارن يحصر وقد قال: واشترط فعلنى حيث حبستنى قال: يبعث بهديه قلنا هل يتمتع في قابل؟ قال: لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه (٤).

واعلم انه يدل على ثبوت البطل - لدى التحلل في المحصور فمع تعذره بأق به ويحتمل كما في الهدى - حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه الصلوة والسلام انه قال في المحصور ولم يسق الهدى قال: ينسك ويرجع فان لم يجد ثمن هدى صام (٥).

ومى صحيحة في الفقيه وزاد فيه بعد قوله: ويرجع قال بعد قوله هدياً (٦).

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٢ ونقل دليلها في الباب ٤ من تلك الابواب برواية ٢.

(٢) والسند (كما في الكافي) هكذا: عنه من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابي ابي بصير عن رفاعة (٣) لكن الاشكال الاول مدع بأنها مطلق على ما قبلها والثاني مدع ايضاً بان الأمر سهل سهل عن

ما هو المروى.

(٤) الوسائل الباب ٤ من ابواب الاحصار والصد الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٧ من ابواب الاحصار والصد الرواية ٢.

(٦) هكذا في جميع النسخ، ولكن في النسخة بعد قوله: ويرجع - قيل قال لم يجد هدياً قال يصوم.

المطلب الثالث في نكت متفرقة. تحرم نقطة الحرم، وإن قلت

وفيه دلالة ايضاً على جواز الذبح في مكان الحصر.
وقال فيه قبلها قال الصادق عليه السلام المحصور والمضطر ينحران بد نسيهما
في المكان الذي يضطران فيه (١) ثم نقل صحيحة رفاعة الدالة على نحر الحسين
عليه السلام في مكان الحصر والمرض ورجوعه الى المدينة.
و يحتمل عدم اجزاء اقل من صوم ثلاثة ايام لانه واجب للحلق لأذى
الرأس بدل الهدى فهنا بالطريق الاولى والسبعة لانها بدل في بعض المواضع
ويحتمل يوماً واحداً للصدق مع الاصل لعل الاول اولى على تقدير جواز البذل
فتأمل.

المطلب الثالث في نكت متفرقة

قوله: تحرم نقطة الحرم الخ. القول بتحريم اخذ لقطة الحرم قليلاً كان
أو كثيراً هو المشهور وقيل بالكراهة.
دليل التحريم أنه تصرف في مال الغير بغير اذنه فلا يجوز عقلاً ونقلًا مع
عدم دليل دال على الجواز صريحاً.
وصحيحة يعقوب بن شعيب (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن اللقطة ونحن يومئذ بمكة؟ فقال اما بأرضنا هذه فلا تصلح واتما عندكم فان
صاحبها الذي يجدها يعرفها سنة في كل مجمع ثم هي كسبيل ماله (٢).
وهذه تدل على الجواز في غير الحرم ووجوب التعريف حينئذ سنة ولكن لا
على الوجه المشهور ثم التملك ولم يقل به الاصحاب.

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحصار والصد للرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقتنيات الطوائف للرواية ١.

و يدل عليه اخبار اخر مثل ما في مرسله ابي ولاد (١) عن بعض اصحابه
عن الماضي عليه السلام قال: لقطة الحرم لا تمس بيد ولا رجل (الحديث) (٢).
و رواية الفصيل بن يسار قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن لقطة
الحرم؟ فقال: لا تمس ابداً حتى يجيء صاحبها فيأخذها قلت: فان كان مالاً كثيراً
قال: فان لم يأخذها الا مثلك فليعرفها (٣).
وفيه اشعار بجواز اخذ المال الكثير للثقة.

و يدل عليه ايضاً رواية علي بن ابي حمزة عن العبد الصالح موسى بن جعفر
عليهما السلام قال: سألته عن رجل وجد ديناراً في الحرم فآخذه؟ قال: بش ما
صنع ما كان ينبغي له ان يأخذه قلت قد ابتلى بذلك؟ قال: يعرفه قلت فانه قد
عرفه فلم يجده له باغياً فقال: يرجع الى بلده فيصدق به على اهل بيت من
المسلمين فان جاء طالبه فهو له ضامن (٤).

و دليل الكراهة عموم الادلة الدالة على جواز اخذها (٥) وكون الاخذ
لقصد التعريف والايقال الى صاحبها وعدم تضييعها احساناً (٦) مع عدم العلم
بعدم الاذن بل الاذن حيث حصل عرفاً وعادة وعدم صراحة دليل صحيح في
تحريم لقطة الحرم مع الاشعار في الخبرين الآخرين بالجواز فيحصل ما يدل عليه على
الكراهة للجمع بين الادلة والاحتياط والشهرة مؤيدة للاول فتأمل.

(١) هكذا في جميع النسخ، ولكن في التهذيب: الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض
اصحابه (ج ٦ الطبعة الحديثة ص ٣٦٠).

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب كتاب اللقطة الرواية ٣ وفيه: ابراهيم بن ابي البلاد.

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطوائف الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطوائف الرواية ٣.

(٥) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب اللقطة. (٦) اشارة الى قوله تعالى: وما على المحسن من عيب.

وتعرف سنة، فإن وجد المالك، والا تخيير بين الصدقة والحفظ، ولا ضمان فيها.

و دليل وجوب تعريف لقطة الحرم سنة هو الاخبار (١) وقد تقدم ما يدل على التعريف في الجملة.

وقد ورد التعريف سنة في لقطة غير الحرم في بعض الاخبار مثل صحيحة شعيب المتقدمة (٢) فكأن لقطة الحرم وما ورد فيها حمل على غيرها ولا يبعد كونه اجماعياً في الجملة.

واما وحوبه في السنة على الطريق المشهور فما رأيت له دليلاً في اللقطة مطلقاً الا أنه ذكره الاصحاب وسيجيء له زيادة بحث في باب اللقطة.

واما التخيير بين الحفظ والصدقة وعدم الضمان فيها فالحفظ لا كلام فيه ولا في عدم الضمان مع التلف من غير تفريط على تقدير جواز الاخذ لانه محسن وغير مقصر وحافظ بالنيابة مكالوكيل.

ويدل على التصديق بعض الروايات (٣) مثل ما تقدم.

واما عدم الضمان حينئذ فلاته جواز له الشارع التصديق فلا ينبغي تضمينه ولاته لو يعرف الضمان ما تصديق فانه انما تصديق لظن عدمه ولعدم ذكره في رواية ابراهيم بن عمر عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اللقطة لقطتان لقطة الحرم وتعرف سنة فان وجدت لها طالباً والا تصدقت بها ولقطة غيرها تعرف سنة فان لم تجد صاحبها فهي كسبل مالك (٤).

(١) راجع الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف والباب ١ من كتب النقطة.

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٤ وفيه: فان وجدت صاحبها بدل قوله

عليه السلام: فان وجدت لها طالباً.

ويكره منع الحاج (من خ) سكنى دور مكة، ورفع بناء فوق

الكعبة

و الظاهر الضمان على تقدير التحريم فيها ووجهه ظاهر مع عدم ظهور وجه عدمه وكذا على تقدير الجواز وجواز التصديق لأن الظاهر أن التصرف في ملك الغير ووضع اليد عليه موجب للضمان وجواز ذلك لا يرفعه ولقوله في رواية علي بن أبي حمزة (فهو ضامن) (١).

و لظاهر أن الضمان هو مذهب الأكثر ومختار المصنف في غير الكتاب ومحتمره بعيد ويؤيده الضمان في لقطة غير الحرم مع الجواز ولأنه ما كان التصديق متعيناً عليه بل كان له الحفظ وعدم الضمان فهو بنفسه أدخل عليه الضمان ولا شك أنه أحوط.

قوله: ويكره منع الحاج الخ. ذكرها الأصحاب، سندهم رواية حسين بن أبي العلاء قال ذكر أبو عبد الله هذه الآية سواء العاكف فيه والباد فقال كانت مكة ليس على شيء منها باب وكان أول من علق على بابه المصرعين معاوية بن أبي سفيان وليس ينبغي لأحد أن يمنع الحاج شيئاً من الدور ومنازلها (٢).

ورواية حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس ينبغي لأهل مكة أن يجمعوا على دورهم أبواباً وذلك أن الحاج ينزلون معهم في ساحة الدار حتى يقضوا حاجهم (٣).

فيمكن كراهة الإجماع أيضاً.

ويدل على كراهة سكون مكة سنة - وما زاد ورفع البناء فوق الكعبة (يعني

(١) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٣.

(٢) الوسائل للباب ٣٢ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٤ والآية للشرعة في سورة الحج ٢٥ قل الله

تعالى. أن الدين يمشون عن سبيل الله والمشجدة الحرام الذي جفئة للتاسي سواء العاكف فيه والباد وتقرئ

فيه بالحد يظلم نوبة من غداً اليوم (٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب مقدمات الطواف الرواية ٥

ويضيق على الملتجئ الى الحرم الجاني في المطعم والمشرب حتى يخرج، ويقابل بجنائته فيه لوجنا فيه

جعل بناء اعلى من بنائها).- صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا ينبغي للرجل ان يقيم بمكة سنة قلت: كيف يصنع؟ قال: يتحول عنها، ولا ينبغي لاحد ان يرفع بناء فوق الكعبة (١).

ولعل المراد جعل نفس البناء ارفع من الكعبة لا بحيث يشمل بناء فوق جبل يكون ارفع منها، ولهذا مثله موجود وما منع الى الآن، ويحتمل العموم وكون الموجود في زمان من يقدر على المنع ولم يمنع غير ظاهر مع انه قد لا يمنع من المكروه ولهذا يوجد ارفع منه.

وايضاً ظاهر اللفظ العموم بحيث يشمل كراهة البناء جار الكعبة وغيره. ويحتمل التخصيص بالقرب في الجملة للتبادر وقبح الظاهر وأما البعيد بحيث لا يرى فلا الله يعلم.

قوله: ويضيق الخ. يعني من جن جنائنه يستحق المؤاخذه بها في خارج حرم مكة موجبة لحذ أو قصاص ثم التجئ اليه لا يؤاخذ بها هناك ولا يخرج منه ليستوفى، بل يجب ان يضيق عليه بان لا يطعم ولا يسقى ولا يباع اصلاً ولا يعامل حتى يضطر الى الخروج واذا خرج يستوفى في الخارج واذا جنى فيه يستوفى فيه ويقابل بفعله.

و دليل الكل قوله تعالى وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً (٢) على بعض التفسير فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (٣) والاعتبار والاخبار. مثل صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ٥.

(٢) آل عمران: ٩٧. (٣) فلقرة: ١٩٤.

يجني في غير الحرم ثم يلجأ الى الحرم قال: لا يقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبائع (ولا يباع خ) فانه اذا فعل ذلك به يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد وان جنى في الحرم جنابة اقيم عليه الحد في الحرم فانه لم ير للحرم حرمة (١).
وصحبة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم قال: لا يقتل و(لكن يب) لا يطعم ولا يسقى ولا يبائع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم (فيؤخذ يب) فيقام عليه الحد قال: قلت: فماتقول في رجل قتل رجلاً في الحرم أو سرق في الحرم؟ فقال: يقام عليه الحد في الحرم صاغراً (٢) لأنه لم ير للحرم حرمة وقد قال الله تعالى: فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ (يعني في الحرم يب) وقال: فلا عدوان الا على الظالمين (٣).

فرع

لو كان الجاني في الحرم اتفاقاً من غير ان يلتجئ اليه هل حكه حكم الملتجئ ام لا؟ يحتمل لقوله تعالى: ومن دخله كان آمناً (٤) على بعض التفاسير ولشبهت حرمة الحرم لعدم تحقق عدم رؤية حرمة الحرم الموجب للحد فيه، وعدمه لعدم ادلة الحدود على الجاني (٥) ولعدم الالتجاء الموجب للمستقوط الموجود في كلام

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب مقدمات الحدود الرواية ١.

(٢) وفي التهذيب: يقام عليه الحد وضماً له.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب مقدمات الطواف الرواية ١، عليها في الكافي مع اختلاف بسري

آخرها ذكر بعد قوله: فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم ما هذا لفظة: فقال: هذا هو في الحرم فقال: فلا عدوان الا على الظالمين (راجع الكافي باب الاتحاد بمكة والجنابات الرواية ٤).

(٤) آل عمران ٩٧. (٥) راجع الوسائل الباب ١ و ٢ من ابواب مقدمات الحدود.

ويجبر الامام الناس على زيارة النبي صَلَّى الله عليه وآله مع تركهم.

الاصحاب والمفهوم من الروايات، وعدم صراحة الآية في ذلك، فتأمل.

قوله: ويجبر الامام الخ. هذا شروع في ذكر احكام المدينة المشرفة كأنه يستحب أو يجب. ويحتمل الجواز. ان يجبر الامام عليه السلام على زيارة النبي صَلَّى الله عليه وآله لو تركوها بغير عذر.

لصبيحة حفص بن البختري وهشام بن سالم وحسين الاحمسي وحماد وغير واحد ومعاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لو ان الناس تركوا الحج لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده، ولو تركوا زيارة النبي صَلَّى الله عليه وآله لكان على الوالي ان يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده، فاذا لم تكن لهم اموال انفق عليهم من بيت مال المسلمين (١).

ولأنه مستلزم لجفائه صَلَّى الله عليه وآله، كما دل عليه الخبر المشهور (٢).

وروي في الفقيه باسناده عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: من اتى مكة حاجاً ولم يزرنى الى المدينة جفوته يوم القيامة ومن اتاني زائراً وجبت له شفاعتي ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة، ومن مات في احد الحرمين مكة والمدينة لم يعرض ولم يحاسب، ومن مات مهاجراً الى الله عز وجل حشرو يوم القيامة مع اصحاب بدر (٣).

فينبغي الجبر حتى لا يحصل الجفاء.

قال في المنتهى: ومنع ابن ادريس من وجوب ذلك على الامام لأنها مستحبة، فلا يجب اجبارهم عليها، ونحن نقول: ان ذلك يدل على الجفاء وهو محرم فيجبرهم الامام عليه السلام بذلك.

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٢) روضة المتقين ج ٥ ص ٣٢٥. وروي في الشايع عنه صلوات الله عليه انه قال: من حج ولم يزرنى

فقد جفاب. (٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب المزار للرواية ٣ على نقل الصدوق رحمه الله.

وحرم المدينة بين عاير ووعير لا يعضد شجره، ويؤكل صيده،
الا ما صيد بين الحرتين، على كراهية.

ولا يخفى ان كلام ابن ادريس مبني على استحبابها ومشعر بجواز الجبر،
ودليله يدل على عدمه، وان كلام المصنف يدل على تحريم ترك الزيارة فتكون
واجبة، والظاهر (انه ظ) لا قائل به.

الا ان يقال: انه حين ترك الجميع يجب كفاية ليندفع الجفاء المحرم فيجب
جبر العدد الذي يرتفع به الحرام وانه قد يكون بعض المندوبات بحيث يجوز الجبر عليه
بالقهر بل بالشتم والضرب لدليل ولا يخرج بذلك عن المندوبة بحمل الذم والعقاب
المنفيين في تعريفها الذم والعقاب الاخرين وفيه تأمل.

ويمكن من الجبر والجفاء على البالغة كما هو واقع في كثير من المندوبات
والمكروهات مثل من ترك الفرق فرق الله رأسه بمنشار من النار (١).

وبالجملة جعل الزيارة مندوبة مع جعل تركها مستلزماً للجفاء وجواز
الضرب والجبر عليه مما لا يخلو عن شبهة وفي وجوبها بالطريق الاولى ولا يندفع بانه
مستلزم للجفاء المحرمة بل ذلك يزيد الاشكال لانه يلزم كونها واجبة حينئذ وهو
ظاهر والمفترما اشرنا اليه فتأمل.

قوله: وحرم المدينة الخ. كما ان مكة حراماً للمدينة ايضاً حرم وهو من
بين عاير ووعير، - جيلان هناك - ولا يعضد شجره اي لا يقطع كما في حرم مكة،
فيل بتحريم ذلك، وقيل بالكراهة.

ويدل على وجود حرم للمدينة اخبار كثيرة روى في الفقيه (في الصحيح)
عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال: حرم رسول الله صلى الله عليه

(١) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب آداب الحقام الرواية ١ ومن الرواية هكذا قال الصادق

عليه السلام من نخذ شجرة ثم يصره فرقه الله بمنشار من نار قال: وكان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وعرة لم
يلغ الفرق.

وآله المدينة ما بين لابتيها صيدها وحرمها ماحوها بريداً في بريد أن يحتل خلافاً أو يعضد شجرها إلا عودي الناضح (١).

وروي أن لا بتيها ما احاطت به الخرار (٢).

وقال فيه وروي في خبر آخر أن ما بين لا بتيها ما بين الصورين إلى النشئة والذي حرّمه من الشجر ما بين ظلّ عاير إلى فيه وعير وهو الذي حرّم وليس صيدها كصيد مكة، يؤكل هذا ولا يؤكل ذلك (٣).

وفي رواية عبد الله بن مسنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يحرم من صيد المدينة ما صيد بين الحرتين (٤).
ورواية عبد الله صحيحة.

ومرسلة يونس بن يعقوب أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام يحرم عليّ في حرم رسول الله صلى الله عليه وآله ما يحرم عليّ في حرم الله تعالى؟ قال: لا (٥).
وروي أبان عن أبي العباس يعني الفضل بن عبد الملك قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يحرم رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة؟ فقال: نعم حرّم بريداً في بريد عضاها (٦) قال: قلت صيدها؟ قال: لا يكذب الناس (٧).

وهذه مروية في الكافي أيضاً والظاهر منها عدم تحريم صيدها فصحيحنا زارة وعبد الله عمولتان على الاستحباب ويؤيده الأصل والسهولة.

وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن مكة حرم الله حرّمها إبراهيم عليه السلام وإن المدينة حرم ما بين لابتيها حرم، لا يعضد شجرها وهو ما بين ظلّ عاير إلى ظلّ وعير

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ١٧ من أبواب المزار الرواية ٦ و ٧ و ٨ و ٩.

(٦) والنص بالقصر شجر ذو شوك ونحوه من أصل الخشب (جمع البحرين).

(٧) الوسائل الباب ١٧ من أبواب المزار الرواية ٤.

ويستحب زيارة النبي صلى الله عليه وآله، مؤكداً.
وزيارة فاطمة عليها السلام من الروضة، والائمة عليهم السلام
بالبقيع.

وليس صيدها كصيد مكة يؤكل هذا ولا يؤكل ذاك وهو بريد (١).
قال في المنتهى: قال الشيخ المراد منه، أن المدينة لا يحرم صيد البريد الى
البريد وهو ظل عاير الى ظل وعبر (٢).
فيحتمل كون شجرها كصيدها كما في مكة وللأصل ولاختلاف الاخبار
في الحرم ويحمل الاخبار الصحيحة على الاستحباب في الصيد ولعدم العلم بصحة
رواية معاوية التي هي دليل التحريم لوجود الحسن بن علي الكوفي (٣) وهو غير معلوم
والظاهر أنه الوشأ (٤) مع أنه غير مصرح بشؤنيته قال في حقه في أخر زكاة
التهديب (٥): انه كان واقفاً ورجع وأني اظن أنه ثقة، والاحتياط واضح.
قوله: ويستحب زيارة النبي صلى الله عليه وآله الخ. دليله واضح وهو
مجمع عليه والاخبار في الترغيب وثوابها كثيرة جداً مذكورة في عملها فلتطلب
هناك (٦).

واما زيارة فاطمة (عليها وعلى ابينا وبعلمها وابنائها صلوات الله عليهم)
فيتنبهي في الروضة وبيتها وان اختلفت الروايات في موضع قبرها عليها السلام لأنها

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الزار الرواية ١. (٢) انتهى كلام المنتهى

(٣) وسندها (كما في الكافي) هكذا: ابو علي الاشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن علي بن مهزيار

عن فضالة بن ايوب عن معاوية بن صمار

(٤) والوش بفتح الواو والش المعجمة المشددة نية الى بيع الوش وهو نوع من الثياب المعشولة من

الابرشم (تنقيح المقال ج ١ ص ٢١٣).

(٥) التهديب ج ٤ باب الزيادات الرواية ٣٩ ص ١٤٩ من الطبعة الحديثة وعبارته هكذا. وكان قد

وقف ثم رجع قطع. (٦) راجع الوسائل من الباب ١ الى الباب ٦ من ابواب الزار

دفنت ليلاً فروي أنها دفنت في الروضة بين القبر والمنبر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة (١) فهي مدفونة هناك وروي أنها دفنت في بيتها فلما زاد (زادت خ ل) بنو أمية في المسجد صار (صار خ ل) من جملة المسجد وروي أنها مدفونة في البقيع.

قال الشيخ رحمه الله: الروايتان الاوالتان كالمقاربتين والافضل عندي ان يزور الانسان في الموضعين جميعاً فإنه لا يضره ذلك ويحوزه اجراً عظيماً وأما من قال انها دفنت في البقيع فبعيد من الصواب قال ذلك في العقبة ايضاً ثم قال - بعد قوله: ولما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد وهذا هو الصحيح عندي وأنى لنا حججت بيت الله الحرام كان رجوعي على المدينة بتوفيق الله تعالى ذكره فلما فرغت من زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله قصدت الى بيت فاطمة عليها السلام وهو من الاسطوانة التي يدخل اليها من باب جبرائيل عليه السلام الى مؤخر الخظيرة التي فيها بيت النبي صلى الله عليه وآله فتمت عند الخظيرة ويساري اليها وجعلت ظهري الى القبلة واستقبلتها بوجهي وأنا على غسل وقلت: السلام عليك يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر السلام الى آخر الزيارة.

فالتاها أنها عليها السلام في بيتها ويؤيده أنها عليها السلام لا تخرج من بيتها وأن بيتها افضل المواضع في المدينة لأن افضلها الروضة.

وقد روى في الكافي ان الصلاة في بيتها افضل من الصلاة في الروضة في رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام الصلوة في بيت فاطمة افضل او في الروضة؟ قال: في بيت فاطمة (٢).

(١) أوردها واللتين بعدها في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المزار الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٥٩ من ابواب احكام المساجد للرواية ١.

و المجاورة بالمدينة، والصلوة في الروضة، وصوم الحاجة ثلثة ايام، والصلوة ليلة الأربعاء عند اسطوانة ابي لبابة ليلة الخميس عند اسطوانة مقام رسول الله صلى الله عليه وآله.

ورواية جبين بن دراج قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الصلاة في بيت فاطمة مثل الصلاة في الروضة؟ قال: وافضل (١).
وقول الشيخ ان الروایتين قريبتان - اي (ان خ ل) رواية الدفن في بيتها وفي الروضة - لا يخلو عن بعد فأنهما موضعان متغايران متباعدان كما فهم من الروايات وكلام الفقيه.

وأما دليل استحباب المجاورة بالمدينة فكأنه الاجماع، والاخبار مثل تصويب ابي الحسن عليه السلام قول من قال: ان المقام بالمدينة افضل من الإقامة بمكة (٢) وقوله عليه السلام: اصبت المقام في بلد رسول الله صلى الله عليه وآله (٣) ولأنه يستلزم الصلاة في مسجده وقد يموت فيها ويفوز بالفوز الذي روي عن ابي عبدالله عليه الصلاة والسلام انه قال: من مات في المدينة بعثه الله من الامنين يوم القيامة منهم يحيى بن حبيب وابوعبيدة الخذاء وعبدالرحمن بن الحجاج (٤).

ويدل عليه حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا دخلت المسجد فان استطعت ان تقيم ثلاثة ايام الاربعاء والخميس والجمعة فصل ما بين (فتصلي بين ح ل) القبر والمنبر يوم الاربعاء عند الاسطوانة التي تلي (عند خ ل) لقبر فتدعو الله عندها وتسأله كل حاجة تريد في آخره او دنيا واليوم الثاني عند اسطوانة التوبة ويوم الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله مقابل الاسطوانة

(١) الوسائل الباب ٥٩ من ابواب احكام المساجد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب المزار الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب المزار الرواية ٢ قطعة من الرواية.

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب المزار الرواية ٣.

و اتيان المساجد بالمدينة، وقبور الشهداء باحد، خصوصاً قبر
الحمزة عليه السلام.

الكثيرة الخلق فتدعو الله عندهن لكل حاجة وتصوم تلك الثلاثة الايام (١).
وهذه تدل على استثناء صوم هذه الثلاثة من صوم السفر كراهة وتحريماً
وليس بمقتد بالحاجة.

و كذا رواية ابن ابي عمير (كانها صحيحة) عن معاوية بن عمار قال: قال
ابو عبد الله عليه السلام: صم الاربعاء والخميس والجمعة وصل ليلة الاربعاء ويوم
الاربعاء عند الاسطوانة التي تلي رأس النبي صلى الله عليه وآله ليلة الخميس
ويوم الخميس عند اسطوانة ابي لبابة ليلة الجمعة ويوم الجمعة عند الاسطوانة التي
تلي مقام النبي صلى الله عليه وآله وادع بهذا الدعاء لحاجتك وهو اللهم اني
أستلك بعزتك وقوتك وقدرتك وجميع ما احاط به علمك ان تصلي على محمد وآل
محمد (وعلى اهل بيته) وان تفعل بي كذا وكذا (٢).

و دليل استحباب اتيان المساجد كلها واتيان قبور الشهداء خصوصاً قبر
حمزة عليه السلام ظاهر.

و تدل عليه ايضاً صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه
الصلاة والسلام: لا تدع اتيان المساجد (٣) كلها (خصوصاً) مسجد قبا فانه المسجد
الذي اتس على التقوى من اول يوم ومشرية ام ابراهيم ومسجد الفضيل (٤) وقبور
الشهداء ومسجد الاحزاب وهو مسجد الفتح قال: وبلغنا ان النبي صلى الله عليه

(١) و (٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب الزار الرواية ٣ و ٤

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي الكافي والتهذيب: الشاهد بذلك المساجد، وفي كامل الزيارات: اتيان
لمشاهد كلها ومسجد قبا (الباب السادس الرواية ١ ص ٢٤)

(٤) المصنف بالخاء المحممة قال في مجمع البحرين: هو مسجد من مساجد مدينة روى ابن فيه ردت
الشمس لاهل المؤمنين عليه السلام قال الرازي: قل: لم سمي المصباح؟ قال: النحل يسمى مصباحاً فلذلك يسمى المصباح.

وآله كان اذا اتى قبور الشهداء قال: السلام (سلام خ ل) عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار وليكن فيما تقول عند (في خ) مسجد الفتح: يا صريخ المَكْرُوبِينَ ويا مجيب دعوة المضطرينَّ اكشفت عني همتي وغمتي وكربي كما كشفت عن نبيك همة وغمة وكربه وكفيت هول عدوه في هذا المكان (١).

ورواية عقبة بن خالد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام انا تأتي المساجد التي حول المدينة فبايها ابدأ؟ قال: ابدأ بقبا فصل فيه واكثر فانه اول مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه العرصة ثم اثنت مشربة ام ابراهيم فصل فيها وهي (فانها خ ل) مسكن رسول الله صلى الله عليه وآله ومصلاه ثم تأتي مسجد الفضيل فتصلي فيه فقد صلى فيه نبيك فاذا قضيت هذا الجانب اتيت جانب احد فتأت (فبدأت خ ل) المسجد الذي دون الحرة فصليت فيه ثم مررت بقبر حزة بن عبد المطلب وسلمت عليه ثم مررت بقبور الشهداء فقامت عندهم وقلت السلام عليكم يا اهل الديار اتم لنا فرط. وانا بكم لاحقون ثم تأتي المسجد الذي كان في المكان الواسع الى جنب الجبل عن يمينك حين تدخل اهدأ فتصلي فيه فعنده خرج النبي صلى الله عليه وآله الى احد حين لقي المشركين فلم يرحوا حتى حضرت الصلاة فصلي فيه ثم مر ايضاً حتى ترجع وتصلي عند قبور الشهداء ما كتب الله لك ثم امض على وجهك حتى تأتي مسجد الاحزاب فتصلي فيه فتدعو الله فيه فان رسول الله صلى الله عليه وآله دعا فيه يوم الاحزاب وقال: يا صريخ المَكْرُوبِينَ ويا مجيب دعوة المضطرين ويا مغيث المهمومين (المهلوفين خ) اكشف همتي وكربي وغمتي فقد ترى حالي وحال اصحابي.

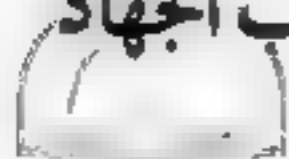
ولست قصر على هذا الدعاء في آخر كتاب الحج اللهم استجب وتقبل كما استجبت لنبيك محمداً وحق آله وحق اولاده الأطهر الاجل.

(١) اوردها والتي صدها في الوسائل في الباب ١٢ من ابواب الزوار الرواية ١-٢.



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

كتاب الجهاد



مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الجهاد ومقاصده خمسة

الأول من يجب عليه

يجب جهاد أهل النعمة

قوله: الأول من يجب عليه الخ أي في بيان من يجب عليه الجهاد، وهو كل مكلف حُرّ ذكر إلى آخر الشرايط (١).

لظاهر أن المراد، يشترط الإسلام أيضاً (٢) وأن نقبض القيود المذكورة بعد قوله: (ويسقط عن الأعمى إلى آخره) معتبر، مثل البصر والعقل.

فقوله: (على كل مكلف) متعلق بقوله: (يجب الجهاد) (٣) الذي تقدم في الكتاب.

الجهاد في اللغة، مشتق من الجهد بفتح الحيم، وبضمه، الطاقة: فهو السعي والأتيان بجميع ما يطيق: والمراد هنا، المقاتلة الخاصة، فانها نهاية الوسع.

(١) إشارة إلى قول المصنف فيما يأتي. و جهاد ايماة الى قوله «غيرهم».

(٢) أي يضاف إلى الشرايط الآتية، الإسلام أيضاً. (٣) أي في قوله فله: (و يجب جهاد غيرهم الخ).

واعلم أنَّ أكثر مسائل هذا الكتاب إنما تقع مع حضور الامام عليه السلام، إمّا متعلق بنفسه أو بأصحابه، فلا يحتاج الى العلم به، وتحقيقه، ولهذا ما بشرح ما في هذا الكتاب الا قليلاً، من حلّ بعض ما فيه، وما يتعلق بزمان الغيبة، وماله فائدة عائدة إلى اهله، اختصاراً على ماله الفائدة والمحتاج اليه، والامور الضرورية، مع قلة البضاعة.

ثم ان دليل وجوبه في الجملة الآيات الكثيرة، واجماع الامة، والسنة الشريفة، وأنه موجب للثواب العظيم، والدرجات العالية: وذلك معلوم بالعقل والنقل، من الكتاب والسنة:

ويكفي في ذلك من الكتاب قوله تعالى: «فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا» (١).

ومن السنة ما روى عن حمزة عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: فوق كل ذي برٍّ برٌّ حتى يقتل في سبيل الله فاذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برٌّ، وفوق كل ذي عقوق عقوق حتى يقتل أحد والديه فاذا قتل أحد والديه فليس فوقه عقوق (٢).

و المراد بوجوب الجهاد، الوجوب الكفائي: وهو الظاهر، والمصرّح به في الكتب، ومصرّح به فيما بعد هنا أيضاً:

قال في المنتهى: ومعنى الكفاية في الجهاد أن ينهض له قوم يكفون في قتالهم، إمّا بان يكونوا جنداً معتدين للحرب، ولهم ارزاق على ذلك، أو يكونوا

(١) سورة النساء: (٩٥).

(٢) نوسائل باب ١ من اجواب جهاد العدو وما يناسبه حديث ٢١.

و هم اليهود والنصارى والمجوس اذا أخلّوا بشرائط الذمة: وهى قبول الجزية، و أن لا يفعلوا ما ينافى الأمان، كالعزم على حرب المسلمين، وإمداد المشركين، وأن لا يؤذوا المسلمين بالزنا واللواط والسرقة والتجسس عليهم وشبهه، وأن لا يتظاهروا بالمناكير، كشرب الخمر وأكل الخنزير ونكاح المحرمات، وأن لا يُخْذِثُوا كنيسةً، ولا يضربوا ناقوساً، ولا يرفعوا بناءً، وأن يجرى عليهم أحكام المسلمين؛ وبالأولين يخرجون عن الذمة، وأما الباقى (البواقى خ ل) فان شرط في عقد الذمة وأخلّوا به خرجوا، وإلا قوبلوا بمقتضى شرعنا.

قد أعدوا أنفسهم له تبرعاً، بحيث إذا قصدهم العدو حصلت الثمة بهم (١)، قال الشيخ رحمه الله: واقدر الذى يسقط به فرض الجهاد عن الباقين، أن يكون على كل طرف من أطراف بلاد الاسلام قوم يكونون أكفاء لمن يليهم من الكفار (٢). قوله: (وهم اليهود الخ) هذا بيان من يجب جهادهم، وهم أقسام. الأول: اليهود والنصارى، والمراد بهم أهل الكتاب: وبالمجوس، من له شبهة كتاب: قيل كان لهم نبي و كتاب قتلوه وحرّقوه، واسم بيهم زردشت واسم كتابه جاماست (٣).

و يجب قتال هؤلاء حتى يسلموا، أو يقبلوا الجزية.
و المراد يشبه التجسس - وهو التفحص والتفتيش عن حال المسلمين

(١) وفي المتن وبعض النسخ المخطوطة بدل (الثمة) (التمه) بالتاء راجع المتن ج ٢، ص ٨٩٨.

(٢) إل هنا كلام المتن.

(٣) الوسائل، ج ١١، باب ٤٩ من أبواب جهاد العدو وما ياسبه، فراجع وفي ضبط كلمة (جاماست)

تعاير مختلفة والظاهر أن التصحيح جاماسب بالباء المخطوطة التحتانية

و لو سبوا النبي صلى الله عليه وآله قتل الساب، ولو ناله بدونه
عزروا، ولو شرط الكف (ولم يكفوا-خ) خرقوا، ولو أسلموا كف عنهم.

وعوراتهم- النخامة والغمازة (١).

و المراد بالكنيسة، معبدتهم: و بالناقوس، ما يضربونه أوقات الصلاة،
لإعلامها: وبالأوثان، قبول الجزية، وان لا يفعلوا ما يناقض الأمان، كالعزم على
حرب المسلمين، واهداد المشركين: وقوله (وان لا يؤذوا المسلمين) معطوف على
(ان لا يفعلوا).

قوله: (ولو سبوا النبي صلى الله عليه وآله قتل الساب) قيل وكذا الأئمة
عليهم السلام: لعل المراد بالسب، الذكر بسوء خاص، مثل اللعن والبهن من
رحمة الله.

قال في المنتهى: الرابع ما فيه غضاظة (٢) على المسلمين، وهو ذكرهم رب
المسلمين أو كتابهم أو دينهم بسوء، فلا يخلو اما ان ينالوا بالسب، او بدونه: وقال:
فان سبوا الله تعالى أو رسوله وجب قتلهم وكان ذلك نقضاً للعهد، قاله الشيخ
رحمه الله: وان ذكروها بما دون السب، أو ذكروا دين الاسلام، أو كتاب الله تعالى
بما لا ينبغي، فان كان قد شرط الكف كان ذلك نقضاً للعهد، وإلا فلا (٣).

الظاهر أن القتل بسبب السب ليس مخصوصاً بالكفار، بل يقتل المسلم
بالطريق الأولى وهو مصرح ومنصوص (٤) ويدل عليه ما في الكتاب أيضاً، ولو ناله
بدونه عُرِّروا: أي من ناله صلى الله عليه وآله بسوء غير السب، يجب تعزيره ولا

(١) اصل النمر الإشارة بالجنس او اليد الى ما فيه معاب (معدنات فراعب).

(٢) وقولهم: ليس عيب في هذا الامر عطاسة اي ذلة ومغصّة (جمع البحرى لمة فخص).

(٣) لى هنا كلام المنتهى، لاحظ ج ٢ ص ٦٦٦.

(٤) لوسائل، ج ١٨ كتاب الحدود والتعزيرات، باب ٧ من أبواب الرد، وباب ٢٥ من أبواب حد

و يجب جهاد غيرهم من أصناف الكفار، إلى أن يُسلموا، أو يقتلوا: و جهاد البغاة على الكفاية: على كل مكلف، حرّ، ذكر (سليم من المرض خ)، غيرهم، بشرط وجود الامام، أو من نصبه، ويسقط عن الأعمى والزمن (المزمن - خ)، والمرضى العاجز، والفقير العاجز عن نفقته ونفقة عياله و ثمن سلاحه: فإن بذل له ما يحتاج اليه، وجب، ولا يجب لو كان أجرة

يقتل، ولا يخرق به ذمته.

نعم: لو شرط عدم إحداث ما يوجب التعزير، وقُتل، خرقتها.

قوله: (و يجب جهاد غيرهم الخ) أي غير اليهود والنصارى والمجوس:

هذا إشارة إلى القسم الثاني والثالث ممن يجب جهادهم، وهم الحريون والبغاة: أي يجب جهاد الحريين كفايةً على كل مكلف موصوف بالشرائط المذكورة، إلى أن يُسلموا أو يُقتلوا، إلا أن يقع صلح وأمان، فيجب أولاً أن يعرض عليهم الإسلام إن لم يعرفوا أن المقصود ذلك، فإن أسلموا، والافتلوا، إلا أن يقع الصلح أو الأمان.

و كذا يجب جهاد البغاة: وهم الخارجون - من أصناف المسلمين - على الامام، وإن كفروا بذلك. ولهذا غير الأسلوب.

قوله: (فإن بذل الخ) أي يجب الجهاد بالبذل، لأن المانع هو عدم المؤنة والفقرة، وقد زال فيجب الجهاد كما كان على الفنى، لصدق الوجدان الظاهر وجوبه به كما يظهر من الآية (١).

و أما لو أراد إجارته بذلك لا يجب الإجارة ولا الجهاد إلا مع القول، لأن

(١) قال تعالى: تَتَجَنَّبُ عَنْ النَّاسِ وَأَنْتَ الْفَقِيرُ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ، إِلَى مَوْلَى تَعَالَى: وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْمِلُ فَا تَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِمْ تَوَلَّوْا وَأَعْيَاهُمْ تَعْمَلُونَ مِنَ

وعمن منعه ابواه مع عدم التعيين:

وجوب الجهاد مشروط بالفني ولا يجب تحصيل الشرط، بخلاف البذل فإنه لا يملكه، ولا يحتاج إلى التملك وتحصيل شرط، فإن الشرط حصول القدرة بوجود المؤنة وهو حاصل كما مر في وجوب الحج (١)، وكما إذا بذل الإمام أو النائب من بيت المال، فتأمل في الفرق.

ويمكن تقييد البذل بما إذا كان الباذل موثقاً به فتأمل:
وقيل إنما يجب في البذل ايضاً مع القبول، أو مع كون البذل لازماً بان نذره الباذل، وبدونها مشكل، لأن الجهاد واجب مشروط.
وقد عرفت مافيه، وأيضاً إيجاب قبول البذل أو الجهاد به بمجرد فعل شخص مشكل، فتأمل.

قوله: (وعمن منعه أبواه الخ) عطف على (عن الأعمى) أو عن ما عطف عليه، أي يسقط الجهاد عن المتعصف بالشرايط إذا منعه أبواه.
لعل المراد أحدهما، إذا كان عاقلاً مسلماً وإن كان الإخبار فيها (٢).
قال في المنتهى: حكم أحد الأبوين حكمهما، لأن طاعة كل منهما فرض، كما إن طاعتها فرض.

دليل سقوطه عن من منعه الأبوان المسلمان العاقلان - بل عدم جواز الذهاب إلى الجهاد بدون ذنهما - إجماع أهل العلم المدعى في المنتهى، والإخبار المذكورة فيه من طريق العامة (٣).

(١) ج ٦، ص ٥٧.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه إلا أن مورد بعض الروايات خصوص الوالدة،

(٣) مجمع الزوائد للهيثمى، ج ٥ ص ٣٢٢ كتاب الجهاد، باب استدعاء الأبوين للجهاد، ومن

السنائي، ج ٦ ص ١٠ و ١١ كتاب الجهاد، الرحمة في التغلف لمن كان له والدان، ومن ابن داود، (ج ٣) كتاب

الجهاد، باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان، حديث ٢٥٣.

وقال فيه: ان طاعتها فرض عين و الجهاد فرض كفاية (١).

و الظاهر أن المراد، الجهاد الذي يكون كفائياً، لا متعيناً عليه بوجه من الوجوه المعينة، وقد صرح به في المنتهى ايضاً، وقال: لا يجوز لها منعه ولا امتناعه، وكذا كل الفرائض العينية، اذ لاطاعة لاحد في معصية الله (٢).

وقيل بعدم اشتراط حرّيتها، لعموم الادلة.

وقال ايضاً في المنتهى: لو كانا مجنونين لم يكن لهما اعتبار

وقال ايضاً لو منعه بعد السفر وقبل الوجوب، يجب أن يرجع، إلا أن يخاف على نفسه في الطريق، او ذهبت تفقته، أو مرض فان امكنه الإقامة في موضع المنع أقام والأ ذهب مع العسكر، فاذا حضر الصف، تمين عليه بحضوره، ولم يبق لها اذن: ولورجعا عن الاذن حينئذ لم يؤثر الرجوع لما تقدم، بخلاف ما لو رجعا قبله (٣).

وفيه تأمل: اذ الظاهر ان الفرض من اشتراط اذنها، ان الجهاد محل القوات والشلف، ولها تعلق كثير به، ولا شك ان ذلك في الحضور أشد، والتعيين فيه بمجرد الحضور غير معلوم.

نعم يمكن عدم اثر الرجوع بعد الحضور.

وانه لو تمين بوجه آخر، مثل توقف الغلبة عليه، او عينه الامام عليه السلام، لا كلام في ذلك، إلا ان يقال ذلك مالا جماع ونحوه، ولكن مانقله، بل ذكره على نحو الدعوى فقط، وهو أعلم:

ثم قال: لو سافر لطلب العلم او التجارة استحب له استيدانها وأن لا

(١) الى هنا كلام المنتهى، ج ٢، كتاب الجهاد، ص ٩٠٩.

(٢) عوالي الناقلي، ج ١، ص ٤٤٤ الحديث ١٦٤ ولفظ الحديث (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)

(٣) ان هنا كلام المنتهى مع تقديم وتأخير في بعض الجملات، راجع ج ٢، ص ٩٠٢

يخرج من دون اذنها، ولو منعاه لم يحرم عليه مخالفتها، وفارق الجهاد لان الغالب فيه الهلاك، وهذا، الغالب فيه السلامة.

هذا منافي لما تقدم منه: ان طاعتها فرض عين، ولخفض الجناح، وللمصاحبة في الدنيا معروفاً، وللإحسان بهما، المأمورة في القرآن (١).
و كأن عدم قبول منعها، عقوب وأذى ممنوع منه، بالاجماع والنص، ومفهوم من عدم جواز الالف.

ولهذا منع بعض الاصحاب عن ذلك الا اذا كان واجباً بحيث لا يمكن التحصيل بحضورهما وشرط اذنها في كل سفر غير متعين.

و كأنه نظر في المنتهى الى الاصل، وعدم معقولة المنع من العبادات التي لا ضرر على نفسه ولا عليها من الهلاك وغيره، وحصول الحرج والضيق بمنعه عن غير الواجبات العينية من غير اذنها حتى الصلوات الوافل، وتلاوة القرآن والحديث والسهر والتضرع، بل الفرائض في اول اوقاتها، وطلب زيادة المعيشة والوسعة على العيال، والتصدق، والترويع والتسرى وغير ذلك من جميع المباحات بمجرد ما تقدم، مع عدم التصريح بذلك فيه.

واخرج البعض دون البعض من غير دليل مشكل، والاجماع على عدم المنع في البعض المعين غير ظاهر، وكأنه معلوم، عدم المنع في الكل.

فتأمل فان الأمر مشكل، وينبغي الاحتياط في ذلك كله:

ولعل اجتناب ما فيه لها غرضاً مع عدم المعارض واجب.

ويمكن جواز ارتكاب ما لم يعلم فيه ذلك، وعدم وجوب الاستيذان، وان وجب لامتناع بعد العلم بالغضاضة وعدم الرضا والاذن واظهار الادى لمصلحة

و ليس لصاحب الدين المؤجل منع المديون قبل الاجل، ولا
منع المعسر مطلقاً على رأي

معقولة معتبرة في نظر العقلاء في الجملة لا مجرد التشهي والاغراض الفاسدة
الباطلة، الله يعلم.

ثم الظاهر ان ليس لصاحب الدين المؤجل، منع المديون-القادر على الاداء
قبل الاجل عن السفر مطلقاً، واجبا كان مثل الحج والجهاد (١): ولا لصاحب
الدين الحال منع المديون المعسر، او غير ذلك.

للأصل، وعدم ثبوت حق مطالب بالفعل ولهذا لا يجوز حبسه ولا طلبه،
وهو ظاهر.

ويمكن ان يقال: عليه ان يطالبه بمن يضمن له المال، او يعين له الاداء لو
جاء الاجل، اذ قد يكون الاجل قليلاً جداً، والسفر بعيداً كذلك، فبعد الاجل لا
يمكنه الاستيفاء الا بعد تطاول الزمان، بل قد لا يرجع اصلاً.

ويمكن دفعه: بانه من عامل بالاجل التزم ذلك كله، فليس له نقض
ذلك، وله ان يروح معه حتى يستوفى دينه. فتأمل.

وكذا ليس لصاحب الدين منع المعسر مطلقاً سواء كان دينه حالاً
او مؤجلاً بمثل ما تقدم:

وتحيل انه قديفوت في الغزو-فانه مبنى للشهادة فيفوت المال، اذ قد يحصل
في الحضر مال يمكن الوفاء منه ولا يكون حاضراً فيفوت.

من دفع بجامر، وبانه ليس له تسلط وتصرف على نفسه، بل له ما يتعلق
بذمته، بمعنى كونه بحيث لو وجد له مال-يمكن اخذ الدين عنه- له المطالبة والاخذ:

(١) هكذا في النسخ المخطوطة والطبوعة، ولكن (الصواب) ان يقال: واجباً كان مثل الحج والجهاد

او غير واجب.

ويتعين بالنذر، و الزام الامام، وقصور المسلمين، و بالدفع مع الخوف، و ان كان بين اهل الحرب ويقصد الدفع لا مساعدتهم.
و المؤسر العاجز يقيم عوضه استحباباً على رأى:
و القادر اذا اقام غيره سقط عنه ما لم يتعين:

فلا يحتاج الى الجواب المذكور في المنتهى، بأن الشهادة ليست بمعلومة ولا مظنونة: مع انه مشعر بأن له المنع عن الغزو والشهادة على احد التقديرين، على انه ممنوع، لانه قد يكون مطنونا.

قوله: (ويتعين بالنذر الخ) اى القتال المعلوم من الجهاد، لا الجهاد المصطلح لقوله (وبالدفع) اى عن نفسه، بل عن حريمه واخواته والبضع كذلك اذا خاف على النفس ونحوها، وان كان الخائف على نفسه من اهل الحرب ويدفع عن نفسه المسلمين فيقتلهم اذا ارادوه (١) ان لم يمكن له الدفع بوجه آخر غيره، فيقصد حينئذ الدفع عن النفس ونحوها لا مساعدة الكفار

قوله: (والمؤسر العاجز الخ) قيل بالوجوب، والاصل وكون الجهاد واجبا بالنفس - دون المال، بل انما يجب صرفه فيه لاجل توقف الجهاد بالنفس عليه - يدفعه:

نعم يمكن تعيين الصرف لو كان الدفع موقوفاً على بذل المال، فانه ليس بأنفس من النفس، ويجب به حينئذ وليس ذلك دليلاً على الوجوب كفائياً فتأمل.
قوله: (و القادر الخ) دليل السقوط عن القادر حينئذ كونه كفائياً مع تحقق من يكفى.

(١) حاصل ان ارد ما ذكره الشهيد الثاني قلنس سره في الروضة في بيان اقسام الجهاد بقوله: وجهاد من يريد قتل نفس محترمة، واحذ مال، لوسى حريم مطلقاً، ومنه جهاد الاسير بين المشركين للمسلمين لانها عن نفسه.

و تجنب المهاجرة عن بلد الشرك اذا لم يتمكن من اظهار شعائر الاسلام.

قوله: (ويجب الخ) دليل وجوب المهاجرة من بلاد الشرك على من اسلم فيها، او حصل فيها بعد الاسلام في موضع آخر، مع القدرة على ذلك، وعدم القدرة على اظهار شعائر الاسلام بحيث يفوت عنه خوفاً من المشركين، فيحتاج الى التقية، وكتمان الاسلام من الشهادتين والصلاة والاذان ونحوها. هو الاجماع والنص، مثل قوله تعالى «ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها» (١).

كما ان دليل عدم الوجوب مع عدم القدرة هو الآية قوله تعالى «إلا المُستضعفين» (٢) والعقل ايضاً.

و دليل عدم الوجوب على من يقدر على اظهار شعائر الاسلام، ان السبب هو اخفاء الدين، واذا لم يكن ذلك لم يجب.

وهذه المهاجرة لا خصوصية لها بزمانه صلى الله عليه وآله بل باق ودائر مع العلة:

ومعنى قوله: لا هجرة بعد المتع (٣) انه لا هجرة بعد فتح مكة منها، لعدم بقاء العلة، او انه لا هجرة فاضلة بعد الفتح، اى ليست الهجرة الواقعة بعد فتح مكة مثل الهجرة قبل الفتح في الفضيلة:

ونقل في المنتهى في بقاء الهجرة، قوله صلى الله عليه وآله: لا تنقطع

(١) سورة النساء - الآية ٩٧.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٨.

(٣) مسند احمد بن حنبل، ج ١، ص ٢٦٦ و لفظ الخبر (عن ابن عباس قال: فان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يوم فتح مكة: لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وان استعزتم فانفروا) وراجع

لتوضيح الحديث الى عوالي اللئالي، ج ١، ص ٤٤.

المجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها (١) اي
ظهر علامة القيامة.

ولا يدل دليل وجوب المهاجرة من بلاد الشرك، على وجوبها من بلاد
الخلافة؛ ولو سلم ظهورها من العلة المفهومة من الآية والخبر والاجماع، فاما هو
بالشرطين المذكورين: لقدرة عليها، وعدم اظهار شعائر الايمان، بحيث يلزمه ترك
الواجبات المقررة في الدين والعمدة في الايمان، بان يكون مثلاً شخص واحد، في
بني، أهله مخالف كلها، مغلوباً، بحيث لو ظهر حاله لا يسلم من القتل، او لرد لى
دينهم كما كان في بلد الشرك، لا مجرد التقية في بلدة أهلها مؤمنون، إلا ان الحاكم
مخالف ومع ذلك يفعل شعائر الايمان، الا انه لا يظهر عنده فلا يترك الشعائر، نعم
قد يتق في بعض الفروع المجوز فيه التقية.

ولعل ورود التقية عموماً وخصوصاً، والترغيب والتحريض باها دينهم
عليهم السلام حتى وردانها التفسيرية بقوله تعالى «إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِندَ اللَّهِ
أَتَقَاكُمْ» (٢) (٣) وكونها شائعة في هذه الطائفة من الأول الى الآن بحيث لا يسكر،
ولا ينقل عن احدهم المهاجرة من بلاد المخالف، ولا الأمر بها؛ بل نقل المخالطة
معه، والصلاة معهم وفي مساجدهم، وحضور جنازتهم، وعيادة مرضاهم (٤)؛
وعدم شيء من ذلك في بلد الشرك، وعدم ذلك من واحد من الشيعة، مع
ابتلائهم دائماً بهذا الامر، بل الظاهر ان ذلك من علامة حقيتهم: ولحصول كثرة

(١) من ابن داود، ج ٣ (باب في المجرة هل انقطعت، حديث ٢٤٧٩ - ولفظ الحديث (من معاوية
ول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: لا ينقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا ينقطع التوبة
حتى تطلع الشمس من مغربها). (٢) سورة المجرات، الآية ١٣.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الامر والنهي وما يناسبها حديث ٢٥-٣٠ وفي تفسير البرهان، ج ١،
ع ٨ (الوسائل، ج ٨، باب ١، من ابواب احكام العشرة فراجع.

و يستحب المراقبة بنفسه و بفرسه و غلامه، و ان كان الامام غائباً، وحدها ثلاثة أيام الى اربعين يوماً، فان زادت فله ثواب الجهاد.

ثوابهم بكثرة مشقتهم حتى يظهر الله بامامهم: والفرق بين الخلاف للحق وبين الشرك، وكذا سكوت الاصحاب عن ذلك مع ذكرهم الفروع والكثيرة، الا ما نقل عن الشهيد مجملًا، مع عدم محله ومنده.

دليل (١) عدم وجوب المهاجرة عن بلاد المخالف، كالمهاجرة عن بلاد الشرك.

و هذا يؤذن بالفرق بين المخالف و الشرك، وعدم اتحاد الحكم فيها، مثل عدم نجاسة المخالف، ولهذا قيل بفصلهم وتكفينهم ودفنهم في مقابر المسلمين والصلاة عليهم بخلاف المشركين.

وبالجملة يظهر بالتتابع عدم اتحادهم وهو ظاهر، وليس هذا محل الذكر، فان المقصود هنا غير ذلك.

قوله: (ويستحب المراقبة الخ) قال في المنتهى: الرباط فيه فضل كثير و ثواب جزيل، ومعناه: الإقامة عند الثغر، لحفظ المسلمين. وأصله من رباط الخيل، لأن هؤلاء يربطون خيولهم كل قوم بعد آخرين، فسمى المقام بالثغر رباطاً، وان لم يكن خيل.

وفضله متفق عليه: روى سلمان رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: رباط يوم وليلة (في سبيل الله - المنتهى) خير من صيام شهر وقيامه و ان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وامن الفتان (٢).

(١) خبر لقوله قلن سره قبل اسطر: ولعل ورود النصية الخ.

(٢) صحيح مسلم، ج ٣، كتاب الامارة، ص ١٥٢٠ (٥٠) باب صل الرباط في سبيل الله عز وجل الحديث ١٦٣ وقال الامام النووي في شرح الحديث: (ولمن الفتان) صلبوا (لن) بوجهين احدهما أين صبح

وعن فضالة بن عبيد (عبدة خ) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل ميت يحتم على عمله الا المرباط في سبيل الله فانه ينحوله عمله الى يوم القيامة ويؤمن من فتان القبر (١).

ثم قال: وانما يستحب المرباطة استحباباً مؤكداً في حال ظهور الامام أتما في حال غيبته، فانها مستحبة ايضاً استحباباً غير مؤكد، لانها لا تتضمن قتالاً، بل حفظاً واعلاماً فكانت مشروعة حال الغيبة (٢).

وليس دليل الاستحباب مطلقاً حيث يشمل حال الغيبة عموم الأدلة، و زيادة التأكيد حال الحضور، لعدم توهم محذور الجهاد حال الغيبة.

وانه لو حصل المقاتلة فهو جهاد حقيقي لكونه باذنه عليه السلام صريحاً: وان حصل القتال في الثغر حال الغيبة فهو للدفع، فيقصد الدفع عن نفسه وعن اخوانه المسلمين واهله ولا يقصد به الجهاد فان ذلك ليس بجهاد، كذا قال في المنتهى.

وقال ايضاً: لها طرفان قلعة، وكثرة، وطرف قلته ثلاثة أيام، واختاره الشيخ، وهو قول العلماء إلا احمد، فانه قال: لا طرف له قلعة «لئلا» أن مفهومه انما يصدق ثلاثة ايام غالباً: وطرف كثرته اربعون يوماً، (فان جاز الاربعين كان جهاداً - خ) وهو متفق عليه.

الحمزة وكسر الهم من غير وواو، والثاني لو من بهم الحمزة وبواو، ولما التفتان حال القاصي: رواية الأكثرين بهم نساء، جمع فانس، قال: ورواية الطبري بالفتح انتهى.

وقال في النهاية، ج ٣، في (فتى) في حديث قلعة. السلم اخو السلم يتماويان على الفتى، يروى بهم نساء وفتحها، فالصم جمع فانس، اى يعاون احدهما الاخر على الذين يؤملون الناس عن الحق ويصنعونهم، وبالفتح هو الشيطان لانه يفتن الناس عن الدين.

(١) سرى بن داود، ج ٣: كتاب الجهاد، (باب في فصل المرباط) حديث - ٢٥٠٠ - بحذف (في سبيل

الله). و(اليت) بدل (ميت). (٢) الى هنا كلام: المنتهى ص ٩٠٢.

و تجب بالنذر مع الغيبة ايضاً، ولو نذر شيئاً للمرابطين وجب صرفه اليهم على رأى: ولو آجر نفسه وجب وان كان الامام غائباً.

ويدل عليها رواية زرارة وعمر بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: الرباط ثلاثة أيام وأكثره اربعون يوماً فإذا جاز ذلك فهو جهاد (١).

قوله: (وتجب الخ) وجوب المراقبة بالنذر مطلقاً بعد ثبوت استحبابه حال الغيبة ايضاً، ظاهر: وكذا وجوب صرف ما نذر للمجاهدين فيهم حينئذ. وكذا وجوب الاحارة لو آجر نفسه للمراقبة، وهو مذهب ابن ادريس. لانه نذر في طاعة الله، فيعقد: ويجب الوفاء به: وانه اجارة على فعل طاعة، فيجب الاتيان بمقتضى الاجارة الصحيحة.

(والرأى) اشارة الى مذهب الشيخ: انه يجب صرفه في وجوه البر، قال ابن ادريس: ان انعقد النذر يجب صرفه فيه، والا لا يجب صرفه في شيء بل يكون للمالك، وهو كلام حي.

وقال الشيخ ايضاً: ولا يلزمه الوفاء بالاجارة، بل رد ما اخذه الى مالكه، والا قال ورثته، وان لم يكن له وارث يلزمه الوفاء، ومنع من ذلك ابن ادريس ايضاً:

والظاهر انها تصح، وعلى تقدير عدم الصحة ينبغي عدم الوفاء مطلقاً. وهو ظاهر الا ان للشيخ رواية في صرف النذر في وجه من وجوه البر ان لم تخف شاعة المخاضين بانهم لم يوفوا بالنذر، وان خاف، صرفه في المرابطين (٢).
و كانه لعدم الصحة ومخالفتها للقوانين ردت، فتأمل.

(١) الوسائل باب ٦ من ابواب جهاد العدو وما يتابعه حديث ١

(٢) الوسائل باب ٧ من ابواب جهاد العدو وما يتابعه، حديث ١ ولفظ الحديث (ان كان معك

مدرك احد من المخاضين فالجاء به ان كنت تخاف شيعته، والا فاصرف ما نويت من ذلك في ابواب البر وما لله واياك لما يجب ويرعى).

«المقصد الثاني في كفيته»

يحرم في اشهر الحرم، ألا ان يبدء العدو فيها، او يكون ممن لا يرى لها حرمة: ويجوز في الحرم:
ويبدء بقتال الاقرب الا مع الخوف عن (من خ) الأبعد.

قوله: (يحرم الخ) دليل تحريم الجهاد في اشهر الحرم الاربعة -الرجب الفرد والثلاثة السرد، ذوالقعدة، وذوالحجة والمحرم- الآية (١).
ودليل الاستثناء كانه العقل والنقل (٢).
ودليل جوازه في الحرم عموم أدلة القتال من غير دليل على الاستثناء.
قوله: (ويبدء بقتال الخ) قال في المنتهى: وينبغي للامام ان يبدء بقتال من يليه.

وهو اعرف بكونه واجباً او مستحباً، فالتفويض اليه أولى، كسائر

(١) دل الله تعالى: يَسْتَلْبِذُكَ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ كُلِّ يَتَالٍ فِيهِ كَثِيرٌ وَحَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٍ
يو (البقرة/٢١٧) وقال الله تعالى: ان عدة الشهر عند الله اثني عشر شهرا في كتاب الله مما اربعة حرم
(التوبة/٣٦) وقال تعالى: فاذا انسلخ الا شهر الحرم فاقطعوا للشركين حشاً وحدتموهم (التوبة/٢)
(٢) الوسائل، ج ١١، الباب ٢٢، من ابواب جهاد العدو وما يناسبه، الحديث ١.

و انما يجوز بعد الدعاء من الامام او نائبه الى الاسلام، لمن لا يعلمه.

فاذا التقى الصفان وجب الثبات إلا أن يزيد العدو على الضعف.

او يريد التحرف لقتال، او التحيز الى فئة، وان غلب الهلاك .
و يجوز المحاربة باصنافها الا السم، ولو اضطر اليه جاز

الاحكام: هذا مع عدم الخوف من الاعداء، ومع يده بقتال الاعداء، وهو ظاهر.
قوله: (و انما يجوز بعد الدعاء الفسخ) اي بعد دعاء المشركين الى الاسلام
لمن لا يعلم الدعاء، واذا كان ممن يعلم ان الفسخ هو الاسلام والدعاء اليه مثل أن
دعى مرة، فلا يحتاج اليه.

و دليل عدم جواز تولي الدبر، و وجوب الثبات، وان غلب الهلاك، مع
الاستثناء هو الآية (١).

و المراد بالتحرف للقتال، الالتفات من حالة الى اخرى، هي ادخل في
القتال، كان يطلب السعة من الضيق، وعدم مواجهة الشمس.
و بالتحيز الى فئة، المذهب الى عسكر المسلمين للتعاون على حرب العدو،
و ذكر للتحيز شرط عدم البعد، وحصول المعونة.

و لعل دليل استثناء عدم جواز المحاربة بالسم، والجواز بسائر انواع ما يقتل
به العدو، هو الخبر (٢) والاجماع.

(١) قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَاتَيْتُمْ فَتَةً فَأَوْتُوا (الاحكام/١٥) وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا قَاتَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحَقًا فَلَا تُولَوْهُمْ الْأَذْهَانَ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّتْهُمُ اللَّهُ إِلَّا مَتَحَرَّرُوا بِقَتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَى
مَعَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِنَصَبٍ مِنَ اللَّهِ وَتَأْوَلَهُ جَهَنَّمَ وَبَشَّرَ النَّصِيرُ (الاحكام/١٥-١٦).

(٢) الوسائل، كتاب الجهاد، باب ١٦ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه، حديث ١-٢

ولو تترسوا بالنساء او الصبيان او المسلمين، ولم يمكن التوقي،
 جاز قتل الترس
 ولا دية على قاتل المسلم و عليه الكفارة، ولو تعمد قتله مع
 امكان التحرن، وجب عليه القود والكفارة
 ولا يجوز قتل المجانين و الصبيان و النساء و ان عاونَ الا مع
 الضرورة

و دليل جوازها به ايضا عند الاضطرار ذلك .
 و دليل جواز قتل الترس من النساء و الصبيان و المسلمين، مع عدم
 امكان التحرن و عدم الذب و الدفع الابه، ظاهر، وكأنه مذكور في الخبر (١) ايضاً .
 ولا دية على قاتل المسلم الذي هو الترس، ولا قود بالطريق الاولى بالعقل
 والنقل .
 نعم قالوا عليه الكفارة من بيت المال لانه قتل لمصلحة الاسلام
 (والمسلمين خ) .
 و معلوم وجوب القود ايضاً مع تعمد القتل و امكان التحرن و عدم التوقف
 على ذلك و كفارته كفارة الجمع، لدليلها المذكور في محله .
 و لعل دليل عدم جواز قتل المجانين و الصبيان و النساء، و قتل الخنثى ايضاً
 - وان عاونَ الا مع الضرورة، كالمسلم - الاجماع والخبر (٢) .
 قال في المنتهى لا يجوز قتل صبيانهم اجماعاً: ولو قاتلت المرأة لم يتجه قتلها
 الا مع الاضطرار، لعدم الادلة (٣) .

(١) الوسائل، كتاب الجهاد، باب ١٦ من ابواب جهاد الحق حديث ٢ و اورد في المنتهى، ج ٢،

كتاب جهاد، ص ٩١٠ . (٢) الوسائل، باب ١٨ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه مرجع

(٣) المنتهى كتاب جهاد، ص ٩١١ قال: مرجع لو قاتلت المرأة لم يجر قتلها الا مع الاضطرار عملاً بجمع

ولا التمثيل ولا الغدر ولا الغلول، ويكره الا غارة ليلاً، والقتال قبل الزوال اختياراً، وتعرقب الدابة، والمبارزة بغير اذن الامام و يجوز للامام و (او-خ) نائبه، الذمام لاهل الحرب عموماً و خصوصاً: ولاحد المسلمين العقلاء البالغين، ذمام آحاد المشركين لا عموماً.

ويدل عليه ايضاً اعتبار العقل في الجملة.

وكذا التمثيل: اى قطع الاعضاء: والغدر: والغلول، اى استعمال الحيلة وسرقة أموالهم، وقبل فعله حرام، لكن الأموال حلال، وفيه تأمل. ودليل كراهة الاغارة، والنزول عليهم غيلة ليلاً، الخبر (١) ايضاً. وكذا القتال قبل الزوال، وليدخل الليل (٢) فيقتل قتل الانفس المرغوب عنه كما قيل (٣).

ودليل كراهة تعرقب الدابة مع عدم الحاجة للخبر (٤) ايضاً مع الاعتبار. ودليل كراهة المبارزة بغير اذن الامام، بعد حصول الاذن بالقتال في الجملة، كآته الخبر (٥) ايضاً وعدم التعجيل في القتال، وانه قد لا تكون المصلحة في ذلك، مع ورود الخبر بعدم اليأس (٦).

قوله: (ويجوز للامام الخ) اى عقد الامان على ترك القتال، ولوازم القتال احابة لسؤال الكفار بالامهال: ونقل في المنتهى الاجماع على ذلك، وحوازه

(١) الوسائل باب ١٧، من ابواب جهاد العدو وما يتصل به، حديث ١-٢.

(٢) اى ينبغي ان يدخل الليل ليعمل قتل الانفس آه.

(٣) الوسائل باب ٥٢، من ابواب احكام الدواب فراجع.

(٤) الوسائل باب ٣٦، من ابواب جهاد العدو وما يتصل به فراجع.

(٦) مثل قوله عليه السلام في رواية عمرو بن جع: (لا يأس به) فراجع باب ٣١ حديث ١ من ابواب

و كل من دخل بشبهة الامان ردّ الى مأمته

للامام لكل الكفار، وبعضهم مع المصلحة، كما لنبي صلى الله عليه وآله، ولناثبه كذلك، لمن هم في ولايته وغيرهم.

ولساير المسلمين ايضا يجوز- سواء كان حرا او عبدا رجلا او امرئة، الماذون له في الجهاد وغيره، لا المجنون والصبي، واليهما اشار قوله (العقلاء البالغين) ومعلوم اعتبار الاختيار، فلا يصح امان المكره.

- أن (١) يأمنوا الواحد من المشركين، وللمعدد اليسير منهم كالعشرة كانه المراد بنهاية (آحاد المشركين) في الكتاب وغيره والمراد بنفي العموم (٢)، الزائد على ذلك مطلقا:

و كان دليل ذلك كله الاخبار (٣) والاجماع ايضا في الجملة.

و اذا عقد الامان وجب الوفاء به بحسب ما شرط من وقت وغيره، ما لم يتضمن مخالفا لشرع: قال في المنتهى ولا نعلم فيه خلافا، ونقل الخبر ايضا، ثم قال: ولو انعقد فاسدا لم يجب الوفاء به بلا خلاف كأمان الصبي والمجنون والكافر وغيرهم ممن لا يقبل ذمامه، او كان الذمام متضمنا لشرط لا يسوغ:

وفي هذه الحالات كلها، يجب رد المأمون الى مأمته، بمعنى عدم التعرض له حتى يصل الى منزله ويلحق باصحابه، ثم يفعل به ما يجوز:

و كذا في جميع الصور التي بطل الذمام واعتمد الكافر كونه امانا، فان شبهة الامان بمنزلة في الرد الى المأمون عندهم.

كانه للخبر (٤) والاجماع والاعتبار.

(١) قوله قلن سره. (ان يأمنوا) مأول بالمصدر فاعل قوله (يجوز).

(٢) بمعنى في قوله قلن سره: (لا عموما).

(٣) الوسائل ب ٢٠ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه، وباب ٦ من ابواب الاتقان، الحديث ٤

(٤) الوسائل، باب ١٥ من ابواب جهاد العدو، دليل حديث ٢ وباب ٢٠ من تلك الأبواب الحديث ٤.

وانما ينعقد قبل الاسر، ويدخل ماله لو استأمن ليسكن دار الاسلام
فان التحق بدار الكفر للاستيطان انتقض امانه دون امان ماله
فان مات في الدارين ولا وارث له سوى الكفار، صار فيثاً للامام
ولو اسره المسلمون واسترقوه ملك ما له تبعاله
ويصح بكل عبارة تدل على الامان صريحاً او كناية

ومعلوم عدم انعقاده الا قبل الاسر، ودخول ماله معه لو استأمن سكن
دار الاسلام واجب (١).

وكذا بطلانه لو التحق الى دار الفكر للاستيطان ولكن لا يبطل امان ماله
حينئذ، بل يبقى على امانه.

وفيه تأمل للتبعية، و كانه للاحتياط وكثرة التاكيد في الوفاء بالعهد
والعقود والشروط.

و كون المال - لو مات مطلقاً حينئذ، ولا وارث له مسلم - للامام خاصة.
كأن دليله انه ميراث من لا وارث له (٢)، اذ الكفار لا ترث ما في دار
الاسلام كما لا يرثون من المسلم، فتأمل، ولعله للأجماع والخبر.
ولو اسر هذا الشخص بعد وصوله الى مأمنه، استرق هو، وماله تبعاله.
وقيل: المال للامام عليه السلام لانه لم يؤخذ بخيل ولا ركاب، وفيه تأمل
للتبعية، فتأمل.

قوله: (ويصح بكل عبارة الخ) قال في المنهى وقد ورد في الشرع عبارتان:
(احدهما): أجزرك، و(الثانية): أمتك: وبأى اللفظين اتى انعقد الامان: وكذا كل

(١) اي لو طلب الكافر الامان وقبل منه، فحينئذ يدخل ما له معه لو احازول الامر مثلاً

(٢) الوسائل، ج ١٧، كتاب الفرائض والولريث، باب ٣، من ابواب ولاية صبيان الحرية والامانة،

بخلاف: لا بأس، أو لا تخف.

و لو اسلم الحرى و في ذمته مهر، لم يكن للزوجة ولا لوارثها مطالبته: فان ماتت ثم اسلم، او اسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم خاصة.

لفظ يدل على هذا المعنى صريحاً كقوله، أذمتك، أو انت في ذمة الاسلام، وكذلك كناية، مثل أنت في حرزى: وعلم به ذلك من قصد العاقد، سواء كان بلفظ العرب، أو بلفظ أخرى، فلو قال بالفارسية (مترس) فهو أمان.

و أمّا قوله: (لا بأس عليك)، أو (لا تخف)، وما شاكل ذلك، فان علم من قصده الامان بالقرائن الحالية أو المقالية كان اماناً: لان المراسى هو القصد لا اللفظ، وان لم يقصد بذلك الامان لم يكن اماناً، ولكن يُردّ الى المأمّن حينئذٍ، كما في سائر الأمانات الباطنة، مع شبهة الأمان، ولو كان بدعواها الكاذبة: وفي الفرق المذكورين (مترس) ولا تخف تأمل وما نجده.

قوله: (ولو اسلم الحرى و في ذمته مهر الخ) اى ليس للحرية، ولا لوارثها الكافر الحرى ايضاً بعد موتها مطالبة زوجها الذى اسلم، بالمهر الثابت عليه، اذ لا امان لمال الحرى: كذا استدل في المنتهى: وقد فرض كونها حرية ايضاً، ولعله المراد هنا ايضاً.

و الظاهر انه لا يحتاج الى كون الوارث كافراً فضلاً عن كونه حربياً، لانه اذا اسلم قبل موتها واسلامها فقد اسقط المهر لعدم الامان، فصار ذمته سريته، فلا يبقى لوارثها المسلم ايضاً، لعدم الملكية، وكأنه يشعر به اطلاق (وارثها)، وقوله (فان ماتت ثم اسلم الخ).

و هو مع ما قبله كالصرح في أن موتها في المسألة السابقة (١) بعد اسلامه،

(١) وهى قوله: ولو اسلم الحرى و في ذمته مهر الخ.

و يجوز عقد العهد على حكم الامام، او نائبه العدل، والمهادنة
على حكم من يختاره الامام.
فان مات قبل الحكم بطل الامان، وردوا الى مأمَنهم.
ولو مات احد الحاكمين بطل حكم الباقي:
ويتبع حكمه المشروع.
فان حكم بالقتل و السبي و اخذ المال، فاسلموا، سقط القتل.

ووجه هذا ايضاً واضح.

قوله: (و يجوز عقد العهد على حكم الامام الخ) اى يجوز ايقاع عقد
الصلح: بان يكون حكم الامام متبعاً، و كل ما حكم به فيكون ذلك متعيناً: وكذا
نائبه العدل.

و كذا يجوز عقده بحكم من يجعله الامام حكماً في ذلك، ووجه كله ظاهر.
فان مات الحكم قبل الحكم بطل الامان الحاصل بعقد الصلح، فردوا الى
مأمَنهم، ثم هم حرب، وهو ايضاً ظاهر.

و كذا لو مات احد الحاكمين بطل حكم الاخر، للاجتماع في الحكم: (١)
ولا يبطل لو كان كل واحد حكماً، وايضاً هو الظاهر.

قوله: (ويتبع حكمه المشروع) يعنى يجب متابعة حكم الحاكم اذا حكم
بأى شيء كان، بشرط كونه مشروعاً، مثل قتل البلاء، وسبي النساء والصبيان.

قوله: (فان حكم بالقتل الخ) دليل سقوط القتل - المحكوم عليه، دون
السبي و المال - عدم جواز قتل المسلم، وجواز استرقاق المسلم واخذ ماله في الحمة،
ولما حكم قبل الاسلام، فيتبع لعدم حصول المنافى.

(١) اى لا اعتبار وصف الاجتماع فيها.

ولو هادنهم على ترك الحرب مدة مضبوطة، وجب.

ولا تصح المجهولة

ولو شرط إعادة المهاجرة، لم يجز، فإن هاجرت وتحقق إسلامها لم تعد، ويعاد على زوجها ما سلمه من المهر المباح خاصة، فلو قدم وطالب بالمهر، فماتت بعد المطالبة دفع إليه مهرها وان ماتت قبل المطالبة لم يدفع إليه (مهرها خ)

فتأمل خصوصاً في السبي: فإن سبي المسلم قبل أخذه والتسلط عليه واسترقاقه مشكل: وكذا أخذ ماله، فإن مجرد الحكم ليس بتسلط ولا بأخذ، على أن الرضا بالحكم إنما كان بشرط البقاء على الكفر، إذ لا حكم بعد الإسلام والمصنف أعرف.

و دليل وجوب ترك الحرب بعد الصلح عليه، مدة معينة، لزوم الوفاء بالعقود والشروط.

و دليل عدم صحة العقد إذا كانت المدة مجهولة، عدم صحة العقود مع الجهالة، فتأمل.

ومما لا يجوز شرطه للكفار في عقد الصلح، إعادة المهاجرة، بالكسر، أي التي فارقت وجائت مسلمة من الكفار ولحقت بالمسلمين: فإذا تحقق إسلامها لم تعد ولم تسلم إليهم، ولكن تسلم إلى زوجها ما سلمه إليها من المهر المباح خاصة، دون ما لا يملكه المسلم كالخمر، ودون النفقة والكسوة: وقيل يدفع من بيت المال.

وجه عدم جواز شرط إعادة المهاجرة، وعدم أعادتها ظاهر:

و لعل وجه وجوب إعادة المهر هنا بعد المنع في الأولى، هو الصلح والمهادنة: وكونه من بيت المال، كأنه لكون رده لصلح المسلمين.

و سبب سقوط المهر مع عدم المطالبة قبل موتها حتى ماتت أنه إنما يجب

و لو قدمت (مسلمة خ) فطلقها بائنا لم يكن له المطالبة
 و لو اسلم في الرجعية فهو احق بها
 و لو قدمت مسلمة و ارتدت، لم تعد، لانها بحكم المسلمة
 و يجوز عادة من يؤمن فتنته من الرجال
 بخلاف من لا يؤمن بكثرة العشيرة وغيرها

دفع المهر اليه بسبب الحيلولة ومنعها عنه، وقد حصل المنع هنا بالموت، ولم يجب الدفع
 الا بالطلب، وما حصل الا بعد الموت. ومنه يظهر وجه عدم السقوط قبله.
 وقد قيد استحقاق رد المهر بالطلب قبل الموت بكونها في عدتها الرجعية.
 لعله ليتحقق استحقاق الزوجية حتى يصير الحائل هو الاسلام فقط، لان في البائنة
 تحصل المفارقة قبل مطالبة المهر، ولهذا ليس له المطالبة بعد الطلاق البائن.
 ولعل دليل أحقية المسلم في العدة الرجعية بزوجه المسلمة قبله، هو ان
 الزوجية ثابتة، وما حصل البينونة، لعله لا خلاف في الحكم.
 ودليل عدم اعادة المرتدة ما ذكره.

ودليل جواز اعادة الرجل المسلم المهاجر اذا شرط - بشرط الا من من
 فتنته، اى رجوعه عن الاسلام، لاستعانة وقوته بكثرة عشيرته التي يدفعون عنه
 الناس، ولم يحلوا احداً يظلمه ويؤذيه حتى يرجع، او مثل ذلك.
 الايفاء (١) بالشرط، وعقد الصلح، مع عدم مفسدة ودليل (٢) يدل على عدمه
 كوجوده في المهاجرة: وهو قوله تعالى «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» (٣).
 ولا يعاد من لا يؤمن عليه لعدم العشيرة وماشايها: فقوله (بكثرة العشيرة
 وغيرها) متعلق بقوله (يؤمن) لا به (لا يؤمن) كما هو الظاهر، وهذا المعنى مصرح في
 غير الكتاب: ويمكن تعلقه به ايضاً، ولكن يكون مخالفاً لسائر الكتب.

(١) خبر لقوله قدم: ودليل حواشي الخ. (٢) عطف على قوله قدم مصدق. (٣) للمتنحة ١٠.

«المقصد الثالث في الغنيمة»

ومطالبه ثلاثة

الاول: كل ما ينقل و يحول مما حواه العسكر مما يصح تملكه، يخرج الامام منه الجمائل، للدال على المصلحة وغيره: والسلب والرضخ للراعى والحافظ وغيرهما، اذا جعلها (جعلها خ ل) الوالى والخمس لاربابه: والباقي يقسم بين الفائزين ومن حضر القتال وان لم يقاتل، حتى الطفل المولود بعد الحيازة قبل القسمة. او اتصل بهم حينئذ من المدد. للراجل سهم و للفارس سهمان، ولذى الا فراس ثلاثة وان

قوله: (كل ما ينقل و يحول الخ) قسمة الغنيمة فعله عليه السلام 'و فعل من يأمره بها، وهما عالمان، فيبحث مثل عنها فضولى، ولكن نشير الى حل بعض الالفاظ تيمنا كما في السابق واللاحق.

المراد بالجعل، اجرة عمل من استعمل: و (السلب)، ما على المقتول كالسلاح والثياب: (والرضخ) عطاء قليل ليس بكثير: لحل المراد بالولى الامام والنائب:

(وللراجل سهم) متعلق بـ «يقسم» (العرا ب): الجيد من الخيل.

كثر، سواء البر والبحر، ويسهم للخيال وان لم تكن عربا لا لما لا ينتفع منها، ولا لغيرها من الحيوانات

و لا يسهم للمغصوب، اذا كان المالك غائبا، ولو كان حاضرا فالسهم له، ويسهم للمستعار والمستأجر والسهم لمأدون المالك .
والاعتبار بكونه فارسا عند الحيازة

ويشارك الجيش السرية الصادرة عنه، ولا يتشارك الجيشان من البلد الى الجهتين، ولا الجيش السرية الخارجة عنه من البلد
و ليس للاعراب شيء وان قاتلوا مع المجاهدين
(المهاجرين خ ل)، بل يرضخ لهم ما يراه الامام

ولا يملك المشركون اموال المسلمين بالاستغنام، فان غنموها ثم

ولا سهم للخيال المغصوب للمغاصب، بل هو ضامن وعليه الاجرة للمالك، ولو كان المالك حاضرا له السهم ايضا، كذا قال، وفيه تأمل، والقاسم يعلم.

والاعتبار بصدق صاحب الخيل . حتى ياخذ سهمه . هو وجود الفرس معه على وجه شرعى عند الحيازة الى زمان القسمة، تأمل.

السرية قطعة من الجيش، فينبغى مشاركة الجيش لها في الغنيمة التي اخذتها، وبالعكس اذا كانت السرية خارجة منه بعد الخروج من البلد، لانه جيش واحد، بخلاف الجيشين الخارجين من البلد كل الى جهة، والسرية الخارجة عن الجيش من البلد، فان كلا جيش.

والاعراب الذين لا شيء لهم، هم الذين اظهروا الاسلام ولم يصفوه ولم يهاجروا.

ومعلوم عدم تملك الكفار المسلمين و اموالهم، فلاحرار الذين اسروا

استردها المسلمون، فلا سبيل على الاحرار
و الاموال لاربابها قبل القسمة، ولو عرفت بعد القسمة
فلأربابها، ويرجع الغنم بها الى بيت المال

المطلب الثاني في الاسارى

الاناث يُملكن بالسبي، و كذا من لم يبلغ.
و يعتبر المشتبه بالانبات.
و البالغ من الذكور ان اخذ قبل تقضى الحرب، وجب قتله
إما بضرب عنقه، أو بقطع يده ورجله من خلاف وتركه حتى ينزف،
وان اخذه بعده، لم يجز قتله.

بايدى الكفار اذا وقعوا بايدى المسلمين لا سبيل لأحد عليهم فيذهبون حيث شاؤوا.
و اما العبيد و ساير الأموال التي في ايدى الكفار من المسلمين، و وقع بعد
الحيازة بيد الغزاة فهي لأربابها التي كانت لها من قبل.
فكل من ثبت له شيء منها، فان كان قبل القسمة، اخذها، وبعدها،
فيل تنقض لقسمة، و قيل يأخذها ايضا صاحبها، ويرجع الغنم الذي كان ذلك في
حصته الى بيت المال، و قيل يرجع الى الغنمين بالنسبة، ولعله اوفق بالقوانين،
والقاسم يعلم ولا يحتاج الى التحقيق.

قوله: (الاناث يملكن النخ)

الطاهر عدم الخلاف في تملك النساء والصبيان - اللذين لم يبلغوا - بمجرد
اخذ الغنم اياها، ذكره في المنتهى.
و لعل امتحان المشتبه - من الذكور بانبات الشعر الخشن على العانة وعنده -

و يتخير الامام بين المن و الفداء والاسترقاق، و ان اسلموا بعد الامر.

و يجب اطعام الاسير وسقيه، و ان اريد قتله
ولو عجز الاسير عن المشي لم يجب قتله، ولو قتله مسلم فهدر

مما لا خلاف فيه ايضا: ويدل عليه الخبر من العامة (١) والخاصة (٢) ايضا، و ان كان في السند تامل، وقد يشكل لاختلاف الناس في ذلك كثيراً فتأمل.
وكذا لا خلاف عندنا في تخيير الامام في كيفية قتل الكفار البالغ الماخوذين والحرب قائم، وعدم جواز القتل بعده، والتخيير بين المن والفداء والاسترقاق.

ويدل على الأولين الآية (٣) ايضا: ولا يسقط التسخير الاخير، بالاسلام، فلا ينهض التكلم في ذلك فانه الى الامام عليه السلام، لانه الماخوذ منه العلم بالمسائل.

ولعل دليل وجوب اطعام الاسير الجائز قتله، وسقيه مع ارادة قتله ايضا هو الاجماع، وعدم جواز القتل بهذا الوجه لذلك.

وكذا عدم وجوب قتله مع عجزه عن المشي، بل يحل سبيله، ونقل عيه

(١) سنن الدارمي: كتاب البي، باب حد القبي متى يقتل، وكفد الخبر (عن عطية القرظي قال: مرضت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ من اثبت شمرقتل ومن لم يثبت ترك، فكنا لنا من لم يثبت الشعر فقم يقتلوني يعني يوم فريضة)

(٢) الوسائل باب ٤ من ابواب مقدمة العبادات فراجع، في حديثه منه (عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام انه قال: عرضهم رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ (يعني في فريضة) على العادات في وحده اثبت قتله ومن لم يجده فثبت الحقه بالنوازي).

(٣) سورة محمد: الآية ٤ قال الله تعالى: «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَشَلُّوا رِجَالَهُمْ ثُمَّ قَاتُوا يَوْمَ الْقِيَامِ» الح.

ودفن الشهيد خاصة و الطفل تابع، ولو اسلم احد ابويه تبعه.

الرواية (١) ايضاً لكن ظاهرها عدم جواز قتله حيث قال عليه السلام (ولا تقتله فانك لا تدري ما حكم الامام فيه) والظاهر منها: ان الكلام في الماخوذ والحرب قائم، الذي يقتله الامام، وبأى طريق اراد من الطرق المذكورة.

فالظاهر ان مراده عدم الجواز عندهم، فانه لا يجوز لغير الامام عليه السلام قتل الكافر الاسير مطلقاً، الا انه لما قال: انه يجب قتله على الامام، وعجز الكافر من ان يوصله اليه عليه السلام قد يخطر بالبال وجوب قتله، لانه واجب. فاراد رد هذا الوهم وقال: (ولا يجب قتله)، وان لم يجز قتله.

ولكن لو قتله فدمه هدر: اى لا يجب القصاص ولا الدية على قاتله، ولا كفارة، لكفره وجوب قتله، ولكن يمكن ان يمرر لو كان هالماً بفعله المحرم. ويحتمل التعزير مطلقاً لسد الباب.

وظاهر، وجوب دفن الشهيد، وعدم جواز دفن الكفار لعنه مجمع عليه.
قوله: (و الطفل الخ) الظاهر انه لا خلاف عند الاصحاب في تابعة اطفال الكفار لابائهم في احكام الكفر: من النجاسة، وعدم قتل المسلم به، وجواز بيعه على لكفار وغير ذلك، فاذا اسرت مع الابوين الكافرين او مع احدهما يكون على تلك الحالة، واذا اسلم او اسلم احدهما يتبعه فيه، لانها (لانه - خ ل) يتبع اشرفهما.

واما دا اسرت وحدها مع بقاء الابوين على الكفر، او مع موتها: فقال البعض انها تابعة للسابي في الاسلام: لقوله صلى الله عليه وآله، كل مولود ولد على الفطرة فاما ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه (٢).

(١) الوسائل باب ٢٣ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه حديث ٢ ولفظ الحديث (ادا اخذت اسيراً

فمهر عى لشي وم يكن بمك محمل فارسله ولا تقتله، فانك لا تدري ما حكم الامام فيه) الحديث

(٢) صحيح مسلم. كتاب المنى (باب معنى كل مولود يولد على الفطرة...) حديث ٢٢ ولفظ الحديث

وفي صحة هذا الخبر تأمل، لاتنا ما راينا مستندا من طرقنا، نعم هو مشهور.
وفي معناه ايضا تأمل

وقيل في الطهارة فقط دون باقي احكام الاسلام، للمخرج والضيق،
ولأصل الطهارة، وان سبب النجاسة هو الكفر وليس هنا.

وفيه ايضا تأمل، لعدم العلم بكون مثل هذا المقدار من المخرج موجبا
للحكم بالطهارة، وكونها تابعة للآباء، اخرجها عن الاصل فيستصحب حتى يعلم
زوالها ومنها النجاسة.

وقد يقال، الحكم بالطهارة غير بعيد، للاصل، وعدم ظهور دليل خلافة،
لان التبعية للابوين حال وجودهما معها (١) في النجاسة غير ظاهرة، اذ اسبابها
منحصرة، وليس هنا محتمل غير الكفر، وهو معدوم: لانه اعتقاد خاص، لا عدم
الاسلام عما من شأنه ذلك، وهو ظاهر.

ولو سلم ذلك - لاجماع لو كان - لا يلزم وجودها بعد مفارقتها مع السابي
المسلم. ولا استصحاب، لعدم بقاء محل الحكم الى الزمان الثاني. ودليبه وهو
الكون معها والاجماع.

فكانه لذلك حكم بالطهارة اكثر الاصحاب، بل يمكن ان يكون اجماعاً،
وان توهم من طاهر بعض المبارات الخلاف فيه، والحاصل أن الحكم بنجاسة
المسبي مشكل جداً لكثرة أدلة الطهارة، وأما باقي الاحكام ففيه تأمل، فتأمل.

(ص ابى هريره انه قال يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما من مولود الا يولد على الفطرة،
فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيه من جذعاء ثم يقول ابو هريره
واقرؤا ان شئتم: «فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله»

(١) هكذا في السعة المطبوعة وضمن النسخ المخطوطة، وفي البعض الآخر (مها) بدل (معهما) ولعله
الصواب.

ويكره قتل الاسير صبرا وحمل رأسه من المعركة
ولو استرق الزوج انفسخ النكاح، لا بالاسر خاصة. ولو اسر
الزوجان او كان الزوج طفلا، او اسرت المروءة، انفسخ بالاسر خاصة.
ولو كانا مملوكين تختير العانم.
ولا تجب اعادة المسيبة لوصول اهلهما على اطلاق مسم من
يدهم، فاطلق

قوله: (ويكره قتل الخ) قيل: اي يجس حق يموت وقيل: يقتل وآخر: ينظر
ليه، وقيل: قتل جهراً بين الناس:
لعل دليلها الاجماع، او الخبر (١) او الاعتبار. وكذا في حل الراس، وقد
استثنى (مع - خ ل) فعل ذلك ارادة نكايه الكفار
قوله: (ولو استرق الخ) كأن دليل انفساخ نكاح الكفار باسترقاق
لزوج الكبير. لا بمجرد الأسر، فانه لا يترق الا بالاسترقاق لان الامام مختير بينه
وبين المن والغداء فيمن لا يقتل، وباسر الزوج الصغير، وباسر الزوجة مطلقا،
وعدم لاحتياج الى الاسترقاق حينئذ، فانها يرقان بمجرد الاخف والسبي كما تقدم.
الاجماع والاحبار، فيجوز وطئها بعد العدة فيمن عليها العدة، وفي غيرها في الحال.
وكذا دليل تحيير العانم بين المسخ والامضاء اذا كان الزوجان الاسير مملوكين.
والظاهر ان ذلك للامام او النائب او الغازي الذي يملكهما بحصته، ويؤيد
هذا تحيير المشتري (٢).

و دليل عدم وجوب اعادة المروءة المسيبة من الكفار اليهم، لوصولها على

(١) الوبتل باب ٦٦ من ابواب جهاد العدو، حيث ١، وفي التهذيب، ج ٦، ص ٧٩ باب البوادر
حديث ١٨ و لفظ الحديث عن محمد الحنفى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لم يقتل رسول الله صلى الله عليه
 وآله رجلا صبر لظن غير رجل واحد عقبة بن ابي معيط لعنه الله، وطعن ثور ابي حطب فأتى بعد ذلك
(٢) الوبتل، كتاب النكاح، باب ٤٧ و ٤٨ من ابواب نكاح العبيد والاماء فلاحظ.

ولو اطلقت بعوض جازها لم يستولدها مسلم.
ولو اسلم العبد قبل مولاه ملك نفسه، ان خرج قبله، والا فلا.

اعادتها عوضا عن اطلاقهم المسلم الحر الذي اسروه، وان اطلقوه، أن الحر المسلم لا عوض له، ويحتمل مامر.
وظاهر عدم وجوب الاعادة، جوازها، وذلك مع بقائها على الكفر محتمل.

كما يجوز اطلاقها واعادتها اليهم بعوض آخر غير الحر المسلم، الا ان يستولدها مسلم قبل ولو بشبهة، لانها صار فيها شائبة الحرية، فتأمل فيه. لعل دليل الاصل والاستثناء مامر.

«قوله: (ولو اسلم العبد قبل مولاه الخ) اذا اسلم مملوك الحربي، واسلم هو ايضاً، فان اسلمها معاً، او اسلم المولى أولاً، فهو باق على ملكه وان اسلم المملوك أولاً وخرج الى دار الاسلام قبل اسلام مولاه فهو حر، بل حينئذ لو قهر مولاه وماله، مَلِكُهُ، لانه بالقهر ملك نفسه، مثل تقهيره احد، ولما امتنع تملكه نفسه صار حراً.

وقد يكون ذلك اجماعاً، وعليه الخبر (١) ايضاً.

وان لم يخرج فان اسلم مولاه قبل ان يسترقه احد، فهو باق على ملكه، وان لم يسلم حتى اسرو غنم فهو من الغنيمة:

قال في المنتهى، ومن الناس من لم يشترط الخروج قبل المولى، والاول اصح. قال الشيخ رحمه الله: وان قلنا أنه يصير حراً كان قوياً.

الاستصحاب يقتضي الأول، ويدل عليه الخبر ايضاً (ان خرج اليها قبل المولى فهو حر وبعده فهو عبد) (٢): وعدم تسلط الكفار على المسلم، الثابت

و يحقن الحربي دمه، وولده الصغار، وماله المنقول. بإسلامه في دار الحرب، وما لا ينقل للمسلمين، ولو سببت زوجته الحامل منه استرقت دون حملها.

«المطلب الثالث: في الأرضين»

وهي أربعة:

الاول: المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة، ويتولاها الامام، ولا يملكها المتصرف على الخصوص.

بالقرآن (١) وغيره، يدل على الثاني، ولكن ما يقول الاصحاب بعدم التملك، بل يبيعون عليه لو ملك الحربي عبداً مسلماً، فما بقى عليه التسلط، فتأمل، الله يعلم.

قوله: (يحقن الحربي دمه الخ) اي لو اسلم الحربي في دار الحرب مثلاً، يحفظ بسببه نفسه وولده الصغار. ولو كان حملاً، دون البلوغ وزوجاته مطلقاً. من القتل والسبي، بل صاروا مسلمين، وكذا امواله مطلقاً، الا ما لا ينقل، فانه يبقى على حكم ما الحربي، ولعل دليله الاجماع والخبر (٢).

قوله: (المفتوحة عنوة الخ) اي القسم الاول من أقسام الارض الاربعة.

(١) قال تعالى: «وَلَنْ يَغْلِبَ اللَّهُ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» النساء الآية ١٤١.

(٢) الوسائل، ج ١١، كتاب الجهاد، الباب ٤٣، من ابواب جهاد العدو الحديث ١ ولفظ الحديث (عن حمص بن غياث قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل من اهل الحرب، اذا اسلم في دار الحرب فظهر عليهم اسلموا بعد ذلك فقال: اسلامه اسلام لنفسه وولده الصغار وهم احرار، وولده ومثاله ورقيقه له، وما الولد الكبار فهم مني للمسلمين، الا ان يكونوا اسلموا قبل ذلك، فاما الدور والارصود فهي مني، ولا تكون له لان الارض هي ارض حرة لم يجر فيها حكم الاسلام وليس بمنزلة ما ذكرناه، لان ذلك يمكن اختياره وبحراجه في دار الاسلام).

الأرض التي فتحت عنوة: والمراد بها المأخوذة بالغلبة والقهر.
ونقل في المنتهى و التذكرة اجماعنا على كونها للمسلمين قاطبة، وعدم
احتصاصها بالفزاة وغيرها، وعدم تفاضل احد على غيره، وكون الكل فيه سواء.
وس يظهر لك كون المراد بما كان له هذا الحكم، المعمورة منها حال الفتح
والقهر والغلبة، دون مواتها حينئذ، فانها للإمام عليه السلام -كسائر الموات التي
ليست ملكاً لاحد، ولم تجر عليه يد الملكية- بالاتفاق.
وان المتولى على هذه الأرض هو الإمام عليه السلام بالاتفاق ايضاً ولأنه
عليه السلام أولى بهم من انفسهم، وليس احد يصلح لذلك مع وجوده وبدون المتولى
لا ينتظم امرها، وهو ظاهرها
ففي حال حضوره ليس لاحد التصرف فيها بالتعمير وغيره الا بإذنه، نقل
عليه الاتفاق في شرح الشرايع.
وفي حال غيبته لا يجوز لأحد التصرف المخروح عن الملك مثل البيع والهبة
والوقف وغيرها، لعدم كونه مالكاً بالخصوص، ولو في حصته المشتركة، لعدم
التعين، ولعدم استقلاله، لأن امرها بيده عليه السلام.
ولأن معنى كون هذه الأرض للمسلمين، كونها مقدّمة لمصالحهم العامة،
مثل بناء القناطر والمساجد ونفقة الأئمة والقضاة والكتّاب ومؤنة الفزاة وغيرها من
المصالح العامة، مثل بيت مال المسلمين.
بل لا يظهر جواز صرف حاصلها في نفقة فقير واحد بحصره الا ان يجعل
من المصالح كايواء الأيتام وتزويج الأراامل.
ويدل على ان هذا المعنى هو المراد، صحيحة البهرنطى عن الرضا
عليه السلام
قال: وما اخذ بالسيف فذلك الى الإمام يقبله بالذى يرى كما صنع

و لا يصح بيعها و لا وقفها و يصرف الامام حاصلها في مصالح المسلمين.

رسول الله صلى الله عليه وآله بخير (١) فافهم.

وبالجملة الظاهر ان خمس هذه الارض لاربابها، لانها غنيمة كساير الغنائم، وصرح الشيخ به في التهذيب والمصنف ايضاً في المنتهى والمختنف، فليس بمحل الوقف.

و الناظر على الباقي هو الامام عليه السلام، وهو الحاكم على الاطلاق، فيوجرها، وياخذ قبالتها، ويصرفها في مصالح (المصالح خ)، حتى لا يحل للمستاجر في مقابلته حصة من الارض والاجرة شيئاً.

ولم تبطل الاجارة في بعضها لانه مالك، لانه بالحقيقة ليس بمالك، بل هي ارض جعلها الله تعالى كالوقف على مصالح المستاجر وغيره من المسلمين، لا انها ملك للمسلمين على الشراكة.

وهو ظاهر لما قلناه من صحة الاجارة، وعدم جواز تصرفه مشاعاً كساير المشتركات، ومفهوم الاخبار ايضاً: (٢) ولا يصح لأحد التصرف فيها الا باذنه، فلا يصح بيعها ولا وقفها، قال في المنتهى، لا يصح التصرف فيها بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك.

نعم يجوز ذلك في الدروس حال الغيبة، قال في الدروس. لا يجوز التصرف في مفتوحة عمرة الا باذن الامام، سواء كان بالبيع او الوقف او بغيرهما، نعم في حال الغيبة ينقذ ذلك.

وقيد عبارة القواعد في شرح المحقق الثاني، في عدم (٣) هذه التصرفات

(١) الوسائل باب ٧٢ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه قطعة من حديث ١ و ٢

(٢) الوسائل، باب ٧١ و ٧٢ من ابواب جهاد العدو و باب ٩٣ من ابواب ما يكتسب به.

(٣) اي عدم جواز هذه التصرفات.

ايضاً. بحال الحضور، قال: فجاز حال الغيبة، وذكر كلام الدروس.

وفيه تأمل، لانها ملك للغير، والبيع والوقف (مثلاً) موقوفان على كونها ملكاً للبائع والواقف، بل تحصل الشبهة في جواز هذه حال الحضور وبعد حصول الاذن بذلك عنه عليه السلام الا ان يقتضي مصالح العامة ذلك، بان يحصل قطعة منها مسجداً لهم، او حصل الاحتياج الى ثمنها.

ومع ذلك الظاهر انه لا يبعد قول الدروس مع المصلحة، اذ قد تكون المصلحة في ذلك مع غيبته عليه السلام، وايضاً قد يؤل الى التصرف في ماله من البناء والعمارة والأحقية كما قال في المنتهى.

و اذا تصرف فيها احد بالبناء والفرس صبح له بيعها، على معنى انه يبيع ماله فيه من الآثار وحق الاختصاص بالتصرف، لا بالرقبة، لانها ملك المسلمين قاطبة، فالرقبة بعد بيع المعمورة، من الارض المفتوحة عنوة:

ويدل على عدم جواز البيع الرواية (١) ايضاً، ولكن في الحقيقة ليس بتصرف في الرقبة فيعمد صيرورتها مسجداً ووقفاً، والظاهر ان مراد الدروس كون ذلك في اصل الرقبة لا الآثار، فتأمل.

الا ان الظاهر ان ذلك متداول بين المسلمين في زمان الحضور والغيبة بين العامة والخاصة في الاراضي المشهورة بانها مفتوحة عنوة الى الان، من غير انكار احد ذلك، واجراء احكام المسجد على ما جعل مسجداً واحكام الملكية في غيره مما بيعت.

الا ان يحمل ذلك فيما يمكن تملكه من الارض المفتوحة عنوة، مثل ان يكون حَقَّسَها، او باعها الامام لمصلحة المسلمين، او كانت مواتاً حين الفتح ونحو

(١) الوسائل، باب ٧١ و ٧٢ من ابواب جهاد العدو باب ٢١ من ابواب عقد البيع وشروطه.

ذلك فتأمل.

و ايضاً لو لم يجز ذلك لأدى الى حصول الشبهة والشك في اباحة اكثر الاشياء بوقوع ذلك في البين في الجملة، ولأدى الى المنع من بناء المسجد الآن فيها. وما ذكرناه ان دل على الجواز من غير اذن الامام، لدل عليه من غير اذن الحاكم في ذلك ايضاً، وان قلنا انه قائم مقامه فلا بد من اذنه فيما هو له في الجملة، ولا شك ان الاولى ذلك ان امكن.

وبالجملة ذلك مشكل فيما تحقق كونه معمورة حال الفتح بناء على ما

تقدم.

ومع ذلك الظاهر الحكم بصحة مسجدية ما نراه مسجداً وجواز فعله ابتداءً في هذا الزمان وغيره ايضاً فيما يملكه من الاراضي مطلقاً، لانه في غير المفتوحة عنوة ظاهر، وفيها ان كانت مواتا فظاهر، وان كانت عيافة، فيحتمل كونها مواتا حال الفتح وصمرت بعد ذلك، فان الاصل عدمها حتى يتحقق، وفيما تحقق تاتي الأبحاث المتقدمة.

وذلك مشكل، اذ ما تعلم ذلك الا ببعض التواريخ التي لا يعلم الا بعد نقله، مع عدم العدالة في احد من طبقاته، ومعلوم عدم وصوله الى عدد التواتر، ويس اشهر من العراق مع انه وقع الخلاف للعلماء في اصل كونه مفتوحاً عنوة، فكيف في حدوده عرضاً وطولاً، بل الموضع المعمور بعينه منه حال الفتح.

قال في التذكرة، قال بعض الشافعية ان سواد العراق فتح صلحاً وهو محكى عن ابي حسيمة، وقال بعضهم اشبه الأمر عتّى ولا ادري فتح عنوة او صلحاً.

على انه قد اشترط في المشهور عند اصحابنا، بل كان ان يكون اجماعاً، في المفتوحة عنوة. كون الفتح باذن الامام عليه السلام حتى يكون غنيمة واشترك فيه

المسلمون كلهم ولا يكون للامام خاصة.

فأعلم بذلك في شيء من الاراضى غير معلوم، لان العراق المشهور بذلك، فتحت في زمان الثاني، وما تحقق كونه باذن امير المؤمنين عليه السلام بل الظاهر عدمه، لعدم اختياره عليه السلام، وما ثبت كون الحسن عليه السلام معهم.

قال في المنتهى - بعد حكاية ارض العراق وتحديداتها وكونها مفتوحة عنوة: - قال الشيخ: وعلى الرواية التي رواها اصحابنا: ان كل عسكري أو فرقة غزت بغير اذن الامام عليه السلام فنضمت تكون الغنيمة للامام خاصة، تكون هذه الارضون وغيرها مما فتحت بعد الرسول صلى الله عليه وآله الا ما فتح في أيام امير المؤمنين عليه السلام ان صح شيء من ذلك، للامام خاصة انتهى.

وهذه كالصريحة في نفى كون العراق مفتوحاً عنوة، بل في عدم المفتوح عنوة بالمعنى الذي تقدم.

وبالجملة اثبات ارض مفتوحة عنوة مع الشرط في غاية الاشكال، فاثبات الاحكام المترتبة عليه أشد اشكالاً.

فما أبعد اثبات اباحة الخراج في الاراضى الآن لأحد من المسلمين من السادة والطلبة وغيرهم، بناء (١) على انه اجرة الارض المفتوحة عنوة، وهى لسائر المسلمين، لما عرفت (٢) انه لا يباح الا فيما علم كونه معمورة حال الفتح بآدبه عليه السلام على الطاهر، ودونه خرب القتاد. وان تلك الاجرة والطقق مصرفها للمصالح العامة بنظر الامام عليه السلام فكيف يبيع بدون ذلك، وكيف يجوز احد واحد منا شيئاً كثيراً منه مع وجود المصالح والاحوج أو المساوي.

واعلم منه اشترائط الاباحة بتجويز الحاكم الجائر، مع عدم تجويز الأخذ

(١) بيان وجه اثبات اباحة الخراج في الاراضى. (٢) تعييل لقوله قدس سره. فما بعد مع

ويقبلها الامام ممن يراه بما يراه
و على المتقبل بعد مال القبالة الزكاة مع الشرايط: و ينقلها
الامام من متقبل الى غيره بعد المدة.
و مواتها وقت الفتح للامام خاصة، ولا يجوز احيائها الا باذنه،
فان تصرف احد فعليه طسقتها له.

والاذن له بوجه، ويجاب الاعطاء بحكمه على المتصرف، وعدم كتمان شيء حتى لا
يخرج منه الخراج والاجرة، مع كونه مسلماً أحوج من الذي أمر بالاخذ له منه.
وليس في الاخبار ما يدل على ذلك كله بوجه من الوجوه.
وله زيادة تحقيق ذكرناها في بعض التعليلات، ومن اراد تحقيقها
فليراجع نقض خراجية الشيخ ابراهيم البحراني (١) رحمه الله وخراجية المحقق الثاني
الشيخ علي رحمه الله، من غير نظر الى خصوص كلام بعضهم على بعض، بل على
نفس المسألة فقط ودليلاً.

قوله: (ويقبلها الامام عليه السلام الخ) اي يوجر الامام الارض
المفتوحة عنوة، ممن اراد، بما اراد، من الاجرة والقبالة، وياخذ منه القبالة والاجرة
ويفعل بها ما يرى المصلحة في ذلك:

ويجب على القابل سوى القبالة و الخراج ، الزكاة، مع شرايط الزكاة
المتقدمة. ثم ينقلها عنه الى غيره بعد انقضاء المدة، او يقبلها له مرة اخرى وبالحملة:
الامر اليه عليه السلام.

قوله: (و مواتها وقت الفتح الخ) اي موات المفتوحة عنوة، قد مر دليل

(١) كان معاصراً للكركي، وله رسالتان في الرد على رسالتيه احثيما في الرضاخ والاخرى في حكم
الخراج الموسومة بالنسب الوهاج لدفع عجاج قاطعة الحاج عن الله عنه وكان يهتم باظهار ومباحثات كثيرة كما
نقل في البحار (مقاس الأنوار، ص ١٤).

ومع غيبته يملكها المحيى.

عدم حواز التصرف في الموات الا باذنه. ومع التصرف بالاذن وغيره، يكون الطسق.. وهو الخراج واجرة المثل، الذي لزم المتصرف.. ملكا للامام، ويتصرف فيه كيف شاء، لانه حاصل ملكه. هذا حال الحضور، وامكان الاستيذان على الظاهر.

واما حال الغيبة، فقال المصنف: يملكها المحيى. فظاهر كلامه هذا، ان المحيى يتملك الارض ويصير مالكا لرقبتها مطلقا، كافراً كان او مسلماً، مخالفاً وموافقاً.

وفي قيود المحقق الثاني هنا، لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر. ومثل المتن بعض العبارات الأخرى في بعضها اختصاص التملك بالمسلم، واشترط في تملكها في الدروس اسلام المحيى في احياء الموات، وكذا في القواعد، مع قوله في الجهاد: يملكها المحيى. كالمتن، وسيجيئ فيه اشتراط الاسلام. قال في الدروس: وعامر الارض ملك لأربابه، ولو عرض له الموات لم يصح لغيرهم التصرف (١) الا باذنه، ولو لم يعرفوا فهو للامام، وكذا كل موات من الارض لم يجر عليه ملك، او ملك وباد أهلها، سواء كان في بلاد الاسلام أو في بلاد الكفر، ونعمى بالموات ما لا ينزع به، لعطلته، اما لا تقطاع الماء عنه، او لاستيلائه عليه، او استيجامه، مع خلوه عن الاحتصاص (٢):

وبمثل عرّف الموات في القواعد، وقال اسباب الاحتصاص ستة: (الاول): العمارة، فلا تملك المعمورة، بل هى لملكها، (الثاني): اليد، فكل ارض عليها يد مسلم لا يصح احيائها لغير المتصرف (الثالث): الحرم، (الرابع): مشعر العبادة كصرفة ومنى وجمع وان كان يسيراً لا يمنع التعبدى (الخامس):

(١) احياءه - الدروس.

(٢) الى هنا كلام الدروس، لاحظ ص ٢٩١ منه.

التحجير، (السادس): اقطاع الامام (١).

وفي (٢) بعضها، بالشبهة خاصة قال في التذكرة: يجوز للشبهة حال الغيبة التصرف فيها، لانهم عليهم السلام اباحوا لشيعتهم ذلك الخ.

والظاهر عدم الفرق في جميع اراضيهم عليه السلام سواء كانت موات المفتوحة وغيره من ساير الانفال مثل بطون الأودية، ورؤوس الجبال، والمفاوز التي باد اهلها، مثل الكوفة وجميع الارضين التي لا مالك لها معروف.

بل الظاهر عدم الاختصاص بالارض، لان مثلها ما فيها من الماء والكلاء والقصب والاحجار التي لها قيمة وغيرها حتى المعادن والكنوز التي فيها على مامر، لكن عبادت الاصحاب خالية عنها، لعله للظهور فتأمل.

والظاهر ايضا عدم الخلاف في كون ذلك ملكاً للامام عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وادعى عليه الوفاق في شرح الشرايع الشهيد الثاني في كتاب احياء الاموات: وتدل عليه الاخبار الكثيرة (٣) والآية الشريفة «مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوتِجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» (٤) وكذا قوله تعالى «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» (٥).

وقد فسر الانفال في الاخبار: بما كان من ارض لم يكن فيها هراقة دم، وارض قوم صولحوا او اعطوا بايديهم وما كان من ارض خربة، او بطون اودية. وفي الخبر: فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث يشاء وهو للامام بعد

(١) ما ذكره من الامور الستة ملخص ما ذكره في القواعد، مراجع المقصد الثالث منها في احياء الموات،

(٢) عطاف على قوله قدس سره قبل ١ مطر، وفي بعضها اختصاص «تملك بالمسلم».

(٣) الوسائل، باب ١، من ابواب الانفال وما يختص بالامام، مراجع.

(٤) سورة الانفال: ١

(٥) الحشر: ٦.

الرسول (١):

وفي رواية محمد بن مسلم (قال في النتهى صحيحة محمد بن مسلم)، فما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله فهو للامام (٢).
وبالجملة لا كلام في كون الفيء والانفال بالتفسير المذكور: بعده صلى الله عليه وآله للامام.

ولهذا في الرواية: في سورة الانفال، جدد الانفال (٣).

وفي رواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له ما يقول الله: يستلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول؟ (قال: الانفال لله والرسول) وهي كل ارض جلا اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب فهي نفل لله وللرسول (٤).

ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول: ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هراقة دم او قوم صولحوا واعطوا بايديهم وما كان من ارض خربة او بطون او دية فهذا كله من الفيء، والانفال لله وللرسول، فما كان لله فهو للرسول بصفه حيث يحب (٥).

فظهر ان الفيء والنفل له خاصة، فيحمل قوله تعالى: «ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى» الآية (٦) على الغنيمة الماخوذة بالقهر والغلبة، كما في قوله

(١) الوسائل باب ١ من ابواب الاحمال وما يختص بالامام قطعة من حديث ١٢.

(٢) الوسائل باب ١ من ابواب الاحمال وما يختص بالامام قطعة من حديث ٧.

(٣) الوسائل باب ١ من ابواب الاحمال وما يختص بالامام حديث ٢٢.

(٤) الوسائل باب ١ من ابواب الاحمال وما يختص بالامام حديث ٩، بين العمير بس في الوسائل

والتهذيب.

(٥) الوسائل باب ١ من ابواب الاحمال وما يختص بالامام، حديث ١٠. (٦) الحشر، ٧.

تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ» الآية (١) للجمع والاتفاق (٢).

ولكن تكون القسمة على الوجه المذكور فيها مخصوصة بتلك القرى.

أو يكون النفي فيها بمعنى الأنفال المخصوص به عليه السلام: وقسمته صلى

الله عليه وآله النفي على الوجه المذكور فيها على طريق الاستحباب.

وكذا رواية محمد بن مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و

سئل عن الأنفال؟ فقال: كل قرية يهلك أهلها، أو يجلون عنها فهي نفل ليه

عز وجل، نصفها يقسم بين الناس، ونصفها لرسول الله صلى الله عليه وآله فما كان

لرسول الله فهو للإمام (٣).

بان يراد هلاك أهلها وجلاؤها (جلاهاخ) بعد الفتح عنوة، أو أنهم

هلكوا أو انجلوا للقهر والغلبة: وتكون القسمة كذلك مع وجود المصلحة في ذلك،

فتأمل، أو على الاستحباب.

ويؤيده أن الظاهر عدم القائل بمضمونها وجوبا.

على أنه قال في المنتهى: وفي طريقها محمد بن خالد البرقي (٤) وقد ضعفه

النجاشي.

ولكن فيه تامل، لأنه وإن نقل عن النجاشي ذلك: ولكن نقل عن

الشيخ توثيقه، واعتمد على ذلك في الخلاصة، وقد سمى الأخبار بالصحة مع

وعوده فيها، وعمل بمضمونها.

ولكن في الطريق إسماعيل بن سهل، قال في الخلاصة: قال النجاشي:

(١) لأنفال، ٤١. (٢) هكذا في النسخ التي عداها، ولعل العوَاب (الاتفاق) بالناء المنقوطة بالفوق.

(٣) برمائيل باب ١ من أبواب الأهال وما يختص بالإمام، حديث ٧.

(٤) سند الحديث كما في التهذيب: (سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن محمد بن خالد البرقي عن

إسماعيل بن سهل عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن محمد بن مسلم).

ضعفه أصحابنا ونقله في الباب الثاني.

والعجب انه ما اشار اليه مع عدم ظهور الخلاف في ضعفه وذكر محمداً مع مامر، وان الظاهر توثيقه.

وبالجملة امر ذلك هين، ولا اشكال فيه، لكونه اليه عليه السلام وهو العالم بما يجب.

وانما الاشكال في ثبوت ملك الموات بالاحياء حال الغيبة مطلقاً وعدمه؛ و الظاهر انه لا خلاف في حصول الملك، او الاولوية، او المساواة بحيث لا يضاهت الحكم إلا نادراً للشيعة.

و يدل عليه الاعتبار، والأخبار الصحيحة وغيرها متظافرة على رخصتهم لشيعتهم في أموالهم عليهم السلام وقد مر البعض في كتاب الخمس: مثل ما في صحيحة عمر بن يزيد (كانه الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث طويل): يا ابا سيار: الارض كلها لنا فما اخرج الله منها من شيء فهو لنا (الى ان قال): وكلها كان في ايدي شيعتنا من الارض فهم فيه محللون، ومحل لهم ذلك الى ان يقوم قائمتنا فيجيبهم طسقى ما كان في ايدي سواهم، فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمتنا فيأخذ الارض من ايديهم ويخرجهم عنها صغيرة (١). وقد قال في المنتهى انها صحيحة، ولكن مسمع غير مصرح بتوثيقه في كتب الرجال (٢)، بل مدح في الجملة، ولعله ظهر بعده عنده توثيقه.

(١) الوسائل، باب ٤ من ابواب الاعمال وما يخص بالامام، قطعاً من حديث ١٢ ومصدر الحديث هكذا (عمر بن يزيد قال: رايت ابا سيار مسمع بن عبدالملك بالكوفة وقد كان حمل د الى عبد الله عليه السلام مالا في تلك السنة مرده عنده، قلت له: لم رد عليك ابو عبدالله عليه السلام المال الذي حمته اليه؟ فقال: لي قلت له حين حملت المال اليه: اني كنت وليب العوص، الى ان قال: يا ابا سيار الج.

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (مسند بن عبدالله عن ابي حمزة عن الحسن بن محبوب عن عمر بن

وهذه صريحة في الجواز لهم وعدم الجواز لغيرهم: ويدل عليها أيضاً بالمنطوق والمفهوم.

وصحيفة (١) عمر بن يزيد (كانه الثقة) قال سمعت رجلاً من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فعمرها وكري أنهارها وبني فيها بيوتاً وغرس فيها نخلاً وشجراً؟ قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام كن أمير المؤمنين عليه السلام يقول من أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له وعليه طسقتها يؤديه إلى الإمام في حال الهدنة، فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه على أن تؤخذ منه (٢). وفيها دلالة أيضاً على جواز تعمير أرض الغير بعد تركه.

وصحيفة على بن مهزيار قال قرأت في كتاب لابن جعفر عليه السلام من رجل يسأله أن يجمعه في حل من مأكله ومشربه من الخمس؟ فكتب بخطه: من أعوزه شيء من حق فهو في حل (٣) - عامة.

وصحيفة الفضيل (كانه ابن يسار الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام: أحلى نصيبك من الفسيء لآبائنا شيعتنا ليطيبوا، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: إنا أحلنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيبوا (٤) - خاصة.

ويفهم عموم أملاكهم، فافهم.

وما في رواية الحرث بن المغيرة التنصري (كانها صحيفة) عن أبي عبد الله

يزيد قال: رأيت أبا يسار مسمع بن عبد الملك بالبصرة (الح)

(١) هكذا في السمع، ويحتمل أن يكون الواو في قوله: (وصحيفة) زائدة.

(٢) الوسائل باب ٤ من أبواب الأيمان وما يخص بالإمام حديث ١٣.

(٣) الوسائل باب ٤ من أبواب الأيمان وما يخص بالإمام حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ٤ من أبواب الأيمان قطعة من حديث ١٠.

عليه السلام: وكل من والى آبائي فهم في حل بما في ايديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب (١).

وهذه أيضاً خاصة: وفي رواية يونس بن يعقوب قال في المختلف انها موثقة، وفيه تأمل، لوجود محمد بن سنان الضعيف (٢)، وهو اعرف - قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدخل عليه رجل من القماطين فقال: جعلت فداك تقع في أيدينا الأموال والارباح وتجارات تعرف (نعلم ثل) أن حقتك فيها ثابت وأنا عن ذلك مقصرون؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام ما انصفناكم ان كلفناكم ذلك اليوم (٣).

وصحيحة زرارة وابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام: هلك الناس في بطونهم وفروجهم، لانهم لم يؤدوا اليها حقنا ألا وان شيعتنا عن (من - خ) ذلك وآبائهم في حل (٤).

وما في رواية نحية عن ابي عبدالله عليه السلام وهو يقول: اللهم انا قد أحللتنا ذلك لشيعتنا (٥) وغير ذلك من الاخبار.

وبالجملة لا ينبغي الكلام في الحل للشيعه كما هو ظاهر فتوى الاصحاب، فانه مقتضى كرمهم ومحبتهم وشفقتهم بالنسبة الى شيعتهم ومواليهم، وذلك مفهوم بالتأمل في سيرتهم معهم ووعدهم لهم بالشفاعة، وعدم دخولهم النار، وان فعلوا

(١) الوسائل باب ٤ من ابواب الاتصال قطعة من حديث ٩.

(٢) سند الحديث كما في التهذيب (سعد بن ابي حمزة، عن محمد بن سنان (سالم ح) عن يونس بن يعقوب).

(٣) الوسائل باب ٤ من ابواب الاتصال وما يخص بالامام حديث ٩.

(٤) الوسائل باب ٤ من ابواب الاتصال وما يخص بالامام حديث ١.

(٥) الوسائل باب ٤ من ابواب الاتصال وما يخص بالامام قطعة من حديث ١٤.

ما فعلوا، بشفاعتهم، وانهم لا يموتون الا مغفورين ان شاء الله.

واما ما يدل على العموم، ففي مرسله حماد، عن بعض اصحابنا، عن ابي الحسن عليه السلام: والارضون التي اخذت عنوة ببخيل او ركاب فهي موقوفة متروكة في أيدي من يعمرها ويحييها ويقوم عليها على ما صالحهم الوالي الخ (١).

ولا دلالة فيها على المطلوب مع ارسالها فافهم.

وما في رواية محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: وأما قوم أحيوا شيئاً من الارض وعملوها (عمروها خ ل) فهم احق بها، وهي لهم (٢).

رواها الشيخ في التهذيب في الخمس، عن علي بن الحسن بن فضال مرسلًا (٣)، وأوصاه الى محمد بن مسلم، وطريقه اليه غير ظاهر الصحة (٤): وقيل «على» ايضا فطحي وان كان ثقة: فيمكن حملها على الشيعة لما تقدم، او المسم.

وبالجملة اذا ثبت كون الموات ملكا للامام، فيحتاج الى دليل اقوى يدل على الخروج عن ملكه والدخول في ملك المحي؛ وللاصل والاستصحاب والاعتبار دونه حيه السلام ليس براض عن الكافر ولا عن المخالف، واقوالهم (واقفالهم خ ل): فيبعد رضاه بتصرفها في ماله وتمليكها اياها: وان كان ذلك محتملاً لكرمهم، وعدم اعتار ما في لدنيا عندهم، وعدم المؤاخضة فيها: ولهذا ان الله تعالى لم يرض

(١) الوسائل باب ٤٦ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه، قطعة من حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٧١ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه، قطعة من حديث ٢.

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا (روى علي بن الحسن بن فضال عن ابراهيم بن هاشم عن حماد

بن عيسى عن محمد بن مسلم).

(٤) طريق شرح ابي علي بن الحسن بن فضال كما في مشيخة التهذيب هكذا (وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال، فقد اخبرني به احمد بن محمد بن عبيد بن معروف به «ابن الحاشر» سمعاه من واحدة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال).

الثاني: ارض الصلح لأربابها يملكونها على الخصوص. و يجوز لهم التصرف بالبيع والوقف وغيرهما، وعليهم ما صالحهم الامام ولو باعها المالك من مسلم انتقل ما عليها الى ذمة البايع

منهم ومن افعالهم ومع ذلك اباح لهم الدنيا وما فيها، فتأمل فان الفرق ظاهر. ويستبعد ان يجوزوا عليهم السلام تملك اموالهم لغيرهم بحيث يحرم بعده لشيعتهم التصرف فيها، ولا يجعلون ذلك سببا لزيادة عقابهم. ولهذا خصص الاصحاب اباحة المناكح والمتاجر والمساكن بالشيعة وحرموها على غيرهم، قد صرحوا بذلك على ما نجده في عباراتهم، فانه ذكر ذلك الشيخ في التهذيب في موضعين، وغيره كما يدل عليه بعض الاخبار في الخمس.

و اعمم ان هذا البحث لا خصوصية له بالارض وما يتبعها بل يجري في جميع اموالهم حتى الغنائم التي يفتنمونها بالجهاد مع الكفار بغير اذن الامام عليه السلام حال الغيبة والحضور، فان ظاهر كلامهم ان ذلك له عليه السلام، ونقل عليه رواية في التهذيب (١)، وان كان فيها بحث.

ومع ذلك، القول بأولويتهم غير بعيد، بل هو الظاهر. واما الملك الذي هو مذهب المحقق الثاني فغير واضح.

و المسألة من مشكلات المقال، والله تعالى عالم بحقيقة الحال، هذا ما حطر بالبال مع تشتت الحال.

قوله: (الثاني ارض الصلح لأربابها الخ) الثاني من اقسام الارض، التي صولحوا اهلها على ان يكون لهم وعليهم الجزية، سواء عيّنت على رؤوس او على الارض وجريانها.

وهذه الارض ملك لهم وعليهم الجزية المقررة لغيره، ويفعلون بها ما

ولو اسلم النمي سقط ما على ارضه، واستقر ملكه
ولو صولحوا على ان الارض للمسلمين و لهم السكنى فهي
كالمتوحة عنوة، عامرها للمسلمين ومواتها للامام
الثالث: ارض من اسلم (اهلها خ) عليها طوعاً: وهي لاربابها
يتصرفون فيها كيف شاؤوا وليس عليهم سوى الزكاة مع الشرايط

يريدون من التصرف بالبيع والوقف وغيرهما، (وتملكها خ ل) ويتمك المسلم
بوجه ملك كالبيع، ولا ينتقل ما على ذلك الارض الى المسلم، بل يبقى في ذمة
النمي.

واما اذا اسلم النمي تسقط ما عليه بالكلية، اذ لا جزية على المسلم
واستقر ملكه على الارض. ولكن هذا انما يكون مع قوم يصح اخذ الجزية منهم
وتقريرهم عليها وعلى دينهم، وهو ظاهر. وان فعل مثل ذلك بغيرهم فلا يكون
المأخوذ جزية، ويكون ذلك صلحاً لمصلحة يطمحها صاحبها.

واما لو صولحوا بان يكون الارض للمسلمين، ويكون للكفار السكنى
فقط، فيكون حكم ارضهم حكم الارض المفتوحة عنوة، معمورها حال الفتح مال
المسلمين قاطبة، ونظره، اليه عليه السلام ويقبلها ويصرف حاصلها في مصالحهم.
والظاهر ان ذلك ايضاً بعد الخمس كما ذكرناه في المفتوحة عنوة، وصرح
به في التهذيب والقواعد وغيرهما، ومواتها للامام عليه السلام يفعل به ما يريد، وحكم
احيائها ما تقدم، فتذكر.

قوله: (الثالث: ارض من اسلم عليها طوعاً) هذه ثالث الاقسام،
والظاهر عدم خلاف في حكمها مثل الاولين. ودليله الاجماع، والاصل. ومعلوم
وجوب الزكاة على اربابها مع شرايط وجوبها من دليل وجوبها. والظاهر انها موجودة في
الاول ايضاً، وساقطة في الثاني للجزية، ويحتمل وجودها فيه لما مر، كعدم وجوب

الرابع: الانفال، وهي كل ارض خربة باداهلها واستنكر رسمها، والارضون الموات التي لا ارباب لها، ورؤس الجبال وبطون الاودية؛ وكل ارض لم يجرعليها ملك مسلم.
و كل من سبق الى احياء ميتة فهو احق بها. ولو كان لها مالك معروف فعليه طسقتها له

غيرها، للاصل.

قوله: (الرابع: الانفال الخ) هذا رابعها، وقد مرّ تفسيرها واحكامها بدليلها فتذكر وتامل، وبالجملّة: قيل الانفال، هي ما يستحقه الامام بخصوصه (من الانفال بخصوصه - خ)، والمراد هنا ما يستحقه (يخصه خ) من الارض.
قوله: (باداهلها) اي هلك مالکها وصاحبها (واستنكر رسمها) اي غدم علامتها.

والظاهر عدم اشتراط استنكار الرسم، فلو لم يكن لكان اولى، اذ يصير ملكا له عليه السلام بمجرد هلاك اهلها ومالكها.

(والارض الموات) قد يشمل (رؤوس الجبال، وبطون الاودية)، (وكل ارض لم يجرعليها ملك مسلم) وبالعكس ايضا. وكذا بين الرؤوس والبطون، وبين كل ارض لم يجرعليها فتأمل.

وقد تركها وفي غيره ايضا حكم ما فيها من الماء وغيره كانه للطهور وقد اشرنا اليه فيما سبق ايضا.

قوله: (وكل من سبق الخ) ظاهره يدل على جواز التصرف - بالتعمير والرياسة في ارض الغير، وصيرورة المتصرف اولى بها اذا ترك عمارتها - من غير دنه، وان كان معلوماً بعينه ومعروفاً الا انه يلزمه اجرة المثل.

وفيه كامل، الا ان يقال: علم الإذن من الاعراض والترك كما يعلم ذلك

و للامام تقبيل كل ارض ميتة ترك اهلها عمارتها، و على المتقبل طسقتها لاربابها.

(سياقة) (١)

لا يجوز احياء العامر، و لا ما به صلاحه كالشرب و الطريق في بلاد الاسلام والشرك، الا ان ما في بلاد الشرك يغنم بالغلبة.

ففي سائر الاموال المعرض عنها غير الارض.

واما لزوم الاجرة حينئذ كانه لعدم العلم بالاعراض عنها، مع امكان عدم ما لم يطلب، وامكان عدم فهم عدم الاذن، الا انه مذكوره، لان ذلك معلوم من الخارج. بانه ان كان بالاذن فهو جائز ولا عقاب، والا فلا يجوز، ويستتزم استحقاقه، وعلى التقديرين الاجرة لازمة.

و دليل جواز تقبيل الامام عليه السلام كل ارض ميتة وأخذ طسقتها للمالك - وان لم يكن له عليه السلام بل للمسلمين قاطبة، او لشخص معروف معلوم ترك عمارتها - انه ولي الامر والاوى منهم ووكيلهم، فله التصرف في ما هم فيه المصلحة، وهو العالم، فترك البحث اولى.

قوله: (لا يجوز احياء العامر الخ) اشارة الى شرايط جواز الاحياء: وهي عدم الاختصاص الذي هو شرط الموات كما اشير اليه فيما نقلناه عن القواعد مع اسبابها الست.

الاول العامر وسبب عدم حواز التصرف بالاحياء في الجملة أن فرض كون البعض مواتا، او اراد بالاحياء مجرد التصرف بالزراعة وغيرها، وكذا ما به

و يجوز احياء الموات باذن الامام، و بدون اذنه مع غيبته، ولا يملكه الكافر.
بشرط ان لا يكون عليها يد مسلم.

صلاح العامر، وهو حرمتها، مثل النهر الذي يجري مائها منها، وطريقها السلوك اليها سواء كان ذلك في بلاد الاسلام أو الشرك، الا ان يكون ممن يجوز التصرف في اموالهم بالقهر، فيقهرهم.

فيهم ان العامر ملك الغير، مع عدم علامة الاعراض وجواز التصرف فيه. وانه لا يجوز التصرف في ملكه الا باذنه.

وقد مر دليل جواز التصرف واحياء الموات في زمان الغيبة بغير الاذن بالفعل، وعدم تملك الكافر، بل المخالف ايضاً.

و ان ظاهر المتن فيها تقدم جواز التملك للكافر ايضاً، وقد منعه هنا بقوله (ولا يملكه الكافر) المشعر بملكية المسلم مطلقاً. فكانه رجع عما تقدم، وهو بعيد اذا اراد بالحقى هناك المسلم وهو قريب بحسب المعنى. وفي قيود المحقق الثاني هنا ايضاً، بل يملكه الكافر كما تقدم. والاولى عدم اشتراط الاحياء بعدم كونها عامرة ولا اضافة الاحياء اليها.

قوله: (بشرط ان لا يكون الخ) متعلق بقوله (و يجوز احياء الموات) اشارة الى السبب الثاني المانع من جواز الاحياء، وهو ثبات يد المسلم على الموات. وهذه العبارة مثل ما تقدم عن القواعد، تدل بظاهرها على ان مجرد وضع اليد على الارض الموات - التي يجوز احيائها - للواضع يده من غير احياء وتحجير (١) مانع من احياء الغير ويصير بذلك اولى، ولا يجوز اخذها منه، بل لا يملكها ولا يصير اولى بالتصرف لو احيائها غيره.

(١) في بعض النسخ (من غير احياء وتحجير مانع).

و كثير من العبارات يدل على ان الاولوية لم تحصل الا بالتحجير.
ولعل المراد بوضع اليد كونها ملكا له ولو كان ذلك بمجرد وضع اليد من
غير علم بسبب الملك، سواء ضم اليه دعوى الملكية ام لا، فان ذلك كاف للمنع
لاحتتمال الصحة، وحل اليد على غير العدوان والملكية كما هو الظاهر، فتأمل فيه.
نعم ان علم ان وضع اليد ليس بسبب الملك، ولا اولوية كالتحجير يمكن
ازالتها، والاحياء، اذ لا حبرة بمثل هذا اليد ووضعها، صرح بذلك في الدروس.
ويمكن جعل مجرد وضع اليد مانعا، وان علم عدم التحجير ايضا، لكن مع
ارادته والاشتغال به، فان العقل يجده انه اولى من الذى ما وضع اليد، فإزالة يده
ترى ظلما وعدوانا، فانها سواء مع سبق السابق (١):

نعم ان ثبت دليل على عدم الاولوية الا بالتحجير والاحياء عقلا ونقلا،
وعلى جواز الازالة قبلها عقلا ونقلا فهو متبع، والا فالعقل يجد قبح الازالة، فهو بما
يمكن ان يقال يجب اتباعه ما لم يظهر الاقوى منه، فيظهر ان العقل غلط في ذلك لعدم
كماله فتأمل.

وقد ظهر مما سبق أن مجرد وضع اليد على الموات يمكن ان يكون كافيا
للملكية، فلو مات الواضع يده، يرثها وارثه، ويجوز بيعها والشراء منهم ومن الواضع،
ويجوز وقفها وجعلها مسجدا، لا مكان كونها ملكا، بان يكون من الارض التى صولح
اهلها على ان يكون لهم، ثم انتقل الى الواضع والوارث بوجه شرعى مملك، او يكون
مواتا ملكها بالاحياء ثم خربت، وان كانت (ملك خ ل) تلك في المفتوحة عنوة
معمورة حوالها الا ان ثبت كون الحوالى معمورة حين الفتح.

(١) اشارة الى قوله عليه السلام، من سبق الى مكان فهو احق به، اى وضع اليد والتحجير مساو مع

وصرح الشهيد الثاني قدس سره في شرح الشرايع على ان كل من يدعى ملكية ارض يسمع منه ولا يجوز الاخذ منه لما مر.

فعل هذا يشكل اخذ الخراج - على تقدير جواز من الواضع يده على ارض محياة في البلاد المشهورة انها مفتوحة عنوة ايضا، فانه يفيد الملكية ظاهراً مع الامكان وعدم العلم بالفساد.

فاثبات كونه من الارض الخراجية مشكل جداً. كيف يمكن الآن اثبات أن هذه الارض بعينها كانت معمورة عند الفتح باذن الامام شرعاً، ويشكل الحكم بمجرد كونها معمورة الآن، لانه كذلك حين الفتح، للاستصحاب، لان الوضع مانع لما تقدم، وقد قال هو ايضا بذلك، ولان الاصل عدم العمارة الا فيما يتحقق ذلك، فتأمل. ولا تدل على كون شيء معين من ارض العراق كذلك - رواية الخليلي كانها صحيحة لان ابن مسكان، هو عبدالله على الظاهر، لنقله عن محمد الخليلي (١). قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن السواد ما منزلته؟ فقال: هو لجميع المسلمين، لمن هو اليوم، ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم، ولمن لم يخلق بعد، فقلنا: الشراء من البدهاقين؟ قال: لا يصلح الا أن يشتري منهم على ان يصيرها للمسلمين، فادا (فان يب) شاء ولتي الامر ان يأخذها اخذها، قلت: فان اخذها منه؟ قال يرد اليه رأس ماله وله ما اكل من غلتها بما عمل (٢).

نعم هي تدل على كون العراق مفتوحة عنوة في الجملة: فإما ان يكون باذن امير المؤمنين عليه السلام، اذ كان الحسن عليه السلام معهم كما قيل، أو انه لا يشترط في الفتح عنوة كونه باذن الامام عليه السلام، لضعف الرواية (٣) الدالة على

(١) سند الحديث كما في التهذيب (الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد

الخليلي). (٢) الوسائل باب ٢١، من ابواب عقد البيع وشروطه، حديث ٤.

(٣) الوسائل، باب ١، من ابواب الاهال، الحديث ١٦.

ولا حرماً، ولا مشعر عبادة (العبادة خ ل) ولا مقطعا،

اشتراط ادن الامام، وكون المأخوذ حينئذ ماله عليه السلام:

و يدل على عدم جواز شراء ارض العراق، رواية ابى الربيع الشامي ايضا عن ابى عبدالله عليه السلام قال: لا تشتروا من ارض السواد (اراضى اهل السواد خ) شيئاً إلا من كانت له ذمة، فاما هوفىء للمسلمين (١).

على ان صحة الشراء في الاولى بان يكون للمسلمين غير ظاهر، بل يجب بطلان الشراء، فكانه كناية عنه

وايضاً في رده عليه السلام رأس ماله اليه تامل، إلا ان يريد رد البيع مع البقاء، او جهل المشتري، وكذا في اباحة أكل غلتها بعمل، الا ان يكون المراد زرعها الذي زرعتها من ماله فالخاص له وليس عليه حينئذ الا اجرة الارض. وكذا في صحة البيع في الثانية، ومعنى قوله (الا من كانت له ذمة)، مع عدم صحة السند.

قوله: (ولا حرماً) مثل المشرب والطريق. وسيجيء تفصيل الحرم لكل شيء.

و دليله انه تابع لاصله، فكانه معمر مملوك فلا يجوز التصرف فيه، هذا واضح بعد ظهور الحرمة بدليلها وسيجيء ان شاء الله.

قوله: (ولا مشعر العبادة) لانها موضوعة للعبادة، فكانه مسجد. ويمكن التصرف والتعمير فيما كان زائداً بحيث يتيقن عدم الضرر بالعبادة بوجه اصلا، فافهم.

قوله: (ولا مقطعا) اى لا يكون مما قاطعه الامام وقبلة من أحد، فانه صار بذلك اولى، وصاحب يد، وليس لاحد اخراجها من يده، وهو ظاهر.

(١) الوسائل، ج ١٢، باب ٢١ من ابواب عقد البيع وشروطه، حديث ٥.

ولا مسبقاً بالتحجير

وحد الطريق في المبتكر خمس اذرع، وقيل سبع.

قوله: (ولا مسبقاً بالتحجير) لان التحجير يُصَيِّرُه اولى (١)، وصاحب يد، فلا يجوز ازالته، ولوجدان العقل قبح ذلك، كانه لا خلاف في ذلك ولا كلام. واما الكلام في جواز البيع بالتحجير، وقد استشكل ذلك في القواعد، لعله لعدم الملك وجوازه، او لجواز بيع الأختية والاولوية.

وقال فيه ايضاً لو اخرجته قهراً، او احياها لم يملك المحيي، فتأمل.

قوله: (وحد الطريق الخ) المراد انه يجب على من يحدث الملك في الارض المباحة ان يخلى للطريق خمس اذرع، وقيل سبع اذرع، بان يتباعد المتقابلان، أو المتأخر بهذا المقدار ليكون طريقاً، والقيد بالمبتكر، لعدم وجوب ذلك في الملك، بل لو كان شيئاً موجوداً للطريق اكتفى به، وإن لم يكن خمسا للاصل، وعدم وجوب اخلال ملكه للطريق، وهو ظاهر.

واما وجوب الخمس او التسع، فيدل على الثاني رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ما بين بئر المعطن (٢) الى بئر المعطن اربعون ذراعاً، وما بين بئر الناضح الى بئر الناضح ستون (سبعون خ) ذراعاً وما بين العين الى العين يعني القناة خمسة اذرع، والطريق يتشاح (اذا تشاح يب) عليه اهله فحده سبع اذرع (٣).

الرواية (٤) ضعيفة بالنقل المذكور في القسم الثاني، قيل انه غلاف آخر عمره، وبالسكوني قيل كان هامياً.

(١) لان المحجير يصير به اولى (كنا في بعض النسخ).

(٢) المعطن مبرك الابل ومريض النعم حول الماء.

(٣) الوسائل، ج ١٧، باب ١١ من ابواب احياء الموات، الحديث ٥.

(٤) سندها كما في التهذيب هكنا (عل عن ابيه عن النوقل عن السكوني).

و رواية مسمع رواها الشيخ، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمعون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الاصم، عن مسمع بن عبد الملك، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما بين بئر المعطن الى بئر المعطن اربعون ذراعاً، وبين بئر الساضع الى بئر الناضع ستون ذراعاً وما بين العين الى العين خمسمائة ذراع، والطريق اذا تشاح اهله فعده سبع أذرع (١).

وهذه ايضا ضعيفة، لعدم ظهور الطريق الى سهل (٢) وضعفه وغيره. قال في الخلاصة: محمد بن الحسن بن شمعون واقف ثم غلا، وكان ضعيفاً جداً أفسد (فاسدخ ل) المذهب (الى ان قال): وهو متهافت لا يلتفت اليه ولا الى مصنفاته وسائر ما ينسب اليه، وعبدالله الاصم ضعيف، غال ليس بشيء، وله كتاب يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذاب اهل البصرة. ومع ذلك فان في التذكرة روايتان موثقتان، وليست بواضحة، وهو اعرف.

والاصل (٣)- وكون الخمس واجبا بالاجماع دون الغير، مع عدم صحة الروايات.

والرواية، عن أبي العباس البقباقي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم سبع أذرع وقال بعضهم أربع أذرع، فقال أبو عبدالله عليه السلام: لا، بل خمس أذرع (٤).

(١) الوسائل، ج ١٧، باب ١١ من ابواب احياء الموات، للحديث ٦.

(٢) قال في جامع الرواة، ج ٢، ص ٤١٧ عند ذكر اسانيد كتابي الشيخ ما هذا لفظه: (والى سهل بن

زياد طريقان في كليهما ابن أبي حنيفة، في (مت) وآليه صحيح في الشيعة)

(٣) مبتداء وخبره قوله: دليل الاكتفاء الخ.

(٤) الوسائل، ج ١٣، باب ١٥ في احكام المصلح، للحديث ١.

و الجمع بين الأدلة بحمل السبع على ما يحتاج الى السبع، او على الاستحباب مطلقا، وان لم يكن سند هذه ايضاً صحيحا، ولكنه احسن من السبع. دليل الاكتفاء بالخمس. فكأننا الأول مختار المصنف هنا، والمحقق الثاني ايضاً. ولكن قول: (والقول بالخمس اصح سنداً) غير واضح، الا ان يريد مطلق الدليل.

هذا مع التشاح: واما اذا اتفق على السبع، بل ازيد فلا كلام في ذلك في المباحة او الاملاك، ولكن الطاهر جواز التغيير في الاول الى الخمس او السبع بمقدار الحاجة على الخلاف لمن تحلى ذلك من المتقابلين ولغيرهما بان يخلاهما في الملك وغيره، وهو فتوى الدروس (١)، لان حريم الطريق باق.

قال في التذكرة: فاذا وضعوه على حد السبع لم يكن لهم بعد ذلك تضييقه، ولو وضعوه اوسع من السبع فالاقرب ان لهم ولغيرهم الاختصاص حيث يبلغ هذا الحد، فلا يجوز بعد ذلك النقص عنه.

لعله يريد بهذا الحد «السبع» لعله مبني على مذهبه من اختيار السبع فيها والا فيسبى الجواز الى الخمس كما هو مختاره هنا.

و يحتمل مع ذلك عدم الجواز الا الى السبع، بناء على انها انما تركا السبع للطريق، لوجوده في الرواية والخروج عن الخلاف، فكانه صار ذلك لازماً لوجود دليل فيه، فليس لاحد التغيير، فلو اراد احد يمتنع ويمنع احدهما الآخر ايضاً، لانه كان عليه يد وما ترك الا للطريق، فاذا اراد احد التغيير فله ان يمنع او يأخذ حقه، وكان

(١) قال في الدروس في كتاب احياء الموات، من ٢٩٤: خروج، الاول، لو حمل المهيون الطريق اقل من سبع اذرع فلامام الرلمهم بالسبع، والمزوم انما هو المهيون ثانياً في معاملة الاول، ولو تسدوق الزما، وبورادوها على السبع واستطرفت فهل يجوز للخير ان يحدث في الرائد حدثاً من بناء، وعمرس؟ الله هو ذلك، لان حريم الطريق باق (انتهى).

وحریم الشرب مطروح ترابه، والمجاز على جانبیه.
وبئر المعطن اربعون ذراعاً، و الناضح ستون

ذلك دليل خلاف الاقرب في التذكرة والدروس.

و الظاهر ما تقدم، لان اليد ارتفعت وصار الزايد على الحد الشرعي مباحاً، فالكل فيه سواء، فمن سبق اليه فهو له، فتأمل واحتطء الا ان يجعل ذلك ملكاً ثم جملاء طريقاً، فلا يجوز، وهو ظاهر، والاحتياط يقتضي العدم كما يقتضي السبع، فلا يترك .

قوله: (وحریم الشرب الخ) حریم النهر والشرب المذكور هو المشهور، و يدل عليه الضرورة والاعتبار، وما رأيت فيه الأحبار.

قوله: (وبئر المعطن الخ) قيل بئر المعطن، بكسر الطاء، ما يسقى منها الابل وشبهها، وبئر الناضح، ما يسقى (يستقخ ل) منها الماء بالابل ونحوها للزراعة والشجر والنخل ونحوها.

دليل حریم البئر المذكورين كما هو المشهور، هو الروايتان المتقدمتان مع ما فيها. وفي رواية حماد بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: حریم البئر العادية اربعون ذراعاً حولها (١).

وفي رواية (اخرى - كما - ثل) خمسون ذراعاً الا ان يكون الى عطن او الى طريق فيكون اقل من ذلك الى خمسة وعشرون (٢).

قال في الدروس: هي صحيحة وفي سندها البرقي ومحمد بن يحيى. لعل البرقي: هو محمد بن خالد البرقي او ابنه احمد وهما ثقتان. ولكن محمد غير ظاهر عندى (٣)، والشهيد اعرف.

(١ و ٢) الوسائل، ج ١٧، باب ١١ من ابواب احياء الموات، الحديث ١-٢.

(٣) سند حديث كما في التهذيب هكذا (احمد بن محمد عن البرقي عن محمد بن يحيى عن حماد بن عثمان)

والعين ألف (ذراع خ) في الرخوة وخمسائة في الصلبة والخائط مطرح ترابه

العادية، بتشديد الياء، القديمة: منسوبة الى عاد، والعرب ينسبون القديم اليه، كذا قيل، كماها حملت على بئر المعطن لما تقدم.

وسند الرواية التي ذكر فيها بقوله (وفي رواية اخرى خمسون الخ) غير ظاهر، ومع ذلك القائل بها ايضاً غير ظاهر.

وحمل الخمسون على الاستحباب، وخمسة وعشرون على الضرورة ممكن. ودليل كون حريم العين، ما ذكر في المتن، كما في أكثر العبارات، هو الروايتان المتقدمتان المحمولتان على الارض الصلبة.

لرواية عقبة بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال يكون بين البئرین اذا كانت ارضاً صلبة خمس مائة ذراع، واذا كانت ارضاً رخوة فالف ذراع، الرواية (١) و (٢).

لعمل البئرین محمولان على العيين، ولا يفرض عدم العلم بصحة السد، للشهرة، وعدم الخالفة.

و (لعل خ) دليل حريم الخائط المذكور المشهور، هو الضرورة والاعتبار. وكذا في اكثر الفروع في غير الكتاب: مثل حريم القرية، وحريم النخلة. وتدل الرواية على كون حريم النخل بمقدار مد جرائدها (٣):

قال في الدروس، روى الصدوق: أنَّ حريم المسجد أربعون ذراعاً من كل ناحية: وحريم المؤمن في الصيف باع، وروى عظم الفراء (٤)، وان حريم النخلة

(١) الوسائل، ج ١٧، باب ١١، من ابواب احياء القوات، الحديث ٣.

(٢) لا يخفى ان الحديث دليلاً نقله في التهذيب فقط، ولم ينقله في الكافي والعقبه متصلاً، وان نقله.

مستقلاً، وورد انزيل في الوسائل، في باب ١٦ من كتاب احياء القوات، الحديث ١-٢.

(٣) و (٤) الوسائل، ج ١٧، باب ١١ و ١٠ من ابواب احياء القوات، حديث ١ و ١٠.

طول سعتها (١).

واعلم ان الحرم المذكور انما هو في المباحات، لا الاملاك، وهو ظاهر، قاله الاصحاب، ايضاً. قال في الدروس: لا حريم في الاملاك، لتعارضها، فلكن أن يتصرف في ملكه بما جرت العادة وإن تضرر صاحبه، ولا ضمان لتعميق أساس حائطه، وبشره، وبالومته، واتخاذ منزله دكان حداداً، وصفاراً وقصاراً ودباغاً.

وان المراد بالحريم غير ظاهر، هل المراد ملكية صاحب الحرم وأولويه؟ بمعنى عدم جواز تصرف الغير في الحرم بوجه من الوجوه الا بإذنه، أو انه لا يجوز لغير أحداث مثل ذى الحرم في مثل البئر والعين، ويجوز سائر التصرفات مثل الجلوس والعمارة والزراعة واخذ الماء والكلاء وغيرها.

وبالجملة هل المراد عدم جواز التصرف في الحرم مطلقاً؟ أو بما يضر بكونه حرمياً، وينفع ذا الحرم المتعارف، بحيث تعطل أو ينقص الفائدة المطلوبة منه؟ الاصل، وعدم التصريح في الاختصاص والاعتبار في المنع مطلقاً عن التصرف، يقتضى الثاني: اقتصاراً على المتيقن، ولا نزاع فيه.

ويؤيده ان الحرم المستحق غير مختص بكون صاحب ذى الحرم شخصاً معيناً حتى يحرم التصرف مطلقاً الا بإذنه للملكية وأولويه، بل هو ثابت في المختصة والمشاركة بين المسلمين قاطبة وقد صرح في الدروس ايضاً، ويبعد توقف مطلق التصرف على اذن جميع المسلمين في ذلك، أو الوالى أو محدث البئر. فيكون في الحائط بمعنى عدم جواز تصرف يمنع فائدة الحرم، أو يضر بالحائط مثل بناء عمارة فيه، أو حفرة بئر ونهر يضران به، وكذا الدار، وكذا في (المشرك خ ل) الشرك وغيرها. ولكن ذلك غير ظاهر. في كل الحرم المذكور، للمسجد.

نعم يركز أن يكون المراد، المنع عما، يمنع العبادة المطلوبة في المسجد والتردد اليه.

و يحتمل أن يكون بمعنى عدم جواز أحداث مسجد آخر في حرمه بغير ما في الأول، لأنه يلزم قلة الانتفاع، وهو الصلاة فيه، وحصول الثواب والاجر بكثرة العبادة له فلا يكون المنع إلا له خاصة.

و كذا في منع البئر بعد حفر بئر في سبيل الله على تقدير وجوب الحرم لها كما صرح به في الدروس.
و يدل عليه عموم الخبر (١) الذي هو الدليل.

و يحتمل ثبوت المنع للمسلمين الذين ينفعون بالأول لقلة انتفاعهم به بعد الثاني، فيمنعون الحافر الأول أيضا من الثاني، لأنه صار الأول كالملك لهم مع حرمه، أو كونه على طريقهم،

و يحتمل عدم ثبوت الحرم في المشترك بل يكون مختصا بما يملك، فيجوز حينئذ حفر بئر أخرى للسبيل بحجب الأولى، بل لغير السبيل أيضا، لعدم ظهور الدليل في غير الملك، خصوصا إذا لم يحصل ضرر على المتفعين به وإن حصلت قلة الانتفاع بالأول كما في جمل مسجد بحجب آخر ومدرسة وخان وغيرها، وكون ذلك مانعا في الحرم لهذه التصرفات غير ظاهر، والاحتياط متبع فلا يترك.

و المسألة غير واضحة، لعدم ظهور جواز منع (التقريات خ ل) التصرفات بمثل ما تقدم، لتوهم حصول قلة الثواب للأول.

و شمول الخبر له لا يخلو عن بعد، لبعد المنع عن بناء المسجد مثلا المطلوب

(١) الوسائل، ج ١٧، باب ١١ من أبواب أحياء الموات، الحديث ٧ ولفظ الحديث عن محمد بن علي بن الحسين قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله إن البئر حرمها لربيعون ذراعاً لا يحفر لي حاسب بئر أخرى بعض وعيم

والتحجير يفيد الأولوية (لا ملكا خ).

و يحصل بنصب المروز، أو الحايض. فلو أحيّاها غيره لم يصح.

لمرغوب فعله شرعا مطلقا، ولهذا ترى المساجد والمدارس والخانات والآبار قريبا بعضها إلى بعض من غير منع مطلقا، ولعدم دليل واضح، فالقول بمثله بعيد. وكذا ثبوت الحرم للمؤمن في المسجد والمدرسة ونحوهما بما ذكر غير ظاهر. ويحتمل أن يكون بمعنى أن لصاحب الحرم المنع عنه أن حصل الضرر بالحرارة ونحوها له، لا أنه لا يجوز الجلوس والصلاة فيه إلا بإذنه، فإنه بعيد، ولهذا نرى المسلمين يقعد بعضهم بجانب البعض في المجالس والمساجد ويصلون من دون انكار من الأئمة والعلماء سابقا ولاحقا، لعدم النقل، لأن الظاهر في مثله مع وجوده، النقل. ويحتمل كونه للاستحباب مع وجود مكان آخر، لئلا يحصل الضيق المكروه المشوش الذي يسلب الخضوع المطلوب، ولأنه تعظيم للمؤمن المرغوب فيه شرعا، عقلا ونقلًا (١):

والاحتياط يقتضي الاجتناب إلا مع الإذن منها أمكن. وما رايت في تحقيق معنى الحرم من كلام الأصحاب شيئا. ويفهم من الدروس تملك حريم المحدث، قال فيه: من ملك معدنا ملك حريمه، وهو منتهى عروقه عمادة، ومطرح ترابه وطريقه. وهو مشعر بصيرورة الحرم ملكا، وفيه تأمل.

قوله: (والتحجير يفيد الأولوية) الحكم مشهور مع اجمال التحجير، وعدم ظهور الدليل غير الذكر في الكتب، كانه الإجماع في الجملة. قوله: (ويحصل الخ) المروز جمع مرز. وهو ظاهر. لعل المراد حصول تحجير أرض الزرع به.

(١) الوسائل، ج ٨، باب ٤ و ٥ من أبواب أحكام العشرة فراجع.

و يجبر الامام المحجر على العمارة او التخلية:
وللامام ان يحمي المرعى لنفسه وللمصالح دون غيره.
و الاحياء بالعادة، كبناء الخائط، ولو بخشب او قصب،

قال في الدروس: لا يشترط الخائط والمسناة (١) وهو المروز في الاحياء
بالزرع. نعم يشترط ان يبين الحد بمرز وشبهه.
كأن مراده الاشارة الى تحقيق ما اشار اليه، من ان عدم التحجير شرط
للملك بالاحياء.

وفي الدروس جعل الشرط عدم وجود ما يخرجها عن الموات الى الاحياء فلو
ازال محي المحجر واحياها يملك، ومختار المصنف هنا عدمه كما اشار بقوله
(فلوالخ) وقد مر عدمه فيما نقلناه عن القواعد، وهو الظاهر من اعتبار العقل، وهو
المشهور (من سبق الى ارض فهو احق بها (٢))، وقد ذكر اسباب التحجير في كتاب
احياء الموات وسيجيئ ان شاء الله.

ثم ان الظاهر: ان الخائط ايضا تحجير، قيل بل هو احياء. قد قاسوا انه
احياء في الخطيرة لا في الدار: لعله يكون تحجيرها.

قوله: (ويجبر الامام المحجر على العمارة او التخلية) وجهه انه امر قابل
للاتساع، واليه الاحتياج فتعطيله قبيح. فاما انه عليه السلام يحجيره، فلان الامر اليه
وهو الحاكم. واما غيره من الحكام والنواب فيمكن لهم ذلك ايضا لما مر، فتأمل.
قوله: (وللامام الخ) الامر اليه كيف يريد. وليس لغيره التصرف في
مال المسلمين، فان الظاهر ان المراد: محي الارض التي للمسلمين، اوله.

قوله: (والاحياء بالعادة الخ) اي المرجع في الاحياء بما يسمى احياء

(١) المساة يضم اليه نحو المرن وربما كان اريد تروا منه، ومنه التحجير بمساة، مجمع البحرين

(٢) الوسائل، باب ٥٦ من ابواب احكام المساحة، حديث ١ و ٢ وفيه (الى موضع او مكان).

والسقف في المسكن، والحائط في الحظيرة، والمرزاوالمسناة، وسوق الماء في أرض الزرع، او قطع المياه الغالبة عنها، او عضد شجرها المضر.

عادة في ذلك المحيى، وهو يختلف باختلافها:

لعل حصول الإحياء في المذكورات بمثل المذكورات، لا ادون، مثل الحائط في المسكن فانه تحجير لا إحياء بالاجماع، وبأن المعتبر في الملك هو الإحياء بالاجماع والنص، وذلك لم يحصل عادة الا بالمذكورات، ولكن اكتفى فيه بالتحجير ببعض الأصحاب.

وقد حل في الدروس على كون ذلك إحياء له مثل كون الأرض للزراعة مع عدم احتياجها الى السقي أصلاً، فتأمل.

وجعل من التحجير - الذى يفيد الاولوية - الشروع في الإحياء ونصب العلامة، مثل وضع الأحجار ونصبها وغرز الحشبات والقصببات، او جمع تراب، او الخط عليها في شرح الشرايع (١)، وليس بعيد.

ولعل دليل افادته الاولوية، العقل بحيث يحسن ذلك، ويقبح اخراج الفاعل عدواناً وظلماً، ولا يبعد كونه اجماعياً ايضاً.

ودليل عدم افادته الملك، هو الاصل وعدم الدليل.

و يحتمل ان يكون المراد بسوق الماء - للإحياء في أرض الزرع - الاجراء الى حوالها بحيث يسهل سقى زرع تلك الأرض من دون مشقة زائدة بحيث يحتاج الى حفر نهر كبير، بل كلما اراد سقيها يسهل له ذلك.

و يحتمل ان يكون الاجراء بالفعل على الأرض التى اريد زرعها، لان السوق ظاهر فيه وهو موجود في أكثر العبارات، ومذهب العامة.

ويؤيده الاصل، ويُعَدُّ تملك الأرض الكثيرة جداً على حافتي النهر وما

(١) معلق بقوله: وجعل من التحجير.

والمعادن الظاهرة لا تملك بالاحياء ولا تختص بالتحجير.

تحتته الى ان يمكن وصول الماء باخذ نهر صغير من شط، وخصوصا في الارض التي يحتاج زرعها الى سقى الماء أولاً كما في العراق. وبالجملة لو كان ذلك مذهبا كما هو ظاهر العبارة فالقول به غير بعيد، وذلك هو العرف.

ولا تفاوت على الاول (١) بين ما تحت نهر الماء واطرافه، فيمكن تملك كل ارض يمكن سقيها منه باجراء ذلك الماء بسهولة وزمان قليل. وكل ما قلناه تخمين من غير تحقيق، وسيجيء زياده تحقيقها في كتاب احياء الموات ان شاء الله تعالى.

قوله: (والمعادن الظاهرة لا تملك الخ) هي كالمح، والقيرو، والنفط، على وجه الارض، بحيث لا يحتاج تحصيلها الى مشقة عرفا:

وجه عدم التملك حينئذ، هو ثبوت الاباحة والاذن من الشارع للناس بالانقل والنقل: مثل «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» (٢) وغيره. فبمقتضاه يكون الكل مساويا فيه، وخروجها عنه بالاحياء يحتاج الى دليل، وليس بواضح:

ولا يبعد التملك بتملك الارض التي هي فيها باحيائها، لان ملكيتها مستلزمة للملكية مافيا، وقد صرح في الدروس بعدم تملكها بتملكها، وهو الظاهر من المتن وغيره، وهم اعرف.

ثم اعلم ان الكلام في معدن ارض مباحة يمكن تملكها، لان ما في الاملاك لصاحبها.

و حينئذ يمكن كون ما يوجد في الاتفال للامام عليه السلام فلا يكون مباحة الا لمن أباحوا له.

(١) الظاهر ان المراد بالاول، قوله: ويحتمل ان يكون المراد بسوق الماء الخ. (٢) البقرة، الآية ٢٩.

و للسابق اخذ حاجته

وفي الخبر مثل خبر مسمع (١) تصريح الى أن الارض ومافيها لهم عليهم السلام: وإن كان ظاهر الآيات - مثل مامر، وعمومات الاخبار، وغير ذلك، وقواعد أكثر الاصحاب - يقتضي تخصيصها.

نعم قول البعض بعدم تملكهم عليهم السلام الموات كلها مثل بطون الأودية، كقول العامة: يكون الناس في الكل شرعا. بوافقها. وبالجملة، لا شك في اباحة المباحات بالأصل، من المعادن وغيرها، للشيعة، ولكن قالوا: لا يحصل الملك لهم بالإحياء، ولا الأولوية والاختصاص بالتحجير في المعدن الظاهر.

وفيه تأمل، خصوصا في الاختصاص بالتحجير، فإنه قد يكون المعدن الظاهر مستورا بشيء قليل، ويحتاج الى عمل قليل. فحينئذ الظاهر التحقيق (التحقق)، إلا أن يقال: مرادهم من الظاهرة ما لا يحتاج الى عمل ومؤنة أصلاً.

وعلى ذلك التقدير، فللسابق أخذ ما يريد، وليس لأحد منعه ودفعه، والأخذ من الموضع الذي يأخذ، وليس للأحق الا بعد خروجه. ويمكن التملك لو ازال السابق واحداً من المكان الذي يأخذ منه، ويكون الفعل حراماً فقط. ويحتمل عدم التملك لما مر من أنه لو ازال التحجير لم يملك، وهذا ليس بأقل منه، فتأمل.

وكذا الكلام في مائر المباحات، المتملك ما يختاره من الماء والكلاء والخطب وغيرها هذا ظاهر:

ولكن الكلام في تحقيق مقدار حاجة السابق، الذي لا يمكن للأحق

(١) الوسائل، ج ٦، كتاب العسس، باب ٤ من ابواب الامتلاك، حديث ١٢ حيث قال

عليه السلام: يا ابا سيار الارض كلها لنا.

و لو تسابقا اقرع مع تعذر الاجتماع
ولو حفر الى جانب الملحقة بشرأوصاق الماء اليها وصار ملحا ملكه
وتملك الباطنة بالعمل
و للامام اقطاعها قبل التملك، و احيائها ببلوغها، و التحجير

الاخذ من المباحات المذكورة الا بعد احرازه ذلك المقدار، فان الموضع قد يكون
وسعا وله طرق. وينبغي عدم النزاع في الجواز حينئذ من كل الجوانب. ويكون
النزاع في الموضع الذي لا يسع الا السابق، او بدله وما حوله مما يسهل اخذه بمداييد،
والوصول اليه من غير مشقة عادة.

و لعل الامر فيه ايضا راجع الى العادة بحيث لا يقال انه صار اولى وان
الاخذ منه ظلم.

وجه تساوى المتسابقين مع امكان الاجتماع ظاهر. و وجه القرعة مع عدم
الامكان، عموم: القرعة في كل امر مشكل (١) ويحتمل الاشتراك والقسمة بينها
مع قبولها ذلك.

و الظاهر ان اجراء الماء اليها من النهر المباح والبحر وماء الغيث مثل ماء البئر.
قوله: (وتملك الباطنة بالعمل) اى بالعمل الذى يكون احياء لها، بان
يبلغها، كما يعلم من قوله بميلة (واحيائها ببلوغها).

قوله: (وللامام اقطاعها قبل التملك الخ) هذا ظاهر في ارضه عليه السلام

(١) يجد المتتبع في ابواب الفقه مولود كثيرة تمسكوا لحل المشاكل بالقرعة، ولكن لم يجد الحديث
بالعبارة المذكورة في السنة الفقهاء، نعم في الوسائل، كتاب القضاء باب ١٣ من ابواب كيفية الحكم واحكام
الدعوى، الحديث ١٨-١٩ لورث حديثين مما يشابه هذه العبارة، ولفظ الحديث (عن محمد بن حكيم قال: سألت
ابا الحسن عليه السلام عن شيء؟ فقال: كل بجهول ففيه القرعة، قلت له: ان القرعة تخفى. وتصيب؟ قال:
كلما حكم الله به فليس بمخفى. وفي عوالي اللئالي ج ٢، ص ١١٢ تحت رقم ٣٠٨ ما هذا لفظه (ونقل عن اهل
البيت عليهم السلام: كل امر مشكل فيه القرعة).

بدونه، ويجبره الامام على اتمام العمل او التخلية
ولو ظهر في الحياة معدن ملكه ويملك حافر البئر ماؤها:
ومياه الغيوث والعينون والآبار المباحة شرع.

والارض المفتوحة عنوة كذلك، لانه ولّى المسلمين: وكذا في الارض التي صولح
اهلها على انها للمسلمين: وبالجملية هو الحاكم: وقد مر ما يفهم شرح قوله
(واحيائها) الى قوله (او التخلية).

وقوله: (ولو ظهر في الحياة الخ) اي لو احيا ارضا فظهر فيها معدن ملكها
وما فيها من لمعادن الباطنة بقريئة مامر من ان احياء الارض ليس بسبب، للملكية
المعدن الظاهر، مع عدم ظهور وجهه، وظهور وجه هذا، فتأمل.

قوله: (ويملك حافر البئر ماؤها) لعل دليله انه امر قابل للتملك، والحفر
سبيل اليه. ولبعد عدم حصوله مع التعب. ولانه الظاهر من اعمال المسلمين
بحيث يحفرون الآبار ويتصرفون فيها تصرف الملاك كالقناة والآبار للزراعات والاغراس
وغير ذلك من غير تكبر. ويشعر به ما يدل على ثبوت حريمها.

ويبعد القول بعدم التملك - لانه يتجدد آناً فآناً فليس هنا موجوداً كنه حق
يتملك - لانه قد يكنى تملك الارض، والموجود فيها في تملك الباقي، كما في بيع
البئر فتأمل.

ثم ان الظاهر ان الماء بعد خروجه عن البئر ايضا باق على ملكه، الا انه
قد يفهم حواز التصرف فيه سيما للشرب والغسل والوضوء، لقريئة، ولاعراس
صاحبه عنه، فافهم.

قوله: (ومياه الغيوث الخ) ظاهره اشتراك كل انسان في جميع المياه
المذكورة.

لعل المراد بماء الغيث وماء العينون وماء البئر الذي الناس فيه شرع
(بتحريك الرء وسكونها - اي سواء - وهو يطلق على الواحد والتثنية والجمع، لانه

ويملك المحيز في إناء وشبهه.

وما يقبضه النهر المملوك لصاحبه، ويقسم على قدر انصباثهم.

مصدر) ما يكون في الارض المباحة التي هم فيها سواء، لان الماء الذي في الارض المملوكة تابعة (١) لها، مثل ماء البئر والعين اللتين فيها، فان الظاهر ان لا يخرج ماء الآبار والعيون والعيون كما كان بالخروج عنها، ولكن يمكن جواز التصرف فيه اذا خرج عن المملوكة بالقرائن والاعراض.

و الظاهر ان الماء المباح الجارى من الانهار والشطوط الى الملك كذلك وان لم تهئ الارض لذلك، والدليل غير واضح: وفي قوله فيما سياتي (وما يقبضه النهر الخ) دلالة على ان ذلك مختاره، وقد يفرق كما سيظهر، فتأمل.

والاستصحاب، ودليل اباحة المباحات، يقتضى عدم التملك بمجرد ذلك، وقد يؤل ذلك الى الضيق، بان يكون الشط والغيث في ارض مملوكة.

نعم لا يجوز الدخول في الارض المملوكة لاخذ هذا الماء وغيره، الا في صورة يجوز الدخول باذن صريح وغيره.

قوله: (ويملك المحيز في إناء وشبهه) مثل ان ياخذ بيده ويجعله في ارض مملوكة.

قوله: (وما يقبضه النهر المملوك لصاحبه الخ) اى ما يدخل النهر المملوك من المياه المباحة، سواء كان من الغيث والعين والشط الكبير وغيرها. يكون ملكا لصاحب النهر، حقيقا به، وان لم يكن مالكاً على الاحتمال، وكأنه لذلك قال «لصاحبه» دون مالكة.

و يحتمل ان يريد بالصاحب المالك: ولعل مراده ما حضر بقصد قبض الماء، لا لغرض آخر وكذلك كل ما هتئء لذلك في الارض.

(١) هكذا في النسخ ولعل الصواب (تابع) لها.

ولو قصر المباح أو سبل الوادي، بدئ بالاول:

ولعل دليبه رواية اسماعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع الكلاء إذا كان مسيحاً فيعمد الرجل إلى مائه فيسوقه إلى الأرض فيسقيه الحشيش، وهو الذي حفر النهر، وله الماء يزرع به ما شاء؟ فقال: إذا كان الماء له فليزرع به ما شاء وليعه بما أحب (١) فتأمل.

وما مر في حفر البئر وتملك مائها بسبب الحفر.

و كأن ذلك هو الفرق بينه وبين ما أشرنا إليه من عدم تملك الماء بمجرد دخوله في ملك الإنسان؛ وليس فيه إشارة إلى اعتبار قصد التملك في تملك المباحات، فإن ذلك قصد الحيابة.

و الظاهر أنه كاف. وأن قصد التملك ليس بشرط، لاصل، وظاهر أدلة نملك المباحات.

نعم لا يعمد اعتبار قصد عدم التملك، مثل أن يقصد الأخذ لغيره، لاصل عدم الحيز (٢)، ولكل أمره مانوى (٣).

ولو قوع الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش واخذ المياه واصطيد السمك، بين المسلمين من غير تكبر، فيحمل على الصحة لذلك، لأدلة صحة الاجارة والجماعة، فإياها يشملها، فتأمل.

قوله: (ولو قصر المباح الخ) يعني إذا كانت على حافة الهر المباح مثل الفرات أو موضع السيل رروع متعددة وغروس كذلك، لأشخاص، فإن كان كافياً لكل بحيث لا يحصل على أحد الضرر بالتقديم والتأخير فلا مشاحة ولا نزاع: وإن

(١) الوسائل، باب ٩، من أبواب إحياء الموات، قطعة من حديث ٢، وفي التهذيب، ج ٧، باب بيع الماء والمنع منه، ص ١٤١ الحديث ٧، وفيه (وليصدق) بدل (وليعه).

(٢) وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فمحتازه حوراً وحيابة وحتازه وحاره حيراً من باب سارفة فيه

(جمع البحرى). (٣) الوسائل، باب ٥، من أبواب مقدمة المباديات قطعة من الحديث ١٠.

للزروع الى الشراك . وللشجر الى القدم وللنخل الى الساق ثم يرسل الى من يليه ولا يجب قبل ذلك وان ادى الى التلف

كان قاصراً فالذي قريب الى موهة النهر - اي اول ما يصل اليه المباح - اولى، ومقدم على الكل: قيل بشرط ان لا يعلم كون المتاحر سابقاً في الاحياء على الاول، فانه لو علم فهو اولى، والمراد حينئذ، الاول احياء وان كان آخرامكاناً.

فحق الاول سابق، فما احتاج اليه عادة، لم يجب على صاحبه ايصاله الى ما بعده، ولا يجوز لغيره اجرائه على ملكه بغير اذنه.

وقد قدر ذلك للزروع بان يحل الماء اليه حتى يقف الى شراك النخل، وكأنه مافوق الاصابع واصولها:

وللشجر اي غير النخل الى القدم، بان يصل الى ظهر القدم، وستره، وماستر الساق:

ولللنخل الى الساق بان يصل اليه كانه يأخذ جزء منه.

ولم يجب على صاحب الأول اعطائه الى من يليه وان تلف ما يليه ولم يتلف ماله، بل ينقص: هذا هو المشهور بل كاد ان يكون اجماعياً.

ويذكر عليه الخبر مثل رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام، قال سمعت يقول قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في سيل وادي مهزور (١) للزروع الى الشراك، وللنخل الى الكعب ثم يرسل الماء الى اسفل من ذلك قال ابن ابي عمير: والمهزور، موضع الوادي (٢).

وروايته ايضاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى رسول الله صلى الله

(١) مهزور: وادي بين قرطبة بالبحران علماً بتقديم الرواء على الزاى موضع سوق المدينة تصديق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين: فلهاية لابن الاثير، ج ٥ ص ٢٦٢ في لغة (هرر) وفي الوسائل والكاظمي (ومهزور موضع واد).

(٢) آورده و الذى بعده في الوسائل باب ٨، من أبواب احياء الموات حديث ١-٣.

خاتمة

لا يجوز الانتفاع بالطرق في غير الاستطراق، إلا بما لا يفوت معه منفعته، فلو جلس غير مضر ثم قام بطل حقه، وإن قام بنية العود: ولو كان للبيع و الشراء في الرحاب فكذلك، إلا أن يكون رحله باقيا.

عليه وآله في سيل وادي مهزور أن يحبس الأعلى على الأسفل، للنخل إلى الكعنين وللزراع إلى الشراكين.

ورواية عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في شرب النخل بالسيل: أن الأعلى يشرب قبل الأسفل، يترك من الماء إلى الكعنين ثم يسرح الماء إلى الأسفل الذي يليه، كذلك حتى ينقضي الحوايط ويبنى الماء (١):

ولكن ما فيها دلالة على الشجر غير النخل، لعله موجود في غيرها، ولعل فيها دلالة على كون الكعب غير ظاهر القدم.

خاتمة

قوله: (لا يجوز الخ) إشارة إلى الأراضي التي انتفاعها مشتركة بين الناس مثل الطرق لاستطراقهم والمساجد والمدارس والخانات: فلا يجوز الانتفاع بشيء منها لأحد بغير الوجه الذي عين له، مع المنع عن ذلك الوجه، مثل الجلوس في الطرق مع المنع عن الاستطراق، والأعمال في المساجد مع منع المصلين عن الصلاة. ولعل دليله، لاجتماع، وإخراج ما عين لشيء عنه. والتغيير والتبديل المضر بما عين، فبيع عقلا ونقلا، فعلم أن الجلوس الغير المضر بالانتفاع المطلوب، جائز في الطريق

(١) الوسائل، باب ٨٤ من أبواب أحياء اللوات، حديث ٥.

ثم ان الظاهر انه احق به مادام جالسا كذلك ، فليس لاحد منعه واخرجه للأحقية الثابتة له بالسبق، والعقل يحده، ويحتمل الاجماع والنص ايضا:
واذا قام بطل حقه لرفع علته، وان قام بنية العود، وان قال بالأحقية -حينئذ ايضا- بعض الاصحاب خصوصا مع قصر الزمان.

وقيل في شرح الشرايع (١)، لا كلام في بطلان حقه ان طال لزمان.
والظاهر ما هو المشهور كما في المتن، لاصل الاشتراك ، وعدم ظهور دليل على ثبوت (حق-ظ) له حينئذ.

وكذلك لو كان جلوسه للبيع والشراء في الطرق والمواضع لمصلحة الغير المضرب بالانتفاع المطلوب منها بوجه، هذا ايضا هو المشهور.
وقيل: بالمنع مطلقا، دليله غير تام، الا ترى انه يجوز الجلوس في مثل المسجد مع عدم المنع عن الانتفاع.

ويؤيده عمل الناس دائما من غير نكير، والاصل. ولكن لو قام بطل حقه الا ان يكون رحله باقيا حينئذ.

والمشهور ايضا انه احق حينئذ مستندا الى ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كمسجدهم (٢) وقد ثبت ذلك في المسجد فيكون في السوق كذلك، بل قيل: انه لو كان جالسا لغير الشراء والبيع، بل للاستراحة ونحوه

(١) اي قال الشهيد في المالك في شرح قول المصنف قدس الله سرهما: (اما لو قام قبل استيعاء غرضه بحاجة ينوي معها العود-فيل- كان احق مكانه) ما هذا لفظه: ولو طال زمان المفارقة فلا شك في زوال حقه، لاستناد الصبر اليه الخ وهذا هو المراد من قوله: (وقيل في شرح الشرايع).

(٢) الوسائل باب ١٧، من ابواب آداب التجارة، قطعة من حديث ١ ولفظ الحديث (عن امير المؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كمسجدهم من سبق الى مكان فهو احق به الى الليل، وكان لا يبعد عن بيوت السوق كراه) وباب ٥٦ من ابواب احكام المساجد، قطعة من حديث ٢.

و من سبق الى موضع (من خ ل) في المسجد فهو اولى (به خ)
 مادام جالسا، ولو قام ورحله فيه فهو اولى عند العود، والا فلا.

فقام بنية العود ورحله باق فهو احق، قياساً على المسجد وفي الدليل تأمل.
 فالظاهر عدم الاستحقاق الا انه لا ينبغي رفع رحله من غير اذنه، فتأمل.
 ويمكن الجواز مع توقف الانتفاع به والضمان حينئذ: ويحتمل عدمه،
 فيكون امانة، للاذن شرعا في الرفع والاصل عدم الضمان وصرح في شرح الشرايع
 بجواز اخذ الرجل من مكانه في المسجد، واحتمال عدم الضمان كما سيجيء.
 قوله: (ومن سبق الخ) من المشتركات المسجد، ولا كلام في اولوية
 السابق الى مكان منه للصلاة، أو لعادة اخرى: مثل التلاوة والتدريس والتدريس
 مادام فيه. ولا في بطلان حقه بالقيام بعدم نية العود، بل في بقاء حقه بقاء رحله
 بنية عوده مع قصر الزمان.

لقوله صلى الله عليه وآله: اذا قام احدكم من مجلسه في المسجد فهو احق
 به اذا عاد اليه (١).

وقول امير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق الى
 مكان فهو احق به الى الليل (٢).

ولا يضر عدم صحة السند، ولا كونه اعم من المدعى، بل ولا كون الثاني
 اخص من وجه (٣)، فانهم قائلون بالبقاء مادام الرجل فيه، لا الى الدليل فقط مطبقا

(١) لم يثر على حديث بهذه العبارة ولكن في سنن ابى داود، ج ٤، كتاب الادب، باب اذا قام من
 مجلس ثم رجع حديث ٤٨٥٣ ما هنا لفظه. عن سهل بن ابى صالح قال: كنت عند ابى جالساً وعنده غلام، فقام
 ثم رجع، فحدث عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا قام الرجل من مجلس ثم رجع اليه
 فهو احق به. (٢) تقدم آنفاً.

(٣) قوله قدس سره: ولا يضر عدم صحة السند، الى قوله: اخص من وجه، دفع لما يتوهم من
 الاعتراض عن المدعى بحد لوجه الثلاثة، (احدها) عدم صحة السند في الخبرين، لكون طريق الاول عامياً،
 والثاني

لأنه (١) مؤيد للمشهور ويخرج ما يخرج بالاجماع، يبقى في الباقي مؤيداً.
فتأمل في دلالة الثاني، فإن المتبادر منه كونه أولى مادام فيه، وقيد بالليل
لقيامه حينئذ (٢) فهو يدل على بطلان حقه بالقيام حينئذ فتأمل.
قال في شرح الشرايع: فإن كان رحله - وهوشيء من امتعته، وإن قل -
باقياً فهو أحق به حينئذ للنص على ذلك هنا وقيد في الذكرى، بأن لا يطول زمان
المفارقة والا بطل حقه أيضاً، ولا بأس به خصوصاً مع حضور الجماعة واستلزام
تجنب موضعه، وجود فبرجة في الصف، للنهي عن ذلك، بل استثنى بعضهم ذلك
مطلقاً، وحكم بسقوط حقه حينئذ، ولا بأس به ثم على تقدير سقوط حقه يجوز رفع
رحله، أن استلزم المنع من التصرف فيه (٣)، وتوقف تسوية الصف عليه، ويفضونه
الرافع له إلى أن يوصله إلى صاحبه، جمعا بين الحقيقتين: مع احتمال عدم الضمان للأذن
فيه شرعاً، وإن لم يكن رحله باقياً، فإن كان قيامه لغير ضرورة، سقط حقه مطلقاً
في المشهور وفرقوا بينه وبين مقاعد الأسواق بأن غرض المعاملة يختلف باختلاف
المقاعد، والصلاة في بقاع المسجد لا يختلف: وفيه نظر، لمنع عدم اختلاف بقاع
المسجد في الفضيلة، لأن ثواب الصلاة في الصف الأول أكثر (٤).
وفيه تأمل: اذ الخروج - من الأمر الثابت بالنص مع الشهرة العظيمة
واستحسان العقل بمجرد طول الرمان فضلاً عن قصره ووجود الفرحة التي منى

ولي الثاني طلبة بن زهد، وهو أيضاً عالم، (ثانيها) كقول الخبرين اعم من المسمى، لأن المسمى كما في انس
خصوص السعد والدليل اعم منه، (ثالثها) كقول الخبر الثاني اخص من وجه من المسمى، لأن المسمى اخصيته
مادام حالاً، والدليل مقيد بكونه إلى الليل وبينهما عموم من وجه كما لا يخفى.

(١) تعليل لقوله قلنس سره: لا يصر. (٢) فيكون القيد في الخبر قوله: إلى الليل، وورد أمور الغائب.

(٣) عبارة المسالك هكذا: ويجوز رفع رحله أن استلزم شغل موضعه ثم التصرف فيه، وتوقف تسوية

الصف عليه. (٤) من قوله: ثم على تقدير سقوطه. إلى هنا كلام الشهيد في المسالك، ج ٢، ص ٢٩٢

ولو استبق اثنان ولم يمكن الجمع اقرع.

تركها كذلك على الحضار مع الاختيار، نهى كراهية مشكل.
نعم ذلك محتمل مع التعطيل واحتياج المصلين اليه مطلقا، والى (١) ن
يأتي صاحبه، ويكون بعد مجيئه احق به، ويجب اخلاؤه له.
ولا يبعد ذلك في جميع المواضع التي هو احق، فان الموضع في الاصل مباح
ومشترك، وانما المقصود من الاحقية عدم بطلان حقه ومنعه عن ذلك الموضع،
وذلك منتف حين غيبته.
فلا يبعد جواز الجلوس في مكانه الذي هو احق به، مع عدم بقاء رحله،
ومع بقاءه بشرط عدم التصرف فيه، وكذا الاشتغال بالعبادات فيه حتى الصلاة،
ذا عدم عدم مجيئه الا بعد الفراغ، وعدم حصول معه حينئذ، فافهم.
ويشكل ايضا جواز التصرف في رحله ورفعها خصوصا مع احتمال عدم
الضمان بمجرد ذلك لتسوية الصف كما جوزته، لان التصرف في مال الغير منهي
عنه عقلا وشرعا بالنص، والاجماع، فيبعد الخروج عنه بمثل ذلك.
وايضا يفهم عدم بطلان حق الجلوس في الاسواق، مع قيامه لغير ضرورة
ولم يكن رحله باقيا على المشهور، وهو غير ظاهر.
وايضا لا يبعد (كون. ظ) كثرة الثواب غرضا في العرف، وهو اعرف.
ثم ان ظاهر المصنف هنا عدم البقاء بدون الرحل مطلقا، سواء قام بسبب
العود وعدمه، والبقاء معه مطلقا مع طول الزمان وقصره.
قوله: (ولو استبق الخ) اى وصلا الى مكان معا من غير تقدم وتاخر، ولا
يسع الا لاحدهما، ولم يسامح احدهما الآخر: اقرع.
دليبه انحصار وجه الخلاص، ودفع الاشكال فيها.

(١) هكذا في النسخ ولعل الصواب زيادة الواو لو كوها معنى (ا).

و من سكن بيتاً في مدرسة او رباط ممن له السكنى فهو احق .
ولا يجوز ازعاجه ، وله المنع من المشاركة
ولو شرط التشاغل بالعلم او مدة ، بطل حقه بالترك او
خروجها ولو فارق بطل حقه وان كان لعذر

قوله: (و من سكن بيتاً الخ) ثالث المشتركات المدارس والرباط: المراد
به المواضع الموقوفة لسكنى المترددين، ومن لا مسكن له مثل الخانات: ومعلوم احقية
من سكن بيتاً منها وهو ممن له السكنى فيه، بان يكون متصفا بوصف من جعل له .
وكذا معلوم عدم جواز احراجه، والمشاركة معه في منزله من غير رضاه، مع
عدم عادة مثله في مثل ذلك المنزل، المشترك (الشركة خ ل) سواء كان هنا
ضرر بين (١) غير الشركة أم لا: لان له الاستبداد كما هو المفروض والمفهوم، من كونه
مشركاً ومباحاً، ولو فرض عدمه فذلك متبع .
ومعلوم ايضاً انه لو كان الشرط في جواز الجلوس مدة معينة، او الاشتغال
بشيء معين، بطل حقه بخروج تلك المدة وعدم الاشتغال بالشرط، الا ان يعود،
فهو والغیر سواء، فلو سبق فهو الأحق .

والظاهر اشتراط اتصاف الجالس في المدارس بطلب العلم، وكونه من
اهله، مطبقاً، الا ان يكون شرط علماً خاصاً ومذهباً خاصاً، فيختص بمن اتصف بالشرط .
وكذا عدم بطلان حقه لو خرج لقضاء حاجته، مثل تحصيل ما كونه
ومشروب ودرس ومداد وقرطاس وغسل بدن وثياب وغير ذلك : ولا يلزمه ترك
الرحل ولا اجلاس شخص مكانه، فلو اجلسه لم يضر أولى، بل يلزمه الخروج لو لم
يرض من تركه هناك .

قوله: (ولو فارق الخ) اي لو فارق وخرج من بيته خروجاً يسمى به

(١) في بعض النسخ هكذا (ضرر من غير شركة).

مفارقة، لا مثل ان يخرج لقضاء حوائجه مع ارادة الكون فيه بقاءه لا يبطل حقه حينئذٍ على الظاهر، سواء كان رحله باقياً ام لا.

فان كان لغير عذر، بطل حقه سواء كان رحله باقياً ام لا، وسواء طال زمان المفارقة او قصر: لحصول المفارقة السقطة للأحقية.

وان كان لعذر، ففي سقوطه حينئذٍ وجوه: ظاهر المصنف هنا، السقوط مطلقاً، مع بقاء الرحل وعدمه، وطول المفارقة وقصرها، لحصول البطل، وعدم العلم بالبقاء حينئذٍ، مع اصل العدم.

واحتمل عدم البطلان مطلقاً، وهو بعيد لحصول المفارقة، مع انه قد يؤل الى تعطيل المنزل عما جعل له.

نعم يحتمل عدمه مع قصد المفارقة زماناً قليلاً، بحيث لا يلزم تعطيل المنزل عرفاً مع بقاء الرحل بنية العود، خصوصاً اذا كانت مثل تلك المفارقة عادة بان يروح من البعد لانهذ الزكاة من القرى. ويروح من الشهد الى مشهد الحسين عليه لسلام ويبقى هناك اياماً قلائل للزيارة، وكذا من يروح الى اهله في القرى ويؤل (١) عندهم.

قال في شرح الشرايع: اختار في التذكرة البقاء ان كان لعذر، وهو حسن مع الرحل ونية العود، وذلك غير بعيد مطلقاً ما لم يؤل الى تعطيل المنزل وقوت غرض الواقف.

والظاهر عدم التفاوت بوجود تعمير له فيه وعدمه، ولا يبعد الجلوس فيما عمره (٢) ايضاً لئلا يلزم البطلان بتعمير البعض: مع انه اذا كان التعمير بغير اذن الناظر فحوزه غير ظاهر، فلا يستحق به شيئاً.

(١) وفي بعض النسخ المخطوطة (ويتم عندهم). (٢) وفي النسخة للطبعة (فيما يضم).

فلو أمكن إزالته، إزاله من غير تخريب الوقف، خصوصاً إذا كان التعمير قليلاً، أو في غير المجلس، والاحتياط وأصح، فينبغي الاحتتاب.

ولا يبعد تفويض الأمر إلى الناظر، بمعنى أنه جعل الأمر إليه: فإن كان يرى أن تعطيل وترك هذا المنزل في هذه المدة بهذه المفارقة مما يبعد تعطيلاً، أو منافعاً لفرض الوقف وخارجاً عن عرفه، وسبباً لنقص، وإن الأولى إسكان غيره يبطل حقه، فيسكن غيره، والا فيحفظ له.

و كأن هذا مقصود الدروس في استقراء تفويض الأمر إلى الناظر، فلا يرد قول شارح الشرايع: ويشكل بأن الناظر ليس له إخراج المستحق اقتراحاً فرأيه فرع الاستحقاق وعدمه فافهم.

ثم أنه لا يبعد جواز الجلوس - في مثل هذا المنزل إلى أن يجيء المارق - من غير إذنه، وإن قلنا ببقاء حقه، لما تقدم في الجلوس في المكان من المسجد مع بقاء الرجل فتأمل.

المقصد الرابع في احكام اهل الذمة والبغاة

وفيه مطلبان.

الاول: اليهود و النصارى و المجوس اذا التزموا بشرايط الذمة
أثروا على دينهم وتؤخذ منهم الجزية، ولاحد لها، بل يقدرها الامام
عليه السلام: ويجوز وضعها على ارضيهم (ارضيتهم خ) ورؤسهم، أو على
احدهما، واشترط ضيافة عساكر المسلمين،

المقصد الرابع في احكام اهل الذمة والبغاة

(وفيه مطلبان)

قوله: (الاول اليهود الخ) قد اشرنا الى ان الامر المتعلق بالامام
عليه السلام، لا ينبغي لئلا ان نتكلم فيه، فان الأمر اليه، ولا يجوز عليه إلا الحق: وفائدة
العلم بالاحكام حينئذ مع كونه خطيرا، قليل.
و ظن الاصحاب رحمهم الله انما بحثوا عما يجوز للامام عليه السلام ان يفعل
مثل تعيين (١) الجزية وغيره تبعاً للعامة، فانهم يبحثون عما لا يجوز للامام والحاكم ان

(١) وفي بعض النسخ المخطوطة (مرد الجيرة).

مع علم القدر، ويسقط الجزية عن الصبيان والمجانين والنساء
والمملوك

والهت، ومن أسلم قبل الحول أو بعده قبل الأداء، وينظر الفقير
بها، وتؤخذ من تركة الميت بعد الحول. ومن بلغ أو اعتق كلف الإسلام
أو الجزية، فإن امتنع منها صار حربياً، ويجوز أخذها من ثمن المحرمات
ومستحقها المجاهدون

يفعل وعما لا يفعل لتجوزهم الخطأ والغلط عليه كغيره فيحتاج إلى استخراج
أحكامه والبحث فيه، ولهذا بحثوا عن أفعاله في جميع ماله أن يفعل في مثل العمل
بالوصايا، ونصب الوصي، وتجبر الصبيان والمسرفين والمفلس وولايته في النكاح
والحدود والقصاص وغيرها.

وتبهم أصحابنا في بحث الجهاد: والاولى لي الترك، ولهذا ما حققنا في كتاب
الجهاد مثل غيرنا إلا في مسألة ضرورية متعلقة بغيره عليه السلام، مثل أحكام
الأرضين حال الغيبة.

قوله: (مع علم القدر) أي قدر مال الضيافة؛ ويحتمل قدر المضافين
أيضاً.

قوله: (والهت) قيل لا يسقط عنه.

قوله: (ومستحقها المجاهدون) هذا في زمان الحضور ظاهر: ويعمل
الإمام عليه السلام بها ما يريد.

وفي صحيحة محمد بن مسلم حيث قال عليه السلام (وأي الحرية عطاء
المهاجرين (١)) إشارة، إلى كونها للمجاهدين كما هو مقتضى المتن وسائر العبارات.
قال في المنتهى: مصرف الجزية مصرف الغنيمة سواء للمجاهدين:

(١) الوسائل، باب ٦٩ من أبواب جهاد العدو قطعة من حديث ٢-١.

ولو استحدثوا (استجدوا خ) كنيسة أو بيعة في دار الاسلام وجب ازالتها: ولهم تجديد ما كان قبل الفتح، والتجديد في ارضهم

وكذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضة لدخول بلاد الاسلام. وأما في زمان الغيبة فشكل: ويمكن جواز اخذها للحاكم النائب له عليه السلام وجعلها في مصالح المسلمين، مثل بيت مال المسلمين، وصرفها لفقراء المسلمين، كالزكاة كما يشعر به عبارة قواعد المصنف: (فهو للمجاهدين، ومع عدمهم لفقراء المسلمين).

ولكن غير ظاهر (١)، ولم يعلم كون غيره عليه السلام مقامه في ذلك، وما نرى له دليلا، ولا كلام الاصحاب، بل هكذا عباراتهم مجملة. والمعجب انهم يثبتون احكام الامام عليه السلام في زمان حضوره، ويتركون مثل هذه.

لعله لعدم المستند، ولكن ينبغي اظهاره ليطمئن قلب مثلنا ويندفع الشبهة، لجواز اخذها للجابر واعطائها لأحد المسلمين، واخذهم لها من عند أنفسهم، وقد تراهم الآن يظنون اخذها اكثر اباحة من مال الجابر.

بل يعتقدون انها ابعد من الشبهة مع عدم احتياحهم اليها ايضا، وما نرى وجهه، وهم اعرف.

لعل عندهم وجه اباحة وصل اليهم ممن قوله حجة، كما يفعلون في اخذ الحراج والمقاسمة: اظن وجوب الاجتناب، ولا شك انه احوط.

قوله: (ولو استحدثوا الخ) معلوم عدم تجويز ذلك، بل وجوب تحريمها: لانه معبد لعبادة باطلة وبدعة، ضالة ومضلة: ولا يبعد لهم تجديد ما كان قبل

(١) وفي بعض النسخ الخطية بعد قوله: غير ظاهر: ما لفظه (كون ذلك في زمان الغيبة، الا انها محتمل

وسقوطها عنهم بالكلية وان التواضع لها غير ظاهر)

ولا يجوز للذمي ان يعلو بنيانه على المسلم: و يقر ما ابتاعه من مسلم: فان انهدم لم تجز التعلية.
ولا يجوز لهم دخول المساجد و ان اذن لهم.

الفتح: لان الجزية والصلح معهم مستلزم لذلك، لانه ليس باحداث، بل ابقاء ما كان جازيا: وكذا يجوز تجديدهما في بلادهم وارضيتهم، فتأمل
قوله: (ولا يجوز للذمي ان يعلو الخ) الظاهر ان هذا الحكم غير مخصوص بزمان الحضور، فيجوز منعهم لاحاد المسلمين عن ذلك.
و ادعى في المنتهى الاجماع على عدم جواز العلوي الدار المحدثه والمجددة وتقرر ابتاعه من المسلمين على حالها كما في المتن، ولكن يمنع من العلو لو اراده بعد انهدامها، وقال: ان العلو لمنوع هو ما على محله، لا على كل المسلمين (١)
وما رايت في الاخبار ما يدل على المنع: وخبر الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (٢) على تقدير صحته. لا يدل على شيء من ذلك، فتأمل.

قوله: (ولا يجوز لهم دخول المساجد الخ) فيعاقبون به ولا يجوز الاذن لهم، بل يجب على المسلمين ايضا منعهم من ذلك: ولا يجوز بعد الاذن ايضا، بمعنى عدم سقوط العقاب والمنع كما يسقط منهم و تحريم دخول بلاد المسلمين، بالاذن قاله في المنتهى: وادعى اجماع اهل البيت على عدم جواز دخولهم مسجدا من

(١) عبارة المنتهى هكذا (لا يجوز ان يكون قصر من بناء المسلمين باحدهم في سنة نهضة ولا يبرء ان يقتصره عن بناء محله) لا حظ من ٩٧٣.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجائز باب ٧٩ ولفظ الحبر (باب اذا نهد الصبي قنات هل يصل عليه؟ وهل يعرض على الصبي الاسلام: وقال الحسن وشريح وابراهيم وقتادة اذا اسلم احدهما فان اولد مع المسلم، وكان ابن عباس رضي الله عنهما مع امه من المستصحين ولم يكن مع امه على دين قومها وقال. الاسلام يدور ولا يعلى عليه) ولا حظ كتاب عوالي الثاني ج ١، ص ٢٢٦ الحديث ١١٨ وما علقناه عليه، وح ٣، ص ٤٩٦ الحديث ١٥٥.

ولا استيطان الحجاز

المساجد مطلقاً في الحجاز والحرم وغيرها مع الاذن وبدونه .
 و المستند في الجملة هو الآية الصريحة في منع قربهم المسجد الحرام ، والدالة بالمفهوم على تحريم الغيب ، وهي قوله تعالى : «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِعَهْدِ عَاهِهِمْ هَذَا» (١) فافهم .
 بل استدلل بها على منع دخولهم الحرم مطلقاً ، وقيل انه اراد بالمسجد ، الحرم كما في قوله تعالى : «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» (٢) لانه صلى الله عليه وآله اسرى من الحرم لا من المسجد .
 وكذا ادعى الاجماع في المنتهى على عدم استيطانهم الحجاز ، واستدل عليه بالاختصار ايضا من طرقهم (٣) وفيها (من جزيرة العرب) ايضا ، ولكن قال : المراد بها الحجاز والمراد به مكة والمدينة وحواليها .
 مع ان المنع عن جزيرة العرب واقع في الخبر بعد منع الحجاز ، حيث قال صلى الله عليه وآله : (لا يدخلن اليهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب) (٤) .
 والحكم مشهور بين الاصحاب ، وصريح هو ايضا به في بعض كتبه مثل القواعد فتأمل .

(١) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

(٢) سورة الاسرى : الآية ١ .

(٣) الاخبار الواردة من العامة في ذلك متساوية ففي بعضها اخلاء اليهود من الحجاز ، ولمعظ قطعة من الحديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله (لن اريد ان اجلبكم من هذه الارض) ولمعظ قطعة من بعضها (واحد رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يهود المدينة كلهم بنى قبيصة ويهود بنى حارثة وكل يهودي كان بالمدينة) رجع صحيح مسلم كتاب الجهاد باب ٢٠ حديث ٦٦-٦٢ وفي بعضها اخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، ولمعظ قطعة من الحديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله (لا اخرجس اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع لامسلياً) ، راجع صحيح مسلم ايضا باب ٢١ من الجهاد حديث ٦٣ وراجع المنهاج ، ص ٩٧١ .
 (٤) صحيح الدارمي كتاب السير (باب اخراج للشركين من جزيرة العرب) ولمعظ الخبر (احرمنا تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم اخرجوا اليهود من الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب (

ولو انتقل الى دين لا يقر عليه لم يقبل منه الا الاسلام او القتل: وكذا لو عاد او انتقل الى ما يقر عليه على رأى

وقال: لا يجوز لهم الدخول في الحجاز بل في سائر البلاد الا باده عليه السلام ومعه يجوز دخول الحجاز ايضا للتجارة، ولا يجوز له ان ياذن لهم لاقامة اكثر من ثلاثة ايام.

و البحث عن ذلك لا يخلو عن شيء، فيفوض اليه عليه السلام، وانما بحث العامة لتجويزهم الغلط على امامهم، ولا ينبغي اتباعهم، وقد فعلوا ذلك في مباحث كثيرة، خصوصا في المنتهى لانه يريد التحقيق والرد عليهم حتى في المسائل التي لا اصل لها عندنا، ثم نقول هذه الفروع ساقطة عندنا لكذا.

قوله: (ولو انتقل البخ) لو انتقل -الذى يقبل الجزية منه، ولا يتعين عليه القتل او الاسلام، بل يجب ان يقر على دينه بالجزية - الى دين ليس له ذلك الحكم، مثل دين الحربي: صار مثله، فلا يقبل منه الا الاسلام، فان لم يسلم يقتل، فلا يجوز حينئذ الاختصار على الجزية، وترك اليهود مثلاً على حاله اذا صار وثنياً، سواء بقى على الوثنية او عاد الى دينه الاول.

ولعل الخلاف فيه كما يفهم من المنتهى، مستند الى قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» (١) وقوله صلى الله عليه وآله: من بدل دينه فاقتلوه (٢) خرج ما اتفق على القول بقى غيره تحته.

اما لو انتقل الى دين اخر مثل دينه الذي يقر عليه باخذ الجزية، مثل ان

(١) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٢) سنن الترمذي: كتاب الحدود: باب ٢٥ ما جاء في الرد، حديث ١٤٥٨ وفي مستدرک الوسائل: كتاب الحدود والتعريفات باب ١ من ابواب حد الرد حديث ٢ وكلف الحديث (دعائم الاسلام: روين عن رسول صلى الله عليه وآله قال: من بدل دينه فاقتلوه) وفي النسخ ص ٩٧٩ وراجع عوالي لشال، ح ٢، ص ٢٣٩ تحت رقم ٥ ولا حظ ما علق عليه ايضاً.

ولو فعلوا الجائز عندهم لم يعترضوا (يعرضوا خ) الا ان يتجاهروا به فيعمل معهم مقتضى (بمقتضى خ) شرع الاسلام. ولو فعلوا المحرم عندنا و عندهم تخير الحاكم بين الحكم بينهم على مقتضى شرع الاسلام، وبين حملهم الى حاكمهم.

كان يهودياً صار نصرانياً، ففيه الخلاف، رأى المصنف، انه لا فرق لما تقدم من الآية والخبر.

و وجه الآخر: أن هذا دين يقبل ويقر عليه مع الجزية، وقد صار المنتقل، من اهله، فدخل تحت أدلته، فتأمل.

و الأمر في ذلك اليه عليه السلام، فسكوتنا عنه أولى، ولكن يمكن ان يترتب عليه اخذ الجزية حال الغيبة، فتأمل.

قوله: (ولو فعلوا الجائز الخ) اي لو فعلوا الجائز عندهم وغير الجائز عند المسلمين خفية، مع عدم شرط عدم فعله عليهم مطلقاً. فالظاهر ان لا خلاف في عدم منعهم والتعرض لهم في ذلك.

واما اذا تجاهروا بمثل شرب الخمر علانية في مثل الاسواق، فلا شك ان الظاهر وجوب منعهم، فيعمل بمقتضى شرع الاسلام من الحد و التعزير.

واما لو فعلوا ما لا يحوز عندهم ايضاً، فالحاكم مخير بين إجراء احكام المسلمين عليهم، وبين ردهم على احكامهم (الى احكامهم خ ل) لتعمل به مقتضى شرعهم.

قيل هذا فيما علم ان له في شرعهم حكماً من حد و تعزير، والا يتعين إجراء حكم الاسلام. والحكم مشهور.

«المطلب الثاني في احكام اهل البغى»

كل من خرج على امام عادل وجب قتاله على من يستنهضه
الامام او نائبه على الكفاية: ويتعين بتعيين الامام.
ثم لا يرجع عنهم الا ان يفيثوا: فان كان لهم فئة يرجعون اليها،
قتل اسيرهم واتبع مدبرهم، واجهز على جريحهم، والا فلا

المطلب الثاني في احكام البغى

قوله: (كل من خرج على امام عادل الخ) يريد تعريف الباغى، وهو
المسمى بالخارجي: ويريد بالامام العادل المعصوم عليه السلام: وبالنهوض، القيام
والطلب: وينائبه، من نصبه للقتال بالخصوص: و(على الكفاية) متعلق،
بـ «وجب».

ودليل وجوب قتله حينئذ ظاهر من الكتاب والسنة (١) والاجماع، وكونه
كفائياً، من العقل، وكذا التعيين في موضعه.

قوله: (ثم لا يرجع الخ) يعني لا بد من قتالهم الى ان يرجعوا الى الاسلام:
ويدل عليه ما يدل على كفرهم، فان الباغى عندنا كافر ومرتد، لانكاره
ما علم من الدين ضرورة، من وجوب موادة الامام عليه السلام الذي نقول به وتحريم
بغضه وقتاله، او الى ان يفرقوا اذا لم يكن لهم فئة يرجعون اليها، وحينئذ يترك.

(١) قال تعالى: وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَمَا ضَلُّوا بِهِمَا فَإِنْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ
فَمَا يَلْبُؤُهُمَا إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِيمَانِ فَإِنْ قَاتَلَا بِأَعْمَالِهِمَا فَأَتَى اللَّهَ بِغُلَامَيْنِ تَتَّبَعَ أَحَدَهُمَا
سُورَةُ الْحَجَرِ، الآية ٩.

ولا يجوز سبي ذرارهم ولا نسايتهم ولا يملك اموالهم الغائبة، و
فيما حواه العسكر مما ينقل ويحول، قولان

ولا يجب قتالهم، ولا اتباع مدبرهم، ولا اجهار جريحهم، والا لفعل ضد
ذلك، كما نقل ذلك في محاربة امير المؤمنين عليه السلام مع عايشة ومعاوية (١)
اظنه نقل في الكشاف (لولا محاربة على مع عايشة ومعاوية ما كان يعلم
حكم اهل البني والحرب) حيث ماتبع مدبرهم، وما اجهز جريحهم، بل اختصر على
تفريق جمعهم في الاول وخلافه في الثاني، فعلمنا احكام قسمي البغاة.
وفيه ما فيه فتأمل: دل على هذا التفصيل الاخبار، بقول وفعل امير
المؤمنين عليه السلام يوم الجمل وصفين.

قوله: (ولا يجوز سبي ذرارهم ولا نسايتهم الخ) الطاهر انه لا خلاف في
ذلك، لسمة الاسلام.

ونقل الاجماع في المنتهى على عدم تملك مال لم يحوه العسكر: ودل عليه
الاصل والاخبار (٢) ايضا بفعله وقوله عليه السلام، حتى نقل انه لما كثر عليه القول
في قسمة الغنيمة والفسى، قال: ايكم ياخذ ام المؤمنين في سهمه؟ يعني عايشة (٣)
فكفوا عن ذلك.

ونقل عن السيد المرتضى عدم الخلاف بين الفقهاء في ذلك، وان مرجع
الناس في هذا الموضع الى قضاء امير المؤمنين عليه السلام في محاربة اهل البصرة،
وان نقل الخلاف في اموالهم التي حواها العسكر، وما تقدم، دليل قوي على العدم مطلقا.

(١) الوسائل، باب ٢٤ من ابواب جهاد العدو، حديث ٣ ولفظ الحديث (لما هزم الناس يوم الجمل قال
امير المؤمنين عليه السلام لا تتبعوا موتيا ولا تحيروا (ولا تحيروا) على حريق ومن اطلق بابه فهو آثم، فلما كان يوم
صفين قتل النخيل والمدير واجلز على حريق! فقال لمان بن تغلب لعبد الله بن شريك هذه سيرتان مختلفتان؛
فقال عليه السلام: ان اهل الجمل، قتل طلحة والزبير، وان معاوية كان قائما بعبه) وحديث ٤ ايضا بهذا المصنوع
لمراجع (٢) و (٣) الوسائل، باب ٢٥، من ابواب جهاد العدو، فراجع.

وللإمام الاستعانة في قتلهم باهل الذمة.
ويضمن الباغي ما يتلفه على العادل في الحرب وغيرها من
مال ونفس.

ومانع الزكاة مستحلاً، يقتل، وغير مستحل، يقاتل حتى يدفعها.

وروي ان أمير المؤمنين عليه السلام نادى يوم الجمل: من عرف شيئاً من
ماله مع احد فليأخذه وكان بعض اصحابه قد اخذ قنطراً وهو يطبخ فجاء صاحبها
ليأخذها، فسأله الذي يطبخ فيها امهاله حتى ينضج الطبخ فأبى فكبها فأخذها (١).
وهذا يدل على كمال اهتمامه برء أموال الناس، والاتصاف للمظلوم عن
ظالمه صلى الله عليه وعلى أولاده.

ونقل في المنتهى ان من حلة ما انكر الخوارج عليه عليه السلام، عدم
السبي وقسمة غنيمة الخوارج، وقالوا: من حلت دمانه حلت امواله وبالعكس.
قوله: (وللإمام الاستعانة الخ) وذلك ظاهر مع الحضور، وهو الحاكم
على الإطلاق.

وظاهر ايضاً ضمان اهل البغي ما اتلفوا من اموال اهل العدل وانفسهم،
اي عسكر الامام بالحق في الحرب وغيره، بخلاف ما يتلفون اهل العدل في الحرب
لدفعهم، وان لم يملكوا ما يحويه.

قوله: (ومانع الزكاة الخ) دليل جواز قتل مانع الزكاة مستحلاً: انه مكر
للضرورة فيقتل، اذا لم يظهر له شبهة، وينبغي قبول توبته كالخوارج، فتأمل: ولا
يقتل غير المستحل، بل يسمى في الاخذ عنه مهما امكن ولو بالحرب والمقاتنة، ولكن
يكون المقصود الاخذ والدفع، لا قتله، ولو قتل حينئذ يكون هدرأ، هذا ظاهر
كلامهم، فتأمل.

وساب الإمام يقتل.

قوله: (وساب الإمام يقتل) أي يجب قتله على السامع، صرح به في الدروس، وقد مر أن ساب النبي صلى الله عليه وآله يقتل، وكذا ساب الإمام مع العلم بأنه من أهل البيت الذين ثبت وجوب مودتهم واعظامهم واكرامهم بالاجماع والنص من السنة والكتاب كما يفهم من الكشف وغيره في تفسير قوله تعالى: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» (١-٢) وهو ظاهر.

(١) سورة الشورى، الآية ٢٣.

(٢) قال في الكشف عند تفسيره للآية الشريفة ما هذا لفظه (وروى أنها لما نزلت قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وحببت علينا مودتهم؟ قال: علي وفاطمة وابناهما، وبذل علي ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه: شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حد الناس لي. فقال: «أما ترضي أن تكون رابع أربعة أول من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وأرواحنا من إيماننا وشعائلك، ودرشنا حطب أرواحنا».

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرمت الجنة على من ظلم أهل بيتي وأدى في عتري، ومن اصطبح حسية إلى أحد من ولد عبد المطلب ولم يجازه عليها فانا نحاربه عليها عدا إذا لقين يوم القيامة. وروى أن الانصار قالوا: صلنا وفضلنا، كانوا افتخروا، قال عباس أو ابن عباس رضي الله عنهما: ما الفصل بينكم، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاهم في مجالسهم فقال: يا معشر الانصار ألم تكونوا أوله فأمركم الله في؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: ألم تكونوا صلاباً فهداكم الله في؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: أفعلا نجيبوني؟ قالوا: ما نقول يا رسول الله؟ قال: ألا تقولون، ألم يخرجك قومك فأورسالك، أولم يكذبوك صدقتك، أولم يخذلوك فصرسالك، قال: فما زال يقول حتى حثوا على الركب وقالوا: أموالنا وما في أيدينا لله ولرسوله، فنزلت الآية.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات على حب آل محمد مات شهيداً، إلا ومن مات على حب آل محمد مات مصبوراً، إلا ومن مات على حب آل محمد مات ثانياً، إلا ومن مات على حب آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان، إلا ومن مات على حب آل محمد بشره ملك الموت بالجنة، ثم منكر ومكبر، إلا ومن مات على حب آل محمد يرف إلى الجنة كما ترف العروس إلى بيت زوجها، إلا ومن مات على حب آل محمد فتح له في قبره باب إلى الجنة، إلا ومن مات على حب آل محمد جعل الله قبره منزلاً ملائكة الرحمة، إلا ومن مات على حب آل محمد مات على نسيء والخماسة، إلا ومن مات على بنصر آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين يديه آيس من رحمة الله، إلا ومن مات على بنصر آل محمد مات كافراً، إلا ومن مات على بنصر آل محمد لم يشم رائحة الجنة.

ولو قاتل الذمي مع البغاة خرق الذمة

ويمكن كون الجهل عنده وقبول التوبة لحقن الدماء، ودعوه ذلك مقبول، ويرشد اليه قبول توبة الخوارج، لان قتل الامام والخروج عليه ومقاتلة اصحابه اعظم من السب واظهر في المنع في الكفر فتأمل.

قوله: (ولو قاتل الخ) اي لو اعان الذمي البغاة في حرب المسلمين، خرق ذمته وصار حربياً يجوز قتله، وما يجوز فعله بالحربي.

«المقصد الخامس في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر»
وهما واجبان على الكفاية على رأى، الا الامر بالمندوب فانه مندوب.

المقصد الخامس

قوله: (في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) لعل المراد بالمعروف
ههنا اعم من الواجب والمندوب، لا الواجب فقط، ولهذا استثنى من وجوب الامر
به، امر المندوب، وكان الاحسن ان يراد بالمنكر اعم من المكروه، ويستثنى من
وجوب نهيه نهى المكروه، فانه مستحب كالامر بالمندوب: ولكن اكثر عبارات
الاصحاب مثل المتن.

وكان الوجه عدم صحة اطلاق المنكر على المكروه حقيقة، وذلك هيئ.
ومع ذلك كان ينبغي ذكر النهى عنه وجعله مندوباً وان لم يكن داخلاً
في المنكر، لاستيفاء البحث كما فعله في الدروس.
والمراد بالامر هنا طلب فعل المأمور به وارادة ايجاده، وطلب ترك المنكر
وكراهته بوجه من الوجوه الآتية.

قوله: (وهما واجبان على الكفاية الخ) قال في المنتهى: لا خلاف بين
المعقلاء كافة في وجوبهما: وذكر عليه الأدلة من الكتاب والسنة ايضاً: (١) وهي

(١) الوسائل، ج ١١ باب ١ من كتاب الامر والنهي، فراجع.

كثيرة معروفة، ولا يحتاج الى ذكرها: لأن المسألة صارت كالضرورة فخرجت عن
الفقهية.

ثم انه لا ثمرة في بحث أن وجوبها هل هو عقلي - بمعنى انه مع قطع النظر عن
الشرع ووروده، يدرك العقل السليم قبح ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
بمعنى استحقاق التارك الذم عقلاً، واستحقاق الفاعل المدح، فلو ترك الشارع
الأمر بها وإيجابها، يفهم من العقل ذلك، وإنما ذكره للتأكيد لا للبيان والكشف
- أم لا: بل لابد من الشرع ليبين للعقل ذلك فلا يدركه بدونه؟

إذاً الواجب (١) الآن طاهر بالأدلة، فلا اثر لذلك.

و كانه لذلك تركه المصنف هـ: فتركنا ايضاً البحث عن أدلة الطرفين
ومافيا.

و الظاهر انه شرعي: إذاً العقل يجوز كون شخص مأموراً بشيء، ومع ذلك
يجوز عدم وجوب الأمر لأشخاص أخر ذلك الشيء المأمور به، بل قد يجوز كونه
قبيحاً، لقبح الأمر منهم.

نعم يمكن ان قد يجد العقل حسن الأمر والنهي لخصوص مادة، لا لكونه
مأموراً به ومنهياً عنه فقط، مثل ان امر الشارع بانقاذ الغريق، ونهى العقل؟ عن
احراق النفس وهلاكها، فاراد الشخص المأمور والنهي خلاف ذلك.

و العقل يجد أن أمره ونهيه عن ذلك حسن موجب للمدح عند العقلاء،
وتركه مستنزم لضده عندهم، لانه يجد أن الفرض هو الحفظ، وعدم وجود هذا المنكر
من العدم لا غير.

و كأنه الى ذلك اشار في الدروس: ان وجوبها عقلي وشرعي، بمعنى انه في

(١) تمثيل لقوله قلنس سره: لا ثمرة في بحث الخ.

بعض المواضع عقلي يجده من غير حاجة الى الشرع، وان وحد فيه الشرع ايضاً، كما صورناه: وفي لبعض بل الاكثر شرعى لا مدخل للعقل فيه.

وليس معناه انه عقلي يجده العقل بسبب ورود الشرع ايضاً كما هو الظاهر، اذ ليس ذلك محل النزاع والخلاف، لان النزاع والخلاف في انه هل لعقل مستقل ام لا؟ كما بيناه.

فلا اجتماع غير معقول، لانه ان كان معرفة العقل بسبب الشرع، فذلك يقال له شرعى لا عقلي: وان كان لا بسببه بل هو مستقل فذلك عقلي لا شرعى.

و ما خلاف في كون وجوبها كفاثياً او عينياً فله ثمة ستظهر.
لا بمعنى انه يجب على الجميع او البعض، لان الكفاثى ايضاً يجب على الجميع عند المحققين، مع انه لا ثمة في ذلك النزاع.

ولا بمعنى انه يسقط عن الجميع بفعل البعض، او لم يسقط عن الباقي بفعل البعض: لانه ان فعل المأمور وترك المنهى بامر ذلك البعض، او علم عدم التأثير لامره ونهيه بوجه، او الضرر في امره ونهيه ممن كان، فلا معنى لبقاء الوجوب على الباقي، لعدم بقاء شرط الوجوب. وان علم عدم التأثير من ذلك البعض او الضرر به فقط علم عدم الوجوب عليه، والوجوب على غيره، فهم افراد الواجب لكفاثى دونه.

بل بمعنى انه مع تحقق الشرايط في جماعة هل يجب على الكل التوجه الى الامر- والمبادرة اليه، وان علم توجه البعض وانه يقوم به-، حتى (١) يحصل المطلوب ويسقط الواجب، اما بوقوع الواجب المأمور وترك المنكر، او بعدم شرط وجوبها، ام لا؟ بل يكفي العلم بشروع البعض في ذلك، او ارادة شروعه، او ظن فعل البعض

(١) غاية لقوله قلنس سره: هل يجب على الكل الخ.

لعدم تكليف الباقي الآن: بمعنى انه يجوز لهم الترك فيشتغلون عنه بامور أخرى، فيصح عنهم ذلك ويجوز وان كان ضدّاً للأمر بهما، والأمر بالشئ يكون نهياً عن ضده الخاص، والنهي مبطلاً للعبادة اذا كان فيها.

وهذا لا خصوصية له بهذا الواجب، بل يجري فيما هو وجوبه كفاً فإنه بالحقيقة نزاع في معنى الكفاً وتحقيق حكمه، بأن المعتبر في جواز ترك الباقي ذلك، أى شئ هو؟ هل يكفي ظن الوقوع، وطمس سقوط الواجب في ذلك ام لا، بل لابد من العلم، فيجب ان يتوجه الكل ويشتغلون به حتى يتحقق.

وظاهر كلامهم - حيث جعلوا النزاع في كون هذا كفاً او عيياً، بمعنى وجوب المبادرة على الكل حتى يحصل المطلوب، او علم عدم الوجوب، وان ظنوا او علموا انه يقوم به واحد كما ذكرناه وصرح به في الشرح وغيره - كفاية ذلك في سائر لواحق الكفاً.

ووجه الكفاية في غيره دونه غير ظاهر، وليس كثرة ادلته - وعدم احتياجه الى دليل، ولا احتمال عدم الايتمار بالأمر من يقوم به والانتفاء بنهيه - وجهها (١) لذلك، لانه لا يتفاوت الحكم بعد ثبوته بادلته، بين الكثرة والقلّة.

وليس باوضح من احكام الاموات، والفرض كفاً من يقوم، وان فرض عدمها او احتمال ذلك فيخرج عن محل النزاع، وقد يفرض مثله في غيره ايضاً. وبالجملة كان المناسب جعله كفاً من غير نزاع، ثم البحث في سقوط الواجب الكفاً بالفعل وفي طريق التكليف به، وجواز التاخير وعدمه.

وما اجد وجه جعل النزاع فيه فقط على وجه لا يجري في جميع لواحق الكفاية، وان البحث فيه بالحقيقة راجع الى تحقيق الواجب الكفاً.

(١) قوله قدس سره: وجهاً خبر قوله قدس سره وليس كثرة الحجج.

ثم انه لا يبعد كفاية العلم بان الغير يقوم، في جواز التأخير، وعدم وجوب المبادرة فيما نحن فيه وفي جميع الكفائيات، اذا كان العلم بحيث ان الواجب يسقط بتلك الاقامة، إما بحصول المطلوب، أو لتحقيق عدم الوجوب على الباقي لعدم شرطه: مثل ان يعلم انه لو لم يؤثر كلام من قام وأمره، لم يؤثر غيره، او حصول الضرر.

بل يكفي الظن المتأخّر للمعلم المأخوذ من القرائن والعادات، مثل تهيؤ جمعة مقبدين بالشرع، متعينين في بلاد المسلمين لتجهيز الاموات، فاذا علم شخص منا موت مسلم لا يجب عليه المبادرة، للمعلم العادي او الظن المتأخّر له بارتكاب الغير ذلك.

ولهذا ترى ان العلماء والصلحاء يتركون ذلك في سائر البلدان والاعصار الى الآن من غير انكار احد ذلك:

وكذا كانوا يبعثون من يمنع منكراً، او يامر بالواجبات مثل اقامة الصلوات واخذ الزكوات من غير ان يروحوا بانفسهم، ولا ان يبعثوا الى ذلك كل احد يمكنه ذلك.

وكذا في تعليم سائر الواجبات والمحرمات، وذلك ظاهر من آثار الماضي وفعل المعاصرين، بل من فعله صلى الله عليه وآله واوصيائه صلوات الله عليهم اجمعين.

وعند في الدروس عدم الظن بقيام الغير مقامه على الاقوى، شرط من شرايط وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذا يظهر من المنتهى كما سيأتي.

وهذا يدل على كفاية مطلق الظن.

فتأمل، فان الادلة غير مقيدة به، وسقوط الواجب المحقق مطلق لظن

مشكل: نعم لا يبعد الظن المتقدم (١).

ولكن لا يسقط ذلك الواجب في نفس الامر الا بحصول المطلوب، او بعدم وجود شرط اخر من سائر شروطه، والاحتياط واضح فلا يترك مهما امكن.
وبالجملة: الظاهر ان الواجب (الوجوب خ ل) كفاً، لان الظاهر ان المقصود ابراز المطلوب من كتم العدم الى الوجود من أى فاعل كان، وليس الغرض متممًا بكونه عن فاعل معين ولهذا لو ارتفع عن نفسه لا يكلف الغير به.
فليس المراد وقوعه من مكلف مكلف، وانما يجب عليهم لتعلق الغرض بوجوده، وهو يحصل من الكل فكلفوا به لذلك، ومع الحصول لا يطلب من الغير وهو الواجب الكفاً.

وليس اكثر من ذلك موجودا في سائر الكفائيات.

بل في بعض أدلة هذا الواجب ما يشعر بالوجوب على البعض مثل «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (٢)
والامة واحد فصاعداً، ووردت به الرواية (٣) مستشهداً بقوله تعالى (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ) (٤) وغير ذلك، مثل نفي الوجوب عن مطلق الامة وإيجابه على بعضهم على ما سيجيء في الرواية، وهو علامة الوجوب الكفاً.

وان كان الحق ايضاً، ان الوجوب في الكفاً ايضاً على الكل.

الا ان في الايجاب على البعض اشعاراً بان المقصود يحصل بعمل البعض.

وان العلم بان الغير سيفعل الواجب الكفاً قبل فوت وقته كاف، وكذا

(١) اي المتقدم للعلم.

(٢) آل عمران: الآية ١٠٤.

(٣) الوسائل باب ٢، من ابواب الامر والنهي، وما ياسبها، قطعة من حديث ١ ولغظه (والامة واحد

فصاعد كما قال الله عز وجل: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ الْحَنِيفِ).

(٤) النحل: الآية ١٢٠.

وانما يجبان بشرط علمهما

فما نحن فيه، بل الظن المذكور ايضاً فيجوز التاخير هذا.
ووجه استثناء الامر بالمندوب عن وجوب الامر بالمعروف ظاهر، لانه
مندوب شرعاً ايضاً، اذ لا معنى لكون الامر بالمندوب واجباً ولا حراماً ومكروهاً،
بل ولا مباحاً.

قوله: (وانما يجبان بشرط علمهما) اشارة الى شرايط وجوب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر. وهي اربعة:

(الأول): علم الامر والنهي يكون المأمور مأموراً (١)، والمنكر منكراً، إما
بالدليل ان كان مجتهداً، او بالتقليد المعتبر ان كان مقلداً.

الظاهر ان الاحكاميات والعلميات لا يحتاج الى تقليد الخي وفتواه، بل في
المسائل الاجتهادية فقط: على تقدير القول بعدم جواز تقليد الميت.

و دليل اشتراط هذا الشرط، انه لا بد من تحقق كونها مأموراً ومنهياً
عندهما، ليتحقق كونه أمراً به وناهياً عنه: اذ لا يؤمر (بأمر خ ل) الا لكونه أمراً
بالمعروف، ولا ينهى الا لكونه ناهياً (نهي خ ل) عن المنكر: ولعدم لزوم الامر
بالمعروف والنهي عن المأمور.

قيل عليه: هذا ليس شرطاً للموجب بل لجواز الفعل اذ قد يجب بدونه:
مثل ان يعلم شاهدين، ان هنا مأموراً متروكاً ومنهياً مفعولاً في الجملة، وما نعرفهما،
فيجب ان يُعلمهما حتى لا يفعل غير المأمور.

قد يقال هناك ايضاً قد حصل الشرط، اذ قد يكون المراد به العلم في
الجملة، وان لم يكف ذلك للفعل، بل يجب له التحيين والتفصيل.

(١) مكّد في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة، والظاهر ان الصواب (كون المعروف معروفاً) كما في

المتن وغيره.

و تجوز التأثير

على انه قد يمنع وجوبه من دون العلم: قال في المنتهى: ولا خلاف في شرط العلم.

ويدل عليه الخبر ايضا كما سيجيىء.

فتأمل. فيه، اذ يقال: اشتراط العلم قد يؤل الى تعطيل الامر، اذ قد يترك الكل، لعدم العلم الذى هو شرط في الوجوب، فلا يجب على احد ولا يحصل المطلوب.

ويمكن ان يقال: لا يقع هذا بحكم الله، او لوجوب الاوامر وترك النواهي، فيحصل العلم لذلك، وحينئذ يحصل المطلوب.

او يقال: المراد بشرط الوجوب، شرطه المجامع للفعل: او انه اراد بشرطيته للوجوب، شرطيته لتحقيق الواجب مسامحة، لظهور ذلك، وأشار الى أنه لا يجوز قبل العلم والتعلم.

ثم ان الظاهر ايضاً عدم وجوب التعلم ايضاً، مع وجود من يعلم، وقدرته على الامر والنهي، مثل من لا يعلم، او اشد قدرة منه.

نعم: لو لم يكن عالم قادر كاف. مع وجود الجاهل كذلك منعدداً او منضياً، وعلم تحقق ترك الأمور وفعل المنكر مجملاً، وعلم وجوب الامر والنهي على الاجمال على الكل. يجب عليه التعلم على التفصيل لتحصيل الغرض، وهو نادر.

(الثاني): تجوز التأثير عند الأمر، فلو لم يجوز التأثير. عدماً او ظناً متاخماً للعدم ويحتمل الظن مطلقاً. قال (١) في المنتهى: لم يجب الامر، بل يجوز الفعل والترك معا.

قال في المنتهى يدل على هذين الشرطين ما روى عن ابي عبد الله

(١) جواب شرط لقوله فمن سره: فلو لم يجوز الخ.

واصرار الفاعل على المنهى، او خلاف المأمور

عليه السلام انه قال: إنما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، لا على الضعيف التقي لا يمتدى سبيلاً (١).

بعد رد وجوب الامر والمنهى على الامة جميعاً.

وهذه مع رواية مسعدة بن صدقة (٢) تدلان على اشتراط العلم وجواز التأثير، بل على نفي الضرر ايضاً، وهو الشرط الرابع. ويدر على الثاني والثالث رواية يحيى الطويل ايضاً (٣) ويكفي عدم الخلاف فيها.

(الثالث): اصرار فاعل المنهى عنه عليه، واصرار فاعل ترك المأمور به عليه كذلك (٤)، بمعنى انه اما ان يكون فاعلاً بالفعل، او يريد الفعل مرة بعد اخرى، ويحتمل الاكتفاء بكونه غير نادم لما فعل، سواء كان عازماً على العود ام لا؛ ويؤيده وجوب التوبة والتداعية؛ والاحوط الامر حينئذ، اذ الظاهر عدم التحريم قطعاً.

نعم قد يقال: الاصل عدم الوجوب، وليس بظاهر مع عدم الفعل مطلقاً خصوصاً مع عدم العزم.

نعم قد صرح بالتحريم - مع ظهور التداعية - في الدروس (٥) وغيره: ولكن قول المنهى والدروس: ولو ظهر اشارة الندم سقط الوجوب، مشعر

(١) الوسائل باب ٢، من ابواب الامر والمنهى وما يناسبها، قطعة من حديث ١.

(٢) قوله قدس سره. وهذه مع رواية مسعدة بن صدقة، اى يدل هذه للرواية وكلاهما رواية واحدة

ملاحظ (٣) الوسائل باب ٢، من ابواب الامر والمنهى وما يناسبها، حديث ٢.

(٤) هكذا، في جميع النسخ، والظاهر زيادة لفظة (كذلك).

(٥) فان في الدروس ما لعظة: ولولا من التلبس اشارة الندم حرم قطعاً، لاحظ ص ١٦٥ وقال في

المنهى: الثالث ان يكون المأمور والمنهى مصراً على الاستمرار، ولو ظهرت منه اشارة الاستتاع سقط الوجوب، لاحظ ص ١٩٣ صعيداً لعظة (والدروس) في قوله قدس سره: (ولكن قول المنهى والدروس) رائدة.

وانتفاء الضرر عنه وعن ماله وعن اخوانه

بعدم السقوط ما لم تظهر الندامة، وصريح في السقوط بمجرد ظهور الامارة.
وذلك غير بعيد، للاصل، وعدم ظهور الوجوب، الا مع الاصرار المعلوم،
فلا يضر كون الامارة علامة ضعيفة، فيشكل السقوط بها، كما قال في شرح الشرايع.
ولولا توهم الاجماع، لكان القول بعدم الوجوب مع عدم الفعل مطلقاً
متوجهاً، اذ ليس هنا الا العزم على فعل حرام.

وحرمة ذلك غير ظاهر، اذ قد نوقش في تحريمه فكيف في وجوب النهي عن
ذلك، ولكن وجوب التوبة مؤيد للتحريم، ولو ثبت وجوب الامر بها ايضاً لكان
الامر والنهي مع العزم، بل مع عدم ظهور الندامة، موجهاً.

ولكن ظاهر كلامهم خال عن ذلك، غير ان الامر والنهي في صورة
العدم، على عدم الفعل مرة اخرى، لا على الترك لحصوله حينئذٍ: ويحتمل حينئذٍ
وجوب تكليفه بترك العزم على العود بالتوبة (١).

فتأمل فانه ما ذكره احد على ما رايت: والذي يظهر انهم كانوا يكتفون
بترك المنكر مثلاً، وما نقل تكليفهم احداً بالتوبة، بل بمجرد الترك كانوا يخلون
سبيله: وكذا في الامر بالمعروف فانهم كانوا يتركون بارتكابه فقط.

فلعل اصل العدم، او عدم العزم، دليله، وان التزامه امر قلمي بيه وبين
الله، وانه ما علم الوجوب الا بالامر بالمعروف الظاهر ونهى المنكر كذلك بالاجماع،
وغيره منقضى بالاصل.

ويمكن ان يقال: التوبة معروفة وتركها منكر، وهو معلوم في مرتكب
حرام، فيبقى الامر والنهي، فتأمل.

(الرابع): انتفاء الضرر عنه وعن ماله وعن اخوانه.

(١) في السح المخطوطة التي عندها (و بالتوبة) وحينئذ يكون عطفاً على قوله: (تركه).

و يجبان بالقلب أولاً مطلقاً، اذا عرف الانتزاع باظهار الكراهية، او بضرب من الاعراض والمجر.

معلوم اشتراطه بعدم حصول ضرر لنفسه او لماله او لأحد من المؤمنين بل المسلمين كذلك، قاله في المنتهى.

لانه قبيح، و الصرر ايضاً قبيح، و دفع القبيح بالقبيح، قبيح؛ و وجوب ادخال الضرر على نفسه او المسلمين لدفع حرام غير ظاهر، وان فرض كونه اقل من الاول؛ والظاهر عدم الخلاف فيه ايضاً؛ وتدل عليه الاخبار ايضاً (١).

و كذا في كون الاول و الاخيرين شرطين للجواز، فبدونها بحرمان، وصرح بذلك البعض.

ولكن اذا كان الضرر قليلاً، غير معلوم تحريمه لذلك، فتأمل.

و اذا كان الثاني شرطاً للوجوب، فبدونه ايضاً يجوز.

ولكن ينبغي الترك اذا علم عدم التأثير، لانه عبث، ولما في الرواية: انه لا ينبغي للمؤمن ان يذل (٢) يعني لا يتعرض لما لا يطيق.

نعم لا يبعد استحبابه مع احتمال التأثير مع ظن عدمه، ان كان مسقطاً للوجوب، لاحتمال حصول نفع، فتأمل.

ثم اعلم ان المصنف قال في المنتهى: جعل الاصحاب كل هذا شرطاً لمراتب الامر والنهي، وينبغي جعل الثاني شرطاً لغير الانتكاز بالقلب، وهو ظاهر، وينبغي كون الرابع كذلك، بل الكل كذلك كما سيجيى.

قوله: (و يجبان بالقلب الخ) اشارة الى مراتب الامر والانتكاز: وهي

ثلاثة.

(١) الوسائل، باب ٢، من ابواب الامر والنهي، وما يناسبهما من ارجح.

(٢) الوسائل، ابواب الامر والنهي من كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، باب ١٣،

الحديث ١-٢. ولاحظ عوالي اللئالي، ج ٣، ص ١٩٦، للحديث ٣٣.

(الاولى) بالقلب، مع اظهار ما يدل على ارادته وطلبه ترك المنكر من فاعله وفعل المأمور من تاركه، بان يظهر الكراهة في وجهه، أو لا يتكلم معه، أو يُقرص عنه بوجه (بوجهه - ظ) حين التكلم، أو يهجر.

و بالجملة يفعل من غير تصريح باللسان واليد، ما يدل على منعه مما فيه، ويختصر على ذلك، ان كان يحصل الزجر بذلك، والا ينتقل الى المرتبة الثانية.

و الحاصل ان المرتبة الاولى بالحقيقة، هو اظهار الكراهة على النحو الذي تقدم: ويجب ارادة ايجاد المعروف وترك المنكر وعدم الرضا بعدم الاول وفعل الثاني بالقلب، مع اعتقاد قبورها مطلقاً: أي في جميع هذه المراتب الأربع (١).

لعل هذا هو المراد بجعلهم اول المراتب، القلب مطلقاً، لا جملة قلباً فقط، سواء وجد الشرايط أم لا كما هو الظاهر، وفهمه البعض (٢).

و هو فاسد، لان الاعتقاد القلبي ليس بأمر ولا نهي، فكيف يجعل من اول مراتبه، لانه قد اشترط فيهما شرايط فكيف يجعل اول المراتب غير مشروط بها.

(١) قوله قدس سره. المراتب الأربع، اشارة الى ما تقدم من قوله: بان تظهر الكراهة الى قوله: أو يهجر، وهي اظهار الكراهة بالوجه، وعدم التكلم، والامراض، والهجور.

(٢) الظاهر ان المراد من البعض هو الشهيد قدس سره في المسالك، فانما سبب قل عبارته فيها.

قال: اعلم ان الانكار القلبي يطلق في كلامهم على معنيين، احدهما ايجاد كراهة المنكر في القلب، بان يعتقد وجوب التروك وتعميم المفعول مع كراهته للواقع، والثاني الامراض عن فاعل المنكر واظهار الكراهة له بسبب ارتكابه، ونسبى الاول يجب على كل مكلف لانه من مقتضى الايمان واحكامه سواء كان هناك منكر واقع أم لا، وسواء جوزه التأثير أم لا، الا ان هذا المعنى لا يكاد يدخل في معنى الأمر بالمعروف، ولا النهي عن المنكر لانتفاء طلب الفعل أو التروك، ولا طلب في هذا المعنى، فلا يمد معتقده لأمراً ولا ناهياً، بخلاف المعنى الثاني فان الانكار والطلب يتحققان في ضمنه، ووجوبه مشروط بالشرايط المذكورة، لانه يظهر عن فاعله حتى ويجرى فيه خوف سرور وعنده. ومن هذا يحتمل أن المعنى الاول لا يدخل في اطلاق قوله. (ولا يجب النهي ما لم يستكمل شروطاً أربعة) المسالك، ج ١، كتاب الجهاد، في قتال اهل البغي، ص ١٦١.

ولانه لا يعقل اشتراط عدم الضرر ولا التأثير والاضرار بالنسبة الى المرتبة الاولى، بل ولا يعقل شرط العلم ايضا، فانها عين العلم بكونه مأمورا ومنهيا. والعجب انه اعترض بان (مطلقا) يقتضى عدم الاشتراط، وليس كذلك، لانه لا سبيل الى وجوب الانكار لما لا يعلم المنكر كونه منكرا، مع قوله: ان مجرد (١) الانكار القلبي ليس امرا زائداً على العلم بكونه مأموراً ومنهياً. وبان قوله (مطلقا) يقتضى كون مجرد الانكار القلبي من غير قيد، مرتبة، مع انه قيده بقوله: باظهار الكراهة، لان رفعها ظاهراً، وورود ما ذكرناه أوضح. والكل مندفع بما ذكرت من المراد (٢):

و يؤيده ظهور فساد ظاهره، وضم قوله بـ «اظهار»، وان كانت العبارة لا يخلو عن مسامحة: والامر في ذلك حين اذا علم المراد.

وينبغي الملاحظة في مراتب هذه المرتبة كما في الاخيرتين كما سيجىء، فيرتكب الاسهل والادنى فالاعلى.

اما دليله فكانه الاجماع والعقل والنقل، مثل رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله ان نلقى اهل المعاصي بوجوه مكفهرة (٣) (٤)

ورواية يحيى الطويل عن ابي عبد الله عليه السلام قال حسب المؤمن غيرا

(١) هكذا في جميع النسخ الموجودة، ولعل الصواب زيادة لفظ (اللام).

(٢) وهو قوله قلنس سره: وفعل هذا هو المراد بجهلهم اول المراتب.

(٣) وفي الحديث: اذا لقيت الكافر فائقه بوجه مكفر، قيل: المكفره للتعيس الذي لا طلاقة فيه، وقد

اكفره الرجل اذا عيس، يقول: لا تلقه بوجه منسط، تاج المروس، ج ٣، فصل الكفاف من باب الراء،

ص ٥٢٨.

(٤) الوسائل، باب ٦، من ابواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث ١.

و باللسان إذا عرف الافتقار الى الاستخفاف باللفظ، وباليدين إذا عرف الحاجة الى الضرب.
ولو افتقر الى الجراح أو القتل، افتقر الى اذن الامام على رأى

(عز) اذا رأى منكراً ان يعلم الله عزوجل من قلبه انكاره (١).
قوله: (وباللسان اذا عرف الافتقار الخ) اى الثانية: الانكار باللسان، والثالثة باليد.

قال في الدروس: وطريق الامر والنهي التدرج: فالاعراض، ثم الكلام اللين، ثم الخش، ثم الاحسن، ثم الضرب الغير المبرح، ثم المبرح (٢).
وينبغي ان يكون الاعراض بحيث لا يغيظ، ولا يكون اذع من الكلام اللين، والا فهو مؤخر عنه: وهو ظاهر؛ والحال متفاوت بالنسبة الى الاشخاص والاحوال.

قوله: (ولو افتقر الى الجراح أو القتل افتقر الى اذن الامام على رأى) هذا هو المشهور ويشعر ما نقل - في المنهى عن الشيخ - بالاجماع، ونقل الجوار بغير اذنه عن السيد المرتضى والشيخ في التبيان ايضاً وقال: وهو عندى قوى.

ودليل السيد: ان المنع عن المنكر واجب مهما امكن مع الشرايط، والجرح والقتل مرتب على المنع والدفع، لا انه مقصود اصالة، والموقوف على اذنه هو الذي يكون مقصوداً بالذات مثل الحدود والتعزيرات، لا الذى يحصل بالعرض بسبب الدفاع مثل الدفع عن المال والنفس الذى يؤل الى الجرح.

هذا صحيح لو سلم وجوب المنع بمهما امكن مع الشرايط، والدليل عليه غير واضح، ودليل الامر والنهي لا يدل عليه، لان الجرح والقتل ليسا بامر ولا نهى،

(١) الوسائل، باب ٥، من ابواب الامر والنهي وما يناسبها، حديث ١.

(٢) وضرب مبرح بكسر الراء، اى شاق (بمعنى البحرى).

ودلالة دليلها على اكثر من ذلك غير ظاهر.

وليس العقل مستقلاً بحيث يجد قبح المنكر الواقع وحسن الجرح والقتل لدفعه.

والاصل عدم الوجوب، بل لا يجوز الايلاء الا بدليل شرعي لقبحه عقلاً وشرعاً، بل لو لم يكن جوازهما بالضرب اجماعياً، لكان القول بجواز مطلق الضرب بمجرد ادلتها المذكورة، مشكلاً.

ويمكن الاستدلال على مذهب السيد: بأنه لو لم يكن ذلك، يلزم كثرة الفساد في زمان لغيبة، لأمن الناس من الجرح والقتل.

وقد يمنع فان الضرب ونحوه مانع (مع خ ل) من ان الحد ممنوع من غير لزوم محذور، مع أن موجه اكثر فساداً لتعلقه بالنفس والبضع والمال.

ويمكن تجويز القصاص من بين الحدود كما صرح به البعض، وان قال المصنف بعدمه ايضاً، وسيجيء في باب الحدود.

وقد عدم مما تقدم سبب الخلاف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا أدى الى القتل والجرح وعدمه في الحدود، لكونه مقصوداً بالذات فيناط بالامام، والجرح والقتل فيها ليسا بالذات بل بالتبع ولاجل الدفاع، فتأمل.

ولعل في بعض الروايات اشارة الى عدمها بمها امكن مثل رواية يحيى الطويل المتقدمة (١) وما روى في نزول (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَآهْلِيكُمْ نَاراً) (٢) (٣).

وفي بعضها اشارة اليها مها امكن: مثل ما في رواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام: ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الاتيياء ومنهاج الصالحاء،

(١) الوسائل، باب ٢ من ابواب الامر والنهي وما يناسبها، حديث ٢. (٢) سورة التحريم الآية ٦

(٣) تفسير البرهان: ج ٤، ص ٣٥٤، حديث ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ وفي الوسائل، باب ٩ من ابواب الامر

والنهي، وما يناسبها، فراجع.

ولا تقام الحدود الا باذنه. و يجوز اقامتها على المملوك . قيل و
على الولد والزوجة.

فريضة عظيمة بها تقام العرائض، وتأمين المذاهب، وتحمل المكاسب وترد المظالم،
ونعمر الارض، ويتصنف من الاعداء، ويستقيم الامر، فانكروا بقلوبكم، والفظلوا
بالسنتكم، وصكوا بها جباههم، ولا تحافوا في الله لومة لائم، (الى قوله):
فجاهدوهم بابدانكم، وابغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطانا ولا باغين مالا، ولا
مريدين بالظلم ظفرا، حتى يفيئوا الى امر الله، ويمضوا على طاعته (١).

قال: (ابو حفص - يب) واوحى الله الى شعيب النبي عليه السلام اني
معذب من قومك مائة ألف، أربعين ألفاً من شرارهم وستين ألفاً من خيارهم فقال
يا رب هؤلاء الاشرار، فما بال الاخيار؟ فاوحى الله عز وجل اليه داهنوا اهل
المعاصي ولم يفضبوا لبعضي (٢).

وروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال: من ترك انكار المنكر بقلبه
ولسانه ويده فهو ميت بين الاحياء (٣).

وعن الصادق عليه السلام انه قال لقوم من اصحابه انه قد حق لي ان آخذ
البرئ منكم بالنقيم (بالشقي خ ل) فكيف لا يحق لي ذلك وانتم يبلغكم عن الرجل
مكم لقيح فلا تنكروا عليه ولا تهجروا ولا تؤذوه حتى يتركه (٤).
فيها دلالة على وجوب المهاجرة عن الفاسق فافهم، والدلالة غير بعيدة في
بعضها، لكن الصحة غير واضحة.

قوله: (ولا تقام الحدود الخ) الظاهر ان المراد بالمملوك اعصم من العبد

(١) الوسائل، باب ١، من ابواب الامر والنهي وما يناسبها قطعة من حديث ٦ ونقل ديله في باب ٣،

من الابواب حديث ١. (٢) الوسائل باب ٨ من ابواب الامر والنهي، وما يناسبها، حديث ١

(٣) الوسائل باب ٣، من ابواب الامر والنهي، وما يناسبها، حديث ٤.

(٤) الوسائل باب ٧، من ابواب الامر والنهي، وما يناسبها، حديث ٤.

والامة، وان جواز اقامته عليه بغير الاذن حال الغيبة، لا حال الظهور كما يفهم من
المنتهى، ومع عدم ثبوت الموجب بالبينة الشرعية، بل بالاقرار ان لم يكن المالك
بجتهاد، والاجاز مع ثبوته بالبينة ايضاً، لانه حصل شرط العمل بالبينة حيث هو
الثبوت عند المحاكم.

و الظاهر عدم الخلاف في عدم جواز اقامة الحدود الا باذنه عليه السلام
وجواز الاقامة على المملوك .

قال في المنتهى : لا يجوز لاحد اقامة الحدود الا للامام عليه السلام او من
نصبه لها، ولا يجوز لاحد سواهما اقامتها على حال، وقد رخص في حال العيبة ان يقيم
الانسان الحد على مملوكه اذا لم يخف في ذلك ضرراً على نفسه وماله وغيره من
المؤمنين وامن بوائق الظالمين.

وقال الشيخ رحمه الله رخص ايضاً حال العيبة اقامة الحدود على ولده
وزوجته اذا امن الضرر.

ومنع ابن ادريس ذلك وسلمه في العبد، وقد روى الشيخ عن حفص بن
غياث قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت: من يقيم الحدود؟ السلطان، او
القاضي؟ فقال: اقامة الحدود الى من اليه الحكم (١).

اذا ثبت هذا هل يجوز للفقهاء، اقامة الحدود في حال الغيبة؟ جزم به
الشيخان عملاً بهذه الرواية: وعدي في ذلك توقف (٢).

لعل وجه التوقف عدم صحتها: مع احتمال ارادة الامام ممن اليه الحكم،
كما هو المتبادر، او التقية حيث ماصرح عليه السلام بحواب السؤال صريحاً.

(١) لوسائل كتاب القضاء. باب ٣٩ من ابواب كييف الحكم واحكام الدعوى، حيث ٩.

(٢) بل ها كلام المنتهى لاحظ، ص ٩٩٤.

و للفقهاء الجامع لشرايط الافتاء. -وهى العدالة. و المعرفة
بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية- اقامتها، والحكم بين الناس
بمذهب اهل الحق.

والأصل دليل قوى.

و الطاهر عدم الفرق بين الزوجة والولد: لانه ان عمل بها -وحمل من اليه
الحكم على الحاكم مطلقا- يدل على جواز ذلك للحاكم مطلقا على غيرهما ايضا،
والا فلا يجوز عليها ايضا، وان كان حاكما، لعدم الدليل.

ويمكن استثناء جواز القصاص، بل لا يكون داخلا في الحدود، فان الحد
غير القصاص، وسيجيء ان شاء الله.

قوله: (وللفقيه الجامع لشرايط الافتاء الخ) اشارة اجمالية الى شرايط
الاجتهاد واجراء الاحكام، واقامة الحدود للمجتهد: وتفصيلها معلوم من المفصلات
فروعا واصولا.

الظاهر انه لا خلاف في جواز الفتوى، والحكم له، بل في وجوبها عليه.
و يؤيده مقبولة عمر بن حنظلة (١) وابي خديجة (٢) فلا يضر عدم صحة
السند، للقبول والجبر.

واما جواز اقامة الحدود له: فقد مر توقف المصنف في المنتهى لما مر: وان
قال بعد ذلك في مسألة اخرى: وهو- اى جواز اقامة الحدود للفقهاء- قوى عدى،
ودليله رواية حفص المتقدمة (٣): والافضاء الى الفساد لو لم يُجَوِّز.

وقد مر ما في الاستدلال برواية حفص من وجه (٤)، توقفه في المنتهى: وقد

(١) الوسائل، كتاب القضاء، باب ١ من ابواب صفات القاضى حديث ٤، وباب ١١، من هذه
الابواب، حديث ١. (٢) الوسائل، كتاب القضاء، باب ١ من ابواب صفات القاضى، حديث ٥.

(٣) الوسائل، كتاب القضاء باب ٣٦، من ابواب كيفية الحكم واحكام الدوى حديث ١

(٤) وهو عدم صحة السند، واحتمال الامام من «مضى اليه الحكم».

يمنع الافضاء الى الفساد، فتأمل.

لعل في رواية عمر بن حنظلة وابي خديجة اشارة اليهم (١)، لتفويضهم الحكم اليه وجعلهم حاكما، فكانه يشمل اقامة الحدود، فافهم.

ثم ان الظاهر جواز ما يجوز للمجتهد الكل، للجزء: اذ الظاهر جواز التجزى كما هو مذهب المصنف وبعض المحققين: ودليله مذكور في محله.

وفي رواية ابي خديجة قال: قال لي ابو عبد الله عليه السلام اياكم ان يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور، ولكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم فاني قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه (٢) - اشارة اليه.

وكذا العمل بقول الميت عند عدم الحى اصلا، والا يلزم الحرج والضيق لمنفبان عقلا ونقلا: وللاستصحاب: ولتحقق الحكم وحصوله من الدليل، ولم يتغير بموت المستدل ولا حصل للمقلد علم بان الامر الفلاني واجب، ولا يصلح لدفعه الا عدم آخر. وليس، مع عدم دليل صالح للمنع، اذ ككل ما قيل، مدخول بدخل ظاهر.

و لظاهر ان الخلاف طاهر كما صرح به في الذكرى والجمعرية وكتب الاصول: وليس بمعلوم كون المخالف، مخالفا (٣) ليعمد ذلك عن الذكرى المخصوص ببيان مسائل الاصحاب، وعدم اختصاص دليل الطرفين بالمخالف.

ولكن مع ذلك لا تحصل الراحة به، لعدم ظهور المجتهد العدل الاعلم، مع العلم بالتمت بينهم، ووجود الخلاف في تعيين العمل بقول الاعلم مع العلم بالتفاوت بينهم ووجود الخلاف في تعيين العمل بقول الأعلم وتعدد اقوله، مع عدم العلم بالمتأخر.

(١) هكذا في النسخ، ولعل الصواب (اليه). (٢) تقدم آتيا. (٣) اى مخالفا في المذهب.

ويمكن الخروج عن ذلك، بعدم القول خصوصاً مع عدم إمكان التمين،
ولوجوب وجود الحاكم، وقد نقل عدم جواز الحكم لغيره اجماعاً.
لكن نقل عن ابن فهد جواز الحكم والاحلاف والا ثبات بالبينة وسائر
خصايص الحكم ايضاً، لفتية - مع عدم انصافه بشرايط الفتوى - عند تعذره.
ولا يبعد ذلك ايضاً لبعض ما تقدم في القول بجواز الفتوى لعميت،
ولعموم بعض الاخبار مثل ما في صحيحة ابي بصير عن ابي عبدالله
عليه السلام انه قال: ايما رجل كان بينه وبين اخ له ممارسة في حق فدعاه الى رجل
من اخوانه ليحكم بينه وبينه قاي (١) الخبر.
وما في رواية اخرى: رجل قضى بالحق وهو يعلم، فهو في الجنة (٢)
فتأمل.

بل نقل ذلك عن قواعد الشهيد رحمه الله الا انه يبعد خلو الزمان عن مجتهد
الجزء.

ولا ينبغي الشك في جواز العمل بقوله، بل وجوبه مع عدم مجتهد الكل.
وظاهر رواية ابي خديجة ايضاً هو عدم اشتراط الكل، حيث يفهم جواز
الحكم بالعلم ببعض، فتأمل.
نعم التخصير في بذل الجهد والطاقة في استخراج الفروع من الاصول
بالفعل وفي شرايط العمل بقوله واقع، لا في تحصيل اصل القوة، فانها حاصلة في
كثير من الناس على ما يرى.

(١) الوسائل، كتاب القضاء، باب ١٤، من ابواب صفات القاضى قطعة من حديث ٢ وتمام الحديث
(عائى لا ان يرانعه الى هؤلاء، كان منزلة الدين قال الله تعالى، اَلَمْ نَرْسُلْكَ بِالْبَيِّنَاتِ لَعَلَّكُمْ تَرْجِعُونَ) كان منزلة الدين قال الله تعالى، اَلَمْ نَرْسُلْكَ بِالْبَيِّنَاتِ لَعَلَّكُمْ تَرْجِعُونَ
ليت و ما اُتْرِك مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ اَنْ يَتَحَاكَمُوا اِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ اُمرُوا اَنْ يَكْفُرُوا بِهِ اَلَا يَعْلَمُونَ
(٢) الوسائل كتاب القضاء، باب ١٢، من ابواب صفات القاضى قطعة من حديث ٥٩.

و يجب على الناس مساعدته على ذلك و الترافع اليه: و المؤثر لغيره ظالم.

ولا يحل الحكم والافتاء لغير جامع الشرايط.
ولا يكفيه فتوى العلماء، ولا تقليد المتقدمين
فان الميت لا يحل تقليده، وان كان مجتهدا.

و تحقيق هذه المسائل يحتاج الى بسط ومعلوم من الاصول ويستدعى ذلك افرادها برسالة ولهذا وقع الاختصار على هذا المقدار من الاجال.
قوله: (و يجب على الناس مساعدته الخ) لعله لا خلاف فيه. ولانه معونة على البر، وداخل في الامر بالمعروف.
و وجوب الترافع اليه، والتحرير الى غيره، ظاهر متفق عليه: ومدلول الاخبار (١). وكذا عدم جواز الحكم والافتاء لغير المجتهد.
و معلوم ايضا عدم جواز الفتوى بتقليد الميت: ولكن لا يجوز تنقيد الحي ايضا.

و اما عدم جواز تقليد الميت مطلقا، فهو مذهب الاكثر وقد مر البحث فيه، فتأمل.

و الفرق بين الحكم والفتوى: ان الاول انشاء امر جزئي، لا كلي، في واقعة بحيث لا يتعدى الى مثلها، بل يحتاج الى انشاء حكم اخر، فان الحكم لا يتعدى: بخلاف الفتوى، فانه يتعدى ان كان كليا.

و على تقدير كونه جزئيا، يتعدى مع المساوات: مثل قوله لريد: ان الحدث يبطل صلاتك، ويبطل صلاة عمرو ايضا بالحدث، بمحض ذلك البيان، من غير حاجة الى قوله لعمرو، مع العلم بعدم الفرق.

(١) الوسائل: كتاب القضاء، باب ١، من ابواب صفات القاضي مراجع.

و الوالى من قبل الجائر اذا تمكن من اقامة الحدود، قيل جازله

قوله: (والوالى من قبل الجائر الخ) نقل ذلك في المنتهى رواية عن نهاية الشيخ: ومنع ابن ادريس ذلك (١).

ويمكن حلها على المجتهد، فيجوز له، بل يجب: هذا مع عدم اضطراب الجائر له على ذلك: واما معه، فالظاهر انه اجماعى، ولا نزاع فيه.

و كذا في وجوب عدم تعذبه عن الحق مهما امكن، ثم الفتوى والحكم بمذهب اهل الخلاف من المسلمين لا غير، وعدمها اذا كان قتلا: وفي الجرح خلاف، لصدق الدماء عليه، مع عموم: لا تقيّة في الدماء (٢) في الرواية، وهو بعيد فتأمل.

بقى في العبارة شيء: وهو ان الوالى ان كان مجتهدا، فلا ينبغي التردد في جوازه، وان كان باعتبار الخلاف في اقامة الحدود، فلا يليق من المصنف، فانه يجوز اقامة الحدود، وان كان غيره، فلا يناسب التردد في عدم الجواز ما لم يضطر.

(١) عبارة النهاية هكذا (ومن استحلّفه سلطان عالم على قوم وجعل اليه اقامة الحدود، حازره ان يقيمها عليهم على النكاح ويمتدّ انه انما يجعل ذلك بادن سلطان الحق لا بادن سلطان الجور الخ النهاية، ص ٣٠١ وقال في السرائر بعد نقل عبارة النهاية ما هذا لفظه (والاول في الدبّة ترك العمل بهذه الرواية، بل الوجه دلت: فان محمد بن ادريس مصنف هذا الكتاب: والرواية التي لورد هاشبنا ابو جعفر في نهايته قد اعتدنا له فيما يورده في هذا الكتاب، انعى النهاية في عدة مواضع وقلنا انه يورده ايرادا من طريق اخر، لا اعتقادا من جهة اعتنا والنظر، لان الاجماع حاصل منقذ من اصحابنا ومن المسلمين جميعا انه لا يجوز اقامة الحدود ولا التعاطب بها الا الائمة والحكم القاطنون بادنهم في ذلك قاطبا غيرهم فلا يجوز له التصرص بها على حال ولا يرجع عن هذا الاجماع بحبار الآحاد بل باجماع مثله او كتاب الله تعالى او سنة متواترة مقطوع بها الى اخره، السرائر، في الامر بالمعروف، ص ١٦٦).

وقال في المنتهى، ج ٢، ص ١٦٤ بعد نقل روايه الشيخ في النهاية ومنع ابن ادريس ما لفظه (وهو ولى لما ثبت انه لا يجوز لاحد غير الامام او من ادّعى له الامام اقامة الحدود (الى اخره).

(٢) الوسائل، باب ٣١، من ابواب الامر والنهي وما يجاسبها، حديث ١-٢. وكلف الحديث (عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام. انما جعل التقيّة ليحفظ بها الدم فاذا بلغ الدم فلا تقيّة).

معتقداً نيابة الامام، و الاحوط المنع من اقامة الحدود: اما لو اضطره السلطان جاز الا في القتل: ولو اكرهه على الحكم بمذهب اهل الخلاف جاز الا في القتل.

ولا يناسب قوله: (معتقدا نيابة الامام) ويمكن ان يكون مجتهدا، ويكون النزاع والتردد من جهة الاخذ من الجائر والسعي فيه، لانه مشعر بحقيقته واستحقاقه لذلك وان اعتقد الوالى عدمه وانه نيابة للامام، ولكن لا ينبغي ذلك مع وجود غيره، وعدم فساد بترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بتعطيل الأحكام.

تم الجزء السابع من كتاب مجمع الفائدة والبرهان
في «شرح إرشاد الأذهان»
حسب تجزئتنا، ويتلوه - إن شاء الله - الجزء الثامن
من أول «كتاب المتاجر»
والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
في شوال المكرم ١٤٢٩
من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف الشاء
والتحية

الحاج آغا مجتبی المراقی الحاج الشيخ علي بناء الاشتهادي

الحاج آغا حسين اليزدي الاصفهاني

حفا الله عنهم

بحق النبي وآله ائمتهم صلوات الله عليهم

فهرس ما في هذا الجزء

المقام الثاني في باقي المحظورات

«النساء»

٣	فساد الحج أو العمرة بالجماع عالماً عامداً قبلاً أو دبراً
٣	وجوب الافتراق بين الزوجين إذا بلغا الموضع
	هل يجب الحج من قابل أم يسقط؟ وعلى تقدير عدم السقوط فهل الواجب
٦	الحج الأول أم القابل؟
٧	هل يستحق الأجير الاجرة بالحج الفاسد؟
٨	هل يجب التفريق في هذا الحج الفاسد أم في القضاء؟ وبيان نهاية الافتراق
٩	حكم ما إذا لم يجد البدنه في كفارة الجماع
١١	هل يعتبر الامناء في فساد الحج بالجماع؟
١١	هل يلحق الزنا واللواط بالجماع؟
١١	يعتبر في الفساد بالجماع كون الجماع اختياراً
١٢	وحوب البدنة بالاستمناء أيضاً، وهل يفسد الحج أيضاً؟ قولان
١٤	حكم مالو جامعته أمته محلاً وهي محرمة بإدنه
١٦	حكم مالو جامع قبل طواف الزيارة
١٧	حكم مالو جامع وقد طاف للنساء ثلاثة أشواط أو خمسة أو أربعة
١٩	حكم مالو جامع بين الثلاث والخمس
٢٢	حكم مالو جامع قبل سمي العمرة في إحرامها
٢٤	هل يجب إتمام العمرة الفاسدة؟
٢٤	حكم مالو جامع في العمرة المتمتع بها

- ٢٥ وجوب ليلته بالإمناء بسبب النظر الى غير أهله
 ٢٧ عدم وجوب شيء لو مشها بشهوة مطلقاً
 ٢٧ حكم مالوقبها بشهوة أو بغيرها
 ٢٨ لو أمتنى بملاعبة فجزور
 ٢٨ حكم مالواستمع على المجامع أو سمع
 ٢٩ حكم مالوعقد المحرم على المحرمة

«الطيب»

- ٣١ وجوب الكفارة على المحرم بالتطيب مطلقاً إذا كان عالماً عامداً
 ٣١ وجوب الدم عليه بالتطيب
 ٣٣ جواز إزالة الطيب بل وجوبه إذا استعمل
 ٣٤ جواز خدق الكعبة
 ٣٤ جواز أكل الفواكه وإن كان لها رائحة طيبة
 ٣٤ عدم جواز استعمال الأدهان الطيبة

«قص الأظفار»

- ٣٥ كفارة قص كل ظفر مرة وحكم مجموع أظفار يديه ورجليه
 ٣٧ لو أفتى بالإدناء فعلى المفتي شاة
 ٣٨ عدم الفرق في المفتي بين كونه أهلاً للافتاء وعدمه مُحلاً أو محرماً

«الخيط»

- ٣٨ في لبس الخيط دم ابتداء واستدامة

- ٣٨ عدم تعدد الدم بالاستدامة
 ٣٩ حكم التعدد بتعدد اللبس دفعة
 ٣٩ هل يجب الدم عند الاضطرار الى اللبس؟

«حلق الشعر»

- ٤٠ كفارة حلق الشعر
 ٤١ عدم وجوب كفارة للحلق سهواً أو جهلاً
 ٤٤ هل يجب شيء لسقوط شيء عن رأسه أو لحيته؟
 ٤٥ لافرق بين شعر الرأس وشعر سائر الجسد
 ٤٥ كفارة نتف الابط الواحد أو الا بطين

«التظليل»

- ٤٧ وجوب الكفارة على من ظلل سائراً
 ٤٩ جواز التظليل تكليفاً ولو مع الكفارة
 ٥٠ كفارة تغطيه الرأس
 ٥١ الاذن من الرأس في هذا الحكم
 ٥١ حكم التغطية حال الضرورة
 ٥١ حكم تكرار التغطية
 ٥٢ وجوب الكفارة لقطع الضرس مع عدم الاحتياج
 ٥٣ حكم الحجامه أو الفصد
 ٥٤ كفارة الجدال كاذباً وصادقاً ووجوب التوبة
 ٥٨ كفارة قلع الشجرة الكبيرة أو الصغيرة

- ٥٩ عدم وجوب الكفارة في قلع الحشيش وإن أثم
 ٥٩ إذا تعددت أسباب الكفارة هل تتعدّد؟
 ٦٠ سقوط الكفارة عن الجاهل والناسي والمجنون في غير الصيد
 ٦٠ حكم مالواكل المحرم مالا يحمل له

المقصد الثاني في الطواف

- ٦٢ غير طواف النساء ركن يبطل الحج بتركه عمداً
 ٦٤ وجوب قضاء الطواف مع الامكان والاستتابة مع التعذر
 ٦٥ جواز الاستتابة لناسي طواف النساء
 ٦٥ حكم قضاء طواف النساء عن الميت
 ٦٥ هل يعتبر اذن الولي في قضاء الطواف عن الميت؟
 ٦٧ في أي زمان يتحقق به ترك الطواف؟

مقدمات الطواف

- ٦٨ (١) الطهارة من الحدث
 ٦٩ (٢) إزالة النجاسة عن الثوب والبدن
 ٧٢ الدم المعفو في الصلاة معفو في الطواف المنتوب
 ٧٢ (٣) الستر
 ٧٣ (٤) الختان في الرجل
 ٧٤ (٥) النية
 ٧٤ (٦) البدأة بالحجر والحتم به
 ٧٨ (٧) كون الطواف سبعة أشواط

- ٧٩ وجوب إدخال الحجر في المطاف
 ٨١ عدم كفاية الطواف في الحجر
 ٨١ حكم الجاهل في مسألة الحجر
 ٨٢ حكم الناسي في مسألة الحجر
 ٨٣ في كل مورد يعيد الطواف هل هو محرم بالنسبة الى ما يحل إلا بالطواف؟
 ٨٥ (٨) إخراج المقام
 ٨٧ وجوب صلاة ركعتين عقب الطواف
 ٩٠ وجوب لاعادة على من صلى ركعتي الطواف في غير المقام وعلى الناسي
 ٩٣ هل يجوز فعلها خلف المقام الحقيقي مطلقاً؟
 ٩٤ وجوب فعل ركعتي الطواف ولو بعد الشروع في السعي عليه أو على وليه؟

جملۃ من الآداب

- ٩٥ (١) استحباب الفسل
 ٩٨ (٢) مضع الاذخر
 ٩٨ (٣) دخولها من أعلاها حافياً
 ٩٩ (٤) الفسل لدخول المسجد الحرام
 ٩٩ (٥) الوقوف عند الحجر والصلاة على النبي (ص)
 ١٠٠ (٦ و ٨) الدعاء، الاستلام، التقبيل
 ١٠٢ (٩) الرمل ثلاثاً والسعي أربعاً
 ١٠٤ (١٠) التزام المستجار وكيفيته
 ١٠٤ (١١) التزام الأركان خصوصاً العراقي واليماني
 ١٠٦ (١٢) الطواف ثلاثمائة وستين طوافاً أو شوطاً
 ١٠٧ (١٣) التذاني من البيت

- ١٠٧ كراهة الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة
 ١٠٧ كراهة الزيادة في طواف النافلة
 ١٠٨ حرمة الزيادة على سبعة أشواط في الطواف الواجب وحكم ما إذا زاد سهواً
 ١١٣ حكم ما إذا طاف في النجس عالماً أو غير عالم
 ١١٤ حكم ما إذا نقص عدد الطواف أو قطعه لدخول البيت
 ١١٨ جواز البناء في الفريضة إذا قطعها لصلاة فريضة
 ١١٩ حكم ما لو ذكر في السعي النقص في الطواف
 ١٢١ حكم ما لو ذكر في الشوط الثامن الزيادة
 ١٢١ حكم ما لو ذكر شك في عدد الطواف
 كل مورد يجب إعادة الطواف لأجل الشك فإنها هومع الامكان وعدم
 الخروج من مكة
 ١٢٧ حكم ما لو شك في عدد طواف النافلة
 ١٢٨

فرعان

- ١٢٩ (١) جواز الاختلاط الى صاحبه في حفظ عدد الأشواط
 ١٣٠ (٢) عدم الرجوع للالتزام بعد تجاوزه عن الركن
 ١٣٠ حكم ما لو ذكر عدم الطهارة
 ١٣٠ وجوب طواف النساء على كل حاج ومعتبر
 ١٣٧ هل يجب طواف النساء في العمرة المتمتع بها؟
 ١٣٨ حكم ما لو نسي طواف الزيارة حتى واقع أهله
 ١٣٩ وجوب تأخير طواف النساء عن السعي
 ١٤١ جواز تقديم الطواف على الوقوف للقارن والمفرد
 ١٤٣ وجوب تأخير طواف النساء عن السعي

- ١٤٤ حكم الطواف وعليه برطنة
 ١٤٦ عدم انعقاد نذر الطواف على اليدين والرجلين
 ١٤٦ جواز التمويل على الغير في عدد الأشواط
 ١٤٧ حكم ما لو حاضت المرأة قبل طواف المتعة
 ١٥٠ حكم ما إذا حاضت قبل إكمال الطواف
 ١٥٢ المستحاضة إذا فعلت ما يجب عليها فهي كالطاهرة

المقصد الثالث في السعي

- ١٥٤ السعي ركن يبطل الحج بتركه عمداً
 ١٥٥ حكم ما لو ترك السعي سهواً

ما يجب في السعي

- ١٥٧ (١) النية
 ١٥٧ (٢) البدأة بالصفا
 ١٥٧ (٣) الختم بالمروة
 ١٥٨ وجوب مقارنة النية لأول الحركة
 ١٦٠ (٤) السعي سبباً

ما يستحب في السعي

- ١٦٥ (١) الطهارة
 ١٦٥ (٢) استلام الحجر

١٦٥	(٣) الشرب من زمزم
١٦٦	(٤) الصب على الجسد من ماء زمزم
١٦٦	(٥) الخروج من الباب المحاذي له
١٦٦	(٦) الصعود على الصفا
١٦٦	(٧) استقبال العراقي
١٦٧	(٨) الاطالة والدعاء والتكبير والتهليل سبعاً سبعاً
١٦٧	(٨) المشي مع السكينة والوقار
١٦٨	(٩) الهرولة إلا للنساء
١٧١	حكم مالونسي الهرولة
١٧١	تحريم الزيادة على السبع
١٧١	تحريم تقديمه على الطواف
١٧١	حكم مالو ذكر التقيصة
١٧٢	حكم مالوظن تمام السعي فأحل وواقع
١٧٣	جواز قطع السعي لقضاء حاجة أو صلاة فريضة
١٧٣	وجوب التقصير بعد السعي في عمرة التمتع وكيفيته
١٧٤	تحريم الخلق
١٨٠	حكم مالونسي التقصير
١٨٤	استحباب التشبه بالمحرمين للمتمتع بعد الاحلال

المقصد الرابع في إحرام الحج والوقوف

١٨٥	وجوب الإحرام للحج بعد الفراغ من العمرة من مكة
١٨٨	استحباب كون إحرام الحج يوم التروية عند الزوال تحت الميزاب
١٩٤	حكم مالونسي الإحرام بالحج

- ١٩٥ كيفية الإحرام بالحج كالأحرام بالعمرة
 ١٩٦ استحباب البيوتة بمنى ليلة عرفة
 ١٩٧ وجوب الوقوف بعرفة من عند زوال يوم عرفة
 ٢٠٠ وجوب النية في الوقوف
 ٢٠٢ وجوب الكون بعرفة الى الغروب
 ٢٠٤ حكم مالو أفاض قبل الغروب جاهلاً أو ناسياً أو عامداً
 ٢٠٦ حكم مالو لم يتمكن من الوقوف نهاراً
 ٢٠٩ حكم مالوفاته الوقوف بالكعبة جاهلاً أو ناسياً أو مضطراً

مستحبات الوقوف

- ٢٠٩ (١) الوقوف في مسيرة الجبل
 ٢٠٩ (٢) الدعاء لنفسه ولوالديه وللمؤمنين
 ٢١٠ (٣) ضرب الخباء بنمرة
 ٢١١ (٤) جمع الرجال وسد الخلل به وب نفسه
 ٢١١ (٥) الدعاء قائماً وكراهته راكباً وقاعداً
 ٢١٢ (٦) الوقوف فوق الجبل وعدم إجزائه بنمرة
 ٢١٢ وجوب الإفاضة الى المشعر بعد غروب يوم عرفة
 ٢١٢ استحباب الاقتصاد في السير والدعاء
 ٢١٣ استحباب الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين
 ٢١٤ استحباب تأخير نافلة المغرب الى بعد العشاء
 ٢١٥ حكم فعل الصلاتين في عرفة
 ٢١٥ وجوب نية الوقوف يوم النحر بالمشعر
 ٢١٩ استحباب الارتحال من المزدلفة قبل طلوع الشمس

- ٢١٩ عدم وجوب الارتحال قبل طلوع الشمس
 ٢٢٦ وجوب الوقوف بعد الفجر قبل طلوع الشمس
 ٢٢٦ عدم اشتراط إدراك اختياري عرقه واختيارها مع عدم الامكان
 ٢٢٨ جواز الإفاضة قبل الفجر للمرأة والخائف
 ٢٢٨ عدم جواز الوقوف بغير المشعر
 ٢٢٨ استحباب الهرولة للمفيض من المشعر
 ٢٢٩ حذ المشعر
 ٢٣٠ جواز الارتفاع الى الجبل مع الزحام وكراهته مع عدمه
 ٢٣١ كفاية نية الوقوف مع الوقوف ولو نام أو جُنَّ أو أغمي عليه

مستحبات الوقوف بالمشعر

- ٢٣١ (١) الوقوف بعد صلاة الفجر
 ٢٣١ (٢) الدعاء
 ٢٣١ (٣) وطء الصرورة المشعر برجله
 ٢٣١ (٤) ذكر الله تعالى على قزح
 ٢٣٢ استحباب الإقامة عنى أيام التشريق لمن فاته الحج
 ٢٣٦ وقت الاختياري والاضطراري للموقفين
 ٢٣٧ يدرك الحج بإدراك أحد الاختيارين
 ٢٣٨ بطلان الحج بعدم الوقوف بالمشعر ليلاً ولا بعد الفجر عامداً
 ٢٣٩ بطلان الحج بعدم درك الموقفين عمداً وسهواً
 ٢٣٩ سقوط أفعال الحج عن فاته ويتحلل بعمره مفردة

مقتضات الرمي

- ٢٤٤ (١) التقاط الحصى من جمع وجوازه من سائر الحرم غير المسجد الحرام

- ٢٤٤ (٢) وجوب كون الحصى أحجاراً أبكاراً
 ٢٤٦ (٣) استحباب كونها برشاً
 ٢٤٦ (٤) استحباب كونها مُنْقَطَعة بقدر الأغلة
 ٢٤٧ (٥) استحباب كونها مُلتَقِطة

المقصد الخامس في مناسك منى «في الرمي»

- ٢٤٨ وجوب كون الرمي يوم النحر
 ٢٤٩ اعتبار سبع حصيات بفعله
 ٢٤٩ وجوب النية فيها
 ٢٤٩ اعتبار صدق الرمي
 ٢٥٠ اعتبار العلم بوصولها
 ٢٥٠ استحباب الطهارة عند كل حصاة
 ٢٥٠ استحباب الدعاء والتباعد لأقل من عشرة أذرع والرمي خذفاً
 ٢٥٢ استحباب استقبال جرة العقبة مستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها
 ٢٥٢ جواز الرمي عن العليل

«في الذبح»

- ٢٥٣ وجوب ذبح الهدي لو نحره على المتمتع
 ٢٥٣ تخيير المولى بين الذبح عن عبده وأمره بالصوم
 ٢٥٥ وجوب النية عند الذبح أو النحر
 ٢٥٦ وجوب كون الذبح أو النحر يوم النحر

- ٢٥٨ وجوب تقديم الذبيح أوالتحر قبل الحلق
 ٢٦١ وجوب الهدى الواحد عن الواحد في الهدى الواجب
 ٢٦٢ كفاية الواحد عن جماعة في المندوب
 ٢٦٥ لا تباع ثياب التجميل لأجل الهدى
 ٢٦٦ حكم ذبح الفضال عن صاحبه
 ٢٧١ عدم جواز إخراج شيء من المذبح عن منى
 ٢٧٢ وجوب كون المذبح أوالمذبح من النعم
 ٢٧٤ اشتراط كونه تاماً
 ٢٧٤ عدم إجزاء العوراء والعرجاء والمكسور قرنها الداخلة ومقطوعة الأذن
 ٢٧٧ عدم إجزاء الخصى
 ٢٧٨ عدم إجزاء المهزولة وبيان المراد منها
 ٢٨٠ حكم مالوا اشتراها سمينة فخرجت مهزولة
 ٢٨١ حكم مالوا اشتراها تامة فظهرت ناقصة

مايستحب في الهدى

- ٢٨١ (١) كونها تبرك وتمشي في سواد وتنظر في مثله
 ٢٨١ (٢) أن يكون معترفاً والمراد منه
 ٢٨٣ (٣) كونها اناثاً من الإبل والبقر وذكراً من الصان والمعر
 ٢٨٣ (٤) استحباب نحرها قائمة مربوطة
 ٢٨٦ (٥) القسمة ثلاثاً
 ٢٩٠ كراهة الثور والجاموس
 ٢٩١ كراهة الموجوء
 ٢٩١ لو فقد الهدى ووجد ثمنه يصوم ثلاثة أيام في الحج

٢٩٣	حكم مالو عجز عن الهدي
٢٩٦	حكم مالو خرج ذوالحجة ولم يصم بدن الهدي
٢٩٨	حكم مالو وجد الهدي بعد صوم بدله
٢٩٩	حكم مالومات قبل الصوم
٣٠٠	لومات الواجد أخرج الهدي من الأصل
٣٠١	هدي القران لا يخرج عن ملكه
٣٠٣	وجوب ذبح هدي القران بمنى
٣٠٣	عدم وجوب بدن هدي القران لو هلك
٣٠٣	حكم مالو عجز هدي السياق
٣٠٥	لو انكسر الهدي جاز بيعه وتصتق بشئ
٣٠٥	عدم تعيين هدي السياق للصدقة إلا بالنذر
٣٠٦	حكم مالو سرق هدي السياق أو ضل
٣٠٦	حكم ما أقام بدله بعد الضلالة ثم وجده
٣٠٨	جواز ركوب الهدي وشرب لبنه
٣٠٨	عدم إعطاء الجزار شيئاً من الهدي حتى الجلد
٣١٠	من وجب عليه تصدق الهدي لا يجوز أن يأكل منه
٣١٠	استحباب قسمة هدي السياق كالتمتع
٣١١	استحباب الاضحية
٣١٥	أيام الاضحية ثلاثة
٢١٦	إجزاء الهدي الواجب عن الاضحية
٣١٦	حكم ما لو فقد الاضحية
٣١٧	ما يكره تضحيته
٣١٧	حكم مالو نذر اضحية معينة
٣١٨	حكم مالو تلفت أو عابت من غير تقريط

- ٣١٨ حكم مالو ذبح الاضحية غيره ولم ينوعن المالك
 ٣١٨ عدم سقوط استعجاب الأكل من الاضحية المذكورة
 ٣١٩ كيفية تعيين الاضحية
 ٣٢٠ حكم من لم يجد بدنة في نذر أو في كفاره

«في الحلق»

- ٣٢٠ وجوب الحلق أو التقصير بمنى
 ٣٢٣ حكم مالو رحل قبل الحلق
 ٣٢٤ إمرار الأقرع الموسي على رأسه
 ٣٢٤ بالحلق أو التقصير يحل من كل شيء سوى ثلاثة أشياء
 ٣٢٥ بالطواف يحل الطيب وبطواف النساء يحلن
 ٣٣٠ بعد الفراغ من المناسك يمضي الى مكة لطواف الزيارة والنساء
 ٣٣٠ جواز تأخير الطواف طول ذي الحجة

المطلب الرابع في باقي المناسك

- ٣٣٣ وجوب المبيت بمنى ليالي التشريق
 ٣٣٥ جواز التفريغ الثاني عشر بعد الزوال لمن اتقى النساء والصيد
 ٣٤٣ حكم مالوبات الليلتين أو الثلاث بغير منى وجملة من أحكامه
 ٣٤٧ وجوب رمي كل جرة في كل يوم من أيام التشريق
 ٣٤٨ لو نكس أعاد على الوسطى وجرة العقبة
 ٣٤٩ حكم مالو نقص العدد ناسياً
 ٣٥٢ وقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها

- ٣٥٣ لونفر في الأول دفن حصي الثالث
- ٣٥٤ جواز الرمي ليلاً للخائف والمريض والراعي والعبد
- ٣٥٥ حكم مالونسي رمي يوم
- ٣٥٦ حكم مالونسي الجميع حتى دخل مكة
- ٣٥٩ جواز الرمي عن المعنور
- ٣٥٩ حكم مالونسي رمي جرة وجهل عينها
- ٣٥٩ حكم مالونسي حصاة ولم يعلم المحل
- ٣٦٠ استحباب الإقامة بمنى أيام التشريق
- ٣٦١ استحباب التكبير عقيب خمس عشر صلاة وكيفيته
- ٣٦٦ كيفية تكبير ليلة الفطر، وهل هي واجبة؟
- ٣٧٠ حكم مالونسي عليه شيء من المناسك بمكة
- ٣٧٢ استحباب العود الى مكة لطواف الوداع وصلاة ست ركعات بمسجد الخيف
- ٣٧٣ استحباب الاستلقاء لمن نذر في الأخير في مسجد الحصة بعد صلاة ركعتين
- ٣٧٤ استحباب دخول الكعبة للعائد
- ٣٧٥ جملة من مستحبات العود الى مكة
- ٣٧٨ استحباب العزم على العود والنزول بالمعرس وصلاة ركعتين به
- ٣٧٩ الحائض تودع من باب المسجد
- ٣٧٩ كراهة المجاورة بمكة لغير أهلها وبيان فضيلة مكة المشرقة
- ٣٨٦ الطواف للمجاور أفضل من الصلاة وللمقيم العكس

النظر الرابع في اللواحق

«في العمرة المفردة»

- ٣٨٩ وجوب العمرة بأسباب أخر
 ٣٩٠ أفعال العمرة إجمالاً
 ٣٩١ صحة العمرة المفردة في جميع أيام السنة
 ٣٩٢ فضيلة عمرة رجب
 ٣٩٣ عدم جواز الخروج من مكة لمن اعتمر متمتعاً حتى يأتي بالحج
 ٣٩٣ بيان أقل الفصل بين العمرتين
 ٣٩٦ المطلق فيها أفضل من التقصير

«في الحصر والصد»

- ٣٩٦ الفرق بين الحصر والصد واختلاف أحكامهما
 ٣٩٨ المحصور والمصدود يملآن بالنحر أو الذبج والنية
 ٣٩٩ لزوم اختيار طريق آخر للمصدود
 ٤٠٠ عدم الفرق بين أنواع الحج وبين العمرة
 ٤٠٠ هل هدي الصد زمان أو مكان معين؟
 ٤٠٣ عدم الفرق في حصول التحلل بالهدي بين المشرط عند إحرامه وغيره
 ٤٠٤ كفاية هدي السياق عن هدي التحلل
 ٤٠٥ إذا عجز عن الهدي لم يتحلل ولا بدل للهدي
 ٤٠٥ عدم تحقق الصد بالصد عن منى
 ٤٠٦ لا تجب الحاربة عند صد العدو
 ٤٠٧ هل يجب بذل مال لدفع الصد؟
 ٤٠٧ جواز التحلل ولو مع ظن مفارقة العدو
 ٤٠٨ المحبوس القادر على أداء الدين غير مصدود
 ٤٠٨ عدم جواز التحلل بعد فوات الحج

- ٤٠٨ حكم ما لو ضلَّ مَنْ أفسد حجَّه
 ٤١٠ المحصور يبعث ماساقه أو هدياً أو ثمنه وكيفية إحلاله ووقته
 ٤١٥ لو أدرك المحصور أحد الموقفين بعد زوال العارض ثم حجَّه
 ٤١٦ عدم بطلان التحلل لو بان أنه لم يُذبح عنه
 ٤١٨ المعتمر يقضي إذا تحلل مع المُكَّة
 ٤١٨ القارن يحج في القابل

في نكت متفرقة

- ٤٢٠ (١) تحرم أخذ لقطة الحرم
 ٤٢٢ وجوب تعريف لقطة الحرم وكيفية
 ٤٢٣ (٢) كراهة منع الحاج عن سكى دور مكة
 ٤٢٤ (٣) من التجأ الى الحرم يُضيق عليه
 ٤٢٥ من جنى في الحرم هل حكمه حكم الملتجئ؟
 ٤٢٦ (٤) إجبار الوالي الناس على زيارة النبي صلى الله عليه وآله لو تركوها
 ٤٢٧ (٥) حرمة المدينة وأحكامه
 ٤٢٩ (٦) استحباب زيارة النبي وفاطمة وأنتة البقيع صلوات الله عليهم أجمعين
 ٤٣١ (٧) استحباب مجاورة المدينة وحمله من آدابها للمجاور
 ٤٣٢ (٨) إثبات مساجد المدينة وقبور الشهداء بأخذ خصوصاً قبر حمزة عليه السلام

كتاب الجهاد

«جهاد أهل الذمة وغيرهم»

- ٤٣٧ وجه اعتذار الشارح قدس سره عن عدم شرحه إلا قليلاً
 ٤٣٧ أدلة وجوبه إجمالاً
 ٤٣٨ بيان المراد من أهل النعمة الذين يجب جهادهم
 ٤٣٩ حكم سائب النبي والأئمة عليهم السلام أو النبل منهم
 ٤٣٩ لو أسلم العدو كُفّت —
 ٤٤٠ وجوب جهاد غير أهل النعمة من أصناف الكفار
 ٤٤٠ وجوب جهاد البغاة على الكفاية
 ٤٤٠ من يسقط عنه الجهاد
 ٤٤٠ عدم وجوب الجهاد بالإجارة ووجوبه ببذل ما يحتاج إليه
 ٤٤١ عدم وجوب الجهاد لو منعه أبواه مع عدم التعمين
 ٤٤٤ عدم جواز منع المجاهد لأجل الدين المؤجل
 ٤٤٥ ذكر ما يوجب تعين الجهاد
 ٤٤٥ هل يجب على الموسر العاجز إقامة بدله؟
 ٤٤٥ القادر إذا أقام غيره سقط مع عدم التعمين
 ٤٤٦ وجوب المهاجرة عن بلد الشرك مع عدم التمكّن من إظهار شعائر الاسلام
 ٤٤٨ استحباب المراقبة بنفسه وفرسه وغلّامه وحدها
 ٤٥٠ وجوب المراقبة بالنذر حال الغيبة
 ٤٥٠ لو آجر نفسه للمراقبة وجب

في كيفية الجهاد

- ٤٥١ حرمة في أشهر الحج
 ٤٥١ يبدأ بقتال الأقرب إلا مع الخوف عن الأبعد
 ٤٥٢ وجوب الدعاء إلى الاسلام أولاً

- ٤٥٢ وجوب الثبات عند التقاء الصفيين إلا ما استثنى
 ٤٥٢ جواز المحاربة بأصنافها إلا السُّم مع عدم الاضطراب إليه
 ٤٥٣ جواز قتل الترس ولو كانوا مسلمين أو نساء أو صبياناً
 ٤٥٣ لادية على قاتل المسلم للدفاع عن العنقيل عليه الكفارة إلا مع إمكان التحرز
 ٤٥٣ عدم جواز قتل المجانين والصبيات والنساء
 ٤٥٤ حرمة التمثيل والغدر والغلول

مكروهات القتال

- ٤٥٤ (١) الإغارة ليلاً
 ٤٥٤ (٢) القتال قبل الزوال اختياراً
 ٤٥٤ (٣) تعقيب الدابة
 ٤٥٤ (٤) المبارزة بغير إذن الإمام
 ٤٥٤ جواز عقد الأمان للإمام أو نائبه
 ٤٥٥ من دخل بشبهة الأمان رُدَّ إلى مأمنه
 ٤٥٦ انعقاد الأمان إنما هو قبل الأسر وبعض أحكامه
 ٤٥٦ صحة الأمان بكن لفظ دلَّ عليه صريحاً أو كناية
 ٤٥٧ عدم انعقاد الأمان بقوله: لا بأس أو لا تخف
 ٤٥٧ حكم مالو أسلم الحربى وفي فقهه مهر
 ٤٥٨ جواز عقد العهد على حكم الإمام أو نائبه وما يتفرع عليه
 ٤٥٩ حكم مالو هادنهم الإمام على ترك الحرب
 ٤٥٩ حكم مالو شرط المهاجرة وما يتفرع عليه
 ٤٦٠ جواز إعادة من يؤمن فتنته

المقصد الثالث في الغنيمة

- ٤٦١ يخرج الإمام من المنقولات الجمائل ونحوها
 ٤٦١ كيفية قسمة الغنيمة
 ٤٦٢ لا يسهم للخييل المنصوب
 ٤٦٢ هل يشارك الجيش السرية الصادرة عنه
 ٤٦٢ ليس للأعراب شيء وإن قاتلوا مع المجاهدين
 ٤٦٢ لا يملك المشركون أموال المسلمين بالاستغنام

في الأسارى

- ٤٦٣ تملك الاناث بالسبي وكذا من لم يبلغ
 ٤٦٣ اعتبار المشتبه بالانثبات
 ٤٦٣ حكم البالغ من الذكور
 ٤٦٤ تخيير الامام بين المن والغداء والاسترقاق
 ٤٦٤ وجوب إطعام الأسير
 ٤٦٤ حكم ماله وعجز الأسير
 ٤٦٥ وجوب دفن الشهيد
 ٤٦٥ الطفل تابع للسابي وإذا أسلم أحد أبويه تبعه
 ٤٦٧ كراهة قتل الأسير صبراً
 ٤٦٧ لو استرق الزوج انفسخ النكاح
 ٤٦٧ عدم وجوب إعادة المسيية
 ٤٦٨ حكم ماله وأسلم العبد قبل مولاه

٤٦٩

حقن الحربى مطلقاً بإسلامه فى دار الحرب

أقسام الأرضين

٤٦٩

(١) المفتوحة عنوة وأحكامها

٤٨٤

(٢) أرض الصلح وأحكامها

٤٨٥

(٣) أرض من أسلم أهلها عليها طوعاً

٤٨٦

(٤) الأنفال وتعريفها وأحكامها

٤٨٧

عدم جواز إحياء العامر ولا ماله صلاحه

٤٨٨

جواز إحياء الموات بإذن الإمام حال الحضور وبدون إذنه حال الغيبة

شرائط الأحياء

٤٨٨

(١) عدم يد مسلم عليها

٤٩١

(٢) عدم كونها حرماً

٤٩١

(٣) عدم كونها مشعراً

٤٩١

(٤) عدم كونها مقطوعاً

٤٩٢

(٥) عدم كونها مسبقة بالتحجير

٤٩٢

حد الطريق فى المبتكر

٤٩٥

حرمة الشرب

٤٩٥

حرمة بئر المعطن والناضح

٤٩٦

حرمة العين

٤٩٦

حرمة الحائط

٤٩٩

التحجير يفيد الأولوية

- ٤٩٩ مابه يحصل التحجير
 ٥٠٠ للإمام أن يحجر المحجر مني العمارة أو التخلية
 ٥٠٠ للإمام أن يحمي المرعى لنفسه
 ٥٠٠ الأحياء بالعادة
 ٥٠٢ المعادن الظاهرة لا تملك بالإحياء ولا تختص بالتحجير
 ٥٠٣ للمسبق أخذ حاجته من المعادن
 ٥٠٤ لو تسابقا أقرع مع تعذر الاجتماع
 ٥٠٤ حكم مالو حفر إلى جانب المملحة بئر أو ساق الماء إليها وصار ملحاً
 ٥٠٤ للإمام إقطاع المعادن
 ٥٠٥ حكم مالو ظهر في الحياة معدن
 ٥٠٥ حافر البئر يملك ماءها
 ٥٠٥ تساوي الناس في مياه الفيث والعيون والآبار المباحة
 ٥٠٦ من حاز المياه المباحة في إنشاء ملك
 ٥٠٦ إذا دخلت المياه المباحة في النهر المملوك كان الماء لصاحبه
 ٥٠٧ في تقسيم المياه لو قصرت للكل يبدأ بالأول فالأول

خاتمة

- ٥٠٩ عدم جواز الانتفاع في غير الاستطراق
 ٥١١ من سبق إلى موضع في المسجد فهو أولى به مادام جالساً
 ٥١٣ حكم مالو استبق اثنان
 ٥١٤ حكم الساكن في مدرسة أوروباط
 ٥١٤ لو شرط التشاغل بالعلم مدة بطل حقه بالترك

المقصد الرابع في أحكام أهل الذمة

- ٥١٧ إذا التزم أهل الكتاب بشرائط الذمة أقرّوا
 ٥١٨ من يسقط عنه الجزية وجملة من أحكامها
 ٥١٩ حكم مالواستحدث أهل الذمة معابد لهم
 ٥٢٠ عدم جواز أن يعلو بنيانه على المسلم
 ٥٢٠ عدم جواز دخولهم في مساجد المسلمين
 ٥٢١ عدم جواز استيطان الحجاز لأهل الذمة
 ٥٢٢ لا يقبل من غير أهل الذمة غير الاسلام



أحكام أهل البغي

- ٥٢٤ كل من خرج على إمام عادل وجبت قتاله
 ٥٢٤ عدم جواز ترك البغاة حتى يفيئوا
 ٥٢٥ عدم جواز سبي ذرارهم ولا نسائهم
 ٥٢٦ للإمام الاستعانة في قتلهم بأهل الذمة
 ٥٢٦ يضمن الباغي مايتلفه على العادل
 ٥٢٦ مائع الزكاة مُستحلّاً يُقتل
 ٥٢٧ سائب الامام عليه السلام يُقتل
 ٥٢٨ حكم مالوقاقل النقي مع البغاة

المقصد الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- ٥٢٩ هل وجوبهما على العين أو على الكفاية
 ٥٣٠ هل وجوبهما عقلي أم شرعي ؟
 ٥٣١ معنى العينية والكفائية
 ٥٣٣ يكفي في سقوط الكفائي العم بقيام الغير

شرائطها

- ٥٣٥ (١) علم الأمر والنهي بكون الأمور مأموراً والمنكر منكراً
 ٥٣٦ (٢) تمييز التأثير عند الأمر
 ٥٣٧ (٣) إصرار فاعل المنهي عنه عليه وإصرار تارك المأمور به
 ٥٣٨ (٤) انتفاء الضرر عنه وعن ماله وعن إخوانه

مرکز تحقیقات کتب و اسناد
 مراتبها

- ٥٤١ (١) بالقلب
 ٥٤٢ (٢) باللسان
 ٥٤٢ (٣) باليد
 ٥٤٢ حكم مالو افتقر الى الجراح أو القتل
 ٥٤٤ حكم إقامة الحدود بغير إذن الامام
 ٥٤٤ حكم إقامة الحد على المملوك والولد والزوجة
 ٥٤٦ للفقهاء الجامع للشرائط إقامة الحدود والقضاء بمذهب أهل الحق
 ٥٤٩ يجب على الناس مساعدة الفقيه على إقامة الحدود وعلى الترافع إليه
 حكم جواز إقامة الحدود للوالي من قبل الجائر إذا كان معتقداً نيابة
 الإمام عليه السلام

